



نحمدك اللهم على ما وجهت نحونا من سوابغ النعم * ونشكرك على
 ما أظهرت لنا من مهمات الأسرار ومضمرات الحكم * ونشهد أن لا إله
 إلا أنت وحدك لا شريك لك القاعل لكل مبتدأ ومبتدع * ونشهد أن
 سيدنا محمدا عبيدك ورسولك المفرد العلم والامام المتبع * اللهم صل وسلم
 عليه وعلى آله وصحبه ما رفعت منصب المخفض بلالك * وحبرت بالسكون
 اليك كسر الجارم بوجدتك في ذاتك وصفاتك وأفعالك (أما بعد) فيقول
 راجي الغفران محمد بن علي الصبيان * عفر الله ذنوبه * وستر في الدارين
 عيوبه * هذه حواشي شريفة * وتقريرات جلية منيعة * وتحقيقات
 مائقة * وتدقيقات راتقة * خدمتها شرح العلامة نور الدين أبي الحسن
 علي بن محمد الانصاري الشافعي على ألفية الامام ابن مالك كل الخدمة وصرفت
 في تحرير مبانيها * وتمهيد مبانيها * جميع الهمة * لمخاضها ازبد
 ما كتبه عليه المشايخ الاعيان * منها على كثير مما وقع لهم من أسقام

الافهام وأوهام الازدهان * ضامنا الى ذلك من نقائس المسطور ما ينشج
 به الخطا * مضيفا اليه من عرائس بنات فكري ما تقر به عين الناظر *
 وحيث أطافت شيخنا فسر ادى به شيخنا العلامة المدابغي أو قلت شيخنا
 السيد فرادى به شيخنا المحقق السيد البلدي أو قلت البعض فرادى به
 الفهامة الفاضل سيدي يوسف الحفني رحمهم الله تعالى وجزاهم عنا خيرا
 وما كان زائدا على ما في حواشيهم وليس معز ولا جده وغالبا بما ظهر لي
 وربما نسبت به الى صريحا وعلى الله الاعتماد انه ولي الدداد (قوله أما بعد
 حمد الله الخ) اعترض بأن هذه العبارة إنما تفيد سبق حمد الصلاة والسلام
 منه وهذه الافادة لا يحصل بها المطلوب من الاتيان بالثلاثة في ابتداء
 التأليف ويحاج أولابا أناس لم تلك الافادة لان المقصد من قوله حمد الله
 انشاء الحمد وقوله حمد الله وان لم يكن جملة في قوة الجملة فكأنه قال أما بعد
 قولي أحمد الله من شأنا الحمد وثانيا بأننا سلمنا تلك الافادة لكن لا نسلم أن
 المطلوب لا يحصل بها الا ان افادة سبق الحمد منه تتضمن أن الحمد ودأهل لان
 بحمد وهو وصف بالجميل فقد حصل الحمد ضمننا بهذه العبارة الواقعة
 في ابتداء التأليف ولا يفتر عدم حصوله صريحا اذ المطلوب حصول الحمد
 مطقة في الابتداء ومثل ذلك يقال في الصلاة والسلام بناء على أن المقصود
 بهما التعظيم وهو حاصل بافادة سبتهما كما أفاده العلامة ابن قاسم في نكته
 عند قول المصنف أحمد ربي الله خير مالك مصليا الخ وبه يعرف ما في كلام
 البعض وما أجاب به هو وشيخنا من ان الشارح أتى بالثلاثة لفظا لا يحسم
 مادة الاعتراض لبقاء المؤاخذة بعدم كتابتها المطلوبة أيضا والجواب
 بحصول الحمد بالبسملة غير نافع في الصلاة والسلام * فان قلت لا نسلم عدم
 حصول الحمد صريحا هذه المسألة فنقر من أن الاخبار عن الحمد حمد أي صريح
 قلت ما تقر راعنا هو في الاخبار عن الحمد بثبوت الله بالجملة الاسمية أعني
 الحمد لله لانه ثناء يجميل صريحة فهو حمد صريح بخلاف الاخبار عن الحمد
 بسبق وقوعه ومثله الاخبار بانه يقع كافي أحمد ربي الله على انه خبر انظما
 ومعنى قنبيه (قوله على ما منع من أسباب البيان) على تعليلية وما موصول
 اسمي أو نكرة موصوفة فنبيانية والعائد محذوف ويظهر لي عند عدم

بسم الله الرحمن الرحيم
 (أما بعد) حمد الله على ما منع
 من أسباب البيان

استدعاء المقام أحد الوجهين ترجيح الثاني لأن النكرة هي الأسفل ولأن شرط الوصول إذا لم يكن للتعظيم أو التقدير عهد الصلة وقد لا يحصل عهداً إلا بتكلف فاحفظه أو موصول حرفي ويقوى هذا أن الحمد يكون حينئذ على الفعل والحمد على الفعل أمكن من الحمد على أثره لأن الحمد على الفعل لا بواسطة وعلى الأثر بواسطة ومن زائدة على مذهب الأخفش وبعض الكوفيين أو ببعضه تنكتهما الإشارة إلى أنه تعالى يستحق الحمد على بعض نعمه كما يستحق الحمد على الكل بالأولى والمخ الإعطاء وبابه قطع وضرب والمخبة بالكسر العطية كذا في الخنار والبيان يطلق بمعنى الظهور ويعني الفصاحة وبمعنى المتطق الفصح المعرب هما في الضمير أى المتطوق به لا المعنى المصدرى لأنه لا يوصف بالفصاحة حقيقة وهذا هو المراد هنا والمراد بأسبابه جميع ما له دخل في حصوله كسلامة اللسان من الحصى والفمهاة وسلامة القلب من موانع الإدراك لا خصوص ما يلزم من وجوده الوجود ومن عدمه العدم لذاته لقصوره (قوله وفتح من أبواب التبيان) قياس ما كان على التفعال فتح التاء كالتكرار والتذكّر وشذ كسر تاء التبيان والتلقا يعكس الفعل ولورد الفتح أيضاً في التبيان كافي القاموس وإن كان كسره أكثر والتبيان كقوله الخطابي أبلغ من البيان لأنه يان مع دليل وبرهان فهو جاز على الأصل من زيادة المعنى لزيادة المبنى والمراد بأبوابه كل ما له دخل في حصوله كالادراك القوي وجودة اللسان والقلب فلا أبواب استعارة مصرحة والفتح ترشيح أو في التبيان استعارة بالكناية والأبواب تمثيل والفتح ترشيح ودسك المنع والأسباب في جانب البيان والفتح والأبواب في جانب التبيان لأن التبيان أبلغ كماله الوصول إليه أصعب يحتاج إلى فتح أبواب مغلفة (قوله والصلاة والسلام) مجروران عطفاً على حمد الله (قوله على من رفع) متعلق بمحذوف صفة للصلاة والسلام أى المكاشفين على من رفع أحوالهم وقال شيخنا تبعا للمصريح متعلق بالصلاة لقربه وهو مطلوب أيضاً للصلاة من جهة المعنى على سبيل التنازع أنه ومراده كما قاله الفاضل الروداني محشى التصريح التنازع المعنوي الذي هو مجرّد الطلب في المعنى لا الهلى بدليل كلامه فقوله متعلق بالصلاة لقربه بمعنى مع

وفتح من أبواب التبيان *
والصلاة والسلام على من
رفع

حذف متعلق الصلاة فقط ما اعترض به البعض من ان التنازع لا يكون
 الا في فعلين متصرفين أو اسمين يشبهانها كما سيأتي وما ذكر ليس كذلك أي
 لان الصلاة والسلام اسمان مصدرين جامدان على انه سيأتي أن المراد اسمان
 يشبهانها في العمل لا في التصرف بدليل تمثيلهما باسم الفعل والمصدر وعن
 وافق على ذلك هذا البعض وحينئذ لا يدل ما سيأتي على عدم جريان التنازع
 الاصطلاحي بين اسمي المصدر بل على جريانه بينهما كما مصدرين في ثلاثي
 الاعتراض من أصله والرفع الاعتلاء والمراد به هنا الاظهار والاعزاز
 (قوله بماضي العزم) من اضافة الصفة الى الموصوف أي العزم الماضي قال
 في المصباح عزم على الشيء وعزمه عزم من باب ضرب عقد ضميره على فعله
 اه لكن سيد كرا الشارح قبيل باب التنازع ان عزم لا يتعدى بنفسه وأن
 قوله تعالى ولا تعزموا عقدة النكاح على تضمن معنى تنووا والماضي اما
 بمعنى التناقد يقال مضى الأمر أي نفذ واما بمعنى القاطع يقال سيف ماض
 أي قاطع فيكون قد شبه في النفس العزم بالسيف والماضي بمعنى القاطع
 تخيل (قوله قواعد الايمان) يحتمل وهو الظاهر أن يراد بالايمان التصديق
 القلبي فتسكون اضافة القواعد اليه من اضافة المتعلق بفتح اللام الى المتعلق
 بكسرهما والمراد بالقواعد جميع ماوجب الايمان به بما ينبنى عليه غيره
 كعقائد التوحيد ووضوابط الفقه المجمع عليهم أو جميع ماوجب الايمان به
 سواء بنى عليه غيره أو لا فيكون في التعبير بالقواعد تغليب أو البراهين
 الدالة على حقيقة الايمان ويحتمل أن يراد به الاسلام لانه لازم الايمان والاسلام
 الكاملين فالاضافة من اضافة الاجزاء الى الكل والمراد بالقواعد الأركان
 الخمسة المذكورة في حديث بنى الاسلام على خمس وعليه ففي الكلام تلج
 الى هذا الحديث (قوله وخفض بعامل الجزم) الجزم القطع وعامله
 آله كالسيف ووصفها بالعمل مجاز عقلي من وصف آلة عمل الشيء به فان
 قلت عامل الجزم لا يخفض في العربية فلا تتم التورية * قلت التورية لا تنوقف
 على خفضه في العربية وانما ورتي بخفضه الذي لا يقع في العربية للاشارة
 الى ان ما وقع منه صلى الله عليه وسلم أمر فوق ما ألفه البشر خارج عن
 طوقهم (قوله كلمة الهمتان) الهمتان الكذب والمراد به هنا الكفر أو مطلق

بماضي العزم قواعد
 الايمان * وخفض بعامل
 الجزم كلمة الهمتان * محمد
 المنتخب

الناظر والمراد بالكلمة الكلام واسألتهم الى الهنات استغرافية (قوله محمد)
 يدل من من أو عطف بيان وقوله الخشب أى المختار عرفت لمحمد لاني لثلا يلزم
 تقديم الدل أو عطف البيان على المعنى مع أن المعنى هو المقدم على شية
 البواع هذا اجتماعها (قوله من خلاصة معدولباب عدنان) خلاصة
 الشئ يصح الحاء وكسرهما ما حلص منه ومعناه الباب في عبارة نفسي
 ومعدن فتح الميم والعين ولقد عدنان لصلبه قال الجوهري وهو أبو العرب
 وعدنان آخر السب الصحیح رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو محمد بن عبد
 الله بن عبد المطلب بن هاشم بن عبد مناف بن قصي بن كلاب من مرة بن
 كعب بن لؤي من غالب بن فهر من مالك بن النضر من كنانة من حريمه بن مدركة
 ابن النضر من مصر بن راز من عدنان فعلم وحده كرمعد وعدنان ويحتمل
 انه أراد معد وعدنان ذرية معد وذرية عدنان المحمديين باجي أبوهم وأبائهما
 احرعدنان ذرية كرامع تقدمه وجود الامه لو تقدم لم يكن له كرمعد فائدة لانه يلزم
 من كونه عليه الصلاة والسلام مستحيما لباب عدنان كونه مستحيما من
 خلاصة معد ولا عكس (قوله احرروا) أى احرروا وقوله قصبات السق الخ
 كل من عادة العرب أن تعرف قصة في آخر ميدان تساق الهرسا في
 أعدى وره الها وأحد هاعدا بما في الكلام استعارة تمثيلية ان شبه
 حال الحماة في عليتهم لمن قواهم في الاحسان بحال السابقين على الخيل
 في الميدان في سبهم الى قصة السق بجامع مطلق حوز مانه الشرى
 أو استعارة مكنته ان شبه في النعم الاحسان بساحدات ميدان وجعل
 اثبات المصير أى الميدان تحيلا وحرار قصبات السبق ترشحا أو استعارة
 مصرحة ان شئت مراتب العلو قصبات السبق وجعل الضمار ترشحا
 والاحسان شجريدوا المراد بالاحسان امام معناه الشرعى المبني في حديث
 حبريل قوله عليه الصلاة والسلام أن تعبد الله كأنك تراه لم تكن
 تراه فانه يراك أو مطلق الطاعة وهذا أقرب (قوله وأرروا) أى ألهمروا
 وقوله ضمير القصة والثاني يحتمل أن المراد المظهر المستور الذي كان له قصة
 وشأن عظيمان وهو دين الاسلام فيكون تسميته مضمرا باعتبار ما كان
 ويحتمل أن المراد ضمير القصة والثاني الاصطلاحى الواقع في قوله تعالى يا معلم

من خلاصة معدولباب عدنان
 * وعلى آله وأصحابه الذين
 أحرروا قصبات السبق
 في مصمرا الاحسان *
 وأرروا ضمير القصة
 والثاني *

انه لا اله الا الله في الكلام حذف مناف أي مفسر شمس الخ لا ان الذي
 أظهر وجهه منسره وهو لا اله الا الله أو تجاوز مرسل علاقة المجاورة حيث
 سمي المفسر بكسر السين باسم المفسر بفتحها (قوله بسان اللسان ولسان
 السنان) السنان نسل الرشح والتركيبان اما من انضافة المشبه به الى المشبه
 أي اللسان الذي كالسنان في التأثير والسنان الذي كاللسان في كثرة
 استعماله أو من الاستعارة بأن يكون شبيهه في التركيب الا قول كلام اللسان
 بالسنان في التأثير وشبهه في النفس السنان في التركيب الثاني بالانسان
 في صدور الفاعل العنفسيم عن كل وأثبت له اللسان تخيلاً وشبهه طرف
 السنان الذي به الجرح باللسان في كثرة استعماله وجعل شيخنا اطلاق لسان
 السنان على طرفه الجرح لا يتجزأ فيه ممنوع لانه ليس من معاني اللسان
 الحقيقة فكما يؤخذ من القاموس وغيره وفي قوله بسان الخ من أنواع البديع
 العكس وهو تقديم المؤخر وتأخير المتقدم كقولهم عادات السادات سادات
 العادات وقد اشتملت خطبته على أنواع أخرى كبراءة الاستملال والتورية
 في الشئ والرفع والمناهي وشئوها والطباق في الرفع والخفض والايان
 واليهتان والافراط والتفريط والجناس اللاحق في الاسد والجسد
 والتخمين والتدقيق والمحل والممل وكذا بين الادراج والابراج كما قاله شيخنا
 وابعض وان جعل شيخنا السيد الجناس بينهما مضارعاً لاسيما في الجناس
 المتنازع في خلا وسلا والفرق بين الجناسين أن الاختلاف ان كان يتصرف
 بعيد الخرج فاللاحق أو قريبه فالمضارع ومعنى بعد الخرج أن يختلف
 الخرفان في جنس الخرج ومعنى قريبه أن يتحد في جنسه ويتخلفا في شخصه
 (قوله فهذا) اسم الإشارة راجع الى الافانلة الذهبية المخصوصة الدالة على
 المعاني المخصوصة على أرجح الوجوه فهو مستعار مما وضع له وهو المبصر
 الطاهر للقول لشبهه في كمال اتقان المشير أو السامع اليه حتى كأنه مبصر
 عنده وهل استعارة اسم الإشارة وشئوه أصلية أو تبعية بخلاف بدناه
 في ربه التناهي الجازات والانعارة في جواب أما وجواب الشرط لا بد أن
 يكون مستقبلاً وكون الافانلة المشار اليها شراً لطيفاً بديعاً غير مستقبلاً فلا
 بد من تدبر أو قول بعد الفاء كما أفاده في التصريح نعم ان كانت الخطبة قبل

بسان اللسان ولسان
 السنان * فهذا

التأليف وجعل الشرح بالمعنى اللغوي على أمم صدر بمعنى الشارح أي
 حارح المبتدع إلى التقدير لأن الشرح الخارجى المدلول على هذا الشرح المسمى
 هو محط الحراء مستقبل حيث يدل قال الروادى في حواشيه على التصريح
 بما يحتاج إلى التقدير لو أريد بالشرط الذى نصهته أما التعليل مع أن للرواد
 منه مجرد استلزام شئ لثبوت لولولم والتعليل قد يكون فى الاستقبال وقد يكون
 فى الماضى كما فى شرط لوفليك هذا منه اه نعم قال بس يدفع بتقدير القول
 اشكال آخر وهو أن كون هذه الالفاظ شرطا لبقاء ما ثابت حمد أولم
 بحمد ما معنى كونه بعد الحدو اذ جعل الحراء القول كمن هو المقيد بالبعدية
 اه وهو مبني على أن الطرفين متعلقان الحراء كما هو الاحتمال مع أن هذا
 الاشكال الآخر يدفع بجعل شرح معنى شارح مراد منه المعنى اللغوي
 لفظة تقييده بالبعدية على أنه يرد على تقدير القول أن حذف القول يوجب
 حذف المسمى معه كما سيشرح به الشارح لكن فى الجمع ما يدل على أن
 بعضهم يجوز حذف القول مع بقاء المسمى فى بطله فى محله فتنبه (قوله
 لطيف) يعنى لا يتجنب ما وراء من المعانى مجازا عما لا يتجنب ما وراءه من
 المحسوسات (قوله بديع) فاعل معنى المفعول أى مبتدع أى مخترع لا على
 مثال سابق فانه مبتدع المحسوس لم يسبق له مثال والمراد أنه لا ينفى الحسن
 على غيره من الشروح ويعنى بديع بمعنى مبتدع ومنه بديع السموات
 والارض (قوله على أنفة ابن مالك) متعلق بحمد وف ماضى دل عليه
 السياق أى الـ صلى أنفة ابن مالك أى على معانيها أو على معنى لام
 التقوية متعلقة بشرح معنى شارح أى كاشف كما قاله البعض وفيه انه يلزم
 على هذا أن المصدر قبل استيعاء معموله أو بمعنى لام الاختصاص متعلقة
 بخدوف صفة شرح فتكون على استعارة تسمية أو شبه الشرح والمتى يجمع
 متعل وجسم مستعمل عليه وكر على تخيلا (قوله مذهب الخ) التهذيب
 التسمية والقاصد المعانى والمالك الالفاظ وهما مجروران بإضافة الوصف
 اليهما أو منصوبان على التشبيه بالمفعول به (قوله يترجى الخ) فى الكلام
 مبالغة والافترج الخلط بلا تمييز مع أن الشرح والمتى تمايزان وأشار بهذه
 الجملة إلى ما فى شرحه مما لا بد منه فى بيان المتى بالجملة التاسية إلى

شرح لطيف بديع على
 أنفة ابن مالك * * *
 القاصد واضح المسالك *
 يترجى بها

ما زاد على ذلك والمقصود منهما ما وصف شرحه ببجودة السبيل وحسن التركيب
مع ألفاظ المتن (قوله امتزاج الروح) أي امتزاجا كامتزاج الروح بالجسد
لا يقال عبارة عنهم أن شرحه للمتن كالروح للجسد وإن المتن يدونه كالجسد
بدون الروح وفي هذا تنقيص لبقية الشروح لانه قول مقام المدح لا ينظر
فيه الى أمثال هذه المفاهيم (قوله ويحل) بضم الحاء وكسر هاء الان حل
بمعنى نزل ويجوز في جاء مضارعه الوجهان كما في القاموس وبهم ما قرئ
في السبع قوله تعالى فيحل عليكم غضبي فاقتصار البعض كشيخنا على الضم
تقصير وأما حل ضد حرم فاء مضارعه بالكسرة فقط وحيل بمعنى فك فاء
مضارعه بالضم فقط (قوله منها) قال شيخنا السيد حال أي كأننا منها الآن
حال لا يتعدى بين وكذا قوله من الاسد أي كأنه من الاسد اه ولعل معنى
كأننا منها وكأنه من الاسد منتسبا اليها ومنتسبة الى الاسد ولا يبعد أن من
في الموضعين بمعنى في لا يقال الظرفية في الاوّل غير ظاهرة لانه قول لما
امتزج بها كأنه حل فيها وقوله محل الشجاعة أي حلوله الفعل مصدر ميمي
أي حلول لا يحلولا الشجاعة والمراد بالشجاعة الجرأة لا المداكة المخصوصة
لاختصاص المسكات بذوى العلم (قوله تجد نشر التحقيق الخ) للنشر
الرائحة الطيبة والتحقيق يطلق على ذكر الشيء على الوجه الحق ويطابق على
اثبات المسألة بدليلها مع رقة قوادحه والادراج بفتح الهمزة جمع درج
بفتح الدال وسكون الراء أو فتحها ما يكتب فيه كما في القاموس ويعقب بفتح
الباء مضارع عبق الطبيب بكسرها عبقا بالتحريك من باب فخرج ظهرت
رائحته ولا يكون الا للدكية كما في المصباح في كلامه استعارة ممكنة
وتخييل وترشح حيث شبه التحقيق في نفاسته بنحو المسك والنشر تخييل
ويعقب ترشح قال شيخنا السيد وفي العبارة قلب أي من عبارات أدراجه
اه وقد كتبه القلب الإشارة الى قوة النشر حتى سرى من العبارات الى
محله المكتوبة فيه (قوله وبدر التدقيق الخ) البدر القمر ليلة كماله والتدقيق
يطلق على اثبات المسألة بدليلين أو أكثر وعلى اثبات دليل المسألة بدليل
وعلى ذكر الشيء على وجه فيه دقة والادراج جمع برج وهو أحد أقسام الفلك
الاثنى عشر المصنفة بالبروج وعبر بالادراج وهو جمع قلة مع انها اثنا عشر

امتزاج الروح بالجسد *
ويحل منها محل الشجاعة
من الاسد * تجد نشر
التحقيق من أدراج عبارته
يعقب * وبدر التدقيق من
أبراج اشاراته يشرق

بمازوجة أدرج ويشرق بضم أوله وكسر ثالثه مضارع أشرق أى أنما
 أو ينفع أوله وضم ثالثه مضارع شرف قطع وزنا ومعنى وعلى كل فنى كلامه
 عيب السناد وهو اختلاف حركة ما قبل الروى وفى كلامه استعاره مكتبة
 وتخييل وترشيدان حيث شبه التدقيق باليلة القمرية كحل الأقمار بجامع
 الشكل والبدر تخيل والاشراق والأبراج ترشيدان فله شيخنا السيد وجه
 شيخنا التدقيق مشبها بالسما في العلو والسمو ولك أن تجعل الأبراج
 استعاره مصرحة لعبارات الاشارات أى المعاني الدقيقة ان شئت بالأبراج
 فى أن كلاما محمداً يتفق بماذا العبارات محل المعاني والأبراج محل للكواكب
 أو تتخذ للاستعاره ممكنة ان شئت الاشارات بالسحوات فى الرفعة والثالثة
 ثم ذكر شيخنا السيد أن هنا أيضاً قلباً أى من اشارات ابراجه ولا حاجة اليه
 كما لا يخفى (قوله خلا من الافراط الخ) الافراط مجاوزة الحد والتفريط
 التمهيد أى خلا من الافراط فى التطويل وعلا عن التفريط فى تأدية
 المعانى وعبر فى جانب الافراط بخلافه فى جانب التفريط بعلا لأن التفريط
 أخش فهو أحق بالتباعد عنه الذى والمراد من علا وأشرها تارة السجعتين
 مع انهما من باب التخلية ومقابلهما من باب التخلية التفتان الى تقدم الانبياء
 على النقي وشرف الوجود على العدم والمحل والمحل وصفان لازمان لأن المراد
 الذى شأنه الامتثال والنسب شأنه الاخلال (قوله ولكن بين ذلك قواماً) أى
 عدلاً وأترد اسم الاشارة مع رجوعه الى اشتراف الافراط والتفريط لتأوله
 بالذكور والمرجع للأفراد حصول الاقتباس (قوله وقد لقيه) أى سمته
 وأما آثاره في التعبير بالتقريب لما فى هذا الاسم من الاستعار بالملاح كالتعب
 (قوله ولم آل) مضارع مبدوء به مرة تنكلم تلبأ ألف من قلبه عن همزة
 ساكنة كما هو القاعدة عند اجتماع همزتين تليهما ساكنة حذف منه
 الجازم لانه الذى هو واو وما شبه ألا كعلا ومصدره ان كان بمعنى التمهيد
 أو التروك والاستطاعة أو كدلو وألوا كعلاز كفى التاموس وان كان بمعنى
 النزع أو كدلو كفى حاشية شيخنا السيد لكن فى حاشية ابن قاسم على المختصر
 وحاشية حسرو على المطول أن النزع معنى تجاوزى منه وللأولوا تحقيق
 ويصح هنا ماعد الاستطاعة فعلى الأول قوله جهد أى اجتهد انصوب على

تعلل من الافراط العل
 وعلا عن التفريط المحل
 وكان بين ذلك قواماً وقد
 لقيه عنهم السالك الى
 ألفية ابن مالك * ولم آل
 بهدافى تنجيه

التمييز محمول عن الفاعل والتقدير لم يقصر اجتهادى على الاستناد المجازى
أو نزاع الخافض أى فى اجتهادى أو حال بمعنى حجة سد على الثانى مفعول به
وعلى الآخر مفعوله الثانى وحذف مفعوله الأول لعدم تعلق الغرض بذكره
والتقدير ولم أمتنع أحد اجتهادى عن أبى البقاء ان لم آل من الافعال الناقصة
بمعنى لم أزل فجهدا خبر بمعنى جاهد أو لذى يؤخذ من القاموس والمختار أن
الجهد بمعنى الاجتهاد أو المشقة بفتح الجيم لا غير ومعنى الطاقة بالفتح والضم
(قوله وتهذيبه) عطف تفسير قاله شيخنا (قوله وتهذيبه) عطف لازم (قوله
والله أسأل الخ) سأل ان كان بمعنى استعطى كما هنا تعدى لمفعولين بنفسه
فأنته مفعول قدّم لإفادة الحصر أو لإلا اهتمام بعظمته وان يجعله مفعول ثان
وان كان بمعنى استغنى فهم تعدى للأول بنفسه وللثانى بعن نحو يسألونك عن
الانفال أو ما جاء عنها نحو فاسأل به خبيراً أى عنه (قوله سليم) أى سالم من
الحقد والحسد ونحوهما (قوله وما توفيقى الا بالله) استعجى أهل اللسان
نسبة الفعل الى الفاعل بالباء لانه يؤهم الآلة فلا يحسن ضربى بزيد اذا كان
زيد ضارباً والحسن ضربى من زيد وفاعل التوفيق هو الله تعالى فالحسن وما
توفيقى الا من الله وتوجيه على ما يستفاد من الكشف فى تفسير سورة هود
انه على تقدير مضاف وأن التوفيق مصدر الميمى للجهول حيث قال أى وما
كوفى موقفاً لا جمونه وتوفيقه أفاده ابن قاسم (قوله عليه توكلت) أى اعتمدت
فى جميع امورى كما يؤخذ من حذف المفعول أو فى الاقدار على تأليف هذا
الشرح كما يؤخذ من المقام وتقديم الجار والمجرور لإفادة الحصر لان
الاعتماد فى جميع الامور والاقدار على تأليف هذا الشرح لا يكون الاعليه
تعالى وان كان قد يعتمد فى بعض الامور على غيره (قوله أنيب) أى أرجع
(قوله قال محمد) فيه التفات من التكلم الى الغيبة ان رعى مفعولى البسملة
المقدر بنحو أو أف أو تألّقى فان لم يراع كان فيه التفات على مذهب السكاكى
المتكسب بخلاف التعبير مقتضى الظاهر وأتى بجملة الحكاية ولم يتركها
خوفاً من الرياء قصد الترغيب فى كتابه بتعيين مؤلفه المشهور بالجلالة فى العلم
والاخلاص فيه وبالابتغاء بكتبه وهذا الأرجح من مراعاة الحذر من الرياء
خصوصاً مع الأمن من ذلك كما هو حال المصنف ولم يقدّمها على البسملة أيضاً

وتهذيبه وتوضيحه وتهذيبه
والله أسأل أن يجعله
خالص الوجه الكبريم
وأن ينفع به من نفعه بقلب
سليم انه قريب مجيب وما
توفيقى الا بالله عليه توكلت
والله أنيب

(بسم الله الرحمن الرحيم)
قال محمد هو

لحصولها بركة البسملة وثلاثية في ابتداء الحقيقي بالبسملة ولم يؤخرها عن
 الحمد ليقام به بين الجملة والشرية فينقضي بركتهما فاحفظه (قوله
 العلامة) معناه لغة كثير العلم جدا لأن الصيغة للبيان لغة والتأخر يادها
 وكثرة العلم جدا تحصل بالتجربى أنواع من الفنون فما اشتهر من أنه الجامع
 بين العقولات والمنقولات لعده اصطلاح لبعضهم (قوله جمال الدين) هذا
 لقبه أى بجمل أهل الدين • فإن قيل • كل من جال الدين وشهد حديثه بالمدح
 فجعل أحدهما اسما والآخر لقباً تحكمت • قلت • يؤخذ بجواب ذلك مما يحسنه
 بعض المتأخرين ونصه والذي يظهر أن الاسم ما رضعه الأيوان ونحوهما
 ابتداء كاشفاً ما كان وإن ما استعمل في ذلك المسمى بعد وضع الاسم فإن كان
 شعرا بمدح كشمس الدين فمن اسمه محمد أو دم • كأنف الناقة فمن اسمه ذلك
 فلقب أو كان مستتراً باب كآبى عبيد الله فمن اسمه ذلك أو أم • كأم عبيد الله
 فمن اسمه عائشة فكنية وعلى هذا يصح ما حكاه ابن عرفة فمن اعترض
 عليه أنه سافر فبقيته في تكنيته بآبى القاسم مع النهى عنه فأجاب بأنه اسمه
 لا كنيته نقله شخنا عن الشوافى وحاصل الجواب أن اعتبار الأشعار
 والتصديرانما يكون بعد وضع الدال على الذات ابتداء وانظروا أن
 الموضوع للذات ابتداء محذوفه والاسم والموضوع ثانياً شعرا جمال الدين فهو
 الملقب (قوله ابن عبد الله ابن مالك) قد يتوهم من صنيع الشارح أنه جراب
 مالك صفة لعبد الله وليس كذلك لأنه يلزم عليه تغيير أعراب المتن وحذف
 ألف ابن مع أنها واجبة الثبوت في المتبلى هو باقى على رفعة فيكون بالنظر
 إلى كلام الشارح خبراً آخر له وفاعرفه • فإن قلت • في قول المصنف هو ابن
 مالك لباس لا يهامة أن مالكاً أياً • قلت • هذا الالباس لا يضره حاله
 ليس المقصود هنا بيان نسبة بل تمييزه عن من شاركه في اسمه وهو انما يميزه
 الكنية لعلها عليه دون غيرها فالاسم وأيضاً فيها تفاؤل بملكه وراقب
 العالم والاكثر حذف ألف مالك العلم وإن كان رسمه أيضاً جيداً ومنه
 رسمه فى بادىء مالك فى المصنف العثماني ويجب رسم ألف مالك المصنف
 كذلكى آخر اليت وأما رسم مالك يوم الدين بدونها فلهذا لأن الخط العثماني
 لا يقاس عليه مع أنه لا يرد له قراءته بدون ألف (قوله الطائى نسباً) سياتى

مالم العلامة أبو عبد الله
 جمال الدين بن عبد الله
 (ابن مالك) الطائى نسباً
 الشافعى مذهباً

في المتن أن قولهم الطائي من شواذ النسب (قوله الجياني منشأ) نسبة إلى
 جيان بلد من بلاد الأندلس فكان الأولى تأخيرها عن قوله الأندلسي اقلها
 ليكون للتأخر فائدة وجواب شيخنا السيد بأنه قدّم الجياني اهتماماً
 بالأخص غير نافع وقد يجاب بأن الفائدة حاصلة على تأخير قوله الأندلسي اقلها
 لأن لا يعلم كون جيان من بلاد الأندلس والأندلس بفتح الهمزة وسكون
 النون وفتح الدال وضم اللام كذا في شرح ميارة على متن العاصمة في فصل
 المزاوعة ثم قال وهي جزيرة متصلة بالبر الطويل والبر الطويل متصل
 بالقسطنطينية وانما قيل للأندلس جزيرة لأن البحر محيط بها من جهاتها
 الأربعة الشمالية وحكي أن أول من عمرها بعد الطوفان اندلس بن يافث
 ابن نوح عليه السلام فسميت باسمه اه من تحت صرابن خلد كان وقد قيل
 صاحب المعيار عن القاضي عياض أن الأندلس كانت للنصارى دمرهم الله
 تعالى ثم أخذها المسلمون فيها ما أخذوه ودمروها ما أخذ صلحاً ثم أسلم بعض
 أولئك النصارى وسكنوها مع المسلمين اه ما قاله ميارة ببعض حذف
 أي ثم بعد مدة طويلة أخذها النصارى ثانياً هذا ونقل بعض الطلبة أنه
 رأى نصاً بضم الهمزة والدال أيضاً (قوله و وفاة) كذا في بعض النسخ وفي
 بعضها و وفاته والأولى أحسن لأنها تحمل الوفاة دون الثانية وقبره بسفيح
 قاسيون ظاهر يزاور التمييزات المذكورة من تمييز النسبة غير المحوّل بناء
 على ما ذهب إليه كثير كابن هشام أن تحوّل تمييز النسبة أعلى لا المحوّل عن
 الفاعل كما زعم لعدم صحته في الجميع ولا من تمييز المفرد وان قاله شيخنا لأن
 تمييز المفرد عين تمييزه في المعنى والامر هنا ليس كذلك (قوله عام اثنين الخ)
 أي عام تمام اثنين الخ (قوله أحمد) بفتح الميم مضارع حمد بكسر هاء قال
 العرب وتبعه شيخنا والبعض كل مقتضى الظاهر أن يقول بجمع دياء
 الغيبة لسكنة التثنية من الغيبة إلى التكلم اه وهو غير صحيح لأن مقتضى
 الظاهر أن يعبر المتكلم عن فعله أو قوله بما للتكلم فلفظ أحمد هو المقول
 للمصنف فهو الذي يحكي بقال وشرط الالتفات أن يكون التعبير الثاني
 خلاف مقتضى الظاهر كافي المطول والمختصر وغيرهما فلا التفات في نحو
 قال اني عبد الله ونحو أنا زيد فاعرفه ولا تكن أسير التقليد (قوله ربني الله

الجياني منشأ الأندلسي اقلها
 الدمشقي داراً و وفاة لثنتي
 عشرة ليلة خلت من شعبان
 عام اثنين وسبعين وسمائة
 وهو ابن خمس وسبعين سنة
 (أحمد ربني الله)

خير مالك) ذكر في عبارة جده الإفعال والذات والصفة إشارة إلى أنه تعالى
يشتق الجدل من فعله وذاته وصفته وإنما أقدم الأول لأنه انعام فالجمل عليه
كما هو مقتضى تعليق الحكم بالاشتقاق واجباً لكن هذا لا يناسب تفسير
الشارح الرب بالمالك وإنما يناسب تفسيره بالربي وهو أولى هنا لذلك
ولأن المالكية مذكورة في قوله خير مالك إلا أن يقال تفسيره بالمالك
باعتبار الانتماء وقطع النظر عن خصوص كلام المصنف وخير أفعل تفضيل
حالة حمزة تخفيفاً لكثرة الاستعمال كثيراً ويظهر إلى أنه من الخير
مصدر خارج بخير أي تلبس بالخير أو من الخير بكسر الخاء وهو الكريم
والشرف وبين مالك الأول ومالك الثاني الجنس اتساقاً المقتضى لا الخطي
أن رسم الأول بغير ألف كما هو الأكثر في مالك العلم فإن رسمها كما هو أيضاً
جيد كان لفظياً خطياً فالطلاق البعض كونه لفظياً خطياً محمول على الحالة
الثانية (قوله الجليل) صفة كاشفة أو مخصصة على الخلاف بين الجمهور
القائلين بانحصار التناء بالخير والعز بن عبد السلام القائل بعمومه للخير
والشر (قوله بجلال عظمت) لا يبعد أنه إشارة إلى قوله خير مالك وأن قوله
وجزبل نعمته إشارة إلى قوله ربي لكن يعكز على هذا تفسيره فيما بعد الرب
بالمالك إلا أن يقال ما تقدم والجلال العظيمة ولا يتعين كون إضافته إلى
ما بعده من إضافة الصفة إلى الموصوف كإلوهية كلام البعض بل ولا يترجح
لأنه وإن اقتضته مشاكلة قوله وجزبل نعمته يجوز إلى تأويل الجلال
بالجليل (قوله وجزبل نعمته) من إضافة الصفة للموصوف قال البعض وأشار
إليه شيخنا المراد بالنعمه الأعمام قريبة قوله التي هذا النظم أثر من آثارها
لأنه ليس أثر النعمة بمعنى التعميم بل هو فرد من أفرادها ولا يتعين ذلك
بل يصح أن تكون النعمة بمعنى التعميم ويترتب عليها ذلك أثر كينعمه العلم
والفهم والقدرة على التأليف فانه يترتب عليها هذا الأثر (قوله واختار
سبعة المضارع) أي على الجملة الاسمية والماسوية (قوله التبت) لا حاجة
إليه بل هو بيان الواقع إذا المتق لا يتأتى هنا (قوله لما فيها من الأشعار)
أي بواسطة غلبة الاستعمال وقوله بالاستمرار التجدد أي الذي هو
المناسب هنا كما بينه بعد قوله وقصد الخ وقوله التجدد أي الطائيل من تجديد

خير مالك) أي أتى عليه
التناء الجليل اللائق بجلال
عظمته وجزبل نعمته التي
هذا النظم من آثارها
واختار سبعة المضارع
التبت لما فيها من الأشعار
بالاستمرار التجدد وقصد
بذلك الواقعة بين الحمد

التجدد مرة بعد أخرى وهكذا أو الموصوف به تجدد كذا أي وكل من
 الاسمية والمضاوية لا يفيد الاستمرار التجددى أصلا فان الأولى لا يفيد
 التجدد وان كانت تفيد الاستمرار بواسطة العدول كما سيذكره الشارح
 فيما بعده فهم أو بواسطة غلبة الاستعمال كما هو الراجح والثانية لا تفيد
 الاستمرار أصلا بل ولا التجدد بمعنى الحصول مرة بعد أخرى وهكذا وان
 أفادت التجدد بمعنى الوجود بعد العدم وقد اختلف هل الاسمية أبلغ
 أو المضارعية والتحقيق أن كلا أبلغ من الأخرى من بعض الوجوه فالاسمية
 أبلغ من حيث تعيين الصفة المحمودة فيها وهي ثبوت التجدد تعالى اذ معنى
 الحمد لله التجدد ثابت لله والمعين أوقع في النفس والمضارعية أبلغ من حيث
 صدق المحمود به فيها بجميع الصفات وبعدها الأعم من تلك الصفة لأن
 معنى أحمد لك أي علميك بالجميل وصفاته تعالى جملة كاهل وبعضها
 فالمضارعية أكثر فائدة (قوله والحمد ودعليه) يعني التبرية المفهومة من
 قوله برى على ما تقدم فانه قد اعترض به لبعض هنا بناء على ظاهر تفسير
 الشارح الرب بالمالك من أن كلام الشارح ربما يقتضى أن المصنف أوقع
 حمله في مقابلة نعم مع انه لم يذكر ذلك ولا حاجة الى اعتذاره بأنه يمكن أن
 يقال مراده الحمد ودعليه الذي يطلب وقوع الحمد في مقابلته (قوله دائما)
 تأكيد لقوله لا تزال تجدد وقوله كذلك تأكيد لقوله كما (قوله نعمه
 بخامد لا تزال تجدد) اعترضه البعض كشيخنا بأنه سيصرح بأن الجملة
 انشائية معنى وعليه لا يظهر ما ذكره لأن الحمد الانشائي يتقطع بانقطاع
 التلطف به فإين التجدد وانما يظهر ذلك على جعله أخيرة لفظا ومعنى
 ويمكن دفعه بأن أشعارها بالتجديد باعتبار حالها الأصلي الثابت لها قبل
 نقلها الى الانشاء وكأنه لم يقطع النظر بعد النقل عما كان قبله بقراءة مناسبة
 المقام ولعل هذا من ادشخنا من الاعتذار بأن ذلك الأشعار على سبيل
 التوهم والتخييل فافهم (قوله وأيضا) هو مصدر آض اذ ارجع وهو اما
 مفعول مطلق حذف عامله أو بمعنى اسم الفاعل حال حذف عاملها واضحا
 فالتقدير هنا على الاول أرجع الى التعليل رجوعا وعلى الثاني أقول راجعا
 الى التعليل وانما تستعمل مع شيئين بينهما توافق ويعنى كل منهما عن

والحمد ودعليه أي كما أن
 آله تعالى لا تزال تجدد
 في حقنا دائما كذلك
 نعمه بخامد لا تزال تجدد
 وأيضا

الآخر فلا يجوز ما زيد أيضا ولا ما زيد منه ميم وأضوا ولا اختصم
 ربه وميم وأيضاً ما له شمع الإسلام ركياً (قوله هو) الفاء لتعليل كما
 علم بماسر آتفاوا الصمير للاختيار الملهوم من قوله واحترار لئس هذا
 الدعل على انما هو لا اختيار المصارعية على الاسم دون اختيارها على
 الماسرية بخلاف الأول وله دافعة على هذا (قوله الى الأصل) أى
 أصل الجملة الاسمية (قوله حذف الفعل) أى وحوايا كرهه وشكراً
 وشرط بعضهم في الوحوب كره لا كره انهم ما وحواراً ان كره وحده كما
 سيأتى في باب المفعول المطلق والطلاق شيئا الوحوب في غير محله (قوله تم
 عدل الى الرفع الخ) هذا يقتضى انه لو لم يعدل الى الرفع لاعت بدلالة على
 الدوام وهو كذلك كما صرح به الرضى في باب المتدال ان نقاء العصب صريح
 في صلاحية الفعل وتقديره وهو يدل على التجدد لا يستغاد الدوام الا
 بالعدول الى الرفع ولا يكتفى في افاضته وحب حذف العامل مع المصداق
 صرح به الرضى في باب المصدر وجعل شيئا السيد ما صرح به في باب المبتدأ
 على حاله حوار حذف العامل ليوافق كلامه في باب المصدر لكن الأوجه
 اتفاقه على الملاحظة كما يفسر التعليل السابق لا يقال الاسمية ما حصرها
 طرف متعلق اما فعل واما ما سمى فاعل بمعنى الحدوث بقرينة عمله في الطرف
 فيكون في حكم الفعل والاسمية التي حصرها فعل تميداً لحدوث الحدوث
 لا الدوام لما قد دل لا سلم كون اسم الفاعل هنا الحدوث حتى يكون في حكم
 الفعل ويكتفى له في الظرف راحة الفعل فيعمل فيه بمعنى الثبوت أيضاً ولئن
 سلمنا عمل اداة الاسمية التي حصرها فعل لتجدد اليم يوجد ادع الى الدوام
 والعدول المذكور ادع اليه ذكره القمى (قوله لمقصود الدلالة) أى
 لمقصود هو الدلالة ولو حذف قصد كان أحصر هذا اذا أريد مدحول
 اللام الله العاوية فان أريد السبب المقدم على السبب قصد على حقيقة
 ومحاح اليه (قوله والثبوت) ان أراد به ثبوت المستند للسند اليه وهو
 المتبادر له وحاصل قبيل العدول مكان الواجب حذفه وان أراد به
 الاستمراره ومتعنى عنه بقوله الدوام مكان الاختصاص به (قوله لمقصود
 الاستعراق) أى مثلاً ولا فينبى يكون له مداهم هذا والخس (قوله والله

هو ورجوع الى الأصل اذا
 أصل الجردة أحد أو حدث
 حمد الله حذف الفعل
 اكسناه بدلالة مصدره عليه
 ثم عدل الى الرفع لقصد
 الدلالة على الدوام والثبوت
 ثم أسحلت عليه أل لقصد
 الاستعراق والرب المالك
 والله علم على الله

قوله القمى في نسخ الطبع
 لغرى لميجر

عالم أي بالوضع لا بالغلبة التفسيرية على التحقيق كما بيناه في رسالتنا
الكبرى في البسملة وسبأ في المعرف بأداة التعريف الفرق بين الغلبة
التحقيقية والتفسيرية (قوله الواجب الوجود) وصف الذات بالواجب
الوجود والمستحق لجميع المحامد لا يوضح الذات المسمى لا الاعتبار ما فيه
والأكان المسمى مجموع الذات والصفة مع أنه الذات المعينة فقط على الصحيح
وتخصيص هذين الوصفين بالذات لأن وجوب الوجود للذات مبنى كل كمال
واستحقاق جميع المحامد هو وجه حصر الحمد في كونه لله (قوله أي لذاته)
يتمثل وجهين الأول أنه تفسير لواجب الوجود والمغنى حيث أنه أي الموجود
لذاته والثاني أنه تقييد للوجوب أي الواجب الوجود لذاته أي ليس وجوب
وجوده بغيره كما في الحوادث المتعلقة علم الله بوجودها (قوله وهو عربي عند
الأكثر) وقيل معرب وأصله بالسريانية وقيل بالعبرانية لا هاعرب بحدف
ألفه الأخيرة وإدخال أل (قوله وقد ذكر الخ) مسوق لتعليل كونه الاسم
الاعظم ووجه الدلالة أن من أحب شيئا أكثر من ذكره (قوله قال ولهذا الم
يد في القرآن الأفي ثلاثة مواضع) اعترض الناس عليه بأن القلة لو كانت
علة الأعظمية لكان اسمه المهيمن أولى به لأنه لم يذكر إلا مرة واحدة وفيه
بحث لأنه لم يجعل القلة علة الأعظمية بل جعل الأعظمية علة الذكر
في المواضع الثلاثة فقط لأنه لم يقل لأنه لم يذكر الخ بل قال ولهذا الم ذكر الخ واثني
سلم أنه قال لأنه لم يذكر في القرآن الأفي ثلاثة مواضع قلنا ليس قصده التعليل
بالذكر في المواضع الثلاثة فقط من حيث القلة بل من حيث ورود خبر بأنه
في الثلاثة وهو ما روى عنه صلى الله عليه وسلم أنه قال هو في ثلاث سور
في البقرة وآل عمران وطه لكنه لا يريد على الجمهور والقائلين بالأعظمية
اسم الجلالة لأنه متكامل فيه فأعرفه (قوله والله أعلم) أي بالاسم الأعظم
أو بكل شيء (قوله تنبيه) الذي حققه العصام في شرح الرسالة الوضعية أن
أسماء الكتب من علم الشخص وأنها من الوضع الشخصي الخاص بالوضع
له خاص قال إذا الكتاب الذي هو عبارة عن اللفاظ والعبارات المخصوصة
لا يتعدد إلا بتعدد اللفظ وذلك التعدد تدقيق فلسفي لا يعتبره أرباب
العربية ألا ترى أنهم يجعلون وضع الضرب والقتل وضعاً شخصياً لأنواعاً

الواجب الوجود أي لذاته
المستحق لجميع المحامد ولم
يسم به وأما قال تعالى هل
تعلم له سمياً أي هل تعلم
أحد أن سمي الله غير الله وهو
عربي عند الأكثر وعند
الحققة أن اسم الله الأعظم
وقد ذكر في القرآن العظيم
في ألفين وثلاثمائة وستين
موضعاً واختار الإمام
النووي تبع الجماعة أنه
الحق القويم قال ولهذا الم
يد في القرآن الأفي ثلاثة
مواضع في البقرة وآل
عمران وطه والله أعلم
(تنبيه)

لحل الموضوع أمر متعذرا متعذرا اه ومثل أسماء الكتب أسماء
 التراجم بكسر الحيم كالحوام والعوام وكثير من الناس يصنعها خطأ
 وأسماء العلوم لأن معانيها وهي الأحكام المعقولة المخصوصة إنما تستند
 بتعدد التعقل وهذا التعدد تدقيق وليس لا يعتبره أيضا أرباب العربية
 هذا هو الوجه عندى وإن اشتبه الفرق فتأمل والتبعية الإبقاء
 وامطلا حاملة دالة على تخفيفهم إحمالا من البحث السابق قيل أو على
 تعدد معاني الترجمة فلما لم يهملهم بحسب ما سبق ولم يكره شيئا غير جارية على
 الاصطلاح كما هي الحال غالب تسميات الشارح من هذا القبل فالمراد بها مطلق
 الالفاظ الذى هو المعنى العبرى (قوله أوقع المسمى موقع المستقل) أى
 على سبيل المحاروقرة هذا الجارح تقدم الحظية على التصويديليل وأستعين
 الله الخ وكون المرادواستعين الله على اظهار أفعالية أو الاتماع بها فلا يأتى
 تأخر الحظية عن التصويديل المتأخر وقوله تريبلا لقوله أى الذى
 يحصل فى الخارج مرة ما حصل أى فى الخارج وعلى هذا التبريل بعينى
 ذكر الاول بقوله اما اكتماء أى فى التبريل بالحصول الدهى يعنى اما ما حصل
 فى الدهى مرة مرة ما حصل فى الخارج والحامع على هذه العلة مطلق
 الحصول وذكر الثانية بقوله أو نظرا أى فى التبريل الى ما تولى عنده الخ يعنى
 انه لما قوى ما عنده من تحقق حصول قوله خارجا فى المستقبل وقرة مرة مرة
 الحاصل فى الخارج والحامع على هذه العلة تحقق الحصول لكن لو قال الشارح
 فى العتبتين الحصول بقوله هذا أو لتحقيق حصوله خارجا عنده لكان أحصر
 وأظهر والى أراه أن التبريل فى كلام الحاشية يعنى التنبه فى كلام
 البيهقي وأنه لا خلاف بينهما الا فى العبارة بل كثير ما يعبر البيهقيون
 بالتبريل والحاشية بالتنبه وإن التبريل عند الحاشية فى مثل ما نحن بصدده
 لا يكتفى عن التحوذى المعطى بل يقتضيه والارم اهم يقولون بختبة كل لفظ
 استعمل فى غير ما وضع له تنزيه مسرلة ما وضع له كذا سدى الرجل الشجاع
 المنزل مرة الحيوان المتعسر وهو فى غاية البعد أو بالحل وهم دافع ما تقرر به
 أو لا كلام الشارح بطل اعتراف البعض على الشارح بما حاصله ان قوله
 أوقع الخ لا يصح لاعلى طريقة الحاشية لأن التحوذى مثل ذلك على طريقته

أوقع المسمى موقع المستقل
 مرة مرة ما حصل
 اما اكتماء بالحصول الدهى
 أو نظرا الى ما قوى عنده

انما هو في التنزيل ولا يجوز في الماضي فهو واقع موقعه لا موقع المستقبل
ولا على طريقة البينانيين لانه لا تنزيل في مثل ذلك على طريقهم بل فيه تشبيه
أحد المصدرين بالآخر واستعارة الفعل الآن يراد بالتنزيل التشبيه على
المسماحة واعتراضه بأن قول الشارح اما اكتشاف الخ لا يصح أيضا لان
الاكتفاء المذكور لا يحتاج معه الى التنزيل والعكس (قوله من تحقق
الحصول) أي وجوده وثبوته وليس المراد بالتحقق التيقن لانه لا يناسب
قوله ما قوى عنده قنأمل (قوله معترضة) بكسر الراء ويفتحها على الخذف
والايصال والاصل معترض بها وفائدة الاعتراض بها تمييز المصنف عن غيره
من شاركي اسمه وتجويز جماعة كونها استنفايا لانيلا يخرجها عن كونها
معترضة وجوز بعضهم كونها انما للمحمد بتقدير تسكيره وهو بعيد وبعضهم
كونها حالا لازمة من محمد فتحملها على هذا نصب وعلى ما قبله رفع ولا محل لها
على كونها معترضة وان دفع بكون الجملة معترضة غير مقصود بها قطع النعت
أولعنا أوحالا ما أورد على المصنف من أنها من قطع النعت وهو انما يجوز
اذا تعين المنعوت بدونه ولو سلم انها من قطع النعت نقول يكفي في جوازها تعين
المنعوت ادعاء كما هنا ولا يرد عليه وجوب حذف عامل النعت المقطوع لان
محله اذا كان النعت ملحقا أو ضم أو ترجم (فائدة) يصح اقتران الجملة المعترضة
بالواو والفاء لا بثم (قوله ولفظ رب نصب) أي منصوب ويصح قراءته بلفظ
الماضي المجهول وكذا يقال فيما بعد (قوله تقدير الخ) فقد اجتمع في أحمد
ربي الاعراب اللفظي في أحمد والتقدير في ربي والمحلى في الياء والفرق
بين التهديري والمحلى أن المانع في الاول من ظهور الاعراب قائم بآخر
الكلمة وفي الثاني قائم بالكلمة بتمامها قاله الشيخ خالد (قوله يدل من رب)
وكون المبدل منه في نية الطرح أعلي كما قاله جماعة أو بحسب العمل لا المعنى
كما قاله آخرون أو معناه كما قاله الدماميني انه مستعمل بنفسه لا متمم لنبوءه
كالنعت والبيان وقوله أو بيان أي لرب لانه أوضح منه ورجح ابن قاسم كونه
بدلا من جهة أن المبدل على نية تسكرار العامل فيكون حامدا في عبارته
مرتين ورجح المعرب الثاني من جهة أن المبدل منه توطئة للمبدل وفي حكم
الطرح غالبا (قوله يدل أوحال) كونه بدلا لا يتخلو عن ضعف لان بدلية المشتق

من تحقق الحصول وقربة
نحو أي أمر الله فلا تستعجلوه
وجملة هو ابن مالك معترضة
بين قال ومثوله لا محل لها من
الاعراب ولفظ رب نصب
تقدير أعلى المفعولية والياء
في موضع الجر بالإضافة
والله نصب بدل من رب
أو بيان وخير نصب أيضا
بدل أوحال على حذف دعوت
الله سمعنا

قوله بل مقتضى كلام ابن هشام الذي نقله عنه العرب امتناعها مع ما في جعله
 بدلا من ربي ان جعل الله بدلا من مخالفة الجمه ورالماتين تعتد البدل
 وما في جعله بدلا من الله ان جعل الله بدلا من مخالفتهم في منعهم الابدال
 من البدل وكونه حالا أى لازمة فيه كما قاله ابن قاسم ايها تنبذ الحمد لبعض
 الصفات فالاولى جعله منصوبا بفعلها (قوله وموضع الجملة) أى جملة
 أحسن ربي الله خبر ما لك أى والجملة بعدها معطوفة عليها كما يصريح به
 الشارح عند قوله وأستعين الله فى ألفية وعبارة السندوبى وجبة أحسن ربي
 الى آخر الكتاب فى محل نصب لانها محكية بالقول اهـ ويظهر فى محل
 الاول على حالة ملاحظة العالم من الحكاية وجعل كل جملة مقولا
 مستقلا وحمل الثانى على حالة ملاحظة العالم من المحكى واعتبار كون
 القول مجموع الجمل وجعل كل جملة جزء القول فاحفظه فانه نفيس وانما
 لم يقل مقول به ليجرى على القولين كونه مقولا به وكونه مقولا مطلقا
 وان كان الراجح الاول (قوله ومعناها الانشاء) قد عرفت فى الكلام على قول
 الشارح أما بعد حمد الله أنه يصح كونها خبرية بمعنى ويكون حامدا معنا (قوله
 مصليا) هذه الحال وان كانت مفردة لانها فى قوة جملة انشائية أو خبرية
 على ما مر عند قول الشارح أما بعد حمد الله الخ أفاده ابن قاسم ويلزم على
 الوجه الاول وقوع الانشاء حالا وهو ممنوع فتأمل وانما لم يأت بجملة مريجة
 اشارة الى الفرق بين مائة لقي به تعالى وما يتعلق به صلى الله عليه وسلم ولم
 يذكر السلام جريا على عدم تكراره افراد أحدهما عن الآخر بل اذا صلى
 فى مجلس وسلم فى مجلس ولو بعد مدة طويلة كان آتيا بالمطلوب وهذا هو
 المختار عندى وفاء لما عاقل ابن حجر وغيره والآية لا تدل على طلب قرنها
 لأن الواو لا تقتضى ذلك (قوله أى رحمته) أى الثلاثة بجمامة فالاشارة لاهد
 (قوله بتبذيل الباء من النبوة الخ) هكذا استمر تخصيص الشدة بكونه من
 النبوة والمهموز بكونه من النبأ بالتحريك وهو الخبر وأنا أقول يصح أن
 يكون المهموز من النبأ بكون الباء وهو الارتفاع على ما ذكره صاحب
 القاموس انه يقال نبأ بالهمز كتح أى ارتفع بل هذا أولى لكونه انا كن
 مصدر بخلاف المعرك وأن يكون الشدة من المهموز فيكون من

وموضع الجملة نصب مفعول
 لقال ولفظها خبر ومعناها
 الانشاء أى أنشئ الحمد
 (مصليا) أى طابا من الله
 سلامه أى رحمته (على النبى)
 بتبذيل الباء من النبوة

النبا بفتح الباء أو سكونها فاعرف ذلك وعلى كون النسي من النبوة يكون
واوى اللام وأصله نبيوا اجتمعت الواو والياء وسبقت احداهما
بالسكون فقلبت الواو ياء وأدغمت الياء في الياء (قوله أي الرفعة) فيه
مساخنة اذ النبوة المكان المرتفع وكأنه على حذف مضاف وموصوف أي
المكان ذي الرفعة (قوله لانه مخبر عن الله) أي ولو لم يكن نبأه فلا يرد
أن النبي على الاصح لا يشترط فيه أن يؤمر بتبليغ الشريعة الموحى اليه (قوله
فعلى الاول الخ) يصح على كل من الاول والثاني أن يكون بمعنى اسم
الفاعل وأن يكون بمعنى اسم المفعول ففي كلامه احتباك (قوله حال)
اعترض بأن الحالية تقتضي تفيد حمده بهذه الحالة ويدفع بانها انما تقتضي
تفيد حمده في هذا الماتن بهذه الحالة لا تفيد مطلق حمده ولا ضرر في ذلك بل
هو الواقع (قوله منوية) هي المقدرة ودفع بهذا الاعتراض بأن الصلاة
غير محكمة في حال الحميد لا تستغال مورها حينئذ بالحمد وفيه انه حينئذ
لا يكون مصليا بالفعل لان نية الصلاة ليست صلاة فالاولى انها مقارنة
والمقارنة في كل شيء بحسبه مقارنة لفظ للفظ وقوعه عقبه فاندفع الاعتراض
ودفعه بعضهم بحمل الحمد بناء على خبرية جملته على العرفي لكن يرد عليه أن
الماور بالابتداء الحمد اللغوي لا العرفي لحدوثه بعد زمته صلى الله عليه
وسلم وتوجيه كونها مقارنة بأن المعنى أحمده بالساني وأصله بقلبي يرد عليه أن
الصلاة بالقلب من غير تلفظ لا ثواب فيها (قوله من الصفوة) كذا بالباء
في نسخ وعليها قد كبر الضمير في قوله بعد وهو الخ لوص من الكدر لما قاله
ابن الحاجب من ان كل لفظين وضعتا الشيء واحد واحداهما مؤنثة
والاخرى مذكرة وتوسطهما ضمير جاز تأنيث الضمير وتذكيره وفي نسخ من
الصفوة بلاتاء وتذكير الضمير بعد ظاهرها (قوله وهو الخ لوص من
الكدر) هذا يفيد أن معنى المصطفى في الانتم الخ لوص من الكدر فتقوله
ومعناه المختار أي معناه المراد هنا (قوله لجاورة الصاد) أي لانها من
حروف الاطباق الاربعة الصاد والصاد والطاء والطاء والتاء اذا وقعت
بعد أحدها تقلب طاء (قوله أي أقاربه) الانسب هنا تفسيره بأبناؤه
في العمل الصالح وحينئذ يدخل العقب فلا يلزم على المصنف اهمالهم بل

أي الرفعة لرفعة رتبته على
غيره من الخلق أو بالهمز من
النبا وهو الخبر لانه مخبر عن
الله تعالى فعلى الاول هو
فعليل بمعنى مفعول وعلى
الثاني بمعنى فاعل ومصليا
حال من فاعل أحمد منوية
لا تستغال مورها الصلاة بالحمد
أي ناويا الصلاة على النبي
(المصطفى) مفعول من
الصفوة وهو الخ لوص من
الكدر قلبت ناؤه طاء
لجاورة الصاد ولامه ألفا
لافتتاح ما قبله او معناه
المختار (وآله) أي أقاربه
من بني هاشم والمطلب

يكون فيه من أنواع البديع التوريت لا خصوص الأقارب ولا عموم الاتباع
ولو في أصل الاتباع لعدم ملائمة قوله المستكملين الشرف وما شتر من
أن الملائق في مقام الدعاء تغير الآل بعموم الاتباع لست أقول بالحلقا بل
المحتمل عند التفصيل فإن كان في العبارة المدعوى ما يستدعي تفسير
الآل بأهل بيته حمل عليهم نحو اللهم صل على محمد وعلى آل محمد الذين
أذهب عنهم الرجس وطهرهم تطهيرا أو ما يستدعي تفسير الآل بالأتقياء
حمل عليهم نحو اللهم صل على محمد وعلى آل محمد الذين ملأنا قلوبهم بنورك
وكشفنا لهم حجب أسرارك فإن خلت مما ذكر حمل على الاتباع نحو اللهم
صل على محمد وعلى آل محمد ونحو اللهم صل على محمد وعلى آل محمد سكان
جنتك وأهل دارك أمثلك (قوله للمستكملين) صفة لازمة لآل والمسيح
وآله أما المطلب والمطلوب كمال زائد على الكمال الحاصل عندهم فالشرف
بفتح الشين فعول المستكملين أو زائدان لتأكيد المعنى السكاملين فهو
منسوب على التشبيه بالمفعول به أو على نزع الخافض بناء على القول بأنه
قياسي ومقابل على أن ثم تولد بقياسية قول الشمس الثوري في حواشيه
على التحرير الفقهي الرابع أن المصعب ينزع الخافض مما هي له أو يقال
أن المصعب يزول مرة القياسي لكثرة ما سمع منه فاعرف ذلك أول الصبورة
كمصعب الطمين أي الذين صاروا كاملين فيه وكذلك واستشكل كلامه
بأنهم لم يبلغوا شرف الأنبياء فكيف تصح دعوى استكمالهم الشرف وقد
يقال المراد الشرف اللائق بهم أو الكلام محمول على المبالغة إشارة إلى
اسم المعلوم أنهم في الشرف كأنهم استكملوه ومنهم من ضبطه بضم الشين
فيكون جمع شرف سبعة نائية ويكون محمول المستكملين محذوف أي كل
شرف أو كل مجد مثلا وجعل البعض هذا أولى لما في الحذف من الإتيان
بالعموم الأنسب بمقام المدح وفيه نظر لأن ذكر المحمول هنا مساو لحذفه
لأن المحمول المذكور الشرف بال الاستغراقية فهو مساو للجدوف مع أن
ذكر الشرف بالضم بعد المستكملين ليس فيه كبير فائدة لانتهام الثاني من
الأول (قوله تليت الله أهمزة) أي توصلنا قلها ألفا فلا يرد أن أهمزة
أقل من الهاء مع أنها قلت همزة باقية في ماء وشاء ولعل وجهه أنهم قصدوا

(المستكملين) ما ياباه

(الشرف) أي العلو (تسبيه)

أصل آل أهل تليت الهاء

همزة

بقلب هائم همزة جبر ضعفه ما الحاصل بقلب عيم ما ألفا لان الهمزة
 أقوى من الهاء تتأثر ولم تلب الهاء ابتداءً ألفا لعدم مجيئه في موضع آخر
 حتى ينام عليه (قوله كقلب الهمزة هاء) أشار بهذا التنظير الى أن
 الحرفين تمارضا (قوله كما في آدم وآمن) مثل يما لين من الاسم والفعل
 (قوله وقد صغره على أهيل) ضعف باحتمال انه تصغير أهل لا آل فلا
 يشهد للأول وأجيب بأن حسن الظن بالنقلة يقتضي انهم لا يقدمون على
 التعيين بالبدليل (قوله وهو يشهد للأول) ان قيل الاستدلال بالتصغير
 فيه دور لان المصغر فرع المكبر فهو متوقف عليه وقد توقف العلم بأصل ذلك
 الحرف في المكبر على وجود الاصل في المصغر أجيب بأن توقف المصغر على
 المكبر توقف وجوده وهو غير توقف العلم بالا صالة فجأة التوقف مختلفة فلا
 دور (قوله ولا يضاف الا الى ذي شرف) لا ينافي هذا تصغير آل المقضى
 الحفارة لان شرف المضاف اليه لا ينافي تصغير المضاف ولو سلم أن شرف
 المضاف اليه يقتضي شرف المضاف نقول الشرف باعتبار مجامع الحفارة
 باعتبار آخر وقوله الى ذي شرف أى معرف من كذا لائق وسمع آل المدينة
 وآل البيت وآل الصليب وآل فلانة (قوله الاسكاف) بكسر الهمزة اسم
 جنس لمن يصلح الشعال والاسكوف لغة فيه والجمع أساكفة (قوله فذعه
 الكسائي والنحاس) لعل شهتهم أن آل انما يضاف الى الاشراف والمفصح
 عنهم هو الظاهر لا الضمير والجواب منع المصير لان الضمير صكر جمع
 في الدلالة اه نجارى على المحلى (قوله أنه) أى المذكور من الاضافة
 (قوله قال عبد المطلب) أى حين قدم أربعة بالقبيل الى مكة لتخريب الكعبة
 (قوله وانصر على آل الصليب) يدل بظاهره على جواز اضافته الى غير
 الناطق فينا في ما تقدم ويحجب بأنه بمنزلة الناطق عند أهله أو شاذ ارتككب
 للشاكلة (قوله وأستعين الله) أى أطلب منه الاعانة والمراد بالا طانة هنا
 الاقدار وسماه اعانة لانه بصورة الاعانة من حيث ككون المقدورين
 قدرتين قدرة العبد كسببلا تأثير وقدرة الله تعالى ايجادا وتأثيرا اذا
 لا يصدق على هذه الاعانة الحقيقية التى هى المشاركة فى الفعل
 ليسهل فأاده الشيخ يسي في حواشيه على المرادى وأصل أستعين أستعون

كما قلبت الهمزة هاء
 فى هراق الاصل أراق
 ثم قلبت الهمزة ألفا
 لسكونها وانفتاح ما قبلها
 كما فى آدم وآمن هذا
 مذهب سيويه وقال
 الكسائي أصله أول
 كجمل من آل يؤول
 تحركت الواو انفتح ما قبلها
 قلبت ألفا وقد صغره على
 أهيل وهو يشهد للأول وعلى
 أويل وهو يشهد للثنائي
 ولا يضاف الا الى ذي شرف
 بخلاف أهل فلا يقال آل
 الاسكاف ولا بنته قض بال
 فرعون فان له شرفا باعتبار
 الدنيا واختلاف فى جواز
 اضافته الى المصغر فذعه
 الكسائي والنحاس وزعم
 أبو بكر الزيدى أنه من
 لحن العوام والتصحح جوازه
 قال عبد المطلب * وانصر
 على آل الصليب وعابديه
 اليوم آلك * وفى الحديث اللهم
 صل على محمد وآله (واستعين
 الله)

بكر الوارثت كسرتها الى ما قبلها فقلبت الواو ياء لتكون وا وانكار
ما قبلها واو غامل يستعمل اسم الجلالة على استعين ليقيد الحصر مع حصة الوزن
على تقديره أيضا للاهتمام بالاستعانة في نحو هذا المقام كما قالوه في اقرب اسم
ربك على بعض التقادير (قوله في نظم قصيدة) قد ترتطم لان الاستعانة
انما تكون على الفعل وقصيدة لتجري عليه الصفة أعني ألفية لكن
في تسميته هذه الالفية قصيدة مستعرفة (قوله ألف) نقل شيخنا السيد
أن بعضهم أخبر بأن مقتضى عن الالف ستة أيات فلهذا نظر فان جاءته عن
أثنى هم أخبر وفي بعد التجرى في عدها بأن ألف (قوله أو ألفان) لا يخفى
بعده ولا بد عليه انه كان عليه حينئذ أن يقول ألفية لان علامة التثنية
والجمع يجب حذفها عند النسبة (قوله بناء على انما الخ) فيه لف ونشر
مرتب (قوله من كامل الرجز) وزنه مستعملن ست مرات والسطر حذف
النصف بأن يكون البيت على مستعملن ثلاث مرات فعلى انما من كامله يكون
مثلا قال محمد بن مالك وأحدر في الله خير مالك بيتا مصرعا أعني جمعا
عروضه موافقة لضربه ويكون كل بيت شعرا مستقلا وعلى انما من
مشطوره يكون مثلا قال محمد بن مالك بيتا وأحدر في الله خير مالك بيتا
ويكون كل بيتين شعرا مرذوبا مستقلا فعلى كل لا يسمى مثل هذه الأرجوزة
قصيدة لانهم لا يلتزمون بناء قوافيها على حرف واحد ولا على حركة واحدة
فما جعلنا مجموع الايات قصيدة للزم وجود الاكفاء والازالة والاقواء
والامراف في القصيدة الواحدة وتلك عيوب يجب اجتنابها وهم لا يعدون
ذلك في هذه الأرجوزة ولا يحدن كثيرا لذلك من العلماء كذا في الدماميني
على الخرز جبهة ومنه به ما في قول الشاعر قصيدة ويمكن أن يقال مماها
قصيدة من حيث مشابهتها للقصيدة في تعلق بعضها ببعض وفي كونها من
بحر واحد تدبر (قوله والظاهر أن في معنى على) فتكون لفظة في استعارة
تبعية لغني على كافي ولا سلبكم في جذوع الخل ومقابل الظاهر قوله أو أنه
ضمن الخ وهو معطوف على قوله والظاهر وانما كان الاول ظاهرا لان
الاستعارة قبل الفعل المسترد والمصنف جازم شرعه في الفعل ولان
ارتكاب التجوز في الحرف أخف منه في الفعل لا على قوله ان في معنى على

في نظم قصيدة (ألفية)
أي عدة أسانها ألف
أو ألفان بناء على انما من
كامل الرجز أو مشطوره
وحمل هذه الجملة أيضا نصب
عطا على جملة أحمد
والظاهر أن في معنى على

اذ ليس ثم غير هذين الوجهين حتى يكون مقابل الظاهر لا يقال المتبادر من
كلامه التضمن النحوي وهو اشرب كلمة معنى أخرى بحيث تؤدى المعنى
فيكون مقابل الظاهر التضمن البياني وهو قد ير حال تناسب الحرف لانا
نمنع كون التضمن النحوي ظاهرا عن البياني للتحلاف في كون النحوي
قياسيا وان كان الاكثرون على انه قياسي كما في ارتشاف أبي حيان دون
البياني فاهرمه (قوله لان الاستعانة) أى أصل هذه المادة فلا يرد أن
أهاته في الآية من تصريف الاعانة لا الاستعانة (قوله انما جاءت) لم يثن
الضمير مراعاة المعنى ما هو المتصرفات بعد مراعاة انظروا في تصرف
أو الضمير للاستعانة وخبر ما محمدوف لعلمه من هذا وقوله متعدية أى الى
المستعان عليه لا المستعان انعمت اليه بنفسها كما هنا وبالباء كما في قوله تعالى
يا قوم استعينوا بالله (قوله قال تعالى الخ) استشهدا على التعدية بهلى
لا استدلال على المتعنى من الحصر المذكور لان الآية لا تدل عليه (قوله
معنى استخبر ونحوه) أحسن منه معنى أرجو ونحوه لما عرفت من أن
الاستخارة قبل الفعل للتردد (قوله أى أغراضه) هذا تفسير بصحب اللغة
وقوله وجعل مهماته عطف تفسير للراد أشار به الى أن مراده بالمقاصد
المهمات التى يحبر بها فى آخر الكتاب وان فى كلامه حذف مضاف ودفع
بذلك التنافى بين ما هنا وقوله آخر الكتاب نظاما على جل المهمات اشتمل
وقد أجيب بأجوبة غير هذا منها ان ما هنا فى حيز الطلب وما يأتى اخبار بها
يسرله وأما الجواب بأن المقاصد اسم كتاب للمصنف فباطل من وجود ذكرها
السبب وطى فى آخر نكتته وصرف ما هنا الى ما يأتى دون العكس لان ما يأتى
هو المطابق للواقع لانه ترك من المقاصد باب القسم وباب التقام الساكنين
وغيرهما (قوله أى فيها) من طرفية المدلول فى الدال لان الالفية اسم
للافاظ المختصة بالدالة على المعانى المخصوصة والمقاصد كذلك المعانى
ويصح أن تكون الباء سببية ومصلحة نحوية نحو ذوق أى نحوية لمعاطفها
بسببها (قوله نحوية) اسم مفعول أصله نحووية اجتمعت الواو والثانية
والياء وسبقت احداهما بالكون قلبت الواو ياء وأدغمت الياء فى الياء
وكسرت الواو الاولى التى قبل الياء المدغمة للناسبة (قوله النحوى

لان الاستعانة وما تصرف
منها انما جاءت متعدية بهلى
قال تعالى وأعان عليه قوم
آخرون والله المستعان على
ما تصفون وأنه ضمن استعين
معنى استخبر ونحوه
يتعدى بنى أى واستخبر الله
فى الفية (مقاصد النحوى) أى
أغراضه وجعل مهماته (بها)
أى فيها (نحوية) أى محوز
(تدبيه) النحوى فى الاصطلاح

الاصطلاح المحمدي تعريف الفرض أبدا لا مورا التي يتوقف المشروع فيه على
بصيرة علمها ومنها موضوعه وغاياته وفائدته فروع هذا الفن الكلمات
الغريبة من حيث عروض الأحوال له أحوال أفرادها كالأعلال والأغنام
والخنادق والأبدال وأحوال تركيبها كحركات الأهراب والبناء وغاياته
الاستعانة على فهم كلام الله ورسوله والاحتراز من الخطأ في الكلام وفائدته
معرفة صواب الكلام من خطئه كذا في شرح الخطيب على المتن وفي كلام
البعض جعل الاحتراز من الخطأ هو الفائدة وله أيضا وجه وفي الاصطلاح
أما مستقر متعلق بمقدومه عرف صفة للنحو ومسكر حال منه على تجويز
بعض النحاة محيي الحال من الميتد أو ما القوم متعلق بمعنى السببية التي
أشغلت عليها الخلية (قوله العلم) أي القواعد المعلومة أي التي من شأنها أن
تعلم لا ما علم بالفعل لأن القول حقيقة في نفسه سواء علم أو لم يعلم فهو مجاز على
مجاز يحجب اللغة والعلاقة في الأول التعلق بين المصدر وما اشتق منه وفي
الثاني الأول وإن كان مجازا فلهذا يحجب العرف علاقته الأول لأن العلاقة
على القواعد المعلومة بالفعل حقيقة عرفية صكها العلاقة على الملكة أي
الكيفية الراضية في النفس التي يقتدر بها على استحضار ما كانت علمته
واستحضار ما لم تعلمه وأما العلاقة على الإدراك حقيقة لغة وعرفا وأما
العلاقة على فروع القواعد أي المسائل الجزئية المستخرجة منها فيحصل
القاعدة كبرى لصغرى سمة الحصول هاتذا زيد من قام زيد فاعل وكل فاعل
مرفوع فزيد من قام زيد مرفوع لمجاز عند الحكماء حقيقة عرفية عند علماء
الشريعة والأدب كما نقله البعض عن سري الدين والمجاز على المجاز جازع عند
البيانين والاصوليين إلا أنه سدى كما في البحر المحيط في الأصول للركشي
فتمثل شيخنا السيد المنع عن الأصوليين فيه نظر والباء في قوله بالقائيس
للتصوير وما ذكرناه من أن العلم هنا بمعنى القواعد والباء للتصوير هو
اللائق هنا لا الإدراك ولا الملكة سواء جعلنا الباء مبنية متعلقة
بالمستخرج ادلاي بخرجان بالقائيس المذكورة أو جعلناها لاتصويرا إذ
لا يمتزجان ولا الفروع وان قال به البعض لأنه يلزم عليه كما قاله شيخنا
أن لا تسمى تلك القواعد نحوا وفيه ما فيه بل الظاهر أنها هي النحوق فأتى

هو العلم المستخرج

وخرج بالمستخرج العلم المنصوص في الكتاب أو السنة (قوله بالمقاييس) بغير
 همز لاصالة الياء الاولى كافي معايش جميع مقياس وهو ما يقاس عليه الشيء
 ويوافق به من القواعد الكلية (قوله من استقراء كلام العرب) من
 انصاف المسئلة الى الموصوف أي من كلام العرب المستقراء أي من أحوال
 أجزائه في العبارة حذف مضافين وان أولت الكلام بالكلمات كان فيها
 حذف مضاف واحد وخرج بهذا القيد المستخرج من الكتاب والسنة
 والطب ونحوه (قوله الموصلة) صفة للمقاييس وتوصيلها لمن بعد المصدر
 الأول كما أن استنباطها من المصدر الأول فاندفع ما يدعى الاستنباط المقاييس
 من أحوال أجزاء كلامهم يقتضى سبق معرفة تلك الأحوال على استنباط
 المقاييس وتوصيلها الى معرفة تلك الأحوال يقتضى تأخرها عنه وفي هذا
 تناقض وهو ظاهر ودور لتوقف المعرفة على المقاييس المتوقفة على المعرفة
 مع ان هذا انما يراى اذا جعل الضمير في قوله أجزائه راجعا الى عين كلام
 العرب أما اذا جعل راجعا الى جنس كلامهم لان أحكام ما تكلموا به عرفت
 بنطقهم فلا تناقض ولا دور أصلا لان السابق معرفة غير المتأخر معرفة
 حيثئذ وحاصل الدفع الأول اختلاف المعرفة باختلاف العارف وحاصل
 الثاني اختلافها باختلاف المعروف وخرج بهذا القيد علم المعاني والبيان
 ونحوهما (قوله أحكام أجزائه) المراد بالاحكام ما يشتمل على الاحكام
 التصريفية والاحكام النحوية (قوله التي ائتلف منها) صفة للأجزاء
 والضمير في ائتلف يرجع الى الكلام فالله تجرت على غير ما هي له ولم يبرز
 الضمير جريا على مذهب السكوفيين من جواز عدم ابرازه عنداً من اللبس
 وقال البعض نقل الراعي في باب المبتدأ والخبر كما أفاده الموقوف أن البصريين
 فصلوا في وجوب ابراز الضمير بين ما اذا كان المتحمل للضمير وصفا أو فعلا
 فأوجبوه في الأول دون الثاني اه وهو مخالف لما في الهمع والتصريح
 من أن الفعل كالوصف في الخلاف المذكور (قوله فعلم) أي من تعريف
 النحو بما يشمل التصريف (قوله ما يرادف قولنا علم العربية) أي المراد به
 ما يشمل النحو والصرف فقط لخصيص غلبة الاستعمال علم العربية بهما
 وان أطلق على ما يشمل اثني عشر علما اللغة والصرف والاشتقاق والنحو

بالمقاييس المستنبطة من
 استقراء كلام العرب
 الموصلة الى معرفة أحكام
 أجزائه التي ائتلف منها قوله
 صاحب المقرب فعلم أن
 المراد هنا بالنحو ما يرادف
 قولنا علم العربية

والمعاني والبيان والعروض والصفات وتقرر الشعر والخط وإنشاء
الخطب والرسائل والمحاضرات ومنه التواريخ وجعلوا البديع ذليلاً
لاخبار أمه وإضافة علم إلى العربية من إضافة العالم إلى الخاص (قوله
لا قسم الصرف) هذا اصطلاح القدماء واصطلاح المتأخرين تخصيصه
بمن الأعراب والبناء وجعله قسم الصرف وعليه فيعرف بأنه علم يبحث
فيه عن أحوال أو أحوال الكلم أعراباً وبناءً وموضوعه التكلم العربية فمن
حيث ما تعرض لها من الأعراب والبناء (قوله وهو مصدر الخ) قال المبرق
انظر هل يجوز استعمال اسم المصدر بمعنى اسم الفاعل كما استعملوا المصدر
كذلك أولاً قال البعض لا مانع من الجواز فكان عليه أن يقول هل وقع
استعماله كذلك أولاً اه وأقول وقع في قوله تعالى هذا أعطوا كما يفيد
كلام البصري (قوله رخصته غلبة الاستعمال في هذا العلم) أي صار
علماً بالغلبة عليه والبناء داخلة على المصدر وعليه (قوله وجاء في اللغة لسان
حجة) زاد شيخ الاسلام سادسوهو البعض كما كانت نحو السحرة وذكر
أن أمه معاربه وأكثرها تداء ولا القصد واهذا استدبره الشارح قبل لما
كان القوي متعدداً آخره عن الاصطلاح وان كان الانسب تقديم
القوي (قوله وسبب تسمية هذا العلم بذلك) أي سبب إطلاقه عليه
بالغلبة لا بالوضع فلا ينافي في الأمر (قوله الديلي) ضبطه بعضهم بكسر الدال
وسكون التحتية وبعضهم ضم الدال وفتح الهمزة وامنه ظالم بن هرو قال
في التصريح وقد تظاهرت الروايات على أن أول من وضع القوي أو الأسود
وأه أخذوا من علي بن أبي طالب رضي الله عنه وكان أبو الأسود كوفي
الدار بصري المشأونك وقد أسن وانفعوا على أن أول من وضع التصريف
معاذ بن مسلم الهرماني بفتح الهاء وتشديد الراء نسبة إلى بيع الثياب الهرمية
(قوله وشيئاً من الأعراب) أي حيث قال الأشياء طاهر ومضمر وغيرهما
وهو الذي يتفاوت في معرفته قال السيرافي يعني اسم الإشارة (قوله الخ
هذا النحو باباً بالاسود) روى ابن عماد كره أبو الاسود حكم أن وإن كان
وليت ولعل ولم يذكر كنه فأمره الامام كرم الله وجهه أن يزيد ما تزدادها
(قوله تقرب الخ) استناد التقريب إليها بما جاز على من باب الاستدلال إلى

لا قسم الصرف وهو مصدر
أزيد به اسم المفعول أي
المختص كما خلق بمعنى
المخلق وجمعه غلبة
الاستعمال هذا العلم
وان كان كل علم مختصاً أي
مقصوداً كاختص الفقه
بعلم الأحكام الشرعية
الفرعية وان كان كل علم
قته أي مقدرها أي مقهورها
وجاء في اللغة لسان خمسة
التصديق قال عورت غوث
أي قصدت قصدك والنل
غور مرت برجل يحول أي
مثلك والجهة نحو توجهت
نحو البيت أي جهة البيت
والقدار نحو قوله عندي نحو
أنت أي مقدار ألف
والقسم نحو هذا على أربعة
أنحاء أي أقسام وسبب
تسمية هذا العلم بذلك
ما روى أن علياً رضي الله
تعالى عنه لما أشار على أبي
الاسود الديلمي أن يضع
وعلم الاسم والفعل والحرف
وشيئاً من الأعراب قال الخ
هذا النحو باباً بالاسود
(تقرب) هذه

الآلة اذا الفاعل في الحقيقة الله تعالى وفي الظاهر المصنف (قوله أى الأبعد من المعاني) تفسير بحسب ظاهر اللفظ فلا ينسأ في أن المناصب جعل أفعل التفضيل هنا على غير بابه ليشمل بالمطابقة الأبعد والبعيد لأن البعد مطلق بالتشكيك وما قيل من أنه على ظاهره وتقرىب البعيد عنهم بالاولى ضعف بأنه لا يلزم ذلك لأنها قد تتم بالأبعد لشدة خفائه ولا تقرب البعيد (قوله الباء بمعنى مع) لم يجعلها اسمية لأن المعهود سببا للتقرىب البسيط لا الایجاز قال سم ويصح كونها للسمية ويكون فيه نهاية المدح للمصنف حيث انصف بالقدرة على توضيح المعاني باللفاظ الوجيزة التي من شأنها تبسيطها ولا اشكال في كون الایجاز قد يكون سببا للايضاح اذا ابلغ في تمهيد الوجيز وتمجيده وترتيبه اه وقد يقال السبب حينئذ هذه الالباقة لا الایجاز (قوله مع وجازة اللفظ) دفع بتقدير المضاف الاتحاد المصاحب والمصاحب وعليه في الكلام وضع الظاهر موضع المصغر والاصل مع وجازتها وانت خبر بأن الاتحاد انما يأتي اذا جعلت المعجبة حالا من فاعل تقرىب ويصح أن تكون من الاقصى فيكون أحد المتصاحبين المعنى والآخر اللفظ فلا اتحاد وما نقله البعض هنا عن ابن قاسم فيه ما فيه فانظره (قوله أى اختصاره) ظاهره ترادف الایجاز والاختصار وهو ما عليه جماعة وفي المصباح أن الایجاز تامل اللفظ مع عدو وبه وسهولة معناه فهو أخص من الاختصار على هذا (قوله وتبسط البذل) فسر الشارح بتوسع العطاء أى الاعطاء يعني تكثر افادة المعاني ففيه استعارة امتثالية بأن يكون شبهة حال الالفية في كثرة افادتها المعاني بسرعة عند سماعها بحال الكريمة في كثرة اعطائه ووفائه بما يدأ وأومر حجة حيث شبه افادة المعاني ببذل المال والوعود ترشيع أو مكبة حيث شبه الالفية بكريم والبذل تخجيل والوعود ترشيع (قوله وهو أى البذل اشارة الى ما تنهه) أى الى منع ما تنهه له ووافق تفسيره أولا البذل بالعطاء أى الاعطاء ويحتمل ان هذا اشارة الى أن المراد بالبذل المبذول وان تفسيره أولا بالعطاء بالنظر الى معناه الاصلى وقوله من كثرة القوائد أى من القوائد الكثيرة (قوله بوعده منجز) الباء بمعنى مع أو سمية فان قلت الاعطاء بدون وعد أبلغ في المدح فلم قيد بالوعد قلت كأنه لانه

الالفية للافهام (الاقصى)

أى الأبعد من المعاني (بلفظ

موجز) الباء بمعنى مع أى

تفعل ذلك مع وجازة اللفظ

أى اختصاره (وتبسط)

أى توسع (البذل) بالمعجبة

أى اعطاء وهو اشارة الى

ما تنهيه لقارئها من كثرة

القوائد (بوعده منجز) أى

موفى سريعا (تنبه) قال

الجوهري أو وعد عند

الاطلاق يكون للشر

الواقع لان فهم المعاني منها لا يحصل بمجرد وجودها بل لا بد من الالتفات اليها
وتصور أفعالها وكما أنها تميزها لفهم منها وتوقف الفهم منها على ذلك تعدد
وعدا ما جازاه اسم ويمكن أن يوجه أيضا التقييد بالوجه بأنه للإشارة إلى
عزة معانيها لان الموعود به تشوق اليه النفس فتكون أحرص عليه ويكون
هو أحرص عليها وهي موجز ومختصر الخناس لللاحق وان قال بعضهم مضارع
(قوله ووعده العبر) أي عند الإطلاق وحده ما اكتفاء (قوله لمخالف اباعدي
الح) عهده وشمر مرتب (قوله وتنسحق أي تطلب) أي من الله أو من
قربها أو من ماله أو من أسناد الطلب اليها بحجاز عهدي من الأسناد إلى العبد
إذا الطالب في الحقيقة ما طمعه أو يجهل أم يشبه الألية بما قل تشبها مصمرا
في النفس على طريق الاستعارة المسكية وأثبتت الطالب تحصيله ويحتمل
أنه أراد الاقتصاد الاستلزام على التقدير (قوله رضى) كسر راءه معاصي
كفهم سبب صحت وسكون خاتمة والقياس المتع لان فعلهما كلفه يفرح
(قوله محضا) كما مراده تهيدا لقوله بغير صحت يشوبه ليقع قوله بغير صحت
يشوبه بغير المحضا وقوله يشوبه أي يخلل بين أزمته الرضى أو المراد يشوبه
من وجه آخر غير وجه الرضى وعلى كل علم أن قوله وتنسحق رضى لا يعنى من
قوله بغير صحت والمصحح تغير النفس وإتمامها بالأخذ بالتار والمراد منه
في حقه تعالى لارمه وهو ارادة الاتمام والاستقام (قوله فاقعة) أي
عالية في الشرف وأعمالها من الأسهم بحر واحد وألفية ابن معطي من
بحرير فان بعضها من السريبع وبعضها من الرزولام أكثر أحكاما من
ألفية ابن معطي (قوله الخنبي) في حواشي الشيخ يحيى أنه كل مال كذا
وتنقحه بالخرازة على أبي موسى الجزولي ثم تشع كبن مالك وأبي حيان حمير
الخروج من العرب اه ويمكن أن يتخفف بعد أن تنفع (قوله المنقب
ر من الذين) يؤخذ منه مع قوله في الديباجة وقد قبلته بينهم السائلان
لقب بعتى سفه وبالخرق كسمى (قوله بالجامع العتيق) هو جامع
عمرو بن العاص (قوله لا قراء الأدب) اسم لما يشمل الأشياء عشر علماء
المقدمة وهو مراد للعربية بالمعنى الشامل لها (قوله في سلج) أي آخر
(قوله على شفير الخندق) أي حرف الخليج الذي حفره عمرو بن العاص

ووعده لخدمه وأشد
وانى وان أو عذبة أو وعذبة
لمخالف اباعدي ومختر موعدي
(وتنفسق) أي تطلب لما
اشتغل عليه من المحاسن
(ومى) محضا (بغير صحت)
يشوبه (فائمة ألية) الامام
الاعلامه أنى الحسن يحيى
(ابن معطي) من عدا تور
المرواوى الحنفى المنقب ر من
الذين سكن دمشق طو ولا
واشتغل عليه خلق كثير ثم
يسافر الى مصر وأصغر
بالجامع العتيق لا قراء الأدب
الى أن توفى بالقاهرة في سلج
ذى القعدة سنة ثمان وعشرين
وسنة ردى من العدد على
شعبان الحنفى بقرب تربة
الامام السادى رضى الله
تعالى عنه

بأمر عمر بن الخطاب ليحمل على السفن فيم الغلال إلى الحرمين متصلا
 بالبحر المسالج (قوله ومولده سنة) ينصب سنة على الظرفية المتعلقة بخذوف
 أن جعل مولده مصدر أميما بمعنى الولادة أي كائن في سنة وبرفعه على الخبرية
 أن جعل اسم زمان (قوله في فائقة) أي في هذا اللفظ بقطع النظر عن
 حركة آخره (قوله من فاعل تقتضي) لم يجعله من ألفية لأنهما وان كانت
 نسكرة فتخصصت بالوصف أو من فاعل تقترب أو توسط لقرب تقتضي (قوله
 خبر المبتدأ محذوف) أي والجملة حالية أو استئنافية (قوله بالجملة) أي
 جزمه أفيصدق بما زاد على واحدة كما في المتن (قوله وأوجبه بعضهم) قال
 شيخنا والبعض لعل القائل بالوجوب يجعل مبارك في الآية خبر مبدئيا
 محذوف اهـ وأحسن منه أن يجعله خبرا ثانيا لهذا (قوله بسبق) أي
 على في الزمن والافادة وفي تقديم المفعول إشارة إلى أنه لم يحز الفضل على
 المصنف إلا بالسبق والجواز والمجور ومربط بكل من حاز ومستوجب
 (قوله حاز تفضيلا) أي فضلا من إطلاق المسبب على السبب وهو مصدر
 المبني للمفعول فاندفع الاعتراض بأن التفضيل صفة المفضل بالكسر فكيف
 يجوز التفضيل بالفتح ويمكن أن يدفع أيضا بأن الحيازة في كل شيء بحسبه
 فحق حيازة التفضيل تعلقه به على وجه التعظيم له ولا يرد على الجواب الثاني
 والثالث أنه لا يلزم من التفضيل له على غيره أنه فاضل في نفسه عليه حتى يكون
 فيه كبر مزج لأن المراد التفضيل بمن يعتد بتفضيله (قوله مستوجب)
 قال سم أي مستحق اهـ ويحتمل أن السبب والثناء للتصيير أي مصير الثناء
 واجبا على (قوله لما يستحقه السلف الخ) لا يظهر أنه علة لمستوجب
 لتقديم المصنف عليه وهي السبق ببناء على ارتباط قوله بسبق بقوله
 مستوجب أيضا بل هو علة للعلية أي ليكون السبق علة للاستحقاق لكن
 لا يظهر التعليل إلا بتقدير مضاف أي لوجوب ما يستحقه الخ ولو قال
 لاستحقاق السلف ثناء الخلف لكان أخيرا وأوضح (قوله مصدر) فيه
 مسأحة لأن الثناء اسم مصدر انتهى ويمكن أن يجعل كلامه على حذف
 المضاف (قوله ماضية) أي لازمة أو مخصصة على القوانين في الثناء وعلى
 الوصفية يحتاج إلى تعليق قول الشارح عليه بخذوف جال من ثنائى أو بدل

ومولده سنة أربع وستين
 وخمسمائة (تنبيه) يجوز
 في فائقة النصب على الحال
 من فاعل تقتضي والرفع خبرا
 لمبتدأ محذوف والجزم هنا
 لألفية على حذف وهذا كتاب
 أثر لاه مبارك في الثناء بالفرد
 بعد الثناء بالجملة والغالب
 العكس وأوجبه بعضهم
 (وهو) أي ابن معطي
 (بسبق) الباء للسببية أي
 بسبب سبقه إلى (حاز)
 تفضيلا على (مستوجب)
 على (ثنائى الجميلا)
 عليه لما يستحقه السلف من
 ثناء الخلف وثنائى مصدر
 مضاف إلى فاعله وهو ألياء
 والجميل ماضية للمصدر أو
 معمول له (والله يفهم)

منه أى كائناته عليه أو شئنا على لا شئنا فى المنكور لا يستلزامه وصف
المصدر قبل تمام عمله وقوله أو معمول له أى على أنه صفة لمفعول مطلق أو ذا
المصدر حذف وأنيب هو ثابته أى شئنا التناء الجميل أو على أنه مفعول به
على التوسع بما عا ط الخافض والاقول أولى لان الثاني سماه على الأصح
(قوله أى يحكم) فسر القضاة فى كلامه بالحكم كما هو معناه لغته لان معناه
عند الاشتايرة كما فى شرح المواظف ارادته الازامية المتعلقة بالاشياء على ما هو
عليه فيما لا يزال وهذا الانساب الطلب قال وقد ورد استحاده لياها فيما
لا يزال على ما هو عليه اه والمراد بالحكم هنا التعلق التخيلى ف يرجع
الى التخيير (قوله أى عطيات) أى مع علمه من تفسير المفرد تحتينا
لسبب قول المصنف وافرعة مع ما قبله من كلام الشارح (قوله أى نامة) أهاده
أن وافرعة اسم فاعل وفر اللازم لا التعدي يقال وفر النخى وفر وفورا أى
تم ووفرته أفر وفورا أى أتممه (قوله لى وله فى درجات الآخرة) الظرفان
مقتنان أهيات وحص درجات الآخرة بالذكر لانها المهم عند العاقل ولان
الدعاء لابن مطفى بعد موته اعمياتنى مهادون درجات الدنيا (قوله قال
فى الصحاح) بفتح الصاد ومعناه فى الاصل التحجج ومنهم من يكسر على صيغة
الجمع (قوله هى الطبقات من الراتب) أى عليه أو ذبسة فهو أهم من
تفسير أبى عبيدة قاله البعض ورد جعل بعضهم كلام أبى عبيدة بيان لما
فى الصحاح (قوله والمراد) أى من درجات الآخرة وأشار بهذا الى ان
الاشارة فى درجات الآخرة على معنى فى (قوله وصف هيات الخ) هذا
تفصيل لوصف الجمع بالفرد وحامله أن الطائفة فى الافراد حاصلة تأريلا
قوله لتأوله بجماعة أى وهو مفرد لفظا وان كان جماعا معنى (قوله وان كان
الأفصح وافران) أى جماعة على الطائفة الاقلية والواو للعامل وان
زائدة ويظهر لى فى الجواب عن المصنف ان الافراد لا يستعمله جميع القلة
فى الكثرة كما هو المتأصّل لتمام الدعاء فهو جميع كثرة بحسب المعنى لا حفظه
ذاته نفس (قوله لان هيات جميع نة) أى بناء على مذهب مبيزة ان
جميع السلامة للقلة والذى ارتضاه السعد التفاضلى والدامنى أن جنى
القلة والكثرة مبدؤهما ثلاثة ومنتهى جميع القلة عشرة ولا منتهى لجمع

أى يحكم (بهيات) جمع هبة
وهى العطية أى عطيات
(وافرة) أى نامة (لى وله)
فى درجات الآخرة (الدرجات)
قال فى الصحاح هى الطبقات
من الراتب وقال أبو عبيدة
المرج إلى أهلى والدرجات
أفضل والمراد مراتب
السعادة فى الدار الآخرة
واقط الحملة خبر ومعناها
الطلب (تنبيه) وصف هيات
وهو جمع وافرعة وهو مفرد
لتأوله بجماعة وان كان
الأفصح وافران لان هيات
جميع نة والأفصح فى جميع
القلة

مما لا يعقل وفي جميع العاقل
مطلقا المطابقة نحو الاجزاء
انكسرت ومنكسرات
والهندسات والهندود
انطلقن ومنطلقات
والافصح في جميع الكثرة
مما لا يعقل الا فراد نحو
الجنود وانكسرت ومنكسرة
(خاتمة) بدأ بنفسه لحديث
كان رسول الله صلى الله عليه
وسلم اذا دعا عبداً بغيره رواه
أبو داود وقال تعالى حكاية
عن نوح عليه السلام رب
اغفر لي ولوالدي وعن موسى
عليه السلام رب اغفر لي
ولاخي وكان الاحسن أن
يقول رحمه الله تعالى
والله يقضي بالرضى والرحمة
لي وله ولجميع الامة
لما عرفت ولأن التعميم
مطلوب

(الكلام وما يتألف منه)
الاصل هذا باب شرح
الكلام وشرح ما يتألف
الكلام منه

الكثرة فما اشتر كان في المبدأ مختلفان في المتهى والمشهور أن مبدأ أجمع
الكثرة أحد عشر فيكونان مختلفين في المبدأ والتهى وعلى هذا يأتي
استشكال القرأ في الذي ذكر أن له عشرين سنة يطالب جوابه ولم يجده وهو
أنه اذا قل له على دراهم كان اقرا بثلاثة اجماعا وحقه بأحد عشر لانه أقل
جميع الكثرة فلم يذم المجاز مع امكان الحقيقة وان أجيب عنه ببناء الاقارب
على العرف وأما على ما سمر عن السعد والدمايني فلا يجاز ولا استشكال
(قوله والافصح في جميع القلة الخ) وجه ذلك بأن العاقل منظور اليه
فاعتني بشأنه في المطابقة بخلاف غيره وطوبى لجمع القلة لغير العاقل جبرا
للقلة وقال شيخنا السيد المطابقة في جميع العاقل وجميع القلة لغيره على
الاصل وعدمها في جميع الكثرة لغيره لانه لا يخطأ طمعه عن العاقل في حكم
المفرد بالنسبة اليه ولم يراع ذلك في جميع القلة جبر القلة (قوله مما لا يعقل)
أي من جموع مما لا يعقل (قوله وقال تعالى الخ) لما لم يصلح دليل لا يكونه
شرع من قبلنا وهو ليس شرعا لنا وان ورد في شرعنا ما يقتضيه على ما رجحوه
في ما نهينا ما عاشر الشافعية لم يقل وقوله عطف على مجرور اللام وانما ذكره
استئناسا (قوله لما عرفت) أي من ارتكاب خلاف الافصح (قوله ولأن
التعميم مطلوب) قال سمعنا له عمس في اللفظ دون الكتابة ويبقى الكلام
في انه هل يطلب التعميم في الكتابة أيضا وهو محل نظر اه أقول الاقرب
الطلب قياسا على طلب كتابة التسمية والجملة والملاة والسلام فتأمل
(الكلام وما يتألف منه)

أي والكلام بمعنى الكمات العربية الثلاث التي يتألف الكلام منها وذكر
الضمير مرعاة للفظ ما (قوله أي هذا باب شرح الكلام الخ) لاشيائه شرح
الكلام وما يتألف منه على هذا الترتيب فشرح الكلام أولا لتعريفه
والحكم الثلاث التي يتألف منها ثانيا بذكر اسمائها وعلاماتها فالشرح
مختلف ولا إشارة الى اختلافه صرح بلفظ شرح في المعطوف على انه قال
الروائي تقدير معنى لا تقدير اعراب وان أوهمه صنيع الشارح لان شرح
المضاف الى المعطوف عليه منسبط على المعطوف أيضا عند عدم اعادته معه
لان الصحيح أن العامل في المعطوف بنفس العامل في المعطوف عليه لا مقدر

مثله وما أشار إليه من أن الكلام خبر مبتدأ محذوف تبعاً للموضوع غيره من
 الذخيرة كما قاله الشوازي رفعه على أنه مبتدأ أحد خبره أي بلبس الكلام
 هذا الآتي ونصبه على المفعولية بخبره من قدر الاحال كما وقع له ضم لان
 اسم الفعل لا يعمل محذوف وفي قوله ما يتألف الكلام إشارة إلى رجوع ضمير
 يتألف في كلام المصنف إلى الكلام فالصلة جارية على غير ما هي له ولم يبرز
 الضمير لأن النفس المحوّر لعدم إقراره عند الكوفيين (قوله اختصر
 لا موضح) قيل على التدرج لانه أنصب بالعواهد وأوقع في النفس بأن
 حذف المبتدأ ثم خبره وأنبأ عنه شرح ثم شرح وأنبأ عنه الكلام وقيل
 أدفعه واحدة لانه أذل عملاً عليه يحتفل أن الكلام نائب عن الخبر فقط
 أو عن الخبر والمضام إليه ورفع الشرف الرفع على الجزاء لكونه حكم المبدع
 يجب الكلام عن المبتدأ على هذا القول أصلاً كما لم يرب عنه على القول الأول
 بل هو على القولين حال في مكانه مقدّر ملحوظ فيه لم يرق مقامه شيء فتحوّر
 البعض بإتيانه من المبتدأ على الثاني غير صحيح تدبر (قوله كلامنا) أي
 بالاشارة وان كان مستغنى عنها بكون التأليف في النحو كما مر به
 في الحطبة للاشارة إلى اختلاف الاصطلاحات في الكلام وللإشارة إلى أن
 المصنف من مجتمدى النجاة (قوله أي مبنية على الضم في محل
 نصب بأخص محذوفاً والتبعية والنجاة تعتد على اللفظ ويظهر في أن
 معنى قواهم على اللفظ أنهم ضم أنباء الضم لفظ أي تكون مبنية على أنباء
 ويكون منه ما يتحققه مقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة الانباء
 ضرورة أن التعتد وافق للتعوت في إعرابه ثم رأيت من بعض المحققين
 كما سيأتي في محله فاحظه (قوله صوت) يستعمل مصدر الصائت بصوت
 فيكون حشاه فكل الشخص الصائت ويستعمل بمعنى الكيفية المسموعة
 الحاصلة من المصدر وهو المراد هنا أمارة يس وهو شتم بالهواء وقيل
 الصوت الهواء التبعي بالكيفية المسموعة (قوله مشتمل على بعض
 الحروف) من استمال الكل على جزءه المأخوذ كما قاله البعض لكن هذا
 ظاهرنا كل اللفظ حرفي أو أكثر فان كان حرفاً واحداً كراو العواطف
 كل من اشتغال المطلق على المقيد أو العام على الخاص (قوله تحفة الم)

اختصر لا موضح (كلامنا)
 أي النجاة (لفظ) أي
 صوت مشتمل على بعض
 الحروف تحقيقاً كترية
 أو تدبراً كالضهير

نعميم في الصوت فالمنصوب مفعول مطلق لمخذف أى محقق تحقيقاً
 أو مقتدر تقدير أو بمعنى محققاً أو مقتدر حال ويعلم من هذا التعميم أن
 لماهية اللفظ أفراداً متحققة وأفراداً مقتدرة دل الروداني واستعماله في كل
 منهما محاذية لا أنه في المقتدرة مجاز اه ومن التحقيق المخدوف على مقاله
 البعض المتبسر النطق به مراعاة وكذا كلامه تعالى اللفظي قبل التلفظ
 به لا كلامه القديم على قول بهور أهل السنة أنه ليس بخرف ولا صوت
 فالتحقيق إما منطوق به بالفعل أو بالقوة والتقديرى ما لا يمكن النطق به فان
 الضمير المستتر كما قاله الرضى لم يوضع له لفظ حتى ينطق به قال وانما عبروا عنه
 باسم عبارة لفظ المفصل للتدريه اه بقول المعربين في استقمت مثلاً ضمير
 مستتر وجوباً بتدريه أنت أى تصور ير معناه تقر يا وتدرى أنت قال
 البعض وحينئذ فليس في الضرب مثلاً إلا الفاعل المعقول واكتفى بفهمه
 من غير لفظ عن اعتبار لفظ له فأتيم مقام اللفظ في جعله جزء الكلام الملفوظ
 كجعله جزء الكلام المعقول فهو ليس من مقولة معينة بل تارة يكون واجباً
 وتارة يكون نمكاً جسيماً أو عرضاً وتارة يكون من مقولة الهوت اذا رجع
 الضمير الى الصوت فتقول بعضهم كالجأحي ليس من مقولة الحرف أو الصوت
 أصلاً ليس على ما ينبغي أفاده السهام (قوله المستتر) أى وجوباً وجوازاً فيما
 يظهر (قوله مفيد) أى بالوضع فاندفع ما ورد على التعريف من أنه يشمل
 اللفظ المفيد عقلاً أو طبعاً مع ان المراد بالفائدة في نفسه المفيد بالدال على
 فائدة يحسن السكوت علمها النسبة بين الشئيين (قوله فائدة يحسن السكوت
 علمها) مراد الشارح بها بيان ما يطلق عليه المفيد عندهم لاذ كزكيد زائد
 على ما في المتن لا يلزم كون تعريف المتن غير مانع واندفع بهذا البيان ما يقال
 المفيد يصدق بما يفهم معنى تأولوا مفردا والمراد بالسكوت سكوت المتكلم
 على الأصح وبجسمته عدا السامع أيام حسنة بأن لا يحتاج في استفادة المعنى من
 اللفظ الى شئ آخر اسكون اللفظ الصادر من المتكلم مشتملاً على المحكوم
 عليه وبه (قوله بالوضع) الظاهر ان مراده الوضع العربي الذي هو قيد لا بد
 منه في تعريف الكلام كما قال الشاطبي وغيره لينتزع كلام الاعاجم لا قصد
 لانه أدرجه في الافادة كجاسياتى أسكن لا وجسه لزيادته في بيان انطباق

المستتر (مفيد) فائدة يحسن
 السكوت علمها (كاستقمت)
 فانه لفظ مفيد بالوضع

التعريف على الشال مع تركه في نفس التعريف فكان الأولى زيادة
في التعريف أيضا ثم حمل الوضع على الوضع العربي مبنى على أن المركب
موسوعة وهو الصحيح لكن وسعها ونوعى وهو المراد في التعريف (قوله
شرح بالهط) لما كذبته وهين وصله العلوم الروحى أخرج به (قوله من
الدوال بما يطلق الخ) من الأولى بما يبدى والثانية بتعقيبه إذ يطلق
الكلام لغة على عماله وال من كل قول وتيسر تولد من الدوال مع أن اللفظ
يخرج غيره دل أولا لأن المال هو التوهم دخوله لتعقيبه كلاما في اللغة وغيره
بهم حروجه بالاول (قوله والر من) بما تثل وغرب وهو الإشارة بالواجب
أو الهدى أو الله تعالى الصاح وطالب الإشارة عليه عطف عام على
خاص (قوله والمبدا الخ) أخرج به أمور احسنة وكنت الاحسن ذكر
المركب التقسدى والمرحى مع الاسماى (قوله والمركب لاسنادى العلوم
الخ) جرى في اخراج الصرورى وغير المقصود من الكلام على ما ذهب
اليه المصنف وشبهه في شرح التسهيل عن سيديه والراجح خلافه كذهب اليه
أبوحيان وغيره فالمراد بزيادة اللفظ فائدة يحسن السكون عليها دلالاته على
النسبة الاختيائية والسلطة سواء كانت حاصلة عند السامع قبل أو لا قصديها
المسكوك الكلام أولا طابق كلامه الواقع أولا (قوله مصدر زار يذهب لسم
المفعول) أى لا اسم حسن حتى للفظه حتى يردا عن تراص أى حيان على
العربى باعتبار ما ان الكلام المركب من كثير لا يسمى كلاما لأن مصدر قول
اسم الخمس الحمى ثلاثة فأكثر فيكون التعريف غير جامع ولا باق على
مصدريته حتى يرد أن اللفظ فعل اللفظ والكلام النحوى ليس فعلا لأن
قلت الخلاق المصدر بمعنى اسم المفعول مجاز فلا يحسن دخوله في التعريف
قلت صار حقة عرفية في المنقوطة به ليعبر بالحكمة معناه الاصل وهو الرمز
مطلقا أو من العلم فلا اشكال فتطهيره بالخلق بمعنى المخلوق الباقي على
مجازيته لعدم خبر معناه الاصل وهو الاتحاد بما هو في مجرّد الخلاق
المصدر وارادة المفعول (قوله أن يكون تمثيلا) أى قطوعا به فهو جبر
لبداء المحذوف أى ودلت كاستتم (قوله وهو الظاهر) أى من العبارة
ولا يأتى أن كونه تمثيلا وتخيلا كما أشار اليه ابن التالهم أولى وانما كان

شرح باللفظ غيره من الدوال
تأيطلق عليه في اللغة كلام
كالحط والرمز والإشارة
وبالمقيد المعروف
والمركب الإضافى نحو علم
زيد والمركب الاسنادى
المعلوم مدلوله ضرورة
كأنشأ خاتمة وغير المستقل
كحقيقة الشرط نحو ان قام
زيد وغير المقصود كالصادر
من السامى والتأخر (تدبر ان)
الاول اللفظ مصدر أراده
اسم المفعول أى المنقوطة به
كالحط معنى المخلوق الثانى
يجوز في قوله كاستتم أن يكون
تمثيلا وهو الظاهر

فظاهرها التمثيل فقط لما ذكره الشارح بقوله فانه اقتصر الخ ولان عادتهم
 بعد ايراد تعريف الشئ ايراد الكاف ومجرورها لمجرد تمثيله (قوله فانه اقتصر
 في شرح الكافية) أي والافية من خلاصة الكافية (قوله نظرا الى ان الافادة
 تسنلزمها) أي لان المفيد الافادة المذكورة لا يكون الامر بكا ولا ترد
 الاعداد المسرودة المتقدم من أن المراد بالافادة الدلالة على النسبة الايجابية
 أو السالبة وحسن سكوت المتكلم يستدعي أن يكون قاصدا لما متكلم به
 (قوله لكتمة الخ) استدراك على قوله فانه اقتصر الخ لدفع توهم اقتصاره على
 ذلك في بقية كتبه أيضا (قوله صرح بهما) أما تصريحه بالقصد فظاهر وأما
 بالتركيب فلذلك كرهه له الاسناد المفسر كافي في شروح التلخيص بضم كلة
 أو ما يجري مجراها الى أخرى أو ما يجري مجراها بحيث يفيد أن مفهوم
 احدهما ثابت لدلول الاخرى وفسره شيخنا السيد قبا الغيرة بالنسبة بين
 الركنين وارجع بعضهم الاول الى الثاني وتأويل الضم بالانضمام وتقدير
 مضاف أي لارام انضمام كلمة الخ ثم قال شيخنا السيد فهو شرط في تحقق الكلام
 لاجزاء منه وان انضمام كلام ابن الحاجب ومصرح به الرضى فقد استشكله
 السيد الصوفي قاله الشيخ نيس والشيخ يحيى ووقع الخلاف أيضا في الفضلات
 هل هي خارجة عن الكلام أو داخله فيه قولنا والثالث التفصيل فان كان
 جديها مضمرا كفساؤه وطوائق الاهتد او عبيده أحرار لا زيدا دخلت والا
 فلا اه وسبأني لهذا من يريد بحث (قوله من الكلام) أي الكلمات ومن
 تبعية وهي ومجرورها في موضع الحال من ضمير تضمن (قوله فزاد لذاته)
 زاد بعضهم أيضا من ناطق واحد احتراز من أن يصطلح اثنان على أن يذكروا
 أحدهما فعلا والآخر فعلا واجيب بان هذه الزيادة غير محتاج اليها لان كل
 واحد من المصطلحين متكلم بكلام وانما اقتصر على التصريح باحدى
 الكلمتين لتسكلا على تصريح الآخر بالآخرى فهو مقدر ما صرح به الآخر
 فلا يتصور تركيب كلام واحد من متكلمين ولو سلم قلنا اتحاد الناطق غير
 شرط في الكلام كما ان اتحاد الكتاب غير شرط في الخط أفاده في الهمع
 (قوله لاخراج نحو قام أبوه الخ) أي لان الاسناد فيه ليس مقصودا لذاته بل
 لتعيين الموصول وتوضيحه ومثلها الجملة الخبرية والظالمة والنعمية (قوله

فانه اقتصر في شرح الكافية
 على ذلك في حد الكلام
 ولم يذكر التركيب والقصد
 نظرا الى ان الافادة تسنلزمها
 لكتمة في التسميل صرح بهما
 وزاد فقال الكلام ما تضمن
 من الكلام اسنادا مفيدا
 مقصودا لذاته فزاد لذاته قال
 لاخراج نحو قام أبوه من قولنا
 جاءني الذي قام أبوه

وهذا الصيغ) أي التصريح بأجزاء الماهية في الحد (قوله لأن الحدود لا تنبذ لانه لا التزام) اعترضه شيخنا السيد بأن الظاهر أن التركيب والعدد أحلال في هذه وم المقتضى دلالة علم ما تضمنه لا التزامية والتضمنية غير مجودة في الحدود ولو سلم أنها التزامية فمبجها الظاهر في الحدود الحقيقية التي بالذاتيات ومثل هذا التعريف ليس منها بل من الرسوم وقد يذاع فيها استظهره في قوله ومثل هذا التعريف ليس منها بل من الرسوم فإن الأمور والأصطلاحية حصلت معه ومنها ووضعها أماؤها بأرائها فليس لها معان غير تلك الألف ومات فسكون هي حدودها أماه شيخ الإسلام في آخر بحث الكتابات من شرحه على أيساغوجي نقلها عن الإمام الزاري (قوله ومن ثم) أي من هنا أي من أجل أن الحدود لا تنبذ لانه لا التزام (قوله جعل الشارح) يعني ابن الناطم (قوله تقيما للحد) أي من جهة الدلالة على أمرين يتضمنهما معتبرين في الكلام أي ومثلا أيضا من جهة الإيضاح للحدود لا تمثيلا فقط ولا ينافي ذلك قول ابن الناطم في آخر كلامه ما كفي عن تقيم الحد بالتمثيل لأن معناه أنه كفي عن تقيم الحد كتركيب والعدد صريحا بتجميعه بالمثال المتضمن لهما على أنه لو منع مانع كونه تقيما ومثلا ولما ناله ذلك والتمنا أن المراد تقيما للحد فقط فلما دونه مدفوعة بجعل ما قاله في آخر كلامه على المعنى الذي ذكرناه وإن تسمية قول المصنف كاستتم تمثيلا باعتبار الصورة وعلى كلي الرسط مانع له من أن يوافق وأقره من الاعتراض على الشارح بأن في آخر كلام ابن الناطم ما ينافي ما أسنده إليه الشارح وأن كان في أم كلامه ما يشير إليه فأمثل والظاهر على كونه تقيما للحد أن كاستتم طرف مستقرعت ثاب للفظ وقول البعض هو في موضع التعت لمقتضى علمه في التمتع وجود المنة ومن غير مقتض مع أنه يضار به قوله بعد ذلك ومجده الكف محدود في التقدير كقائده استتم اه لان مقتضى هذا أن كاستتم نعمتا لمفعول مفيد محذوف والاصل مفيد فائدة ١٠ ١١ ١٢ ١٣ ١٤ ١٥ ١٦ ١٧ ١٨ ١٩ ٢٠ ٢١ ٢٢ ٢٣ ٢٤ ٢٥ ٢٦ ٢٧ ٢٨ ٢٩ ٣٠ ٣١ ٣٢ ٣٣ ٣٤ ٣٥ ٣٦ ٣٧ ٣٨ ٣٩ ٤٠ ٤١ ٤٢ ٤٣ ٤٤ ٤٥ ٤٦ ٤٧ ٤٨ ٤٩ ٥٠ ٥١ ٥٢ ٥٣ ٥٤ ٥٥ ٥٦ ٥٧ ٥٨ ٥٩ ٦٠ ٦١ ٦٢ ٦٣ ٦٤ ٦٥ ٦٦ ٦٧ ٦٨ ٦٩ ٧٠ ٧١ ٧٢ ٧٣ ٧٤ ٧٥ ٧٦ ٧٧ ٧٨ ٧٩ ٨٠ ٨١ ٨٢ ٨٣ ٨٤ ٨٥ ٨٦ ٨٧ ٨٨ ٨٩ ٩٠ ٩١ ٩٢ ٩٣ ٩٤ ٩٥ ٩٦ ٩٧ ٩٨ ٩٩ ١٠٠ ١٠١ ١٠٢ ١٠٣ ١٠٤ ١٠٥ ١٠٦ ١٠٧ ١٠٨ ١٠٩ ١١٠ ١١١ ١١٢ ١١٣ ١١٤ ١١٥ ١١٦ ١١٧ ١١٨ ١١٩ ١٢٠ ١٢١ ١٢٢ ١٢٣ ١٢٤ ١٢٥ ١٢٦ ١٢٧ ١٢٨ ١٢٩ ١٣٠ ١٣١ ١٣٢ ١٣٣ ١٣٤ ١٣٥ ١٣٦ ١٣٧ ١٣٨ ١٣٩ ١٤٠ ١٤١ ١٤٢ ١٤٣ ١٤٤ ١٤٥ ١٤٦ ١٤٧ ١٤٨ ١٤٩ ١٥٠ ١٥١ ١٥٢ ١٥٣ ١٥٤ ١٥٥ ١٥٦ ١٥٧ ١٥٨ ١٥٩ ١٦٠ ١٦١ ١٦٢ ١٦٣ ١٦٤ ١٦٥ ١٦٦ ١٦٧ ١٦٨ ١٦٩ ١٧٠ ١٧١ ١٧٢ ١٧٣ ١٧٤ ١٧٥ ١٧٦ ١٧٧ ١٧٨ ١٧٩ ١٨٠ ١٨١ ١٨٢ ١٨٣ ١٨٤ ١٨٥ ١٨٦ ١٨٧ ١٨٨ ١٨٩ ١٩٠ ١٩١ ١٩٢ ١٩٣ ١٩٤ ١٩٥ ١٩٦ ١٩٧ ١٩٨ ١٩٩ ٢٠٠ ٢٠١ ٢٠٢ ٢٠٣ ٢٠٤ ٢٠٥ ٢٠٦ ٢٠٧ ٢٠٨ ٢٠٩ ٢١٠ ٢١١ ٢١٢ ٢١٣ ٢١٤ ٢١٥ ٢١٦ ٢١٧ ٢١٨ ٢١٩ ٢٢٠ ٢٢١ ٢٢٢ ٢٢٣ ٢٢٤ ٢٢٥ ٢٢٦ ٢٢٧ ٢٢٨ ٢٢٩ ٢٣٠ ٢٣١ ٢٣٢ ٢٣٣ ٢٣٤ ٢٣٥ ٢٣٦ ٢٣٧ ٢٣٨ ٢٣٩ ٢٤٠ ٢٤١ ٢٤٢ ٢٤٣ ٢٤٤ ٢٤٥ ٢٤٦ ٢٤٧ ٢٤٨ ٢٤٩ ٢٥٠ ٢٥١ ٢٥٢ ٢٥٣ ٢٥٤ ٢٥٥ ٢٥٦ ٢٥٧ ٢٥٨ ٢٥٩ ٢٦٠ ٢٦١ ٢٦٢ ٢٦٣ ٢٦٤ ٢٦٥ ٢٦٦ ٢٦٧ ٢٦٨ ٢٦٩ ٢٧٠ ٢٧١ ٢٧٢ ٢٧٣ ٢٧٤ ٢٧٥ ٢٧٦ ٢٧٧ ٢٧٨ ٢٧٩ ٢٨٠ ٢٨١ ٢٨٢ ٢٨٣ ٢٨٤ ٢٨٥ ٢٨٦ ٢٨٧ ٢٨٨ ٢٨٩ ٢٩٠ ٢٩١ ٢٩٢ ٢٩٣ ٢٩٤ ٢٩٥ ٢٩٦ ٢٩٧ ٢٩٨ ٢٩٩ ٣٠٠ ٣٠١ ٣٠٢ ٣٠٣ ٣٠٤ ٣٠٥ ٣٠٦ ٣٠٧ ٣٠٨ ٣٠٩ ٣١٠ ٣١١ ٣١٢ ٣١٣ ٣١٤ ٣١٥ ٣١٦ ٣١٧ ٣١٨ ٣١٩ ٣٢٠ ٣٢١ ٣٢٢ ٣٢٣ ٣٢٤ ٣٢٥ ٣٢٦ ٣٢٧ ٣٢٨ ٣٢٩ ٣٣٠ ٣٣١ ٣٣٢ ٣٣٣ ٣٣٤ ٣٣٥ ٣٣٦ ٣٣٧ ٣٣٨ ٣٣٩ ٣٤٠ ٣٤١ ٣٤٢ ٣٤٣ ٣٤٤ ٣٤٥ ٣٤٦ ٣٤٧ ٣٤٨ ٣٤٩ ٣٥٠ ٣٥١ ٣٥٢ ٣٥٣ ٣٥٤ ٣٥٥ ٣٥٦ ٣٥٧ ٣٥٨ ٣٥٩ ٣٦٠ ٣٦١ ٣٦٢ ٣٦٣ ٣٦٤ ٣٦٥ ٣٦٦ ٣٦٧ ٣٦٨ ٣٦٩ ٣٧٠ ٣٧١ ٣٧٢ ٣٧٣ ٣٧٤ ٣٧٥ ٣٧٦ ٣٧٧ ٣٧٨ ٣٧٩ ٣٨٠ ٣٨١ ٣٨٢ ٣٨٣ ٣٨٤ ٣٨٥ ٣٨٦ ٣٨٧ ٣٨٨ ٣٨٩ ٣٩٠ ٣٩١ ٣٩٢ ٣٩٣ ٣٩٤ ٣٩٥ ٣٩٦ ٣٩٧ ٣٩٨ ٣٩٩ ٤٠٠ ٤٠١ ٤٠٢ ٤٠٣ ٤٠٤ ٤٠٥ ٤٠٦ ٤٠٧ ٤٠٨ ٤٠٩ ٤١٠ ٤١١ ٤١٢ ٤١٣ ٤١٤ ٤١٥ ٤١٦ ٤١٧ ٤١٨ ٤١٩ ٤٢٠ ٤٢١ ٤٢٢ ٤٢٣ ٤٢٤ ٤٢٥ ٤٢٦ ٤٢٧ ٤٢٨ ٤٢٩ ٤٣٠ ٤٣١ ٤٣٢ ٤٣٣ ٤٣٤ ٤٣٥ ٤٣٦ ٤٣٧ ٤٣٨ ٤٣٩ ٤٤٠ ٤٤١ ٤٤٢ ٤٤٣ ٤٤٤ ٤٤٥ ٤٤٦ ٤٤٧ ٤٤٨ ٤٤٩ ٤٥٠ ٤٥١ ٤٥٢ ٤٥٣ ٤٥٤ ٤٥٥ ٤٥٦ ٤٥٧ ٤٥٨ ٤٥٩ ٤٦٠ ٤٦١ ٤٦٢ ٤٦٣ ٤٦٤ ٤٦٥ ٤٦٦ ٤٦٧ ٤٦٨ ٤٦٩ ٤٧٠ ٤٧١ ٤٧٢ ٤٧٣ ٤٧٤ ٤٧٥ ٤٧٦ ٤٧٧ ٤٧٨ ٤٧٩ ٤٨٠ ٤٨١ ٤٨٢ ٤٨٣ ٤٨٤ ٤٨٥ ٤٨٦ ٤٨٧ ٤٨٨ ٤٨٩ ٤٩٠ ٤٩١ ٤٩٢ ٤٩٣ ٤٩٤ ٤٩٥ ٤٩٦ ٤٩٧ ٤٩٨ ٤٩٩ ٥٠٠ ٥٠١ ٥٠٢ ٥٠٣ ٥٠٤ ٥٠٥ ٥٠٦ ٥٠٧ ٥٠٨ ٥٠٩ ٥١٠ ٥١١ ٥١٢ ٥١٣ ٥١٤ ٥١٥ ٥١٦ ٥١٧ ٥١٨ ٥١٩ ٥٢٠ ٥٢١ ٥٢٢ ٥٢٣ ٥٢٤ ٥٢٥ ٥٢٦ ٥٢٧ ٥٢٨ ٥٢٩ ٥٣٠ ٥٣١ ٥٣٢ ٥٣٣ ٥٣٤ ٥٣٥ ٥٣٦ ٥٣٧ ٥٣٨ ٥٣٩ ٥٤٠ ٥٤١ ٥٤٢ ٥٤٣ ٥٤٤ ٥٤٥ ٥٤٦ ٥٤٧ ٥٤٨ ٥٤٩ ٥٥٠ ٥٥١ ٥٥٢ ٥٥٣ ٥٥٤ ٥٥٥ ٥٥٦ ٥٥٧ ٥٥٨ ٥٥٩ ٥٦٠ ٥٦١ ٥٦٢ ٥٦٣ ٥٦٤ ٥٦٥ ٥٦٦ ٥٦٧ ٥٦٨ ٥٦٩ ٥٧٠ ٥٧١ ٥٧٢ ٥٧٣ ٥٧٤ ٥٧٥ ٥٧٦ ٥٧٧ ٥٧٨ ٥٧٩ ٥٨٠ ٥٨١ ٥٨٢ ٥٨٣ ٥٨٤ ٥٨٥ ٥٨٦ ٥٨٧ ٥٨٨ ٥٨٩ ٥٩٠ ٥٩١ ٥٩٢ ٥٩٣ ٥٩٤ ٥٩٥ ٥٩٦ ٥٩٧ ٥٩٨ ٥٩٩ ٦٠٠ ٦٠١ ٦٠٢ ٦٠٣ ٦٠٤ ٦٠٥ ٦٠٦ ٦٠٧ ٦٠٨ ٦٠٩ ٦١٠ ٦١١ ٦١٢ ٦١٣ ٦١٤ ٦١٥ ٦١٦ ٦١٧ ٦١٨ ٦١٩ ٦٢٠ ٦٢١ ٦٢٢ ٦٢٣ ٦٢٤ ٦٢٥ ٦٢٦ ٦٢٧ ٦٢٨ ٦٢٩ ٦٣٠ ٦٣١ ٦٣٢ ٦٣٣ ٦٣٤ ٦٣٥ ٦٣٦ ٦٣٧ ٦٣٨ ٦٣٩ ٦٤٠ ٦٤١ ٦٤٢ ٦٤٣ ٦٤٤ ٦٤٥ ٦٤٦ ٦٤٧ ٦٤٨ ٦٤٩ ٦٥٠ ٦٥١ ٦٥٢ ٦٥٣ ٦٥٤ ٦٥٥ ٦٥٦ ٦٥٧ ٦٥٨ ٦٥٩ ٦٦٠ ٦٦١ ٦٦٢ ٦٦٣ ٦٦٤ ٦٦٥ ٦٦٦ ٦٦٧ ٦٦٨ ٦٦٩ ٦٧٠ ٦٧١ ٦٧٢ ٦٧٣ ٦٧٤ ٦٧٥ ٦٧٦ ٦٧٧ ٦٧٨ ٦٧٩ ٦٨٠ ٦٨١ ٦٨٢ ٦٨٣ ٦٨٤ ٦٨٥ ٦٨٦ ٦٨٧ ٦٨٨ ٦٨٩ ٦٩٠ ٦٩١ ٦٩٢ ٦٩٣ ٦٩٤ ٦٩٥ ٦٩٦ ٦٩٧ ٦٩٨ ٦٩٩ ٧٠٠ ٧٠١ ٧٠٢ ٧٠٣ ٧٠٤ ٧٠٥ ٧٠٦ ٧٠٧ ٧٠٨ ٧٠٩ ٧١٠ ٧١١ ٧١٢ ٧١٣ ٧١٤ ٧١٥ ٧١٦ ٧١٧ ٧١٨ ٧١٩ ٧٢٠ ٧٢١ ٧٢٢ ٧٢٣ ٧٢٤ ٧٢٥ ٧٢٦ ٧٢٧ ٧٢٨ ٧٢٩ ٧٣٠ ٧٣١ ٧٣٢ ٧٣٣ ٧٣٤ ٧٣٥ ٧٣٦ ٧٣٧ ٧٣٨ ٧٣٩ ٧٤٠ ٧٤١ ٧٤٢ ٧٤٣ ٧٤٤ ٧٤٥ ٧٤٦ ٧٤٧ ٧٤٨ ٧٤٩ ٧٥٠ ٧٥١ ٧٥٢ ٧٥٣ ٧٥٤ ٧٥٥ ٧٥٦ ٧٥٧ ٧٥٨ ٧٥٩ ٧٦٠ ٧٦١ ٧٦٢ ٧٦٣ ٧٦٤ ٧٦٥ ٧٦٦ ٧٦٧ ٧٦٨ ٧٦٩ ٧٧٠ ٧٧١ ٧٧٢ ٧٧٣ ٧٧٤ ٧٧٥ ٧٧٦ ٧٧٧ ٧٧٨ ٧٧٩ ٧٨٠ ٧٨١ ٧٨٢ ٧٨٣ ٧٨٤ ٧٨٥ ٧٨٦ ٧٨٧ ٧٨٨ ٧٨٩ ٧٩٠ ٧٩١ ٧٩٢ ٧٩٣ ٧٩٤ ٧٩٥ ٧٩٦ ٧٩٧ ٧٩٨ ٧٩٩ ٨٠٠ ٨٠١ ٨٠٢ ٨٠٣ ٨٠٤ ٨٠٥ ٨٠٦ ٨٠٧ ٨٠٨ ٨٠٩ ٨١٠ ٨١١ ٨١٢ ٨١٣ ٨١٤ ٨١٥ ٨١٦ ٨١٧ ٨١٨ ٨١٩ ٨٢٠ ٨٢١ ٨٢٢ ٨٢٣ ٨٢٤ ٨٢٥ ٨٢٦ ٨٢٧ ٨٢٨ ٨٢٩ ٨٣٠ ٨٣١ ٨٣٢ ٨٣٣ ٨٣٤ ٨٣٥ ٨٣٦ ٨٣٧ ٨٣٨ ٨٣٩ ٨٤٠ ٨٤١ ٨٤٢ ٨٤٣ ٨٤٤ ٨٤٥ ٨٤٦ ٨٤٧ ٨٤٨ ٨٤٩ ٨٥٠ ٨٥١ ٨٥٢ ٨٥٣ ٨٥٤ ٨٥٥ ٨٥٦ ٨٥٧ ٨٥٨ ٨٥٩ ٨٦٠ ٨٦١ ٨٦٢ ٨٦٣ ٨٦٤ ٨٦٥ ٨٦٦ ٨٦٧ ٨٦٨ ٨٦٩ ٨٧٠ ٨٧١ ٨٧٢ ٨٧٣ ٨٧٤ ٨٧٥ ٨٧٦ ٨٧٧ ٨٧٨ ٨٧٩ ٨٨٠ ٨٨١ ٨٨٢ ٨٨٣ ٨٨٤ ٨٨٥ ٨٨٦ ٨٨٧ ٨٨٨ ٨٨٩ ٨٩٠ ٨٩١ ٨٩٢ ٨٩٣ ٨٩٤ ٨٩٥ ٨٩٦ ٨٩٧ ٨٩٨ ٨٩٩ ٩٠٠ ٩٠١ ٩٠٢ ٩٠٣ ٩٠٤ ٩٠٥ ٩٠٦ ٩٠٧ ٩٠٨ ٩٠٩ ٩١٠ ٩١١ ٩١٢ ٩١٣ ٩١٤ ٩١٥ ٩١٦ ٩١٧ ٩١٨ ٩١٩ ٩٢٠ ٩٢١ ٩٢٢ ٩٢٣ ٩٢٤ ٩٢٥ ٩٢٦ ٩٢٧ ٩٢٨ ٩٢٩ ٩٣٠ ٩٣١ ٩٣٢ ٩٣٣ ٩٣٤ ٩٣٥ ٩٣٦ ٩٣٧ ٩٣٨ ٩٣٩ ٩٤٠ ٩٤١ ٩٤٢ ٩٤٣ ٩٤٤ ٩٤٥ ٩٤٦ ٩٤٧ ٩٤٨ ٩٤٩ ٩٥٠ ٩٥١ ٩٥٢ ٩٥٣ ٩٥٤ ٩٥٥ ٩٥٦ ٩٥٧ ٩٥٨ ٩٥٩ ٩٦٠ ٩٦١ ٩٦٢ ٩٦٣ ٩٦٤ ٩٦٥ ٩٦٦ ٩٦٧ ٩٦٨ ٩٦٩ ٩٧٠ ٩٧١ ٩٧٢ ٩٧٣ ٩٧٤ ٩٧٥ ٩٧٦ ٩٧٧ ٩٧٨ ٩٧٩ ٩٨٠ ٩٨١ ٩٨٢ ٩٨٣ ٩٨٤ ٩٨٥ ٩٨٦ ٩٨٧ ٩٨٨ ٩٨٩ ٩٩٠ ٩٩١ ٩٩٢ ٩٩٣ ٩٩٤ ٩٩٥ ٩٩٦ ٩٩٧ ٩٩٨ ٩٩٩ ١٠٠٠ ١٠٠١ ١٠٠٢ ١٠٠٣ ١٠٠٤ ١٠٠٥ ١٠٠٦ ١٠٠٧ ١٠٠٨ ١٠٠٩ ١٠١٠ ١٠١١ ١٠١٢ ١٠١٣ ١٠١٤ ١٠١٥ ١٠١٦ ١٠١٧ ١٠١٨ ١٠١٩ ١٠٢٠ ١٠٢١ ١٠٢٢ ١٠٢٣ ١٠٢٤ ١٠٢٥ ١٠٢٦ ١٠٢٧ ١٠٢٨ ١٠٢٩ ١٠٣٠ ١٠٣١ ١٠٣٢ ١٠٣٣ ١٠٣٤ ١٠٣٥ ١٠٣٦ ١٠٣٧ ١٠٣٨ ١٠٣٩ ١٠٤٠ ١٠٤١ ١٠٤٢ ١٠٤٣ ١٠٤٤ ١٠٤٥ ١٠٤٦ ١٠٤٧ ١٠٤٨ ١٠٤٩ ١٠٥٠ ١٠٥١ ١٠٥٢ ١٠٥٣ ١٠٥٤ ١٠٥٥ ١٠٥٦ ١٠٥٧ ١٠٥٨ ١٠٥٩ ١٠٦٠ ١٠٦١ ١٠٦٢ ١٠٦٣ ١٠٦٤ ١٠٦٥ ١٠٦٦ ١٠٦٧ ١٠٦٨ ١٠٦٩ ١٠٧٠ ١٠٧١ ١٠٧٢ ١٠٧٣ ١٠٧٤ ١٠٧٥ ١٠٧٦ ١٠٧٧ ١٠٧٨ ١٠٧٩ ١٠٨٠ ١٠٨١ ١٠٨٢ ١٠٨٣ ١٠٨٤ ١٠٨٥ ١٠٨٦ ١٠٨٧ ١٠٨٨ ١٠٨٩ ١٠٩٠ ١٠٩١ ١٠٩٢ ١٠٩٣ ١٠٩٤ ١٠٩٥ ١٠٩٦ ١٠٩٧ ١٠٩٨ ١٠٩٩ ١١٠٠ ١١٠١ ١١٠٢ ١١٠٣ ١١٠٤ ١١٠٥ ١١٠٦ ١١٠٧ ١١٠٨ ١١٠٩ ١١١٠ ١١١١ ١١١٢ ١١١٣ ١١١٤ ١١١٥ ١١١٦ ١١١٧ ١١١٨ ١١١٩ ١١٢٠ ١١٢١ ١١٢٢ ١١٢٣ ١١٢٤ ١١٢٥ ١١٢٦ ١١٢٧ ١١٢٨ ١١٢٩ ١١٣٠ ١١٣١ ١١٣٢ ١١٣٣ ١١٣٤ ١١٣٥ ١١٣٦ ١١٣٧ ١١٣٨ ١١٣٩ ١١٤٠ ١١٤١ ١١٤٢ ١١٤٣ ١١٤٤ ١١٤٥ ١١٤٦ ١١٤٧ ١١٤٨ ١١٤٩ ١١٥٠ ١١٥١ ١١٥٢ ١١٥٣ ١١٥٤ ١١٥٥ ١١٥٦ ١١٥٧ ١١٥٨ ١١٥٩ ١١٦٠ ١١٦١ ١١٦٢ ١١٦٣ ١١٦٤ ١١٦٥ ١١٦٦ ١١٦٧ ١١٦٨ ١١٦٩ ١١٧٠ ١١٧١ ١١٧٢ ١١٧٣ ١١٧٤ ١١٧٥ ١١٧٦ ١١٧٧ ١١٧٨ ١١٧٩ ١١٨٠ ١١٨١ ١١٨٢ ١١٨٣ ١١٨٤ ١١٨٥ ١١٨٦ ١١٨٧ ١١٨٨ ١١٨٩ ١١٩٠ ١١٩١ ١١٩٢ ١١٩٣ ١١٩٤ ١١٩٥ ١١٩٦ ١١٩٧ ١١٩٨ ١١٩٩ ١٢٠٠ ١٢٠١ ١٢٠٢ ١٢٠٣ ١٢٠٤ ١٢٠٥ ١٢٠٦ ١٢٠٧ ١٢٠٨ ١٢٠٩ ١٢١٠ ١٢١١ ١٢١٢ ١٢١٣ ١٢١٤ ١٢١٥ ١٢١٦ ١٢١٧ ١٢١٨ ١٢١٩ ١٢٢٠ ١٢٢١ ١٢٢٢ ١٢٢٣ ١٢٢٤ ١٢٢٥ ١٢٢٦ ١٢٢٧ ١٢٢٨ ١٢٢٩ ١٢٣٠ ١٢٣١ ١٢٣٢ ١٢٣٣ ١٢٣٤ ١٢٣٥ ١٢٣٦ ١٢٣٧ ١٢٣٨ ١٢٣٩ ١٢٤٠ ١٢٤١ ١٢٤٢ ١٢٤٣ ١٢٤٤ ١٢٤٥ ١٢٤٦ ١٢٤٧ ١٢٤٨ ١٢٤٩ ١٢٥٠ ١٢٥١ ١٢٥٢ ١٢٥٣ ١٢٥٤ ١٢٥٥ ١٢٥٦ ١٢٥٧ ١٢٥٨ ١٢٥٩ ١٢٦٠ ١٢٦١ ١٢٦٢ ١٢٦٣ ١٢٦٤ ١٢٦٥ ١٢٦٦ ١٢٦٧ ١٢٦٨ ١٢٦٩ ١٢٧٠ ١٢٧١ ١٢٧٢ ١٢٧٣ ١٢٧٤ ١٢٧٥ ١٢٧٦ ١٢٧٧ ١٢٧٨ ١٢٧٩ ١٢٨٠ ١٢٨١ ١٢٨٢ ١٢٨٣ ١٢٨٤ ١٢٨٥ ١٢٨٦ ١٢٨٧ ١٢٨٨ ١٢٨٩ ١٢٩٠ ١٢٩١ ١٢٩٢ ١٢٩٣ ١٢٩٤ ١٢٩٥ ١٢٩٦ ١٢٩٧ ١٢٩٨ ١٢٩٩ ١٣٠٠ ١٣٠١ ١٣٠٢ ١٣٠٣ ١٣٠٤ ١٣٠٥ ١٣٠٦ ١٣٠٧ ١٣٠٨ ١٣٠٩ ١٣١٠ ١٣١١ ١٣١٢ ١٣١٣ ١٣١٤ ١٣١٥ ١٣١٦ ١٣١٧ ١٣١٨ ١٣١٩ ١٣٢٠ ١٣٢١ ١٣٢٢ ١٣٢٣ ١٣٢٤ ١٣٢٥ ١٣٢٦ ١٣٢٧ ١٣٢٨ ١٣٢٩ ١٣٣٠ ١٣٣١ ١٣٣٢ ١٣٣٣ ١٣٣٤ ١٣٣٥ ١٣٣٦ ١٣٣٧ ١٣٣٨ ١٣٣٩ ١٣٤٠ ١٣٤١ ١٣٤٢ ١٣٤٣ ١٣٤٤ ١٣٤٥ ١٣٤٦ ١٣٤٧ ١٣٤٨ ١٣٤٩ ١٣٥٠ ١٣٥١ ١٣٥٢ ١٣٥٣ ١٣٥٤ ١٣٥٥ ١٣٥٦ ١٣٥٧ ١٣٥٨ ١٣٥٩ ١٣٦٠ ١٣٦١ ١٣٦٢ ١٣٦٣ ١٣٦٤ ١٣٦٥ ١٣٦٦ ١٣٦٧ ١٣٦٨ ١٣٦٩ ١٣٧٠ ١٣٧١ ١٣٧٢ ١٣٧٣ ١٣٧٤ ١٣٧٥ ١٣٧٦ ١٣٧٧ ١٣٧٨ ١٣٧٩ ١٣٨٠ ١٣٨١ ١٣٨٢ ١٣٨٣ ١٣٨٤ ١٣٨٥ ١٣٨٦ ١٣٨٧ ١٣٨٨ ١٣٨٩ ١٣٩٠ ١٣٩١ ١٣٩٢ ١٣٩٣ ١٣٩٤ ١٣٩٥ ١٣٩٦ ١٣٩٧ ١٣٩٨ ١٣٩٩ ١٤٠٠ ١٤٠١ ١٤٠٢ ١٤٠٣ ١٤٠٤ ١٤٠٥ ١٤٠٦ ١٤٠٧ ١٤٠٨ ١٤٠٩ ١٤١٠ ١٤١١ ١٤١٢ ١٤١٣ ١٤١٤ ١٤١٥ ١٤١٦ ١٤١٧ ١٤١٨ ١٤١٩ ١٤٢٠ ١٤٢١ ١٤٢٢ ١٤٢٣ ١٤٢٤ ١٤٢٥ ١٤٢٦ ١٤٢٧ ١٤٢٨ ١٤٢٩ ١٤٣٠ ١٤٣١ ١٤٣٢ ١٤٣٣ ١٤٣٤ ١٤٣٥ ١٤٣٦ ١٤٣٧ ١٤٣٨ ١٤٣٩ ١٤٤٠ ١٤٤١ ١٤٤٢ ١٤٤٣ ١٤٤٤ ١٤٤٥ ١٤٤٦ ١٤٤٧ ١٤٤٨ ١٤٤٩ ١٤٥٠ ١٤٥١ ١٤٥٢ ١٤٥٣ ١٤٥٤ ١٤٥٥ ١٤٥٦ ١٤٥٧ ١٤٥٨ ١٤٥٩ ١٤٦٠ ١٤٦١ ١٤٦٢ ١٤٦٣ ١٤٦٤ ١٤٦٥ ١٤٦٦ ١٤٦٧ ١٤٦٨ ١٤٦٩ ١٤٧٠ ١٤٧١ ١٤٧٢ ١٤٧٣ ١٤٧٤ ١٤٧٥ ١٤٧٦ ١٤٧٧ ١٤٧٨ ١٤٧٩ ١٤٨٠ ١٤٨١ ١٤٨٢ ١٤٨٣ ١٤٨٤ ١٤٨٥ ١٤٨٦ ١٤٨٧ ١٤٨٨ ١٤٨٩ ١٤٩٠ ١٤٩١ ١٤٩٢ ١٤٩٣ ١٤٩٤ ١٤٩٥ ١٤٩٦ ١٤٩٧ ١٤٩٨ ١٤٩٩ ١٥٠٠ ١٥٠١ ١٥٠٢ ١٥٠٣ ١٥٠٤ ١٥٠٥ ١٥٠٦ ١٥٠٧ ١٥٠٨ ١٥٠٩ ١٥١٠ ١٥١١ ١٥١٢ ١٥١٣ ١٥١٤ ١٥١٥ ١٥١٦ ١٥١٧ ١٥١٨ ١٥١٩ ١٥٢٠ ١٥٢١ ١٥٢٢ ١٥٢٣ ١٥٢٤ ١٥٢٥ ١٥٢٦ ١٥٢٧ ١٥٢٨ ١٥٢٩ ١٥٣٠ ١٥٣١ ١٥٣٢ ١٥٣٣ ١٥٣٤ ١٥٣٥ ١٥٣٦ ١٥٣٧ ١٥٣٨ ١٥٣٩ ١٥٤٠ ١٥٤١ ١٥٤٢ ١٥٤٣ ١٥٤٤ ١٥٤٥ ١٥٤٦ ١٥٤٧ ١٥٤٨ ١٥٤٩ ١٥٥٠ ١٥٥١ ١٥٥٢ ١٥٥٣ ١٥٥٤ ١٥٥٥ ١٥٥٦ ١٥٥٧ ١٥٥٨ ١٥٥٩ ١٥٦٠ ١

وحاصل الجواب انه راعى كون المقصود بالذات الكلام وأما قصد الكلمات
فلما تألف الكلام منها والنسكات لا تتراحم (قوله لان التأليف الخ) وقال السيد
هما بمعنى واحد قال البعض وهو معنى التأليف (قوله وقوع الالفه)
المراد به الارتباط بين الكلمتين باسناد احدهما الى الاخرى أو اضافتهما
إليها أو وصفها بهما أو نحو ذلك بخلاف ضمها اليها بدون شيء من ذلك كقام جاء
قوله الشنواي أى وليس المراد بهما اتساخيم فى المعنى لتسلا يخرج نحووا حجر
مأ كول (قوله الكلام مبتدأ الخ) أى كى يقضيه قولهم اذا اجتمعت معرفة
ونكر فالمعرفة مبتدأ والنكرة خبر واعلم أن الشارح حمل السكلم
فى عبارة المصنف على الكلام الاصطلاحي كيدل عليه كلامه الآتى فى غير
موضع وان كان قوله أى الكلام الذى يتألف منه الكلام يفيد حمل الكلام على
الكلمات لان تألف الكلام منها الا من الكلام الاصطلاحي فيقول بتقدير
مضاف ليوافق أكثر كلامه أى من أجزائه التى يتركب من مجموعها وقوله
باعتبار واحد يستعمل أن المراد به واحد مفردة الاصطلاحى الذى هوافظ
كلمة ويستعمل أن المراد به جزؤه أى جزء ماضى عليه وعلى كل فى عبارته
بمختلف مضاف تقديره على الأول مفهوم واحد لان الانقسام الى الثلاثة
باعتبار مفهوم كلمة لا نظما وتقديره على الثانى جنس واحد لان جزؤه
فرد من أفراد الكلمة والانقسام الى الثلاثة باعتبار جنس الكلمة لا فرد
من أفرادها ثم انقسام الشيء باعتبار شئ آخر انقسام لآخر فى الحقيقة
فانقص قول الشارح لان المقسم وهو الكلمة الخ ويتقرر بنا كلام الشارح
على هذا الوجه تلحق عبارته ويسقط ما اعترض به البعض وغيره عليه هنا
وفى ما يأتى فتنبه وان كنت متعنى عن اعتبار واحد الكلام فى تقسيم المصنف
الكلم الى اسم وفعل وحرف بأن يجعل الكلام فى كلامه بمعنى الكلمات
وترجع الضمير فى واحده الى السكلم بمعنى السكلم الاصطلاحى على
الاستخدام لا بمعنى الكلمات والا لانت الضمير فيصير المعنى واسم وفعل ثم
حرف الكلمات أى الانواع الثلاثة للكلمة وواحد الكلام الاصطلاحى كلمة
وهذا أولى لعدم احواله الى تقدير (قوله لان المقسم) أى محل القسمة يعنى
المقسم (قوله صادق الخ) قال ليس الصديق فى المفردات بمعنى الحمل

لان التأليف كقيل أخص
اذ هو تركيب وزيادة وهى
وقوع الالفه بين الجزئين
(واسم وفعل ثم حرف الكلام)
الكلم مبتدأ خبره ماقبله أى
الكلم الذى يتألف منه
الكلام يتقسم باعتبار واحد
الى ثلاثة أنواع نوع الاسم
ونوع الفعل ونوع الحرف
فهو من تقسيم السكلى الى
جزئياته لان المقسم وهو
الكلمة صادق على كل واحد
من الانقسام الثلاثة أعنى
الاسم والفعل والحرف وليس
السكلم منقسمها اليها باعتبار
ذاته لانه لا جائز حينئذ

و يستعمل بعلى فيقال صدق الحيوان على الانسان وفي القضا يستعمل
 القصة ويستعمل في قصة هذه القضية سادقة في نفس الامر أى متحققة
 (قوله من تقسيم الكل الخ) تقسيم الكل الى أجزاء متجسبل المركب الى
 أجزاء التي تركب منها وتقسيم الكل الى جزئياته ثم قيود الى أمر مشترك
 لتحصل أمور متعددة بعدد القيود والتقسيم حقيقي ان تباينت أقسامه
 والا واعتباري (قوله ليس محصورا بهذه الثلاثة) أى باجتماعها أى
 لتحقيقه بدون اجتماعها نحو زيد أبوه قائم والماء داخله على التصور عليه
 وقوله بل وهو قول على كل ثلاث كلمات فصاعدا أى وان كنت من نوع الاسم
 فقط أو من نوع الاسم والفعل أو الحرف فقط والظاهر من كلامهم ان
 المراد بالكمات في الكلام الكمات الاصطلاحية فلا يطلق الكلام على
 ما تركب من ثلاثة ألقاط مهمة كلها أو بعضها ويمكن اختيار كونه من
 تقسيم الكل الى أجزائه ويكون جعل الثلاثة أجزاءه باعتبار تركب من
 مجموعها وان لم يتركب من جميعها (قوله وهو ظاهر) لزوم تحقق الكلام
 في الاسم الواحد والفعل الواحد والحرف الواحد مع انه باطل (قوله ودليل
 الاختصار الخ) احدا الاختصار من تقديره الخبر في قوله واسم الخ وانما يتم هذا
 الدليل معوبة الاستثناء والافتيك أن يقال لان لم أن ما لا يصلح ركبا لاسناد
 هو الحرف فقط وما يقبله نظريه هو الاسم فقط وما يقبله بطرق هو الفعل
 فقط (قوله أن الكلمة) أظهر مع تقسيمها المرجع للثلاثتهم عند التفسير الى
 الثلاثة (قوله اما ان تصلح الخ) اما حرف تفصيل وان تصلح في أو يل معشور
 خبر أن على تقدير مضاف أى ذات ملح أو تأويل المصدر باسم الفاعل أى
 صالحة لان الكلمة ليست الملح وهذا أحد من تقديره صاف قبل اسم
 أن أى حال الكلمة لانه المناسب للقيام اذا الكلام في تقسيم نفس الكلمة
 لاني تقسيم حالها واولاه في وقت الحاجة لاقبلها ولان التقدير قبل اسم أن
 يحتاج معه في حجة قوله الثاني الحرف الى تقدير أى ذات الثاني الحرف
 أو الثاني حال الحرف ولان الحصر لا يصح عليه لان حال الكلمة لا يتغير
 في الملح وعدمه وقرق السيديين سر مج المصدر وان والفعل حيثما
 من يرجع الى المعنى يعرف أن الأولى لا يرتبط بالثلاث من غير تقدير أو تأويل

أن يكون من تقسيم الكل الى
 أجزائه لان الكلام ليس محصورا
 بهذه الثلاثة بل وهو قول على
 كل ثلاث كلمات فصاعدا
 ولا من تقسيم الكل الى
 جزئياته وهو ظاهر ودليل
 اختصار الكلمة في الثلاثة
 أن الكلمة اما أن تصلح ركبا
 لاسناد أو لا الثاني الحرف
 والاول اما أن يدل الاسناد
 نظريه

بشيء الثاني قال شيخنا السيد يؤيده صحة عسى زيد أن يقوم دون عسى
 زيد قياما موسيا في هذا سريدي بيان في آخر الموصول (قوله أو بطرف) ليس
 المراد الطرف الذي هو الصادق بأن تكون الكلمة مسندة وبأن تكون مسندا
 اليها بل الطرف المعين وهو أن تكون الكلمة مسندة بقرينة قوله والثاني
 الفعل (قوله الأول الاسم) أو رد عليه أن من الأسماء ما لا يقبله أصلا
 كالظروف التي لا تتصرف وما لا يقع الاسم على كاسماء الأفعال وما لا يقع
 الاسم على أعيانها كالعناصر المتصلة وأجيب بأن الكلام باعتبار الغالب أفاده
 في الأسماء (قوله على هذا) أي انحصار الكلمة في الثلاثة (قوله الأمن
 لا يعتد بخلافه) هو أبو جعفر بن صابر فإنه زاد اسم الفعل مطلقا وسما خافعة
 والحق أنه من أفراد الاسم (قوله إلى كيفية تألف) الإضافة للبيان أي كيفية
 وحالة هي تألف وقوله بأنه في موضع الجلال من التألف والباء للتصوير
 والمراد بالضم الانضمام من إطلاق اسم المزموم على اللازم ووجه الإرشاد
 أنه ذكر في التعريف الأفادة المستلزمة للتوكيد فعمل أن التأليف يكون بالضم
 والأفادة وقوله على وجه محال من الضم والمراد به هذا الوجه الحكم بأحدى
 الحكامتين على الأخرى وقوله الفائدة المذكورة أي التي يحسن السكوت
 علمها (قوله وأقل ما يكون منه ذلك) أي التألف وظاهره أن الكلام
 يتركب من أكثر من اسمين أو اسم وفعل وهو ما اعتقده ابن هشام وفصله
 في شرح القطر مع الإشارة إلى رد ما دل عليه قول ابن الحاجب لأنه لا يتأتى
 الأمن اسمين أو اسم وفعل ووافقه قول الرضوي وكان على المصنف يعني ابن
 الحاجب أن يقول كلمتين أو أكثرهما لكن قال السيد قيل الإسناد نسبة فلا
 يقوم إلا بشيئين مسند ومسند إليه لا بأكثر وهما إما كلمتان أو ما في
 حكمهما في قبول اسناده أو الاسناد إليه فلهذا اقتصر على كلمتين اه وقال
 في محمل آخر أن الكلام إما يتحقق بالاسناد الذي يتحقق بالمسند إليه والمسند
 فقط وهما إما كلمتان أو ما يجري مجراهما وما عداهما من الكلمات التي
 ذكرت في الكلام خارجة عن حقيقة الكلام عارضة لها اه نقله سم
 (قوله اسمان) أي حقيقة كإمثلة أو وحكما كزيد قائم فان الضمير المستتر في
 الوصف كالأندلس لا نه لا يبرز في تشبيه ولا في جمع فلا يقال زيد قائم ثلاثة أسماء

أو بطرف الأول الاسم
 والثاني الفعل والنحويون
 يجمعون على هذا الأمن
 لا يعتد بخلافه وقد أرشد
 بتعريفه إلى كيفية تألف
 الكلام من الحكم بأنه ضم كلمة
 إلى كلمة فأكثر على وجه يتحصل
 معه الفائدة المذكورة لا مطلق
 الضم وأقل ما يكون منه ذلك
 اسمان

لا اسمان فقط (قوله نحو ذازيد) اعترض بان الاولى نحو ذان احمد لان
 التنوين حرف مهي و رديع امه حرف معني لاسم اعلى مذهب من زاد
 في تعريف الكلمة قيد الاستقلال لاخراج مثل ألف المفاعلة وياء التصغير
 وياء النسب وخرق المفاعلة وياء التانيث كالمصنف في تسهيله والمراد
 بالمتقل ما يوسع التطويق وحده بنفسه أو عرافته فلا ترد الضمائر المتصلة
 (قوله أو فعل واسم) تقدم الفعل على الاسم لان المؤلف من فعل واسم يلزم
 فيه تقديم الفعل فقام في الذكراه ير (قوله وقام زيد) انشاء مثل بالاسمي
 وقامه الظاهر لان الماضي على تقدير أنه ضمير الاسمي كلاما على الامة
 لا بشرط حصول التائيد مع الفعل والضمير المنوي أن يكون الضمير
 واجب الاستتار أو اده في التصريح وناقشه ير بأنه لا شك في ان قام
 في جواب هل لم يرد ونحوه كلام في كسب بشرط وجوب الاستتار
 ويمكن حمله على غير الواقع جواب سؤال (قوله ولا نقض بالنداء) أي الجملة
 الندائية فانه أي عند الجملة هو من الثاني أي المركب من فعل واسم لان
 ما ياتي عن أدهو وهو فعل واسم وأما المنادى فهو مفعلة زائدة على حقيقة
 الكلام لا مهابتي يقال ان ياز يد مركب من فعل واسم لا من الثاني
 فان قلت قد أسلفت ان لها مفعولا وأن ما يكون الخ أن الكلام يتركب من
 أكثر من اسم أو اسم وفعل ومقتضاه عند المنادى من أجزاء مفعلة
 الكلام فيكون مناسبا لقوله هنا فانه من الثاني قلت له يشرط في الأكثر
 الذي يتألف منه الكلام أن تتوقف عليه الافادة بنحو زيد أبوه قائم وإن قام
 زيد فقط فلا يلزم عند المنادى من الاجزاء حتى ياتي ما سلف لعدم توقف
 افادة أدعو على ذكر المدعو ثم لا يلزم من نيابة افظ عن لفظ أن يعطى جميع
 أحكامه حتى يرد أن النداء انشاء وأدعو اخبار على انه لا منعه من أن يقال
 انما يات باع ادعو بعد قوله الى الانشاء فتأمل وأورد أيضا الألية
 كلام مركب من حرف واسم لا ي إلا التي لا تعني لا خبر لها لا ظاهرا
 ولا مقبلا ويحكي دفعه بما قبل في يازيد (قوله ثم في قوله ثم حرف معني
 الواو) قال السامني في قول المعنى الباب الثاني من الكتاب في تفسير
 الجملة رد كرفاءها وأحكامها منه في الباب مبتدأ والثاني مفعلة وفي

نحو ذازيد وهما متباعد
 أو فعل واسم نحو استقم وقام
 زيد شهادة الاستتار
 ولا نقض بالنداء فانه من الثاني
 به تبيين ثم في قوله ثم حرف
 معني الواو

تسمى بالجملة خبر ومن السكاب اما حال من الضمير المستكن في الخبر
ولا يصرف هنا تفصيل الحال على عامها المعنوي لانها ظرف وقد صرح ابن
برهان بجواز توسعهم في الظرف واما حال من المبتدأ على حيث ما أبانه
سيدويه في قول الشاعر بهيمة وحشا طلل به اذا صاحب الحال عنده هو النكرة
وهو عنده مرفوع بالابتداء وليس فاعلا للظرف كما يقول الاخفش
والكوفيون والناسيب للحال الاستقرار الذي تعلق به الظرف فكذا
ما نحن فيه وغاية ما يلزم كون العامل في الحال غير العامل في صاحبها وهذا
ليس بمحذور عنده واما مسافة المبتدأ بان يقتصر متاعه معرفة أى الباب
الثاني السكاب من السكاب على القول بجواز حذف الموصول مع بعض صلته
وقد اعتقد هذه الطريقة كثير من الاعاجم المتأخرين اهـ وما ذكره في قول
المفتي من السكاب يأتي مثله في قول الشارح في قوله ثم حرف (قوله اذلا معنى
للتراخي بين الاقسام) فيه أن هذا من حيث الانقسام لان حيث ذواتها
فان بين الاقسام التراخي الرتبة من حيث ذواتها فتسكون ثم التراخي الرتبة
بينها من حيث ذواتها وقوله ويكنى في الاشعار الخ فيه أن ثم أدل على ذلك لان
المتأخر ذكر ان يكون أشرف كفى آية لا يستوى أصحاب النار وأصحاب
الجنة فالاول ابقاه ثم على حاله اوجعها التراخي الرتبة بين الاقسام من
حيث ذواتها لان حيث الانقسام (قوله ان الكلام اسم جنس على
المختار) أى لدلالته وضعه على المساهية من حيث هي ولهم وفي اعتراض
بشافي كلام الشارح نقله اليه وأقره وقد عرفت سقوطه عما قررناه
سابقا عند قوله الكلام مبتدأ فلا تغفل (قوله وقيل جميع) رديان الغالب
تذكيره والغالب على الجمع تأنيده وقوله وقيل اسم جمع رديان له واحد
من افظه والغالب على اسم الجمع خلافة وقوله فالمختار أنه اسم جنس جمعي
الجمعي صفة لاسم لا لجنس على الصواب قاله يس واعلم أن الجمع مادل على
آشاده دلالة تكرر الواحد بالاعطف واسم الجمع مادل على آشاده دلالة
الكل على أجزائه والغالب أن لا واحده من افظه كقوم ورهط وطائفة
وجماعة وقد يكون كركب ومهبط واسم الجنس الافرادى مادل على المساهية
لا بقيد دلالة أو كثرة كما هو تراب والجمعي مادل على أكثر من اثنين وفرق بينه

اذلا معنى للتراخي بين الاقسام
ويكنى في الاشعار بالخطاط
درجة الحرف عن قسميه
ترتيب الناظم لها في الذكر
على حسب ترتيبها في الشرف
وقوعه طرفا واعلم أن الكلام
اسم جنس على المختار وقيل
جميع وقيل اسم جمع وعلى
الاول فالمختار أنه اسم جنس
جمعي لانه لا يقال الاعلى ثلاث
كلمات فأكثر سواء اتحد
نوعها أو لم يتحد أو أدت
أم لم تند

وبين واحده بالهاء غالبا كتمر وكلم قال المتأني اسم الجنس موضوع
للماهية من حيث هي ولا يخفى أن ذلك مناف لكونه جمعيا وجوابه
ما في الرضى في باب الجمع من أنه وضع للماهية واستعمل في الجمع فهو اسم
جنس وضاعجه استعمالا قال الروداني لكن يلزم كونه مجازا دائما
والظاهر أنه غير مجاز وقد يقال أنه مستعمل في الجنس في ضمن أفراد كذا
قيل وفيه ما لا يدفع التجوز لما قال المحققون من أن استعمال رجل في زيد
إن كان من حيث الرجولية مع قطع النظر عن خصوص الشخص خفية
وإن كان بملاحظة خصوصه فجاز فالأولى الترام لزوم المجاز ولا ثم فيه أم
وأقول الأولى أن يقال أنه غلب استعماله في ثلاثة أفراد فأكثر حتى صار
حقيقة عرفية في ذلك فاندفع التجوز من أصله ولا يعدل كلام الرضى على
ما قلنا بأن يكون معنى قوله واستعمل في الجمع وغلب استعماله في الجمع
بمعنى صار حقيقة عرفية فيه فاحفظه ثم أقول بقي أن تضم اسم الجنس
إلى أفرادى وجمعي غير حاصرا بذاته ما ليس بجمعيا ولا أفراديا كاسم ثم رأيت
بعض المحققين زاده وسماه أحاديا (قوله وقيل لا يقال) أي الكمال لأنه
المحدث عنه لا مطلق اسم الجنس الجمعي (قوله أي يقال على الكثير
والقليل) هذا بساء على أنه مادل على الماهية من حيث هي وأما على
مادل عليها بقيد الوحدة الشائعة فلا يستقيم الحلاقة على الكثير إلا من آل
مثلا ولذا أدخل عليه مجردا عن الوحدة على هذا فإنه ليس (قوله يجوز
في ضميره) أي الكلم لا مطلق اسم الجنس الجمعي لأن المحدث عنه الكمال
ولأن من اسم الجنس الجمعي ما يجب بكثير ضميره كقوله رأيت
ضميره كبط وما يجوز في ضميره الأمران كيقول وكلم وكذا اسم الجمع منه
واجب التثنية كيقول ورهط وواجب التأنيث كيقول وخيل وجائر
الأمرين كركب كذا قال أرباب الحواشي وفي غالبه خلاف ذلك كراهه
الله تعالى في باب العدد (قوله واحدة كلمة) قال سم أي واحد معنى الكلم بمعنى
كلمة ١٥ ومراده واحد معناه جزء ماضق عليه ويصح أن يكون مراده
المصنف بواحدة مفردة الاصطلاح كقوله (قوله ومن المخلوقات) أي ما ليس
للعبد دخل فيه والأفالع بدو صفة مخلوقة لله تعالى (قوله فاسم الجنس

وقيل لا يقال الأعلى مافوق
العدد وقيل أفرادى أي
يقال على الكثير والقليل
كما وتراب على الثاني وقيل
جميع كثيرة وقيل جميع قلة
ويجوز هذا الخلاف في كل
ما يفرق بينه وبين واحده
بالتساوي في المختار يجوز
في ضميره التأنيث بملاحظة
للمجمعية والتثنية كبر على الأصل
وهو الأكثر نحو إليه يصعد
الكلم الطبيب يحرقون الكمال
عن مواضع وقد أنشأه ابن
مطغنى في ألفيته وقال روا
كلمة وذكره الناطم فقال
(واحدة كلمة) وتطيركم وكلمة
من المصنوعات لنزلت و
المخلوقات تنق وبسقة فاسم
الجنس الجمعي

الجمعي) قال البعض تفريع على قول المصنف واحده كلمة اه وفيه انه
لا تعرض في كلام المصنف ليكون الكلام اسم جنس جمعا حتى يتفرع
عليه ان اسم الجنس الجمعي يفرق الخ فالوجه انه تفريع على قول الشارح
سابقا المختار انه اسم جنس جمعي مع قول المصنف واحده كلمة الصكن
ماسية كره من الغلبة غير داخل في التفريع ولك ان يجعل الفاء فصحة
أي اذا أردت معرفة اسم الجنس الجمعي فاسم الخ والجمعي صفة لاسم كاسم
(قوله هو الذي يفرق الخ) أي ولم يغلب تأنيبه ليخرج نحو تنضم مما فرق بينه
وبين واحده بالتاء وهو جمع واعلم أن فرق بالتضعيف والتخفيف
في الاجرام والمعاني وما نقل عن القرافي من تخصيص المضعف بالاجرام
والمخفف بالمعاني لعله أراده الاولى لان الفرق لما كان أظهر في الاجرام
ناسبه التضعيف عكس المعاني والافأهل اللغة والطعن على أن مثل
كسرة وكسرة في المعاني والاجرام مطلقا أفاده الروداني فان قلت يرد على
التخصيص وان حمل على الاولى بقوله تعالى ان الذين فسروا دينهم واذ
فرقنا بينكم البحر فأت أريد في الآية الاولى افادة التكثير وانما يوقى بالمخفف
اذا لم ترد تلك الافادة وفي الثانية لما كان الماء جسما لطيفا فاشفا فافهو
كالمعاني أتى فيه بالمخفف (قوله والاحترار بغالبا) أي الثانية وأما احترار
غالب الاولى فقد ذكره بقوله وقد يفرق الخ (قوله وزنج) بكسر الزاي
وفتحها الطائفة من السودان (قوله قول) خبر عن حد وطاقاتهم ما ظهر
وقول البعض لم يؤثرت الخبر مع أن شروط التطابق موجودة لكونه
في الأصل مصدر لا يثنى ولا يجمع وان أراده هنا المقول لان اعتبار الأصل
جائز في مثله انما يستقيم لو قال الشارح والكلمة قول مفرد لكنه لم يقل ذلك
فليس يستقيم والتاء في الكلمة لا واحدة الراجعة لو حدة الافراد بحيث
لا تطلق الكلمة على قولين مفردين معا فلا تنافي كلمة الجنس المدلول عليه
بالدخيلة على المحدود وزاد في التسهيل في حد الكلمة قيد الاستقلال
لتخرج ألف المقابلة وأحرف المضارعة وياء التصغير وياء النسب وتاء
التأنيث ونحو ذلك فانها ليست بكلمات على مذهب المصنف ومذهب الرضى
الى انها كلمات (قوله وتطابق في الاصطلاح مجازا) وكذا في اللغة ونحو

هو الذي يفرق بينه وبين
واحد بالتاء غالباً بأن يكون
واحد بالتاء غالباً والاحترار
بغالبهما جاء منه على
العكس من ذلك أي يكون
بالتاء بالا على الجمعية واذا
تجرد منها يكون للواحد نحو
كم وكاء وقد يفرق بينه
وبين واحد بالتاء نحو وزم
وزمى وزنج ونجى وحد
الكلمة قول مفرد وتطلق في
الاصطلاح مجازاً على أحد
جزأى العلم المركب نحو
امرئ القيس فجمعوهما كلمة
حقيقة وكل منهما كلمة مجازاً

الاصطلاح بالذكر لانه اعم لان وضع الكتاب لبيان فقط قول البعض
 العوَاب اسقاط قوله في الاصطلاح لتوافق اللفظ والاصطلاح في ذلك والمجاز
 المذكور ومرسل علاقته الكلية وما ذكره الشارح من أن هذا الاطلاق
 مجاز احد قولين والثاني انه حقيقة عند النحاة وأن المفرد عندهم اللفظة
 الواحدة بدليل انه ان كل هم ما عراب مستعمل والاعراب ان ^{١٠} ^{١١}
 آخر الكلمة وأن تفسيره بما لا يدل جزؤه على جزء معناه اصطلاح
 المناطقة فذكره في العربية من خلط اصطلاح اصطلاح (قوله وتجمع)
 أي جمعا لغويا لا اصطلاحيا فلا ينافي ما سبق من اختياره انما سمى جنس
 حي لا جمع (قوله كدر) أي يكون الدال وأما بقية ما كعب فجمع
 لسدرة كسرة وقرب وتجمع أيضا على مدور ومدرات يكون الدال
 وكسرها للاباء وقصها للتخفيف كأي القاموس وعمره (قوله في كل ما كان
 على وزن نون) أي من الاسماء فقط كيشعر به الغشيل وقوله ان كل
 وسطه أي وسط ما كان على وزن فعل لا يعيد كونه من الاسماء فقط بدليل
 بقية كلامه وقوله جار فيه لفظة رابعة أي زيادة على جواز الثلاثة فتجوز
 الأربعة فيما على وزن فعل ووسطه حرف حلق اسماء كذا أو فعلا تسمية
 اللفظة الأخيرة رابعة ليست بالنسبة الى الاسماء فقط وان فهمه البعض
 بل بالنسبة الى الأفعال التي وسطها حرف حلق أيضا قل السعد في شرح
 نصر بن العزري في نحو نعم وشهد أربع لغات كسر الفاء ^{١٢} ^{١٣}
 وكسرها وقع الفاء مع سكون العين وكسرها وهذه اللغات سبابة
 اسم أو فعل على فعل مكسور العين وهيته حرف حلق اه ومنه لشارح
 في باب نعم وبشر قال لم يكن وسط الفعل الذي على فعل حلقا كالم فليس
 الا فتح فائه وكسره عنه أو سكونها فتحه ^{١٤} ^{١٥} (قوله والقول) أي القول
 على الصحيح) مقابلة أربعة أقوال ذكر الشارح منها فيما يأتي قولين والآخر
 انه مرادف للكلمة والرابع انه مرادف اللفظ حكاه السيوطي في
 الجوامع (قوله لفظ دال) المراد باللفظ ما يشمل الحقيقي كالكلمات المتروكة
 لاسمها ملحوظة بالفعل بالنسبة لغيره تعالى والحكمي كالنحو المستتر والمتر
 بالدال ما يدل بوضع الشخص كزيد ورجل أو الذمعي كالمركبان والجار

وفهم ان ثلاث لغات كلمة على
 وزن شدة وتجمع على كلم كسرت
 وكلمة على وزن مدرة وتجمع
 على كلم كسدر وكلمة على وزن
 تمرة وتجمع على كلم كسدر
 وهذه اللغات في كل ما كان
 على وزن فعل ككدر وكسب
 فان كان وسطه حرف حلق
 جاز فيه لفظة رابعة وهي اتباع
 فائه لعينه في الكسر اسماء
 كان محو حذو أو فعلا نحو شهد
 (واخرى) وهو على الصحيح
 لفظ دال

ومن هذا يعلم سقوط تشكيك صاحب التصريح المذكور في تصريحه
فانظره (قوله على معنى) أى واحد أو أكثر فدخل المشترك والمعنى مصدر
سمي بمعنى المفعول أى المقصود من اللفظ (قوله هم الكلام والكلام
والكلمة عموما مطلقا) أى هم كلام من الثلاثة عموما مطلقا يجمع مع كل
وينفرد عنه لوضعه للقدر المشترك الشامل لها والخو غلام زيد وليس مراده
هم مجموع الثلاثة بديل قوله عاطف أو فكل كلام أو كلام الخ وبديل
قوله أما كونه الخ وحل الشارح هم على أنه فعل ماض متبادر وعزم
لحواجه إلى تكافؤ قرره على وجه يستفاد منه ما يستفاد على جعل هم
أفعل تفضيل حذفته ضرورة من كونه هم كلامها وزاد بشموله نحو
غلام زيد لشملة العموم على العموم المطابق فلم يكن جعله أفعل تفضيل أكثر
فائدة من جعله فعلا هكذا ينبغي تقرير عبارة الشارح وبه يعلم ما في كلام
البعض فانظره ومثله جعله أفعل تفضيل في البعد بل أنه جعله اسم فاعل
حذف ألفه ضرورة واعلم أن هم كغيره من الانضاط الشددة الموقوف
عليه باقى الشرع بحجة تخفيه أن لا يفسد الوزن (قوله ولا عكس) أى بالمعنى
اللقوى (قوله وقد بان لك) أى من تعريف المصنف الكلام وتعريف
الشارح الكلام بقوله سابقا بل هو مقول على كل ثلاث كلمات فصاعدا
وليس مراده بان لك من تكلم المصنف على الكلام والكلام اذ لا قرينة
على هذه الإرادة فقط ما نقله البعض عن النهوق وأقره من اعتراضه
بقوله هذا أى قول الشارح وقد بان لك الخ ظاهر أن أعرب الكلام مبتدا
خبره ما بعده لأنه حينئذ يستعمل في معناه الاصطلاحي وهو المركب من
ثلاث كلمات فصاعدا فان أعرب مبتدا خبره ما قبله كما شئى عليه الشارح
أسهل لأنه حينئذ بمعنى الكلمات النحوية وهى الاسم والفعل والحرف
أو مع أن دعواه أنه ورد ذلك البيان على جعل الكلام في عبارة المصنف
بمعناه الاصطلاحي غير مسلمة لأن كون الكلام والكلم بينهما العموم من
وجهه أغما يتبين بتعريفهما لا بتعريف الكلام وبجواز أن واحد الكلام
كلمة ومع أن دعواه كون الكلام بمعنى الكلمات النحوية على اعتراضه مبتدا
خبره ما قبله كما شئى عليه الشارح غير مسلمة أيضا لجواز كونه على هذا

على معنى (هم) الكلام
والكلام والكلمة عموما
مطلقا فكل كلام أو كلمة
قول ولا عكس أما كونه هم
من الكلام فلا نطاقة على
المفيد وغيره والكلام مختص
بالمفيد وأما كونه هم من
الكلام فلا نطاقة على المفرد
وعلى المركب من كلمتين وعلى
المركب من أكثر والكلام
مختص بهذا الثالث وأما كونه
أهم من الكلمة فلا نطاقة
على المركب والمفرد وهى
مختصة بالمفرد وقيل القول
عبارة عن اللفظ المركب
المفيد فيكون مرادفلا الكلام
وقيل هو عبارة عن المركب
خاصة مفيدا كان أو غير مفيد
فيكون أهم مطلقا من الكلام
والكلم ومباينا للكلمة وقد
بان لك أن الكلام والكلام

الاعراب بعطاء الاصطلاح كما يشاء سابقا فتنبيه ولا تكن أسير التقليد
 (قوله بينهم ماعوم وخصوص من وجه) الجار والمجرور راجع لكل من
 ماعوم ومنه ومن **قائدة** **قوله** ابن جماعة لا بد في الذين بينهم ماعوم وجهي
 من معرقة أو معروضين وعارضين وثلاثة أمدة وثلاثة ومنه أو بيان
 ذلك هنا ليقاس عليه غيره أن المعروضين الكلام والكلم والعارضين
 الماعوم والمعرض والماء مدة الثلاث أمدة اجتماعها وانفراد كل
 والمادة الاسم والفعل والحرف والمتعلق الصورة الخاصة من اجتماع
 كلمتين أو أكثر وفي عدم الاستغناء عن معرقة هذا المتعلق نظر إذا ظاهر
 أنه يستغنى عن معرقة (قوله قد عرفت) أي من تعريف القول (قوله على
 الصحيح) اختر بقوله على الصحيح من بعض الأقوال المتباينة وهو القول
 بمرادته لفظ وان لم يحكمه الشارح سابقا فلا ينافي أنه أخص من اللفظ
 على بعض الأقوال غير الصحيحة أيضا كقولين اللذين حكاهما الشارح
 سابقا في مقابلة الصحيح والحاصل أن في مفهوم قوله على الصحيح تفصيلا فلا
 يعترض به فاعتراض البعض بعمالة الشجاعة على قوله على الصحيح غير وجه
 مفهوم (قوله فكن من حقه) أي القول أي عما يستحقه أو المصنف أي من
 الحق المطلوب منه أي على وجه الأولوية والأخذ البعيد في التعريف جائز
 (قوله أقرب من اللفظ) أي إلى الكلام لأنه أقدر عموما من اللفظ (قوله
 حتى صار كنه حقيقة عرفية) يفيد أنه لم يصير بالفعل وهو كذلك لعدم شعر
 المعنى الأصلي وقال الفساحي يعلق على غير اللفظ من الرأي والاعتقاد
 بطريق الاشتراك لكن لا يعترض بهذا على من أخذ القول في التعريف
 لوضوح القرينة على المراد (قوله وكثيرها كلام قديم) مجموع هذا
 الكلام جملة كبرى لأن الخبر جملة وجملة قديم صغرى ولو وقع ما خيرا
 وجملة كلام قديم كبرى وصغرى بالاعتبارين (قوله خبر الجملة بعده)
 أي جملة كلام قديم التي هي اجتمعة مركبة من مبتدأ وخبر وقد
 فصل بين المبتدأ الأول وخبره بعمول خبر المبتدأ الثاني وهو جملة الضرورة
 (قوله لتويع) قال سم حمل الكلمة على التويع فتشقى أنه أراد بها هنا
 معناها دون لفظها وهو غير صحيح لأن المراد بها هنا نفس اللفظ أي ولفظ

بين ماعوم وخصوص من وجه
 وجه في الكلام أهم من جهة
 التركيب وأخص من جهة
 الامتداد والكلم بالعكس
 فيجتمعا في الصدق في نحو
 زيد أبوه قائم ويغرد الكلام
 في نحو قائم زيد ويغرد الكلام
 في نحو قائم زيد **تبيينه** قد
 عرفت أن القول على الصحيح
 أخص من اللفظ مطلقا فكن
 من حقه أن يأخذ من هنا
 في تعريف الكلام كقول
 في الكيفية لأنه أقرب من اللفظ
 ولعله أقدر على ما شاع
 من استعماله في الرأي
 والاعتقاد حتى صار كنه
 حقيقة عرفية واللفظ ليس
 كذلك (وكلمة بها كلام قد
 يؤم) أي يتصد كنه مبتدأ
 خبر الجملة بعده قال
 المكودي وجاز الاشتداء
 بكلمة لتويع لانه نوعها إلى
 كونهما

كلمة الى آخره وحينئذ نقوله المكودي لا يصح لأنه غير محتاج اليه فقط
ويمكن أن يجاب بأن لفظ كلمة فرد من أفراد مسمى كلمة اذ يصدق معنى كلمة
على لفظ كلمة كما يصدق على لفظ زيد وعمر مثلا فيكونه قال وفرد من مسمى
كلمته كلام قد يؤم فصيح ما قاله المكودي اه ببعض تصرف (قوله احدى
الكلام) لو قال واحد الكلام لمكان أو ف (قوله وهو معرفة) اى بالعلمية لان
كل كلمة أريد بها اللفظا فهي علم عليه بناء على مذهب السعدون تبعه أن
الالفاظ موضوعات لانفسها تبعاً للوضع المعاني لا قصد احتي يصير به اللفظ
مشتركا فتنوينا مع وجود العلمية والتأنيث للضرورة وقال السيد دلالة
الالفاظ على أنفسها ان سلت فليست بالوضع اه والظاهر ان العلمية
المذكورة شبيهة كما يعلم مما قررناه في اسماء الكتب عند قول الشارح
تنبيه أو وقع الماضي موقع المستقبل الخ وأن قال شيخنا السيد علمية جنسية كما
هو ظني (قوله يطلق لغة) أى اطلاقاً مجازياً كما في التصريح وغيره ويشير اليه
الشارح بذكر العلاقة بقوله وهو من باب الخ فتنبيه البعض عن بعضهم من
أن هذا الاطلاق حقيقة عند اللغويين فيه نظير (قوله على الجمل) أى
جنسها الصادق بالجملة الواحدة والاكثر (قوله المفيدة) قال ليس ليس
بقيد فان العلاقة الآتية تفيد أن اطلاقها على الجمل لا يختص بالمفيدة وان
اشتهر في كلامهم القميد بها اه وقد يقال كلامهم في الاطلاق بالفعل
والذي يفيد العلاقة جواز اطلاقها على الجمل غير المفيدة لا اطلاقها
بالفعل (قوله اغما) أى جملة رباحعون الخ (قوله قالها الشاعر)
ال لجنس (قوله كلمة ليد) هو ابن ربيعة العامري الصحابي توفي في خلافة
عثمان عن مائة وأربعين سنة وقيل في أول خلافة معاوية عن مائة وسبع
وخمسين سنة قيل انه لم يقل شعراً منذ أسلم وهو الصحيح عند الاخباريين
وقد عثر في الاسلام دهر او كان يقول أبدني الله بالشعر القرآن حتى قال له
عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه في مدة خلافته باليد أنشدني شيئاً من
شعرتك فقال ما كنت لا قول الشعر بعد أن علمني الله البقرة وآل عمران
فزاده عمر في عطائه خمس مائة درهم وقيل بل قال في الاسلام هذا البيت
معا تبا المرء الكرم كنه نفسه * والمرء يصلحه القرين الصالح

احدى الكلام والى كونها
يقصد بها الكلام انتهى
ولا حاجة الى ذلك فان المقصود
اللفظ وهو معرفة أى هذا
اللفظ وهو لفظ كلمة يطلق لغة
على الجمل المفيدة قال تعالى
كلامها كلمة هو قائلها اشارة
الى رباحعون اعلى أعمل
صالحاً فيما تركت وقال عليه
الصلاة والسلام أصدق
كلمة قالها الشاعر كلمة ليد

وقيل بل هذا البيت

الحمد لله ادلي بآتي أجلي • حتى اكتميت من الاسلام سر بالا
(قوله ألا كل شيء ما خلا الله باطل) أي ذاهب فان أي جاز عليه ذلك فلا يرد
شعوا الجنة والنار والارواح والنظائر من اراد العلماء هذا الشطر فقط
انه الواقع في الحديث وانظر من أسدق دون تمام البيت وهو • وكل نعم
لا محالة ترائل • واعترض بأن نعم الجنة لا يزول وأجيب بأنه قاله قبل اسلامه
وكل يعتقد أن لاجنة أولادوام لها وبأن المراد جاز عليه الزوال وبأن
المراد هنا نعم الدنيا لان سبب القسيمة قد تم الدنيا وقوله لا محالة وقع
الميم أي لا بد وقيل لاجنة (قوله وهو) أي الاطلاق المذكور من باب الخ
أي فيكون مجازا من سلام الاطلاق اسم الجاز على الكل واعترضه شيخنا
السيد بأن السعدا على أنه يجب أن يكون الجزء الذي يطلق اسمه على
الكل له من بين الأجزاء مفيدا اختصاصا بالمعنى الذي قصد بالكل فلا يجوز
الطلاق البدأ أو الاصبغ على الزينة والامر هنا ليس كذلك قال الأنا
يحمل كلام السعد على الجزء الخاص وما هنا جزء عام لان الكامة تم سائر
أجزاء الكلام هذا ويصح أن يكون من باب الاستعارة لان الكلام لها
ارتبط بعضها ببعض وحصلت له يدان وحدة أشبه الكلمة (قوله ريثة
القوم) كذلك أي بعض النسخ بالوحدة فتختصا كنه فهو مزوفى بعضها
بألمة فالختمية المستدة وهو من يجلس على مكان عال ينظر القوم (قوله
والبيت من الشعر قافية) لأم أنشرف أجزاءه (قوله وقد يسمون القصيدة
الخ) من ذلك قول معن بن أوس في ابن أخته

أعلمه الزماية كل يوم • فلما استدعاه رمانى
وكم علمته نظم القوافى • فلما قل قافية هجيانى

واستد بالبي المهمة أي قوى كافي شج الاسلام (قوله وهو مجاز وهو مل
في حرف النجاء) أي اسم لا يستعملون الكامة بمعنى الكلام أصلا ومن
هنا اعترض على المصنف في ذكره حتى قيل انه من أمراض اللقية التي
لا دواء لها وقد أطال سم في دفعه بما حاصله ان افعال المعنى المجازى
في عرفهم تنفذ بر تسليم حصوله من جميعهم لا يمنع من ذكره بل يؤكده لان

ألا كل شيء ما خلا الله باطل
وهو من باب تسمية الشيء باسم
بعضه كنسبتهم ريثة القوم
عينا والبيت من الشعر قافية
وقد يسمون القصيدة قافية
لاشتاها علم وهو مجاز
وهو مل في حرف النجاء تيب
قدى قوله قد يؤم للثقليل
ومراد من الثقليل الذي أي
استعمال الكلمة في الجمل
قليل بالنسبة الى استعمالها
في المفرد لا قليل في نفسه فانه
كثير

افعالهم انتفاءه فيما كد النبي عليه ويكون قد في عبارته للتوقع فان
 استعمل اللفظ في المعنى المجازي بصدد أن تدعو حاجة اليه فيتركب أو أنه
 أراد بيان المعنى اللغوي المجازي لكثرة في نفسه وان كان قليلا بالنسبة الى
 المعنى الحقيقي (قوله وهذا) أي الشروع في الكلام الآتي ليصح الحمل
 ويصح رجوع الإشارة لنفس الكلام ويقترب مضاف في الخبر أي ذو شروع
 (قوله في العلامات) العلامة يجب اطرافها أي وجود العلم عند وجودها
 ولا يجب انعكاسها أي انتفاءه عند انتفاءها بخلاف التعريف فانه يجب
 اطرافه وانعكاسه هذا كان أو رسم الاعداد من جواز التعريف بالاعم
 أو بالخص (قوله لشرفه) أي لوقوعه محكوما عليه وبه ولا به لاغنى لكلام
 عنه (قوله بالجر) هو على أن الاعراب لفظي الكسرة وما ناب عنها
 وتعرف به بالكسرة التي يحدثها عامل الجر فيه قصورا عدم تناوله نائب
 الكسرة كالياء والفتحة ودور لاخذ المعرف فيه وان أجيب عن الثاني
 بأنه تعريف لفظي لمن عرف الطرفين وجهل النسبة بينهما وبأن الجر
 ليس من أجزاء التعريف وانما ذكر لتمييز العامل وعلى انه معنوي تغيير
 مخصوص علامة الكسرة وما ناب عنها أو تقديم الجار والمجرور للاهتمام
 لا للعصر فان العلامات تريد على ما ذكره المصنف (قوله وهو أولى) قد يقال
 لا أولوية لان التعبيرين لم يتوارد على أمر واحد بل على علامتين مختلفتين
 ويحاجب بأن الأولوية بالنظر لمن أراد أن يقتصر على أحد التعبيرين (قوله
 من التعبير بحرف الجر) رجع التعبير به ابن هشام من جهة أن عن وعلى
 والكاف الاسميان ونحوها يستدل على اسميتها بحرف الجر لا بالجر لعدم
 ظهوره فيها ولا يريد عليه ونحوه بحيث من أن تقوم ويوم نفع لان المدخول
 اسم تأويل لا تأويل أن تقوم بالقيام وينفع بالنفع (قوله والاضافة) أي
 المضاف ليحري على الصحيح أن عامل الجر هو المضاف ولم يقل والتبعية لان
 الصحيح أن التبعية ليست عاملة بل العامل في التابيع هو العامل في المتبوع
 ولم يقل والجسورة والترهيم لندرة ما (قوله وهو في الاصل) أي اللغة (قوله
 أي ادخلت نونا) أي أوصوت فالتنوين يطلق لغة على ادخال النون وعلى
 التصويت (قوله ثم غلب الخ) في العبارة اختصارا والتقدير ثم نقل الى

وهذا شروع في العلامات
 التي يمتاز بها كل من الاسم
 والفعل والحرف عن أخويه
 وبدأ بالاسم لشرفه فقال
 (بالجر) ويرادفه الخفض قال
 في شرح الكافية وهو أولى
 من التعبير بحرف الجر لتناوله
 الجر بالحرف والاضافة
 (والتنوين) وهو في الاصل
 مصدر تؤن أي أدخلت نونا
 ثم غلب حتى صار اسما

المون المدحلة مطلقا ثم علب الخ لاس العلم بالعلية ما وضع لعلى كلى وعلب استعماله في بعض جزئياته والتون التي علب استعمال التنوين فيها ترد من مطلق التنوين المستخلصة لاس حال الدون اذ هي ماسبة له وباعتبار السبل والعلية اذ يدع اعتراض المهمل بأن التنوين فعل انشؤن ولا يصح حل المون عليه (قوله تلحق الآخر) لم يأخذ الشارح محترره وسبأ تبليغ الروداني وقوله لفظا الى بس بيان لواقع لا للاختراع وقوله لاحط أي لان الكتابة مجببة على الاسماء والوقف وهو يقط وتصارفها حرا ولما ثبت عروسه وهو الالف في الوقت بمساكن كتبت الالف والمراد بالحقوق خطأ المبني لحرفها نفسها لا أو عروسها حتى يرد أن المون المنصوب في الفرح لا يصدق عليه لفظا لاحط لان عروسه او هو الالف لاحق خطا ودعي يكون قوله لعبير توكد مستند ركز وروح نول ليدفعنا حينئذ بقوله لاحط لكن يرد على طرده نون اداعلى التحجيم من أنها تنكتب ألعاني الفرح تلحق لفظا لاحط وليس تو ساو لوراء قيد الزيادة في التعريف كغيره لخرجه ويحاجها بالآخر الكلمة لأنها لحقت الآخر فخرج قيد لحق الآخر كذا في الروداني (قوله مخرج للون) أي الاولى المتحركة المريدة في آخر صيف وأخرجها الروداني بقيد تلحق الآخر نظرا الى أنها آخر صيف لأنها لحقت آخره والشارح ومن وافقه نظروا الى أنها لحقت آخر صيف كهم بممانته ولحق آخره لا لما في يتعفف وأما الثانية فسوي (قوله في محو صيفين) كعش للترعش اليد (قوله مع الصيف) الصيف مطلق على الواحد والواحدة والاثني والجمع اعد ويجوز صيف وسمة وسفان وأسباب والاول أنصح وال تعالي هؤلاء ضبي فلا تفككون قاله البوشري (قوله لتقواني) جميع قديمة وقد اختلف فيها العروضيون على اثني عشر ذولا أشهرها قولان قول الخليل بأنها من المتحرلة قيل الساكنين الى انتهاء البيت وقول الأخفش بأنها الكلمة الأخيرة واعتصر قوله لتقواني المظلمة بأنه يلحق الأعراف المصرفة أيضا وبأن المراد آخر التواني وآخر فاعدة والتنوين يدل منها لانه لحقها وأجيب عن الاول بأن المراد التقواني ما قبل الأعراف المصرفة على الجمع بين الحقيقة

لتنون تلحق الآخر لفظا
لاحط لعبير توكد بعيد لاحط
فصل مخرج لليون في نحو
ضبي اسم لطمبلي وهو
الذي يبي مع الصيف متطعلا
وليون اللاحقة لتقواني
الظلمة

والجواز وعموم الجواز وعن الثاني يمنع أن المراد آخرها بل ما يصح حمل
الكلام عليه وذلك روى القافية كذا في الروداني ولا يرد عليه ما إذا وصل
الروى بالهاء نحو مقامه لأن المراد لحق التنوين روى القافية ولو مع
فصل بينهما فم يرد ما إذا كان الروى ممتد أصلياً فان الظاهر حينئذ حذفها
والإيمان بالتنوين بدله فليس التنوين لاحقاً لروى القافية في هذه
الضرورة فتدبر (قوله عوضاً) مفعول لأجله عامله اللاحقة وعليه فالعوض
بمعنى التعويض أو حال من ضمير اللاحقة (قوله في لغة) متعلق باللاحقة
وقوله تميم وقيس عبارة التصريح في لغة تميم أكثرهم أو جميعهم وكثير من
قيس وأما في لغة الجبازين فلا تلحق (قوله كقوله) أي الشاعر المفهوم
من السياق وإن لم يفهم بخصوص اسمه كجبر رهنما والتابعة فيما بعده
(قوله عاذل) منادى مرخم وأصبت بضم التاء كافي التصريح وهو الأقرب
وبكسرهما كافي الشئني أي أن أردت النطق بالصواب بدل اللوم وجملة
لقد أصابن مفعول القول وجواب الشرط محذوف بنفسه موقول (قوله أفد)
في رواية أنف ركلاه ما وزن فهم وبمعنى قرب والركاب الأبل التي
يسار عليها الواحدة راحلة ولا واحد لها من لفظها كافي الصحاح ولما
نافية وتزل مضارع زال التامة والرحال جمع رحل وهو الماسكن ولكن قد ين
أي كان قد زالت وذهبت والاستثناء منقطع أي لكن رحالنا لم تزل بالفعل
مع عز مناعلي الترحل (قوله على حذف مضاف إلخ) وقيل لا حذف لأن
الترخم يحصل بالنون نفسها لأنها حرف أمم نقله في التصريح عن ابن يعيش
وغيره وعليه لا يكون الترخم خصوصاً من الصوت بمدة تجانس الروى (قوله
تجانس الروى) أي حركة الروى والروى الحرف الذي تنسب إليه المقابلة
(قوله أचार إلخ) حار منادى مرخم حارث وخمر يفتح فكبير أي مخمور أي
مستورا العقل مغلوبه ويعدو يسطو والواو استنساخية أو تعليلية على
مذهب مجوز ذلك ولا حاجة إلى زيادة البعض كونها زائدة على مذهب
الاعتقائين والكوفيين ما تأخرن ما مصدرية أي أتممته لا يمر غير رشيد قال
في التصريح والمشهور وتختر يك ما قبله أي ما قبل التنوين الغالي بالكسرة
كافي صه ويومئذ واختصار ابن الحاجب المتخجلاً على فتح ما قبل فون

أي التي آخرها حرف مد
عوضاً عن مدة الإطلاق في لغة
تميم وقيس كقوله
أفلى اللوم عاذل والعتابن
وقولي إن أصبت لقد أصابن
الأصل العتاب وأصاباً وقوله
أفد الترحل غير أن ركننا
لما تزل برحالتنا وكان قد ن
الأصل قدى ويسمى تنوين
الترخم على حذف مضاف أي
قطع الترخم لأن الترخم مد
الصوت بمدة تجانس الروى
ويخرج أيضاً للثبوت اللاحقة
للقوافي المقيدة وهي التي
روها ساكن غير مد كقوله
أحار بن عمر وكان يخرن
ويعدو على المرعياً تأخرن
الأصل خمر ويأتمر وقوله

التوكيد الخفيفة قال الوضع ومعنى بعض العصرين يسكن ما قبله وقوله
 الساكن يتجه معان في الوقت وهذا خلاف ما أجمعوا عليه اه وبظهور
 جواز تحريكه بضمته الثابتة قبل طوق التنوين فيكون رجا والى
 الأصل (قوله وقام) أى ورب مكان تأتم والقائم الظلم والابهتان جميع
 هم في نفع العين وضعها ما بعد من أطراف المقازمة مستعار من معنى البشر
 والحاوى السالى والمخترق الممر الواسع لأن الماز يتخرقه أى يقطعه ويخترق
 بحر ور رب محذوف أى قطعة (قوله فالتبسات المالح) ضمير كن يرجع
 الى البعل أى الزوج وجواب الشرط الأول محذوف تقديره ترصين به
 والتبسات حذف فعله وحوايه وقديرهما وان سكانا تعبيرا رتبته
 (قوله فان هاتين التنوين) أى اللاحقة للقرافي المطلق واللاحقة للقرافي
 المقيدة وقوله فان هاتين التنوين الخ ان جعل فعله لاخراج تيمد لا خطأ
 هاتين التنوين وجعل قوله كزيدت الخ تنظيرا في الثبوت وتقيا في قوة التعليل
 لاخرجه تون ضيقن اتجه عليه أنه كان المرواب حية ثم أن يقول فان هاتين
 التنوين لخطا خطا كالحلت تون ضيقن خطا لان القييد المذكور
 في التعريف المحرجه ما ذكره لنا لا خطأ الا قولنا لا وقتا فللناسب أن
 يكون تقريرا على الشواهد المتقدمة لما فيها من زيادة لاثنتين وقتا قصد به
 الشارح بيان حاله زيادتهما في القوافي فيكون قوله كزيدت الخ تنظيرا
 في مطلق الخامسة للتنوين الحقيقي وهذا أوله لأن أوله أن يؤخر هذه الجملة
 والتي بعدها أعني قوله وليست الخ عن قوله ويسمى التنوين الغالى الخ
 كما فعل الموضع لتعلق ما ذكره نائبا بالذوات الثانية المتكلم فيها قبل قوله فان
 هاتين الخ وتعلق ما ذكره أولا بالتنوين معاينى أى المعنى ينقل عن
 التخيبرى أن تنوين الترم لا يؤتى به وقتا (قوله وليست من أنواع التنوين
 حقيقته) ذكره مع علمه من تعريف التنوين فوطئته كماله يعلم من
 التعريف وهو قليل خروجه عما يغيب ثبوتهما في الخط لان فعله
 خروجهما شيئا في الخط يعلم أيضا من التعريف (قوله وهو زيادة
 على الوزن) وهو فى آخر البيت كالحزم يجمعين في أوله وهو زيادة أربعة
 أحرف فأنزل أول البيت (قوله وزعم ابن الحاجب) لعل وجه تعبيره بالزعم

وقام الابهتان حاوى المخترون
 الأصل المخترق وقوله
 فالتبسات المالح يأسى وان
 كان تعبيرا بعد ما قالت وان
 فان هاتين التنوين زيدا
 في الوقت كزيدت تون ضيقن
 في الوصل والوقت وليست من
 أنواع التنوين حقيقته لثبوتهما
 مع ال فى الفعل والحرف
 وفي الخط والوقت وحدهما
 في الوصل ويسمى التنوين
 لعل زاده الاخفش وسماه
 بذلك لان القوافي زيادة وهو
 زيادة على الوزن وزعم ابن
 الحاجب انه انما سمى غالبا
 لقلة

أن ورود الخوازة يعني أنه غير معروف كما يشترط ذلك عدم ذكر صاحب
 التسمية له أو أن التتوين انشأه ليس قبله لأن أمه كره دفع هذا بأن قوله
 بالنسبة الترمذية والخلاف في قوله تعالى في الترمذية أن يكون تسمية التتوين
 الترمذية وهذا التتوين على القول الثاني الذي لم يغير عليه المشارح في قوله
 تتوين الترمذ وقيل الذي ذكره المؤلف أنه يعلم في الشهر المنكر أن شهره الوزن
 أو أصل أنت أو وائب (قوله وقد عرفت) أي من غير وجهه أم من غير وجه
 التتوين (قوله بجواز) أي بالنسبة لمرادها كانت التي هي المتبادرة
 في الشكل والسورة كما ليس في غيره ومن هذا يعلم ما في كلامه من وجهه أو البعض
 وشيئا السيد من الخطب (قوله بشرح لنون التوكيد المشارة في اللفظ دون
 الخطب) وهي نون التوكيد الحقيقية التي قبلها أفخمة على مذهب الكوفيين
 من رسمها ألفا لا فوا أم على مذهب البصريين من كتابتها ألفا وهي خارجة
 بقيد لا سطحا كما خرج به التي قبلها أشمة أو كسرة فيستغنى عن بقيد لا غير توكيد
 أفاده شيخ الإسلام (قوله وهي أربعة) أي المشهور منها الكثير الوقوع
 أربعة فلا يرد أنه بقي من أنواع لتتوين الحقيقية بالاسم تتوين
 الحقيقية كتتوين عاقلة علم امرأة حكما قبلها قبل العلية وتتوين الضرورة
 كتتوين مالا يتصرف في قوله «ويوم دخلت الخدر خدر عذرة» وكتتوين
 المنادى المضموم في قوله «سلام الله يا مطر عليم» وتتوين الشذوذ في
 هؤلاء قوم سلبت تتوين هؤلاء لتكثير اللفظ وتتوين المناسبة كما
 في قراءة بعضهم سلاسل مع أن بعضهم أدخل الأولين في تتوين التمكن
 من اجتماع في القسم الأول أن تتوينه لما كان قبل العلية تتوين صرف وحكي
 بعد ما بقي على كونه تتوين صرف وردة الدماميني بأنه ليس في لفظ
 الحكاية تتوين صرف قطعا وكيف يجتمع تتوين الصرف ما فيه علمتان
 مانعتان من الصرف ولا ينافي ذلك كونه في المحكي تتوين صرف
 ألا ترى أن الحركة في مثل من زيد بالنصب حكاية لزيد في قول القائل
 رأيت زيدا حركة حكاية مع أنها في المحكي حركة أعراب وزاعما في النوع
 الأول من القسم الثاني أن الضرورة أباحت الصرف وردة الدماميني
 بأن تتوين الصرف هو التتوين الذي يدل على أم كنية الاسم

وقد عرفت أن الطلاق اسم
 التتوين على هذين مجاز فلا
 يردان على الناظم وقيد لغز
 توكيد فصل آخر مخرج
 لنون التوكيد الثابتة في اللفظ
 دون الخطب نحو المنع وهذا
 التعريف مطبق على أنواع
 التتوين وهي أربعة

وسلامته من شبه الحرف والمعل والاسم الواحد فيه مقتضى منع الصرف
قد ثبت به بالفعل قطعاً كما تعرفه ودخول التنوين فيه عند الضرورة
لا يرفع ما ثبت له من شبه الفعل غايته أن أثر العلة قد يتخلف للضرورة
والتحقيق أنه ليس تنوين صرف ولا بد قولهم يجوز صرف غير المنصرف
للضرورة لأنه مستند على أنهم قد يطلقون الصرف ويريدون ما هو أهم من
تنوين الأمكية وزعموا في النوع الثاني من القسم الثاني أن الضرورة
لما أضاف التنوين أضافت الأعراب ويرد بأن سبب النافذة في الضرورة
إلى الأعراب إلى مجرد التنوين فأعرف ذلك (قوله تنوين الأمكية) من
أضافة الهمزة إلى المدلول وكذا يقال فيما بعد وتنوين الأمكية هو اللاحق
للأسماء العربية المنصرف (قوله ويقال تنوين الخ) ويقال له تنوين
الصرف أيضاً (قوله وتنوين التمكن) أي التنوين الذي هو على تحكي الواضع
الاسم في باب الاسمية أو المراد بالتمكن التمكن (قوله كرجل وقاض) أي
وزيد لأنه يدخل المعرفة والتسكرة وأما مثل رجل وقاض على من زعم أن
تنوين التمكن لتسكيره فقد رتبناه لو كان كذلك لزال زوال التسكير حيث
سمى به واللازم بالمثل وقد يمنع إطلاقه بأن تنوين التسكير زال وخلصه تنوين
التمكن ولا يخفى نقصه وخوفاً بعضهم كون تنوين التمكن لتسكيره لكون
الاسم منصرفاً وللتسكير لكونه موضوعاً لشيء لا بعينه ومثل قاض دفعاً
لأنهم أن التنوين عوض عن الياء المحذوفة لفساده بثبوت التنوين مع
الياء في النصب (قوله لأنه لحق الخ) هذا التعليل أنسب بالاسم الأول
(قوله أي أنه) بيان للثبوت (قوله فيني) منصوب بأن مضمرة وجواباً بعدفاء
السببية في جواب الثاني (قوله لبعض المنبئات) يعني العلم المضموم بوجه قباها
واسم الفعل واسم الصوت مما عاكف في التصريح ولم يعين البعض بصريح
العساة أو تسكلاً على ما هو المراد فلم يدخل قولاً في البعض حتى يرد أن
تنوينها ليس لتسكير (قوله تحول سبباً بغير تنوين إذا أردت معنا) أي
فوحيدته معرفة بالعلية (قوله وأبغير تنوين إذا استردت محاطاً بلسانك
من حديث معين) قال في التصريح أنه ومعرفة من قبيل المعرفة بال
الهدية أي الحديث المعهودة وكذا لو أورد معنى على أن مدلول اسم الفعل

الاول تنوين الامكية
ويقال تنوين التمكن
وتنوين التمكن كرجل وقاض
سمى بذلك لأنه لحق الاسم
أيدل على شدة تمكنه في باب
الاسمية أي أنه لم يشبه الحرف
فيثني ولا الفعل فيمتنع من
الصرف والثاني تنوين
التسكير وهو اللاحق لبعض
المنبئات في حالة تسكيره ليدل
على التسكير بقول سبباً بغير
تنوين إذا أردت معناه وأبغير
يعبر تنوين

المصدر وأما على القول بأن مدلوله الفعل فلا لأن جميع الأفعال نكرات
 ١٨ وقوله أي الحديث المجهود المناسب أي الزيادة المجهود أي التي هي
 من حديث معين وقوله المصدر أي مدلوله وهو الحدث كما عر به غيره وقال
 بحشبه إل ودان قوله لأن جميع الأفعال نكرات فيه أنه اسم للفظ الفعل
 لا لاسمائه الذي هو نكرة حتى يكون نكرة بل معناه لفظ مخصوص فلا
 يشك في أنه علم له أي علم نخصي لما أسلفناه من العصام أن اللفظ
 لا يشهد بتعدد اللفظ والتعدد بتعدد تدقيق فلسفي لا يعتبره أرباب
 العربية وعجالة الشارح سألحة لطلعه على هذا القول أيضا ولا يخفى
 أن ما ذكر من علة اسم الفعل جار في المثنون وغيره لأنه على كلا الحالين اسم
 للفظ الخصوص كما مر فكيف جعل المثنون نكرة على القول بأنه اسم للفظ
 الفعل يظهر في التخاص من ذلك أن المثنون اسم للفظ الفعل المراد به أي
 فرد من أفراد حدثه وغير المثنون اسم للفظ الفعل المراد به فرد مخصوص
 من أفراد حدثه مفاد مالا غير مثنون اسم للفظ زد المراد به طلب الزيادة
 من حديث معين وأيه مثنون اسم للفظ زد المراد به طلب الزيادة من أي
 حديث وأن معنى كون الثاني نكرة أنه في حكم النكرة ومشبه لها وإنما
 لم يعتبروا التعريف والتذكير في الفعل بالطريق الذي اعتبروا به
 التعريف والتذكير في اسم الفعل لأنه لا شئ ورقة تدعو إلى مثل ذلك
 في الفعل بخلاف اسم الفعل فإنه من جملة الاسماء فأجروه مجراها ويعبر
 بمثل ذلك في اسم الصوت فتأق بالتثوين لحكاية صوت مخصوص الغراب
 شخصه وبالتثوين لحكاية صوت الغراب من غير ملاحظة خصوص وفي
 كلام البعض هنا نظر يعلم وجهه مما ذكرناه فتأمل (قوله استزدت) السين
 والياء للطلب (قوله بالأساقفة بيانية) لأن بين المتضامين ههنا وجهيا
 (قوله وهو أولى) لعله لأن اليانية أشهر من أساقفة السبب إلى السبب وقيل
 الأول أولى لأن الأساقفة عليه حقيقة على معنى اللام (قوله نحو جوار
 وغواش) أي من كل اسم ممنوع الصرف مفعول كعواد وأسم تصغير أسمى
 (قوله عوشا عن الياء) المحذوفة أي لاقاء الساكنين بناء على الراجح
 من حمل مذهب سيدي واجهه وور على تقديم الاعلال على منع الصرف

إذا استزدت مخاطبة من
 حديث معين فإذا أردت
 غير معين قلت سيدي وبه
 بالتثوين والتثالث تثوين
 التثوين ويقال له تثوين
 العوض بالأساقفة بيانية وبه
 عبر في المغني وهو أولى وهو
 أماغوش عن حرف وذلك
 تثوين نحو جوار وغواش
 عوضا عن الياء المحذوفة
 في الرفع والجر هذا مذهب
 سيدي واجهه وور وسما في
 الكلام على ذلك في باب
 مالا ينصرف مبسوطا
 إن شاء الله تعالى وأما
 عوض عن جملة وهو التثوين
 اللاحق

تتعلق الالال بحوهر الكلمة بخلاف منع الصرف فإنه حال للكلمة فأصل
 جوار جوارى بالضم والتنوين استقلت الضمة على الياء فحذفت ثم
 حذفت الياء لانقضاء الساكنين ثم حذفت التنوين لوجود صيغة متممة
 الجمع وحذف الالان المحذوف لعله كالثابت فحذف رجوع البناء لزال
 الساكنين في غير المنصرف المستقل لفظا بكونه مقوصا ومعنى بكونه
 قد رافقوا وتنوين من الياء لينقلح طمع رجوعها أو للتخفيف بناء
 على حمل مدحهم على تقديم منع الصرف على الالال فأصله بعد منع صرفه
 جوارى بإسقاط التنوين استقلت الضمة على الياء فحذفت ثم حذفت
 الياء تخفيفا وعوض عنها التنوين لئلا يكون في اللفظ اخلال بالصيغة
 ومقابل مذهب سيويه والجمهور ما قاله المبرد والزجاج أنه عوض عن
 حركة الياء ومنع الصرف مقدم على الالال فأصله بعد منع صرفه جوارى
 بإسقاط التنوين استقلت الضمة على الياء فحذفت وأتى بالتنوين عوضا
 عنها ثم حذفت الياء لانقضاء الساكنين وكذا يقال في حالة الجزع على
 الأقوال الثلاثة وإنما كانت الفتحة حال الجزع على تقديم منع الصرف
 ثقيلة لثباتها عن ثقل وهو الكسرة ومن العوض عن حرف تنوين جندل
 وانه عوض عن ألف والاصل جنادل على ما قاله ابن مالك واختار في المعنى
 أنه للصرف أماده في التصريح ببعض زيادة (قوله لا في نحو يومئذ
 وحينئذ) قال المصنف أماده يوم إلى اذ من إضافة أحد المترادفين إلى الآخر
 وقال الله ما بيني وبينكم آراء وكان الأول لم يعتبر تقييدا إذ جمعا تضاف
 اليه والثاني اعتبره وما ذكرناه ظاهرا كان المراد من اليوم مطلق الوقت
 كما هو أحد معانيه مع الإطلاق ادع تقييدها بالزمن الماضي أو كان المراد منه
 ما بين طلوع الفجر وغروب الشمس مع كون الوقت المستعمل فيه إذ كذلك
 فإن كان المراد من اليوم مطلق الوقت وكانت أذبا قيسة على تقييدها بالزمن
 الماضي فالإضافة للبيان مطاوعا لعموم المضاف وخصوص المضاف اليه
 مطاوعا وإن كان المراد منه ما بين طلوع الفجر وغروب الشمس وكان الوقت
 المستعمل فيه إذ أقصر من هذا القدر فن إضافة الكل إلى الجزء أو زائدا
 عليه فن إضافة الجزء إلى الكل وأما حينئذ فإضافته كإضافة يومئذ إذا

لا في نحو يومئذ وحينئذ
 فانه عوض عن الجملة التي
 تضاف اذ الياء وان الأصل
 يوم اذ كان كذا

أريد باليوم مطلق الوقت فافهم ومثل اذا ذاعلى ما يتبعه جماعة من المتأخرين
من انهم حذفوا الجملته بعدها ويره عوض عنها التنوين نحو واذا لا يتناهم
اذا لا مسكتهم وانكم اذا لمن المقر بين وتقول لمن قال غدا آتيت اذا كرمك
بالرفع أى اذا آتيت أى كرمك فحذف الجملته وعوض عنها التنوين وحذفت
الاياء لانقاء الساكنين قالوا وليست اذا فى هذه الامثلة الناصبة
للمضارع لان تلك تختص به ولذا عملت فيه وهذه لا تختص به بل تدخل عليه
وعلى الماضى وعلى الاسم (قوله فحذف الجملته) أى جواز الاختصار
(قوله وزعم الاخفش) قال بعضهم حمله على ذلك أنه جعل بناء هاناشا
عن اضافتها الى الجملته فلما زالت من اللفظ صارت معربة (قوله ورد
بلازمتها للبناء) أى على السكون وفيه أن ملازمتها للبناء هى دعوى
مخالف الاخفش فكيف يرد عليه بها فكان الاولى أن يحذفها او يقول
ورد بانها تشبه الحرف الا أن يدر مضاف أى باستحقاق ملازمتها للبناء
(قوله فى قوله نهيتك الخ) أجاب عن هذا الاخفش بأن الاصل حيث
حذف المضاف وبقي الجذر كفى قراءة بعضهم والله يريد الآخرة أى ثواب
الآخرة أفاده فى المغنى وبضعفه أنه تقدير أمر مستغنى عنه وأن ابقاء
المضاف اليه على جزمه بعد حذف المضاف شاذ والطلاب بكسر الطاء بمعنى
الطلاب وبغافية حال من الكاف الاولى أو الثانية أى حال كونك من طلبا
بغافية. وكذا أو أنت اذ صحى وهو بمعنى بغافية قاله الدمامىنى قال الشننى
وهو بناء على أنه بالنساء وقد رأيت بالانصاف فى صحاح الجوهرى فى باب
الذال المجبة وعليه فبغافية متعلق بنهيتك أى يذكر عاقبة هذا الطلاب
لك (قوله قيل ومن تنوين العوض الخ) حكاه بقيل لما قاله المصرح من أن
التحقين أن تنوينهما تنوين تمكين قال بعضهم ولا مخالفة بين القوانين
فتنوينهما عوض عن المضاف اليه بلاشك وللتمكين لان مدخوله معرب
منصرف ومثلهما أى (قوله تنوين المقابلة) من اضافة المسبب الى السبب
(قوله لانه فى مقابلة التنوين فى جمع المذكور السالم) قال فى انصرح قال
الرضى معناه أنه قائم مقام التنوين الذى فى الواحد فى المعنى الجامع
لاقسام التنوين فقط وهو كونه علامة لتمام الاسم كأن النون قائمة مقام

فحذفت الجملته وعوض عنها
التنوين وكسرت اذ لا انقاء
الساكنين كما كسرت صه ومه
عند تنوينها وزعم الاخفش
أن اذ مجرورة بالاضافة
وأن كسرتها كسرة اعراب
ورد بلازمتها للبناء لشبهها
بالحرف فى الوضع وفى الانقار
دائما الى الجملته وبأنها
كسرت حيث لا تنوين يقتضى
الجزم فى قوله
نهيتك عن طلبك أم عمرو
بغافية وأنت اذ صحى
قيل ومن تنوين العوض
ما هو عوض عن كلمة وهو
تنوين كل وبعض عوضا
عما يضافان اليه ذكره الناظم
والرابع تنوين المقابلة وهو
اللاحق للحواسل مما
جمع بألف واء سمي بذلك
لانه فى مقابلة التنوين فى جمع
المذكر السالم فى نحو مسلمين
وايس بتنوين الامكنية
خلافا

التنوين الذي في الواحد في ذلك انه وقوله أولا التي في الواحد مرد عليه
 أن الجمع بالاقوال السابقة لا يكون في واحدة تنوين كافي وألمسات
 إلا أن يحتمل التنوين في كلامه شاملا للفظي والتدبري ثم انه يؤخذ بما ذكر
 أن المراد بالعامة الشاطرة ولا يلزم من القيام المذكر كونه في رتبة
 بل هو أحط منها السقوط مع اللام وفي الوقف دون التنوين لأن التنوين أقوى
 وأجلد بسبب حركتها وما قبله الاستعانة عن اليساري في قوله تعالى وأنا
 أفصم من عرفات من أن لا تدخل فيما به تنوين المتعاطفة ريفه حواسيه
 (قوله لربي) مفتوح الساء للوحدة نسبة إلى ربيعة كافي يجيء على المراد
 (قوله وهو ما سمى به مؤنث) لاجتماع ما تلي الصرف فيه وهما العلمية
 والتأنيب وتنوين التمكين لا يجتمع الغلبي ولي فيه بحث لأن من ينون نحو
 عربات ينظر إلى ما قبل العلمية فلا يتبرر الاجتماع المذكور كما أن من ينعته
 التنوين ويحذف بالفتحة ينظر إلى ما بعده أو من ينعته ويحذف بالكسرة ينظر
 إلى الخاتمين فانهم (قوله مردود بأن الكسرة الخ) وبأنه لو كان عوضا عن
 الفتحة لم يوجد حالة الرفع والجزم (مائدة) في التي يحذف التنوين لزوما
 لدخول الولا إضافة ولشبهها ونحو لا ملز يداد اقتدار الجار والمجرور
 صفة والخبر محذوف أن قد ذكر خبر حذف التنوين للنساء وإن قدرت اللام
 متعجمة والخبر محذوف وقافه ولا إضافة ولما منع الصرف وللوقوف في غير النصب
 أمافيه فيدل السامع على اللغة المشهورة ولا اتصال بالضمير نحو شاربك
 فحين قال انه غير مضاف ولكون الاسم علما موصوفا بما اتصل به وأضيف
 إلى علم من ابن أو ابنة اتفاقا أو مت عند قوم من العرب لما قوله (جارية
 من قيس بن ثعلبة) فضرورة ويحذف لاتقاء الساكنين قليلا كقوله
 قالعنه غير مستعجب ولا ذاك كراهة الأقل لا وانما آثر ذلك على حذفه
 للاضافة لئلا يخال المتعاطفتان في تعيين التنوين لا جمل ما ذكر الماضي
 فتفيدة اضافته التعريف وقري قل هو الله أحد الله الصمد بترك تنوين
 أحد لتماثل الكلمات في ترك التنوين ولا التيسر سابق النهار بترك
 تنوين سابق ونصب النهار لتمام ما قبل العاطف في ترك التنوين وفي
 الحركة انه بإيضاح والاصل في تحريكه لما كان عليه الكسرة ومن العرب

لربي لثبوتها فيما لا ينصرف
 منه وهو ما سمى به مؤنث
 كاد رعات نقرية ولا تنوين
 تكبير لثبوتها مع المعربات
 ولا تنوين عوض وهو طاهر
 وما قبل انه عوض عن الفتحة
 نصبا مردود بأن الكسرة
 قد عرفت عنها

من يضمه اذاولى الساكن ضم لازم نحو هذا زيد اخرج اليه وان لم يكن
لازما فليس الا الكسر يجوز به ابتداء مع (قوله والنداء) قال في المصباح
النداء الدعاء وكسر النون أكثر من ضمها والدفع ما أكثر من القصر اه
فعلم أن لغتاه أربع وأن القصر في عبارة المصنف ليس للضرورة بل على
لغة لكن المكسور الممدود مصدر رقياسي وغيره مما هي لان قياس
مصدر فاعل كادى الفعال والمفاعلة ووجه الورد في لغة الضم والمبدأ به
لما التفت المشار كفي نادى كما لا يخفى كان في معنى فاعل بلا الف من ضم ومدة
لم يراع جهة اللفظ المقتضية للكسر والمبدأ راعي جهة المعنى لان المصدر
المفتس لفعل الدال على الصوت ففعال كصر اخرج ونساح وصرح كثير
كالطهرى والمرادى بأن المفهوم اسم لا مصدر (قوله وهو الدعاء الخ) أى
طلب قبول مدخول الاداء بها (قوله فلا يرد) تفرع على تفسيره النداء
بما ذكر لا بدخول حرف النداء الوارد عليه ما ذكر (قوله يارب سار) أى
عازم على السرى لتحصيل غرضه بات ما توسد أى لم يضع رأسه على وسادة
بل على نحو كفه لئلا يقلب عليه النوم فيفوت مقصوده (قوله فانما مجرد
التنبيه) أى وحرف التنبيه لا يختص بالاسم ولا ينافيه كونه يستدعى منها
والتنبيه لا يكون الا معنى اسم اذ يكفي في ذلك ملاحظة المنبه عقلا من غير
تقدير له في نظم الكلام لانه لا يذكّر بعد أداة التنبيه لفظا أصلا بخلاف
النداء فان دفع ما عترض به هنا (قوله تقديره يا هؤلاء) أى في الآتين وأما
في البيت فيقدر ما يناسب (قوله وهو مقيس) أى حذف المنادى مع كون
حرف النداء بالخاصة (قوله ألا يا اسلمى) تقدير المنادى يا هذه ومضى قبل ترخيم
مية للضرورة وقيل هي اسم آخر لا ترخيم مية وعلى معنى من (قوله وأل)
المراد لفظ أل فهو حينئذ اسم همزتها همزة قطع كهزات الاسماء غير
المستثناة كما في شرح الجامع وهذا التعبير هو اللائق على القول بأن
حرف التعريف ثنائى الوضع وهمزة قطع وصلت لكثرة الاستعمال
والافتس على القول بأنه ثنائى وهمزته وصل زائدة معتد بها في الوضع
كلاعتدادهمزة نحو واستمع حيث لا يعتبر باعتبار نظرا الى الاعتداد
بالهمزة ويجوز على الثانى التعبير بالالف واللام نظرا الى زيادة الهمزة

(والنداء) وهو الدعاء بيا
أواحدى اخواتها فلا يرد
نحو يا ليت قوى يعلمون * يارب
ساربات ما توسد * ألا يا اسجدوا
في قراءة الكسائى لخلاف
الدعاء عن يافانها مجرد التنبيه
وقيل ان النداء والمنادى
محدوف تقديره يا هؤلاء
وهو مقيس فى الامر كالآية
وفى الدعاء كقوله * ألا يا اسلمى
يا دارى على البلا (وأل)
معركة كانت كالقمر من
والغلام أو زائدة كالخارث
وطبت النفس

أما على القول بأن العرفية اللام وحدها لا تلاقى التعيين بالالف واللام أماده
 المرادى (قوله ويقال فيها أم في لغة على) يمكن جعل في الأولى بدلية
 كالبناء في أولئك الذين اشتروا الحياة الدنيا بالآخرة وفي الثانية طرفية
 أي ويقال بدل آل أم في لغة على فلم يلزم تعلق حرف جر بلفظ واحد بمعنى
 واحد يعامل واحد (قوله ومنه ليس الخ) محمول بكافة السيد على سوم
 الثقل فلا يخالف قوله تعالى وأن تعصوا وخير لكم والحديث ورد بلفظ
 آل ولفظ أم كلاهما يستدريه رجال الصحيح كقوله المناوي (قوله وسيأتي
 الكلام على الموصولة) حاصلة أن الجمع ورد على اختصاصها بالاسم وأن
 دخولها على الفعل ضرورة والتألف مجوز دخولها على الضارع اختيارا
 فلا يختص بالاسم عنده (قوله تدخل على الفعل) أي الماضي كإني التصريح
 (قوله لدورتها) أي والتألف كالعدم (قوله ومنه أي محكوم به) فلا يستد
 إلا إلى الاسم لكن نارة يراد من الاسم المستدل به معناه وهو ألا أكثر نحو
 ريد قائم ونارة يراد منه لفظه الواقع في تركيب آخر غير هذا التركيب الذي
 وقع فيه الاستدلال اللفظي يجوز يدل ثلثي وضرب فعمل ماض ومن حرف
 جران الكلمة إذا أريد لفظها كانت اسمها مع ما لها لفظه الواقع
 في التركيب المستعمل في معناه وهو أعني مع ما لها المذكور وهو المحكوم
 عليه في الأمثلة الثلاثة وليس المحكوم عليه فيها اللفظ الواقع فيها حتى
 يعترض بأن جعل ضرب ومن في ضرب فعل ماض ومن حرف جر اسمي ينافي
 الأخبار عن الأول بفعل ماض وعن الثاني بحرف جر ويصح تسمية
 الاستناد في نحو الأمثلة الثلاثة بالاستناد العنوي لأن المحكوم عليه فيها
 معنى اللفظ الواقع فيها المأمور عن السعد التفاضل أن أن اللفظ موضوع
 لأنفسه أمه الوضع المعانيها كما مع تسميته بالاستناد اللفظي لأن المحكوم
 عليه فيها اللفظ كما عرفت هذا والتحقيق وإن كان المشهور تسميته بالثاني
 (قائمة) إذا أسندت إلى الاسم مراداً منه لفظه وكان لفظه مبتدأ جاز لك أن
 تعربه أعرباً ظاهره بحسب العوامل كأن تقول ضرب بالرفع والتثوين
 ومن بالرفع والتثوين ما لم يمنع من الظهور مانع ككون آخر الاسم أنما
 كإني على حرف جر وإذا كان ثاني الكلمة التثنية المراد لفظه بالحرف

ويقال فيها أم في لغة على
 ومنه ليس من امبراصيام
 في أمفر وسيأتي الكلام
 على الموصولة وتستق
 الاسم هامة فلما تدخل
 على الفعل نحو آل فعلت
 بمعنى هل فعلت حكاه قطرب
 وأما لم يستعمل اندرتها
 (ومنه) أي محكوم به من
 اسم أو فعل أو جملة نحو أنت
 قائم وقت وانما نحن ركننا المذكور
 تسميه على السارح لفظ
 مستند في النظم

ابن ساعقة فتقول في لولو وفي في وفي مماء بقلب الالف الثانية
 الحادثة بالتصغير همزة لا متناع اجتماع الفين وجازك أن تحكيه بحالة
 لفظه وهو الاكثر فيكون اعرابه مقدرامنع من ظهوره حركة الحسكية
 أو سكوتها ولا يبعد اذا كان لفظه مخفيا أن يبنى لاشبه اللفظي بالحرف وجعل
 الرضى وتبعه الدماميني التفصيل بين حرف اللين والحرف الصحيح فيما جعل
 من ذلك علما لتغير اللفظ أما ما جعل علما للفظ وقصد اعرابه فيضعف ثانيه
 مطاوعا صحبها كان أو حرف ابن وسبأني فزيد كلام في هذا المقام في بابي
 الحسكية والنسب (قوله على اسناد) هو كما مضى كلمة الى أخرى على وجه
 الانشاء أو الاخبار فهو أهم من كل منهما (قوله فأقام اسم المفعول مقام
 المصدر) فيه أن صيغة مفعول كسند تأتي مصدر اميما لا فعل كاسند كما تأتي
 اسم مفعول واسم زمان واسم مكان فلهذا جعل مسندا من أول الامر مصدرا
 واستغنى عن تكاف هذه الأقامة (قوله وحذف مسننه) أي الجار والمجرور
 المتعلقين به وهما اليه واحتاج الى تقديرها لان الاسناد قطع النظر عنها
 لا يختص بالاسم بل يشارك فيه الفعل اذ كل منهما يكون مسندا (قوله
 اعتمادا على التوقيف) أي التعليم اعترضه المرادى بأن الاعتماد على
 التوقيف لا يحسن في مقام التعريف ورد ذكره بآثاره بأن الاعتماد عليه
 في مثل ذلك لا يؤثر (قوله ولا حاجة الى هذا التكلف) مثله جعل اللام
 في الاسم بمعنى الى متعلقة بمسند للاحتياج مع ذلك الى تقدير صلة التمييز
 وقول البعض لا حذف في الكلام على هذا غير صحيح الا أن يريدني حذف
 متعلق مسند فقط (قوله ولا يسند الا الى الاسم) أي على الصحيح وقبل يجوز
 الاسناد الى الجملة مطاوعا وقبل يجوز بشرط كون المسند قليا واقتراه
 بجملة نحو ظهر لي أقام زيد وجعلوا منه قوله تعالى ثم يداهم من بعدهما روا
 الآيات ليس بجنه وهو على الأول مؤول بأن في بدايه امر ايعود على البداء
 المفهوم من الفعل وليس بجنه مع مفعول تقول محذوف أي قالوا ليس بجنه وقبل
 بشرط ذلك وكون المتعلق اسما فهو اما يأتي بسطه في باب الفاعل (قوله
 نسمع بالمعدي) تصغير معدي منسوب الى معدين ههنا وانما خففت
 الاله اسمة الا للجمع بين التشديد مع بقاء التصغير وهو مثل الرجل الذي

على اسناد فقال ومسند
 أي اسناد اليه فأقام اسم
 المفعول مقام المصدر
 وحذف مسننه اعتمادا على
 التوقيف ولا حاجة الى هذا
 التكلف فان تركه على ظاهره
 كاف أي من علامات اسمية
 الكلمة أن يوجد معها
 مسند فتكون هي مسندا
 اليها ولا يسند الا الى الاسم
 وأما نسمع بالمعدي خير من
 أن نراه فتسمع منسب له مع
 أن المحذوف بمصدر والاصل
 أن نسمع أي سمعناك

أصبحت في الناس لكنه محقق للنظر (قوله حذفته أن) أي ورفع الفعل
 قال الشيخ وحذف أن مع رفع الفعل ليس قياسا على الحساراه وحزم
 الزوداني أنه قياسي وأما رواية تصيبه فمقل اعتبارها لأن المحذور في قوة
 المذكور وبخلاف المحذوف لكن نصبه على اعتبارها في مثل ذلك شاذ
 كما تعرفه في باب اعراب الفعل (قوله وأما قوله الخ) هذا وارد على قوله
 ولا يستدل إلا إلى الاسم (قوله زعموا مطية الكذب) أي مطية الخاكي قول
 غيره إلى نسبة الكذب إلى القول الذي يحكيه على مثاله شيئا ويحتمل
 أن المراد مطية الكاذب إلى حكاية القول الكذب الذي يحكيه أي
 كاذبية في توصيل إلى التصديق ويرى مظنة بالظان والاثبات (قوله
 اسم لفظ) أي علم يخص لفظ الواقع في غيره هذا التركيب من
 التركيب للتعامل فيها اللفظ في معناه كما في سرت من البصرة وضرب
 زيد كالمركب (قوله تمييز) أي تميز لانه الثابت للاسم لا التمييز الذي
 هو فعل الفاعل فهو من الخلاق المصدر على الحاصل به (قوله تمييز مبتدا
 والجملة بعده مفعلة) هذا أحد الأوجه في اعراب البيت والمعنى عليه
 التمييز الحاصل بالجرو وما يطف عليه كمن الاسم ومنها أن يكون الخبر
 الجملة والاسم متعلقين بتمييز الخبر متعلق بحصل ومنها أن يكون الخبر بالجرو
 والجملة مفعلة لتمييز الاسم متعلق بحصل وأصلها أرباب الخواشي إلى
 سبعين وجهاً أو أكثر في كثير منها فكره لم يأت أبل فيما كتبه (قوله
 المنوع) مفعول المفعلة فاعله ضمير عائده على قوله
 الموصوف وإن أوهمه كذا من البعض على حذف مضاف أي المنوع تقديمه
 لأن المفعلة متأخرة في الزمان عن الموصوف فكيف يقدمها وقرعها عليه
 ويحتمل أن المنوع مفعلة للموصوف فاعله ضمير عائده عليه
 على حذف ثلاث مضافات وجار ومجرور أي المنوع تقديم مفعول مفعلة
 عليه وفي هذا تكلف كثير وفي الذي قبله الفصل بين المنوع والمفعلة
 بأجنبي وأحسن منها جعل المنوع مفعلة لقول مطلق محذوف أي
 التقديم المنوع (قوله ضمير عنه في المان) قريب في مررت يزيد أو بما غلام
 زيد ضمير عنه في المعنى على الأول بأنه مروي به وعلى الثاني بأن له غلاما

جئت أن وحسن حذفها
 وحدها في أن تراه وتندري
 أن تسمع على الأصل وأما قولهم
 زعموا مطية الكذب فعلى
 إرادة اللفظ مثل من حرف
 جرو شرب فعل مضى فكل
 من زعموا ومن وضرب اسم
 لفظ مبتدا وما بعده خبر
 (الاسم تمييز) عن نفسه
 (حاصل) تمييز مبتدا والجملة
 بعده مفعلة وللأسم خبر
 وبالجر متعلق بحصل وقسم
 مفعول المفعلة على الموصوف
 المنوع اختيارا للضرورة
 وسهلا كونه جارا ومجرورا
 وانما سرت هذه الخصة
 الاسم لأنها خواص له أما
 الجرو فلأن الجرو ومجروره
 في المعنى ولا يجبر الاعن الاسم

وانما لم يكتفوا من التمييز بالجر بالتمييز بالاخبار عنه لوضوح الجر في المجرور
 بخلاف كونه مخبرا عنه (قوله معناه الاربعه) أي الحكم الاربعه
 لانواعه الاربعه وهي دلالة على أمكنية الاسم ودلالة على تنكيره وكونه
 في جميع المؤنث السالم مقابلا للثلاث في جميع المذكر السالم وكونه موحدا
 فالأضافة على تقدير مضاف أو هي لا دفي ملازمة واطلاق معنى الشيء على
 حكمته لانها عرض مقصود منه كثير في كلامهم (قوله لا تتأني في غير الاسم)
 أما الدلالة على أمكنية الاسم والدلالة على تنكيره فظاهرا وان أما كونه
 في جميع المؤنث السالم مقابلا للثلاث في جميع المذكر السالم فلأن الفعل والحرف
 لا يسميان جميع مذكر ولا جميع مؤنث حتى يتصور فيهما ذلك وأما كونه
 عوضا فلأن العوضية ان كانت عن جملة فالفعل والحرف لا يعقبا جملة
 أو عن مضاف اليه فالضاف لا يكون الا اسما أو عن حرف فالحرف المعروض
 عنه انما هو آخر الاسم الممنوع من الصرف (قوله فلأن المنادى مفعول به)
 قال شيخنا السيد نظايره لفظا ومعنى وهو من ذهب سيدي به واجله ورفقا
 المنادى مفعول به لفعل واجب الحذف تقديره أنا الذي وقال ابن كيسان
 وابن الطراوة بل هو مفعول به معنى ولا تقدير فيه وفي حاشية السيوطي
 على المغني أن بعضهم ذهب الى أن أحرف النداء أسماء أفعال متعملة لضمير
 المتكلم (قوله والمفعول به لا يكون الا اسما) أورد عليه أمران الأول أنه
 كان ينبغي حذفت التعريف بطلق المفعولية لا بخصوص النداء وأجاب ابن
 هشام بأن تلك علامة خفية لا يدر كها المبتدئ بخلاف كون الكلمة مناداة
 وبحث فيه سم بأنه ان أراد بكون الكلمة مناداة بمجرد دخول حرف النداء
 عليها لم يصح علامة لدخوله على غير الاسم أو كون مدلولها مطلوبا باقباله ففي
 ادوال المبتدئ اياه دون المفعولية نظر ظاهر الثاني أن المفعول به قد يكون
 جملة نحو أطعن زيدا أو به قائم ونحو قال زيد حسبي الله وأجيب بأنهم مفرد في
 المعنى لان المعنى أطعن زيدا قائم الاب وقال زيد هذا اللفظ أو هذا القول ويدل
 لهذا ما سنقله أن الحقيقة هي أن الخبر في نحو نطق الله حسبي من قبيل الخبر
 المفرد فاستبعد البعض كون مفعول القول مفرد في المعنى غير متجه (قوله)
 وهو لا يكون الا للاسم لان وضع الفعل هل التمسك والابهام والحرف غير

وأما التنوين فلأن معانيه
 الاربعه لا تتأني في غير
 الاسم وأما النداء فلأن
 المنادى مفعول به والمفعول
 به لا يكون الا اسما وأما آل
 فلأن أصل معناها التعريف
 وهو لا يكون الا للاسم وأما
 المسند فلأن المسند اليه
 لا يكون الا اسما * تنبيه *
 لا يشترط التمييز ههنا
 العلامات وجودها بالفعل
 بل يكفي أن يكون في الكلمة
 صلاحية لقبولها

مستقل (قوله بنا الفاعل) أشار الشارح من هذا إلى أنه ليس المقصود بقول
 المصنف بنا فعلت خصوص البناء المضمومة أو خصوص البناء المفتوحة
 مثلا بل بناء الفاعل مطلقا من ذكر المزموم وإرادة اللزوم على طريق الكناية
 أو المجاز المرسل ومثل ذلك يقال في قوله وبالفعل وثبت أقبلان وقوله نحو الخ
 يقتضي ضم البناء في عبارة المصنف مع أن الزاوية النفع ولعله أثر الإعراف
 وهو ضمير التكميل والاشرف وهو الضم أو أشار إلى صحة ضم المروي ثم المراد
 بناء الفاعل البناء المطابقة على من وجدته الفعل أو قام به أو نفي عنه
 ذلك كصرفت ومت وما ضربت وما مت وما علم أنه ليس المراد الفاعل
 الأسطلاحى للزوم القصور عليه بخروج البناء اللاحقة لكان وأخواتها
 ولزوم الدور حيث عطف الفعل هنا بقول بناء الفاعل وعطف الفاعل في باب
 بناء الاسم المستند إليه فعل ولا الفاعل القوي وهو من حصل منه الفعل
 لخروج البناء في نحو ما ضربت ومت وعلم أيضا سقوط اعتراض جماعته
 كالبعض بدخول البناء في نحو ما قام الأنت لا تم باليدت دالة بالمطابقة على
 نفس الفاعل بل الدال عليه أن البناء عطف خطاب فقط لكن بقي أنه
 لم يدخل البناء اللاحقة لايس حتى نهض ما سبأني من رذتهم حرفتها بلحقاق
 بناء الفاعل ولا يصدق عليها أنها تأمن من وجدته الفعل أو قام به أو نفي عنه
 لعدم دلالة ليس على الحدث وإن دلت بقية أخبارها عليه نص على ذلك
 المصنف في تسهيله بل هي تأمن نفي عنه الخبر الأهم الآن براد الفعل ما يشمل
 مدلول الخبر وأما دخول اللاحقة لعسى فظاهر إذ هي تأمن قام به الزجاء أو
 اتنى عنه ومنه في القصص في قول الساطم بنا للوزن وإن كان في نحو البناء
 والبناء والبناء المذوق والعصر كافي الهمع (قوله وأنت) عطف على بناء فعلت
 تقديره زاف أي وتأ أنت أو على فعلت مع جعل البناء في قوله بناسم
 استعمال المستتر في معنييه كما أفاده سم فلا اعتراض بأن كلام المصنف
 يقتضي اتحاد البناء فعلت وتأ أنت مع أنهم مؤنوعان متباينان (قوله التانيث)
 أي تانيث الفاعل فلا يرد تأمرت وسمت على لغة سكوتها نعم رذانه لم يدخل
 البناء اللاحقة لايس حتى نهض ما سبأني من رذتهم حرفتها بلحقاق بناء
 التانيث إذ دلت البناء في نحو أيدت ههنا فأمته تأنيث الفاعل بالمعنى

(و) البناء الفاعل منكما كان
 نحو (فعلت) بضم البناء
 أو نحو لمبا نحو تياركت
 يا الله بفتحها أو نحو طيبة نحو
 قت يا هذ بكسر هاء (و) بناء
 التانيث

المتقدم لما مر الآن يجاب بما مر لكن الاعتراض بليس هنا وفيما مر أنفا
 مبنى على ما شتهر أنها للنفى لا على ما يأتي عن السيد فتنبه ويرد أيضا أنه
 لم تدخل اللاحدة اعشى حتى ينهض ذلك اذ ليست التاء في نحو عشت هـند أن
 تقوم تاء المتعصفة بالرجاء اذ المتعصبة المتكلم الآن يجاب بما مر أو بأن
 معنى عسى في الاصل قارب كما يأتي وهند مشلاهي المتعصبة بالمقاربة وكذا تاء
 نعمت وبست فان معناهما ان كان أمدح وأذم ففعا لهما المتكلم والتاء
 ليست له أو حسن وقبح فالفاعل الجنس وهو لا يتعصف بكورة ولا أنوثة
 ويمكن اختيار الثاني ويقال لما كان مدح الجنس لأجل تلك المؤنثة كان
 كأن الجنس مؤنث فنأمل (قوله الساكنة) هذا القيد للإخراج وقوله
 أصالة قيد له هذا القيد فيكون للدخال فقوله بعد والاحتراز بالاصالة عن
 الحركة العارضة أي عن خروج ذي الحركة العارضة وانما سكت تاء الفعل
 للفرق بين تائه وتاء الاسم ولم يعكس التاء فيضم ثقل الحركة الى ثقل الفعل
 (قوله تاتت بفتح الخ) هو رواية ورش عن نافع فهي سبعة (قوله لا لتقاء
 الساكنين) أي للخاص من التقاءهما (قوله بفتحها الذك) أي
 للخاص من التقاء الساكنين واعلم أن لفتح التاء جهة من جهة عموم وهي
 جهة كونه حركة وجهة خصوص وهي جهة كونه فتحا فاعلم جهة العموم
 الخاص وعلية جهة الخصوص مناسبة الالف والكلام هنا في فتح التاء من
 جهة العموم بدليل قوله والاحتراز بالاصالة عن الحركة العارضة وقوله أماته
 التانيث المتحركة أصالة فلم يذال السارح لذلك ولم يقل لمناسبة الالف
 فسقط ما اعترض به البعض وغيره على قوله لذلك فلا تكن من الغافلين
 (قوله وان كانت غير اعراب) بأن كانت حركة بناء كما في قوة أو حركة بنية كما
 في تقوم فلا اعتراض على تمثيله (قوله نحو ربت وثمت) أي على لغة
 تحريك تاءهم ما وهما ولان ولعل على لغة من ألحق اهل تاء ساكنة ليس
 من الحروف ما أنث بالتاء الإلهي كما تمثله شيخنا السيد عن الشيخ ابراهيم
 اللساني (قوله رد على من زعم من البصريين الخ) أجاب الغارسي بأن
 لحاق التاء ليس لشيء بها بالفعل في كونه على ثلاثة أحرف وجميع ما كان
 ورافعا وأصبا كذا في الدماميني ومثله يحرق في عسى (قوله حرفية ليس)

الساكنة أصالة نحو (أنت)
 هند والاحتراز بالاصالة عن
 الحركة العارضة نحو قالت
 لغة بنقل ضمة الهمزة الى
 التاء وقالت امرأة العزيز
 بكسر التاء لا لتقاء الساكنين
 وقالت بفتحها لذلك أماته
 التانيث المتحركة أصالة
 فلا تختص بالفعل بل ان
 كانت حركتها اعرابا اختصت
 بالاسم نحو فاطمة وفاطمة وان
 كانت غير اعراب فلا تختص
 بالفعل بل تكون في الاسم
 نحو لا حول ولا قوة الا بالله
 وفي الفعل نحو هند تقوم وفي
 الحرف نحو ربت وثمت
 وبه تانيث العلامةين وهما
 تاء الفاعل وتاء التانيث
 الساكنة رد على من زعم من
 البصريين كالفارسي حرفية
 ليس وعلى من زعم من
 السكوفيين

أى قياس على ما الثانية نقل الروداني أن السيد ذكر في العباب أن ليس عند
من جعلها فعلا معناه ثابتا يتجاوز أى استواء وصف ما استند إليه وعليه
الجمهور وأن القول بأنها التثنية قول بغير فيتها لأن التثنية معنى في الاستناد اه
(قوله حرفية عسى) أى قياس على لعل نقل الروداني أن السيد ذكر
في العباب أن عسى زيد أن يخرج معناه الأصلي قارب زيد الخروج ثم صار
انشاء للرجاء اه ومثله انما يظهر على أنها فعل كقوله والصحيح أماعلى
كونها حرفا فاعلى للترجي (قوله في الحاق) بفتح اللام مصدر ملحق بكسر
الحاء (قوله وتباركت أسماء الله) قال في التصريح هذا ان كان مسوعا
فذلك والا فالثالثة لا تثبت بالقياس اه ورد بأن هذا ليس من اثبات اللفظة
بالقياس لانه وضع اسم معنى على معنى آخر لجامع بينهما وما مائل كذلك
لأن غاية ما فيه ادخال علامة في قول يصلح له دخولها (قوله وبالفعل) بقصر ياء
للو وزن ولم يقل وباء الفعير أو باء التكسار لوجه الاسم والفعل والحرف
نحو مرمى أخى فأصكر مرمى وبهذه العلامة ودعى من قال كل من خشي
بأن هات بكسر التاء وقال بفتح اللام اسم فاعلى إلى أمر فها تجميع على ناول
وتعال بمعنى أقبل والصحيح أنها فعل اسم مبنيان على حذف حرف
العلة ان خوطب به مام ذكر وعلى حذف الذون ان خوطب
بهم مامؤنث (قوله يعنى بياء المحاطبة) أى لا خصوص اللاحة للامر وان
أوجهته العبارة وانظر لم يقل كسامة ولا حقه وباء المحاطبة في الامر نحو
افعل والمضارع نحو أنت يا هتد تقومين (قوله ليسجن) (قوله ليسجن)
وليكونا) قبل أكدت في الأول بالثنية لقوة قصدتها سجنه وشدة رغبته
فيه وفي الثاني بالخفية لعدم قوة قصدتها تخفيره وإدائه وعدم شدة رغبته
في ذلك لما عندها من المحبة له (قوله وأما الحاق اسم الفاعل) وكذا
السامي في قوله

دامن سعدك ان رحمت متبعا * لولاك لم يزل للعبادة حاجنا
(قوله أشاهرن) هو جمع كما يفيد مصدر البيت * باليت شعري منكم خيفة *
أى باليتى أعلم حال كوفى خيفة منكم جواب هذا الاستفهام وأما جعل
البعض بياء العيني حيفا مفعول شعري فيلزم عليه عدم ارتباط قوله

حرفية عسى والثانية رد على
من رعم من الصكوفين
كقوله اسمبسة نعم وبس
بهاء عسى اشتراكا كنى
الحاق ليس وعسى وانفردت
السالكه بنعم وبس وانفردت
تاء الفاعل بشارك هكدامتى
عليه الناطم فاعلى في شرح
الكافية وقد انفردت بمعنى تاء
الثانية بلفظها اسم وبس كما
انفردت تاء الفاعل بلفظها
تبارك وفي شرح الآجرومية
لشهاب الحاقى أن تبارك
نقل التام من قول تبارك
يا الله وتبارك أسماء الله
(وبالفعل) يعنى بياء المحاطبة
ويشترك في الحاقها الامر
والمضارع نحو قوى يا هتد
وأنت يا هتد تقومين (ونون)
التوكيد بقسلة كانت أو
خفيفة نحو (أفلقن) ونحو
للسمعا وقد اجتمعنا حكاية
في قوله ليسجن وليكونا وأما
حاقها اسم الفاعل في قوله
أشاهرن بعدنا السوف
وقوله

أفلقن احضر والشمردا

أشاهرن الخ بما قبله على أن الرضى قال التزم حذف الظاهر في ليت شعري
 مردفاً باستفهام نحو ليت شعري أنا أتيتي أم لا فهذا الاستفهام مقول
 شعري والظاهر محذوف وجوباً بلا سادسة مستهلكة لا استكمال اه فاصله
 أشاهرون فأدخلت نون التوكيد فحذفت نون الجمع لتوالي الامثال ثم
 الواو لالتقاء الساكنين وكذا أقاتلن كما يفيد كلام العيني وروى أقاتلون
 وقوله اللهم ودأي على أن الولد الذي حبلته تلك المرأة من حبلها كما قاله
 السيبوطي فالاسم معرب بالواو ولو كان مقروداً لا عرب مع النون بالحركة ولم
 ين معهما كالمضارع لأن الأصل في الاسم الاعراب بخلاف الفعل وبحسب
 الدماميني في الاستفهام بالاخير بأنه يجوز أن يكون الأصل أقاتل أنا فحذفت
 همزة أنا اعتباراً وأدغم التنوين في النون وفي هذا الاحتمال من البعد
 والخالف لرواية أقاتلون ما يصح الاستفهام اد المبنى على الظاهر فتدبر (قوله
 فشاذ) وسهل شدوده مشابهة للمضارع لفظاً ومعنى (قوله قصداً الجنس)
 أى في ضمن أفراد بعض أنواعه من غير تعيين لهذا البعض قبل اعتبار
 بخصوص علامة من العلامات الأربع ومع تعيينه بعد اعتبار بخصوص
 العلامة التي يقبلها فإن اعتبر بخصوص ناء الفاعل أو ناء التأنيث الساكنة
 تعين هذا البعض بكونه الماضي أو خصوص نون التوكيد تعين بكونه
 المضارع أو الأمر أو خصوص ياء المخاطبة فكذلك فقط بقولنا في ضمن
 أفراد ما قبل من ان الجنس الماهية الذهبية وهى لا تلحقها العلامات لعدم
 حصولها في الخارج وبقولنا بعض أنواعه الخ ما قبل ان الجنس يوجد
 في ضمن جميع أفراد الجنس الفعل في ضمن جميع أفراد لا ينجلي بواحدة
 من العلامات الأربع اذ لا شئ منها يلحق الأنواع الثلاثة جميعاً وجعل المعرب
 المستوع كونه فعل تسميع المعرفة أى الاسم والحرف (قوله وتساءمة علق
 بينجلي) ان قلت يلزم عليه تقديم معول الظاهر الفعلي على المبتدأ وهو ممنوع
 قلت هذا التقديم معتبر هنا للضرورة أولاً لكون المعول جازاً ومجروراً
 والظروف يتوسع فيها مع أن منع هذا التقديم أحد مذهبين وثانها جوازه
 وهو الأصح (قوله فلا توجد مع غيره) فيه إشارة إلى أن البساء في قوله
 لاختصاصها به داخل على المقصور عليه (قوله من باب الحاء كم بالجميع)

فشاذ (فعل بينجلي) مبتدأ

وخبر وسوق الابتداء بفعل

قصداً الجنس مثل قولهم حمرة

خبر من جرادة وتساءمة علق

بينجلي أى يتضح الفعل

ويتماز عن تسميه به سنده

العلات لاختصاصها به فلا

توجد مع غيره الا في شدوده

كما تقدم * تنبيه * قولهم

في علامات الاسم والفعل

يعرف بكذا وكذا هو من

باب الحاء كم بالجميع

لا بالجميع أى كل واحد

بعلامته بمفرده لا جزء علامة

أى بكل فرد قال شيخنا السيد ولا حاجة لكون الياء بمعنى على لأن العلامات
 متعلقة بالحكموم به لأن المعنى الفعل ينبغي بكل مما ذكر وقوله لا بالجموع أى
 لا أفراد اعتبرافهم المهيئة الاجتماعية أى الحاملة من اجتماع هذه العلامات
 وقوله أى كل واحد التبيان لحاصل المعنى ولو قال أى الفعل ينبغي بكل
 واحد مما ذكر كان أوفق كما يعلم مما قد نشأ عن شيخنا السيد (قوله سواهما)
 خبر مقدم والحرف متبداً مؤخر لأنه المحدث عنه فهو المبتدأ وإن قلنا أنه صرف
 سوى كما والراجح (قوله أى سوى قابل العلامات) أشار بذلك إلى ما قاله
 ابن هشام من أن فى كلام المصنف حذف مضافين والتقدير والحرف سوى
 قابل علامته ما ولولم يعمل على ذلك اختل فإنه قد علم من قوله واسم وفعل ثم
 حرف الكلم أن كلامه الثلاث غير الآخرين قطعاً وأورد عليه ميم فى نكته
 أنه علم من قوله واسم الخ أيضاً قطعاً أن الحرف سوى قابل علامات الاسم
 والعمل للقطع بأن مقابل الشيء لا يقبل علامته فإذ كره من التقدير بمقابل
 أيضاً إلا أن يقال إن فى هذا التقدير إشارة إلى أن علامة الحرف مجرد عدم
 قبول علامته ما وله ما قال الشارح بعد أى علامة الحرفية الخ فهو بيان
 للتقدير ومن التقدير ومنهم من جعل قائمة قوله سواهما الحرف التمهيد
 لتقسيمه إلى أقسامه الثلاثة لا يقال هذا شاملاً للجملة لأنها لا تقبل شيئاً من
 علامات الاسم والفعل لأنها تقول جنس تعريفه الحرف بقوله سواهما
 الحرف كلمة مقيدة بتعريفه أن الحرف من أقسام الكلمة والتقدير الحرف
 كلمة سواهما (قوله التسع المذكورة) هى وإن كان بعضها حروفاً فى الواقع
 إلا أنها لم تجعل علامات بعنوان كونها حروفاً حتى يعترض بلزوم الدورى فجعل
 عدم قبولها لعلامة الحرف بل بعنوان كونها ألفاظاً معينة بقطع النظر عن
 كونها حروفاً أولاً وإنما قال الشارح التسع المذكورة لأنه لو عجم فى العلامات
 وجعلها شاملة للعلامات التى لم تذكرها لكانت فى الكلام حالة على مجزول
 وأورد على كلامه أن من الأسماء ما لا يقبل شيئاً من هذه التسع كقطع وعوض
 وحيث وبعض اسم الفعل وأجيب بأن هذا تعريف بالأعم وهو جائز
 عند المتقدمين لإفادته التمييز فى الجملة وما قيل من أنه يورث إلى خطأ المبتدئ
 إذ يعتقد حرفية بعض الأسماء دفع بأن التوقيف الذى لا يستغنى عنه المبتدئ

(سواهما) أى سوى قابل
 العلامات التسع المذكورة
 (الحرف) أى ما علم من
 إحصاء أنواع الكلمة
 فى الثلاثة

كأن في سنان اسمية ما انتفت عنه العلامات المذكورة وقد يجاب عن أصل
 الإيراد بأننا لنسلم أن ما ذكرنا لا يقبل الاستناد اليه لأن المراد بقبول الاسم
 ذلك ما هو أعم من أن يقبل بنفسه أو مجرد أنه أو بمعنى معناه فقط وعوض
 وحيث تقبله مجرد أنها وهو الوقت المسمى والوقت المستقبل والمكان واسم
 الفعل قبله ما مجرد وهو المصدر بناء على أن مدلوله الحدث أو بمعنى معناه
 بناء على أن مدلوله لفظ الفعل ونعني بمعنى معناه المعنى التضمني لمعناه فتنبه
 (قوله أي علامة الحرفية أن لا تقبل الخ) أو رد عليه أن عدم قبول ما ذكر
 لا يصلح علامة الحرف لتعريفهم بأن العدم لا يصلح علامة للوجود
 * وأجيب بأن ذلك في العدم المطلق وما هنا عدم مقيد (قوله ثم الحرف على
 ثلاثة أنواع) إشارة إلى نكتة تعدد المصنف الأمثلة ولك أن تجعل نكته
 الإشارة إلى أن الحرف مهمل وعامل العمل الخاص بالاسماء وعامل العمل
 الخاص بالأفعال ~~يكون~~ يرد على هذا ترك العامل العمل المشترك
 ومما إذا شارح بالأنواع الأنواع اللغوية وهي الأصناف من الشيء المنطقية
 لأن الحرف نوع من جنس الكلمة والكميات المندرجة تحت النوع ليست
 أنواعا بل هي أصناف ثم الأنواع الثلاثة التي ذكرها الشارح بالسطر ثمانية
 لأن المشترك ما هو له عامل له وهو الأصل فيه كهل وبل وأعامل على خلاف
 الأصل كما لو أن المشبهات بليس والمختص بالاسماء ما عامل العمل الخاص
 بها وهو الأصل كني أو غير الخاص كأن وأخوانها أو مهمل كلام التعريف
 والمختص بالأفعال كذلك كأم وقد وما جاء على الأصل لا يسأل عنه وما جاء
 على خلافه يسأل عن حكمته محققا أنه الأصل وسيدكر الشارح ذلك (قوله
 لا نظرا إلى أصلها من الاختصاص بالفعل) إنما كان أصلها ما ذكرنا
 في الأصل بمعنى قد كما في هل أتى على الإنسان وقد مختصة بالفعل لكنهما
 تطفلت على هوزة الاستفهام انخطت رتبتهما عن الاختصاص (قوله ألا
 ترى) استدل على اختصاصهما بحسب الأصل بالفعل والاستفهام للتعريف
 بالرؤية ~~يكون~~ وفي ألم تشرح لأن الاستفهام التعريفي حمل المخاطب على
 الإقرار بالحكم الذي يعرفه من إثبات كما في ألم تشرح لك صدرك أليس الله
 بكاف عبده أو نفي كما في أنت قلت للناس اتخذوني وأتى الهين من دون الله

أي علامة الحرفية أن
 لا تقبل الكلمة شيئا من
 علامات الاسماء ولا شيئا
 من علامات الأفعال ثم
 الحرف على ثلاثة أنواع
 مشترك (كهل) فأنك تقول
 هل زيد قائم وهل يقعد (و)
 مختص بالاسماء نحو (في)
 مختص بالأفعال نحو (لم)
 * تنبيهان * الأول إنما
 عدت هل من المشترك نظرا
 إلى ما عارض لها في
 الاستعمال من دخولها
 على الجملةتين نحو فهل أنتم
 ساكرون وهل يستطيع ربك
 لا نظرا إلى أصلها من
 الاختصاص بالفعل ألا ترى

لا محل للمخاطب على الاقرار بما يلي الهمزة دائما والاورد مثل هذه الآيات
وانما أول الهمزة صد القربة في مثل هذه الآيات لشكته ككون ايراد
الكلام على صورة ما ترجمه الحسم أبعث على امر غائبه اليه واذعاه للجن
الذي هو المترتبة فاعرفه وقال شيخنا السيد الاستفهام لا انكار أي لا سكر
في الرؤية (قوله كيف وجب) الجملة في محل نصب لهذا مستدفع على
نرى المعلق بالاستفهام وكيف في محل نصب على الحما يتعمن فاعل وجب
(قوله في عو هل زيدا كرمته) هذا والمثال بعده بدلان على أن هل يجوز
أن يلبها النظم اسم بعده فعل اختيار امر فوعا كان أو منصوبا وان يكتفي في هذه
الصورة أن يلبها تقدير اعمل وهو مذهب السكاكي ويذهب سيويه أن
الفعل متى وجد في خبرها لا يجوز أن يلبها النظم اسم في الاختيار وأنه لا يكتفي
حينئذ أن يلبها تقدير اعمل (قوله وذلك) أي المذكور ومن وجوب النصب على
المعولة لمخدوف في هل زيدا كرمته ووجوب الرفع على القاطبة لمخدوف
في هل زيدا تام ثابت لاسم الخ هكذا ينبغي فهم العبارة ومقالة البعض في حلها
غير ظاهر (قوله في خبرها) أي قرب خبرها لا اشتغال خبرها بها أو المراد
بخبرها تركيبها أي التركيب التي هي فيه (قوله ذاهلة) أي غائبة عنه تركله في
مقابلة تركلها (قوله حذت) بالشدديد والتحقيق (قوله لسابق الالة) أي
للألف السابقة (قوله الجمع اخذته) أي ولو تقدير اعمل ما مشى عليه
الشارح قبل من مذهب السكاكي اما على مذهب سيويه فلا ترضى
الاجماع لفظا (قوله حق الحرف المشترك الالهال) استظهر بعضهم أن
حذف عدم العمل الخاص لا عدم العمل مطلقا (قوله أن يعمل العمل الخاص)
تظهر ضرورة الاختصاص الدال على قوة تأثير الحرف في التيسر للتخصيص به
(قوله لعارض العمل) أي لعارض هو العمل فلاضافة لليان أو لامل على
ليس العارض فلاضافة من اضافة الصفة الى الموصوف والعمل القياس
والجامع به افادة كل التي (قوله ما التنبيه) بالتصريح ولا يجوز للمذلة علم
على الكلمة المركبة من هاء وألف فتسكروا ضيف الى التنبيه اضافة الدال
الى المدلول ليتضح المراد به ولو صد اقتضى أن تساهل مفردة تكون للتنبيه
وليس كذلك أولاده يس (قوله وأل الموقرة) قيد بالمعرفة مراعاة لمذهب

كيف وجب النصب وامتنع
الرفع بالابتداء في نحو هل
زيداً كرمته كما ينبغي في بابه
ووجب كون زيد فاعلا
لا مبتدأ في هل زيدا فام التقدير
هل قام زيد قام وذلك لانها
اذا لم تر الفعل في خبرها
تسكت عنه داهية وان رآته
في خبرها حذت اليه سابق
الالة في لم ترص حينئذ
الاجماع في * الثاني حق
الحرف المشترك الالهال
وحق المختص بقيل أن يعمل
العمل الخاص بذلك القيل وانما
تمثلت ما ولا وان التأنيات
مع عدم الاختصاص لعارض
العمل على ليس على أن من
العرب من يجهلون على الأصل
كما ساق وانما لم تعملها
التنبيه وأل المعرفة مع
اختصاصها بالاسماء ولا
قد والسين وسوف وأحرف
المضارع مع اختصاصهم
بالأفعال

وأحرف النداء الجرس في موضعه وانما علمت ان النصب دون الجزم حمل على لا النافية للجنس لانها جمعتها على أن بعضهم جزم بها كما سيأتي ولما كانت أنواع الفعل ثلاثة مضارع وماض وأمر أخذ في تمييز كل منها عن أخويه مبتدئا بالمضارع لشرقه بمضارعه الاسم أي بمشابهته كما سيأتي بيانه فقال (فعل مضارع يلي) أي

يتبع (لم) النافية أي ينفي بها (كثيم) يقع الشين مضارع شمت الطيب ونحوه بالكسر من باب علم يعلم هذه اللغة القصب وجاء ايضا من باب نصر ينصر حتى هذه اللغة القراء وابن الاعرابي يعقوب وغيرهم ولا عبرة بخطه ابن درسته به العامة في النطق بها

(وماضي الافعال بالتاء) المذكورة أي تاء فعلت وأنت (مضارع) لاختصاص كل منها به ومضارع من مازع عيبره يقال مضرت فاستأزومين فتميز (وسم) أي علم (بالنون)

المستغنى من عدم اختصاص الموصولة بالاسماء ولا ترد الزائدة لانها في الأصل المعرفة فهي داخلية في عبارة فالتدفع ما عترض به البعض (قوله لتنزيله من) أي الستة ووجه التنزيل في هذا التنبيه وأل وأحرف المضارعة أن العامل يتخطاها ويحل فيها بعدها ووجهه في قد والسين وسوف أن قد تنصبه قرب الفعل من الحال أو تحقيقه أو تنبيهه ومقابلها يشيد أن تأخره فجعله مع الفعل وأحد الثلاثة بمنزلة كلمة وشعاع على الحدث وقربه أو تحقيقه أو تنبيهه أو تأخره لنكون في كون أحرف المضارعة بمنزلة الجزء نظر فانها أجزاء من المضارع حقيقة لا تنزيلا وقوله لتنزيله من الخ أو رده عليه بعضهم أن وكى المصدر يبين لعمومها في المضارع مع كونها بمنزلة الجزء لانها موصولة ثان وعان عدم حمل تلك الحروف بأنها مخصوصة لدخولها والتخصص للشئ كالوصف له والوصف لا يعمل في الموصوف فتأمل (قوله لما يذكر في موضعه) أي من شبه ان واخواته بالانفعال في المعنى فان وان يشبهان أوكدوليت أتمنى ولعل أترسبى وكان أشبه ولكن أستدرك ومن نيابة أحرف النداء عن أدهو (قوله وانما علمت لن النصب الخ) هذا السؤال يجري في أن وكى واذن التاصيات للمضارع أيضا دون الجواب فتدبر (قوله لانها جمعتها) أي ملابسة معناها أي الجنس معناها وهو مطلق النفي فلا يرد أن لا نسفي الجنس ولن لمطلق النفي (قوله لشرقه) وليسق الاستقبال على الماضي فان الغد المستقبل يصير ماضيا هذا اذا كان الزمن المتصرف بالاستقبال والماضي واحدا فان كان متعددا كأمس وغدا فالماضي سابق كذا قال الشمني وبه يجمع بين القولين (قوله بمضارعه الاسم) أي المصوغ للفاعل لفظا الموافقة له في السكتات والحركات وعدد الحروف بقطع النظر عن خصوص الحركة والحرف ومعنى لدلالة كل منهما على الحال والاستقبال (قوله لم النافية) الصفة لازمة (قوله وماضي الافعال) الاضافة على معنى من التبعية (قوله بالتاء) المذكورة أي قال للعهد الذكري والمعهود التاء المتقدمة بنوعها على انها من باب استعمال المشترك في معنييه كأمرو ولا يجوز أن تكون للجنس لدخول التاء الخاصة بالاسماء فيه كما قاله الراعي (قوله فهم من اللفظ) أي باعتبار وضعه فلا يرد الأمر المستعمل في غير الطلب مجازا لان عدم فهم الطلب

منه باعتباره القربة لا الوضع على أن القربة إنما تمنع إرادة المعنى الحقيقي
 لأفهمه أي تصوره عند سماع اللفظ والمراد بقوله من اللفظ من سيقته فلا
 يراد المضارع القرون بل الامر لان انتظام الطلب ليس من صيغة المضارع
 بل من اللام (قوله وقبوله انون التوكيد) صريح في قبولهات وتعال على
 الصحيح من فعلية ما نون التوكيد وان لم يسمعا بها فله الروداني فيجوز هاتين
 وتعالين بإعادة اللام مع تروحة كما تقول ارمين واحسين (قوله فالدور) أي
 الحاصل من أخذ الامر في تعريف فعل الامر متف وهذا اقرب على
 تفسير الامر في قوله ان امره فسم بالامر التقوي الذي هو الطلب فالعلم
 الامر الاصطلاحي والعلية التقوي (قوله فان قبلت الكلمة الخ) فالام يتكلم
 المصنف على مقفه وهذا القيد كما تكلم على مقفه وم قبول التوت تكلم
 الشارح على مقفه به بقوله وان قبلت الكلمة الخ لكن كان الانسب ذكره
 بعد قول المصنف الآتي والامر الخ (قوله أو فعل تعجب) فيه أن دخول
 التوت على فعل التعجب شاذ والكلام في قبول الكلمة التوت قياسا والا
 كان عليه ذكر اسم الفاعل والماضي لورودنا كيد هسا بها شاذ وذا
 فالناسب ترك فعل التعجب (كما ستعرفه) أي في باب (قوله والامر)
 متداخلة خبره هو امم وجواب الشرط محذوف دل عليه الخبر وكان قول
 الشارح فليس بفعل امر إشارة الى تقديره ومن جعل هو امم جزء الشرط
 حذفت منه الفاء متصورة سها من قوله سم متى اجتمع مبتدا وشرط وكل
 المتداخلة محذوف لم يفتقر ما وقع بعد الفاء ولم يصلح لمباشرة الاداة كان خبرا
 والجزء محذوف وان اقترن بالفاء أو صلح لمباشرة الاداة كان جواب الشرط
 والخبر محذوف كذا قال البعض ونقل شيخنا السيد عن شيخه ابن النقيب أن
 الخبر في الحالة الثانية مجموع الشرط والجواب وهو المتجه عندي ثم رأيت
 صاحب المغني في حاشية الساب الخاس من منه جزم من هذا جزو ما يجوز
 البعض وما شاع في قول ابن معطي واللفظ ان يقد هو الكلام فيحمل
 ما قبله البعض في الحالة الاولى على السعة وبقي حالة ثالثة وهي أن يكون
 المبدأ اسم الشرط وفي خبره حينئذ ثلاثة أقوال قيل فعل الشرط وقيل
 جوابه وقيل جموعهما والأصح الأول فيكون من الخبر المفيد بتأنيده فاهم

علامة فعل الامر مجموع
 شيئا انهم الكلمة الامر
 التقوي وهو الطلب وقبولها
 نون التوكيد فالدور متف
 فان قبلت الكلمة التوت
 ولم تفهم الامر في مضارع
 نحو هل تفعلن أو فعل تعجب
 نحو احسن تريدان أحسن
 لفظه فقط الامر وليس بامر
 على الصحيح كما ستعرفه
 (والإمزم)

(قوله أي اللفظ الدال) أي بنفسه فخرج لام الامر لان دلالة الحرف بغيره
وفي كلامه اشارة الى أن في كلام المصنف حذف مضاف أي دال الامر
وأن المراد بالامر الامر اللغوي لا الاصطلاحي فلا منافاة بين المبتدأ
والخبر وفي عبارته ميل الى أن مدلول اسم الفعل معنى الفعل لا لفظه وبواقفه
قوله بعد الدالة على معنى المضارع وقوله الدالة على معنى الماضي وفي قوله
الآتي فإن معناه اسكت وقوله معناه أقبل الخ ميل الى أن مدلوله لفظ الفعل
وهو الراجح قال سعد الدين في حاشيته على الكشف كل لفظ وضع بازاء معنى
اسميا كان أو فعلا أو حرفا فله اسم علم هو نفس ذلك اللفظ من حيث دلالة
على ذلك الاسم أو الفعل أو الحرف كما نقول في قولنا خرج زيد من البصرة
خرج فعل وزيد اسم ومن حرف جرت جعل كلاما من الثلاث محكما عليه
لكن هذا موضع غير قصدي لا بصير به اللفظ مشتملا ولا يفيهم منه معنى
صحيح وقد اتفق لبعض الافعال أن وضع لها أسماء أخرى غير الفاظها
تطلق ويراد بها الافعال من حيث دلالتها على معانيها وسببها أسماء
الافعال فله اسم موضوع بازاء لفظ اسكت لكن لا يطلق ويقصده
نفس اللفظ كما في الاعلام المذكورة بل يقصده اسكت الدال على طلب
السكون حتى يكون معه مع انه اسم لا سكت كلاما تاما بخلاف اسكت الذي
هو اسم لا سكت الذي هو فعل أمر في قولك اسكت فعل أمر اه وبقي
قولان آخران كون مدلوله الحدث وكون اسم الفعل فعلا فلا قول أربعة كما
في الروداني (قوله محمل) مصدر ميمي بمعنى حاول (قوله اتام مصدر)
فيه أن المصدر لم يدل على الامر بل تاب مناب الدال عليه وهو فعل الامر
قوله الروداني ويمكن دفعه بأن يراد بالدلالة الدلالة ولو باعتبار الية عن
الدال (قوله مخصوصه وحمل) لوم مثل ينزل ودرالك فعل صاحب
التوضيح لكان أحسن لان اسمية صه وحمل علمت مما تقدم اقبولهما
التموين وفي حمل ثلاث لغات سكون اللام وفتحها منونة ولا توين وكلام
المصنف يحتمل الأولى والأخيرة وكذا الثانية بناء على اللغة القليلة من
الوقوف على المنصوب المنون بالسكون كالمرفوع والمجرور ونقل شيخنا
السيد أغرة أربعة هي ابدال الحاء عينا وانظر ضبط اللام على هذه اللغة

أي اللفظ الدال على الطلب

(ان لم يكن للنون محل فيه)

فليس بفعل أمر بل (هو اسم)

امام صدر نحو فند لا زريق

المال أي ائدل واتام اسم فعل

أمر (نحو صه) فان معناه

اسكت (وحمل)

معناه أقبل أو قدم أو عجل ولا عمل للثبوت فهما شبهات * الأول كما ينبغي كون الكلمة المدالة على الطائفة فعل
أمر عند انتفاء قبول الثبوت كذلك ينبغي كون الكلمة المدالة على معنى المضارع فلا مضارع عند انتفاء قبول
لم كأوه بمعنى أوجع وأف بمعنى أقبح ويقتضي كون الكلمة المدالة (٧٦) على معنى الماضي فعلا ماضيا

(قوله معناه أقبل أو قدم أو عجل) يتعدى على الأول وعلى وعلى الثاني بنفسه
وعلى الثالث بالياء (قوله ولا يحمل) أي حلول كما مر (قوله كذلك)
تأكيد له قوله كما (قوله فكان الأولى أن يقول) قال ابن غازي ولو شاء
التصريح بالثلاثة لقال * وما يمكن منها الذي غير محتمل * فاسم
كوهيات ووي وحمل * أي وما يمكن من الكلمات المدالة على معاني
الافعال الثلاثة غير محتمل لهذه العلامات المذكورة فعمل فهو واسم الخ
(قوله عن شرطه) أي علامته (قوله أسماء الافعال الثلاثة) بصح جر
الثلاثة ونصبها (قوله كما ستعرفه) أي من قول الناطق في باب اسم الفعل *
وما يعني افعال كآمين كثر * وغيره كوي وهيات نذر (قوله إذا كان)
أي عند الانتفاء للذات أي ذات الكلمة (قوله وما عدا الخ) أي وعدا وخوا
من ما عدا وما خلا وحب من حيثنا (قوله لأن عدم قبولها التاء عارض
الخ) أي كما عارض ليجان وليك وتخرهما عدم قبول خواص الأسماء
من التزام طريقة واحدة (قوله نشأ من استعمالها في التجب الخ) أي من
استعمالها فيما دكر استعمال الامثال التي تلزم طريقة واحدة (قوله
والعلامة ملزمة لا لازمة) أي الغالب فيها ذلك كما يعلم بما بعده أي وانتفاء
اللزوم وهو العلامة لا يوجب انتفاء اللزوم وهو العلم لجواز كون اللزوم أعم
من الضوء للشمس والاعم يفرده عن الاخص (قوله فهي مطردة الخ)
المراد الشيء استلزام وجوده وجود شيء آخر وانعكاسه استلزام عدمه عدم
شيء آخر وقول الشارح أي يلزم من وجودها الوجود تفسير لقوله مطردة
وقوله ولا يلزم من عدمها عدم تفسير لقوله ولا يلزم انعكاسها على الذات
والنشر المرتب له كن في قوله ولا يلزم انعكاسها حرازة ولو قال ولا يمكن
لكان مستقيما لما علمت من أن الانعكاس استلزام الوجود لعدم (قوله
لكونها) علة لقوله دل (قوله مساوية للزوم) أي لازمة وأمر العلم أي

عند انتفاء قبول التاء كيهيات
بمعنى بعد وشتان بمعنى اترق
فهذه أيضا أسماء أفعال
فكان الأولى أن يقول
وما يرى كالفعل معنى وانحزل
عن شرطه اسم مخصوص وحمل
ليقبل أسماء الافعال الثلاثة
ولعله إما انقصر في ذلك على
فعل الامر لكثرة مجي اسم
الفعل بمعنى الامر وثلة نجبه
بمعنى الماضي والمضارع كما
ستعرفه * الثاني * انما يكون
انتفاء قبول التاء الاعلى
انتفاء الفعلية إذا كان للذات
فان كان لعارض فلا ذلك
كما في افعال في التجب وما عدا
وما خلا وسأنا في الاستثناء
وعبداني المدح فانه لا يقبل
احدى التاء برع أنها أفعال
ماضية لأن عدم قبولها التاء
عارض نشأ من استعمالها
في التجب والاستثناء والمدح
بخلاف أسماء الافعال فانه

غير قابلة للتاء لذاته * الثالث * اعاد انتفاء قبول لم والتاء والثبوت على انتفاء الفعلية مع
كون هذه الحرف علامات والعلامة ملزمة لا لازمة فهي مطردة ولا يلزم انعكاسها أي يلزم من وجودها
الوجود ولا يلزم من عدمها القدم لكونها مساوية للزوم فهي كالانسان وقابل الكتابة يستلزم نفي كل منهما مانعي

والملزوم المساوي للآزمة مطرد منعكس فتقولهم العلامة غير منعكسة محله اذا لم تكن مساوية للآلة وأجاب ابن قاسم في نكته بأن قبول ذلك مع كونه علامة هو شرط لازم فلزم من عدم القبول العدم من جهة كونه شرطاً لازماً من جهة كونه علامة اذا الشرط يلزم من عدمه العدم (قوله وهي أخص) لم يرد بالأخص ما هو المتبادر منه وهو ما يصح حمل الاعم عليه بل ما يلزم من وجوده وجود الاعم من غير عكس (قوله وهذا هو الاصل) أي الغالب

* (المعرب والمبني) *

أي من الاسم والفعل لذكرونا المعرب والمبني من الفعل أيضاً بقوله وفعل أمر ومضى بنياً * وأمر بواضار عالج والقصر على الاسم وجعل ذكر الفعل هنا استطراداً تعطف لأحاجة اليه وان سلكه شيخنا وتبعه البعض (قوله المعرب والمبني اسماء مفعول الخ) لم يضر لأن الترجمة للمعرب والمبني المصطلح عليهم ما والاستباق لما يعم الاصطلاح والاعتوى ولا نه في الترجمة بمعنى المعنى وفي قوله المعرب والمبني اسماء مفعول بمعنى اللفظ (قوله فوجب أن يقدم الخ) أي عكس ما فعل المصنف حيث أخرب بيان الاعراب بقوله والرفع والنصب الخ ففي كلامه تلج الى اعتراض ابن هشام على المصنف وأجاب عنه سم بأنه ليس المراد هنا بيان المعرب والمبني من حيث اتصافهما بالاعراب والبناء بالفعل حتى يقال معرفة المشتق منه سابقة على معرفة المشتق بل من حيث قبولهما الاعراب والبناء وبيان سبب القبول وضابطه وذلك لا يتوقف على بيان المشتق منه وعلى هذا ففي تقديم بيان المعرب والمبني على بيان الاعراب والبناء قوطية لأجرائها على الكلمة لأن من عرف أولاً قابل الاعراب وغير قابل له اجراء الاعراب على قابله ونفيه عن غير قابله لان اجراء الاعراب على الكلمة وعدم اجراءه عليها فرفعها قبولها وعدم قبولها فلذا بين أولاً القابل وغير القابل ثم بين الاعراب وغيره قال سم فتأمله فإنه في غاية الدقة والنفاضة غفل عنه المعترض بما ذكر وقيل انما تقدم المعرب على الاعراب نظراً الى تقدم المحل على الحال وفي حواشي البعض أن كلام الشارح بوجه أن المصنف أغفل الكلام على الاعراب مع أنه سيأتي في قوله والرفع والنصب الخ اه ودعواه الايام ممنوعة كما علم من

الآخر بخلاف الاسم وقبول النداء فإن قبول النداء علامة للاسم ملزومة له وهي اخص منه اذ يقال كل قابل للنداء اسم ولا عكس وهذا هو الاصل في العلامة

* (المعرب والمبني) *

المعرب والمبني اسماء مفعول مشتقان من الاعراب والبناء فوجب أن يقدم بيان الاعراب والبناء فالاعراب في اللغة مصدر أعرب

سدر القولة (قوله أي أبان) هذا النسب بالمعنى الاصطلاحي على أن
 الاعراب لفظي كما هو الصحيح وله ما تقدم معنى الأباة والانسب به على أنه
 معنوي التفسير (قوله أي أظهر) أتى به لأن أبان يأتي بمعنى فعل ولازما
 بمعنى ظهر (قوله أو أبال) يقال أعرب زيد دابة أي أجهلها وتعلمها من
 مكان في مرعاها إلى آخر (قوله أو أزال عرب التي) يقتضيان يقال
 عرب يعرب عربان باب فرح أي قد كذا في القاموس (قوله أو أهلك
 العربون) يقتضيان ويضم فسكون ويقال عربان يضم فسكون وبإبدال
 العين همزة في الثلاثة فصبغت لغات (أو لم يلحق في الكلام) هذا لازم
 للتكلم بالعربية الآن يراد بالتكلم بها التكلم بألفاظها يقطع النظر عن
 أحوال أو آخرها (قوله ما جى به) أي شئ نطق به وإن لم يكن طارئا
 ليصدق على الواو من باب أولك لوجودها قبل دخول عامل الرفع أو أده
 المتوشى (قوله لبيان مقتضى العامل) أي مطلوبه فالعامل كما هو رأى
 والباء والمقتضى الفاعلية والمفعولية والاضافة العاتمة لما في الحرف
 والاعراب الذي يبين هذا المقتضى الرفع والتعب والجزء لكن هذا
 التعريف يقتضى المراد وجود الثلاثة أعني المقتضى والاعراب والعامل
 مع كل معرب وليس كذلك هو أعلي فقط لعدم تحقق المقتضى في نحو
 لم يضرب زيد وخرج بهذا القيد حركة البناء والنقل والاتباع والمناسبة
 والتخلص من التثاء الساكنين وسكون البناء وحرفه وحذفه وسكون
 الوقت والادغام والتخفيف ثم ان فسر العامل بما فسر به ابن الحاجب
 رحمه الله تعالى وهو ما به يتقوم المعنى المقتضى للاعراب لزم الدور كما قاله سم
 لاخذ الاعراب في تعريف العامل وأخذ العامل في تعريف الاعراب
 قال لأن يجعل التعريف لفظيا ولزم القصور أيضا لعدم دخول نحو لم اذلم
 يتقوم به معنى يقتضى الجزم كما مر فان فسر الطالب لاثر مخصوص لم يلزم
 المرور ولا القصور (قوله من حركة) بيان لما (قوله أو سكون أو حذف)
 قال الروداني كونها لفظيين اعتمادا من حيث اشعار اللفظ بهما لأن من
 سمعه ينقص حركة أو حرف عملهما أو من حيث ان اللفظ متعدهما ومحل
 لهما (قوله والحركات) أي وجودا وعدمه لا يدخل السكون وكلن الاحسن أن

أي أبان أي أظهر أو أبال
 أو حسن أو غيرا أو أزال عرب
 التي وهو ناسه أو نكلم
 بالعربية أو أهلك العربون
 أو ولد له ولد عربى أو
 تكلم بالعش أو لم يلحق في
 الكلام أو ما له خيل عرب
 أو شجب إلى غيره ومنه
 العروبة المخيبة إلى زوجها
 وأما في الاصطلاح ففيه
 مذهبان أحدهما أنه لفظي
 واختاره الناجم ونسبه
 إلى المحققين وعرفه في
 التسهيل بقوله ما جى به
 لبيان مقتضى العامل من
 حركة أو حرف أو سكون أو
 حذف والثاني أنه معنوي
 والحركة كان دلائل عليه
 واختاره الاعلم وكثيرون
 وهو ظاهر مذهب سيويه

يزيد والحرف أى وجودا وعدا ما يدخل الخلاف وتوجيه جماعته كشحننا
والبعض الاتصاف على الحركات بانها الاصل أى فى الجملة والاقتضاء تسكون
فرعا كفتح ما لا ينصرف وكسرة جمع المؤنث السالم لا يرفع أحسنية زيادة
الحرف (قوله تغير أو آخر الكلام) أو رد عليه أن التغيير فعل الفاعل
فهو ووصف له فلا يصح حمله على الأعراب الذى هو وصف للكلمة وأجيب
بأن المراد به المعنى الحاصل بالمصدر وهو التغير أو هو مصدر المبني للمفعول
واسم تشكى البعض قول الموردين الأعراب وصف للكلمة وتأويل الجيب
التغير بما يصح وصف الكلمة به بأن الأعراب مصدر أعرب أى غير لغة
واسم إطلاقا فهو وصف للفاعل لا للكلمة يدل على هذا قول النخاعة هذا اللفظ
معرب بصيغة المفعول وقد صرحوا بأن الأصل فى المعانى الاصطلاحية
كونها أخص من اللغوية لا مباينة لها فالذى ينبغي إبقاء المصدر على ظاهره
وعدم ارتكاب التأويل فيه وأنا أقول يرد على هذا البعض قول النخاعة هذا
اللفظ مبني بصيغة المفعول فلم يستقوه من البناء وهو مفسر اصطلاحا على
القول بأنه معنوي بلزوم آخر الكلمة حالة واحدة الذى هو وصف للكلمة
قطعا بالالزام آخر الكلمة حالة واحدة حيث لم يدل قواهم مبني على أن
البناء وصف للفاعل لم يدل قواهم معرب على أن الأعراب وصف للفاعل
وحيث كان البناء اصطلاحا وصف للكلمة بدليل نعرفهم له كان مقابله وهو
الأعراب كذلك وحيث يكون التغيير بمعنى التغير ويكون الأعراب
اصطلاحا مقولا من وصف الفاعل إلى وصف الكلمة بقرينة أن مقابله
وهو البناء كذلك والجرى على الأصل من أخصية المعانى الاصطلاحية إذا
لم تقم قرينة على خلافه كما هنا ويكون قواهم معرب ومبني باعتبار حال
ما قبل النقل كما نقول بالنقل وباعتبارهم فى قواهم معرب ومبني حال ما قبل
النقل على القول بأن الأعراب والبناء لفظيان ولذلك نظر كقواهم هذه
الكلمة متونة مع أن التتوين اصطلاحا التتوين المختصة نعم أن أول الزوم
فى تعريف البناء بالالزام اندفع عن هذا البعض الإيراد وكان كل
من الأعراب والبناء وصف للفاعل وكان قواهم معرب ومبني باعتبار ما بعد
النقل أيضا سكن يرجح ما قدماه تناسب القواين عليه وتوارداهما على محل

وعرفوه بأنه تغير أو آخر الكلام

واحد أثنى القول بأن الأعراب والبناء لفظيان والقول بأنه عام معنويان
 لتوافقه ما عليه على أن كلام الأعراب والبناء وصف للكلمة ثم قد يطلق
 الأعراب على فعل الفاعل كما في قولك أمرت الكلمة لكن ليس هذا هو
 المعقوله الباب يقر بنبه اختلافهم في أنه معنوي أو لفظي إذ فعل الفاعل
 معنوي قطعاً هذا هو تحقيق المقام والسلام ثم المراد بالتغيب والاستقال
 ولويس الوقف إلى الرفع أو غيره فلا يراد أن التعريف لا يشمل نحو سجان
 المألوم السب على المدرية والاضافة في أو آخر الحكم الجنس فاندفع
 الاعتراض بأن العبارة تنفي توقف تحقيق الأعراب على تغيير ثلاث أو آخر
 مع أنه ليس كذلك وفي العبارة مقابلة الجمع بالجمع المتناسبة للصفة أحيانا
 فاندفع الاعتراض بأن العبارة تنفي أن لكل كلمة أو آخر مع أن الكلمة
 الواحدة ليس لها إلا آخر واحد والمراد بالآخر الآخر حقيقة أو تنزيلا
 لتدخل الأفعال الخمسة فإن أعرابها بالتون وحدها وهي ليست الآخر
 حقيقة لأنها بعد الفاعل وهو ما يأتي بعد الفعل لكن لما كان الفاعل
 الضمير بمنزلة الجزء من الكلمة كانت التون بمنزلة الآخر والمراد بتغيير
 الآخر ما يميز تغييره ذاتا بأن يدل حرف بحرف حقيقة كما في الأسماء الستة
 والتي المرفوع والمنصوب أو حكا كما في المتني المنصوب والمجرور أو وضفة
 بأن يبدل حركة بحركة حقيقة كما في جمع المؤنث السالم المرفوع والمنصوب
 أو حكا كما في جمعه المنصوب والمجرور وانما جعل الأعراب والبناء في الآخر
 لأنهما وصفان للكلمة والوصف متأخر من الموصوف (قوله لاختلاف
 العوامل الداخلة عليها) المراد بالاختلاف لازمه وهو الوجود ليدخل العرب
 في أول أحواله أماده الشنوائ ومنه يؤخذ جواب اعتراض الشارح الآتي
 وأل في العوامل الجنس والمراد بدخول العامل على الكلمة طلبه إياها
 ليشمل العامل المعنوي كالأبداء والعامل التأخر وخرج بقوله لاختلاف
 الخ التغيير لا تباع أو قل أو شحوهما (قوله لفظاً أو تدبراً) الأولى أنهما
 راجعان إلى تغيير واختلاف العوامل ليدخل التغيير لفظاً كما في زيد وتديراً
 كما في التني ووجود العامل لفظاً كما في جاء زيد وتديراً كما في زيد اضربه
 وجعل التغيير لفظياً وتديراً باعتبار الدخول الحركة وشحوها والآخر من

لاختلاف العوامل
 الداخلة عليها لفظاً أو تدبراً
 والمذهب الأول

بجهة المعنى أنهم ما منصوبان بنزع الخافض وان ضاعف من جهة اللفظ
 بسبب أن النصب به سماحى أى على الراجح ويصح أن يكون معولا مطلقا
 على تقدير رأى تغيير واختلاف لفظ أو تقدير (قوله أقرب الى الصواب)
 يقتضى أنه ليس بصواب لان الأقرب الى الشئ غير ذلك الشئ ويمكن دفعه
 بأن المغيرة هنا اعتبارية والمعنى أن الاول الذى هو الصواب باعتبار ظننا
 أقرب الى الصواب باعتبار نفس الامر ويقتضى أن الثانى قريب الى
 الصواب وهو كذلك على تأويل الاختلاف بالوجود لا بدفع اعتراض
 الشارح عليه بهذا التأويل فاعتراض الشارح عليه يقتضى فساد الثانى
 لأقربه الى الصواب انما هو باعتبار الظاهر وقطع النظر عن التأويل
 والإشارة الى امكان الجواب عبر بأقرب فاندفع ما أشار اليه البعض من تنافى
 كلام الشارح ولا حاجة الى دفعه بأن أقبل التفضيل ليس على باه فان قلت
 بعد التأويل السابق كانا متساويين لأقربية لاحدهما على الآخر
 قلت أقربية الاول حينئذ باعتبار عدم احواجه الى تأويل بخلاف الثانى
 (قوله لان المذهب الثانى) أى لان تعريف أهل المذهب الثانى والمراد
 لان المذهب الثانى يقتضى باعتبار التعريف عليه فافهم (قوله التغيير
 الاول) أى الانتقال من الوقف الى الرفع (قوله لم يختلف بعد) أى الآن
 أى حين التغيير الاول أى لان حقيقة اختلاف الاشياء أن يختلف كل منها
 الآخر (قوله على صفة) أى حال الجواز والمجور وحال من وضع واحد ترز
 بقوله على صفة الخ عن الوضع لا على تلك الصفة فلا يعمى بنا لغة كوضع ثوب
 على ثوب وقوله الثبوت أى مدة طويلة فأل للهد ولم يعبر بالثبات المشهور
 استجماله الى الدوام لايامه الدوام الحقيقي فان قلت التعبير بالثبوت يوهم
 أن المراد به ما يقابل الانتفاء قلت القرينة الظاهرة مانعة من ذلك وهى لزوم
 عدم الفساد فى قوله على صفة الخ على فرض أن يراد من الثبوت ما يقابل
 الانتفاء لانهام الثبوت بمعنى مقابل الانتفاء من قوله وضع شئ على شئ
 فاندفع ما اعترض به البعض (قوله لا لبيان الخ) خرج به الاعراب (قوله من
 شبه الاعراب) بكسر فسكون أو يقتضين أى مشابهه فى كون كل حركة
 أو سكونا أو حرفا أو حرفا ومن يان لما (قوله وليس) أى ما جى به وقوله

أقرب الى الصواب لان
 المذهب الثانى يقتضى
 أن التغيير الاول ليس
 اعرابا لان العوامل
 لم تختلف بودوليس كذلك
 والبناء فى اللغة وضع شئ
 على شئ على صفة يراد بها
 الثبوت وأما فى الاصطلاح
 فقال فى التسهيل ما جى به
 لا لبيان مقتضى العامل من
 شبه الاعراب وليس حكاية
 أو اتباعا أو نقلا أو تحكما
 من سكونين فعلى هذا هو
 لفظى وقيل هو

حكمة الخ أي لأجل الحكمة كما في خبر زيد الحكمة لمن قال رأيت زيدا
أو الاتباع كما في الحديث بكسر الدال اتباعا لكسر التلام أو النقل كما في
أوتي بقتل ضمة الهزة إلى النون أو التخلص من التواء الساكنين كما في
اضرب الرجل فهذه الحركات ليست اعرابا ولا بناء على الاعراب والبناء
مقدران منع من طه ورهما هذه الحركات ولا ياتي هذا ماسيا في من عدهم
الاتباع والتخلص من أسباب البناء على حركة لأن ما هنا فيما إذا كان المتابع
والتبوع والساكن في كتيبي وماسيا فيما إذا كان ذلك في كنهه وكان عليه
أن يقول ولا مناسبة ولا وقفا ولا تنقيفا ولا ادغام ولا سكن وروح على
التعريف بالأعم (قوله لزوم آخر الكلمة) كان الأولى اسقاط آخر لأن
المبنى قد يكون حرًا واحدًا كما الفاعل والمراد بالزوم عدم التغير عامل
فلا يرد أن في آخر حيث لغات الصم والقعم والكسر (قوله حركة أو سكونا)
كان عليه أن يزيد أو حرًا أو وحدة أو أمثلة الأربعة فؤلاء كم لارجدين
أرم قد حصل في تعريف البناء بآء اسم لا والمنادى للزوم ما حالة واحدة
مادام أنادى واسم لا ويحتل تخصيص التعريف بالبناء الأصلي فلا يرد أن
اعروض مناسما (قوله لغير عامل) متعلق بلزوم وخرج به نحو سجان
والظرف غير التصرف كذا يباء على اعراب الكسبية في الأضائة والاسم
الواقع بعد لولا الاستعاضة بلزوم ما حالة واحدة لهامل وهو أسج في الأول
ومتعلق الظرف في الثاني والابتداء في الثالث (قوله أو اعتلال) خرج به
نحو الفتى وأورد عليه أن المراد بالزوم لفظا رتق تدبر أو الفتى غير لازم تقديرا
بل هو متغير تدبر فهو خارج من قولنا زوم فلا حاجة إلى قوله أو اعتلال
في إخراج ما ذكر ويمكن الاعتناء عنه بأنه لما كان لازما بحسب الظاهر
وإدخاله بحسب في الزوم أتى بما يخرج به صرحا هذا في كلام الشارح لف
وشر مرتب بقوله لغير عامل راجع لقوله حركة وقوله أو اعتلال راجع لقوله
سكونا كما قاله شيخنا السيد عن الشيخ يحيى والأولى رجوع قوله لغير عامل
إلى الأمرين (قوله والمناسبة في التسمية) أي تسمية الاعراب والبناء
بالله تعالى على المذهب الأول وتسميتهم بالعنوى على المذهب الثاني (قوله)
ظاهرة لأن ملجى به البيان أو البيان من الحركات أو غيرها أمر ملفوظ به

لزوم آخر الكلمة حركة
أو سكونا لغير عامل
أو اعتلال وعلى هذا هو
معنوى والمناسبة في التسمية
على المذهبين في ما طاهرة
(والاسم منه)

والغير والنزوم معنيان من المعاني المعقولة (قوله أي بعضه) تفسير من
بعض أقرب الى مذهب الزنخشري الجاعل من التبعية اسماء معني
بعض وعليه من مبتدأ ومعرّب خبر وهذا أحسن في المعنى وأتماعل مذهب
الجهور من حريفها فذهب مبتدأ أنا مؤخر ومنه خبر مقدم ويكون تفسيره
المدكور بما نحصل المعنى (قوله على الأصل) أي الرابع والغالب (قوله
ويسمى متمكناً) فإن كان منصرفاً يسمى متمكناً (قوله ومنه أي وبعضه)
دفعه بتقدير ذلك ما يؤولهم تظاهر العبارة من انصساب المعرب والمبني على شئ
واحد ومن أن المعرب والمبني معا بعض وقوله الآخر فأدبه أن هذا التقسيم
للحصر وإن لم تفد العبارة والدليل على ذلك ما سيذكره من أن آلة البناء
شبه الحرف شبهاً قوياً وأن المعرب ما سلم من هذا الشبه قال السندوبي
وكما لا تقتضي عبارته الحصر لا تقتضي ثبوت الواسطة خلافاً لبعض الشراح
فإن قلت ما من منع في من التبعية فأنما تقتضي ذلك قلت هي هنا على حدة
قوله تعالى ففهم من آمن ومنهم من كفر وقولهم مناظرون ومنا أقام إذ ليس
في الآية والشاهد الاقسيان فكذلك قول الناظم والاسم الخ اه وحاصل
الجواب أن من التبعية فضية اعماقة تقتضي بعضية مدخولها وكل من المعرب
والمبني على حدة مدخولها لا اجتماعهما ما عرفت من أن التقدير منه
معرب ومنه مبني فالذي تقتضيه العبارة أن كلا بعض من الاسم وهو صحيح
(قوله ولا واسطة) كان المناسب التفريع لأنه راجع قوله على الأصح فقط
فتوكل التفريع (قوله على الأصح) وقيل المضاف الى ياء المتكلم لا معرب
ولا مبني والصحيح أنه معرب وذهب بعضهم الى أن الأسماء قبل التركيب
لا معربة ولا مبنية وسيدخل الشارح هذا قيل قوله ومعرب الأسماء (قوله
ويعلم ذلك) أي عدم الواسطة (قوله من قوله ومعرب الأسماء الخ) أي مع
قوله هنا ومبني لشبه الخ (قوله وبناؤه) أي الواجب فلا يرد على الناظم
ما سيأتي في باب الاضافة أن من أسباب البناء الاضافة الى المبني لأنها
مخوّزة وانما قدر الشارح ذلك مع أنه يصح تعلق قوله لشبهه بقوله مبني
ليتوافق فيما التقسيم في الاطلاق فيتماسباً وليفيد انحصار البناء في كونه
لشبهه الحرف على حدة الكرم في العرب لأن الاضافة تأتي لما تأتي له اللام

أي بعضه (معرب) على الأصل
فيه ويسمى متمكناً (و) منه أي
وبعضه الآخر (مبني)
على خلاف الأصل فيه
ويسمى غير متمكّن ولا
واسطة بينهما على الأصح
الذي ذهب اليه الناظم
ويعلم ذلك من قوله ومعرب
الاسماء ما قد سلّمنا من شبه
الحرف وبناؤه

وله ذوال الخارج يعني أن علامة الاسم مختصرة الخ (قوله لشبهه من الحروف مدني) اعترض على التعليل بأنه يقتضي تقدم وضع الحرف على وضع الاسم والألزم حمل الاسم الموجود على الحرف المقدم ولا معنى لذلك مع أن اللائق بتقدم وضع الاسم لشرفه وأحبابه بالانحطاط ذلك الاقتضاء بأنه يمكن مع تقدم وضع الاسم الحاقه بالحرف مع تأخروضعه بأن يوضع الاسم أولا فمن غير نظر إلى حكمه من اعراب أو ساء ثم الحرف ثانيا ثم يحكم للاسم بحكم الحرف لو حرد المشابهة وأيضا يجوز أن يكون بناء الاسم لشبهه الحرف باعتبار تغفل الواضع ومارسه في عقله بأن يكون تغفل أولا الأنواع الثلاثة عند ارادة وضعها ولا حظ معانيها ومقتضاها وحكم باستحقاق بعضها الحمل على بعض فيما يقتضيه من الحكم وانما اكتفى في ساء الاسم بشبهه الحرف من وجه واحد ولم يكشف في منع الصرف لشبهه الفعل إلا من جهة وجهه اللفظ وجه المعنى لأن الشبه الواحد بالحرف يبعده عن الاحتمية ويقربه من الحرف الذي ليس بينه وبينه مناسبة إلا في الجسد الأعم وهو الكلمة والفعل ليس كالحرف في المعدن عن الاسم لأن كلامهما له معنى في نفسه بخلاف الحرف وإعماله يعرب الحرف إذا أشبه الاسم كما في الاسم إذا أشبه الحرف لعدم فائدة الأعراب في الحرف وهي تغيير المعاني المتواردة على اللفظ لمتفرقة إلى الأعراب لأن الحرف لا تتوارد عليه تلك المعاني (قوله لمختصرة أن مشابهة الحرف الخ) أي خلافا لما يعمد البناء به في شبهه الحرف أيضا كشبه الفعل كما في زل المشابهة لا تزل وشبهه الفعل كما في حذام المشابهة تزل المشابهة لا تزل والوقوف موقع الضمير كما في المنادى والتركيب كما في اسم وكل هذه في التحقيق ترجع لشبه الحرف (قوله وهو الذي عارضة الخ) كما أي فإما ساء كانت موصولة أو شرطية أو استئنافية مشابهة للحرف لكن عارض شبهه الحرف في زومها إلا هاقفة التي هي من خواص الأسماء قوله كالشبه الوضعي نسبة الشبه إلى الوضع ونسبة له إلى وجهه فإن قلت ليس بوجه إذا سميت بناء اضرب قلت أي باختلاف همزة الوصل وبالأعراب إلى غيره قلت وبالأتيان بما قبل الحرف وبالأعراب وهذا في اقتضاء شبه الوضعي للبناء قلت لا متافاة لأن شرط تأثير هذا الشبه كونه بأصل

(الشبه من الحروف ملقى)
 أى حترب بقدره يعنى أن علة
 بناء الاسم مقتصرة فى مقامه
 الحرف شها قويا يقتره
 منه والاحترار بدلائل
 الشبه الضعيف وهو
 الذى عارده شئ من خواص
 الاسم (كالشبه الوضئ)
 وهو أن يكون الاسم موضوعا

وضع اللغة بخلاف وضع التسمية فإنه عارض فضعف عن تأثير البناء ولما كان
 التعبير بالوضع منبها على شرط تأثير هذا الشبه اختاره على التعبير
 باللفظي لأن السب في مقابلة المعنوي وأهل الانبان همزة الوصل أو بما قبل
 الحرف لتكون الكلمة ثمانية فيكون لها نظير بحسب الظاهر في الاعراب
 بالمرآت كسودوم فاندفع ما نقله البعض عن الطبلاوي وسكت عليه من
 استشكل الانبان بالهمزة مع تحريك الآخر بحركات الاعراب وانما قدّم
 الوضع مع انكار كثيرين له بتقديم اللفظي أو اهمّ ما به الكونه في مظنة المنع
 (قوله على صورة وضع الحرف) المصدر بمعنى المفعول والاضافة بيانية أى
 موضوع هو الحرف قاله شيخنا السيد (قوله قد وضع على حرف الخ) بالتنوين
 والاضافة على حذف قطع الله يدور جل من قالها (قوله في اسمي جئتنا) الاضافة
 على معنى من واشتراط صحة الاخبار بالمضاف اليه عن المضاف في الاضافة
 التي على معنى من فيما اذا كان المضاف اليه جفتا للمضاف أفاده الوداني
 (قوله قولك) ذكره زيادة الايضاح لما قبل من أنه لو لم يذكر لم يصح التمثيل لأن
 المراد حينئذ لفظ جئتنا والذي يراد لفظه علم كما سلف فتكون التاء ونافيه
 كالزاي من زيد لا اسمين لأن المراد اسمي مسمى جئتنا التي نطق بها المصنف
 وهو جئتنا المستعمل في معناه كفي قولك جئتنا يا زيد والتاء ونافيه اسمان
 لأنفس جئتنا التي نطق بها المصنف حتى يلزم ما ذكر على أن ارادة لفظ جئتنا
 ثابتة مع تقدير القول أيضا فلو تم ما قبل لم يخلص منه تقدير القول فتأمل
 (قوله كعن) هذا على مذهب غير الشاطبي ولو جرى عليه افعال كما ولا (قوله
 والاصل في وضع الحروف الخ) أراد بالاصل الغالب فلا يرد قول الصرفين
 الاصل في كل كلمة أن توضع على ثلاثة أحرف حرف يبتدأ به وحرف يوقف عليه
 وحرف يتوسط بينهما لأن مرادهم بالاصل الملائم للطبيع (قوله أو حرفي
 هجاء) ظاهره ولو كان ثانيهما غير حرفين وهو مذهب غير الشاطبي
 وقيد الشاطبي بكون الثاني حرفين كما سيذكره الشارح (قوله وأعرب
 نحو يدوم الخ) جواب سؤال مقدر وأرد على قوله فما وضع على أقل منها الخ
 وحاصله أنهم أعربوا ذلك مراعاة لاصوله كإعرابه في التصغير والنسب
 فأعادوا الياء مع قلبها واو في النسب على ما سيأتي فقالوا في التصغير يديه

على صورة وضع الحرف
 بأن يكون قد وضع على حرف
 أو حرف هجاء كما

(في اسمي) قولك (جئتنا)

وهما التاء وماذا الأول على

حرف والثاني على حرفين

فشابه الأول الحرف الاحادي

كباء الجر وشابه الثاني الحرف

الثاني كعن والاصل

في وضع الحروف أن تكون

على حرف أو حرف هجاء وما

وضع على أكثر فعلى خلاف

الاصل وأصل الاسم أن

يوضع على ثلاثة فصاعدا فما

وضع على أقل منها فقد شابه

الحرف في وضعه واستحق

البناء وأعرب نحو يدوم

لانهم اثنان وضعوا

ودعى في التسمية بدوى ودموى وكذا راعوه في التسمية على شذوذ قد جاء
 شذوذاً بديان وديان ودموان قاله السيوطي في جمع الجوامع قال البعض قد
 يقال حكمة عدم مراعاتهم الأصل في التسمية أي على اللغة غير الشاذة
 لما هالت الكلمة بحرف في التسمية لعدم الياء إلا لزيادة النقل ولغة العرب
 مبنية على التخفيف ما أمكن اه وهذا غير صحيح لوجود الطول بحرفين
 في اتسب إلى بدودم لأن ياء التسمية بحرفين وفي تصغير بدلان المؤنث بلاناء
 إذا صغر لحقه أثناء كسباني مع أهم أعادوا الياء فنهما فخلل ترك أعادتها
 في التسمية على اللغة الكثيرة للتخفيف لأن استعمال تصغير بدودم أكثر من
 استعمال تصغيرهما ونسبهما تشبه (قوله قال الناطلي) هو أو اسحق شارح
 المتن وأما القارئ صاحب حرز الأمان في هو أو القاسم وماتله الناطلي قال
 يس هو الحق لكن ربح الشيخ يحيى في حواشيه على المرادى ما لغير الناطلي
 (قوله وضعاً أولياً) احتراز عن نحو شربت ما بالسر والوقف لأن وضعه على
 حرفين لا يؤي عرض بالتغيير لا أولى فلا يعتد به (قوله فأنشينا) علة
 لحدوث تنديده وهذا الوضع خاص بالحرف لأن شتال الخ (قوله من الأسماء)
 أي الماركة لوجود أسماء مبنية على هذا الوضع كالموصولة والشرطية
 والاستغماية و قال القاموس المراد الأسماء الخمسة أي التي لا تؤدى مع
 المعنى الاسمي معنى الحرف فلا يرد نحو ما المذكورة (قوله فليس ذلك من
 وضع الحرف المختص به) لوجوده في الأسماء مع ما شجوع بناء على القول
 بأن ثنائية وضعه وقبل ثلاثية وضعه وأصلها هي ونحوه الاسمية التي بمعنى
 حسب بناء على لغة أعرابهم وإن كان الغالب بناءً (قوله وبهذه العينة)
 أي كونه الوضع على حرفين المختص بالحرف أن يكون الثاني حرف لين (قوله
 على من اعتدل الخ) أي فاصح على ما ذكره الناطلي أن علة بناء كم السب
 المعنوي لتعظيم معنى حمزة الاستفهام أن كانت استغماية معنوية
 التكميلية أن كانت خبرية فصلة بناءً من السب المعنوي أن كانت
 استغماية أو شرطية والافتقاري أن كانت موصولة وحلت التكملة
 الموصولة على الموصولة فلا اشكال (قوله فعلى الجملة) أي أقول قولاً
 مشتملاً على الجملة أي الاجمال أو جملة الأحوال وجبها ذل المتن وكذا

بفتنه قال الناطلي
 في قوله جئنا موضوعاً على
 حرفين ثانيهما حرف لين
 وضماً أولياً كلاً ولا أنشينا
 من الأسماء على هذا الوضع
 غير موجود نص عليه
 سيويه والتخوين بخلاف
 ما هو على حرفين وليس
 ثانيهما حرف لين فليس ذلك
 من وضع الحرف المختص به
 ثم قال وبهذا بعينه اعترض
 ابن جني على من اعتدل
 لبناء كم وس بأن ما موضوعاً
 على حرفين فأنشينا هل وبلى ثم
 قال فعلى الجملة وضع الحرف
 المختص به إنما هو إذا كان الثاني
 الحرفين حرف لين على حد
 ما مثل به الناطلي فأشار إليه
 هو التحقيق ومن أطلق الوضع
 على حرفين وأثبت تشبه
 الحرف فليس الملاحظة بليدة
 انتهى (و) كالتشبه
 (المعنوي) ودون يكون
 الاسم

حكمه الاختصاص كون الحرف آلة لا غير خفية في رضعه (قوله قد تضمن معنى) أي زيادة على معناه الأصلي الموضع له أولا وبالذات ولكون رضعه له أولا وبالذات ووضعه يعني الحرف ثانيا وبالعرض جعل اسماء لم يسهل حرفا لئلا قد تضمن ولم يقل وضع لئلا يتوهم منه الوضع الأولي وإنما راعينا تقدمه معنى الحرف فبيناه وناقض المعنى الثاني أيضا والحاصل أن الرأعينا موضح له أولا فعدنا اسمها وما وضع له ثانيا فبيناه وناقض المعنيين (قوله من معنى الحروف) أي من المعاني التي حقها أن تؤدى بالحروف وهي النسب الجزئية الغير الماسة له بالمفهومية على ما اختاره العضد والسيد الجرجاني وقوله شيخنا السيد في باب النكرة والمعرفة عن الشالحي عن جميع النسخة إلا بأحسان من أن معنى الحروف جزئيات رضعها واستعمالا فعل هذا يكون المنبأ من عبارة الشارح أن المعنى الذي تضمنه الاسم المبني النسبة الجزئية وقال الرواد في المراد بالمعنى هناء معلق المعنى لا النسبة الجزئية التي حقق السيد أنهم معنى الحرف اه والظاهر أن مراده بمتعلق المعنى كاليه كافي فن اليان ولعل وجه ما ذكره أنه المتبادر من مثل قولهم تضمنت من الاستفهامية الاستفهام والشرطية الشرط وغير ذلك (قوله لا يعني أنه حل محلا هو الحرف) أي بحيث يكون الحرف منظورا إليه جائزا لئلا يكون الأصل في الموضع ظهوره وإنما في تضمن بهذا المعنى لأنه بهذا المعنى لا يقتضي البناء (قوله خلف حرفا في معناه) أي في افهام معناه أي بحيث صار الحرف مطروحا غير منظور إليه وغير جائز الذي كره الاسم (قوله سواء تضمن الخ) تعميم في قوله وهو أن يكون الاسم قد تضمن معنى الخ (قوله أو غير موجود) معطوف على قوله موجود من قوله سواء تضمن معنى حرف موجود (قوله فافعلوا) قال يس نزع فيه بأنهم قد صرحوا بأن اللام العهدية يشار إليها إلى رضعه وذو هذا أو خارجا وهي حرف قد وضعت والاشارة حرفا اه وأجيب بأن المراد بالاشارة التي لم يضعوها لها حرفا بالاشارة الحسية وهي ما كانت بشي من المحسوسات كاليد والرأس والاشارة بالآلة ليست كذلك هذا وقد نقل ابن فلاح عن أبي علي كافي نسكت اليه ويطى أن هنا بينت لتضمنها معنى آل كأمس وعلى هذا فقد

قد تضمن معنى من معاني
الحروف لا يعني أنه حل
محلا هو الحرف كمتضمن
الطرف معنى في والتميزه معنى
من بل بمعنى أنه خلف حرفا
في معناه أي أدى به معنى

أثبتت معنى حرف موحود (قوله حقه أن يؤدى إلخ) لكونه نشبة
 مخصوصة بين الشبر والمشار إليه كما أن الخطاب مثلان نسبة مخصوصتين
 الخطاب والمخاطب والنشبة نسبة مخصوصة بين النشبة والنشبة (قوله
 وكتابة) أى وكشبه نياية أى شبه فى نياية كما يفيد عطفه على قوله كالشبه
 الوضعى ومثله يقال فى قوله وكافة تقار أصلاً (قوله فى العمل) زاد فى التصريح
 والمعنى (قوله بلا تأثر) التأثر قبول الأثر الذى هو الأعراب فالعنى بينى
 الاسم لشبهه الحرف فى مجموع شيئين النياية وعدم قبول الأعراب بحسب
 وضعه ومعناه بأن يأتى وضعه ومعناه الأعراب وبه ولنا بحسب وضعه
 ومعناه اندفع عن المصعب ما أوردوه عليه من أن التأثر قبول الأثر الذى هو
 الأعراب فكأنه قال بينى الاسم لعدم قبوله الأعراب وهو غير مستقيم لما فيه
 من التهاوت ولأن عدم التأثر مسبب عن البناء فهو متأخر عنه وجعله سبباً
 له يقتضى تقدمه وهذا مناف وأجيب أيضاً بأن المراد بعدم التأثر سببه وهو
 عدم تسلط العامل عليه ونظر فيه بأن عدم تسلط العامل فرع البناء فهو
 متأخر عنه فلا يصلح سبباً له لتقدم السبب ولأنه يمنع الفرعية فتأمل وكان
 قلت وجه الشبه يذنب أن يكون فى الشبه به أصلاً وهل وجه الشبه هنا هو
 مجموع البناء عن الفعل وعدم التأثر بالعامل أصل فى الحرف قلت لاشك أن
 عدم التأثر بالعامل أصل فى الحرف دون الاسم لأن الأصل فى الاسم
 الأعراب فبتسليم أن البناء عن الفعل أصل فى كل من الاسم والحرف لاقى
 الحرف فقط تكون أصالة وجه الشبه فى الشبه به باعتبار أحد جزأى وجه
 الشبه وهو عدم التأثر هكذا ينبغي تقرير السؤال والجواب ومنه يعرف ما فى
 صبيح البعض (فائدة) قال الشيخ خاله بلا تأثر من خلق مجنون فثبت البناء
 ولا هنا اسم بمعنى غير فعل أعراب إلى ما بعدها لكونه أعلى صورة الحرف
 وتأثر مصدر حذف متعلقه والتقدير وكتابة ككتابة بغير تأثر بعامل اه أقول
 لم يقل بقل أعراب لاقى تأثره وتقدير أعراب تأثر مع أن ذلك خلاف الظاهر
 ولم يقل بأن لا معربة محلاً أو تقدير أو أنها ماضية إلى تأثره وأن جرت تأثر
 أعراب له لا لالا لأن يستأنس لما مر بالتماس على قول أعراب الاعمضى غير
 إلى ما بعدها كفى لو كان فيها آلهة إلا الله لفسدنا فأنزل (قوله وإسماعيل)

حقه أن يؤدى بالحرف
 لا بالاسم سواء تضمن معنى
 حرفه وجود كما (فى معنى)
 فأنما تستعمل للاسم فهام نحو
 متى تقوم وللشرط محمول متى تقوم
 أقدم هى مبينة لضعفها معنى
 الهزلة فى الأول ومعنى أن
 فى الثانى وكلاهما موحود
 أو غير موحود (و) ذلك كما
 (فى هنا) أى أسماء الإشارة
 فأنما مبينة لأنها تضمنت معنى
 حرف كل من سقاهم أن
 يضعوه فما فعلوا لأن الإشارة
 معنى حقه أن يؤدى بالحرف
 كخطاب والتنبيه (وكتابة
 عن الفعل) فى العمل (بلا تأثر
 بالعوامل وبسمى الشبه
 الاستعمال

الشبه الاستعمالي) الضمير يعود الى معلوم من السياق أى يسمى الشبه
 فى السابفة بالانثار الشبه الاستعمالي ومثله يقال فى قوله ويسمى الشبه
 الافتقارى (قوله وذلك موجود فى اسماء الافعال) فكما هو اجنبية للشبه
 الاستعمالي وفحمة نحو وراء الفحمة حكاية لما قبل نقله من الظرفية الى اسمية
 الفعل خلاف الابن خروف فى جعله معربا بالفحمة منصوبا بحال نائب عنه
 كمنصب المصدر (قوله ولا يعمل غيرها) أى لعدم دخول حامل عليها
 ولو قال ولا يدخل علمها عامل لكان أوضح لايهام ما عربه أن العامل قد يدخل
 علمها ولا يعمل مع أن العامل لا يدخل علمها اتفاقا ولا يرد قول زهير
 فلم يعم حشو الدرع أنت اذا * دعيت نزال ولى فى الذعر
 لانه من الاستناد الى اللفظ (قوله بناء على الصحيح) مقابلة أنما بدأ أغنى
 فاعلمها عن الخبر كالجملعة أو مفعول مطلق محذوف وجوبه ما وافق لها
 فى المعنى بناء على أنها موضوع للحدث كالجملعة منهم المازنى وانظر فاعلة
 البناء على هذين القوتين (قوله نائمتان عن أتمنى وأترجى) فعل معنى
 نيامتهما عن الفعلين فإدتهما معناهما إلا أن الاصل ذكر الفعلين فتركا وأقيم
 مقامهما الحرفان كما فى نيابة حرف النداء عن أدعو (قوله كالمصدر النائب
 الخ) مبنى على أحسن مذهبين ثانيهما أن المنصوب بعده معمول للفعل
 المحذوف لانه وعليه فهو نائب عن الفعل معنى لا يعملوا ثم قيد بالنائب لانه
 العامل لزوما وغيره وان كان أيضا يتأثر بالعوامل نارية يعمل ونارة لا (قوله
 أصلا) أفله لا طلاق ولو جعله ضمير متبينة عائدا على نيابة واقتدار لصح
 واستغنى عن قوله بالانثار المسوق لاخراج المصدر النائب عن فعله لان نيابته
 عنه عارضة فى بعض التراكم بختلاف اسم الفعل فان نيابته عنه متأصلة
 حقيقة فى المرتجل كآمين وتترى لا فى المنقول كوراءك (قوله وهو) أى
 الشبه الافتقارى أن يفتقر الاسم أى ذوان يفتقر الاسم أو الضمير راجع
 الى افتقار (قوله الى الجملة) أى أو مقام مقامها كالوصف فى الالموصولة
 أو عوض عنها كالتموين فى اذاه دنوسرى ولعله أخذ التقييم بدلالة الجملة
 من جعل تبيين افتقار للتعظيم وهو أولى من جعل شيئا اياه للتوبيخ لان
 النوع كما يتحقق بالافتقار الى الجملة يتحقق بغيره ولا يرد على كلامه القول

وذلك موجود فى أسماء
 الافعال فانها تعمل نيابة عن
 الافعال ولا يعمل غيرها فيها
 بناء على الصحيح من أن أسماء
 الافعال لا تحل لها من
 الاعراب كجسيأتى فأشبهت
 لبس واعل مثلا ألا ترى انهما
 نائمتان عن أتمنى وأترجى ولا
 يدخل علمها عامل والاختراز
 بانقضاء التأثير بحال نائب عن
 الفعل فى العمل وليكن نيابة
 بالعوامل كالمصدر النائب
 عن فعله فانه معرب لعدم كمال
 مشابهته للحرف (وكافتقار
 أصلا) ويسمى الشبه
 الافتقارى وهو أن يفتقر
 الاسم الى الجملة افتقارا
 مؤصلا

وحيث والموصولات الاسمية
أما انشراح المفرد كسبحان
أوال جملة لكن افتقارا
غيره وصل أي غير لازم
بكانشراح المضارع في نحو هذا
يوم يقع الصادقين صدقهم
إلى الجملة بعده فلا يثبت لأن
افتقار يوم إلى الجملة بعده
ليس لذاته وإنما ولعارض
كونه ضامًا إليها والمضارع
من حيث هو مضاف معتق
إلى المضارع إليه ألا ترى أن
يومان في غير هذا التركيب
لا يفتقر إليها نحو هذا يوم
مبارك ومنها التكررة
الموصوفة بالجملة فلها معتق
إليها لكن افتقار غير موصول
لأنه ليس لذاته التكررة وإنما
هو لعارض كونه موصوفة
بها والموصوف من حيث هو
موصوف معتق إلى صفه
وعند زوال العارض الموصوفية
يزول الافتقار * تبين أن
الأول إنما أعربت أي
الشرطية والاستفهامية
والموصولة وذات وتان والذاتان
والثان لغتف الشبه بما
عارضه في أي من لزوم
الاشارة وفي البراق

المفرد منه الحكاية لعدم اقتضائه دائما إلى الجملة أو المفرد القائم
مقامه كالتسمية والشعر لا تفتقد نصب المفرد المراد به لفظه كقولك زيد
أي قلت هذا اللفظ والمفرد الواقع على مفرد كقولك كذا إذا كنت تلقظت
بزيد مثلا وقد ينزل منزلة الفعل اللازم فلا نصب شيئا هكذا ينبغي تقرير المقام
ومنه يعلم ما في كلام البعض (قوله أي لازما) تغير مراد إذا الموصول غير
العارض لكن لما كان من شأنه اللزوم أطلق وأريد به اللازم فهو من
الحال المأمور وأرادة اللازم بحسب الشأن (قوله كالحرف) إنما افتقر
الحرف في أفادته معناه إلى الجملة لانه وضع لتأدية معاني الأفعال أو شبه
الأفعال إلى الأسماء (قوله كسبحان) أي على التثنية من مذهبهين
تأسيه أنه يستعمل مضافا وغير مضاف كقوله سبحان من خلقه العاخر أي
برأفته قال عبد الحكيم في حواشيه على شرح الخواص سبحان نصب على
المصدر بمعنى التثنية والتعبير من سوء الأصل بحيث يتشبه بالياء
سبحانا حذف الفعل وجوبه الصدق والام وأقيم المصدر متامه وأضيف
إلى المفرد وهو مصدر من الثلاث استعمل بمعنى مصدر الرأى كما
في آية الله التي بانار يجوز أن يكون مصدر سج في الأرض والماء كنتم
إذا ذهب وأبعد أي أبعد من سوء العباد أو من أدراك العقول وأحاطتها
فيكون مضافا إلى الضاهر ولا يجوز أن يكون من سج سبحانا كنتم أو سج
تسبحا إذا قال سبحان الله فيمما للزوم الدور اه مع بعض إيضاح وزيادة
من القاموس وفي كونه علم جنس على التثنية أو غير علم خلاف (قوله فلا
ينبغي) جواب إنما أي فلا ينبغي وجوبا أعم من أن لا ينبغي أصلا كأي سبحان
أو ينبغي جوارزا كأي يوم ومثاله على الفتح فرأى نافع (قوله وعند زوال عارض
الموصوفية) كذا في نسخ وهو المناسب لقوله قبل لعارض كونه موصوفة
وونسخ الوصفية وهو لا يناسب ما قبله لأن يجعل المصدر من المبني
للفعل فيكون بمعنى ما في النسخ الأولى (قوله إنما أعربت الخ) جواب
سؤال وأردى بالنظر إلى أي الشرطية والاستفهامية وذات وتان على الشبه
المعتري وبالنظر إلى أي الموصولة والذات والثان على الشبه بالافتقار
(قوله من لزوم الاضافة) أي إلى المفرد فخرج بالزوم كمن فانه قد نضاف

الصريح كما في المبني والضمي كما في العرب لان قوله ومعراب الاسماء ما قد
 سلم من شبه الحرف يتضمن تعليل الاعراب بسلامة الاسم من شبه
 الحرف لان تعليل الحكم المشتق يؤذن بالعلبة فلا يراد أن المصنف لم يعمل
 اعراب الاسم والمراد أيضا ما يشمل التعليل بعلة تامة كما في المبني والتعليل
 بعلة ناقصة كما في المعرب فلا يراد أن علة اعراب الاسم ليست السلامة فقط بل
 توارد المعاني التركيبية المختلفة عليه مع السلامة (قوله فلا تأن) القام زائدة
 وهذا لتعليل ثان لتقديم المبني في التعليل (قوله افراد معلول علة البناء)
 أي افراد موصوف معلول علة البناء لان علة البناء شبه الحرف ومعلولها
 البناء وموصوفه المبني وافراد النوعية محصورة لانها المضمرة واسماء
 الشرط واسماء الاستفهام واسماء الاشارة والاسماء الموصولة واسماء
 الافعال واسماء الاصوات وكذا المنادى واسم لان جعل الكلام فيما يشمل
 البناء الاصل والعارض ويصح أن يراد افراد الشخصية فتعين جعل
 الكلام في البناء الاصل والا ورد أن افراد المنادى واسم لا الشخصية غير
 محصورة (قوله بخلاف علة الاعراب) أي افراد معلول علة الاعراب
 أي افراد موصوف معلولها (قوله فقدم علة البناء ليعين افراد معلولها) أي
 فيما يأتي وكان الأولى حذفه لان تبين افراد معلول علة البناء لا يصلح علة
 لتقديم علة البناء مع أنه أسلف تعليل تقديم علة البناء فتأمل (قوله وفعل
 مضى) فيه اشارة الى جر مضى وتقدم مضاف حذفه المصنف لما نالته
 المعطوف عليه وأبقى المضاف اليه بحاله وأن قوله بنيا الرفع ضمير التثنية خبر
 عن المذكور والمخدوف فلا يلزم الاخبار عن مفرد محتمل ضمير التثنية
 ويحتمل كلام المصنف رفع مضى عطفا على فعل على أنه أقيم مقام المضاف
 عند حذفه أو على أنه بمعنى ماض ويحتمل أن ألف بنيا اللاطلاق وأن ضميره
 يرجع الى فعل مراد به الجنس في ضمن نوعيه فعل الامر وفعل المضى
 وأصل مضى مضوى قلبت الواو ياء لاجتماعها مع الباء وسبق احدهما
 بالسكون وقلب ضممة الضاد كسرة للناسبة (قوله الاول على ما يجزم به
 مضارعه) تبع فيه التوضيح وأورد عليه أن أمر الإناث مبني على السكون
 صحيحا كضرب أو معتلا كما خشي من أن مضارعه ليس مجزوما لبقائه

فلأن أفراد معلول علة البناء
 محصورة بخلاف علة
 الاعراب فقدم علة البناء
 ليعين أفراد معلولها
 (وفعل أمر) فعل (مضى)
 بنيا على الأصل في الأفعال
 الأول على ما يجزم به
 مضارعه

بإتصال تون الأناث والأمر المؤكد بالكون مبني على سكون مشدوع أن
مضارعه ليس مجزوماً لئلا يأتى به اتصال تون التوكيد والأمر الذي لا مضارع
له كهات وتعال مبني مع أنه لا مضارع له حتى يكون مجزوماً وأجاب بعضهم
عن الأولين بأن المضارع الذي اتصل به تون الأناث أو تون التوكيد في محل
جزم واستبعد لكن يأتي قريباً ما يؤيده بعضهم بأن المراد ما يجزى به
مضارعه بقطع النظر عن الواحق ويرد عليه أمر الأناث المعتل فإنه مبني على
السكون ومضارعه المجزى من تون الأناث مجزوم بحذف آخره وبعضهم من
الآخرين بأن المراد لو كان له مضارع ولك أن تستغنى عن هذه الكلفات فيجوز
كلامه أغلباً وقال شيخنا السيد الفقيه أن هاتاه مضارع يقال هاتي
هاتي هاته كجاءي بجاءي مناجاة أه (قوله من سكون) أي ظاهر أو مقدر
كمر يزيد وقوله أو حذف أي حذف حرف علة أو تون وقد لا يبيح منه الحركة
كأن قل أصله قل أي عند قلت حركة الههزة إلى اللام وحذفت (قوله
لشابهة المضارع) أي والمضارع معرب والأصل في الأعراب الحركة
(قوله في وقوعه صفة الخ) لا يخفى أن الواقع صفة وصلة وخبراً وحالاً
الجملة لا الفعل وحده لكن لما كان المقصود بالذات من الجملة الفعلية
اعتبروه أو المراد وقوعه كذلك صورة فإنه ليس (وأما نحو ضربت الخ) أشار
بالأمثلة الثلاثة إلى الصور الثلاث التي يعرض فيها سكون آخر الماشي وهي
اتصاله ببناء الضمير أو بالتي للفاعل أو تون الندوة (قوله كراهتهم توالي
أربع مختركات) أي في الثلاث وبعض الخماسي كما انطلقت وتعمل
الرباعي والسداسي وبعض الخماسي كعظمت عليه إجراء الباب على
وتيرة واحدة وأما حل الأكثر على الأقل لأن في جملة على الأقل دفع المخدور
بخلاف العكس ولا يرد على كراهتهم ذلك علياً وجنلاً لأنهما من الان عن
أساسه أو هو علاط وجنادل ولا نحو شجرة لأن ناء التانيث على تقدير
الانفصال ويرد عليه أن نحو قلن وسوة يدل على اعتبارها وعدم تقدير
انفصالها والأوجب قلب الواو ياءاً والفتحة كسرة لرفضهم الواو المنطرفة
المضمومة ما قبلها وأيضاً جعل الفعل مع ناء الفاعل كالكتابة الواحدة وعدم
جعل الكلمة مع ناء تانيثها كالكتابة الواحدة تحكم ومن ثم اختار بعضهم

من سكون أو حذف والتاني
على الفتح لفظاً كضرب أو
تدبراً كزنى وبني على الحركة
لشابهة المضارع في وقوعه
صفة وصلة وخبراً وحالاً شرطاً
وبني على الفتح لفظاً وأما نحو
ضربت وانطلقت واستيقن
فالسكون فيه عارض أو جبه
كراهتهم توالي أربع مختركات

أنَّ الموجب السكون آخر الفعل فيما مر تمييز الفاعل من المفعول في نحو
أكرمنا بالسكون وأكرمنا بالفتح وحملت الماء ونون النسوة على التماساواة
في الرفع والاتصال (قوله فيما هو الخ) ظرف للتوالي لا لأربع متحركاته
لأنها لا يلزم ظرفية الشيء في نفسه في نحو ضربت لاني نحو انطلقت بل ظرفية
الأربع فيه من ظرفية الجز في السك (قوله لأن الفاعل الخ) علة للتشبيه
(وكذلك نعمة ضربوا الخ) ليس من هذا القيل على الوجه فتحة ضربا بل
هي أصلية لأنها مناسبة الألف والأصلية ذهبت كما قيل بمثل ذلك في مررت
بغلامي والفرق أن كسرة الاعراب غير سابقة على ياء المتكلم حتى تستحب
بعد الإضافة اليها لوجود ياء المتكلم قبل دخول عامل الجز فتسكون
الكسرة كسرة مناسبة فتستحب بعد دخول عامل الجز بخلاف فتحة بناء
الفعل فإنها سابقة على الألف فتستحب بعدها هكذا ينبغي تقرير الفرق
(قوله أو جها مناسبة الواو) لا يرد عليه نحو غز وواقض واحد لم يضم
ما قبل الواو لوجود الضم قبلها تقديرًا إذا اتصل غز وواقض واقبلت
الواو في الأول والياء في الثاني ألفا الترخ كهما وانقماح ما قبلهما ثم حذف
الألف لالتقاء الساكنين (قوله فذهب السكوفيون) قال شيخنا السيد
أي والاضغش وما ضعف به مذهبهم أن حذف الجازم وإبقاء عمله ضعيف
كحذف الجازم ولهم منع ذلك في لام الأمر (قوله وتبعها حرف المضارعة)
أي دفعا للبس بالمضارع الخبري الصحيح العين واللام في الوقف وحمل المعتل
العين أو اللام كتم وارم والصحيح في الوصل عليه (قوله لأن الأمر معنى)
أي نسبي بين الأمر والمأمور فلا يستعمل بالمفهومية وإنما حذف النعت
لأنه من قوله فقه الخ فانضم قوله فقه الخ وانفتح الاعتراف بأنه ليس
كل معنى يؤدي بالحرف إلى الماضي معنى والاستقبال معنى وقد أدبنا بغير
الحرف (قوله ولأنه أخوانه) أي نظيره في مطلق الطلب وإن كان الأمر
طلب فعل والنسب طلب ترك على كلامين في محله وبحت شيخنا السيد
في هذا التعليل فقال قد يقال الأمر الذي هو أخوانه ما كان معنى غير
مستقل كالمعنى الحرف وأما الأمر الذي هو مدلول فعل الأمر فعني
مستقل لكونه مع الحدث (قوله وأعر بوا) أي العرب بمعنى نطقوا به

فيما هو كالسكوة الواحدة
لأن الفاعل كجزء من فعله
وكذلك نعمة ضربوا عارضة
أو جها مناسبة الواو
بناء الماضي مجمع عليه وأما
الأمر فذهب السكوفيون
إلى أنه معرب مجزوم بلام
الأمر مقدرة وهو عندهم
مقتطع من المضارع فأصل قم
لنقم فحذف اللام للتخفيف
وتبعها حرف المضارعة قال
في المعنى ويقولهم أقول لأن
الأمر معنى فقه أن يؤدي
بالحرف ولأنه أخوانه
دل عليه بالحرف انتهى
(وأعر بوا مضارعا) بطريق
الحمل

معرباً أو التمام بمعنى حكموا بما عراه (قوله على الاسم) أي مطلق الاسم
 لا خصوص اسم الفاعل كما يؤخذ من قوله والجريان على لفظ اسم الفاعل
 حيث لم يقل والجريان عليه (قوله في الإبهام الخ) ذكر تشبيه المضارع
 بالاسم أربعة وجوه أما الأول والثاني فلاحتمال المضارع الحال
 والاستقبال وتخصيصه بأحدهما بالقرينة كالأمر وغنا مثل رجل فانه
 مهم ويتخصص بقرينة كلوصف وأل وأما الثالث والرابع فظاهران فإن
 قلت كرواني باب الإضافة أن المضاف لا يكون إلا اسماً لأنه يستقيم
 المضاف إليه بقرينة أو تخصيصاً وهما لا يكونان إلا في الاسم فيشكل على
 قولهم هنا الفعل المضارع تشبيه الاسم في التخصيص قلت المراد بالتخصيص
 المذكور في باب الإضافة التخصيص الحاصل بالحرف المشترك كالأمر أو من
 وتقديره لا يكون في الفعل أو يقال ما هناك بالنظر للأمرين معاً أي
 التعريف والتخصيص لا يكونان معاً إلا في الاسم أو المراد أن ذلك لا يكون
 بالإسالة لأنه ثم ظاهر مأمور من احتمال المضارع الحال والاستقبال
 أنه مشترك بينهما وهو أحد الأقوال فإنه إما حقيقة في الحال مجاز
 في الاستقبال واعتمده جماعة كالمصنفين والسيوطي ترجيح كونه
 للحال عند التخيير عن الترائين كما هو شأن الحقيقة وللأول أن يقول قد يكثر
 استعمال المشترك في أحدهما عنده بحيث يبيد منه عند الإطلاق فيخرج
 الحال عليه ولأن المناسب أن يكون للحال صيغة تخصه كما أن للماضي صيغة
 الفعل الماضي وللشتميل صيغة فعل الأمر فالتمازك وليس المراد بالحال
 عند أهل العربية الآن وهو الزمان الفاصل بين الزمان الماضي والمستقبل
 بل أجزاء من أو آخر الماضي وأوائل المستقبل مع ما بينهما من الآن ولهذا
 فهم يقولون يصلي من قول القائل زيد يصلي حال مع أن بعض أفعال
 صلاته ماضٍ وبعضها باقٍ يفعلوا الصلاة الواقعة في الآتات المتتالية الواقعة
 في الحال فله المصنفين وما ذكرنا من أن زمن فعل الأمر مستقبل هو
 باعتبار الحدث المأمور به ابتداءً باعتبار الأمر والطلب مثال (قوله والجريان)
 أي ولو باعتبار الأصل ليدخل يقوم بانه جارٍ على لفظه ثم باعتبار الأصل لأن
 أصله يقوم بوقت حركة الواو إلى ما قبلها للتثقل (قوله في الحركات) أي

على الاسم لتشابهه إياه
 في الإبهام والتخصيص وقبول
 لام الإبهام والجريان على
 لفظ اسم الفاعل في الحركات
 والسكان وعدد الحروف

مطلقة هان غير نظرا الى خصوص الحركة (قوله وتعين الحروف الاصول
والزوائد) أى تعيين مقدار كل منهما وان اختلف محل الزائد أو شخصه
كفى بضرب وضارب وينطلق ومنطلق (قوله وقال الناظم في التسهيل)
أى اعدم ارضائه التعليل السابق فقد رده في شرحه بأن الوجه الاول
والثاني يأتیان في الماضي فان زمانه يحتمل القرب والبعد فاذا دخلت عليه قد
تخصص بالقرب والثالث أيضا يأتي في الماضي فانه يقبل اللام اذا كان جوابا
للو والرابع ليس بمطرد فقد لا يتجرى المضارع على اسم القاعل في جميع
ما ذكره ولو سلم الماضي قد يتجرى على الاسم كفرح فهو فرح وأشره وأشر
وغلب غلبا وجاب جلبا فالوجه الرابع ليس تامة في نفسها وبتقدير
تمامها لا تقيد لانه ليست علة حكم الاصل وهو الاسم حتى يترتب على
ثبوته في الفرع وهو المضارع. حكم الاصل مع أن شرط القياس ذلك
وأجيب عن قوله وبتقدير تمامها لا تقيد الخ بأن وجود علة حكم الاصل
في الفرع انما يشترط في قياس العلة ويصح أن يكون ما هنما من قياس
الشبه وقد صرح جوابا بأنه يصح الاتحاق فيه بسبب المشابهة ولو في غير علة
الحكم لكن يرد عليه أن قياس الشبه لا يصار اليه مع امكان قياس العلة وهو
يمكن هنا بأن يقاس المضارع على الاسم في الاعراب بجماع توارد المعاني
التركيبية التي يميزها الاعراب على كل وان أمكن تمييزها في الفرع بغير
الاعراب كما سيأتي ودعوى أن قياس العلة متعذر هنا لان علة اعراب الاسم
توارد المعاني التي لا يميزها الا الاعراب لا مطلقا وهذا غير موجود
في المضارع لا يسلها المصنف (قوله ويجوز شبه) أى مشابهة والباء سببية
متعلقة بشابه في كلام التسهيل حيث قال شبه الاسم بجواز الخ أى بسبب
جواز قبول المضارع المعاني المختلفة المشابهة لما وجب للاسم من قبوله
المعاني المختلفة ومعنى كون قبوله واجبا أن معانيه الواردة عليه التي يقبلها
كالفاعلية والمفعولية والاضافة في نحو ما أحسن زيدامقصورة عليه
لا تنعدي الى غيره ومعنى كون قبول المضارع جائزا ان معانيه الواردة عليه
التي يقبلها كالنهي عن كل من الفعلين في المثالين اللذين ذكرهما الشارح
والنهي عن المصاحبة والنهي عن الاول واباحة الثاني غير مقصورة عليه

وتعين الحروف الاصول

والزوائد وقال الناظم

في التسهيل يجوز شبه ما وجب

له يعنى من قبوله بصيغة واحدة

معاني مختلفة لولا الاعراب

لا تكتب وأشار بقوله تتوار

(١٠٠)

الى أن سبب الاعراب واجب
لأنه لا يصح أن لا الاسم
ليس له ما يميزه عن الاعراب
لأنه ما يميزه عن الاعراب
والمصارع يميزه عن الاعراب
وضع اسم مكه كذا في تتوار
بالضمة وتفتح عماره جعل
المعاني الثلاثة في لاء كل
السمك وشرب اللبن يعني
من الاعراب في ذلك وضع
الاسم مكان كل من المحرور
والمدح والمرفوع وال
لأنه بالحذاء ومدح عمرو
ولا من بالحذاء مدح عمرو
ومن ثم كل الاسم أصل
والمصارع فرعاً خلافاً للكوفي
فإنهم ذهبوا الى أن الاعراب
أصل في الأفعال كجاء وأصل
في الأسماء فالواو الآن المدح
الذي أوجب الاعراب في
الأسماء موجود في الأفعال
في بعض المواضع كذا في نحو
لأن كل السمك وشرب اللبن
كما تقدم وأوجب بأن الاسم
في المضارع كان يمكن إزالته
بغير الاعراب كما تقدم وأما
بغير المصارع (ان عراباً من

لأنه لا يصح أن لا الاسم
باعتبار اسمه لأن أحدهما واجب والآخر جائز وباعتبار المعاني التي يميزه
أما سقط اعتراض الدماميني على ذكره بأنه ما سقط ما قد يقال
المتصف بالوجوب والحوار الاعراب لا تقول المعاني بهم بريد على المصنف أن
الاسم أصله دليل للمعاني المترتبة المختلفة تتوار ما صام واعكف فانه يمكن
كون المعنى ما صام وما اعتكف وما صام معتكفاً وما صام ولكن اعتكف
وأحب بأنه ما ندرو لا يقتضيه تحت تأمل (قوله لا تكتب) أي في بعض
الاحكام وأما ما يدنا بعض الاحكام لأن الاعراب لا يدخل فيها إلا الناس
فيه نحو وشرب ريد الماء حمل على ما به إلا الناس لمجرى الماء على سنن
واحد اه دما ميني في له تحت وهو وأن اللزوم على فرض عدم الاعراب
هو الاحمال لا إلا الناس لا حمل المعاني حيث تدعى السواء من غير تبادل
خلاف المراد وقد نوا الاحمال من مقاصد اللغاة وحواله انه ليس من
مما صدم في مقام البيان كتمام ان العاقل والمعولبة والاصافة بل
بما شوب عنه فيه ما عرفه (قوله لا معاً) أي المعاني المتواردة عليه
كما عاقله والمتقولة والاصافة (قوله متصوفة عليه) أي لا يحصل إلا
القطعة فتعني اعرابه طر يقابلها (قوله لا تعني) تصفة الجوهول على
المشهور ولا به معنى ثم تتخلف التي بمعنى قصد في أنفاعل (قوله فيقال
لأنه بالحذاء ومدح عمرو الخ) ومثل ذلك يقال في لاء كل السمك وشرب
الذي (قوله ومن ثم) أي من أجل أن الاسم ليس له ما يميزه عن الاعراب
تخلف الفعل (قوله كذا الاسم) أي اعرابه أصلاً والمصارع أي اعرابه
فرعاً (قوله خلافاً للكوفي) أي ولم يذهب الى أن الاعراب أصل في الفعل
فرع في الاسم لو حوذه في الفعل من غير سببه ولذا لم يتخلف الاسم وهو
ما طر لما عرفت من أن سبب الاعراب هو ما توارد للمعاني (قوله ان عراباً)
بكسر الراء ما هي يعزى كذا في رضى أي خلافاً ما عرابيبر وكما لا يعلمه معنى
عرض (قوله ما شرب) أي ولو تديره كقوله

لا تكتب في الفقرة لك أن * تركب يوماً والمهزورة رفته

أصله تميز بين التوكيد والهمية تحدث لا لقاء الساكنين فأذهب

نون توكيده باشر) له نحو لا يجب وليكروا

وبغيره

وغيره (قوله ومن نون اناث) أى نون موضوعه للاناث وان استعملت مجازا في الذكور كما في قوله

يمزجون بالدهن خفا فاعياهم * ويرجعن من دارين ببحر الحقائق
(قوله لم يعرف) أى لفظا وهو معرب محلان دخل عليه ناصب أو جازم
كما في يس وسكت عن محلبة الرفع بالتجريد والقياس أنها كذلك لأن يقال
التجريد ضعيف لانه عامل معنوي كذا قال شيخنا السيد ثم رأيت شيخنا
في باب اعراب الفعل نقل عن يمين أنه محل رفع في حال التجريد من الناصب
والجازم ونظرفيه وجزم بأنه ليس له في حال التجريد محل رفع نافلا ذلك عن
القبولي وغيره (قوله لمعارضة الخ) فيه أن عدم اعرابه هو الأصل
فلا يحتاج الى التعليل ويحاج بأن المضارع لما أشبه الاسم في الأمور
المتقدمة كان كان الاعراب متأصل فيه فاذا خرج عنه فكأنه خرج عن
الأصل فلهذا ذكر وجه البناء (قوله بما هو من خصائص الافعال) أى
القوى تنزيلة منزلة الجزء الخاتم للكلمة فاندفع الاعتراض بلزوم بناء
المضارع المقرون بلم وقد أوحرف التنفيس أو باء الفاعلة لمعارضة الشبه
فيه بما هو من خصائص الافعال يمكن هذا الاندفاع لا يظهر بالنسبة لباء
الفاعلة لا تصاها بالآخر وتزله منزلة الجزء من الفعل لأن يقال تنزل نون
التوكيد أقوى وأتم (قوله لتركيبه معها الخ) تعليل لكون البناء على الفتح
كما قاله غير واحد لا لأصل البناء لانه ذكره لأن التركيب لا يصلح علة للبناء
بدليل بعلمك كما قيل لأن المراد هنا خصوص التركيب العددي كما يصرح
به قول الشارح تركيب خمسة عشر لا مطلق التركيب المزجي والتركيب
العددي يصلح علة للبناء كما ستعرفه في بابها وانما اقتضى التركيب الفتح لانه
يحصل به ثقل فيحتاج معه الى التحفيف بالفتح وقال شيخنا السيد ما ذكره
الشارح علة لكون البناء على الفتح مع نون التوكيد وعلى السكون مع نون
الاناث عازيا لشرح الكافية انما ذكره المصنف في شرح الكافية علة
لأصل البناء لا لكونه على الفتح أو السكون ففي عزوه الى شرح الكافية
نظر (قوله حملا على الماضي المتصل بها) أى في كون كل ساكن الآخر
لفظا لا في البناء على السكون لأننا في ما سبق من كون الماضي المتصل

(ومن نون اناث كبر عن)
من قولك النسوة بر عن أى
يخفن (من فتن) فان لم يعرف
منها لم يعرف لمعارضة شبه
الاسم بما هو من خصائص
الافعال فرجع الى أصله
من البناء فيبنى مع الأولى
على الفتح لتركيبه معها
تركيب خمسة عشر ومع
الثانية على السكون حملا على
الماضي المتصل بها

الى المفرد وقد لا تضاف أصلا وبالمفرد اذا واذا حيث فانما انما تضاف الى
الجملة ولدن فانما قد تضاف الى المفرد وقد تضاف الى الجملة فلم يوجد المعارض
ولوسلم وجوده في لدن فاعراب لدن لغة والمعارض قد لا يمنع الاتحتم البناء
وبهذا الاخير يجاب عن ايراد قد الاسمية لان فيها أيضا لغتي الاعراب
والبناء (قوله من وجود صورة التثنية) اعترض بأن من قال بالاعراب حكم
بأن التثنية حقيقة ومن قال بالبناء لا شتراطه في اعراب التثنية اعراب
المفرد وقوله التنكير وهو الاصح حكم بأنها صورية لان مفرد ما ذكره مني
لا يقبل التنكير والشارح لفق بين القولين في حكم أول بالاعراب وثانيا
بأن التثنية صورية والجواب منع التلقيق بل هو جار على القول بالاعراب
ولا ينافيه التعبير بالصورة لانه لما لم تجب هذه التثنية على قياس التثنية لان
قياس تثنية ما كان كذا او ثانيا والذي والقياس والذيان والتثنية لان
كانها غير حقيقة فلذلك قال صورة (قوله وهما) أي الاضافة والتثنية (قوله
وانما بنيت أي الموصولة) دفع لما يرد على قوله اضعف الشبه بما عارضه الخ
وكذا قوله فيما يأتي وانما بنى الذين الخ (قوله وبنصها) ذكره زيادة فائدة
ولا دخل له في اليراد وهذه القراءة شاذة (قوله كأنها منقطعة عن الاضافة
لفظا ونية) أما الأول فالتنزيل المذكور وأما الثاني فلا لأنه لا معنى لتقدير
المضاف اليه مع وجوده لفظا ومصب كان مجموع قوله لفظا ونية لا كل
واحد على حدته حتى يدأنهم على هذا التنزيل منقطعة عن الاضافة نية
بتحقيقا فتأمل (قوله مع قيام موجب البناء) وهو شبه الحرف في الاقتدار
اللازم الى جملة (قوله فمن لاحظ ذلك) أي التنزيل المذكور مع قيام
موجب البناء (قوله ومن لاحظ الحقيقة) أي وجود المعارض للشبه
من الاضافة (قوله فلوحذف ما تضاف اليه) أي سواء ذكر مصدر الصلة أو
حذف أعربت أيضا أي كما أعربت حال الاضافة وحذف مصدر الصلة على
لغة (قوله لقيام التنوين مقامه) أي مقام ما تضاف اليه ولما يحسن
تنزيل هذا التنوين منزلة مصدر الصلة لتسكون كأنها منقطعة عن الاضافة
فتبين اتفاق على اعرابها (قوله وزعم ابن الطراوة) هذا ما قبل لقوله
سابقا وهي مضافة لفظا اذا كان مصدر صلتها ضمير المحذوف والخ وحاصل

من وجود صورة التثنية وهما
من خواص الاسماء وانما
بنيت أي الموصولة وهي
مضافة لفظا اذا كان صدر
صلتها ضمير المحذوف واخوتم
لتنزعه من كل شبيعة أيهم
أشد قرئ بضم اى بناء
وبنصها لانها المحذوف صدر
صلتها نزل ما هي مضافة اليه
منزلة فصارت كأنها منقطعة
عن الاضافة لفظا ونية مع
قيام موجب البناء فمن لاحظ
ذلك بنى ومن لاحظ الحقيقة
أعرب فلوحذف ما تضاف اليه
أعربت أيضا لقيام التنوين
مقامه كافي كل وزعم ابن
الطراوة أن أيهم منقطوعة
عن الاضافة فلذلك بنيت
وأنهم أشد متدا وخبرورة
برسم المحذف الضمير متصلا
والاجماع على انها اذا لم
تضف كانت معربة وانما بنى
الذين

ما زعمه ابن الطراوة شيان ردهما الشارح على طريق الاسم والشر
 المتقوس (قوله وإن كان الجمع) أي اللغوي فلا ينافي أنه اسم جمع والواو
 للتحال (قوله لانه لم يجر على سنن الجمع) برده عليه أن النسبة في ذات
 ومان والذات والثنان لم تجر أيضاً على سنن النسبة لما مر ويمكن دفعه بأن
 جهة عدم جريان النسبة فيما ذكره على سنن النسبة لفظية وجهة عدم
 جريان الجمع في الذين على سنن الجمع معنوية والجهة المعنوية أقوى فلهذا
 اعتبرت دون الجهة المقتضية ما حفظه فانه يقين (قوله لانه أخص من الذي)
 لأن الذي يستعمل في العاقل وغيره حقيقة والذي لا يستعمل حقيقة
 الآتي العاقل (قوله ومن أعربه) أي بالواو وفعا وبالياء نصباً وجرّاً نظر
 إلى مجرد الصورة أي إلى صورة الجمع المجردة عن النظر إلى المعنى من
 كونه أخص من مفردة (قوله على هذه اللغة) اسم الإشارة يرجع إلى
 لغة الأعراب لا تنقيد كونه حقيقة فلا ينافي قوله بعد مني الخ أو اللفظ من
 ينطق بالواو في حال الرفع المعلوم من المقام (قوله ومن أعرب ذو وذات)
 جواب سؤال ولماذا على الشبه الافتقاري (قوله الشبه الأهمالي) أي
 شبه الاسم الحرف المهمل في إهماله عن العمل أي كونه لا عاملاً ولا معرولاً
 قال في التصريح وأدخله ابن مالك في الشبه المعنوي وأدخله غيره
 في الاستعمالي اه وانما يظهر القولان للذات ذكرهما إذا لم يرد بالمعنوي
 والاستعمالي خصوصاً معناه السابق بل أريد الأهم الشامل للشبه
 الأهمالي وعند بعضهم من أنواع الشبه الشبه الجمودي والأقرب إرجاعه
 إلى الشبه الاستعمالي بمعنى يتم له لا بخصوص معناه السابق وبعضهم
 الشبه اللفظي فقد ذكرنا لهم أن حاشي الأسمية نسبت لشبهها الحرفية
 في اللفظ وكذا يقال في على الأسمية وكلاهما معنى حقاً وقد الأسمية ونقل شجناً
 السبد أن الشبه اللفظي مجوز للبناء لا محتم له فعليه يجوز أن يكون حاشي
 وعلى وكلاهما اعتباراً معر به تقدير كالمعنى وقد الأسمية معر به لفظاً وقد مر
 هذا (قوله ومثله) أي للشكل عليه بفواضع السور أي نحو ص وفي والم
 وهذا مبتنى على أن الحمل لها كونه امتشابه لا يعرف معناه ولم يصحها
 عامل أماغلي أنها أسماء لا سور مثلاً وأن محلها رفع بالابتداء والخبرية

وإن كان الجمع من خواص
 الأسماء الأله لم يجر على سنن
 الجمع لانه أخص من
 الذي وشأن الجمع أن يكون
 أهم من مفردة ومن أعربه
 نظر إلى مجرد الصورة وقيل
 هو على هذه اللغة مبني جى
 به على صورة العرب ومن
 أعرب ذو وذات الطائنين
 حملهما على ذي وذات بمعنى
 صاحب وصاحبة الثاني
 عند شرح الكافية من أنواع
 الشبه الشبه الأهمالي
 ومثله بفواضع السور

أو نصب على المفعولية المحذوف أي أقرأ أو حُرِّف القسم المقدّر
فليست من هذا النوع بل ما كان منها مفردا كص أو موازن مفردكم
موازن قابل جاز اعزاه لفظا أو تقدير بأن يسكن حكاية لحاله قبل العلية
وما عدا ذلك كالمزكهم بعض يتبع فيه الثاني كتبة في تفسير البضاوي
وحواشيه وفي الهمع أن المفرد إذا أعرب يصرف وينع من الصرف باعتبار
تدكير المسمى وتأنيته وأن موازنه إذا أعرب يمنع لموازنته الاسم الأعجمي
وأن ما لم يكن مفردا ولا موازنه وأمكن جعله من كافر حيا كطسم يجوز فيه
الحكاية وبناء الجزعين على الفتح الخمسة عشر والاعراب على الميم مع فتح
النون أو على النون مع انصافه أول الجزعين لثانيهما وعلى هذاني ميم
الصرف وعدمه بناء على تدكير الحرف وتأنيته اه بتصرف وتقولنا لم
يجمعها عامل سقط ما لبعض من الاعتراض على التعليل بكونها متشابهة بأن
كونها متشابهة لا يقتضي عدم الخل وعدم الاعراب لثبوت ذلك في غيرها
من التشابه (قوله والمراد) أي بما يجيء للتشابه الأهمالي وقوله الأسماء
أي التي لم تكن مبنية قبل التركيب وبعبده لا كني وأين وقوله مطلقا أي
ذوات السور أولا والمراد بالتركيب كقوله الغنمي ما يشمل الاستنادي
والاضافي (قوله وبعضهم إلى أنها معربة بحكم) أي قابلية للاعراب
فالخلاف بينهما وبين ما قبله لفظي لأنه الأول لا ينبغي قبوله للاعراب والثاني
لا ينبغي كونها غير معربة ولا مبنية بالفعل فالخلاف بينهما انما هو في التسمية
وعدمها كذا قال البعض وهو يدل على أن القولين متفقان على أنها معربة
بالمعنى المصطلح عليه في المعرب وهو ما سلم من شبه الحرف فرجع الخلاف إلى
قوانين فقط كونها مبنية أشبه بالحرف وكونها معربة لاسلامها من شبهه
وقال في شرح الجامع وعلى أنها معربة بحكم فالعرب معنيان أحدهما
التصنيف بالاختلاف بالفعل والثاني مقابل المبنى فبين المبنى والمعرب بالمعنى
الثاني تقابل العدم والملكية وبين المبنى والمعرب بالمعنى الأول تقابل التضاد
ولذا جاز ارتقاءهما اه بعض تلخيص وقال الجامعي في شرح قول ابن
الجاحظ في كافيته فالمعرب أي من الأسماء المركب الذي لم يشبه مبنى
الأصل أي المبنى الذي هو أصل في البناء منعه أعلم أن صاحب الكشف

والمراد الأسماء مطلقا قبل
التركيب فانها مبنية لشبهها
بالحرف المهملة في كونها
لا عاملة ولا معجولة وذهب
بعضهم إلى أنها موقوفة أي
لا معربة ولا مبنية وبعضهم
إلى أنها معربة بحكم

جعل الاسماء المعدودة العارية عن الشامية المذكورة معربة وليس
 النزاع في العرب الذي هو اسم مفعول من قولك أعربت فان ذلك لا يحصل
 الا باجراء الاعراب على آخر الكلمة بعد التركيب بل في العرب اصطلاحا
 فاعتبر العلامة مجردة الصلاحية لاستحقاق الاعراب بعد التركيب وهو
 الظاهر من كلام الامام عبد القاهر واعترا المصنف مع الصلاحية حصول
 الاستحقاق بالفعل ولهذا أخذ التركيب في تعريفه وأما وجود الاعراب
 بالفعل في كون الاسم معربا فمعتبره أحد ولذلك يقال لمعرب الكلمة
 وهي معربة اه وهو حسن ينبغي أن يحمل عليه موهم خلافه (قوله
 ولاجل سكوتة عن هذا النوع) أي وعن غيره كالشبه الجودي وإن أوهم
 تقديمه الطرف خلافه (قوله بكاف التشبيه) الاولى بكاف التثنية (قوله
 ومعرب الاسماء) قال يس الاضافة على معنى من وضابطه ما موجود وهو
 أن يكون بين المضاف والمضاف اليه عموم وخصوص من وجه اه
 واعتراض البعض عليه بأن شرط هذه الاضافة صحة حمل الثاني على الاول
 كتمام حديد مدور مع بناء رعن الروداني من أن صحة الحمل أغلبيا لشرط
 لازم واعمال مخرج المصنف تعريف معرب الاسماء مع انتفاء اسم من قوله
 ومبنى شبه من الحروف مدني فوطنة لتقسيمه الى ظاهرا الاعراب ومقدرة
 (قوله ما قد سلم من شبه الحرف) ما واقعة على اسم فاندفع الاعتراض بأن
 التعريف ما دق على الحرف اذا التئى لا يشبه نفسه (قوله الشبه المذكور)
 أشار به الى ان الاضافة في شبه الحرف للعهد المذكور والمعهد شبه الحرف
 المتقدم أعني المدني أي الذي لم يعارضه معارض وبجعل الاضافة معدية
 دخلت أي وبحوها من المعربات التي أشبهت الحرف شبهة ما فيها فلا يقال
 التعريف غير جامع لخروج أي ونحوها لأن فيها شبهة بالحرف (قوله يظهر
 اعرابه) أي ان لم يمنع من ظهوره مائع كوقف وادغام وحكاية وتخفيف
 واتباع (قوله وفيه عشر لغات) بل ثمانية عشر رجعت في هذا البيت
 مع خمسة اسم حياء كذا سما * سماء بتثنية لا قول كلها
 (قوله في المذكر) أي ذكر يسمى الاسم ولو قال في التقسيم لكان وضع اذ
 المذكر لا يخص التقسيم (قوله وفي التعليل) المراد بالتعليل ما يشمل

ولا لاجل سكوتة عن هذا النوع
 أشار الى عدم الحصر فيها
 ذكره بكاف التشبيه (ومعرب
 الاسماء ما قد سلم من شبه
 الحرف) بالشبه المذكور
 وهذا على فهم صحيح يظهر
 اعرابه (كرو و) معتل
 يقدرا اعرابه نحو (سما)
 بالتصريف في الاسم وفيه
 عشر لغات منقولة عن
 العرب اسم وسم وسمامثلة
 والعاشرة سماء وقد جعلتها
 في قولي
 لغات الاسم فدهواها الحصر
 في بيت شعر وهو هذا الشعر
 اسم وحذف همزة والتصر
 مثلثات مع خمسة عشر * تبيه
 بدأ في المذكر بالمعرب
 لشرفه وفي التعليل بالمبنى
 لكون علة وجودية وعلية
 المعرب عدمية والاهتمام
 بالوجودي أولى من الاهتمام
 بالعدمي وأيضا

ولا يقاس على باب لا غيره فلا بدعى هنا تركيب الفعل مع الفاعل ثم ادخال
 نون التوكيد (قوله بين المباشرة) أى بين نون التوكيد المباشرة لانتون
 الاناث لا تكون الا مباشرة ولذا لم يقيدها الناظم بالمباشرة (قوله الى البناء)
 أى على الفتح حتى فى المسند الى واو الجماعة أو ياء المخاطبة لكنه فيه مقتدر
 منع من ظهوره حركة المناسبة هذا هو الاقرب وان توقف فيه البعض (قوله
 الى الاعراب مطلقا) لكنه فى المباشرة مقتدر منع من ظهوره حركة التمييز
 بين المسند للواحد والمسند للجماعة والمسند للواحدة (قوله ما) أى سكون
 ومن فى قوله من الشبه بالماضى تعليلية وجعل السكون هنا عارضا للمضارع
 باعتبار ما صار كالتأصل فيه من الاعراب فلا ينافى ما أسلفه الشارح من
 استواء المضارع والماضى فى أصالة السكون لانه باعتبار التأصل الاصيل
 فتنبيه (قوله الذى به) أشار به الى الجواب عن الاعتراض بأن كلام
 المصنف لا يقيدها بالحروف بالفعل اذ لا يلزم من الاستحقاق الحصول
 وحاصل ما أشار اليه من الجواب أن فى البناء للعهد الحضورى أى البناء
 الحاضر فى الحرف فيكون كلام المصنف مقيد البناء كل حرف واستحقاقه
 بناءه الحاصل له ويحتاج أيضا بأن حصول البناء للحرف علم من قوله لشبهه
 من الحروف مدنى والقصد الآن بيان استحقاق الحرف بناءه الحاصل له
 (قوله لا يتصوره) أى لا يتوارد عليه (قوله ما يحتاج) أى معان تركيبية
 يحتاج التمييز بينها الى الاعراب وأما المعانى الفردية كالابتداء والتبعية
 والبيان بالنسبة الى من فتعتبر الحرف لكن لا يميز بينها بالاعراب (قوله
 والاصل فى المبني) أى الراجح فيه أو المستحب لا الغالب اذ ليس غالب
 المبنيات ساكنا (قوله أى السكون) فسر أن يسكن بالسكون لانه عبارة
 النجاة لانه أوله بالتسكين والتسكين فعل الفاعل فهو وصف له لا للكمة وان
 توهمه شيئا والبعض لان المصدر المؤول به أن يسكن مبنى للمفعول قطعا
 أى كونه مسكنا وهو وصف للكمة قطعا فلا تغفل بقى شئ آخر أورده
 السيوطى فى نكته وهو أن المصنف لم يذكر أن غير السكون والفتح والكسر
 والضم ينوب عنها كما ذكرنا نظير ذلك فى الاعراب فربما توهم عدم ذلك هنا
 وليس كذلك فينوب عن السكون الحذف فى الامر المعتل والامر لاثنين

بين المباشرة وغيرها هو
 المشهور والمنصور وذهب
 الاخفش وطائفة الى البناء
 مطلقا وطائفة الى الاعراب
 مطلقا وأما نون الاناث فقال
 فى شرح التسهيل ان المتصل
 به امبنى بالاخلاف وليس
 كما قال فقد ذهب قوم منهم
 ابن درستويه وابن طححة
 والسهيل الى أنه معرب
 بأعراب مقتدر منع من ظهوره
 معارض فيه من الشبهه
 بالماضى (وكل حرف مستحق
 للبناء) الذى به بالاجماع
 اذ ليس فيه مقتضى الاعراب
 لأنه لا يتصوره من المعانى
 ما يحتاج الى الاعراب
 (والاصل فى المبني) اسما
 كان أرفعا أو حرفا
 (أن يسكنا) أى السكون لحقيقته

أو جماعة أو محالدة وعن الفتح الكسر في نحو لا سلماتك والياء في نحو
لا مسلمين ولا مسلمينك والالف في نحو لا وتران في لينة وعن الكسر الفتح
في نحو حصر عدلى رأى من يقول بثانته وعن الضم او او والالف في نحو
ياريدون وياريدان اد وبيجاد كره من نيامة الفتح عن الكسر في نحو حصر
نظر فامل (قوله والمضى ثقيل) للرومة حالة واحدة ولافتقار الحرف الى
سبعة وتركب معنى الفعل ومثابة الاسم الذى الحرف الثقيل وأنت قليل
نقله يكون مدلوله مركبا لصنع معنى الحرف زيادة على معناه الاصلى
كما انصر عليه البعض فقامر كوله شجنا على السى من الاحياء للشبه
المعروف كنى (قوله ومنه) اشارته الى عدم الاتصاف ببياد كره لان
من السى ماى على حرف كاريذان وياريدون ولارجلين وماجى على حذف
كعر واحش وارم واصر ما واصر با واصر فى (قوله ودونج) فتمه لان
الفتح أحد الحركات ويلىه الكسر (قوله ودونج) فتمه لان
من أين يعلم أن التالهم أنى هاما لا لا الصم مع أن فيها الفتح والكسر أيضا قلت
لان أين تعبت مثالا لفتح وأس تعبت مثالا للكسر فيكون حيث مثالا
للصم وأيضا الصم أشهر والجل على الاتهم أراخ (قوله لا الفعل) وأما نحو
مر بوانبى على فتح مقدرو الصلة للباسية كما مر وأما رة بضم النال فينى
على سكون مقدرو وختمه للانباع وأما نحو ع وى ففى على الحذف
والكسرة كسرة مية وأما رة بكسر النال على سكون مقدرو والكسرة
للتخلص من التاء الساكنين (قوله لتقليما وتقل المعقل) أما الاول
فلان الصم اعما يحصل باعمال العضتين معا والكسر باعمال العضلة
السفلى بخلاف الفتح فله يحصل بمجرد دفع العم وأما الثانى فله كىب معناه
من حدث ورماع قيل رسة على ماين فى محله (قوله وهو الهمةزة) الضمير
يرجع الى الحرف (قوله وسى أمس عند الجازيين) أى بشروط حجة
ذكرها الشارح فى باب ما لا يصرف أن يرايه معين وأن لا يضاف ولا يصغر
ولا يكسر ولا يعرف نال وأما التعميمون فيعضهم يعرفه اعراب ما لا يصرف
فى الأحوال الثلاثة العلمية والعدل عن الاسم وأكثرهم يخص ذلك بحالة
الرفع وينسبه على الكسر فى غيرها فان قد بشرط من الشروط المتقدمة

وتقل الحركة والمضى تنقل
فلو حرك اجتمع تنقلان
(ومنه) أى من اليبى بالحركة
لعارض اقصى غير يكة
والمحرك (دوتج ودو كسر و)
دو (صم) لدو الفتح (كأين)
وسر ورو ورو الكسر
نحو (أمن) وجبر ودو والصم
نحو (جبت) ومنه
(والساكن) نحو (كم)
واضرب وهل فالباء على
السكون يكون فى الاسم
والفعل والحرف لكسره
الاصل وكذلك الفتح لكسره
أحد الحركات وأقرها الى
السكون وأما الصم والكسر
هكوان فى الاسم والحرف
لا الفعل لتقلها وتقل
انفعل وى أين شبه بالحرف
فى المعنى وهو الهمةزة أن كان
استفها اما وان ان كل شرط
وى أمس عند الجازيين

فلا خلاف في اعرابه وصرفه (قوله انضمه معني حرف التعريف) معناه
التعيين وبيان ذلك انه اسم لعين وهو اليوم الذي يليه يومك وأما المقرون
بأل العهدية فهو لليوم الماضي المعهود بين المتخاطبين ولبي يومك أم لا وإذا
فون كان صادقا على كل أمس وفيها الغزان عبد السلام بقوله ما كلمة اذا
عرفت نكرت واذا نكرت عرفت ومراده بالاول حالة اقترانه بأل وبالثاني
حالة ابتائه فأعرفه * فان قلت * العلة التي ذكرها الشارح وجودة في جميع
المعارف انضمها التعيين فيلزم بناؤها * قلت التعيين الذي هو معنى أل نسبة
جزئية غير مستقلة بالمفهومية كما هو شأن معنى الحرف بخلاف التعيين
الاسمي الموجود في العلم مثلا فافهم قال الشنواني والفرق بين العدل
والانضمام أن العدل يجوز مع الظاهر أل بخلاف الانضمام اه فعلى
بنائه انضمه معني أل تكون أمس مؤدية معني أل مع طرحها وعدم
النظر اليها وامتناع ذكرها وعلى اعرابه اعراب ما لا ينصرف للعلية
والعدل يكون أمس حال المحل الاسم مع النظر الى أل وجواز ذكرها
(قوله لانه معرفة بغير أداة ظاهرة) بدليل وصفه بالمعرفة في نحو قولهم أمس
الدار لا يعود وكان ينبغي حذف قوله ظاهرة لانهما أن الاداة مقدرة مع أن
من يعمل البناء بالانضمام المذكور يقول بتأدية أمس معني حرف
التعريف مع طرح الحرف وقطع النظر عنه وبعد ذلك فالعلة ناقصة ولو قال
لانه معرفة فليس من أنواع المعرفة الآتية لعم التعليل فافهم (قوله وبني كم
للشبه الوضعي) أي على نكح غير الشاطبي وقوله أولتضمن الح أي على
مذهب الشاطبي أيضا (قوله وبما بني من الأفعال) أي غير المضارع لان
المضارع لما استحق الاعراب بسبب الشبهة السابقة حتى كأنه أصل فيه
استحق أن يسأل عنه اذ انبى على السكون سؤالان لم يبي ولم سكن كما يدل على
ذلك قول الشارح سابقا لمعارضته شبه الاسم الح وقوله ومع الثانية على
السكون حسلا على الماضي المتصل بها قاله البعض أقول يؤخذ منه أن قول
الشارح وبما بني منهم ما على حركة الح محله أيضا في غير المضارع وان سؤالي
المضارع المبني على حركة لم يبي ولم كانت الحركة كذا وأنه لا يسأل عن تحريكه
لموافقته ما يستحقه المضارع من الاعراب الذي الاصل فيه الحركة وبرد

أو جماعة أو شاهدة عن الفتح الكسر في تحول اسمائنا والياء في تحول
 لا مبدئ ولا مبدئ لث والالف في تحول لا و ت ا في لثة وعن الكسر المص
 في حو حصر على رأي من يقول بانه وعن الصم الواو والالف في تحول
 ياريدون و ياريدان اه وفيما ذكره من سائر الفتح عن الكسر في تحول
 نظرها ل (قوله والمشي تقبل) للرو معاملة واحدة ولاقتنار الحرف الى
 سمعة وركب معنى الفعل وشامة الاسم الذي الحرف الثقيل وأنه تقبل
 نفسه يكون مدلوله مركبا لسمعة معنى الحرف زائدة على معناه الأصلي
 كما يصح عليه البعض قاصر كقوله شيخنا على المسمى من الاصماء للثمة
 المعصوي كمي (قوله ومنه) أشار به الى عدم الاتصاف بيماد كره لات
 من المسمى ما على حرف ياريدان و ياريدون ولا رجلي وما على حذف
 كاعر واحش وارم واصر ما واصر واواصر في (قوله دوني) فقه لان
 الجمع أحف الحركات ولبه الكسر (قوله ودوالصم تحو حيت) فان قلت
 من أبي فلم أن الساطم أني هاتما لا لسم مع أن هذا الفتح والكسر أضافات
 لأن أبي بعدت مثالا لجمع وأمس تعبت مثالا للكسر يكون حيث مثالا
 لسم وأبدا الصم أشهر والجل على الانهراو ح (قوله لا الفعل) وأما حو
 سر بواقي على فتح مقدرو لسمه للسامية كما مر وأما في ضم النذالي في
 على سكون مقدرو ومثله لا ساع وأما حو ع وق غسي على الحذف
 والكسرة كمرقة وأما رد بكسر الدالي في على سكون مقدرو والكسرة
 للتحصل من النشاء الساكن (قوله انقلها وتقبل الفعل) أما الاول
 فلا الصم اما يحصل باعمال العصلين معا والكسر باعمال العصلة
 السفلى بخلاف الفتح فله يحصل بمجرد فتح الصم وأما الثاني فله كسب معناه
 من حدث ورماد قبل وسعة على ما بين في محله (قوله وهو الهمره) الصمير
 يرجع الى الحرف (قوله وبى أمس عند الخاريين) أى شروط حسنة
 ذكرها الناصح في باب ما لا يصرف أن يراد به معنى وأن لا يضاف ولا يصرف
 ولا تكسر ولا يعرف بال وأما التعميدون فبعضهم يعر به اعراب ما لا يصرف
 في الأحوال الثلاثة للعلية والعدل عن الاسم وأكثرهم يخص ذلك بحالة
 الرفع وبه على الكسر في غيرها فان قد شرط من الشروط المقترنة

وتقبل الحركة ولا يسل
 فلو حرك لا جمع نقلا
 (دوم) أى من الذى يحرك
 له اعرافه حتى يحرك
 والمحرك (دوم) ودو كسر و
 دو (سم) ودو الجمع (كأب)
 وسر وورب ودو الكسر
 تحو (أمس) وحو ودو الصم
 حو (حش) و ح د
 (والساكن) حو (كم)
 واصر وعل والماء على
 السكون سكون في الاسم
 والفعل والحرف لسكونه
 الأصل وكذلك الفتح لسكونه
 أحف الحركات وأقرها الى
 السكون وأما الصم والكسر
 فكويان في الاسم والحرف
 لا الفعل لثقلهما وتقبل
 انقل وبى أم لشبه الحرف
 في المعنى وهو الهمره ان كل
 اسمه أما وان كان شرطاً
 وبى أمس عند الخاريين

فلا خلاف في اعرابه وصرفه (قوله لتضمنه معنى حرف التعريف) معناه
التعيين وبيان ذلك أنه اسم لمعين وهو اليوم الذي يليه يومك وأما المقرون
بأل العهدية فهو اليوم الماضي المعهودين المتخاطبين وليه يومك أم لا وإذا
نون كان صاد فاعلى كل أمس وفيها الغزبان عبد السلام بقوله ما كلمة إذا
عرفت نسكرت وإذا نسكرت عرفت ومرادها بالاول حالة اقترانه بأل وبالثاني
حالة بناءه فاعرفه فان قلت * العلة التي ذكرها الشارح وجودة في جميع
المعارف لتضمنها التعيين فيلزم بناؤها فان قلت التعيين الذي هو معنى أل نسبة
جزئية غير مستقلة بالمفهومية كما هو شأن معنى الحرف بخلاف التعيين
الاسمي الموجود في العلم مثلاً فافهم قال الشارح والفرق بين العدل
والتضمن أن العدل يجوز مع اظهار أل بخلاف التضمن اه فعلى
بناءه لتضمنه معنى أل تكون أمس مؤدية معنى أل مع طرحها وعدم
النظر اليها وامتناع ذكرها وعلى اعرابه اعراب ما لا ينصرف للعلية
والعدل يكون أمس حالاً يحمل الاسم مع النظر الى أل وجواز ذكرها
(قوله لانه معرفة بغير أداة ظاهرة) بدليل وصفه بالمعرفة في نحو قولهم أمس
الديار لا يعود وكان ينبغي حذف قوله ظاهرة لايها مه أن الاداة مقدرة مع أن
من يعمل البناء بالتضمن المذکور يقول بتأدية أمس معنى حرف
التعريف مع طرح الحرف وقطع النظر عنه وبعد ذلك فاعلة ناقصة ولو قال
لانه معرفة وليس من أنواع المعرفة الآتية لزم التعليل فافهم (قوله وبني كم
للشبه الوضحي) أي على تقدير غير الشاطبي وقوله أول تضمين الح أي على
مذهب الشاطبي أيضاً (قوله وباني من الأفعال) أي غير المضارع لأن
المضارع لما استحق الأعراب بسبب المشابهة السابقة حتى كأنه أصل فيه
استحق أن يسأل عنه اذ انبنى على السكون سؤالاً لم يبن ولم يسكن كما يدل على
ذلك قول الشارح سابقاً لمعارضة شبه الاسم الح وقوله ومع الثانية على
السكون حسلاً على الماضي المتصل بها قاله البعض أقول يؤخذ منه أن قول
الشارح وباني منهما على حركة الح محله أيضاً في غير المضارع وان سؤالي
المضارع البني على حركة لم يبن ولم كانت الحركة كذا وأنه لا يسأل عن تحريكه
لواقفته ما يستحق المضارع من الأعراب الذي الأصل فيه الحركة وبرد

لتضمنه معنى حرف التعريف
لانه معرفة بغير أداة ظاهرة
وبني حيث لا افتقار للالزم
الى جملة وبني كم للشبه الوضحي
أول تضمين الاستفهامية معنى
الهزة والخبرية معنى رب
التي للتسكين * تنبيه * ما بني
من الاسماء على السكون
فيه سؤال واحد لم يبن وما بني
منها على الحركة فيه ثلاثة
أسئلة لم يبن ولم حرك ولم كانت
الحركة كذا وما بني من
الأفعال أو الحروف على
السكون لا يسأل عنه وما بني
منها على حركة فيه سؤالان
لم حرك ولم كانت الحركة
كذا

على ما ذكرناه لا يزال من سكوت المبنى من الأسماء ويسأل عن تحريكه
مع أمها أشد أصالة من المضارع في الأعراب الذي الأصل فيه الحركة اللهم
الأن يقال لما ضعف أصالة المضارع في الأعراب ليكون الأصل
الأصل فيه البناء فربما توهم عدم تمامه في الأعراب بالكلية احتج إلى
دفع هذا التوهم بالسؤال عند سكونه عن سبب سكونه وعدم السؤال عند
تحريكه عن سبب تحريكه لا شعار ذلك بأن له أصالة ما في الأعراب الذي
الأصل فيه الحركة بخلاف أصالة الاسم في الأعراب فلهما قوة غير محتاجة
إلى ذلك فتأمل (قوله وأسباب البناء على الحركة) المقصود بالذات قوله على
الحركة لا قوله البناء ولو قال وأسباب تحريك المبنى لكان أوضح وتظهر ذلك
يقال في قوله وأسباب البناء على الفتح وما بعده (قوله التقاء الساكنين)
أي دفعه وأورد هنا أراد أسلفنا مع جوابه عند الكلام على تعريف
البناء على أنه لفظي (قوله وكون الكلمة على حرف واحد) برده على أن
السبب ما يلزم من وجوده الوجود والسكون المذكور وليس كذلك فقد يوجد
ولا توجد الحركة كما في ماء التائب الساكنة وبعض الضمائر كروا والجماعة
وألف الاثنين وياه الخاطبة ويحاجب بأب المراد بالسبب هنا أهم من ذلك
(قوله أو عرصة لأن يتبدأ بها) اعترض بأنه يعني عنه ما قيله لأنه من أفراد
ما قبله ويحاجب بأنه بعدد التنصيص على ما يصلح سببا للبناء على حركة وكون
الكلمة عرصة لأن يتبدأ بها يصلح سببا بعشاله ولومع الدخول عن كون
الكلمة على حرف واحد كما أن كون الكلمة على حرف واحد يصلح سببا
لبنائها على حركة وإن لم تكن عرصة لأن يتبدأ بها كما أن الفاعل هكذا
يفني تقرر الاعتراض والجواب (قوله وأما أصل في التمكن) أي حالة
في التمكن أي أنها تعرب في بعض الأحوال وليس المراد أنها ممكنة
أصلها حتى يعترض بمشافه حكمهم بأن المبنى غير متمكن (قوله كأول) أي
إذا حذف ما تضاف إليه ونوى معناه كيد أي من أول بالضم (قوله وأما حيث
العرب كاللأسمي) لأن بناءها على الحركة أقرب إلى الأعراب من بنائها
على السكون (قوله يا مضار) أي على لغة من ينتظر وتظرفه الشواهي بأن
هذه الفظة ليست فظة البناء التي الكلام فيها بل هي فظة فيه وحركة

وأما باب البناء على الحركة
تخفة التقاء الساكنين كآين
وكون الكلمة على حرف واحد
كبيض الضمير أو عرصة
لأن يتبدأ بها كآء الجر أولها
أصل في التمكن كأول
أو شابهت العرب كاللأسمي
فانه أشبه المضارع في وقوعه
صفة وصلة وحالا وخبرا
كما تقدم وأسباب البناء على
الفتح طلب الخفة كآين
ومجاورة الألف كآيان
وكونها حركة الأصل نحو
يا مضار زخم مضار راسم
مفعول

البناء على هذه اللغة انما هي الضمة على الحرف المحذوف للترخيم وكذا
يقال في الموضوعين الآتين (قوله والفرق بين معنيين) أي كالمستغاث به
والمستغاث له في المثال المذكور وقوله بأداة واحدة متعلق بمحذوف صفة
لمعنيين أي منته عليهم بأداة واحدة لا ظرف لغو متعلق بالفرق لأن الفرق
باختلاف الحركة لا بالأداة الواحدة (قوله شحوا لزيد لعمر و) يفتح لام
المستغاث به للفرق بينهما وبين لام المستغاث له وأورد عليه أن الفرق
يحصل بالعكس وأجيب بأن المراد الفرق المحبوب بالمناسبة وهي هنا أن
المستغاث منادى والمراد كضمير المخاطب واللام الداخلة عليه مفتوحة
(قوله شحوا كيف) ان قلت لم مثل للفتح اتباعا وكيف والفتح تخفيفا بآين
مع أنه يصح العكس وكون الفتح في كل اللامين معالان الاسباب قد تعدد
أجيب بأن وجه ما صنعته أن الهزفة لما كانت ثقيلة ناسب أن يمثل بآين
اطلاب الخفة بخلاف الكاف فانها خفيفة فتناسب أن يمثل بكيف للاتباع
(قوله التقاء الساكنين) فيه أن التقاء الساكنين انما هو بسبب البناء
على حركة والمعدود من أسباب الكسر كونه الاصل في التخلص من التقاء
الساكنين لأن الكسرة لا تلبس بحركة الاعراب اذ لا تكون حركة
اعراب الاعم التنوين أو آل أو الاضافة قاله يس وعسارة الدماميني على
المغنى قالوا وانما كان الاصل في ذلك الكسر لان الجزم في الافعال عوض
عن الجزم في الاسماء وأصل الجزم السكون فلما ثبت بينهما التعاوض وامتنع
السكون في بعض الموانع جعلوا الكسر عوضا عنه اه (قاعدة) الساكنان
يتقيا في الوقف مطلقا سواء كان الاول حرف لين أم لا ولا يلتقيان في
الوصل الا وأولهما حرف لين وثانيهما مدغم متصل كدابة ودوية فلولم يكن
الاول حرف لين حرك كما في اضرب الرجل بكسر الباء أو حذف كما في اضرب
الرجل بفتحها تريد اضرب بنون التوكيد الخفيفة ولولم يكن الثاني مدغما
حرك كغلاما ومن سكنه من القرأ في ومجماي فالوصل بنية الوقف ولولم
يكن الثاني متصلا حذف الاول نحو دعوا الله يقولوا التي أفى الله شاك
ور بما ثبت كقراءة عنه تلهي باشباع الهاء وتشديد التاء ما لكم
لا تناصرون باثبات ألف لا وتشديد التاء ور بما فر من التقاء ما في المتصل

والفرق بين معنيين بأداة
واحدة شحوا لزيد لعمر و
والاتباع شحوا كيف يثبت على
الفتح اتباعا لحركة الكاف
لأن الياء بينهما ما ساكنة
والنا كن خارج غير مدغمين
وأسباب البناء على الكبير
التقاء الساكنين كما مس

بإبدال الالف همزة مفتوحة قري ولا يخاف ولا الصائين بالهمزة قال أبو جيان
ولا يقاس شيء من ذلك إلا في الضرورة على كثرة ما جازته مع تخلص
وزيادة (قوله وبجائنة الفعل) تفض بكاف التشبيه وواو القسم وتايه
الأن يقال المراد أخفاف كلام الشاطي وبجائنة الحرف الملازم للحرفية
عمله اللازم له تخرج لزوم الحرفية بكاف التشبيه ولزوم العمل وواو القسم
وتايه لأن الواو والتاء لا يلزمهما الحرف لا تنفكا كعنها إذا كتبا لمعطف
والخطاب (قوله حلا على لام الجر) أي الدخلة على ظاهرها غير مستغاثيه
(قوله منها) أي لام الأمر حالة كونها في الفعل نظيرتها أي لام الجر حالة
كونها في الاسم أي في أن كلاً يعمل العمل الخاص بمبدئ حوله (قوله
والاشعار بالتأنيث) أي لأن الكسر المعنوي يناسب المؤنث فيكون
في الكسر التقطعي اشعار به (قوله والفرق بين أداتين) قل هاتين أداتين
وفي يالز بدلعمر وجعل الأداة واحدة لا تختلف النوع هتا واتحاده هناك
وأن لام الابتداء نوع غير لام الجر بخلاف اللامين هناك فانهما من نوع
حرف الجر (قوله كسرت قرأينها الخ) ولم يعكس لتناسب حركة لام الجر
عملها واعترض كلامه بأن الفرق لا يظهروا مع الفهم نحو الزيدون لهم عبيد
الأن يقال الكلام باعتبار الأغلب (قوله نحو لوسي عبد) الانتساب كسر
اللام ليكون مثلاً للام الجر المحدث عنها (قوله ومثابة الغايات) هي
الطرف والقطع عن الاضافة كقبل وبعد حيث يبدل نصير ورثتها بعد
حذف المضاف اليه غاية في النطق اه ما كهي وانما لم يسم كل وبعض
بذلك لوجود ما هو عوض عن المضاف اليه وهما التثوين (قوله نحو يازيد)
أي تضعف بملثاميه لغايات وأما مل بسانه فتصنف معنى الخطاب الذي
هو من معاني الحروف وأما كونه على حركة فلا نله أسلا في التمكن أي
حالة في الاعراب (قوله وقيل من جهة الخ) لا يخفى مغايرته لما قبله المتختم
قول السراي في معنى قول شيخنا انه بمعنى قول السراي في غير صحيح (قوله
لا تكون له الضمة حالة الاعراب) أي وهو متاذي وأما التثنية والكسر
فيوجدان فيه وهو متاذي معرب أما الأول تظاهر وأما الثاني ففي حالة
الاستفهامية باللام (قوله وقال السراي) هذا عين القول الاول (قوله

وبجائنة الفعل كلام الجر
والجمل على المقابل كلام
الامر كسرت حلا على لام
الجر فانها في الفعل نظيرتها
في الاسم والاشعار بالتأنيث
شعوانت وكونها حركة
الاصل نحو ياشار ترخيم
مضار راسم فاعل والفرق بين
أداتين كلام الجر كسرت
قرأينها وبين لام الابتداء
في نحو لوسي عبد والاتباع
نحو ذوهه بالكسر في
الاشارة للتأنيث وأسباب
البناء على الضم أن لا يكون
للكلمة حال الاعراب نحو
الامر من قبل ومن بعد
بالضم ومثابة الغايات نحو
يازيد فاه أشبه قبل وبعد
قبل من جهة أنه يكون مفكراً
في حالة أخرى وقبل من جهة
أنه لا تكون له الضمة حالة
الاعراب وقال السراي من
جهته انه اذا كسر أو أنصف
اعرب

ومن هذا حيث أي مما ضم لمساكنه الغايات حيث على لغة ضمها ولما كان
 ضمها بالغايات ليس من الجهات السابقة بين الشارح وجه الشبهة بقوله فانما
 انما ضمت الخ (قوله كالواو) أي في كون كل يكون علامة رفع ومن واد
 واحد (قوله ككنن الخ) حاصله أن نحن ضمير الجماعة الحاضرين وهمو
 ضمير الجماعة الغائبين فهما نظيرتان فلما بنوا نحن على حركة لا لتقاء الساكنين
 اختاروا الضمة لتناسب الواو في نظيرتها ولما كانت نحن لعدد أقله اثنان
 وهمو لعدد أقله ثلاثة كانت هموا أقوى فاستحققت واوها أن تكون أصلا
 يحمل عليه الضم عند قد سبب آخر له وكون علة الضم ما ذكر أحد أقوال
 (قوله نحو اخشوا القوم الخ) حاصله أنهم ضموا آخر قبل عند وصله بنحو
 ادعوا اتباعا لثالث ما اتصل به لا لتلاان الهمزة همزة وصل فلما أرادوا
 تحريك واوا وخشوا التي هي أسكنون فاعلا بمنزلة الجزء الأخير من الفعل عند
 اتصال نحو والقوم به اختاروا الضمة لجلا للشيء على نظيره فوجه الشبهة بين
 الضمتين كون كل في آخر الفعل أعم من أن يكون آخر حقيقة أو تزيلا
 وأورد على الشارح أن ضمة الواو ولتساكنها كما قالوا في لتيلوت فهي ضمة
 مناسبة لاضمة بناء وضمة قل لا تبايع ثالث ما بعده فهي ضمة اتباع لا ضمة بناء
 وأصل تحريكها كما للتخلص من التقاء الساكنين وكلامنا في أسباب ضم
 البناء فكان الأولى إسقاط هذا الأخير (فائدة) ضم واوا لجمع المفتوح
 ما قبلها الساكن ما بعده هو المشهور وسمع كسرهما وفتحها كما سمع الضم
 في غير واوا لجمع نحو لو انطلقنا كذا في الهمم (قوله وقد بان لك) أي من قوله
 والاصل في المبني أن يسكنوا منه الخ (قوله أن ألقاب البناء) أي ألقاب أنواع
 البناء الأصلية فائدة بأنواع الاعتراض بأن هذه الألقاب ليست للبناء الذي
 هو جنس كلي لأن حق ألقاب الشيء اتحادها معنى والامر هنا ليس كذلك
 بل لأنواعه المخصوصة بمعنى أن كل نوع منها له لقب من هذه الألقاب ويجري
 الاعتراض والجواب في قولهم ألقاب الاعراب أيضا وبالأصلية الاعتراض
 بأن أنواع البناء لا تنحصر في الأربع فأن منه البناء على حرف كافي يازيدان
 ويازيدون ولا رجلين والبناء على حذف كافي اغزوا خش وارم واضربا
 واضربوا واضربي واعلم أن أنواع البناء وأنواع الاعراب وان اتحدتا

ومن هذا حيث فانما انما
 ضمت لضمها بقبل وبعده
 من جهة انها كانت
 مستحقة للاضافة الى المفرد
 كساكن آخر وانما ضمت ذلك
 كما ضمت قبل وبعد الاضافة
 وكونها حركة الاصل نحو
 يحتاج ترخيم تحتاج مصدر
 تحتاج اذا سمى به وكونه في
 السكامة كالواو في نظيرتها
 ككنن ونظيرتها هم وكونه
 في السكامة مثله في نظيرتها
 نحو اخشوا القوم ونظيرتها
 قل ادعوا والاتباع كنه وقد
 بان لك أن ألقاب البناء ضم
 وفتح وكسر وسكون ويسمى
 أيضا وقفا وهذا شروع
 في ذكر ألقاب الاعراب
 وهي أيضا أربعة

في الصورة مختلفة في الحقيقة كما اختلفت في الاسماء وان الأولى لارسة
غير محبة للعامل والناية صغيرة مجتلية للعامل واسمها على تسمية الصفة
والصفة والكسرة والسكون في الاعراب رفعاً وسباً وحزناً أو حذفاً
وحرماً وفي التسمية ما وقعنا وصككنا وسكوننا لا يطلق اسم نوع من أنواع
أحدهما على نوع من أنواع الآخر هل حركات البناء أصل لعدم تغيرها
أو حركات الاعراب لدلائلها على المعاني كالفاعلية والمنفعية والاضافة
وتغيرها بما هو لها أن أكل أصل أقوال (قوله رفع الخ) بدأ بالرفع لانه أشرف
أدهو اعراب العدد ولا يتخلو منه كلام ونبي بالصعب لانه أوسع مجالا من أنواعه
أكثر قال أبو حيان ولو بدأ بالحزلة لم يختص بالاسم الذي الاعراب فيه أصل
لأنه أيضاً له دمايحي (قوله وعن المارني أن الجرم ليس باعراب)
وحده أن الجرم ليس في الاسم حتى يجعل عليه المضارع فانه الشح يحيي
(قوله والرفع والصب جعل اعراباً) اعترضه السيوطي بأن الفعل
المؤكد بالوزن لا يقدّم معوله عليه والمناط مسمى على ذلك في عدة مواضع
كقوله والله أعل المعنى انصب بأفعلا وقوله وبه الكاف سلا وعاله بعض
شرح الخروية بأننا كد الفعل بقصمى اهتمامه بقدّم أفاضه (الشح
يحيي ويسعى حمل امتناع التقدم اسم على حالة الاختيار دون الضرورة
كما هنا وحيد بدفع الاعراض (قوله والاسم قد حصص بالحز) الماء
داحلة على المنصور كما هو الاكثر لا يقال هـ ذاك كرامع قوله سابقاً بالحز
والتنوين الخ لا ما قول دكك الجرح هذا لسان علامة الاسم وهذا لسان
أنه نوع من أنواع الاعراب خاص بالاسم (قوله لأن عامه) أي عام الجرح
أصله وهو الحرف لا يستقل لا تقاربه الى ما يتعاقبه وقوله ويجعل بالصب
لوقوعه هـ ماء جواب النبي ما عماران وقوله غير عليه أي غير الجرح
في الاسم وهو الحز في الفعل لو كان على الجرح في الاسم وقوله بخلاف الرفع
والصب أي في الاسم فامسحاً القوة عاملاً ما أصله بالاستقلال يقلان
أن يجعل علم ما وقع المضارع وبصيه (قوله كذا قد حصص الخ) الكسرة
قد تأتي الجرح والتطير من غير اعتبار كون المشبهه أقوى كهما (قوله أي
بالجرم) فسر أن يجرم بالجرم لانه الواقع في عبارة الجحاة لمناسته الرفع

ومع وصب وجر وجر ومن
المارني أن الجرم ليس باعراب
في هذه الاربعة ما هو مشترك
بين الاسماء والأفعال وما هو
مختص بغيرها وقد أشار
الى الأول بقوله (والرفع
والصب جعل اعراباً بالاسم
وقال) فالاسم يتوانى
فانهم والمعل (بحر) أقوم
و (ان اها) والى الثاني
أشار بقوله (والاسم قد
حصص بالجر) أي فلا يوجد
في الفعل قال في التسهيل لأن
عامه لا يستقل فيجعل غيره
عليه بخلاف الرفع والصب
(كذا قد حصص الفعل بأن
يجر ما) أي بالجرم

والانصب والخفض فيكون المصنف أطلق الا لازم وأراد المزموم باعتبار المعنى
 الاصلي للجزم (قوله لكونه فيه حيثن) أي حين ادخض الاسم بالجزم
 والفعل بالجزم كالعرض من الجزم ليحصل لكل من الاسم والفعل ثلاثة
 أوجه من الأعراب اثنان مشتركان وواحد مختص ولا يتخفى أن عامل الجزم
 أسالة الحرف فهو كالجزم في عدم استتقلال العامل أسالة لأن الحرف غير
 مستقل جازا كان أو جازما أو غيرهما فلا شرف للجزم على الجزم باستقلال
 عامله أسالة حتى يرد ما ذكره البعض من لزوم اختصاص الاسم بالاشرف وهو
 الاسم بالمرجوح وهو الجزم لعدم استتقلال عامله فيجاب بأن له جهة ربحان
 وهو كونه ثبوتيا فعاد لا فالسؤال من أصله باطل وإن اغتربه المذكور فإن
 قلت كان القياس خفض المضارع إذا أضيف إليه أسماء الزمان فلهذا
 يوم ينفع الصبا دفين صدقه لم لا يفتضاء الاضافة بجزم المضارع اليه وجزم الاسم
 الذي لا ينصرف أشبه الفعل فلم لا يفتض المضارع المذكور ولم يجرم الاسم
 المذكور قلت أما الأول فلأن الاسافة في المعنى للمصدر والمفهوم من الفعل
 لا الفعل وأما الثاني فلما يلزم من الإيجاف لوجدت الحركة أيضا بعد حذف
 التنوين إذ ليس في كلامهم حذف شيئين من جهة واحدة (قوله واعلم أن
 الأصل الخ) توطئه للثبوت (قوله فارفع بضم) الباء للتصوير من تصوير النوع
 بصيغة إيوافق مذهب الناطق من أن الأعراب لفظي وسيأتي للشارح
 كلام آخر (قوله وانصب فتحا وجر كسرا) الأقرب أن فتحا وكسرا منه وبان
 بزع الخافض ليوافق ما مع قوله بضم وقوله بتسكين وإن كان انصب به سماعيا
 على الراجح لأنه لا يبعد عندي أن يحمل كونه سماعيا على هذا القول إذ لم
 يصرح بالخافض في نظير المنصوب بحذفه (قوله تنبيه لا منافاة الخ) قصده
 الجواب عن منافاة ظاهر قول المصنف فارفع بضم الخ من كون الأعراب
 معنويا بالسماعية من كونه لفظيا (قوله لا منافاة بين جعله من الأسماء)
 يعني الضم وأخواته أعرابا كما هو مذهب المصنف لا كما هو مقتضى قوله
 اجعل من أعرابا لأن جعل الرفع والانصب أعرابا جار على المذهبين والخلاف
 انما يظهر في الضمة وأخواتها فعلى أنه لفظي هي نفس الأعراب وعلى أنه
 معنوي علامات أعراب وقوله وبين جعله علامات أعراب أي كما هو ظاهر

لكونه فيه حيثن كالعوض
 من الجزم قاله في التسهيل واعلم
 أن الأصل في كل معرب أن
 يكون أعرابه بالحرركات
 أو الساكنون والأصل في كل
 معرب بالحرركات أن يكون
 رفعه بالضمة ونصبه بالفتحة
 وجره بالكسرة وإلى ذلك
 الإشارة بقوله (فارفع بضم
 وانصب فتحا وجر كسرا
 كن كالله عبده يسر) فذكر
 مبتدأ وهو مرفوع بالضم
 والاسم المكسور مضاف إليه
 وهو مجرور بالكسرة وعبده
 مفعول به وهو منصوب بالفتح
 ثم أشار إلى ما بقي وهو الجزم
 بقوله (واجزم بتسكين) فتحو
 لم يبق تنبيه لا منافاة بين
 جعل هذه الأسماء أعرابا
 وجعلها علامات أعراب
 إذ هي أعراب من حيث
 عموم كونها أثر اجليها العامل
 وعلامات أعراب من حيث
 الخصوص (وغیر ما ذکر)

من الاعراب بالحركات
والسكون مما سبأني فرع
عماد (ك) (سب) عنه فيتوب
من الضمة الواو والالف
والنون وعن الفتحة الالف
والياء والكسرة وحذف
النون وعن الكسرة الفتحة
والياء وعن الكون حذف
الحرف فلرفع أربع علامات
وللنصب خمس علامات وللجزم
ثلاث علامات وللجزم
علامتان فهذه أربع عشرة
علامة منها أربعة أصول
وعشرة فروع لها سبب منها
فالأعراب بالفرع الثائب
(تخوفا أخو بني غمر) بأحر
فاعل والواو فيه نائية عن
الضمة وبني مضاف اليه
والياء فيه نائية عن الكسرة
وعلى هذا الحذف واعلم أن
الثائب في الاسم اتاحرف
واتحركه وفي الفعل اتا
حرف واتاحذف قباية
الحرف عن الحركة في الاسم
تكون في ثلاثة مواضع
الاسماء الستة والثني
والجهموع على حدة

قوله ما وقع بضم الخ لأن التبادر منه أن الضم وأخواته علامات اعراب
والمعنى فارفع علم بضم الخ وان احتمل أن تكون الياء لتعوير فتدفع
الثاناة من أصلها كالمركب وكلامه يقتضي أن الثائل بأن الأعراب لفظي يجوز
جعل هذه الأشياء علامات من حيث خصوصها يعني أن وجودها علامة
على وجود الأعراب من تعليم وجود الكل وجود جزئيه ولا مانع من ذلك
وان كل الشهور أن الثائل بأن الأعراب لفظي يقول من فروع رفعه كذا
والثائل بأنه معزى يقول من فروع وهما لمة رفعه كذا اني شيء آخر وهو أنه
تقدم أن الضم وأخواته أنواع البناء فكيف جعلت اعرابا وعلامات اعراب
ويمكن أن يقال في عبارة المصنف ومن غير مثل تغييره مباحة والاصل
فارفع بضمة وانصب بفتحة واجز بكمرة فتكون الضمة والفتحة والكسرة
متركة بين الأعراب والبناء وكذلك السكون وقال شيخنا السيد البصريون
يطلقون ألقاب البناء على علامات الأعراب فاحفظه (قوله من الأعراب
بالحركات والسكون) بيان لما قبله مما سبأني بيان لغز (قوله فرع عماد ك)
(الخ) أي على طريق التوزيع والواو والالف والنون فروع الضمة والالف
والياء والكسرة وحذف النون فروع الفتحة وهكذا وليس المعنى أن كل
واحد من غير ما ذكر فرع عن كل واحد عماد ك وليس هذا محل اعراب بل هو
دخول على قول المصنف يتوب مناصبه أنه في الشارح لاه المقابل صريحا
قوله سابقا والاصل في كل معرب أن يكون اعرابه إلى قوله رفعه بالضمة
الخ وبغيره يقول الشارح فرع عماد ك على هذا الوجه بسط ما نقله اليعقبي
عن البهوتي وسكت عليه من الاعتراض (قوله تخوفا أخو بني غمر) بهصر
جاء لا للضرورة بل لكثرة حذف إحدى الهمزتين من كلمتين إذا اجتمعا
وغمر بفتح فكسر أبو قبيلة من العرب (قوله والياء فيه نائية عن الكسرة)
لأنه ملحق بجميع المذكور (قوله وعلى هذا الحذف) يعني التباس من
حذفه بحذفه إذا تبعه وهو من فروع الابتداء أخيره الظرف قبله أو مجروره لا
من اسم الإشارة ومتعلق الظرف محذوف أي واجزه على هذا الحذف أو
منعوب معه ولا محذوف أي احذف الحذف (قوله والجهموع على حدة) أي
حد التي وطريقه من الأعراب بالحروف واحتربه عن جمع التكسير

فإن اعرابه بالحركات (قوله فبدأ) أى اذا علمت ذلك فبدأ وأولى الواو قوله
 شيخنا أى لعدم احتياجه الى تقدير بخلاف الفاء الفصيحة (قوله ولأن
 اعرابها على الاصل الخ) أى لأن الاصل فى المعرب بالرفع وهو الحرف
 أن يكون رفعه بالواو ونصبه بالالف ونجره بالياء ليجانس الرفع الاصل
 ويؤخذ من هذه العلة الثانية وجه تقديم ما ناب فيه حرف عن حركة على
 ما ناب فيه حركة عن حركة لانه لم يجر على الاصل ولا من بعض الوجوه بخلاف
 ما ناب فيه حرف عن حركة فان بعضه جاء على الاصل فى الاعراب بالرفع من
 كل وجه كاسماء الستة وبعضه جاء على الاصل من بعض الوجوه كالثنية
 والجمع على حده فان الاول جاء على الاصل فى الجزو الثانى جاء عليه فى الرفع
 والجر (قوله وارفع يواو) المناسب الفاء لان هذا تفصيل لقوله وغير ما ذكر
 يواو الخ والواو توهم أنه أجنبي منه (قوله نيابة عن الحركات الثلاث)
 متعول مطابق لمخدوف أى تنوب هذه الاحرف نيابة ولا يصح أن يكون
 مفعولا لاجله تازعه العوامل الثلاثة لعدم صحة انفراد أحد ها بالعمل فيه
 نظرا الى متعلقه أعنى قوله عن الحركات الثلاث الا أن تجعل آل الجنس
 (قوله ما من الاسماء أصف) تازعه العوامل الثلاثة فأعملنا الأخير
 وأشهرنا فيما قبله ضميره وحده فناه لكونه فضلا ولا يجوز كون العامل غير
 الأخير لو جوب إبراز الضمير حينئذ فيما بعد وان كان فضلا (قوله ذو)
 مبتدأ مؤخر مرفوع بضمه مقدوة لأن اعرابها بالحروف اذا كانت مستعملة
 فى معناها وهى هذا المراد بها اللفظ (قوله ان حجة أبانا) حجة مفعول
 لمخدوف يفسره المذكور من باب الاشتغال لا مفعول مقدم لأبانا لان أداة
 الشرط لا يلزم الافضل ظاهر أرمة قدر واشترط كون الشاغل ضميرا
 أكثرى لا كلى أرا الضمير مقدرا له ليس وقد يقال اذا جعل حجة
 مفعولا مقدا مالا بانا فقدولى ان الفعل الظاهر تقدير (قوله لا ذو الموصولة)
 احترز عن اعم أن الكلام فى المعرب وهى نونية دفعا لتوهم المبتدى الذى
 لا يعرف أنها مبنية دخولها فى قوله ذو (قوله والقم حيث الميم منه بانا)
 اسم تمل حيث فى الزمان على رأى الاخفش أو فى المكان الاعتبارى أعنى
 التركيب واعترض كلامه بأنه يوم أن الاصل قم بالميم فالذى ينبغي وفوه

فبدأ بالاسماء الستة لانها
 أسماء مفردة والمفرد سابق
 المثبى والجموع ولأن
 اعرابها على الاصل فى
 الاعراب بالرفع من كل
 وجه فقال (وارفع يواو)
 وانصب بالاعراب جرياء
 أى نيابة عن الحركات
 الثلاث (ما أى الذى من)
 الاسماء أصف لك بعد (من)
 ذاك أى من الذى أصفه لك
 (ذو ان حجة أبانا) أى أظهر
 لا ذو الموصولة الطائفة فان
 الاظهر فيها البناء عند طىء
 (والقم حيث الميم منه بانا)
 أى انفصل فان لم ينفصل
 منه أعرب بالحركات

ذكرها كذلك (قوله إذا اعتلا) حال من المضاف لامن المضاف اليه لعدم شرطه والاعتلاء العلو (قوله أنواع غير الباء) أى أنواع المضاف اليه المتغير للباء (قوله عما اذالم تصف) أى تلك الاسماء أى القابل منها لعدم الاضافة فلا يرد أن ذوو القم بلا ميم ملازمان للاضافة (قوله فانها تكون منقوصة معربة بالحركات الظاهرة) يظهر لى أنه ليس بقيد بالنسبة الى أب وأخ وحكم لا ملاقاتهم جواز قصرها ممتلافة فظن ولا يرد عليه قوله خالط من سئل خياشيم وقال لفظ المضاف اليه متوًى الثبوت فهو كأن كور صراحة أى خياشيمها وفاها ولا يرد عليه أيضا أن من لغات القم القمى كالفتى وهو مقصور معرب بالحركات المقدرة مع الاضافة وعدمه الان الكلام ليس فى القم بالميم بل ليس فى ذى والقم مطلقا الماذ كناه عند قول المصنف أن يصفن وماذ كناه عند قول الشارح عما اذالم تصف فافهم (قوله عوّض من عينه وهى الواو ميم) وجه التعويض أن الاضافة اذا زالت باقى التثوين فيدخل على واوهى ساكنة فتخذف للساكنين فعوّضوا الميم عنها تبقى وعند الاضافة لا يحتاج الى الميم للامن من ذلك لعدم التثوين أفاده الله ما مبنى وتقدم وجه ايمار الميم دون غيرها (قوله وقد تثبت) أى على قلة اجراء لحال الاضافة مجرى حال عدمها (قوله يصح) أى الحوت المذكور قبل وجعله فى البحرفه حالية (قوله خلوف فم الصائم) يضم الخاء وقد تنفتح لسكن الفتح لغة شاذة كما فى تحفة ابن حجر بل قيل خطأ أى تغير رائحته بعد الزوال ومعنى أطيبته عند الله أحقيقته بثناء الله على صاحبه ورضاه به ولا تختص أطيبته بيوم القيامة على المعتمد وذكره فى رواية مسلم لكونه وقت الجزاء (قوله فانها تعرب بحركات مقدرة) أى على ما قبل ياء الله كالم منع من ظهورها كسرة المناسبة فى أبى وأخى وحى وهى بالرد لا لامتها المحذوفة كما هو الشائع أو منع من ظهورها ساكنون ما قبل الياء اللادغام فى الاربعة برذلا ماتها وقلها ياء وادغامها فى ياء الله كالم وفى فى فيجب قلب عين فى ياء وادغامها فى ياء الله كالم معربا بحركات مقدرة على ما قبل ياء الله كالم منع من ظهورها ساكنة اللادغام كما صرح به الرضى (قوله لاسم جنس ظاهر) أراد باسم الجنس ما وضع ليعنى كلّى معروفاً أو منكرا

ذا اعتلا) فكل واحد من هذه الاسماء مفرد مكبر مضاف واضافته لغير الياء وقد احتوت هذه الأمثلة على أنواع غير الياء فان غير الياء اما ظاهر أو مضمع والظاهر اما معرفة أو منكورة والاحتراز بالاضافة عما اذا لم تصف فانها تكون منقوصة معربة بالحركات الظاهرة نحو جاء أب ورأيت أحواضرت بحكم وكها تفرد الاذوفانها ملازمة للاضافة واذا أفرد فوك عوّض من عينه وهى الواو ميم وقد تثبت الميم مع الاضافة كقوله يصح طمان وفى البحرفه ولا يختص بالضرورة خلافا لابي على لقوله صلى الله عليه وسلم خلوف فم الصائم أطيب عند الله من ريح المسك والاحتراز بقوله لا ليا عما اذا أضيفت للياء فانها تعرب بحركات مقدرة كسائر الاسماء المضافة للياء وكها انضاف للياء الاذوفانها لا تنضاف للمضمع وانما انضاف لاسم جنس ظاهر غير مضمعة

وما خالف ذلك فهو بالذو وبكوتها
مفردة عما اذا كانت مشتاة
أو مجموعة جمع سلامة فلما
تعرب اعرابها وان جمعت
جميع فكبر اعربت بالحركات
الظاهرة وبكوتها مكبرة عما
اذا صغرت فلما تعرب أيضا
بالحركات الظاهرة واعلم أن
ما ذكره الناطق من أن اعراب
هذه الاسماء بالاحرف هو
مذهب طائفة من التحويلين
منهم الزجاجي وقطرب
والزبادي من البصريين
وشام من الكوفيين في أحد
قوله قال في شرح التسميل
وهذا أسهل المذهب وأبعدا
عن التكلف ومذهب سيبويه
والفارسى وجهور البصريين
انها معربة بحركات مفردة على
الحروف وأتبع فيها ما قبل
الآخر لا آخرها قال في
أبو زيد فاسله أبو زيد ثم اتبع
حركة الباء بالحركة الواو فنصار
أبو زيد فاستقلت الضمة على
الواو فخذت واذا قلت رأيت
لما باز فاسله أبو زيد فقبل
تحركت الواو وانفتح ما قبلها
قلت ألفا وقبل ذهبت حركة

وأراد بالصفة المشتق للدلالة على معنى وذات المعنى القائم بالوصف وخرج
بقوله اسم جنس العلم والخلة فلا يقال أنت ذو محمد أو ذو قوم وبقوله ظاهر
الضمير الرجوع الى بعض الاجناس فلا يقال الفضل ذو أنت وبقوله غير
صفة الصفة فلا يقال أنت ذو فاضل هكذا ينبغي بقرعية الشارح ووجه
ما ذكره الشارح من الحصر أن ذو وصلة للوصف والضمير والعلم لا يوصف
بهما والمشتق غنى عن الصلاحية بهف للوصف وكذلك الجملة (قوله)
وما خالف ذلك فهو بالذو (قوله) كذا ضمة الى العلم في نحو أمانا مقذوبك والى
الجملة في نحو اذهب بذى سلم أى اذهب في وقت صاحب سلامة وفي نكت
الذو على أن اضافته الى العلم قليلة والى الجملة شاذة وفي بس أنه أشبه
الى الضمير مذوذا (قوله) أو مجموعة جمع سلامة أى الواو والتون والياء
والتون ان أولهم سامن يعقل أو بالالف والتاء ان أولهم لا يعقل كان
يقال أبواب وأحوا وقد سمع جمع أب وأخ وذى جمع مذ كسالم قبل وهن
وحم وفيه بلام أيضا (قوله) وأبعد ما عن التكلف بخلاف مذهب سيبويه
فان فيه تكلف حركة مفردة مع الاستغناء عنها بنفس الحروف لحصول
فائدة الاعراب ما هو في بيان مقتضى العامل ولا يحدور في جعل الاعراب
حرمة نفس الكلمة اذا صلح له كجعلوه في التثنية والجمع وعمل على حده من
نفسها (قوله) وأتبع فيها ما قبل الآخر لا آخر ان قلت لم أتبعوا في هذه
الاسماء دون نظائرها من الاسماء المتصلة نحو عمالك ورحالك قلت
الفرق أن الاتباع في هذه الاسماء فائدة وهي الاشعار بأن ما قبل الآخر
كان في غير حالة الانساقه حرف اعراب نحو ان له أيا شينا كبيرا قد سرى
أخ له بخلاف النظائر ومن انظر أن الشئ اذا لم يشئا من باب أجرى
جميع الساب على وتيرة فلا يرد قولك وذو مال (قوله) ثم اتبعت الواو الفاء
أى لتحركها وانفتاح ما قبلها (قوله) وهذا أولى أو رده عليه أن حركة الباء
على هذا عارضة للإتيان فلا تسلم موجبا لطلب الواو المتحركة ألفا لما ساقى
في محله من أنه يشترط أصالة الفتح وأجيب بأن حركتها في الحقيقة غير
عارضة والحكم بذهاب حركتها الأصلية والالتيان بحركة أخرى للإتيان
أمر تقديرى ارتكيبه اجراء الباب على وتيرة واحدة وعلى تسليم عروضا

ليتوافق النصب مع الرفع والجذر (١٣١) في الاتباع وإذا قلت مررت باني زيد فاصله بأوز

حركة الباء على حركة الواو
فصار بأوز زيد فاستقلت
الكسرة على الواو فحذفت كما
حذفت الضمة ثم قلبت الواو ياء
اسكونها بعد كسرة كما في نحو
ميزان وذ كرفي التسهيل أن
هذا المذهب أصح وهذا
المدعيان من جملة عشرة
مذاهب في اعراب هذه
الاسماء وهما أقواها
* قوله * انما أعربت هذه
الاسماء بالأحرف توطئة
لأعراب المثني والمجموع
على حده بها وذلك أنهم
أرادوا أن يعرفوا المثني
والمجموع بالأحرف للفرق
بينهما وبين المفرد فأعربوا
بعض المفردات بما يليأس بها
الطبع فاذا انتقل الأعراب
بها إلى المثني والمجموع لم
يقر منه لابق اللفظة وانما
اختيرت هذه الاسماء
لأنها تشبه المثني لفظا
ومعنى أما لفظا فلأنها
لا تستعمل كذلك إلا مضافة
والمضاف مع المضاف إليه
اثنان وأما معنى فلاستلزام
كل واحد منها آخر فالأب
يستلزم ابنا والأخ يستلزم

في الحقيقة يقال لما حلت محل الأصلية ونابت عنها واتحدت معها نوعا
أعطيت حكمها أفاده الله مأميني (قوله وذ كرفي التسهيل أن هذا المذهب
أصح) أي لأن الأصل في الأعراب أن يكون بالحركات ظاهرة أو مقدرة
ففي أمكن تقديرها لم يعدل عنه ولا يمكن تشبيه كلام المصنف هنا عليه لأنه
في الأعراب بالنباية كما قال سابقا وغير ما ذكرنيوب الخ (قوله من جملة عشرة
مذاهب) بل من جملة اثني عشر مذهباً فيها السيوطي في همع الواو مع
فراجه (قوله انما أعربت هذه الاسماء بالأحرف) الأولى والمناسب لقوله
في السؤال الثاني وانما اختيرت هذه الاسماء أن يقول هنا انما أعرب
بعض المفردات بالأحرف الخ ثم يقول وكان ذلك البعض الاسماء الستة لأنها
تشبه المثني الخ وتصحح كلام الشارح أن يقال المنظور اليه في السؤال الأول
جهة مجموع الاسماء الستة وهي كونها بعضاً من الاسماء المفردة لجهة
خصوصها وهي كونها هذه الاسماء بأختصاصها (قوله للفرق بينهما الخ)
ولم يعكس ليكون الأصل للأصل والفرع للفرع (قوله وكذا البواني) فالحكم
اسكونها فأعرب الزوج أو الزوجية يستلزم واحد منهما وذو اسكونه بمعنى
الصاحب يستلزم محبوا والقم يستلزم صاحبه وكذا الهن (قوله ارفع المثني)
سما في شرط المثني (قوله والمثني) أي اصطلاحاً أما لغة فهو والمعطوف كثيراً
(قوله اسم) أي أعرب بدليل أن الكلام في المعرّب فلا يرد على التعريف
أفقا (قوله ناب عن اثنين) أي اسمين اثنين أعظم من أن يكونا مذكرين
أو مؤنثين مفردين كالزبدتين أو جمعيتين كسكبر كالجملين أو اسمي جمع كالركبتين
أو اسمي جنس كالغنمين والمراد ناب عنهما في الحالة الراهنة لأن معنى الفعل
غير معتبر في التعريف فلا يرد أن التعريف غير مانع لدخول المثني المسمي به
والمراد بالنباية عنهما بطريق الوضع فلا يرد أن التعريف غير جامع لخروج
شئو ثم ارجع البصر كرتين مما استعمل في السكثرة لأن نبايته عن أكثر من
اثنين ليس بطريق الوضع على أن منهم من جعله ملحقاً بالمثني لاشئ حقيقة
(قوله في الوزن والحروف) لم يقل والمعنى مراعاة المذهب الناظم الذي يجوز
تثنية المشترب مراداً بهما معنيان مختلفان وجميعه كذلك عند أمن اللبس
بتثنيته مراداً بهما فردان لأن كل واحد منهما معنيان متقوذة ومورودة

أخا وكذا البواني وانما اختيرت هذه ١٦ صيان ل الأحرف لما بينهما وبين الحركات الثلاث
من المناسبة الظاهرة (بالا لرفع المثني) نباية عن الضمة والمثني اسم ناب عن اثنين اتفاقاً في الوزن والحروف

ويجوز عنه كذلك ويجوز ثنية اللفظ مراداً به حقيقة ويجازيه وجهه كذلك
 عند ذلك مع ذلك لأن الأصل في التثنية والجمع العطف وهو في التثنية
 والمختلفين حائزاً لتأنيق والعدول عنه اختصاراً إذا جاز في أحدهما فليحز
 في الآخر قياساً قال في شرح الجامع وبعضهم بنى المسألة على جواز استعمال
 المشترك في معنيين أي واللفظ في حقيقة ويجازيه فإن قلت به جاز والأفلا هـ
 وهو ظاهر (قوله بزيادة) الباء مبنية متعاقبة بنات (قوله أغتبت عن
 العاطف والمعطوف) فلا يقال جاز بزيادة مثلاً في غير ضرورة أو شذوذ
 الانسكة كقصد تكثير نحو أعطيتك مائة ومائة وكفصل طاهر نحو جاء
 رجل طويل ورجل قصير أو مقدر نحو قول الجاحز أنا لله محمد ومحمد في يوم
 أي محمد أبني ومحمد أخی وأل في العاطف للعدد والمعهود الواو حاسة في كتاب
 العسكري لا يجوز في قام زيد فزيد قام الزيدان بخلاف قام زيد فزيد قال
 وله لا يجوز قام زيد فزيد الطريقان لأن التثنية كالجمع ومكلاً يجمع
 المشعورين في لفظ واحد كذلك نعتاً ما كذا في الدماسين وعلى هذا لا يجوز
 بالطريق الأولى جاء زيد فغير والطريقان وهندي أنه يجوز جاء زيد فزيد
 الطريقان وجاء زيد فغير والطريقان لا تتواءم اللبس المنافع من جواز جاء
 الزيدان في جاء زيد فزيد أو فغير ولا به يقتصر في التثنية ما لا يقتصر
 في التثنية فليعلم بالانصاف وأل في المعطوف أيضاً لأنه هذا والمعهود
 المعطوف من لفظ التثنية فلا يرد أن التعريف يدخل فيه اتزان لثبته عن
 رجل ورجل واثنتان لثبته عن امرأة وامرأة لأن المعطوف ليس من
 لفظ التثنية (قوله فاسم ناب عن اثنين يشمل الخ) يتبادر من هذا مع سكوت
 عن إخراج قوله ناب عن اثنين لم يدل على أقل من اثنين كرجلان أي ماش
 ولم يدل على أكثر كصنوان جمع صنو ولم أعرب كلثنى والمراد به مفرد
 اسم جنس ككلبتي الحداد أو علم كلبجيس لسان وجعله اتصافاً في الوزن
 قيداً أولاً جعل مجموع ثوبه اسم ناب عن اثنين جنساً وهو خلاف المؤلف
 والموافق للمؤلف جعل اسم جنساً وناب عن اثنين فصلاً أول شجر جالسا
 (قوله كاهميرين) للشمس والقمر تغليباً للسذكر ولم يقلوا المؤنث لأن
 مسألتي قولهم ضبعان بفتح فضم في ثنية ضبع المؤنث وضبعان بكسر فسكون

بزيادة أغتبت عن العاطف
 والمعطوف فاسم ناب عن
 اثنين يشمل التثنية الحقيقي
 كالزيدين وغيره كاهميرين
 واثنين واثنين وكلا وكلا
 والالفاظ الموضوعة للأثنين

قوله تعالى كلمة الجنة أنت أكلها بل يحتمل رجوعه الى الجنة وان كان
 رجوع الضمير الى المضاف أكثر من رجوعه الى المضاف اليه ولهذا مشي
 في شرح الجامع على رجوع الضمير الى كذا قال الدماميني وفيه من الافراد
 مراعاة للفظ في نحو كذا غني عن أخيه وضابطه أن ينسب الى كل منهما ما
 حكم الآخر بالنسبة اليه لا بالنسبة الى ثابت اذا مراد كل واحد منهما غني عن
 أخيه قال في المغني وقد سئل قريش عن قول القائل زيد وعمر وكلاهما قائم
 وكلاهما قائمان أيهما المصواب فكنت ان قدر كلاهما توكدنا قيل
 قائمان لأنه خبر عن زيد وعمر وان قدر مبدأها الوجهان واختار الافراد
 وعلى هذا اذا قيل ان زيد وعمر ارفان قيل كلاهما قيل قائمان أو كلاهما
 فالوجهان اه (قوله اثنان واثنان) تجوز اضافتهما الى ما يدل على اثنين
 لكن لا بد أن يكون الاثنان الواقع عليهما المضاف غير الاثنين الواقع عليهما
 المضاف اليه لئلا يلزم اضافة الشيء الى نفسه لا فرق في ذلك بين الظاهر
 والضمير على المرفوعة عندى ويؤيده تصريح بعضهم بكافي الروادي ببيان
 اثنان آية اذا أريد بالاثنتين امران غير الخاطئين مضافان اليهما كعبد
 لهما وأما ما نقله في التصريح عن الموضع في شرح اللجعة وتبعه البعض من
 امتناع اضافة اثنين واثنين الى ضمير تنبيه لان اضافة الشيء الى نفسه غير
 ظاهر على الطلاقة (قوله من اسماء التنبيه) أي من الاسماء المدالة وضعاً على
 اثنين (قوله كابنين واثنين الخ) قال بعضهم لما لم يترن له أن يقول مثل المتن
 أتى بمثلين منه وأقام ذلك مقام قوله كالثني وقال آخر كان يحكمه أن يقول
 مثل المتن فيه ببيان أي في الرفع بالالف أفاده في النسكت (قوله مطلقاً)
 أي سواء أفردا كقوله تعالى حين الوصية اثنان أي شهادة اثنين ليصح
 الاخبار به عن شهادة بينكم أو ركبا نحو فانتجرت منه اثنا عشرة حسناً
 أو اثنية اثنا عشر أو اثنا كهم واثنا كهم (قوله وتختلف الباء) أي تقوم مقامها
 في بيان مقتضى العامل لافي النوع الخاص بالالف وهو الرفع والمراد الخلف
 ولو تقدير اليدخل نحو ليلتك لما لا يستعمل مرفوعاً (قوله في هذه الالفاظ
 جميعها) جعل الشارح جميعها إذا كيد المحدث وهو ممنوع عند غير الخليل
 إلا أن يقال هو محل معنى لاجل اعراب (قوله بعد فتح قد ألف) ذكره وان كان

أجر يا في اغرابها مجرى
 المفرد تارة ومجرى المتن
 تارة ونخص اجراؤها مجرى
 المتن بحالة الاضافة الى
 المضمرة لان الاعراب
 بالحروف فرع الاعراب
 بالحركات والاضافة الى
 المضمرة فرع الاضافة الى
 الظاهر لان الظاهر أصل
 المضمرة فجعل الفرع مع
 الفرع والاصل مع الاصل
 مراعاة للناسبة (اثنان
 واثنان) بالثلاثة اسمان من
 أسماء التنبيه وليسا بمتنبيين
 حقيقة كما سبق (كابنين
 واثنين) بالوحدة اللذين
 هما متنيان حقيقة (ببيان)
 مطلقاً فإفاده بالالف ومثل
 اثنين ثنتان في لغة تميم
 (وتختلف الباء في) هذه
 الالفاظ (جميعها) أي المتن
 وما الخ في (الاف جرا
 ونصباً بعد فتح قد ألف) الباء
 فاعل تختلف قصره

يؤخذ التبع من السكون على ما قبل الالف الذي هو مفتوح لأن التصريح
أقوى في السان ولا فائدة على فتح ما قبل باء التي وهي ألفة التبع مع الالف
كأن نكت السيوطي بقوله قد ألف في معنى التعليل (قوله للضرورة) فيه
أن قصر ذي الالف من أسماء حروف التهجى لفة للضرورة لأن يقال
المراء أن القصر هنا معنى للضرورة الزون (قوله نصب على الحال) فيه أن
يجيء المصدر الأول أن كان كثيرا متصورا على السماع فالأولى كونه منصوبا
على الظرفية فتدبر مضاف حذف وأقيم المضاف إليه مقامه والأصل وقت
جرو نصب كأي آتيل طلوع الشمس (قوله أي مجرورة ومنصوبة) لم يقبل
أي مجرور أو منصوب مع أن المجرورة بنى وهو لفظ جميع مذ كر لان الغالب
مرعاة ما أنصف إليه كل وجميع للمجردا ككتاب التأيت من المضاف
اليه وان انضاه كلام شيخنا والبعض (قوله وسبب فتح) أي إبقاء فتح
والسبب الذي ذكره غير السبب المستفاد من كلام المصنف كما مر (قوله
خلف عن الالف) إنما كتبت الالف أصلا لأن الرفع أول أحوال الاعراب
ومثلا الواو في الجمع (قوله والالف لا يكون ما قبلها الا مفتوحا) في معنى
التعليل للشعار (قوله لزوم الالف) أي والاعراب بمجر ككت مذكورة عليها
كل مقصور وبعض من يلزمه الالف يعرب بمجر ككت ظاهرة على الثوب كل فرد
الصحيح فيقول جاء الزيدان يضم النون ورأيت الزيدان يتخفها ومررت
بالزيدان بكسر ما وهي لفة قليلة جدا كذلك في الدماميني وغيره والظاهر على
هذه اللفظة منع صرف التي اذا انضم الى زيادة الالف والنون علة أخرى
كأنه مفعلة في نحو صاحب الحان فتأمل (قوله لهما) أي على نصب (قوله
وجعل منه ان هذا لسا حرا) وقيل اسم ان ضمير الشأن وهذا ان مبتدا
وسا حرا خبر مبتدأ محذوف دخلت عليه لام الازاء أي له ما سا حرا
والجمله خبره ان والجمله خبر ان واعترض بأن حذف ضمير الشأن شاذ إلا
مع أن المقترحة المحذوفة كان المحذوفة لهم استهلا بوجهها المسكونة في كلام
بنى على التثنية فحذفه سبع لحذف النون ورب شيء يحذف تبعاً ولا يحذف
استقلاً لا كالفاعل يحذف مع الفعل ولا يحذف وحده وإنما كان مع غيره
شاذاً لأن فائدة ضمير الشأن تمكين ما بعده في ذهن السامع لانه مودع لهم

للضرورة والالف مفعوله
وجزاو نصباً على الحال
من الجرو ربى أى مجرورة
ومنصوبة وسبب فتح ما قبل
الباء الاشعار بأنما خلف
عن الالف والالف لا يكون
ما قبلها الا مفتوحا وحاصل
مأثله أن التثنية وما الخ به
يرفع بالالف ويجزى نصب
بالباء المفتوح ما قبلها
«تبيين» الأول في التي
وما الخ به لفة أخرى وهي
لزوم الالف رفعاً وسبباً وجزا
وهي لغة بني الحارث بن كعب
وقيل أن آخرها المبرد
وهو متعوج ينقل الأثمة
قال الشاعر
فأطرق المطارق الشجاع
ولو رأى مساعاً لتأباه
الشجاع لهما وجعل منه
ان هذا لسا حرا

بفسره ما بعده فاذا لم يتعين السامع منه معنى انتظر ما بعده ولهذا اشترط أن
 يكون مضمون الجملة هما وهذا الفائدة مفقودة عند حذفه وبأن حذف
 المتداين في التأكيدي لا نأكيده الشيء يقتضي الاعتناء به وحذفه يقتضي
 خلافه وأجيب عن هذا بجمع تناقض ما لا عدم تواردهما على محل واحد لان
 التأكيدي النسبية والحذف للمتداين لان المحذوف دليل كالتأنيث وقد
 صرح الخليل وسيبويه بجواز حذف المؤكد وبقاء التأكيدي نحو ممرت
 بزيد وجاء في أخوه أنفسهم بالرفع على تقديرهما صاحبان انفسهما
 وبالانصب على تقدير أنفسهما أنفسهما قاله الدماميني وقيل هذان مبنى
 لضمينه معنى الاشارة كمفردة وجهه وكذا هذين لما ذكرنا هذان أقيس
 لان الاصل في المبنى أن لا تختلف صيغة لاختلاف العامل مع أن فيه
 مناسبة لافساحان وانما قال الاكثر هذين جوا ونصبنا نظرا للصورة
 الثابتة (قوله ويمنع الصرف) للعلية وزيادة الالف والنون (قوله
 كاشميا بن) تسمية اسم باب وهي السنة المجدية التي لا مطرفها (قوله وارفع
 بواو) أي ظاهرة كافي الزيدون أو مقدرة كافي صالحوا القوم أو مفعلة الى
 ألياء كافي مسلي على التحقيق (قوله ويسا اجر وانصب) ليس المجرور
 متنازعا فيه لاجر وانصب على الاصح لتأخر العاملين فلا يصح عمل المتأخر
 المعطوف فيما قبل المعطوف عليه للفصل به بل يقتدر له معمول آخر وعلى القول
 الثاني يصح كونه من باب التنازع لطلب المعمول في الجملة قاله الشيخ يحيى
 وبه يعرف ما في كلام البعض وعلى هذا القول فالذي أعملناه هو الثاني
 اذ لو كان الأول لوجب الاضمار في الثاني بل حذف للضمير وقصر يامع حذف
 تنوينه للضرورة كما قاله الشنواني (قوله نيابة عن الكسرة والفتحة) يحتمل
 أن يكون مفعولا مطلقا محذوف وجوبا بأي ثابت الياء فيما ذكرنا نيابة ويحتمل
 أن يكون قوله نيابة عن الكسرة مفعولا لاجله لقوله اجر وقوله والفتحة أي
 ونيابة عن الفتحة مفعولا لاجله لقوله وانصب فيكون كلامه على التوزيع
 والحذف من الثاني دلالة الاول (قوله سالم) تنازعه العوامل الثلاثة قبله
 وأعمل الأخير وأضمر في الأولين ضميره وحذفه واضافته الى جميع من اضافة
 الصفة الى الموصوف والصفة لبيان الواقع بالنسبة اعمامه ومذهب اذ لا جمع

ولا وثران في ايلة الثاني لوسمي
 بالثنى في اعرابه وجهان
 أحدهما اعرابه قبل التسمية
 والثاني يجعل كعمران فيلزم
 الالف ويمنع الصرف وقيد
 في التسمي بل بأن لا ييجاوز
 سبعة أحرف فان جاوزها
 كاشميا بن لم يجز اعرابه
 بالحركات (وارفع بواو) نيابة
 عن الضمة (ويسا اجر
 وانصب) نيابة عن الكسرة
 والفتحة (سالم جمع عامر)

لها غير السالم والخمسة بالنسبة لشيئين يشترط في هذا الجمع زيادة
 على ما يأتي شروط التثنية كقوله الروداني وغيره وسيأتي الكلام على جمع
 التكسير بانه (قوله وجمع مذنب) دفع تقدير جمع هذا الماهام كذا المصنف
 اشتراك عامر ومذنب في جمع واحد وانما السالم بالانصاف في هذا الإجماع
 لضعفه جدا يوضح اتقاء الاشتراك فلا ليس والمضاف الى متعدد انما
 تجب فيه المطابقة اذا خيف التباس (قوله جمع المذ كرا السالم) أي المذ كرا
 باعتبار معناه لا لفظه فدخل نحو زنب وحبل المذ كراين فاهما يقال فهما
 زنبون وحبلون وخرج زيد وعمر وعلمين ثوبين فلا يحسمان هذا الجمع
 ويصح صلب السالم معنا لجمع وجره فعلا كذا كرا والاربع الثاني لان السلامة
 في الحقيقة للمذ كرا عند جمعه كما يفهم من قوله لسلامة بناء واحد مثله شيخنا
 السيد عن الشنواني (قوله لسلامة بناء واحد) أي بينته أن تغير اعلال
 فدخل في جمع السلامة نحو فائون ومصطفون (قوله اسم وصفة) جمع
 الوصف بالواو لتكون الواو فيه كرا والجماعة في الفعل يجامع الدلالة على
 الجمعية وكنت والواو الفعل أملا لاسم والواو الوصف حرف والعلم لتأويله
 بالجمعي كان وصفه فاقوله الشيخ يحيى عن السهيلي (قوله علم) أي شخصيا فلا
 يجمع العلم الجمعي بالواو والتون أو الباء والتون الا ما كان علما على
 الشمول التوكيدي نحو أجمع فانه يقال فيه أجمعون وأجمعين لانه صفة
 في أصله لانه أفعل تفضيل أصالة فانه الروداني ثم اشتراط العلية للاندماج على
 الجمعية واشتراط عدمه المصريح به في قولهم لا يفتي العلم ولا يجمع الابد
 قصد تسكير الحق في الجمعية بالفعل فلا منافاة بين الاشتراطين أو يقال
 العلية من الشروط وهي من كسر العبي أي المهمة لقبول الجمعية وهي
 لا توجد مع الشروط وهما من الخواصين بخلاف لغز الداميين المشهور التي
 ذكره شيخنا والبعض (قوله للمذ كرا عاقل) أي مذ كرا باعتبار المعنى
 لا اللفظ فدخل زنب وسعدى علمين مذ كراين وخرج زيد وعمر وعلمين
 ثوبين وانما لم يعتبروا المعنى في طلحة واعتبروا اللفظ حيث لم يجمعوه
 بالواو والتون أو الباء والتون بل جمعوه بالالف والتاء لوجود المانع من
 مراعاة المعنى وهو التانيث كذا نقل عن القرطبي والمراد من مذ كرا عاقل

(و) جمع (مذنب) وهما
 عامرون ومذنبون ويصح
 هذا الجمع جمع المذ كرا
 السالم لسلامة بناء واحد
 ويقال له جمع السلامة
 للمذ كرا والجمع على حد
 الثاني لان كلامهما يعرب
 بحرف علة بعده ثوبين تشط
 للاختلاف وأشار بقوله (وشبه
 ذين) الى أن الذي يجمع
 هذا الجمع اسم وصفة
 فالاسم ما كان كعامر
 علما للمذ كرا عاقل

ولوتنزيل لاومنه في الصفة قوله تعالى قالتا أتينا طائعين. رأيتهما على ساجدين
والمراد ما شأن جنسه العقل فدخل الصبي غير المميز والمجنون هذا وقد ذكر
في التسهيل أنه يكفي ذكرورة بعض أفراد المثني والمجموع وعقله مع اتحاد
المادة أي لا مع اختلافها فلا يقال رجلان في رجل وامرأة ولا علمون
في عالم وقائمتين قال سم وقضية عبارة اشتراط العقل والتدبير في التثنية
أيضاً فليحذر اه أقول في الدماميني على التسهيل أن ادخال المثني في هذا
الحكم هو وأنه لا حاجة الى اشتراط اتحاد المادة هنا لان الاتفاق
في اللفظ مأخوذ في تعريف كل من التثنية والمجموع وتقدم الكلام على
التعليق (قوله خاليان ماء التانيث) ما لم تكن عوضاً أو لاماً كما سيذكره
الشارح أما آب التانيث فلا يشترط الخلو منها مقصورة أو معدودة فلو سمي
مذكراً بسلي أو صغراً جمع هذا الجمع بحذف المقصورة وقلب همزة
المدودة واواً وانما اشترط الخلو من ماء التانيث لانها ان حذف في الجمع
التبسيب يجمع ما لا ماء فيه وان أقيمت لزوم الجمع بين علامتين متضادتين
بحسب الظاهر ووقوع ماء التانيث حشواً وانما اغنفر واوقعها حشواً
في التثنية لانه ليس لتثنية ذى الماء صيغة تخصها فلو حذفوا الماء من تثنيته
لا لتبسيب بتثنية ما لا ماء فيه بخلاف جمعه (قوله ومن التركيب ومن الاعراب
بحرفين) قال البعض الاول حذفها لانها شرطان لمطلق الجمع معهما
أو بكسرها وكلامنا في شروط جمع السلامة بخصوصه اه ولك أن تقول
لا دليل على أن كلامنا في شروط جمع السلامة بخصوصه بل الظاهر أن
كلامنا في شروطه أعم من أن يخصه أولاً لكن يعكر عليه أنه لم يستوف
مطلق شروطه (قوله بحرفين) فيه مساححة اذا اعراب بحرف فقط
ولا تدخل للنون فيه لكن لما كانت النون قرينة تحرف الاعراب قال ذلك
تسحياً أو يقال أراد بالحرفين الواو والياء على سبيل التوزيع أي الواو
في حال الرفع والياء في حال النصب والجبر (قوله وأجازه بعضهم) أي
مطلقاً وقبل ان ختم بوجهه جاز والاول على الجواز في المختوم بوجهه قبل تحقق
العلامة بآخره فيقال سيديون وقبل تحقق بالجزء الاول ويحذف الثاني
فيقال سيديون (قوله أوالاستنادي) فاذا أريد الدلالة على اثنين

خاليان ماء التانيث ومن
التركيب ومن الاعراب
بحرفين فلا يجمع هذا الجمع
ما كان من الاسماء غير علم
كوجل أو علم المؤنث كزبيب
أو لغبر عاقل كلاحق علم فرس
أو فيه ماء التانيث كطلحة
أو التركيب المزجي
كعديكر بواجازة بعضهم
أو الاستنادي كبرق نحره
بالانفاق أو الاعراب بحرفين

أولاً كثر عما سمي بأحد هذين المركبين قيل دوا كذا ودوا كذا من اسماة
 المسمى الى الاسم كذا من مرة ودان يوم وسكت عن الاساق لانه يشي ويجمع
 حروفه الاول وحزور الكوفيين تنبيه الخري ومنه ما قل الرواق
 لا أطس أن أحد يحبري على مثل ذلك فيجابه الاسماة الى الله تعالى اما
 الله واحد اه (قوله كل يدي أو الرديس على) أي ان أعرب ما عرهما
 قبل التسمية لاسراء اجتماع اعراب في كلمة واحدة فان أعرب ما بالحركت
 حارجه ما (قوله صدق كذا على) لا يرد عليه الجمع المطلق عليه تعالى
 كل واحد والما الوصور مع الماهودون ومن الوارثون لانه مما عني لان أحياه
 تعالى توقيعه والكلام في الجمع القيس قال الدمامي معنى الجمعية
 في أسماء الله تعالى يسمع وما ورد مع المصطلح الجمع ولتعتيم يقتصر فيه
 على محل ورود ولا يتعدى فلا يقال الله رحيمون في اسم على ما ورد كوارثون
 اه (قوله حالية من ماء التائب) أي من التاء الموصولة وان استعمل
 في غيره ليصح ابراح علامة من ماء لتأ كيد المسالعة لا للتأنيث (قوله
 أفعل فعلاء) ما مضافة التي لا تدى ملاسة أي ليس من باب أفعل الذي له
 مؤث على فعلاء وكذا اتصال في نظيره وعبارته صادقة بأن لا يكون من باب
 أفعل أصلاً كقائم وبأن يكون من باب أفعل الذي ليس له مؤث أصلاً
 كما كرر لكبر كمر المذكر وبأن يكون له مؤث على غيره فعلاء كذا على بالصم
 نحو الفصل هذان التسمان مجمعان هذا الجمع كقسم الاول وكذا قوله
 ولا من باب فعلاء على صادق بأن لا يكون من باب فعلاء أصلاً كقائم وبأن
 يكون من باب فعلاء الذي ليس له مؤث أصلاً كقائم بالظن والبيعة وبأن
 يكون له مؤث على غيره فلي كفه لانه نحو هذا من يد مائة من المصادمة لاس
 الدم وقوله ليست من باب أفعل فعلاء ولا من باب فعلاء على ولا ما الخ هو
 معنى قول الموضح قامة للتاء أو تدل على التفصيل وانما اعترض في الصفة قول
 التاء لان قولها يدل على شبه الفعل لانه يتلها وجمع الصفقة ان الجمع
 اعادوا قولهم كون الوارثين كوارثي الفعل الذي هو أخوها في الاشتقاق
 في الدلالة على الجمعية كقائم واما جمع الاصل لا التزام التعريب فيه عند
 جمعه فاشبه الفعل الملام للتشكيل (قوله كصور وجريج) محل استواء

كل يدي أو الرديس على
 والصفة ما كان كند بصفة
 كذا كذا على حالية من ماء
 التائب ليست من باب أفعل
 فعلاء ولا من باب فعلاء
 فعلى ولا مما يستوى في
 الوصف المذكر والمؤنث
 فلا يجمع هذا الجمع ما كان
 من الصفات لمؤنث كقائم
 أوله كمر عرقل كائن
 هذه من باب أربعة ماء التائب
 كعلامة وسادة أو كان من باب
 افعال فعلاء كاجر وشدة قوله
 فما وجد من باب يقيم
 حلال اسودير واحمر
 اوس باب فعلاء على
 كسكران فان مؤنثه سكرى
 اوس استوى في الوصف به
 المذكر والمؤنث كصور
 وجريج فانه يقال فيه رجل
 صبور وجريج وامرأة
 صبور وجريج * نسيان *
 الاول احار الكوفيين ان
 يجمع نحو لفظ هذا الجمع
 الثاني

من فاته ثاء التأنيث نحو عدة
 أو من لا من نحو ثبته فانه يجوز
 جمعه هذا الجمع * الثالث
 يقوم مقام الصفة التصغير
 فنحو رجيل ية ال فيه رجيلون
 * الرابع لم يشترط الكوفيون
 الشرط الاخير مستدين بقوله
 من الذي هو ما ان طر شارب *
 والعائسون ومن المرد
 والشب * فالعائس من
 الصفات المشتركة التي لا تقبل
 التاء عند قصد التأنيث لانها
 تقع للذكر والمؤنث بلفظ
 واحد ولا حاجة اهم في البيت
 لشذوذه (وبه) أي وبالجمع
 السالم المذكر (عشرونا
 وبابه) الى التسعين (الحق)
 في الاعراب بالخرقين وليس
 بجمع والازم جهة انطلاق
 ثلاثين مثلا على تسعة وعشرين
 على ثلاثين وهو باطل (و)
 الحق به أيضا (الاهلونا)
 لانه وان كان جمعا لاهل
 (٢) قوله صادق على الشائب
 صوابه على الاشيب اه
 محبته الاولى

المذكر والمؤنث بالمراد في فعل اذا كان بمعنى فاعل وأجرى على موصوف
 من كور وفي فعل اذا كان بمعنى مفعول وأجرى على موصوف مذكور فان
 جعل نحو صبور وجرح على اجمع هذا الجمع (قوله يستثنى مما فيه التا
 ما جعل علما الخ) لا يخفى أن هذا الاضافة ماسية من عدة جمع الثلاثي
 المذكور من المحققات بجمع السلامة لا أنه جمع سلامة حقيقة لان ما هنا
 فيما اذا جعل علما وماسية في ما اذا لم يجعل علما (قوله فانه يجوز جمعه هذا
 الجمع) أي عند الجهور ومنعه المبرد وأوجب جمعه على نحو عدات
 (قوله التصغير) لدلالته على التحقير ونحوه بما يناسب المقام (قوله
 الشرط الاخير) يعني أن لا يستوى في الوصف به المذكور والمؤنث هذاهو
 الذي يقتضيه صنيع الشارح بعد وان خالف الكوفيون في اشتراط
 أن لا يكون من باب أفعل فاعلا أو فعلان فاعلي أيضا كما في الجمع (قوله ما ان
 طر) ما فيه وان زائدة وطر يفتح الطاء من باب مر أي بنت وتضم هذا
 المعنى أيضا بمعنى قطع والعائس من بلغ أو ان التزوج ولم يتزوج ذكر كان
 أو أمي والامرء من لم يبلغ أو ان الانبات وليس مكررا مع قوله ما ان طر شارب
 لان المراد لم ينبت شارب به مع بلوغه أو ان الانبات وتخلص ابن السكيت من
 التكرار بجمعه ما معنى حين زيدت بعدها ان لشبهها في اللفظ بما التافيه
 اتمى عني بتخصيص وزيادة ويرد على البيت بعد ذلك أن العائس صادق
 على الشائب (٢) فلا يكون تسمياله ودفعه الدماميني بتقدير صفة للشيب
 أي والشيب غير العائس (قوله وبه عشرون الخ) شروع في ذكر ما ألحق
 بالجمع وهو أربعة أنواع اسماء جوع كعشرين وأولى وجوع لم تستوف
 شروط الجمع كأهلين وعالمين وجوع هي بها كعشرين وجوع تـ كـ سير
 كارضين وسنين (قوله وبابه) أي نظيره وقوله الى التسعين الغاية داخلة
 (قوله ألحق) أفرد ولم يش على ارادة المذكور (قوله بالخرقين) أي الواو
 والياء على التوزيع أو المراد الواو والذون أو الياء والذون على المسامحة
 السابقة (قوله وليس بجمع) بل هو اسم جمع لا واحد له من لفظه ولا من
 معناه كما قاله الدونشري والروثاني (قوله وعشرين) أي وانطلاق عشرين
 (قوله وهو) أي الا لازم باطل أي فكذا المألوم (قوله وان كان جمعا) أي

غير مستوفى لشروط الجمع (قوله فأهل ليس به علم ولاسفة) بل هو اسم
 خمس جامد للتقريب بمعنى ذي القرابة وأوردته عليه الوصف في قولهم الحمد
 لله أهل الحمد وأجيب بأن الكلام في الأهل بمعنى القريب لا المستحق فان
 هذا وصف وجهه على أهلين حقيقين لا ملحقين كما قالوا أولى فيه بحيث لا نهان
 كان الاعتبار اللفظ فهو جامد مطلقا والمعنى فهو في معنى المشتق مطلقا فاما
 الفارق الداعي الى كون الذي بمعنى القريب غير صفة والذي بمعنى
 المستحق صفة الا أن يتخار الثاني ويقال القريب بمعنى ذي القرابة ملحق
 بالجامد ثقلية اللاحقة عليه فتأمل ثم رأيت الروداني ذكر أن أهلا الوصف
 لم يستوفى جمعة الشروط لانه لا يقبل التاء ولا يدل على التفضيل (قوله لانه
 اسم جمع) أي لنى ويكتب بالواو بعد الهزمة للفرق بينه وبين الى الجارية
 في الرسم نصبا وجرا وحمل عليهما الرفع (قوله اما أن لا يكون جمعا للعالم)
 أي بل يكون اسم جمعه (قوله على كل ماسوى الله) أي على مجموع ماسوى
 الله تعالى وهذا أحد الملاحية والاطلاق الثاني الخلافة على كل صنف
 من أصناف المخلوقات على حدته (قوله ويجب كون الجمع الخ) من تمام
 العلة والتمهيد عندي أن هذا كلى لا غلبي وإنما لا يجوز أن يكون مساويا
 لمفرده وإن ذكره شيخنا والبعض ادلو جار كونه مساويا له لم يكن في الجمع
 فائدة ولم يتم قولهم أقل مراتب الجمع أن يشمل ثلاثة من مفردة أو اثنين
 على الخلاف لانهما اذا تساويا فافان الشمول وما استلذا اليه من حصول
 المساواة على الاحتمال الثاني في كلام الشارح سبب ظهور ردة فتيه
 وأنصف (قوله أو يكون جمعا) أي غير مستوفى للشروط كما يفيد قوله
 فهو جمع لغير علم ولاسفة (قوله باعتبار تغليب من يعقل) اندفع باعتبار
 التغليب الاعتراض بأن الجمع بالواو والنون أو الباء والنون من خواص
 العقلاء وكان عليه أن يزيد باعتبار اطلاق العالم على كل صنف من أصناف
 الخلق على حدته ليندفع هذا الاعتبار لزوم عدم كون الجمع أعم من مفردة
 لا اذا جعلنا على هذا الاحتمال الثاني مفرد العالمين عالما بمعنى صنف
 من الأصناف على حدته لم يلزم كون المفرد أعم ولا مساويا لأن مدلول المفرد
 حينئذ صنف من أصناف العوالم ومدلول الجمع جميع تلك الأصناف فلم يكن

فأهل ليس به علم ولاسفة
 وألحق به (أولو) لانه اسم
 جمع لا جمع (و) ألحق به
 أيضا (عالمون) لانه اما أن
 لا يكون جمعا للعالم لانه
 أخص منه اذ يقال الا
 على العقلاء والعالم يقال على
 كل ماسوى الله ويجب كون
 الجمع أعم من مفردة
 أو يكون جمعا باعتبار
 تغليب من يعقل فهو جمع

المفرد أعم ولا مساو يابل الأعم الجمع فاذكره شيخنا والبعض من لزوم
كون المفرد مساويا لجمعه على الاحتمال الثاني وأنه لا محذور في ذلك لان
كون الجمع أعم أغلبي غير مسلم كما انكشف لك لا يقال المساواة من حيث
صدق عالم المفرد على أى عالم كان وصدق الجمع على أى عالم كان لانه قول
فرق بين الصدوقين لان صدق عالم المفرد عمومى بدلى وصدق الجمع عمومى شمولى
والمعتبر بهذا العموم الشمولى والالزام أن غالب الجمع هو كل جميع لغير علم
كالرجال والصالحين مساويا لشمولها فيطل قواهما ان كون الجمع أعم
أغلبي هذا لتحقيق المقام فاحتفظ عليه وآلاسلام (قوله لغير علم ولا صفة)
بل اسم جنس لكل صنف من أصناف المخلوقات أى فهو جميع لم يستوف
شروط جميع السلامة قلند كروا للربنى العالم الذى يعلم منه ذات موجوده
تعالى ويكون دليله عليه فهو بمعنى الدال اه وبالنظر الى هذا ان يكون
صفة فيه يكون جمعه مستوفيا لاشروط كما قاله شيخنا (قوله لانه ليس بجميع) أى
فى هذه الحالة فلا ينافى ما قيل انه فى الاصل جميع على تكسب من العلوق
مبنى به أعلى الجنة وألكتاب المرسوم فيه (قوله اسم لأعلى الجنة) وعلى
هذا انه لم يحتاج الى تقدير مضاف فى قوله تعالى كتاب مرقوم أى محمل
كتاب وفى الكشف انه اسم لدنوان الخير الذى دقون فيه كل ما عملته الملائكة
وصالحاء الثقلين وعلى هذا ان يكون كتاب فى قوله ان كتاب الابرايم مساويا لجميع
كتابه مع تقدير مضاف أى كناية أعمال الابرايم (قوله وأرضون) مبتدأ
وشذ خبره وقوله والسنون مبتدأ خبره محذوف أى كذلك هذا ما درج عليه
المشايخ (قوله بفتح الراء) وحكى اسمك انما قاله الدمامينى وقال شيخنا
تسكينه ضرورة (قوله شذ قياسا) أى لا استعمالا أما كونه شذ قياسا
فلا بد من استيفائه شروط جميع المذكور السالم وأما كونه لم يشذ استعمالا
فليس كثرة استعماله والشاذ استعمالا ما ندر وقوعه وانما خص أرضين وباب
سنتين بالنسبة يصح على شذوذها قياسا مع أن جميع المحققات شاذة قياسا
واهذا كانت ملحقة بجميع المذكور السالم لانه حقيقة شذوذها لكونه
من الثلاثة أو جده ذكرها التارخ لان كلامهم ما جميع تسكير ومفردة مؤنث
وغير عاقل بل أربعة لان مفرد كل غير علم وغير صفة ويدل على ما ذكرناه قول

لغير علم ولا صفة وألحق به
(عليون) لانه ليس بجميع
وانما هو اسم لأعلى الجنة
(وأرضون) بفتح الراء جميع
أرض بسكونها (شذ) قياسا
لانه جميع تسكير ومفردة
مؤنث

المستف في شرحه على العمدة ما ملخصه ان عالين وأهلين مستويان
في الشذوذ وان أرضين وسنتين أشد منهما ٨١ وقولنا مع أن جميع المكثفات
شاذة شامل أهلين وعلى شذوذ درج التسهيل وتارة فيه التمام يعني بأنه اذا
جعل احدا على الجفة كان علما متقولا عن جميع والعلم المتقول عن جميع
ولو كان المعنى به غير عاقل ولو كان مقروء في الاصل غير علم ولا صفة يستحق
هذا الاعراب الا ترى الى تفسير بن نصيبين بل صرح المصنف بأنه اذا سمي
بالجمع على سبيل التقل يعني عن الجميع أو على سبيل الارتجال يعني لصيغة
تنبه مصفة الجمع فبقي تلك الالفاظ بمعنى التي سبذ كرها التارخ في الجمع
المسمى به ثم قال التمام يعني نعم لو قيل ان عليين غير علم بل هو جمع على وصفت
به الا ما كان المرتفعة كان شاذ العدم العقل (قوله بدليل اريضة)
وبدليل باعبادي ان أرضي واسعة (قوله كذلك) أي مثل أرضين في الشذوذ
قياسا لقوله بعد شذقياسا بيان لوجه التنبه (قوله كل كلمة ثلاثية) ذكر
سنة فيود كون الكلمة ثلاثية والحذف منها وكون المحذوف اللام
والتعويض عنها وكون العرض هاء التأنيث وعدم التكثير ولكن من
تأمل كلام الشارح الآتي في أخذ المختصرات عرف أن الشارح أنفي القيد
الاول فلم يخرج به وجعل ما يخرج به نحو أو زون خارجا بقيد الحذف وهذا
يقضي أنه جعل قوله ثلاثية لبيان الواقع لا للاحتراز وكل جائز (قوله ولم
تكسر) أي تكسيرا تعرب معه بالحركات والافسون جميع تكسيرا وانما
اشتراط اتفاق التكسيرا لانه اذا كسر رقت لامة المحذوفة والحامل على
جميعه بالواو والياء والتون جبر حذف لامة بشرط بعضهم شرطا آخر وهو
أن لا يكون له مذ كجميع بالواو أو الياء والتون ليخرج نحو هشة فان ذكره
وهو من جميع به فلا يجمع هو ايضا به التيسر المؤنث بالذكر (قوله المرذوفه
الجمع) أي كثر وشاع استعماله فلا ياتي قوله اتفاقا شذقياسا (قوله سنو
أوسنه) أول التحجير للاثلاث كزعمه شيخنا الذبوت أصالة كل منهما بدليل
(قوله لقولهم في الجمع الخ) اعترض بأن فيه دورا لتوقف الجمع على المفرد
لانه فرع المفرد وتوقف الحكم باصالة ذلك الحرف في المفرد على ثبوته في الجمع
ودفع بأن توقف الجمع على المفرد توقف وجود وتوقف الحكم باصالة الحرف

بدليل اريضة وغير عاقل
(و) كذلك (السنونا)
بكسر السين جمع سنة بفتحها
(وبابه) كذلك شذقياسا
والمراد بابه كل كلمة ثلاثية
حذفت لامها وء وقت
منها هاء التأنيث ولم تكسر
فهذا الباب المراد فيه
الجمع بالواو والتون رفعا
وبالياء والتون جرا ونصبا
نحو هشة وعشرين وعزة
وعزير وارة وارين وثبة
وثين وقلة وقلبي قال الله تعالى
كم لبثتم في الارض عدد سنين
الذين جعلوا القرآن عضين
عن العجب وعن الشمال
عزير وأصل سنة سنو أو سنة
لهم ولهم في الجمع سنوات
وسنات

في الكل فاستقلت الكسرة على الواو فقلت الى ما بعدها وحذفت الواو
وعوض عنها اء التانيث (قوله وهي الفضة) ظاهره مطلقا وقيدها
صاحب القاء وس وغيره بالمضروبة (قوله وهي الترب) أي الملبوس
في السق (قوله لعدم التعويض) أي من لاهما المحذوفة واسلمه ما يدي
ودي يسكون الحال والميم اه تصریح وحكي في المصباح وقولاً بفتح الدال
وقولاً بفتح الميم وقولاً بأن لام دم وار (قوله وشذ أبون وأخون) أي وهنون
وسكون رددو وقوفون على القول بإجماع الكل كما مر قال المصممي بحو
أبون يحتمل وجهين الأول أن يكون الأصل أبون أي يرث اللام ثم أصبحوا كما
أنحوا في المفرد المضاف ثم استقلوا فحذف اللام فحذفوا ثم أخذوا اللام
للساكنين والثاني أنهم لم يرثوا اللام بل استعملوه ناقصا كما كان في حالة
افرادهم وعدم اضافته (قوله اسم وأخت) أصل الأول هو بكسر السين أو
ضمها ويسكون الميم حذف لامه تخفيفا وعوض عنها الهمزة وسكنت السين
وأصل أخت أح وضم الهمزة وسكون الخاء كما استظهره الروداني حذف
اللام وعوض عنها اء التانيث لاهاءه وكذا أصل بنت بنو بكسر فسكون
كما استظهره الروداني فعمل به ما مر وقيل أصل الكنتين بتخفيف كذا كريمة
وهو مقاد كلام الشارع في النسب قال في التصريح والفرق بين اء التانيث
وهاءه أن اء التانيث لا تبدل في الوقف ها وتكتب بحجورة وهاء التانيث
يوقف عليها بالهاء وتكتب مربوطة اه (قوله وشذبنون في جمع ابن) قال في
التصريح وقيام جمعه جميع السلامة ابنون كما حال في تثنيته إيمان ولكن
حالب تثنيته اعله تصريفية أقت الى حذف الهمزة اه قال الروداني
هي أن أصل ابن بنو حذف لامه تخفيفا وعرض عنها الهمزة وتثنيته وجمعه
بنوان وبنون لأن ما يرتان الأشياء الى أصولها ما أرادوا مناسبتهم للفرد
كتاسية هراو هراوة ففعل بهما ما فعل بالفرد من حذف اللام وتعويض
الهمزة فكأن استغنى الاستغناء من كسرة الهمزة في انجس الى جمعة الكون
أوجب حذف الهمزة والمعامل بينهما لكونه لكونه حاجزا غير حصين كذا
ما مل ثم ان جمع ابن هذا الجمع الخاص بما اذا أريد به من يعقل قال في التسهيل
يقال في المراد به من يعقل من ابن وأب وأخ وهن وذي بنون وأبون وأخون

وزنة لأن المحذوف القاء
وشذبنون في جمع رقة وهي
الفضة ولدون في جمع لدة
وهي الترب وحذوب في جمع
حشة وهي الأرض الموحشة
ولافي نحو يدوم لعدم
التعويض وشذ أبون وأخون
ولافي نحو اسم وأخت لأن
المعروض غير الهاء اذ هو في
الأول الهمزة وفي الثاني
الهاء وشذبنون في جمع ابن
وهو مثل اسم

وهتور وذورن اه آى وأما المراد به ما لا يعقل فيجمع بالالف والتاء (قوله
 شاة وشفة) أما شاة فأصلها شوهة قال في التصريح بسكون الواو خذفت
 لامها وهى الهاء وقصد تعريضها للتأنيث منها فأنقبت الواو هاء التأنيث
 فلم انفثاها فأنقبت ألفا فصار شاة ويرد عليه أن حركة الواو عارضة فلا
 تجب قلبها ألفا وقال الروداني لو قيل أصله شوهة كرتبة لكان أقرب مسافة
 لأن اعلالا واحدا أولى من اعلالين ولكان كشفة إذ أصله شفة اه
 وأما شفة فاصله شفة بالتخريك كناية منه كلام الروداني خذفت لامها وهى
 الهاء وقصد تعريضها للتأنيث منها (قوله على شياه) أصله شواه قلبت
 الواو ياء لانكسار ما قبلها (قوله في جمع طبية) بكسر الظاء كما في التصريح
 وبضمها كما في القاموس ولامها واو كما في التصريح قال لقولهم طبية إذا
 أصبته بالطبة (قوله وأطب) أصله اظبط وكأرجل (قوله كسرت فاءه
 في الجمع) أى ما لم يكن مضموع العين فيبقى فتحه كحرون في حرة أو يقال
 الكلام في المطرد وحرون ونحوه مما شذ على أن الكلام في باب سنة وحره
 ليست من باب سنة كما علم من الصابط المتقدم (قوله على الأفتح) راجع
 لكل من قوله كسرت وقوله لم يغير بدليل قوله وحكى الخ فيستفاد من كلام
 الشارح أن في جمع مفتوح الفاء مكسورها ومضمومة العين لـ كن
 الأفتح في الاوئين الكسر وهل هم في الثالثة على حد سواء أولا والذي
 يؤخذ من عبارة جمع الجوامع للسيوطي أنهم سواء حيث قال وكسرها
 كسرت أو فتحت في مفرد أشهر من ضمها وسأغا ان ضمت اه وكذا يؤخذ
 من الشارح وأما عبارة التصريح بلفظها وما كان مضموم الفاء في جمعه
 وجهان الضم والكسر فتوثبين بضم التاء وكسرها وهو الأكثر اه وهى
 ليست ناصية أكثرية كسر جمع المضموم مطبقا لاحتمال أن حـ كـ
 بالأكثرية على الكسر في ثين فقط في فصل المهموتى عن ثمرح التوضيح
 أكثرية الكسر فيما مفرد مضموم تساهل وان نقله عنه البعض وسكت
 عليه اللهم إلا أن يريد شرح التوضيح شرحا آخر غير التصريح وهو في غاية
 البعد والذي يتجه عندي رجحان الضم في حال الرفع لمناسبة الواو والقرار
 من الانتقال من كسر الى ضم ورجحان الكسر في حال الانصب والجر

ولا في نحو شاة وشفة لانهما
 كسرا على شياه وشفاه
 وشذ تطبون في جمع طبية وهى
 حد السهم والسيف فانهم
 كسروه على طبيى بالضم
 وأطب ومع ذلك جمعوه على
 طبيين * تنبيه * ما كان من
 باب سنة مفتوح الفاء
 كسرت فاءه في الجمع نحو
 سنين وما كان مكسورا والفاء
 لم يغير في الجمع على الأفتح

تخومين وحكي مؤن ومسنون
وعززون بالصم وماكن
مصنوم الماء فيه وجهان
الكسر والضم نحو شي وقلي
(ومثل جبي قد ردد الباب)
فيه كرون معربا بالحركات
الظاهرة على التون مع لزوم
الياء كقوله
دعاني من حننه سنينه
لعين ساشيا وشيما مردا
وفي الحديث اللهم اجعلها
عليهم سينا كسبي يوسف في
احدى الروايتين (وهو) أى
مجيء الجمع مثل جبي (عدد
قوم) من النحاة منهم الفراء
(بترد) في جمع المد كرا سالم
وما حل عليه وخرجوا عليه
قوله
رب حتى عزندى لطلال
لا يزالن شاربين القباب
وقوله وقد حاورت حد
الأر نصيب والصحح أنه
لا يطر دبل فتصرفه على
الجماع تنسيان الأول
قد عرفت أن أعراب المتى
والجموع على حده

لما سبب الياء ولعرا من الارتفاع من ضم الى كسر (قوله نحو مشين) نصيبه
أيه من باب سني وبه سرح في التكت ولأهلها المحدث وقت المعوص عنها
التأنيث ياء كسرح في المصاح فرال توتف العنص فيها (قوله ومثل جبي)
حال من دا أو صفة مخدوف أى ور ودامل ور وحكي أى في الاعراب
بالحركات الظاهرة على التون ولزوم الياء ولزوم الدون فلا تنقط للاضافة
لكس في باب سني حينئذ اعتنا بالتثنية وعدده كجلى التصريح وكان ترك
مراعاة الصورة الجمع ثم رأيت المرادى قال في شرحه على التسهيل علل
المصنف ترك التثنية بأن وجوده مع هذه التون كوجود توبي في كلمة
واحدة وظاهر كلامه أن من لم يؤن بحرك الكسرة الظاهرة وظاهر كلام
العرا أنه يجمع الصرف فيجر بالفتحة اه واظفر ما علة منع الصرف وبقي
في باب سني لعنا أخر ياند كهما اليوبلى في جمع الخوام أحدهما
أن يلزم الواو وفتح التون والظاهر أن أعرابه على هذه اللفظة كانت مقطرة
على الواو كما ينضح قيل الكلام على قوله وحرك بالفتحة الخ تأنيها أن يلزم الواو
ويعرب على التون بالحركات (قوله دعاني) أى تركتني وعادتهم بخاطمون
الواحد يبلط الاثنان تعظيما والناهد في قوله فان سنيه لأهلها كما معربا
بالحر وى لحديث الدون للاضافة (قوله في احدى الروايتين) والرواية
الأخرى سني كسبي يوسف باسكان الياء وحذف الدون (قوله أى مجي)
لوقال أى ور وذلك أن أحسن لأنه المتقدم فعمنا في قوله يرد الأبا يقال أشار
بذلك الى أبا الور ودعني المجي وقوله الجمع يعنى جمع ستة وبابه واساة
مجيء الى الجمع معنى اللام والمعنى المحيى مثل حين الثمان سنين وبابه بترد
في جمع المد كرا سالم فلا ركا كذا في حل الشارح لها عما تكون اذا أريد
بالجمع في قوله أى مجي والجمع جمع المد كرا سالم القياسي (قوله عزندى)
أى قوى شديد وطلال بالفتح الحالة الحسنة وفي قوله لا يزالن شاربين القباب
الحى بعد مراعاة لفظه والقباب جمع قبة وهى التى تتخذ من الأديم والخشب
واللد ونحوها وقد تطلق على ما يتخذ من البناء والناهد في شاربين حيث
أنت الدون ولم يتخذها للاضافة فلم أنه معرب بالحركات وقيل الأصل
شاربين شاربي القباب على الابدال أو شاربين للقباب مخدوف المضاف

مخالف للقياس من وجهين الأول من حيث الاعراب بالحروف والثاني من حيث ان رفع المثني ليس

بالواو ونصبه ليس بالالف
وكذا نصب المجموع أما العلة
في مخالفتها القياس في الوجه
الأول فلأن المثني والمجموع
فرعان عن الأحاد والاعراب
بالحروف فرع عن الاعراب
بالحركات فجعل الفرع للرفع
طلباً للنسبة وأيضاً فقد
أعرب بعض الأحاد وهي
الأسماء الستة بالحروف فلو
لم يجعل اعرابها بالحروف
لزم أن يكون للرفع ضريبة على
الاصل ولأنهما كانا في
آخرهما حروف وهي علامة
التثنية والجمع تصليح أن
تكون اعراباً قلب بعضها الى
بعض فجعل اعرابها
بالحروف لا الاعراب بها
بغير حركة أخف منها مع
الحركة وأما العلة في مخالفتها
للقياس في الوجه الثاني فلأن
حروف الاعراب ستة ثلاثة
والاعراب ستة ثلاثة للمثني
وثلاثة للمجموع فلو جعل
اعرابها على حد اعراب
الأسماء الستة لانتسب
المثني بالمجموع في شذو رأيت
زيداً ولو جعل اعراب

الأول وأبقى القباب على جرته (قوله مخالف للقياس) أي الاصل (قوله
من حيث ان رفع المثني) بكسر الهمزة أو بفتحها على انها مع معمولها
في تأويل مبتدأ والخبر بمحدث أي من حيث ذلك موجود هذا ان جرينا
على مذهب الجمهور من اختصاص حيث بالجل فلان جرينا على مذهب
الكسائي من عدم الاختصاص جاز الفتح من غير تقدير خبر (قوله وأيضاً
فقد أعرب بعض الأحاد الخ) هذا التوجيه يقتضي أن سبب اعراب
المثني والمجموع على حدة بالحروف اعراب بعض الأحاد لانهم لو أعربا
بالحركات لزم ضريبة الفرع على الاصل وقد سبق عنه أن سبب اعراب بعض
الأحاد اعراب المثني والمجموع بها ليكون توطئة لاعرابها ما في
هذا دور فافهم (قوله لزم أن يكون للرفع ضريبة على الاصل) اعترض بأن
التثنية والجمع ليسا فرعاً عن الكل مفرد بل لفردهما وبأن هذا يقتضي
اعراب كل جمع بالحروف لو جود الفرعية وليس كذلك ويجيب عن
الأول بأنهم افرعان عن المفرد في الجملة وبأن من جملة المثني أبوان وأخوان
وشبههما ومن جملة الجمع أبون وأخون وشبههم فلو أعربت بالحركات لزم
ضريبة على مفرادتها المعربة بالحروف وعن الثاني بأن ما ذكره حكمه فلا
يلزم اطرادها (قوله لما كان) أي وجد وجواب لما قوله فجعل والفاء زائدة
وفي بعض النسخ باسقاط لما وهي ظاهرة (قوله بقلب بعضها الى بعض)
أي خلف بعضها عن بعض (قوله بغير حركة) أي بغير اعتبار حركة لا اعراب
ظاهرة أو مقصورة وقوله أخف منها أي أخف من وجودها منغاة وهي
صالحة للاعراب بها وقوله مع الحركة أي مع اعتبار الحركة هكذا ينبغي تقرير
هذا المحل (قوله فلأن حروف الاعراب) أي في الاسم فلا يرد التثنية في
الأفعال الخمسة (قوله والاعراب ستة) أي رفع ونصب وجر في المثني ومثلها
في الجمع (قوله في شذو رأيت زيداً) أي من كل مثني أو مجموع أضيف
سواء كان مع الف في حال النصب أو مع الواو في حال الرفع لا الياء لتمييزهما
معها بفتح ما قبلها في المثني وكسره في الجمع فقول البعض أو الياء سهو (قوله
بقي الآخر بلا اعراب) ان كان المصدر بقي الآخر بلا اعراب أصلاً وورد
عليه أن أنفتم لا يستلزم التالى حينئذ لجواز اعراب الآخر بحرفين فقط

أحدهما كذلك دون الآخر بقي الآخر بلا اعراب فوزعت عليهم ما أعطى المثني الف لكونها مدلولاً بها
على التثنية مع الفعل

واتكل المراد بلا اعراب على حقا اعراب الاسماء الستة ورد عليه أن لزوم
 هذا لا ينصرف فلا يتم التوجيه اذ قلنا أن يقول فلا اعراب الآخر بغير اعراب
 الاسماء الستة بانه يعرب بحرق وان كل المراد بلا اعراب دافع للالتباس
 ولو اعراب الآخر بغير اعراب التباس المتبني بالجمعوع في الرفع والنصب ورد
 عليه أن لنا احتمالا لا التباس فيها بأن يعرب الجمعوع بالاحرف الثلاثة
 والتي بالالف والياء والعكس اللهم إلا أن يقال التثنية سابق على الجمعوع
 فهو الآخر بان يعطى الاحرف الثلاثة ويعطى الجمعوع حرفين وللناسب
 أن يكون أحدهما الواو ومعاله لا تنها على الجمعوع وحيد يحصل
 الاتساق ولا يتفكر كون المراد بلا اعراب دافع للاتساق لأن قلنا هنا
 يؤدي إلى أن المراد بأحد هما في كلام السارح المتبني وبه الآخر الجمعوع
 لا الاحد والآخر والآخر له أثر فأنقل (قوله اسما) حال من الضمير في ما
 العائد على الف (قوله لأن كلامنا فصلة) أي اعراب فصلة أو التقدير
 لأن محل كل منهما فصلة (قوله ومن حيث المخرج) عطف على قوله لأن
 كلامنا فصلة فهو صلة ثانية للثانية أي ولتقارب المخرج (قوله لأن الفتح
 الخ) اعترضه البعض كشحننا بأنه غير ظاهر لأن الحركة تابعة للحرق
 في المخرج وان كل الحرف خلقا كان مخرجه فخرته مطلقا كذلك وقس
 على ذلك وهو مدع بأن الحركة في حداثتها ان كانت فتحة فلها ميل إلى
 أقصى الخلق وان كانت كسرة فلها ميل إلى وسط القم وان كانت ضمة
 فلها ميل إلى الشقين والحق شاهد صدق على ذلك ما لك اذا نظقت
 بالهزة مفتوحة ورجعت إلى حلق وجئت لها ميلا إلى أقصى الخلق
 أو مكسورة ووجدت لها ميلا إلى وسط القم ومضمومة ووجدت لها ميلا
 إلى الشقين (قوله بحرق كانت مقفلة) رده التاليم بلزوم ظهور النصب
 في الياء مفتوحة وبلزوم ثبوت النصب بالالف لتحرك الياء وانفتاح ما قبلها
 وأجاب أبو حيان عن الأول بأنهم لما حلوا النصب على الجر جعلوا الحكم
 واحدا فشدوا الفتحة كشدوا الكسرة تحقيقا للعمل وعن الثاني بأن
 السامع من قلبها قصد الفرق بين المتبني وغيره (قوله ووزن مجموع) الأقرب
 نصب على المعولة لافتح والفاء زائدة لتزيين المقط ورفعه مبتدأ بجوج إلى

اسما في نحو امر يا حرقا
 في نحو ضربا أو الذرا على
 الجمعوع أو أو له كونهما
 مدلولها على الجمعوع في
 الفعل اسما نحو امروا
 وحرقا في نحو أكلوا
 الراغب وجرا الياء على
 الأصل وحمل النصب على
 الجر فمما لم يعمل على الرفع
 لثبوت النصب لعدم الرفع
 لأن كلامهما فصلة ومن
 حيث المخرج لأن الفتح من
 أقصى الخلق والكسر من
 وسط القم والضم من الشقين
 الثاني ما أفهمه العظم ومصرح
 به في شرح التسهيل من أن
 اعراب المتبني بالجمعوع على
 حده بالخرق وهو مذهب
 قطرب وطائفة من المتأخرين
 ونسب إلى الزجاج والراعي
 قيل وهو مذهب الكوفيين
 وذهب سيبويه ومن واقفه
 إلى أن اعرابها بما بحركات
 مقدرة على الاحرف (وزن
 مجموع وميله الفتح) في اعرابه

تقدير الرابط في الخبر (فائدة) تحذف نون الجمع ونون المثنى للاضافة وللضرورة ولتصير الصلة نحو

خديلي مان انما الصادق هوى * اذا ختمنا فيه عدولا وواشبا

ونحو قراءة الحسن والمقبى الصلاة بنصب الصلاة وقد تحذف نون الجمع اختصارا قبل لام ساكنة كقراءة بعضهم غير معجزى الله بنصب الله وقراءة بعضهم انكم لذاتوا العذاب بنصب العذاب وهو أكثر من حذفها الا قبل لام ساكنة كقراءة الحسن وما هم بضاري به من أحد كذا في التسهيل وشرحه للمامني وفي المعنى يحذف النون ان الشبه الاضافة نحو لا غلامي لزيد ولا مكرمي لعمرى اذا قدر الجار والمجرور وصفة والخبر محذوف واسمي بسط اعرابهما في باب لا (قوله فافتح) أي ضامتا ما قبل الواو ولتقديرنا في نحو وانهم عندنا لمن المصطفين اذا صله المصطفون (قوله من ثقل الجمع) من تعليلية متعلقة بطلبها (قوله وفرقا) أي وزيادة فرق اذا أصل الفرق حاصل في نحو المصطفين يحذف ألف الجمع وقاب أنفس المثنى ياء وفي غيره بحركة ما قبل الياء (قوله وقل من بكسر ه نطق) أي مع الياء قال في التصريح ولم تكسر النون بعد الواو في نثر ولا شعر لعدم التجانس (قوله لغة) أي لا ضرورة كما قبل به (وجزم به) أي بكونه لغة وهذا هو الراجح (قوله زعائف) جمع زعيفة بكسر الزاي والنون وهو القصير وأراد بهم الادعياء الذين ليس أصلهم واحدا (قوله حد الاربعين) استشهد به هنا على أن كسرتون الجمع والمحقق به لغة لبعض من يعربهم بالجر وف وسبقا على أن اعرابه بالحركة على النون لغة نظرا الى أن كلاً محتمل ويرد عليه أن الشاهد لا يكفي فيه الاحتمال كما صرحوا به وان زعم البعض خلافه ويمكن أن يجعل مثالا (قوله وهو اثنان واثنان واثنان) الحصر بالنسبة لما ذكره المصنف من المحققات المحذوبة بالنون وان كان المحقق المحذوب بالنون لا ينحصر في الالفاظ الثلاثة لان منه المذروين واثنين وما سمى به من المثنى كالبحرين وباب التغليب كالتعريف على قول الجمه ورفاندغ ما عترض به شيخنا والبعض (قوله بعكس ذلك) أي بخلافه لان الكثير

(فافتح) طلبا للتحفة من ثقل

الجمع وفرقا بينه وبين نون المثنى

(وقل من بكسر ه نطق) من

العرب قال في شرح التسهيل

يحوز أن يكون كسرتون

الجمع وما ألحق به لغة وجزم به

في شرح الكافية ونما ورد منه

قوله

عرفنا بعض راوي أبيه

وأسكرنا زعائف آخرين

وقوله

* وقد جاوزت حد الاربعين *

(ونون ماثني والمحقق به) وهو

اثنان واثنان واثنان (بعكس)

ذلك) النون (استشهد به)

فكسروه كثيرا

مثالين هناك والقليل هنا كثير هناك فالعكس لقوى قطعاً فالحكماء
البعض من أمه لا لقوى ولا منطقي غير صحيح (قوله على الأصل في التفاء
الساكنين) قد يقال هذا خلل الأصل لأن قياس التفاء الساكنين إذا
كان الأول حرف لين أن يهذف كما قال

إنما كان التفاء كسر ملبق * وإن يكن لنا فخذفه استحق

ويجاب بأن محل الحذف ما لم يمنع منع من حذفه ولو حذفنا لما لم نزل
الأعراب والتبعية ووجه كون التوءسا كنة انهم اعرض عما هو ساكن
وهو التوءس أو أنها زائدة والزائدي يفتي فيه التفتيف والساكن أخف
(قوله على أحذرين) لغة أحذري وهو خفيف لثني لحظه وأراد بهم ما هنا
حتاجي قطعاً بعضها الخفة والضمير في استغلت أي ارتفعت يرجع إليها
وقوله فإما هي اللمحة أي فإما تقرأ وتنها الامتداحة وقوله وتفتي أي
بعد ثلث اللمحة فقلية طفت على الجملة الاسمية قبلها (قوله أعرف منها)
الضمير يرجع إلى سلى في البيت قبله كقوله العيني والجيدان فتن وقوله
ومخترين أن كان يفتح النون الأخيرة فلا امر طاهر أو بكسر هاء في البيت
تلفيق من لغتين وفي البيت تلفيق آخر من لغتين لا يجري في قوله والعينان
على لغتين بلزم المثلثي ألف وفي قوله ومخترين على لغتين من نصبه ومختر
بالياء وقال الدماميني في قوله ومخترين بالياء دلالة على أن أصحاب تلك اللغة
لا يوجبون الألف بل بارة يستعملون المثلي بالألف طلقاً وبارة يستعملونه
كلمة لغة اه وعلى هذا يفتي التلفيق الثاني والمختر يفتح الميم وكسر الخاء

ويشبههما ونفعهما وطين اسم رجل على ما صوبه العيني وإذا على من
جعله تبة طي كسليميني وعلى مة العينية نظره المراد أنها مختر
طيان في الكبر أو أشباه نفس الرجل في العظم أو التبع (قوله أرقى) أي
أشهر في القدان بكسر التاء وتثنية الدال المجمة جمع قدة ضم فتشيد
أو تذكير بطل والقدة والفسد البرغوث مثلث بالياء والضم أفسع (قوله)
عماواتهم من الأعراب بالحركة الخ) هذا مذهب سيوريه والصحيح المثني
اختاره المحقق الرضي وغيره أن التوء عن التوء في التوء فقط
لقيام الحروف مقام حركات الأعراب على الراجح ولأن سيوريه يقول

على الأصل في التفاء الساكنين
وفتحوه قبل لا بعد الياء
(فانتبه) لذلك وهذه اللغة
حكاهما الكسائي والقراء
كقوله

على أحذرين استغلت عشية
فإما هي اللمحة وتفتي
وتقل لا تختص هذه اللغة
بالياء بل تكون مع الألف
أيضاً وهو ظاهر كلام الظم
وبه مرجع البراء كقوله
أعرف منها الجيد والعينان
ومخترين أشباه طيان
وحكى الشيباني فيهما مع
الألف كقول بعض العرب
هما خيلان وقوله
يا أبنا أرقى القدان

فالزم لتمامه العينان
* تنبيه قيل لحقت شئون
المثني والمجموع عوضاً عما
فإنهم من الأعراب بالحركات

ان اعراب المثني والمجموع بحركات مقطرة والمقدر كالثبات فلا يصح
 التعويض عن الأنا يقال المراد أن أعوض من ظهور الحركات فان قلت
 اذا كانت النون عوضا عن التنوين فقط فلم يثبت مع أ ل مع أن العوض
 عنه لا يثبت مع أ ل قلت قال الرضي انما سقط التنوين مع لام التعريف
 لانه يلزم عليه اجتماع حرف التعريف وحرف يكون في بعض المواضع علامة
 التنكير وفي ذلك قبح لا يخفى والنون لا تكون للتنكير أصلا فلذلك ثبتت
 معها أم (قوله ومن دخول التنوين) أي الظاهر أو المقدر كما في الممنوع
 من الصرف (قوله وحذفت مع الاضافة الخ) حاصله انه نارة رجح جانب
 التعويض بها عن التنوين وحذفت مع الاضافة كما يحذف التنوين معها
 ونارة جانب التعويض بها عن الحركة فثبتت مع أ ل كما ثبتت الحركة معها ولم
 يعكس لزوم الفصل بين المضاف والمضاف اليه بالنون والفصل بينهما يمنع
 غير الأُمُور الآتية في قول الناظم فصل مضاف الخ (قوله انظر الى
 التعويض بها عن الحركة ايضا) لا وجه لقوله أيضا لان المنظر اليه
 في عدم الحذف مع أ ل هو كونها عوضا عن الحركة فقط الآن يكون المراد
 كما نظر الى التعويض بها عن التنوين في الحذف مع الاضافة (قوله وقبل
 لدفع الخ) هذا هو الذي اختاره الناظم (قوله لدفع توهم الاضافة) أي وحمل
 ما لا توهم فيه على ما فيه توهم وكذا يقال فيما بعده (قوله ودفع توهم الافراد)
 أورد عليه انه لو اعتبر دفع هذا التوهم لامتعت اضافة جمع المنقوص
 جر نحو ومررت بقاضيلك لتباسه بالمفرد حينئذ * وأجيب بالفرق بأنه
 في الجمع المذكور يمكن دفع الالتباس بالوقف على المضاف لعود النون
 حينئذ ولا كذلك ما نحن فيه على تقدير عدم النون واقتصرنا في الايراد على
 الجوز لانه لا التباس حال التماس لان ياء المفرد تفتح نصبا وياء الجمع تسكن
 فيا قبله شيخنا عن سم وأقره هو والبعض من زيادة النصب هو (قوله
 في نحو جاءني هذان) مبني على انه مشئى حقيقة والراجح خلافه أو يراد بالمثنى
 في أول التنبيه هو وما ألحق به (قوله طلبا للفرق) أي بين نوني المثني والجمع
 وكلامه هذا يقتضي أن طاب الفرق علة اختلاف الحركة وهو مخاف لما
 قدمه من جعل الفرق علة للفتح الآن يحتمل ما مر على تعليل الفتح من جهة

ومن دخول التنوين وحذفت
 مع الاضافة نظرا الى
 التعويض بها عن التنوين
 ولم تحذف مع الالف واللام
 وان كان التنوين يحذف
 معها ما انظر الى التعويض بها
 عن الحركة أيضا وقبل لحقت
 لدفع توهم الاضافة في نحو جاءني
 خليلان موسى وعيسى
 ومررت ببشيين كرام ودفع توهم
 الافراد في نحو جاءني هذان
 ومررت بالمهتين وكسرت
 مع المثني على الاصل في التقاء
 الساكنين لانه قبل الجمع ثم
 خواف بالحركة في الجمع طلبا
 للفرق وجعلت فتحة طلبا
 للفتحة

محموم وهو كونه حركه غير كسرة لا من جهة قدومه وحاصل ما يستفيد من
كلامه هتان تحريك النون في ما للتخلص من التقاء الساكنين وأن
الكسر في التثنية لكونه الأصل في التخاص وان مخالفة حركة نون الجمع
لحركة نون التثنية للفرق وان خصوص فتحه الطلب الخفة فافهم (قوله وقد
مر ذلك) أي مر أن علة الفتح طلب الخفة (قوله لتخلفه في نحو المصطفين)
فيه كما قال سم ان هذا التخلف لا يضر لحصول الفرق بجذف الالف

في الجمع وقلها بابه في التثنية كما مر على انه لو كان الفرق بحركة التثنية
للتخلف المذكور لورد عليه ان النون الحاصل بحركتها الفرق تسقط
في حال اضافته نحو المصطفين ولو قال وانما لم يكن بحركته ما قبل الباء فارقا
مباينة في الفرق لكان آثم (قوله من الاسماء) بيان لما توبى ببعض
(قوله ما ناب فيه حركة عن حركة) لم يقبل من الاسماء لعدم الاحتياج الى
التشديد ههنا لان ما ناب فيه حركة عن حركة لا يكون الا من الاسماء بخلاف
ما ناب فيه حرف عن حركة (قوله والاول أكثر) لانه افراد ثلاثة أنواع هي
التثنية والمجموع على حده والجمع بالالف والتاء وأما الثاني فافراد نوع واحد
هو ما لا ينصرف (قوله وما) أي جمع وقوله قد جمعا أي تخففت وحركات
جميعه فأنفع ما قبل يلزم تحصيل الحاصل ان أوقفت ما على جمع واهزاب
المفرد في حالتها التثنية والجمع بالالف والتاء مع ان العرب به الجمع ان أوقفت
ما على مفرد واعلم أن الجمع بالالف والتاء بطرد في خمسة أنواع ما قبله
التأنيث مطلقا وما قبله ألف التأنيث مطلقا ومفرد كمالا يعقل كدريهم
وعلم مؤنث لا علامة فيه كزئب ووصف مذ كزئب عاقل كأيام معدودات
ونظمها الشاطبي فقال

وقد مر ذلك وانما لم يكف
بحركة ما قبل الباء فارقا للتخلفه
في نحو المصطفين ولما فرغ من
بيان ما ناب فيه حرف عن حركة
من الاسماء أخذ في بيان
ما ناب فيه حركة عن حركة
وهو شيان ما جمع ما ألف وتاء
وما لا ينصرف وبدا بالاول
لان فيه حل التثنية على غيره
والثاني فيه حل الجر على غيره
والاول أكثر فقال (وما)

وقه في ذي التاء ونحو ذكري * ودرهم مصغر ونحو ذرا
وزئب ووصف غير العاقل * وغير ذم مسلم للثناقل
فيقتصر فيما عدا الخمسة على السماع كسموات وأرضات ومجالات
رحمات وشيآت وشمالات واتهمات ويستثنى من الاول خمسة ألفاظ
لا تجمع بالالف والتاء امرأة وأسة وشاة وشقة وقلة زاد الروداني وأمة
بالضم والتثنية وملة وقبل تجمع شقة على شفهاة أو شفوات وأمة على

أموات أو أميات ومن الثاني فعلاء أو فعل وفعل في فعلان غير منقولين إلى
 العملية لم يجمع مذكرة ما بالواو والنون لم يجمع مؤنثا ما بالالف والتاء
 واختلاف في فعلاء الذي لا أو فعل له كجذراء ورثاء فقال ابن مالك يجمع
 بأف وناء لأن المنع في جمراء تابع لمنع جمع التصحيح وهو مفعلة وقد هنا ومنعه
 غيره ويستثنى من الرابع باب حرام في لغة من بناء قالة الروداني وغيره (قوله
 بتا) بالتثنية لأنه مفعول للضرورة على ما مر والمقصود إذا لم يدخل عليه أل
 ولم يضاف ولم يوقف عليه يتوفا عرابه مقدر على الألف المحذوفة لا على
 الهمزة المحذوفة لأن حذف الألف لعل تصريفية والمحذوف لعل تصريفية
 كالثابت بخلاف الهمزة فهى أحق من الهمزة بجمعها حرف الأعراب
 ويجوز ترك تنوينه للوصل بنية الوقف (قوله بسبب ملاسته) أشار بقوله
 بسبب إلى أن الباء اسمية وقوله ملاسته إلى أن في عبارة المصنف تقدير
 مضاف لأن السبب ليس وجود الألف والتاء ولومن غير ملاسته الكلمة
 بل السبب ملاسته ما هو بهذا يستغنى عما أطال به الهوى في هنامن
 التعريف ويجعل الباء اسمية يستغنى عن تقييد الألف والتاء بالزيادة لانها
 انما يكونان سببا في الجمعية اذا كانتا متردتين (قوله في الجر) انما ذكره
 مع انه جاء على الأصل والكلام في التباينة ولهذا الميز كالرفع للإشارة إلى أن
 النصب حمل على الجر (قوله معا) منصوب على الحال وهى بمعنى جميعا عند
 الناظم فلا تقتضى اتحاد الوقت فلا إشكال على مذهبه أما عند ثعلب وابن
 خالويه فنقتضى اتحاد الوقت بخلاف جميعا وعلى هذا تكون معاهنا مجازا
 في مطاق الاجتماع بقربة استحالة اجتماع النصب والجر في وقت واحد
 (قوله ليبرى على سنن أصله) ولأنه لو لم يحمل نصبه على جرّه لم مزية
 الفرع على الأصل فإن قلت قد شملت مزية كون جمع المؤنث معربا
 بالحركان فلا تخفى تلك المزية أيضا قلت تحملها ثم لغرض قد هنا وهو
 دفع النفل الناشئ من اجتماع الحرف والحركة ولا يلزم من تحمل المحذور
 لغرض شمله لا لغرض قائله شيخ الاسلام وقوله من اجتماع الحرف والحركة
 أي في جمع المذكر السالم لو أعرب بحركة على الواو والياء (قوله مطلعا)
 أي حذف لامه أولا (قوله وهشام) فيما حذف لامه (قوله المشابهة المفرد

بناو أف قد جمعا) الباء متعلقة
 بجمع أى ما كان جمعا بسبب
 ملاسته للألف والتاء أى
 كانا هما أدخل في الدلالة
 على جمعيه (يكسر في الجر
 وفي النصب معا) كسر
 اعراب خلافا للاخفش في
 زعمه انه مبني في حالة النصب
 وهو فاسد اذ لا موجب لبنائه
 وانما نصب بالكسرة مع
 تأني الفتحة ليبرى على سنن
 أصله وهو جمع المذكر السالم
 في حمل نصبه على جرّه وجوز
 لسكونه ونصبه بالفتحة مطبقا
 وهشام فيما حذف لامه ومعه
 قول بعض العرب

الواو فاجتمع ما كان في حذف الواو لالتقاء الساكنين (قوله والذي اسمها)
 أي علماء المذكر أو مؤنث كما في شرح التسهيل لابن عقيل لكن محل جواز منعه
 التنوين كما في اللغة من الآخرين إذا سمى به مؤنث فإن سمى به مذكر لم يمنع
 التنوين لفساد التانيث كما في التصريح وغيره قال شيخنا وأما ما يجعل من
 التانيث اللفظي لأن ما فيه تاء التانيث والمنع من الصرف هو ما التانيث
 كما سيأتي (قوله كاذرات) بكسر الراء وقد فتح فاء وس (قوله أيضا) أي
 كما قيل في أولات كذا قيل ويعد معه وموقعه عقب قوله فيه مع أن حمله
 على هذا المعنى يؤدي إلى عدم فائدة والمفيد الذي يقتضيه وقوعه عقب
 قوله ذاهله على أن المعنى كما قيل فيه غير هذا الأعراب من الوجهين اللذين
 سيذكرهما الشارح (قوله قبلي) أراد القبول القياسي لأنه انما يتكلم
 في الأصول القياسية اهـ يس (قوله على اللغة الفصحى) المراعى فيها
 الحالة الأصلية فقط وقال المرادى انما يبق تنوينه مع أن حقيقة منع الصرف
 للتانيث والعلمية أي إذا كان علما على مؤنث لأن تنوينه ليس للصرف بل
 للمقابلة اهـ أي وتنوين المقابلة يتجاءع على منع الصرف (قوله من يمنعه
 التنوين) أي مراعاة الحالة الراهنة المقتضية منع تنوينه لاجتماع العلمية
 والتانيث المعنوي وإن لم يكن تنوينه تنوين صرف بل مقابلة كما مر لأنه مشبه
 بتنوين الصرف في الصورة كما قاله شيخنا وغيره وبه بوجه ترك التنوين
 في الوجه الثالث وقوله ويجزوه وينصبه بالكسرة أي مراعاة الحالة
 الأصلية ففي هذه اللغة مراعاة الحالاتين ومن كون المراعى في جزمه ونصبه
 بالكسرة الحالة الأصلية يعلم أن الكسرة في حال النصب نائبة عن الفتحة
 لا في حال الجر وإن ذكره شيخنا والبعض تبعاً للتصريح (قوله ومنهم من يجعله
 كإرطاة) والمراعى في هذا اللغة الحالة الراهنة فقط (قوله وإذا وقف عليه
 قلب التاء) يعني فلا بد أن المنع انما هو مع هاء التانيث لأمع تاءه على أن
 التانيث المعنوي موجود أيضا (قوله وتورتها) أي نظرت بقلبي لابعيني
 إلى نارها الشدة شوقي إليها وجملة وأهلها يثرب حالية وكذا جملة أدنى دارها
 الخ ويثرب اسم لمدينة النبي صلى الله عليه وسلم سميت باسم من نزلها من
 العماليق وقد ورد النهي عن تسميتها يثرب لأنه من التثريب وهو الخرب

(والذي اسمها قد جعل) من
 هذا الجمع (كاذرات) اسم
 قريبة بالشام وذالها معجمة أصله
 جمع أذرة التي هي جمع
 ذراع (فبهذا) الأعراب
 (أيضا قبل) على اللغة الفصحى
 ومن العرب من يمنعه التنوين
 ويجزوه وينصبه بالكسرة
 ومنهم من يجعله كإرطاة علما
 فلا تنوين ويجزوه وينصبه
 بالفتحة وإذا وقف عليه قلب
 التاء اهـ وقد روى بالأوجه
 الثلاثة قوله
 تورتها من أذرات وأهلها
 يثرب أدنى دارها نظر على
 والوجه الثالث ممنوع عند
 البصريين

وأما قوله تعالى يا أهل يثرب فاصبروا هم قائله من المتأقين وأدى دارها
متدا وتظر على خبر والكلام على حذف مضاف ما من المتدا أى تظر
أننى دارها أو الخبر أى ذو تظر على والمعنى ان تظرا لأقرب من دارها الى
تظر عظيم فكيف ينظرى نفس دارها (قوله جاز عند الكوفيين) هو الحق
لوجود العتقين فيه ووزن والسمع به فلا وجه لنتعه (قوله فتقدم) أى
فى الشرح أى تقدم حكم اعراب المعنى بجمع بألف واء فى المتن وأورد
عليه انه تقدم فى المتن حكم اعراب المعنى بجمع الذ كالمسلم حيث قال
علين ومفتضى كلام الشارح انه لم تقدم وال جواب ان مراده انه لم تقدم
بأثر أوجه بل بوجه واحد وهو اعرابه كاعرابه قبيل التسمية به (قوله
كفسلب) هو يسيل من جلق أهل النار وشبه بفسلين دون حين لشيء
النج بفسلين فى كونه نازيا نية الياء والنون (قوله متونة) أى ان لم يكن
أعجميان كان سكان أعجميا السبع التوين وأعراب اعراب ولا ينصرف نحو
تسرين اه نصريح قال شخنا ومثله يقال فباعده والجمعة ليست بتبدل
مدار عدم التوين على أن يضم الى العلية مانع آخر كالجمعة والتأنيث
انتهى أؤاده البعض وقد كتب الروادى على قول المصرح فان كان أعجميا
الحق مانعه هذا كلام ظاهرى فان تغير كان عائدا الى ما سمي به من الجمع وما
الحق به وتفسرون وسائر الأعجميات ليس واحدا مع ما بل هى أسماء
مرتبكات لسمياتها فلا بد من زيادتها فى أنواع المخففات بالجمع تركه
الموقع وزادها الى ما سمي فى شرح التسهيل وهو كل اسم واقف لفظه انظر الجمع
نكرة كان كاسمين أو علما كعفين وتسميين وتسمين وفلسطين فانه يعرب
اعراب الجمع للشبهة الخطية كما منعوا سراويل من الصرف لثلاث المشابهة
والأولى جعل عليين من هذا النوع اه ببعض تغيير وهو حسن جدا
طالما كان يوجب الى (قوله وشبه الجمعة) لأن وجود الواو والنون
فى الاسماء المفردة من خواص الاسماء الأعجمية وقد نص بعضهم على أن
شوحدهون ومحتون يجوز فيه الصرف والتنع للعلية وشبه الجمعة كفى
الشيخ يحيى (قوله ان تلزم الواو وفتح النون) والاعراب بحركات مقصورة
على الواو والنون كما يفيد كلام التصريح حيث قاله على المتن عندهن

جاز عند الكوفيين وشبه
قد تقدم بيان حكم اعراب
التي اذا سمي به أو ما المجموع
على حله متفقه خمسة أوجه
الاول كاعرابه قبل
التسمية والثانى أن يكون
كفسلين فى لزوم الياء
والاعراب بالحركات الثلاث
على التون متونة والثالث
أن يحرى بحرى عربون
فى لزوم الواو والاعراب
بالحركات على التون متونة
والرابع ان يحرى بحرى
هـ ارون فى لزوم الواو والاعراب
على التون تغيير مصر وف
للعلية وشبه الجمعة
والخامس ان تلزم الواو وفتح
التون ذكره السراى وهذه
الأوجه مترتبة كل واحد منها
دون ما قبله وشرط جعله
كفسلين وما بعده أن
لا يتجاوز سبعة أحرف فان
تجاوزها ككسبياتين وهن
الوجه الاول قاله فى التسهيل

بأنه لا ألف ويكسر نونه ويقتدر الأعراب على الألف لا النون ويؤيده أنه
لا معنى لتقدير الحركات على النون مع سهولة ظهورها عليها وما اعترض به من
أنه يلزم تقدير الأعراب في وسط الكلمة يمكن دفعه بأن النون لما كانت
في الأصل أعنى في حالة الجمعية قبل التسمية عوضا عن التوين وهو انما
يلحق الآخر استعجاب ذلك بعد التسمية فتسكون الواو آخر الكلمة (قوله
وجر) يتحمل كونه فعل أمر ناصبا مالا ينصرف على المفعولية فيكون مثلث
الآخر وكونه ماضيا مجزوا لا رافعا له بالنسبة عن الفاعل فيكون مفتوح الآخر
يؤيد الأول لاحقة والثاني سابقه والمراد بالفتحة ما يشمل الظاهرة كأحمد
والمتدرة كوسى وأورد اللقاني على قوله وجر بالفتحة الخ انه منقوض بما
سمى به مؤنث من الجمع بألف وتاء والمحقق به بناء على انه معرب بأعراب
أصله ويمكن دفعه بأنه علم استثنائا ومن قوله سابقا والذي اسمها قد جعل الخ
فافهم (قوله وهو ما فيه علامتان) العلة اصطلاحا ما يترتب عليه الحكم والحكم
هذا وهو منع الصرف انما يترتب على اثنتين من التسع أو واحدة منها تقوم
مقام اثنتين فالعلة في الحقيقة على الأول مجموع اثنتين قسمية كل منهما
علة من تسمية الجزء باسم الكل أو أراد بالعلة ما يشمل العلة الناقصة (قوله
لانه شبه الفعل) أى في اجتماع علمتين فرعيتين احدهما لفظية والآخرى
معنوية كما سيأتى بسط ذلك وهذا التعليل لقول المصنف وجر الخ ومحط
التعليل قوله فامتنع الجرب بالكسرة لمنع التوين (قوله فامتنع الجرب بالكسرة
لمنع التوين) فاذا أنون للضرورة عاد الجرب بالكسرة لانه انما امتنع به عاله
وقد عاد فيه عود وهذا الظاهر على القول بأن تنوين الضرورة تنوين صرف أما
على القول بأنه تنوين آخر أتى بالجربة للضرورة وهو الراجح فقبل لا يجزى
بالكسرة بل بالفتحة مع التوين الضرورى وقيل بجرب بالكسرة نظرا الى
انه بصورة تنوين الصرف (قوله ولتعاقبهما) أى تناوبهما على معنى واحد
هو مطلق التمييز أعم من أن يكون نصا أو احتمالا وذلك انك اذا قلت عندى
راقود دخلا كان القصد المظروف نصا لان التمييز المنسوب على معنى من
نصا واذا قلت عندى راقود دخل احتمل أن يكون دخل تمييزا على معنى من
فيكون القصد المظروف وان تكون اضافة راقود اليه على معنى اللام فيكون

(وجر بالفتحة) نيابة عن
الكسرة (مالا ينصرف)
وهو ما فيه علامتان من عل تسع
كأحسن أو واحدة منها تقوم
مقامهما كما سجد وصحراء
كجسأتى في باب لانه شبه
الفعل فقبل فلم يدخله
التوين لانه علامة الاخف
عليهم والامكن عندهم فامتنع
الجرب بالكسرة لمنع التوين
لأنهما في اختصاصهما
بالاسماء ولتعاقبهما على معنى
واحد في باب راقود دخلا
وراقود دخل فلما منعوه
الكسرة عوضوه من الفتحة

شعوباً وأياحس منها وهذا

(الم يصف أو يك بعد ال
ردي) أي تبع فإن أضيف أو
تبع ال ضعف شبه الفعل فرجع
إلى أصله من الجر بالكسرة
شعوباً أحسن تدويم وأسم
ما كبرت في المساجد ولا فرق
في ال بين العروة كالمثل
والموسولة شعوك لا معي والاسم
وقوله

وما أنت باليقظان ظاهره إذا
أثبت من تهو اذ كالعواقب
بناء على أن ال وصل بالصفة
المشبهة وفيه ما سياتي والزائدة
كقوله

رأيت الوليد بن يزيد مباركاً
ومثل ال أم في لغة طي
كقوله

أثر سميت من نجد برقاناً لما
تبيت بليل أم أرمدا اعتاد أولها
تبيين ال الأول ما الأولى
موصولة والثانية حرفية
وهي ظرفية مصدرية أي
مدة كونه غير مضاف ولا
تابع لال الثاني ظاهر كلامه
أن ما لا ينصرف إذا أضيف
أو تبع ال يكون بالقياس على
منعه من الصرف

الاسم الظرف ووجه تسميته ان راقودات تون لم يحجر خسل بل ينصب شعوباً
والاجر يضافه راقودا اليه مضافة المبر الى التميز والراقودان لم يول بطلان
داخله بالجار وهو معرب كقاي زكريا (قوله شعوباً وأياحس منها) تمثيل
للمبر بالحققة وقوله سابقاً كاحسن وكما جند وصحراً متمثل لدى العلتين
وذي العسلة (قوله الم يصف الخ) أي مدة عدم الاضافة والردف لال لأن
التي مع العطف بأو يفيد نفى كل نحو المسموهون أو تفرغوا وهن فريضة
قاله من محوم السلب (قوله ردف) ليس حدث والآن البعد لا تغضي
الاتصال اه يس (قوله أن أضيف) أي الى ظاهر شعوب مررت بأفضلكم
أو مقدر شعوباً أي من أول في رواية الكسرة لاتبين على نسبة لفظ
المضاف اليه شتواني (قوله ضعف شبه الفعل) أي لصاحبه خاصة الاسم
المؤنثة في معناه وهي ال أو الاضافة لاختصاصها بالاسم وتأثيرها في
معناه التعريف أي في الجملة فلا ترد ال الزائدة والاضافة اللفظية وبقوتنا
المؤنثة في معناه يندفع الاعتراض بأن متغنى التعليل جر ما لا ينصرف
بالكسرة اذا صاحب حرف الجر لانه من خصائص الاسم (قوله وما أنت) في
بعض النسخ ما أنت فيكون البيت الخرم بجاه مجعته فراءه وود حذف
أول البيت والثناطر يطلق كثير على انسان العين والمراد به هنا القلب
بدليل الشرط (قوله بناء) بالنصب مفعول لاجله المحذوف أي ومثلنا بالاعى
والاسم واليقظان لا يبنيا على الخ أو مفعول مطلق المحذوف أي والتشبيه
بجاه بناء أو الرفع خبر محذوف أي والتشبيه ببناء على الخ أي مبنى (قوله أن
سمت الخ) يحتمل أن تكون ان مصدرية حذف قبله الام التعليل وان تكون
شرطية أني يجوابها شرط فوعا لان فعل الشرط ملغى والاستفهام التقرير
وتحت بكسر الشين المحجمة أي نظرت وبريقا صغير برق وتألق لمع والاولى
الجنون وجملة اعتاد أو اما حال من المضاف اليه أو نعت له لانه نكرة
في المعنى كقاي كمثل الحمار يحمل أسفارا كذا قال العين وتبعه غيره وفي
الحالية نظرا لعدم شرط مجيء الحال من المضاف اليه (قوله ظاهر كلامه)
انما كان ظاهر كلامه البقاء على التبع لان الضمير في يصف وما بعده يرجع
الى ما لا ينصرف ومنه ومنه اذا أضيف ما لا ينصرف أو تبع ال جر

بالكسرة ولا شك ان الحجة كرم عليه في هذا المفهوم ما لا ينصرف (قوله)
وهو اختيار جماعة) هو مبنى على ان الصرف هو التثوين فقط وهو مفقود
مع ال والاضافة وانما سجر بالكسرة لان دخول التثوين فيه قاله في الجمع
ونظا هر صنيع الشارح أن هؤلاء يقولون بالفتح وان زالت منه علة ولا وجه له
الا الاستصحاب (قوله وذهب جماعة الخ) يحتمل ان القائل بهذا المذهب
يقول الصرف هو التثوين ولم يظهر لوجود ال أو الاضافة ويحتمل أن يقول
هو الجسرة بالكسرة فقوله شيخنا والبعض انه مبنى على ان الصرف هو الجسرة
بالكسرة ان كان مستنده ان الواقع ان هؤلاء يقولون ان الصرف هو الجسرة
بالكسرة فسلم وان كان استنباطا فلا (قوله مطلقا) أي زالت منه علة أولا
(قوله وهو الاقوى) التحقيق نفسه سهل النظم (قوله اذا زالت منه علة)
أي بان كانت إحدى علمته العلمية لأن العلم لا يضاف ولا تدخل عليه ال حتى
ينسکر (قوله فنصرف) أي ولم يظهر التثوين لوجود ال أو الاضافة (قوله)
واجعل النحو يفعلان الخ) انما اعربت هذه الامة بالحرف المشابهة فعل
ال اثنين مثنى الاسم وفعل الجماعة مجعولة فأجريا مجراها في الاعراب
بالحرف وحمل على الفعلين فعل المخاطبة المشابهة لهما ولا نهـ ما لو اعربت
بالجركان كانت امام مقدرة على الضمائر أو على ما قبلها لا سبيل الى الاول
لان الضمائر كلمات في ذاتها ولا يقدرا عراب كلمة على كلمة أخرى ولا الى
الثاني لان ضمائر الرفع المتصلة تبدأ بال اتصال بالافعال فكان ما قبلها
حشاوا والاعراب لا يقع حشاوا ولم يعربوا بحركات مقدرة على ما قبل
الضمائر أن يقول ان سلم ان ما قبلها كالحش ولا يسلم ان الاعراب لا يكون
على ما هو كالحش بدليل ان البناء الذي هو نظير الاعراب يكون على ما هو
كالحش ونحوه بـ وتضربوا فافهم ولم يكن حرف اعرابها الالف والواو
والياء الموجودات لانها أسماء والاسماء لا تكون حروف اعراب
وأياها كانت اعرابا لأذهم الجازم كافي سائر حروف العلة ولا حرف علة
آخر لوجوب حذفه لانتقائه ساء كأمع الضمائر الساكنة وكان حرف اعرابها
النون المشابهة حروف العلة لانها تدغم في الواو ونحو من وال وفي الياء ونحو
ومن يفت وتبدل ألفا في الوقف على المنصوب المانون في اللغة المشهورة

وهو اختيار جماعة وذهب
جماعة منهم المبرد والسيباني
وابن السراج الى انه يكون
منصرفا مطلقا وهو الاقوى
واختار النظم في تكمته على
مقدمة ابن الحاجب انه اذا
زالت منه علة فنصرف نحو
يا أحمد كم وان بقيت العلتان
فلا ننحو يا أحمدنكم ولما فرغ
من مواضع التباينة في الاسم
شرع في مواضعها في الفعل
فقال (واجعل النحو يفعلان)
أي من كل فعل مضارع
اتصل به

وفي الوقت على المؤكدين التوكيد الحقيقية التالية فتجاوز في الوقت على
 اذن وبارز وقع علامة الاعراب بعد الفاعل لانه هنا غير رفع متصل وهو
 كالجزء وقد تحذف هذه التون في حالة الرفع وجوباً بقصد كفي نحو هل
 تضر بان هل تضر من يضر من يضر من يضر وحواراً بكثرة في الفعل
 لتصل بنون الوفاية نحو تأمر في بناء على الصحيح من ان المحذوف نون الرفع
 لا نون الوفاية وادالم تحذف جارا للسك والادغام وبالأوجه الثلاثة قرئ
 تأمر في وفيه في غير ذلك نحو آيت أسرى وتبني ذلك وبذلك بالغير
 والمسك الذي وفي الحديث والذي نفس محمد بيده لا تدخلوا الجنة حتى
 تؤمنوا ولا تؤمنوا حتى تحابوا الاصل لا تدخلون ولا تؤمنون وقرئ قلوبا
 ساحرا يطارأ أي يتظاهر ان داغم التاء في الظاء وحذف التون كذا
 في التصريح وغيره لكن قال المصنفين وشارح الجامع انه شاذ وفي الجمع
 لا يماس عليه في الاختيار (قوله ألف اثنين) أي شخصين سواء كذا
 مخاطب أو مخاطبت أو غائب أو غائبة (قوله اسماء) بان كذا ضميراً
 فاع لا نحو الرذاب يفعلان وقوله أو حره أي دال على التبعيض يفعلان
 الزيدان على لغة أكار في البراعية (قوله الاصل علامة رفع) دفع تقدير
 المضاف عدم تناسب كلامي المصنف لانه جعل أولاً التون اعراباً وثانياً
 الحذف علامة اعراب والناسب جعله مامعاً اعراباً أو علامة اعراب
 وأرجع ما هنا الى ما سأتى من قوله وحذفها الخ ولم يعكس مع ان في العكس
 التأويل وقت الحاجة لا قبلها بعد التأويل في الثاني يحصل الجزم
 والنصب على المعنى المصدري الذي هو فعل الفاعل لانهم لا يطلقان
 اصطلاحاً هذا المعنى دون التأويل في الاول ولا يأتى في التأويل في الاول
 مذهب المصنف من كون الاعراب لتقياً كما قيل لما قدمه الخارج من انه
 لا متافه بين جعل الشيء اعراباً وجعله علامة اعراب لأن جعله اعراباً من
 حيث هو كونه اثر اجليه عامل وجعله علامة اعراب من حيث خصوصه
 ولذا دفع ما أحال به البعض (قوله اصل به يا مخاطبة) ترك التعميم هنا لانها
 لا تكون الا اسماء (قوله واو الجمع) المراد الجمع بالعنق القوي وهو
 الجماعة ليدخل نحو زيد وعمر وبيكر يفعلون وفي نسخ واو الجماعة وهي

ألف اثنين اسماء أو حرماً
 (التونارفعاً) الاصل علامة
 رفع تحذف المضاف وأقيم
 المضاف اليه فقامه بدل على
 ذلك ما بعده والتقدير اجل
 التون علامة الرفع نحو
 يفعلان (و) لتو (تدعي)
 من كل مضارع اتصل به ياء
 المخاطبة (وتأولوا) من كل
 مضارع اتصل به واو الجمع
 اسماء أو حرماً

ظاهرة (قوله لا امثلة خمسة) تفرع على ما يفيده تجميع الشارح في الفعل
 حبش قال من كل فعل الخ ويشعر به بدء المصنف الفعل تارة بالياء وتارة بالياء
 من ثبوت الامر من لا على تجميعه في ألف الاثنين وواو الجماعة بقوله اسماء
 أو حرفان المجرى أن عددها خمسة باعتبار بدء الفعلان ويفعلون تارة بالياء
 وتارة بالياء لا باعتبار اسمية الألف والواو وحرفيتهما أو يدل على ما ذكرناه
 قوله وهي يفعلان وتفعلاان الخ بقوله خمسة على اللغتين أى جارية على كل من
 اللغتين وإن كان الاختلاف بين اللغتين في غير تفعلاون بالفوقية وتفعلاين
 ومزاده باللغتين لغة من يجرد الفعل المسند الى اثنين أو جماعة عن العلامة
 واغية من يلحقها به وهذه الخمسة بالتفصيل عشرة باعتبار أن تضر بان
 بالفوقية يصلح للخطاطين والخطاطيتين والغائبين والألف في الاثنين اسم
 فقط وفي الثالث تكون اسمها وحرفاوي تضر بان بالختية للغائبين فقط اسمها
 أو حرفاوهذه خمسة تويضر بان بالختية للغائبين اسمها أو حرفاوتضر بان
 بالفوقية للخطاطين اسمها فقط والعاشرة تضر بان وانظر الى تغليب المذكر
 على المؤنث أو الضاهر على الغائب والعكس الى كون المؤنث حقيق في
 التأنيث أو مجاز يزداد العدد وسمى يفعلان وتفعلاان ويفعلون وتفعلاون
 وتفعلاين أمثلة لأنه ليس المقصود هي بخصوصها بل هي وماما ذلها في اتصال
 الألف أو الواو أو الياء * فائدة * إذا قلت هم تفعلاان تعني امرأتين فهل
 يفتح الفعل بناء فوقية حملا للضم على المظهر ورعا للمعنى أو ياء تخمية ورعا
 للفظ فان هذا اللفظ يكون للذكرين الأول قول ابن أبي العافية تلميذ الاعلم
 وهو الراجح الذي ورد به السماع والثاني قول ابن الباذش قاله الدماميني (قوله
 بنات النون) أى بنوتها أى بالنون الثانية لسكن عبر بذلك لتكون المقابلة
 بقوله وحذفها الخ أنهم وهذه النون تسكن مع الألف وتفتح مع الواو والياء
 تشبيها بنون المثني والجمع وقد تفتح مع الألف أيضا قريأتعداثنى أن أخرج
 مفتحا واذكر ابن فلاح في المغنى أنها ضم أيضا قريء شاذ لا يأتى بكما طعام
 ثم رزقانه بضمه أقاله الروداني (قوله وحذفها الجزم الخ) وقد تحذف حيث
 لا تاصب ولا جازم كما مر (قوله مظلة) يفتح اللام على القياس وكسرها على
 الكسب (قوله لأنه الاصل) أى الحذف للجزم أصل الحذف للتصنيف وانما

قال امثلة خمسة على اللغتين
 وهي يفعلان وتفعلاان
 ويفعلون وتفعلاون وتفعلاين
 فهذه الامثلة رفعها بثبات
 النون نيابة عن الضمة
 (وحذفها) أى النون (للجزم
 والنصب) أى علامة
 نيابة عن السكون في الاول
 وعن الفتحة في الثاني (كام
 تكونى لتروى مظلمة) الاصل
 تكونين وترومين فحذفت
 النون للجازم في الاول وهولم
 ولانصب في الثاني وهو أن
 المضمرة بعد لام الجود
 * تنبيهان * الاول قدم الحذف
 للجزم لأنه الاصل

كان أصلاً لتسمية الحذف بالسكون الذي هو الأصل الأصل في الجزم ووجه
التسمية كون كل عدم حتى بالسكون عدم الحركة والحذف عدم الحذف
نأقل (قوله والحذف للنصب يحول عليه) كجاءل النصب على الجزم في المتى
والجمع على حده لأن الجزم تظهير الجزم في الاختصاص (قوله وهذا) أي
اعراب تلك الأمثلة بنحوت النون رفعا وحذفها جزما وصيما ذهب الجمهور
الحول وفنده الشارح على النية لكان أبقى (قوله بحركات مقدرة على لام
الفعل) منع من ظهورها حركة التسمية أي ونحوت النون أو حذفها دليل
على ذلك المقدار دما يعني الحذف عند الجازم فربا بين ضروري الجزم ورم
والرفع ولا به والجازم اعما حذف الحركة المقدرة وكالجازم التاسب والمراد
الحركات وجودا أو عدمه ما يدخل السكون (قوله بخلاف الرجال يعفون)
أي في الأمور الأربعة المذكورة لا يمكن لم يصح بكون الفعل في هذا معربا
اكتفاء بدلالة قوله علامة الرفع على الاعراب (قوله تعفوا) أي وبأوبن
الأولى لام الفعل والثانية ضمير العاقل استغنت التسمية على الأولى فحذفت
ثم الأولى لالتقاء الساكنين وخصت بالحذف لكونها جازمة بخلاف
الثانية فكلمة عمدة (قوله ويد بالاسم) لكن في ابتداءه بالاسم فصل بين
المتعارفين أي أبواب السابعة والله أقدم الموضع الفعل الفعل (قوله معتلا)
مفعول ثان وما مفعول أول والمعتل عند النجاسة ما آخره حرف علة وعند
الضرفين ما فيه حرف علة أولا أو وسطا أو آخر كما وعد وعدوكا ليس
وباع وكافتي والرمي يغزو ويهي الأثر من الامتثالته الصحيح في عدم
اعلال الماضي واسم الفاعل والمفعول والثاني أجوف وهذا الثلاثة لانه
في الحكاية عن النفس بالماضي على ثلاثة أحرف كقالت وبعث والثالث
نافسا ومتوقفا لنقص حرفه الانحسار وقفا جزما من بعض أفراد كغفر
ولم يغزو وقمن الاعراب كلاً أو بعضاً من بعض آخر كافتي ويغزو وهذا
الأربعة لانه في الحكاية على أربعة كدعوت والمعتل بالماضي والعين ولا يكون في
الفعل أو بالعين واللام لفيف مقرونة أو بالعام واللام لفيف مفروق ومعتل
الثلاثة نادر كواو والصحيح ان سلم من التضعيف والله رفاهم والافلا فكل
سلم صحيح ولا عكس (قوله الذي حرف اعرابه ألف الخ) دخل فيه المتى على

والحذف للنصب محمول عليه وهذا مذهب الجمهور
وذهب بعضهم الى ان اعراب
هذه الأمثلة تتحرك
مقدرة على لام الفعل
في الثاني انما ثبتت النون مع
التاسب في قوله تعالى الا ان
يعفون لانه ليس من هذه
الأمثلة الا الواو فيه لام الفعل
والنون ضمير اسوة والفعل
معه ما يعني مثل يتر بصن ووزنه
يعفون بخلاف الرجال يعفون
فانه من هذه الأمثلة اذ واو
ضمير الفاعل ونونه علامة الرفع
تخذف الجازم والتاسب نحو
وان تعفوا أقرب للتعوي ووزنه
تعفوا صلة تعفوا والماضي
من بيان اعراب الصحيح من
القبيلين شرع في بيان اعراب
المعتل ثم ما ويد بالاسم فقال
(وسم معتلا من الاسماء ما)
أي الاسم المعرب الذي حرف
اعرابه ألف

لغة من يلزمه الالف (قوله لينة) لم يكتب بـ ~~كون~~ الالف عند الاطلاق
تتصرف الى اللينة لان توهم السهول فاتهم المطلوب في التعاريف الايضاح
(قوله لازمة) أي في الاحوال الثلاثة لفظاً أو تدبيراً كما في المقصور والمنقون
واعترض بأنه لا يشمل الالف المنقلبة عن الهمزة كالقمر اسم مفعول من
افرم السكب لعدم لزومها اذ يجوز النطق بـ لهـ بالهمزة أي التي هي
الاصل * وأجيب بأن ابدال الهمزة المتحركة من جنس حركة ما قبلها اشاذ
والشاذ لا يعترض به ومثل هذا الاعتراض والجواب يجري في قوله ياء لازمة
(قوله كالمصطفى وموسى والعصا) أشار بتعداد الامثلة الى انه لا فرق بين
العربي والعجمي ولا بين العاقل وغيره (قوله كالداعي والمرقي) أشار
بزيادة الداعي الى انه لا فرق بين المتلائي والمزيد وأولى انه لا فرق بين ما باؤه
أصلية كالمرقي أو منقلبة عن واو كالداعي ولم يذ كر المصنف في معتل الاسماء
ما آخره واو كذا كره في معتل الافعال لانه لا يوجد اسم معرب عربي آخره
اصالة ولا لازمة فلا يريد الاسم المبني كذا والطائفة والابجى قال في الجمع
كهندو ورأيت بخط ابن هشام السهندو اه وما واوه عارضة التطرف
نحو ياتهم وصرخهم ثمود أو غير لازمة كالاسماء الستة حالة الرفع (قوله مكارما)
مضروب على المنقلوبة أو التمييز المحوّل عن الفاعل أو الظرفية المجازية
(قوله يعمل) أي يغير آخره بالقلب أي دائماً فلا يرد أن الثاني قد يعمل آخره
بالقلب كما في الداعي فان ياءه منقلبة عن واو كحمر (قوله والثاني يعمل آخره
بالحذف) أي حذف يائه للتوین وفيه ان الاول يعمل آخره بحذف الالف
للتوین أيضاً (قوله فخرج بالمعرب) لم يخرج من معتل الاسماء بالاسم
الفعل والحرف كيشى وعلى وبرمى وفي نظر الى ان شأن الجنس أن
لا يخرج به وبعضهم أخرجه عما به نظرا الى ان الجنس اذا كان بينهما وبين
فصله محمول وجهه سي كما هنا فديخرج بكل ما دخل في الآخر وفيه ان الحرف
لم يدخل في المعرب كما لم يدخل في الاسم (قوله وغلاميك) لا يقرأ بصيغة
الجمع للاستعانة به حينئذ عما بعده ولأن الغلام ليس علماً ولا صفة بل
بصيغة التثنية واعتراض شيخنا والمعض عليه بأن المثني خارج بشرط
الكسرة رده ان اشتراط الكسرة متأخر عن اشتراط اللزوم وانما

لينة لازمة (كالمصطفى)
وموسى والعصا أو ياء لازمة
قبلها كسرة كالداعي
(والمرقي مكارما) * تنبيه *
انما سمي كل من هذين
الاسمين معتلان آخره
حرف علة أولان الاول يعمل
آخره بالقلب اما عن ياء نحو
الفتى أو عن واو نحو المصطفى
والثاني يعمل آخره بالحذف
فخرج بالمعرب نحو متى والذي
وبذ كر الالف في الاول
المنقوص نحو المرقي وبذ كر
اللين في المهموز نحو الخطا
وبذ كر الياء في الثاني المقصور
نحو الفتى وبذ كر اللزوم فيهما
نحو رأيت أخاك وجاء الزيدان
في الاول ومررت بأخيك
وغلاميك وبنيت في الثاني
وباشترط الكسرة قبل الياء

بحرطى وكري (فالأول) وهو ما كن كلفهاني (الأعراب فيه تراجيعه) على اللب التعتير بكنها
(وهو انهى بدفرا) أى سى مقه وراوا قصص الحبس ومثله حور مقصورات في الخيام (١٥٨)

الأحراج السابق (قوله بحرطى وكري) مما آخره به قبلها ساكن صحيح
أو معتل (قوله جيهه) أماتا كيد للغمير في تبرا العائد الى الأعراب
أو نائب فاعل قدرا وتا كيد للأعراب ولا يضر الفصل بما توسطه بينهما
لكونه معولا للؤ كد فهو على حد ولا يجوز ويرى بما آتيتهم كهن لكن
الفاصل في الآية معول للعامل المؤكد ويستثنى من تقدير الكسرة حال
الجر ما لا ينصرف حال الجر فانه انما يدر فيه الفتحة بخلاف لا ين فلاحه فلا
بأنه لا تقل مع التفتير كد له سم (قوله على الالف) موجودة كالفتي
ومقدرة كفتي (قوله والقصر) أى فى الفتحة (قوله لانه محبوس عن المد)
أى الفرعى وهو الزائد على المد الطيبي ووجه التسمية لا يوجبها فلا يعترض
على هذا التعليل بوجوده في نحو تحشى ولا على الثاني بوجوده في نحو غلامى
على انه قد يقال المراد الحبس الثاني عن ظهور الحركات والحبس عنه في نحو
غلامى ليس ذاتيا (قوله لحذف لانه) لا يرد عليه حذف لام القصور ولتثوين
ولا على الثاني نحو بدع ويرى كمر (قوله وانصبه ظهر على الباء) ما لم تكن
الباء آخر الحز الأول من مركب فرعى اعراب اعراب التضايق بن نحو
معدى كرب وقالى فلا تسكن ولا نظهر علم الفتحة قال في جمع الهوامع ولا
خلاف استحباب الحكم بها حالة البناء وحالة منع الصرف ووجه ذلك الرضى
بأن هذه الاضافة ليست حقيقية بل شبهت الكلمة بان التضايق من حيث
ان احدها معاقب الأخرى لكن في حواشى شيخنا عن سم أن السماء يبنى
تقل عن البسيط وشرح الفار جوار فتح الباء واسكانها (قوله لحقته)
لكونه فتحا غير لازم لا يما بخلاف الفتحة في نحو يبيع ويرى فانه لزومه الباء
لو أتى استقل فقلت الباء ألفا وان دفع استشكل الفرق فتأمل (قوله ورفعه)
بى (قوله عبرنا بالية وسابها بالتقدير لتفتن (قوله ولا يظهر) فائدة بعد
قوله بى دفع توهم ان المراد بى جوارزا (قوله بكسر موى) أى اذا كان
منصوبا والا قدرت الفتحة حال الجر (قوله غير مثنى) أى وفاعله غير تاذل
مقطوع (قوله ولوان واش الخ) واش اسم أن منصوب بنقطة مذكورة على
الياء المحذوفة لا لتقاء الساكنين منع من ظهورها المسكون العارض من

أى غير سات على بولتت
ومس ذلك لانه محذور
عن المسد أو من ظهور
الأعراب (والثاني) وهو
ما كان كالمرتقى (منقوص)
على ذلك الحذف لانه لا يجر
أولاه تقص منه ظهور بعض
الحركات (ونصبه مظهر)
على الباء لحقته نحو رأيت
المرتقى ومرتبيا وأجيرا
داعى الله وداعيا الى الله
بأذنه (ورفعه بى) على
الباء ولا يظهر نحو يوم
بدع والداعى لكل قوم ماد
فعلمة الرفع مذكورة
على الباء الموحودة أو
المحذوفة (كذا أيضا جري)
بكسر موى نحو أجيب
دعوة الداعى واهم في كل
واذ وانما لم يظهر الرفع والجر
استغناء لا لتعذر الامكانما
قال جرير في يوم لوانى الهوى
غير ماضى وقال الآخر
لعمرك ما ندرى متى أنت جاني
ولكن أقضى مدة العرجاجل
(تبيه) من العرب من
يسكن الباء في النصب أيضا قال الشاعر
لهندى ليا قال أبو العباس المبرد

يسكن الباء في النصب أيضا قال الشاعر * ولوان واش باليامة داره * ودارى بأعلى حضرموت اجزاء
لهندى ليا * قال أبو العباس المبرد

وهو من أحسن ضرورات (١٥٩) الشعر لانه جل حالة النصب على حالتي الرفع والجر (وأى فعل)

كان (آخر منه ألف)

نحو يخشى (أوراو)

نحو يدعو (أوباء) نحو يرمى

(فقطلا عرف) أى شرط

وهو مبتدأ مضاف وفعل

مضاف اليه وكان بعده مقدرة

وهى اما شأنية وآخر منه ألف

جملة من مبتدأ وخبر خبرها

مفسرة للضمير المستتر فيها

أوناقة وأخراسمها وألف

خبرها ووقف عليه بالسكون

على لغته ربيعة وعرف

جواب الشرط وفيه ضمير

مستكن نائب عن الفاعل عائد

على فعل وخبر المبتدأ جملة

الشرط وقيل هى وجبة

الجواب معا وقيل جملة الجواب

فقط ومع تلا حال منه مقدم

على عامله والمعنى أى فعل كان

آخره حرفا من الاحرف

المنكورة فانه يهوى معتلا

(والألف انوفيه غير الجزم) وهو

الرفع والنصب بخور يزيد معنى

ولن يخشى ليعذر الحركه

على الألف والألف نصب

بفعل مضمرة يفسره الفعل

اجزاء المنصوب مجرى المرفوع والمجروز (قوله وهو من أحسن ضرورات

الشعر) الأصح جوازها في السعة بدليل قراءة جعفر الصادق من أوسط

ما نطعمون أهاليكم يسكنون البناء (قوله وأى فعل) أى مضارع ولم يقيد به لان

الكلام في المغرب (قوله وكان بعده مقدرة) جواب عما يقال اذا الشرط

لا تدخل على الجملة الاسمية لكن اعترض بأن الفعل لا يحذف بعد اداة

الشرط غير ان ولو الان كان مفسرا بفعل بعده كما نص عليه ابن هشام

في شرح بانت سعاد اللهم الان أن يكون ذلك في غير الضرورة (قوله

اماشأنية) أى اما ناقة شأنية أى اسمها ضمير الشأن وقوله أوناقة أى غير

شأنية ففي عبارته شبه احتياكا فاندفع الاعتراض بأن الشأنية من الناقصة

على الأصح فلا تتكسر مقابلتها في بعض النسخ أو غير شأنية والامر عليها

ظاهر (قوله جملة من مبتدأ وخبر خبرها) فهى في محل نصب وقوله

الجملة المفسرة لا محل لها في مفسرة العامل لضمير الشأن (قوله وألف

خبرها) وعلى هذا اقوله أو واوراء وخبر مبتدأ محذوف أى هو واوراء

فلا اشكال في رفعه (قوله وخبر المبتدأ جملة الشرط) وهذا هو الرابع

وتوقف الفائدة على الجواب من حيث التعليل لا من حيث الخبرية قاله

في المعنى (قوله حال منه) أى من الضمير المستكن في عرف وهذا على المتبادر

من عدم جعل عرف بمعنى علم فان جعل بمعنى علم فهو مقوله الثاني وهذا

أولى لأن القصص علم كونه معتلا لا معرفة ذات مقيدة به (قوله والمعنى الخ)

لا يخفى انه حمل معنى لاجل اعراب فلا يقال مقتضى حله ان كان غير شأنية

وأن معتلا مفعول عرف بمعنى سمى (قوله والألف نصب الخ) ويجوز رفعه

لكنه خلاف المختار كما سيعلم من باب الاشتغال (قوله يفسره) أى معنى

للفظ والاقدير قصد الألف أراء اعتبار أولابس (قوله أى الله الخ) يعنى ان

علوه وسبب ادته من نفسه لا تصافه بالاصناف الحميدة لانها ورائة من آياته

(قوله ما أقدر الله أن يدنى على شحط * من داره الحزن من داره صول)

ما تحببى وعلى بمعنى مع والشحط بشين معجمة فحاء مهملة مفتوحة الهمزة

والحزن بفتح الهمزة فسيكون الزاى موضع يسلاد العرب وصول بضم

الذى بعده (وأبد) أى أظهر (نصب ما) آخره واو (كيدعو) أرباء نحو (يرمى) لخفة النصب وأما قوله
* أى الله ان اسمى بلام وأب * وقوله * ما أقدر الله أن يدنى على شحط * من داره الحزن من داره صول *

فضرورة (والرفع فيما)
أى الواوى والبائي (أو)
انقله علم ما (واحد جازما
ثلاثين) وابق الحركة التي
قبل المحذوف دالة عليه (تقص
حكا لازما) نحو لم يخش ولم يفر
ولم يرم فالرفع نصب بالفعولية
لا يورثها متعلق به واحذف
عطف على الوروى كل منهما
فحينئذ تتره فاعله وحازما
حال من فاعل احذف وثلاثين
مفعول به اما لاحذف والغير
في ثلاثين لأحرف العلة
الثلاثة ومعمول الحال محذوف
وهي الافعال الثلاثة المعلقة
والقدير احذف أحرف العلة
ثلاثين حال كونها جازما
الافعال الثلاثة المذكورة
أو يكون معمولا للحال
والغير للافعال ومعمول
الفعل محذوف وهو الاحرف
الثلاثة والقدير احذف
أحرف العلة حال كونها جازما
الافعال ثلاثين وتقص مجزوم
جواب احذف وحكما مفعول به
ان كل تقص جمعنى تزدى
ومفعول مطلق ان كان
بمعنى تصكم

المدال المهملة تسبعة من ضياع جرحان كذا في شرح الشواهد للعيني والذي
في القاموس انه قرية بعه يد مصر وهذا الشاهد ساقط في كثير من
التصح (قوله ثلاثين) من اضافة العدة الى الموصوف وانما جاز حذف
الآخر في الجزم وليس علامة الرفع قال الرضى لان شأن الجازم عندهم
حذف الرفع الذي في الآخر والرفع الذي فيه محذوف للاستتقال أو لتعذر
قبل دخول الجازم فلما دخل لم يحذف في الآخر لاحرف العلة متساها بالحركة
لغذفه ومذهب سيوريه ان الجازم حذف الحركة المقدرة وحرف العلة
حذف عند الجازم لانه فرقا بين صورة المجزوم والمرفوع وكلام المصنف
يحمل لهذا المذهب أيضا وانما لم يلحق النصب بالجزم في الفعل الممثل كما
ألحق به في الافعال الخمسة لانه انما ألحق به ثم لتعذر الاعراب بالحركة
بجذله هنا ما عرّب نصب بالحركة على الاصل وتوالت اختلافه هنا هو باعتبار
الغالب فلا ينافى ان ما آخره ألف من الممثل متعذر بالحركة فتأمل وقال
بعضهم انما ثبتت ألب نحو يخشى نصبا لاجزمالا لان الجزم ذهب بالحركات
واذا ذهب فلا فائدة لثبوت حرفة ما الذي هو الا ل ب ج ح ذ هـ ط زح
الحركة فيه وموجودة الا انها تقيرت من حرفة الى فتحة فلو حذف الالف
ثبتت الحركة التي هي النخبة بلا حرف واعلم انه لا يحذف حرف العلة الا اذا
كان متساويا فان كان دلا من همزة كبقراو يقرى ويوصوفان كان
الابدال بعد دخول الجازم فهو قياسي اسكون الهمزة ويمتنع الحذف لان
العامل أحد مقتضاها وان كان قبله فهو شاذ والاكثر حينئذ عدم الحذف بناء
على عدم الاعتداد بالعارض (قوله أو يكون معمولا للحال) لوقال أول الحال
لكان أخصروا ونسب بالعطف على قوله اما لاحذف (قوله ان كان تقص الخ)
والحكم على هذا بمعنى المحكوم به واعلم انه لا ينحصر تقدير الاعراب في الاسم
الممثل والفعل اذ منه في الاسم ما سكن آخره لا ادغام نحو وتسل داود جالوت
بادغام الدال في الجيم أو لا وقت أو التحقير والمحمكى نحو من زيد المن قال
ضربت زيدا ومته ما جعل علما من المركب الاستنادى على مختار السيد
وسيباق في العلم والمشتغل آخره بحركة الاتباع والمضاف الياء المتكلم لفظا
أو تقدير او كليا ببدلها نحو يا غلاما ويا ابتارا ويا متاومته في الفعل ما سكن
للادغام

للدغام يجوز فيه ضرب بكرا أو لا وقف أو لا فتحة بفتح أو بضم كما يكون
 الراء ولا يختص ذلك بالثغر بل يجوز في الثغر على الصحيح وما حرك لا انتفاء
 الساكنين كما يمكن الذين كفروا وما أذقم في آخره كما يشد وما حرك من
 القوافي نحو * وأنت ههنا نأمرى القلب بفعل * وكما تنذر الحركات تنذر
 الحروف كما في الأسماء الستة أو المثنى أو الجمع إذا أضيف إلى كلمة أو ما
 ساكن (قوله قد ثبت حرف العلة) أي وجد وليس المراد خصه وصف حرف
 العلة الموجود قبل دخول الجازم الذي هو لام السكامة بل الأعم منه ومن
 المازيد للاشباع فظهر قول الشارح بعد قبيل ضرورة وقيل بل حذف الخ أي
 قبيل حرف العلة الموجود وهو الأصلي وثبت مع الجازم للضرورة وقيل ليس
 هو الأصلي بل الأصلي حذف ثم أشبهت الفتحة الخ فلا حاجة إلى ما تكافئه
 البعض هذا وفي الجمع ان ثبوت حرف العلة مع الجازم لغة فيكون أهل هذه
 اللغة قد اكتفوا عند دخول الجازم بحذف الحركة المقدرة (قوله في قوله
 ونحذف الخ) وأما قراءة قبيل أنه من يتقى ويصير بأثبات الباء وتسكين الراء
 فقيل من موصولة وتسكين يصير للتخفيف أو الوصل بنية الوقف وقيل شرطية
 والباء اشباع أو لا جراء المعتل مجرى الصحيح فحزم بحذف الحركة المقدرة
 (قوله شحنة عبشمية) أي يجوز منسوبة إلى عبدة خمس ويمانه أصله عينا
 حذف إحدى ماى النسب وعوض عنها الألف (قوله والانباء تنهى) بفتح
 الفوقية أي الأخبار تزداد وتنشر يقال غما الشيء ينو وينى ازداد ونهى
 الحديث ينهى ارتفع ونمائه بالتخفيف ينميه رفعه كذا في القاموس قال العمري
 والجملة معترضة بين الفعل والمفاعل وهو مالاقت والباء زائدة ويحتمل أنه
 تنازع يأتي وتفى في مالاقت واعمل الثاني واضم المفاعل في الأول وحينئذ
 فلا اعتراض ولا زيادة والباء على هذا التعدية قال في المعنى والمعنى على
 الأول يعنى زيادة الباء واعتراض الجملة أوجه إذا انبأ من شأنه أن تنهى
 به نذ أو غيره وقوله لبون هي الناقصة ذات اللين ويرى قوله لوص بفتح الصادف
 وضم اللام وهي الناقصة الشابة (قوله هجوت زبأن) اسم رجل والقصة مد
 الانكسار عليه في الهجو ثم الاعتذار حيث لم يثبت على حالة واحدة (قوله
 قبيل ضرورة) وعليه فحزم الفعل باسقاط الضمة المقدرة

* حاشية * قد ثبت حرف العلة
 مع الجازم في قوله
 ونحذف منى شحنة عبشمية
 كان لم ترا قبل أسير إيمانها
 وقوله
 ألم يا بيل والانباء تنهى
 بما لاقت لبون بن زياد
 وقوله
 هجوت زبأن ثم جئت ههنا
 من هجوت زبأن لم تهجو ولم تدع
 قبيل ضرورة وقيل بل حذف
 حرف العلة ثم أشبهت الفتحة
 في ترفئت ألف والسكرة
 في يأتك فتشأت ياء والضممة
 في تهج فتشأت واو وأما
 سة قريث فلا تنسى فلا نافية
 لانهية أي فلست تنسى

﴿التكسرة والمعرفة﴾

هما في الأصل اسماء صيرين لتسكير وعزف ثم جعل اسمي جنس للاسم
التسكير والاسم المعروف لاعلميان وقع في كلام شيخنا قبل تسمي الاسم الى
التكسرة والمعرفة على سبيل منع الخلط لا منع الجمع لان المعرفة بلام الجنس
تسكيره معنى والتحقيق انه معرفة بمعنى ايضا لانه الماهية الشخصية بقيد
ظهورها في مرتبة الشروع اعماجا من انتشار الفرد وهذا لا يتضح في كون
الاسم معرفة بمعنى تعيين الموضوع له وهو الماهية غاية الامر ان انتشار
المرتبة له كالتكسرة اذ هو الروداني (وائدة) الجملة وشبهها من الظرف
والجبار والمجور وبعد التكسرة المحضة مثنان نحو رأيت طائرا يصيح
أوفوق غصن أو على غصن وبعد المعرفة المحضة حالان نحو رأيت اهل لال
بضى أو بين الصحاب أو في الأفق وبعد التكسرة التي كالمعرفة أو المعرفة
التي كالتكسرة محتملان للموصفة والحالية نحو هذا غرام مع يعجب الناظر
أوفوق أعماه أو على أعماه لأن التكسرة الموصوفة كالمعرفة ونحو
يعجبني الزهر يفرح نثره أوفوق أعماه أو على أعماه لأن المعروف
الجنسي كالتكسرة تقول المغربي الجعل وشبهها بعد التكرات صفات وبعد
المعارف أحوال ليس على الإطلاق كداني الغني وأهلنا عن الدمايني
جوار كون الطرف بعد المعرفة المحضة مقة بتقدير متعلقه معرفة (وائدة
ثانية) قال في الغني قالوا ان التكسرة اذا أعيدت تسكيره كانت غير الأولى
وان أعيدت معرفة أو أصبحت المعرفة معرفة أو تسكيره كانت نفس الأولى
وحلوا على ذلك ما روي ان يغلب عشرين ثم تنقض الاحكام الاربعة
بشكها ثم دفع النقض بحمل كلامهم على الإطلاق وعدم القرينة فامع
الترتبة لتعويل عليها ووجه حمل ان يغلب عشرين على ذلك ان قوة
ان مع العشر يسرا وان احتمل التأكيدي يكون أخذ عشرين من جعل
تسرين يسرا للتكثير لكن جعله تأسيبا خيرا فيكون في الكلام عشرين واحد
ويسرا والمراد بالعشر عشرين الدنيا التي كوافيه وبالسرين ما يميزهم
من الفصح في زمنه عليه الصلاة والسلام وما يسر في أيام الخلفاء أو يسر
الدنيا ويسر الآخرة قال المتنازلي في تلويحه المذكور أولا ما تسكير

﴿التكسرة والمعرفة﴾

أو معرفة وعلى كل إما أن يعاد نكرة أو معرفة فالأقسام أربعة وحكمها ان
 الثاني ان كان نكرة فهو مغاير للاول والا كان المناسب التعريف لكونه
 معه وداسا بقا في المذكور وان كان معرفة فهو الاول حمل له على المعهود الذي
 هو الاصل في الالام والاضافة اه وكلامه يخالف لكلام المغني في صورة
 اعادة المعرفة نكرة وقد حكى الهاء بن السبكي فيها قولين كما في الشئ فكل
 منهما مامش على قول ثم قال التفتنا زاني واعلم ان المراد ان هذا هو الاصل عند
 الاطلاق وخلافه المقام من القرائن والافتقار لتعدد النكرة نكرة مع عدم
 المغايرة نحو وهو الذي في السماء الله وفي الارض الله وقد تعدد النكرة
 معرفة مع المغايرة نحو وهذا كتاب أنزلناه مبارك الى قوله تعالى أن تقولوا
 انما أنزل الكتاب على طائفتين وقد تعدد المعرفة معرفة مع المغايرة نحو
 وأنزلنا اليك الكتاب بالحق مصدقا لما بين يديه من الكتاب وقد تعدد المعرفة
 نكرة مع عدم المغايرة نحو وانما الحكم اله واحد اه ونشال يخالف الحكم
 الرابع على مامش عليه المغني يسأل لك أهل الكتاب أن تنزل عليهم كتابا
 (قوله نكرة قابل آل الخ) أو رد عليه انه غير جامع لخروج الاسماء
 المتوعدة في الابهام كأحد المألزم للنفي وهو ما همزة أصلية ويعني انسان
 لا ما يقع في الاثبات والنفي وهو ما همزة بدل من واو شذوذ او بمعنى واحد
 فالفرق بينهما من جهة الاستعمال وجهة اللفظ وجهة المعنى وكعريب
 وديار وغيره وشبه لانها لا تقبل آل وخروج اسماء الفاعلين والمفعولين لان
 آل الداخلة عليهم اموصولة وخروج الحال والتمييز واسم لا التبرئة ومجروح
 رب وافعل من لانها لا تقبل آل وغير ممانع لدخول ضمير الغائب العائد الى
 نكرة كجاءني رجل فأكرمه لوقوعه موقع ما يقبل آل وهو رجل ودخول
 يهود ومجوس فانهم ما يقبلان آل مع انهم ما معرفتان اذ معنا الصرف للعلمية
 والتأنيث والجواب عن الاول بمنع الخروج لان كلام المتوعدة واسماء
 الفاعلين والمفعولين واقع موقع ما يقبل آل كانه ان وكذا ثبت لها الضرب
 أو وقع علم الضرب مثلا والحال وما بعدها قابلة لآل في حالة الافراد ولا يضر
 عدم قبولها آل في تلك التراكم وبعن الثاني بمنع وقوع الضمير المذكور
 موقع ما يقبل آل لان معناه الرجل المتقدم ذكره فليس واقعا موقع رجل بل

(نكرة قابل آل مؤثرا) فيه
 التعريف

موقع الرجل والرجل لا يقبل آل أماده سم ومنع ان يح وديجوس يقبلان آل
 حال كونهما معرفين بالهبة على القيلاني واعايقه لان آل حال كونهما
 جميع لم يدي ويجوسي كروم وروحي وهما حينئذ سكران (قوله كرجل
 وعرس الخ) لا يخصي على الهبة حكمه تعداد الامثلة (قوله أو واقع الخ)
 أو لتوزيع أي لتوزيع معه وم السكرة التي توعب هي موسوعة اقدور
 مشترك بين التوعب وهو ما دل على شائع في جسده كما قاله ابن هشام (قوله
 كدي بمعنى صاحب) أو رد عليه ان صاحب الذي يقع موقعه ووصفه من
 باب اسم الفاعل وان كان صاحب يستعمل كثيرا استعمال الاسماء
 الحادثة وآل الداحلة على الصفة التي من باب اسم الفاعل موصولة لا معرفة
 وأجب بأن المراد واقع موقع ما يقبل آل ولولي الحمله وصاحب يقبل آل
 المعرفة باعتبار معناه الاحتمالي وان لم يكن معناه عند وقوع ذي موقعه فانه سم
 أو قال صاحب الذي هو معنى دو واقع موقع ذات ثباتها الفجة قد و واقع
 موقع ما يقبل آل بواسطة مال الروداني غير هذا المحل ان دو اسم فيه معنى
 الوصف ومع لان يومه كايوصف بالصعاب المشقة وهو متحمل للجهير
 كالمعرفة وان صاحب لا يشك في انه يحور رأيت بعمل مراداه الحدوث من
 صحة فهو صاحب أي مصاحب وعليه قال مررت برجل صاحب أخوه
 عمر او انكار ذلك مكررة للواضح ويجوز ان يستعمل صفة مشبهة بأن يراده
 الثبوت والدوام وهو بهذا المعنى مرادف لكونه مكسوك آل الداحلة عليه
 معرفة لا موصولة فلا يتجه الترام كون آل في الصاحب الواقع موقعه دو
 موصولة والحواط عامر اه ملخصا وهو حسن (قوله فلهما معا عنده
 معرفان) لان حواما معرفة بحور يد ولهاؤك في حوام من عندك وما
 دعاك الى صككدا وشرط الحواط مطابقة السؤال ورتجوار أن يقال
 في الحواط برجل من بي فلا وأمرهم كذا في شرح الجامع (قوله ولا يؤثر
 خلقهما) جواب عن ارادة على قوله ومن وما يقفان الخ (قوله موصوفين)
 أي عمدا كمثل أو بحمله كمررت عن قام ومرت عارأت أي ناسان
 قام وشئ رأيت وانما مثل عما وصف بالمرء لعدم احتماله كون من وما
 موصولين لان الصلة لا تكون مفردا (قوله وهو مكسوكا وانكسكاما) أي

كرجل وعرس وشئ وقو
 (أو واقع وقع ماضد كرا) أي
 ما قبل آل وذلك كدي بمعنى
 صاحب ومن وراني الشرط
 والاستثناء هم حلا الاس
 كيان في الاستثناء متبين
 فاهما عنده معرفان معده
 لا تقبل آل لكها مع موقع
 ما يقبل آل ولا ولي تقع موقع
 صاحب ومن وما يقفان
 موقع انسان وشئ ولا يؤثر
 خلقهما من معنى معنى
 الشرط والاستثناء مان
 ذلك طار على من وما دل
 بوصف في الاصل له ومن ذلك
 أنصاف وما مكسوكين
 موصوفين كما في مررت عن
 معجبك وما معجبك
 فاهما لا يقبلان آل لكهما
 واقعان موقع انسان وشئ
 وكلاهما قبل آل وكذلك
 صه وهما الثبوت لا يقبلان
 آل لكهما معا فمعان موقع
 ما يقفان وهو مكسوكا وانكسكاما

الثائبين عن اسكت وانكفأ أى اسكت سكوتاً وانكفأ انكفاً فاما
 ويجعل المراد المصدرين الثائبين عن الفعلين المراد بهما طلب سكوتاً
 وانكفاً ما كانا الذين على الطلب والتكبير كصومه فاندفع اعتراض
 الامة بأنهم ان أريد المصدر الثائب عن فعله فان التكبير لان اسكت انما
 يدل على طلب السكوت من حيث هو أو غير الثائب فان الطلب على ان
 قوله هم الفعل من قبيل التكرار يقتضى دلالة اسكت على طلب سكوت ما
 اسكن قبل ما ذكره الشارح مبنى على ان مدلول اسم الفعل هو المصدر والذي
 عليه الجمهور ان مدلوله الفعل قال الروداني والذي نفهمه انه يصح كلامه على
 المذهبين فيكون صه واقعا موقع سكوتاً بواسطة وقوعه موقع اسكت عند
 الجمهور وبلا واسطة عند غيرهم (قوله ونسكرة مبتدا) منع البعض فيما
 يأتي كون نسكرة مبتداً حتى يحتاج الى موقع وذلك بان التعريف غير
 محمول على الماعرف لاجل مواطأة ولا حمل اشتقاق بل هو تصور ساذج
 أى لاحكم معه كما صرح به الميزانيون وفيه نظر لا يخفى في اذالتصور الساذج
 مجرد التعريف لاجموع القضية المركبة من الماعرف والتعريف اذ لا يتخلو
 قضية عن الحكم ودعوى ان التعريف غير محمول على الماعرف أصلاً ينبغي
 حمله على معنى ان المقصود من التعريف تصور ماهية الماعرف لاجمله عليه
 وان كان حمله عليه حمل مواطأة لا زمافئاً (قوله قصد الجنس) أى في ضمن
 الافراد اذ الحقيقة المحضة لا تنصف بقبول آل ولا الوقوع موقع ما قبلها
 وقبل الموضع الوقوع في معرض التقسيم وقيل غير ذلك (قوله وقابل آل خبر)
 ولا يعترض بتذكير الخبر وتأنيث المبتدأ لان قابل صفة لمخدوف أى اسم قابل
 والاسم يقع على المذكر والمؤنث ويحتمل أن يكون قابل مبتدأ وخبراً ونسكرة
 خبراً مقدماً وهو أنسب بقول المصنف وغيره معرفة لكن يضعفه ان المحدث
 عنه النسكرة فهي الأولى بالابتداء (قوله أولمخ وصف) لوقال أولمخ أصل لكان
 أولى ليدخل نحو التبعان فانه في الأصل اسم عين لادم (قوله لانها الاصل)
 أى الغالب والسابق يدل على الغلبة العلة الأولى وعلى السبق العلة الثانية
 ولا يردان المعرفة لأن النسكات لا تتراحم ولأن الانسب اعتبار كون
 الاستيق في الوجود هو الاستيق في الذكر (قوله الاولى) أى لمدلوله (قوله

وما أشبه ذلك ونسكرة مبتداً
 والموضع قصد الجنس وقابل
 آل خبر ومؤثراً حال من
 المضاف اليه وهو آل وشرط
 جواز ذلك موجود وهو
 اقتضاء المضاف العمل في
 الحال وصاحبها واحترز
 بمؤثرهما يدخله آل من
 الاعلام لضرورة أولمخ
 وصف على ما سيأتي بيانه
 فانها لا تؤثر فيه تعريفها
 فليس بنسكرة * (تنبيه) *
 قدم النسكرة لانها الاصل اذ
 لا يوجد معرفة الاولة اسم
 نسكرة

ويوجد كثير من التكررات) كأحد ويرى بديار وقول البعض وحائط
 وحصر وحصة يرد ان الثلاثة لها معرفة بال (قوله والمستقل الخ) من
 تمام عملة الاصلة ومراده بالمستقل ما يتقدم في بعض الصور ويبرزه
 الاكثرية ولو صير بديلا لاكثر لكنا بوضع (قوله الاسم العلم واللقب
 والكنية) العلم عطف بيان على الاسم لدفع توهم ان المراد بالاسم ما قبل
 الفعل والحرف وقوله واللقب والكنية معطوفان على الاسم لكن قد يقال
 دفع التوهم حاصل بعطف الكنية واللقب فكان الاولى بتدعيم العلم على
 الاسم لانه يكون له كمالا أكبر فائدة وليكون ما بعد العلم تفصيلا بعد اجمال
 (قوله من كور ثم موجود الخ) ليس المقصود من هذا الحصر بل التقريب
 اذا ما شبه هذه الاشياء كهي فكيف كور رأى ماشا أنه ان يذ كرم معلوم أي
 ماشا أنه أن يعلم وكوجوده دوم وكحيوان وكشجر وكإنسان فرس ورجل امرأة
 وكماء جاهل بنظر في الشئيين الذين بينهما العموم والخصوص
 الوجهي والظاهر انه ما في مرتبة واحدة لقطع عموم كل بخصوصه
 (قوله ثم نام ثم حيوان) كذا في بعض النسخ وفي بعضها اسقاط ثم نام والاولى
 اولى (قوله ثم عالم) أورد عليه ان عالمنا يطلق على الله تعالى وعلى الملك
 والجنى فوأعم من رجل من هذا الوجه * وأجيب بأن المراد ثم عالم من
 بني آدم وفيه ما قبله (قوله وأخص بما فوقه) هذا باعتبار غالب ما ذكره
 اذا لطف الطرف الأعلى ليس فوقه شئ فتأمل (قوله وغيره معرفة) في الاخبار
 قلب كما يقتضيه صنيع نظيره السابق وجعلهم المحدث عنه هو المبدأ وانما
 أفرد الضمير مع المرجع اثنان لتأوله بالذ كور وقول البعض ليكون
 العطف بأوسم وعن المنصوص عليه من ان أفرد الضمير انما هو بعد أوالتي
 للتأويل ونحوهما مما لا يكون الحكم معها لاحد الامر من أوالامور لا التي
 للتوزيع لانها بمنزلة الواو (قوله اذلا واسطة) وأنتها بعضهم في الجرد
 من أوال والتووين كمن وما وفتي وأين وكيف (قوله بجحد التكررة) أي
 تعريفها الصادق بالاسم فاندفع ما يقال ان ما ذكره رسم لاجد على انقضاء
 رده في بحث الكلام وقوله عن حدة المعرفة اعترض بأن قوله وغيره معرفة
 في قوة قولنا المعرفة ما لا يقبل أوال ولا يقع موقع ما قبلها قلنا كراهنا

ويوجد كثير من التكررات
 لا معرفة والمستقل اولى
 بالاصالة وايضا ما شئ اولى
 وجوده تلزمه الاسماء العامة
 ثم يعرض له بعد ذلك
 الاسماء الخاصة كالآدمي اذا
 ولد فانه يسمى انسانا أو مولودا
 أو موجودا ثم بعد ذلك وضع
 له الاسم العلم واللقب والكنية
 وأنكر التكررات من كور ثم
 موجود ثم محدث ثم جوه ثم
 جسم ثم انسان ثم نام ثم
 حيوان ثم رجل ثم عالم فكل
 واحد من هذه أعم مما بعده
 وأخص مما فوقه فتقول كل
 عالم رجل ولا عكس وهكذا
 كل رجل انسان الى آخره
 (وغیره) أي غیر ما قبل ال
 المبدأ كورة أو يقع موقع
 ما قبلها (مع-رفة) اذ
 لا واسطة واستغنى بجحد التكررة
 عن حد المعرفة قال في شرح
 التسمييل من تعرض لحدة
 المعرفة عجوز عن الوصول اليه

وأجيب بأن المراد عن حذفها مصرحاً به فلا ينافي أنه يفهم من كلامه ضمناً
 (قوله دون استدراك) أي اعتراض عليه الضمير إلى من أوجدهم من
 جملة ما عمل به المصنف من الأسماء ما هو معرفة بمعنى منكرة لفظاً كما
 في قولان كُنْ ذلك عاماً أول وعكسه كإسماءة قال الدماميني وهو كلام ظاهر
 خال عن التحقيق أي لأن الأول في الأصل مهم وتعيينه عارض من الوصف
 فهو منكرة لفظاً ومعنى بسبب الأصل والثاني مدلوله عند غير الناطم معين
 وهو الماهية فهو معرفة معنى ولفظاً وقد عرف غير واحد المعرفة بما وضع
 اسمي بعينه ولا استدراك (قوله والمضاف إلى معرفة) أي إضافة محضة كما
 يشهد به المثال (قوله المنادى المقصود) أي المنكر المقصود بذاته بعينه
 وإنما سكت عنه هذا لذكره في باب النداء كما سكت عن اسم الفعل غير
 المنقون واجمع ويخبره من ألفاظ التوكيد وسحر المراد به سحر يوم بعينه
 وأمس المراد به يوم بعينه لذكره الأول في بابيه والثاني في باب التوكيد
 والثالث والرابع فيما لا ينصرف على أن منهم من يريد الأربعة إلى
 الستة أما المنكر غير المقصود بذاته بعينه فهو باق على تنكيره وأما المعروف
 قبل النداء الصحيح بقاؤه على تعريفه وإنما زاده النداء وضوحاً وقيل تعرف
 بالنداء بعد زال تعريف العلمية (قوله واختار الخ) بيان لوجه زيادته
 وأنه ليس من المعارف الستة (قوله والمواجهة يظهر أن العطف بنفسه يرى
 (قوله بآل) أي الحضورية وناب حرق النداء منهاها (قوله فأت على الناطم)
 كان عليه حذف على لأن فأت يتعدى بنفسه ويمكن أنه ضمته معنى عسر
 (قوله فأعرفها) فيه صوغ فعل التفضيل من الرباعي المجهول وهو شاذ من
 وجهين والسالم التعيير بأعلاها أو أرفعها من رفع ككرم رفعة بكسر
 الراء شرف وعلا قدره كفي القاموس واعلم أنه قد يعرض للأفوق ما يحمله
 مساو بالفاثمة كالوصول والعلم في سلام على من أنزل عليه الكتاب أو فائزاً
 كالعلم والضمير في جواب طارق الباب لا قائل من الباب بنفسه عليه
 في شرحه على التوضيح (قوله على الأصح) وقيل أعرفها العلم
 الإشارة وقيل المحل والخلاف في غير اسم الله تعالى فهو وأعرف
 ما قال الشنواني ويليه ضميره (قوله ثم العلم) واعرفه علم

دون استدراك عليه
 وأنواع المعرفة على ما ذكره
 هنا ستة المضمرة (كهم و)
 اسم الإشارة نحو (ذو و)
 العلم نحو (هند و) المضاف
 إلى معرفة نحو (أبي و) المحل
 بآل نحو (الغلام و)
 الموصول نحو (الذي و) وزاد
 في شرح الكافية المنادى
 المقصود كما رجل واختار في
 التسمي أن تعريفه بالإشارة
 إليه والمواجهة ونقله في
 شرحه عن نص سيدي به
 وذهب قوم إلى أنه معرفة بآل
 مقدرة وزاد ابن كيسان من
 وما الاستفهامية كاتقدم
 والمسافات على الناطم ترتيب
 المعارف في الذكر على حسب
 ترتيبها في المعرفة لضيق
 النظم رتبها في التبريد على
 ما ستراه فأعرفها المضمرة على
 الأصح ثم العلم

المكان ثم علم الأدي ثم علم غيره من الحيوانات وقيد المصنف في بعض نسخ
 التمهيد العلم بالخاص قال شارح الجامع ولا بد منه كما أنه أبو حيان ليخرج
 بذلك نحو أسامة اه يعني فليس بعد العلم وقبل اسم الإشارة وانظر ما رتبته
 فتأمل (قوله ثم اسم الإشارة) وأعرفه ما لا قريب ثم ما لا متوسط ثم ما لا بعيد
 (قوله ثم الموصول) قبل معرفة ما كان مختصاً ثم ما كان مشتركاً وظاهره وإن
 أعرف كل منهما ما كان معه ودامعنا ثم ما لا يستغراق ثم ما للجنس المحي
 الموصول ثلاثة = كال والأضافة (قوله ثم المحلى) وأعرفه ما لا هو ثم
 ما لا يستغراق ثم ما للجنس = فإن قلت مدار التعريف والتكثير على المعنى
 وقد شاع أن العرف بلام الجنس نكرة معنوية وإن كان معرفة لفظاً قلت
 التحقيق أنه معرفة معنوية أيضاً كما مر عن الروداني في أول الباب (قوله وقبل
 هما في مرتبة واحدة) اختاره الناظم وعمله بأن يعرف كل منهما
 بالهدوء ويعتق أن الذي في مرتبة الموصول عنده هو المحلى بالهدوء
 كما أشار إليه الماميني (قوله وقبل المحلى أعرف من الموصول) فإنه ابن
 كيسان واستدل بقوله تعالى قل من أول الكتاب الذي جاء به موسى
 إذا الصفة لا تكون أعرف من الموصوف وأجاب المصنف بأن الذي يدل
 أو مقطوع أو الكتاب علم بالغلبة على التوراة عند المقصودين بالخطاب وهم
 بنو إسرائيل ولك أن يجيب أيضاً بأن الآية على تقدير وصفة الذي استأنف
 أعرفية الموصول من المحلى لا تساويه ما الذي ذهب إليه المصنف وحينئذ
 فلا تدل الآية على أعرفية المحلى فافهم (قوله في رتبة العلم) أي لا الضمير
 لأنه يقع صفة العلم في نحو مررت بزيد صاحبك على أن اسم الفاعل للمضي
 والصفة لا تكون أعرف بل مساوية أو دون كذا قالوا والظاهر عندى أن
 المضاف دون المضاف إليه. طلقاً كما ذهب إليه المبرد لا كتسابه التعريف
 منه وإن قولهم في علة استثناء الضمير أن المفعلة لا تكون أعرف ممنوع لانه
 إذا كان المفعول ومن المفعلة أيضاً الموصوف فأى مانع من كونها أعرف
 لا يقال المانع أن التابع لا يفضل على المتبوع لا نقول هذا مرة ومن يجوز
 إبدال المعرفة من النكرة ويقوى ذلك المنع أنه يقال جاء الرجل الذي قام أبوه
 والظاهر أن الموصول فيه نعت ثم رأيت الفارسي في باب النعت نقل عن ابن

ثم اسم الإشارة ثم الموصول
 ثم المحلى وقبلهما في مرتبة
 واحدة وقبل المحلى أعرف
 من الموصول وأما المضاف
 فإنه في رتبة ما أضيف إليه
 مطلقاً عند الناظم وعند
 الأكثران المضاف إلى
 المضمير في رتبة العلم وأعرف
 الضمائر ضمير التكلم ثم
 الخطاب

شام جواز كون النعت أعرف من المنعوت وذكر ان اشتراط كونه دونه
أو مساو به مذهب الأكثر ورأيت الشارح أيضا في باب النعت نقل جواز
ذلك عن الفرأء والشلوبين وأن الناظم رخصه وبما ذكره يعلم عدم اتجاهه
القول بأن المضاف دون المضاف اليه مطلقا يتصور وعدنا كم جازب الطور
الايمن لان النعت لا يكون أعرف فتأمل عنهما (قوله ثم الغائب السالم
عن الابهام) فسر في التصريح السلامة من الابهام بأن يقدم اسم واحد
معروفة أو نكرة مقابل غير السالم جاء في زيد وعمر وفا كرمته فهذا الضمير
ناقص الاختصاص باحتمال عوده للأول والثاني لعدم ما يعين رجوعه الى
أحدهما بخصوصه وان كان عوده للثاني راجحا فاندفع مانع شيننا والبعض
عن الدمامي من النظر ويحتمل تفسيرها بأن يرجع الى معرفة أو نكرة
معينة بالصفة فتأمل أما الذي لم يسلم منه فقل مؤخر عن رتبة العلم وقيل
في رتبته هذا وقد اختلف في ضمير الغائب العائد الى النكرة فالجمهور على
أنه معرفة مطلقا وقيل ان خصصت قبل بحكم نحو جاء في رجل فأ كرمته
بإختلاف ربه رجلا وإياه أوصه ورب رجل وأخيه وأختاره الدمامي وعلاه
بأن في الضمير في الأول من التعيين والإشارة الى المرجع ما ليس في المظهر
النكرة ألا ترى أنك اذا أردت تفسير الضمير في جاء في رجل فأ كرمته قلت
هذا الرجل لا رجلا وقيل ان لم يجب تشكيها بخلاف واجبه كالحال
والتمييز وقيل ليس معرفة بالكيفية (قوله وجعل الناظم هذا) أي السالم
عن الابهام فغير السالم بالاولى وهذا من جملة مقابل الأصح المتقدم (قوله
فما وضع) قد مر معاق الجار والمجرور خاصا لدلالة المقام عليه وما وافقه
على جامد وقوله الذي غيبة أو حضور أي مع اعتبار دلالة على الغيبة
أو الحضور فخرج بما التي أو دعنا هنا على جامد لفظ غائب وحاضر
ومعكم ونحاطب ويقول الذي غيبة أو حضور ضميرا لفصل وإياه الغيبة لانها
حرفان وضع أولهما للغيبة أو الحضور والذى الغيبة أو الحضور وثانها
للغيبة لا الذي الغيبة وكاف الخطاب وثاؤه الحرفين لانها موضعا للخطاب
لا الذي الخطاب وفتح تكلم المتكلم مصاحبا لغيره أو معظما نفسه لانها وضعت
للتكلم لا الذي التكلم وكذا همزة التكلم وبقولنا مع اعتبار دلالة على

ثم الغائب السالم عن
الابهام وجعل الناظم هذا
في التسهيل دون العلم (فما)
وضع (الذي غيبة)

العية أو الحضور والاسماء الظاهرة المستعملة في غالب أحوالهم هكذا ينبغي
تقرير هذا المحل وبه تدفع الإيرادات هذا وكلام المصنف يحتمل جريما على
مذهب العدو والجمهور من أن المضميرات وتحوها كلمات وضعها جزئيات
استعمالا والمعنى فوضع لفهوم ذي غيبة وأحضور وعلى مذهب المعتزلة
والسيدس أم اجزئيات وضعها واستعمالا والمعنى فوضع لكل فرد ذي غيبة
أحضور على حدته بواسطة استحصار أمر عام لتلك الأفراد ثم المراد الغيبة
والحضور حقيقة أو تحريلا (قوله تقدم ذكره الخ) بيان لما يجب التمييز
القائب وتقدم المصنف كما أن يتقدم المرجع صريحا وخوفا في رجل
فأكرمه وضرب زيد أغلامه وتقدمه معنى أن يكون المرجع في قوة التقدم
صريحا لتقدمه رتبة نحو ضرب غلامه زيد أو تضمن الكلام السابق إياه
نحو وأعدوا هو أقرب للتقوى فان الله متضمن لرجوع الضمير ولا استلزام
الكلام إياه استلزاما قريبا نحو ولا يؤبه لكل واحد منهما السدس أى
المبتدئ ستة ذكرا لارت أو بعيدا نحو حتى توارت بالحجاب أى الشمس على
قوله بقرينة ذكرا العشى وتقدمه حكما أن يلحق بالتقدم لحكم الواضع تقدم
الرجوع وإن خولف السكينة الاجمال ثم التفصيل وهذا في المسائل الست
التي يعود فيها الضمير على متأخر لفظا ورتبة نحو نعم رجل زيد كذا في الخطا في
وجهه يد العدو وخرج بذلك نحو ضربته زيد ما إن المرجع لم يتقدم فيه
لا نهطا ولا معنى ولا حكما أما الأول فظاهران وأما الثالث فلا يلحق بما
تقدم فيه المرجع إذ ليس من المسائل الست بتقرير المقام على هذا الوجه
يدفع ما ذكره البعض هنا قدبر وتلك المسائل الست رفع الضمير بنعم وبإيه
ورفعه بأقول المتنازعين وجوه وبإبدال المفسر منه نحو اللهم صل عليه
الرفوف الرحيم وتعمير الشات والاحبار عن الضمير بالمفسر نحو هو النفس
نحو ملأحت وهي العرب تقول ما شامت وقيل الضمير فيه لقصة وقيل
لله بدل مفسر له ونحو إن هي الأحياء المتدنيا ويحق زال نحو شئى تفسير
الضمير بالتمييز بعده في غير ما بي تفسير برب نحو فوأن سبيع جهوات قصصا من
سبيع جهوات يجوز كون سبيع غير مفسر الضمير وقولنا وإن نحو أن السكينة
الاجمال ثم التفصيل أيضا أنه إنما خالفوا في المسائل الست وضع الضمير

تقدم ذكره لفظا أو معنى أو حكما
على ما سبقت في آخر باب
الفاعل (أو) الذى (حضور)
منكم أو مخاطب

بتأخير مفسره لانهم قصدوا التفخيم بكراشي أو لامهم ما ثم تفسيره لتضمن ذلك تشويق النفس الى التفهيم فيكون أوقع فهمها والمذكر مرتين بالاجمال والتفصيل فيكون أكد وفي الهمع أن الضمير قد يرجع الى نظير السابق نحو وما يعمر من معمر ولا ينعص من عمره أى عمره معمر آخر

قالت ألا ليت هذا الحمام لنا * الى حمامنا أو نصفه فقد

أى نصف حمام آخر يشره عندي درهم ونصفه أى نصف درهم آخر اه قال الدماميني كذا قال ابن مالك وجاءت قال ابن الصائغ وهو خطأ اذا مراد ومثل نصفه فالضمير عائدة على نفس ما قبله * (فائدة) * قال فى التسهيل ولا يكون أى مفسر ضمير الغائب غير الاقرب الابدليل اه قال الدماميني وينبغى أن أن يكون المراد بالاقرب غير المضاف اليه أما اذا كان الاقرب مضافا اليه فلا يكون الضمير له الابدليل ثم قال فان قلت هذا أى ما ذكره المصنف اذا لم يمكن عود الضمير الا الى أحدهما أى الشئتين المتقدمين كفى قولك جاءنى زيد وعمرى وأكرمه وأما اذا أمكن عوده الى أحدهما وعوده اليهما معا كفى قولك جاء الزيدون والعجرون وأكرمتهم فهل الحكم كذلك قلت لم أرفس به بنحوه نصا وينبغى أن يجرى على مسألة ما اذا تعقب الاستثناء أو الصفة منه لا أشياء معدودة فن قال هناك بالعود الى الاخير يقول هنا كذلك ومن قال هناك بالعود الى الجميع وهو الصحيح يقول هنا الضمير عائدة

اكل ما تقدم الى الاقرب فقط فتأمل (قوله كآنت وهو) ليس من جر السكاف للضمير المنفصل على حد ما أنا كآنت لان المراد هنا اللفظ لا معنى الضمير بس (قوله بالضمير) فعمل من الضمور وهو الهمزال وقوله والضمير مفعول من الاضمار وهو الاختفاء فاطلاق الاول على كثير الحروف كنحن والثاني على البارز بتغليب غيرهما عليهم ما (قوله رفع ايمام الخ) أى رفع قوته وأضعفه والا فالتمثيل ليس نصا فى الرفع (قوله ما لا يندابه ولا يلى الا) أى ما لا يوثق به فى افتتاح النطق ولا يقع بعد الاجتناب قانون اللغة العربية وان أمكن ذلك عقلا كما قاله حفيد الموضع وانما لم يندابه ولم يلى الا لان وضعه على أن يلى عاملة نعم كان القياس أن يلى الاعلى القول بانها عاملة لكنه رفض والمراد لا يندابه ولا يلى الا بما على حاله التى كان علم اقبل الابتداء وتلوا

(كآنت) وأنا (وهو) وفروعه

(م) فى اصطلاح البصريين

(بالضمير) والمضمور وسماه

الكوفيون كآية ومكيا

* (تنبيه) * رفع ايمام دخول

اسم الاشارة فى ذى الحضور

بالتمثيل (وذو اتصال منه

مالا يندابه) به (ولا يلى الا)

فانفع ما أورده القفاي من أن الضمير في ضربتها وضربتهم وضربته
 متصل ويستأنه ويقع بعد الانشراح ضربه بارهم ضربواوهن ضربن وما
 ضرب الا ههما أو هم أو هن لصيرورته مبتدأ أو فاعلا بعد أن كان مفعولا
 وانما يرد لوضح أن يقال ما ضربت مثلا على أن هما مفعول به انضربت وأما
 ما أجاب به هونقلا عن الرضى وغيره من أن الضمير حال الاتصال الهاء فقط
 وحال الاتصال المجموع فلا يأتي على مذهب من يجعله الهاء فقط حال
 الاتصال أن يصاح أن فيه اعترافا بالاتصال حال الابتداء أو التوالا (قوله
 الاستثنائية) قيل هو بيان للواقع وقيل احتراز عن الأوصفية التي بمعنى
 غيري نحو ضربت برجل الالك أي غيرك لكن في شرح الجامع مانصه ورجعا
 اقتضى كلامه أي ابن هشام في معنى الجامع أن الأإذا كانت للغير الاستثناء
 كالوصف بها يجوز معها الاتصال وليس مراداه (قوله الالك) الكان
 في محل نصب على الاستثناء تقدمه على المستثنى منه وهو ديار (قوله كالباء
 والكان الخ) أشار بتعداد الأمثلة إلى أنواع الضمير الثلاثة المتكلم
 والمخاطب والغائب ومحال الثلاثة الرفع والنصب والجر والمفعول ويزيد كراء
 وهما عليه التقبيل للرفع وللقائبات للمخاطب والمنصوب لمصوله ما
 بالكاف من أكرمك ومن المتصل المرفوع تاء تضم للتكلم وتفتح للمخاطب
 وتكسر للمخاطبة للفرق وخصوا المتكلم بالضممة لتقدم مرتبة فأعطى
 أشرف الحذر كانت والمخاطب المذكر بالفتح لأن خطأ أكثر من خطاب
 المؤنث والتخفيف به أولى وأيضاً هو مقدم على المؤنث فأعطى التخفيف ولم
 يبق للمؤنث إلا الكسر وحكى بعضهم أن وصل فتحة تاء الضمير وكأنه بأن
 وكسره ما ياء لغة رديئة لريعة فيجوز علم ما قلنا وأنت كما وقى رأيتك
 وتوصل التاء المذكورة مضمومة بجمع وألف للمخاطبين والمخاطبتين وانما
 ضمت التاء اجراء للام بجرى الواو لتقارم ما في التخرج وجمع ما كنة
 للمخاطبتين ويجوز ضم الميم موصولة بواو بل هو أكثر من التكسب إذا ولى الميم
 ضمير متصل كضمير توه وشذبهها بلا وصل وهو المسمى اختلاسا وبتون
 مشددة للمخاطبات دما ميثي ملخصه أقل الرضى زيد للاماتون شدة لتكسرون
 نازا الميم والواو في المذكور واختاروا النون لتأنيدها بسبب الفتحة الميم

الاستثنائية (اختبار أبدا)
 وقد يلها اضطرابا كقوله
 ومبالي إذا ما كنت جارتا
 أن لا يعاوريا الالك ديار
 وذلك (كالباء والكاف من)
 قولك (إجأ كرمك والباء

والهاء من قولك (سليمه ماملان)

فالأول وهو الياء ضمير
متكلم مجرور * والثاني
وهو الكاف ضمير مخاطب
منصوب * والثالث وهو الياء
ضمير المخاطبة مرفوع *
والرابع وهو الهاء ضمير
الغائب منصوب وهي ضمائر
متصلة لا تنأى البداية عنها

ولا تقع بعد الأ (وكل مضمرة)

متصلا كان أو مفصلا (له الينا

يحب) باتفاق النحاة واختلاف

في سبب بناءه فقول المشابهة

الحرف في المعنى لان كل

مضمرة مضمرة معنى التكلم

او الخطاب والغية وهي من

معاني الحروف وذكري

الاسم بل لبنائهم أربعة

أسباب * الأول مشابهة

الحرف في الوضع لان أكثرها

على حرف أو حرفين وحمل الباقي

على الأكثر * والثاني مشابهة

في الارتفاع لان المضمرة لا تتم

دلالة على مسماها الا بضميمة

من مشاهدتها أو غيرها *

والثالث مشابهة له في الجمود

فلا يتصرف في لفظه بوجه من

الوجوه حتى بالتصغير ولا بان

يوصف أو يوصف به

انه ولم تحذف الذون الثانية كما تحذف الواو لانها غير مودة (قوله والهاء)
تضم هذه الهاء الا بال وليت كمرة أو ياء نسا كنه فبكسر هاء غير الخازين
أما هم فيضمونها وبلغتهم قرأ حنص واما أنسابه وبعاءه عليه الله وحمزة
لا هاء له امكنوا وتشيع حركته بعده تحرك ويختار الاختلاس بعد ما كن
مطلقا عند المبرد والناتم وبقيده كونه حرف علة نحو عليه ورويه عند
غيره ما والراجح الاول وقد تكون أو تختلس حركتها بعد متحرك عند بني
عقيل وبني كلاب اختيارا فية ولتكون له بالاسكان والاختلاس وعند غيرهم
انطرار او ان فصل في الاصل الهاء المتحركة نسا كن حذف جرما نحو لا يؤده
اليك ونصه جهنم أو بناء نحو فاقه جازت الاوجه الثلاثة وكسر ميم الجمع
بعد الهاء المكسورة باختلاس قبل سا كن نحو بهم الاسباب وباشباع
ذوئه نحو فهم احسان اسم من ضمها وان كان الضم أقبس لانه حركة واو
الجماعة وضمها قبل سا كن واسكانها قبل متحرك أشهر فقد قرأ الاكثر
بهم الاسباب بضم الميم وأنعت عليهم بسكونها دما لم يني ملخصا (قوله مجرور)
أى في محل جر وكذا يقال في نظائره (قوله وكل مضمرة الخ) كان الأولى
تقديمه على تقسيم الضمير الى المتصل وغيره بالسكينة أو تأخير عنه بالسكينة
ولا يخفى أنه لا يستفاد بناء الضمائر جميعه من قولنا سابقا كالشبه الوضعي في
اسمى جئتنا وان زعمه البعض حتى تلبس فائدة ذكره لئلا يبعد قوله كالشبه
الخ اذا لم يستفاد من قوله كالشبه الخ بناء الزناء وناقض (قوله يجب) أى يلزم
فائدة ما نقله البعض عن البهوتي وأقره من انه لا يلزم من الوجوب الحصول
بالفعل وحينئذ لا يستفاد من كلامه أنه سامية بالفعل نظير ما قيل في قوله
وكل حرف مستحق البناء (قوله وهي من معاني الحروف) أى من المعاني
النسبية التي حقهما أن تؤدى بالحروف قال ابن غازي وقد أذيت بالفعل
بأحرف المضارعة وبالواحق في نحوواي ايانا بال اياه بناء على أنه أحرف
لا ضمائر ومقتضى هذا أنه مثل أحرف المضارعة كلمات اصطلاحية
وهو قول الرضي كما قدمنا (قوله مشابهة في الارتفاع) اعترض بأن الارتفاع
لا يوجب البناء الا اذا كان الى جملة (قوله في الجمود) أى عدم التصرف
كقوله عليه قوله فلا يتصرف الخ (قوله فلا يتصرف في لفظه) فلا يثنى ولا

يجمع وأما هم وحن فأمعها اللاتين والجماعة وما بسني (قوله الاستغناء عن الأعراب) أي مشابهة الحرف في الاستغناء الخ قال سم فيه بحث إذ مقتضى كون البناء للاستغناء أن لا يكون لها محل من الأعراب فإما إذا كان مستغنى عنه فلا معنى لثباته في المحل ولا فائدة لذلك اهـ وقد يجب أن اثباته في المحل لظرد أبواب الفاعل والمفعول والضاف اليه وشئوها على وتيرة واحدة فتأمل (قوله باختلاف صيغة) المياه سببية متعلقة بالاستغناء واللام في قوله لا اختلاف المعاني لتعادل اختلاف الصيغ قال البعض المراد باختلاف صيغها اختلاف أفعالها أعم من أن يكون اختلاف ماذة كباين هو وحن وبن أم وإياه أو هيته كباين ناء التكلم وناء المخاطب وناء المخاطبة والمراد باختلاف المعاني اختلافها حقيقة كناء التكلم وناء للمخاطب وهو للعاية أو باختلاف محالها من الأعراب كالتكلم له في الرفع ناء مضمومة وفي النصب والجرياء والمخاطب له في الرفع مع التذكير ناء مفتوحة ومع التأنيث ناء مكسورة وفي النصب والجري مع التذكير كاف مفتوحة ومع ناء التأنيث كاف مكسورة فأغنى ذلك عن أعراب الضمير لأن المقصود من الأعراب الامتياز وهو حاصل اهـ بایضاح ولا يتغنى أنه لا دخل لاختلاف بعض المواد كوه وحن واختلاف الهيئة واختلاف المعاني حقيقة في سبب الاستغناء عن الأعراب فالانصب حمل اختلاف الالف على اختلاف بعض موادها كات وإياه وحن وإياه وحمل المعاني على المعاني التي تشبهها العوامل كالفاعلية والمفعولية لأن مذكوره والذي لا دخل في استغناء الضمير عن الأعراب تأمل هذا ولا يضرب في كون اختلاف الصيغ لاختلاف المعاني سببا في استغناء الضمير عن الأعراب استنباه صيغ المنصوب بصيغ الجرور ولا صلاحية للأحوال الثلاثة كما لم يضرب استنباه النصب بالجر في جمع المؤنث السالم وما لا ينصرف وغاية ذلك أن يكون اختلاف الصيغ لاختلاف المعاني أغليا (قوله ولعل هذا الخ) قال الشنواني يمارشه قوله السابق كالشبه الوضعي في اسمي جئتبا (قوله عقبه بتسميها) أي إلى صيغ مختلفة وقوله بحسب الأعراب أي المحلل فلا اعتراض بأن الضمير مثنى وبأن تسميها بحسب الأعراب يقتضي أنها

الرابع الاستغناء عن الأعراب باختلاف صيغها لاختلاف المعاني قال الشارح ولعل هذا هو المقصود عند الشيخ في ساء المضممرات ولعل أن نفسه بتسميها بحسب الأعراب

معرفة فيصعب يتضمن علة البناء نعم يرد على ابن الناطم أنه انما عقمها
 به لاحتية ضمير الجار المتصل بالنصب وصلاحيته بالاحوال الثلاثة وصلاحيته
 الالف والواو والنون للغائب والمخاطب وليس هذا سببا للبناء بل ينبغي
 أن يكون سببا للاعراب لأن يقال محط التعقب قوله وذوارق الخ (قوله)
 كأنه قصد بذلك اظهار علة البناء لانه اذا ذكر أن صيغة الضمير الذي يقع
 في محل رفع غير صيغة الضمير الذي يقع في محل نصب وهكذا علم انها تميز
 باختلاف الصيغ فتستغنى عن الاعراب فتبنى (قوله واقظ ماجر) الاضافة
 للبيان والمراد الجرح محلا والنصب محلا والرفع محلا فلا يريد أن المضمرة
 واجبة البناء والجرح والنصب والرفع أنواع للاعراب وانما قال واقظ ماجر
 كافة مانصب ولم يقل ولقظ مانصب كافة لماجر ائنه من أول وهلة على
 أن كلامه في المتصل اذ الجرح ومن خواصه فالمعنى واقظ ماجر من الضمائر
 المنصولة كافة مانصب منها فان دفع اعتراض ابن هشام بأن مشابهة ضمير
 الجرح لضمير النصب خاصة بالمتصل فيصعب يطلو (قوله كافة مانصب) ولومع
 اختلاف الجرح كشبهه وضميرته (قوله نخوانه وله) ونحو في واني (قوله للرفع)
 متعلق بصلح وقدم محمول الخبر الفعلي على المتد الجواز تقدمه عند البصريين
 اذا كان الخبر الفعلي متصرفا كما هنا وان لم يجوز تقدم عامله الذي هو المحسب
 الفعلي وقوله سم جواز تقدم المعمول يوزن بجواز تقدم العامل أعلى (قوله)
 وجر) عطف الزكرة على المعرفة كما عطف المعرفة على الزكرة في قوله بعد
 وألف والواو الخ اشارة الى جواز ذلك ولقد أحسن المصنف حيث اكتفى
 بهذه الاشارة هنا عن التصريح بالمسألة في باب العطف (قوله أو المعظم
 نفسه) ظاهر عبارة الشارح وغيره أن استعمال ناونون المضارعة في المعظم
 نفسه حقيقة وفي الدماميني أن بعضهم قال انما يستعمل المعظم لنفسه نون
 المضارعة في نفسه وحدها حيث ينزل نفسه منزلة الجماعة مجازا اه ومثلها
 نا (قوله صلح) بفتح اللام وضمها والفتح أو في بالقافية لعدم اختلاف ما قبل
 الروى عليه (قوله كاعرف بنا) أي اعترف بقدرنا (قوله بالاعلية) أي
 بسبب الفاعلية أو الباء بمعنى على ولو قال بالفعل لكان أوضح (قوله وأما
 ألباء وهم الخ) جواب عن سؤال تقديره لم خص المصنف نابذ كرا الصلاحية

كأنه قصد بذلك اظهار علة

البناء فقال (واقظ ماجر كافة

مانصب) نخوانه وله ورأيتك

ومررت بك (لرفع والنصب

وجرنا) الدال على المتكلم

المشارك أو المعظم نفسه

(صلح) مع اشتداد المعنى

والاتصال (كاعرف

بنا فأننا لننا المنح) فنا في بنا

في موضع جر بالباء وفي فأننا

في موضع نصب بان وفي فأننا في

موضع رفع بالفاعلية وأما

الباء وهم فأنهم ما يستعملان

لرفع والنصب والجرح

للاحوال الثلاثة مع أن الماء وهم أيضا صالحان لها (قوله لكن لا يشمان
 ثامن كل وجه الخ) اعترض بأن هذا الظاهر بالنسبة لما قبله ونحوه لا مطلقا
 لأن الماء تنكون بمعنى واحد في الاحوال الثلاثة في نحو أعجني صكرني
 مسافرا إلى أبي فأما في الجميع للثلاث وعمله انصب في الأول ورفع في الثاني
 وجرى الثالث وهم يكون ضميراء متصلا في الاحوال الثلاثة نحو أعجبهم
 كونهم مسافرا إلى أبياتهم فأنهم ضمير متعذر في الجميع ومحلها انصب في
 الأول ورفع في الثاني وجرى الثالث والجزأب أن وقوع الياهم وهم فيما ذكر
 في محل رفع عارض نشأ من كون الضائف كالمحل يطلب مرفوعا والكلام
 فيما هو مشترك بين الثلاثة بطريق الإحالة (قوله والوار) ندر حذوها
 والاستثناء عنها بالضمه فيها كقوله

فلو أن أطبا كان حولي * وكان مع الأطباء الاساء

وكمقراة ملحقة قد أفلح المؤيدون بضم الحاء والجرى على لغة كلوني
 البراغيت كما في الكشاف ويهده القراءة على قول أبي حيان أن ذلك
 ضمير ورفعه مع ذلك مع الأمر أيضا أماده اللامعني (قوله ضمائر رفع بارزة)
 أي إذا اتصلت بالأفعال كضمها في مثاله فالالف والوار في نحو الضاربان
 والضاربون حرفان والفعل مستتر (قوله ماله وجود في اللفظ) أي ولو بالقوة
 فيدخل الضمير المحذوف فإن له وجودا في اللفظ بالقوة لا مكان النطق به
 بخلاف المستتر ماله لا وجود له في اللفظ لا بالفعل ولا بالقوة لعدم إمكان النطق
 به بل هو أمر عقلي يحصل الفرق بين المستتر والمحذوف قال اللقاني فإن قلت
 فالمحذوف أحسن حالا من المستتر والأمر بالعكس ولذا أنخص المستتر
 بالعمدة قلت المستتر متصرف بدلالة العقل واللفظ والمحذوف زائد حقه
 دلالتهم على ما ولذا احتاج إلى قرينة ودلائل أضعف من دلالتهم أنه ومن
 ثم كان المستتر في حكم اللوحود بخلاف المحذوف وله إذا ما يحضر من
 زيد يضرب حكى كما تحكى الجملة وإذا ما يحضر من أيهم قائم بخلاف صدر
 الصلة أعرب ولا يحكى إذا ليس جملة كما قاله (الرواداني) (قوله ومستمتر) تصرح
 بأن المستتر قسم من المتصل وهو أصح أقوال الثلاثة تأسيما منفصلا تأسيما واسطة
 (قوله أي لا النصب ولا الجر) أخذه من تقديم الجر وقوله وجوبا أو جوارا

لكن لا يشمان ثامن كل وجه
 فان الماء وان استعملت
 لثلاثة وكنت ضمير متصلا في
 إذا ما ليست فيها معنى واحد
 لأنها في حالة الرفع للجملة
 نحو اضرني وفي حالة الجر
 والنصب للثلاث نحو واني
 وهم يستعمل لثلاثة ويكون
 فيها معنى واحدا إلا أنها
 في حالة الرفع ضمير متفصل وفي
 الجر والنصب ضمير متصل

(وأنب والوار والذون)
 ضمائر رفع بارزة متصلة
 (لما غاب وغيره) أي المخاطب

فان غاب (كسما) وقاموا

وقن (و) المخاطب نحو (اعلموا)

واعلموا واعلم * (تبيينه)

رفع توهم شمول قوله وغيره

استكم بالتفصيل ولما كان

الضمير المتصل على نوعين بارز

وهو ماله وجود في اللفظ

ومستتر وهو ليس كذلك

وقدم الكلام على الأول

شرح في بيان الثاني بقوله

(ومن ضمير الرفع) أي

لا النصب ولا الجر

(ما يستتر) وجوبا أو جوارا فالأول هو الذي

اى استتار اذا وجوب أو اذا جواز (قوله لا يختلف ظاهر) أى لا يحل محله
 بأن لا يرتفع بعامله (قوله بأمر الواحد) خرج أمر الواحدة والاثنتين والجمع
 فالضمير فيها بارز وقوله المخاطب بيان للواقع وأما انتهى الواحد المخاطب فهو
 داخل فى الفعل المبدوء ببناء الخطاب وبهذا يعرف ما فى كلام البعض (قوله
 أو بمضارع) أى مذكور لأنه اذا حذف المضارع برز الضمير منه فصلا كما
 سببنا (قوله أو ببناء الخطاب نحو ادشكر) لا يخفى أنه يحتمل أن تكون
 التاء فى مثال المتى للتأنيث كنه تدشكر بل هو أولى ليكون الناطم عملا للاستتار
 بجواز أيضا وخرج بالضافة تاء الى الخطاب الضمائر المرفوعة بمضارع
 مبدوء ببناء الخطابية والمخاطبة والمخاطبة والمخاطبة والمخاطبة فانها
 بارزة (قوله أو بفعل استثناء) لأنه لا يكثر استعماله أجروه مجرى
 الامثال التى تلزم طريقة واحدة (قوله أو بأفعل التفضيل) أى فى غير
 مسألة السكحل وبدون تدور فلا يراد أن أفعل التفضيل يرفع الظاهر بالمراد
 فى مسألة السكحل ويندور فى غيرها نحو ممرت برجل أفضل منه أبوه (قوله
 أو باسم فعل) زاد بعضهم الصفة الجارية على من هى له فعلا أو غيره لأن
 بروزه يومه جريا على غير من هى له وزاد فى التصريح المرفوع بالمصدر
 النائب عن فعله نحو ضرب الرقاب وأما زيادة فاعل نعم وبئس اذا كان ضميرا
 فتعبر بحجة كما يعلم من ضابطى واجب الاستتار وجائزه (قوله ليس بمعنى
 المضى) أما الذى بمعناه مرفوعة جائز الاستتار لأنه يختلف الظاهر ويجمع
 رفعه الظاهر والضمير قولك همات العقيق همات على انه من تأكيد الجمل
 (قوله كترال ومه) فالضمير فيه ما مستمر وجوبا سواء كانا مفردا مذكرا أو غيره
 نحو تزل يازيد يازيدان يازيدون وياهند وياهندان وياهندات وكذا
 كل اسم فعل أمر (قوله يختلف الظاهر) أى يحل محله بأن يرتفع بعامله
 (قوله بفعل الغائب أو الغائبة) أى غير ما تقدم من فعلى الاستثناء والتعجب
 (قوله المحضة) أى التى لم يغلب عليها الاسمية ومثلها الظرف والجار والمجرور
 اما غير المحضة كالابطح والاجر وغير متممة للضمير أصلا وكان عليه أن
 يقول أو باسم فعل ماضى نحو همات العقيق همات بناء على انه من تأكيد
 الجمل كما مر وأما تبديل المصرح بزيد همات فانما يصح على القول بأن اسم الفعل

لا يختلف ظاهر ولا ضمير
 منفصل وهو المرفوع باسم
 الواحد المخاطب (كافعل)
 يازيد أو بمضارع مبدوء بمزة
 المتكلم مثل (أوافق) أو بنون
 المتكلم المشارك أو المعظم
 نفسه مثل (تغيط) أو ببناء
 الخطاب نحو (ادشكر)
 أو بفعل استثناء كالأعداد
 ولا يكون فى نحو قام واما خلا
 زيدا وما عدا همرا ولا يكون
 بكرا أو بأفعل التعجب نحو
 ما أحسن الزيدان أو بأفعل
 التفضيل نحو هم أحسن أنا
 أو باسم فعل ليس بمعنى المضى
 كترال ومه وأف وأوه والثانى
 هو الذى يختلف الظاهر أو
 المضر المنفصل وهو المرفوع
 بفعل الغائب أو الغائبة
 أو الصفات المحضة قال فى
 التوضيح هذا قسم ابن مالك
 وابن يعيش وغيرهما

يتأثر بالعمل وهو خلاف المتهور على ما قاله الروداني وفيه نظر لأن الاختلاف
 انما هو في تأثر اسم الفعل نفسه أما تأثر الجملة المركبة منه ومن فاعله بخلاف
 ألحق أحد ايتنه فتأمل واصل الشارح لم يزد لتقصاه عن فعل الفاعل
 والصفت المحذرة بعدم رفعه الضمير البارز والظاهر المحصور كما
 نقله شارح الجامع عن ارتشاف أبي حيان (قوله وفيه نظر) قال سمح حبس
 فسر المسترجعوا بما يخلفه الظاهر أو الضمير المنفصل في الرفع بعامه
 لم يرد هذا الاعتراض وانما يرد لو فسر بما يجوز ابرازه على الفاعلية ولا
 مشاحة في الاصطلاح فحق وجوب الاستئثار وجواز عدمه وجوب كون
 المرفوع بالعمل ضمير مستتر وعدمه وجوب ذلك لا وجوب استئثار الضمير
 المستتر بأن لا يجوز بروزه وعدمه وجوبه بأن يجوز بروزه اذ ليس لنا ضمير
 مستتر يجوز بروزه فنقول الموضع اذا الاستئثار الخ ان أراد وجوب الاستئثار
 بعينه عندهم مع وان أراد بعينه عنده كان مشاحة في الاصطلاح على أن
 تقسم الاستئثار بالغي المبدأ وهو عيب التقسيم الذي جعله التحقيق
 لافرق بينهما الا باعتبار أن انقسم في تقسيمهم هو الضمير المستتر باعتبار
 العامل وفي تقسيمه عكسه اهـ مع بعض تخصيص (قوله فاعله لا يقال قام هو
 على الفاعلية) أي حتى يلزم بروز الضمير المستتر فيكون استئثاره جائزا ويبحث
 في هذا النبي بأن سيدويه أجر في قوله تعالى أن يعمل هو وقولك حررت برجل
 مكرم هو كون الضمير فاعلا وكونه تاكيدا وان استشكل بأن الفاعلة
 أن لا فصل مع امكان الوصل الا فيما استثنى وليس هذا منه فعلى قياس ما ذكره
 سيدويه يجوز أن يقال قام هو على الفاعلية (قوله فتركيب آخر) فيه أن
 هذا لا يضرهم أصلا اذ لم يشترطوا في الخلقة اتحاد التركيب وكما لهم
 في الضابط لا يدل على اشتراطه أصلا ولا بتحقيق المقام على هذا الوجه يعلم
 ما في تأييد البعض النظر من النظر (قوله الى ما لا يرفع الا الضمير) أي المستتر
 كما يؤخذ من المقام أي بطريق الاسالة فلا يرد أن أقوم مثالا يرفع البارز
 المؤكد للمستتر بناء على أن العامل في التابع هو العامل في التبوع لانه
 بطريق التبعية المستتر (قوله والى ما يرفعها) أي الضمير والظاهر عبارة
 التوسيع والى ما يرفعه وغيره ولو أتى السكتان أحسن (قوله يجب ذكره)

وفيه نظر اذا استئثار في نحو
 زيد قام واجب به لا يقال قام
 هو على الفاعلية وأما زيد قام
 أبوه أو ما قام الأهل فتركيب
 آخر والتحقيق أن يقال يقسم
 العامل الى ما لا يرفع الا الضمير
 كأقوم والى ما يرفعها كقام
 انتهى * (تيسره) انما
 نص ضمير الرفع بالاستئثار
 لانه محذور يجب ذكره فان
 وجد في اللفظ قد لا وال
 فهو وجود في البنية

أى انظما أو تقديرا أو المراد بذكره اعتباره (قوله والتقدير) قال شيخنا
 عطف تفسير (قوله ولا داعى الى تقدير وجودهما) أى غالبا فلا يعترض
 بأنه قد يكون هناك داع الى تقديرهما كربط الصفة والصفة أو الخبر
 أو الحال بهما (قوله وذوارتفاع) أى محلا وكذا يقال فيه بعد قال الرودانى
 ينبغى تقديره ما ذكره المصنف بكونه على وجه الكثرة والاصالة والاطراد حتى
 لا ينتقض بنحو أنا كانت فانه قليل ولا يعمأ كدبه المنسوب أو المجرور كما
 يأتى فى باب التوكيد فانه بطريق النية ولا بنحو يأنث لانه فى محل نصب فان
 ذلك شاذ لا مطرد اهـ (قوله أنا الخ) وقد تنوب الثلاثة عن ضمير الجرف فحجر
 بالكاف نحو أنا كانت وأنت كنا وأنت كهو (قوله هو) قال فى التسهيل
 وتسكين هاء هو وهى بعد الواو والفاء واللام وثم جائز وقد تسكن بعدهمزة
 الاستفهام وكاف الجر اضطرارا وقد تحذف الواو والياء اضطرارا وتسكنهما
 قيس وأسود وتشددهما همدان اهـ بزيادة كلمة من الدمامينى (قوله والفروع
 عليها) أى المتفرعة عليها (قوله فى انفصال) أى مع انفصال والظاهر أن
 قوله ههنا فى انفصال وقوله قبل وانفصال للفتن (قوله إياى) قال الغزى
 فى شرحه اقتصر الناظم ههنا على المنكهم فقط ولم يذكر الخطاب وهو إياى
 والغائب وهو إياه كما فعل فى المرفوع أى مع أن الثلاثة أصول فى الموضوعين
 لأن جميع المراتب الثلاث ههنا اللفظ فيها واحد وانما اختلف بتسكهم أو
 خطاب أو غيبة فى آخره فلذلك قال والتفريع أى على إياى ليس مشکلا اهـ
 ولا بدعى جعل الاصلين فرعين لا إياى قال فى الهمع وفى إياى سبع لغات قرئ
 بها تشديدا للياء وتختف فيها مع الهمزة وباء الها هاء مكسورة تين ومفتوحة تين
 فهذه ثمانية يسقط منها فتح الهاء مع التشديد وأثرها كسر الهمزة مع
 التشديد وبها قرأ الجمهور (قوله والتفريع) لما ذكرهنا أصلا واحدا
 وذكره فيما قبله أصولا ثلاثة عبرهنا بالتفريع وعبر فيما قبله بالفروع
 ليكون الواحد مع الواحد والجماعة مع الجماعة (قوله فتلخص) أى من مجموع
 كلامه حيث أشار الى المرفوع المتصل بقوله وألف الخ وقوله ومن ضمير الخ
 والى المرفوع المنفصل بقوله وذوارتفاع الخ والى المنسوب والمجرور
 المتصلين بقوله كالياء والكاف الخ وقوله ولفظ ما جر كلفظ الخ والى

والتقدير بخلاف ضميرى
 النصب والجبر فانهما
 فضلة ولا داعى الى تقدير
 وجودهما اذا عدا ما من اللفظ
 (وذوارتفاع وانفصال أنا)
 للمنكهم و (هو) للغائب
 (وأنت) للنا طيب
 (والفروع) عليها واضحة
 (لا تشبه) عليك (وذوارتفاع)
 فى انفصال جعل لا إياى
 وفروعه (والتفريع) ليس
 مشکلا فتلخص أن الضمير

في اياي * وأجيب أيضا عن الابراد في ايانا من تركته بين المتكلم
 والمخاطب والغائب فيحتاج في فهم المراد منها الى قرينة تعينه وهي الواحق
 فالتكلم والخطاب والفتية مدلولات لا يالكن المعين للمراد منها حال استماعها
 تلك الواحق وفي قول الشارح يدل على المراد به الخ اشارة الى هذا الجواب
 (قوله كلامي) أي كائنات الواقعة اسمها في نحو ضربت وقوله وتصرفا أي
 في الجملة اذ انما أنت لا تقيم ويحتمل أن مراده كذا الخطاب الواقعة اسمها
 وحتم لا يحتاج الى قولنا في الجملة (قوله وذبح الخليل الخ) وقبل الضمير
 هو الواحق وايعماد أي حرف زائد يعتمد عليه الواحق ليميز الضمير
 المنفصل من الضمير المتصل وقيل الضمير الواحق وايا اسم ظاهر أضيف
 اليها (قوله الى أنها ضاهر) أي وايا مضافة اليها بدليل ظهور الاضافة
 في قوله فإياه وايا الشواب اضافة العام للخاص لأن ايا مشتركة كما مرورد
 بأنه لو صح ذلك لوجب اعراهم لان المبنى اذ الزم الاضافة أعرب وما استدلل
 به شاذ والاذ لا تقوم به حجة (قوله واختاره الناطم) وجعل اضافته مع أنه
 معرفة لزيادة الوضوح كما في علاز يدنا يوم النفا أس زيد كم (قوله وفي
 اختيار) مفهومة أنه في حال الضرورة يبيح المنفصل مع امكان المتصل وهو
 صحيح على قول الجمهور ان الضرورة ما وقع في الشعر وان كان للشاعر عنه
 مندوحة أما على قول الناطم انهم ما ليس للشاعر عنه مندوحة فشكل الا
 أن يراد بامكان الاتصال عدم المانع الصناعي غير الوزن أو أنه لا مفهومة
 اقوله وفي اختيار ويدل على هذا صنيع الشارح فانه لم يأخذله مفهوما
 وجعل الضرورة من أسباب عدم تأني الاتصال حيث قال لم يأت الاتصال
 لضرورة نظم الخ (قوله لضرورة نظم الخ) ذكر من أسباب عدم تأني الاتصال
 خمسة وبقي عليه أسباب أخرى كراهي التصريح منها أن رفع الضمير بمصدر
 مضاف الى منصوب نحو بنصر كم نحن كنتم ظاهرين أو رفع بصفة جارية على
 غير من هي له مطلقا عند البصريين وبشرط خوف اللبس عند الكوفيين
 شتر زيد عمرو ضاربه هو وأن يكون عاملا بحرف نفى نحو ما هن أمتهم
 وأن يفصله متبوع شتر بخبر چون الرسول واياكم وأن يلي واو المصاحبة كقوله
 فأبنت لأفك أحد وقصيدة * تكون واياها بما لا بعدى

كلامي لفظا وتصرفا وأما
 اياي فذهب سيدي به الى
 أن ايا هو الضمير ولو اوجه
 وهي الباء من اياي والكاف
 من اياك والهاء من اياه
 حروف تدل على المراد به من
 تكلم أو خطاب أو غيبة
 وذبح الخليل الى أنها ضمائر
 واختاره الناطم (وفي اختيار
 لا يبيح) الضمير المنفصل
 اذا تأني أن يبيح الضمير
 المتصل لان الغرض من
 وضع المضميرات انما هو
 الاختصار والمتصل أخصر
 من المنفصل فلا عدول عنه
 الا حيث لم يأت الاتصال
 لضرورة نظم كقوله

وأن يلى اما المكسورة نحو اما ابوا ما أنت ومن الاسباب التي عتدها
 في التصريح أن يصيب بمصدر مضاف الى المرفوع نحو عجبت من ضرب
 الأمير بال و ردة الاماميني بخوارق اصاله فاصلا بين المتضامين كأن يقال
 عجبت من ضربك الأمير بجرا الأمير (قوله فاذ كرههم) بالنصب جوازا للنفى
 وبالرفع عطفا على أصحاب والغدير يرجع الى قوله لا الى القوم الذين
 صاحبهم وكذا انه يريدهم بخلاف الغدير المتفصل آخر البيت والمعنى وما
 أصحاب قوم فاذ كرههم قومي الا يزيدون قومي جبالى لكثرة ثنائهم على
 قومي والشاهد في هم الاخير الذي هو فاعل يزيد كذا الى النفي واستغروب
 اللهاميني اب الله كقولني بمعنى التذكري وأنزادتهم قومه جباليه لكونه
 يرأهم منقطع مرتبة عن قومه وجوز التثنية أن يكون فاعل يزيد غير ارجع
 الى الله كالتثنية المفهوم من فاذ كرههم والغدير المتفصل تأكيذا للتفصيل لانه
 يؤكده بضمير الرفع المتفصل كلى غير متصل ولا شاهد على هذا (قوله
 بالباعث) الباء متعلقة بحاجت في مت قبلة والباعث هو الذي يبعث
 الاموات ويحييهم والوارث هو الذي ترجع اليه الاملاك بعد قضاء المللك
 والاموات اما محجور وبإضافة الباعث أو الوارث اليه على حد قوله بين ذراعي
 وجهه الأسد أو منصوب بالوارث على أن الوصفين تازعا وأعمل الثاني
 وشئت بمعنى قضيت أى اشتملت عليهم أو بمعنى قضيت بأيديهم
 والله هارير قال في التصريح معنى الشدائد امة ربيعة شيخنا والبعض والبقى
 في القاموس الله هارير أو الله في الزمن الماضي بلا واحد والساكن
 ودهورده هارير مختلفة امة وقال العيني وقوله دهر دهر هارير رأى شديد
 كناية لسلامة يوم أو يوم وساعة فموسوعة والاضافة فيه مثل جرد مطبقة امة
 والموافق لصدر عبارته أن يقول والاضافة فيه مثل مسجد الجامع فانهم (قوله
 أو كونه محصورا) أى فيه فديساق ما قبله محصورة فيه أيضا وأجاب شيخ
 الاسلام بأن هذا مصطلح علماء المعاني أما النجاة وانما يكون المحصر عندهم
 بانما أو ما والا (قوله انما الزائد) بالله ال المحجمة أى المانع والحامى من
 الحماية وهى الوقاية والزمان المالم الشخص حفظه مما يتعلق به والحب
 الفعل الحسن للشخص ولا يانه مأخوذة من الحساب لانهم يحسبونه ويعتونه

وما أصحاب من قوم فاذ كرههم
 الا يزيدهم جبالى هم

وقوله

بالباعث الوارث الاموات
 قد ضمنت

اياهم الارض في دهر الله هارير
 الأصل اليريدونهم وقد
 ضمنتهم أو قد ضمنت الضمير على
 عامله نحو اياك نعبدا أو كونه
 محصورا بالآ أو اياهم أو امر
 أن لا يعبداوا الاياه ونحو قوله
 انا الله الحامى الممانع وانما
 يدافع عن أحسابهم أنا أو منى
 لأن المعنى لا يدافع الا أنا أو كون
 العامل محذوفا أو مذكورا بنحو

عند المفسر قال السعد التقي زاني لما كان غرضه أن يخص المدافع
 لا المدافع عنه فصل الضمير وأخره أدل قول وانما أدفع عن أحسابهم لصار
 المعنى انما أدفع عن أحسابهم لا عن أحساب ضميرهم وهو ليس بمقصود
 (قوله اياك والشر) أسله احذر تلايك والشر (قوله وصل أو افصل الخ)
 اسمئى هذه الابواب الثلاثة من المساعدة المتقدمة في قوله وفي اختيار الخ
 وقوله أو افصل أى أنت بالضهير المنفصل بدله الآن هاء عليه لا يمكن فصلها
 لانها لا وجود لها مع الانفصال والهاء الموجودة معه حرف غية وقدم الوصل
 اشارة الى ربحانه مع الفعل الذى صرح به في عبارته (قوله أو له ما أخص)
 أى أعرف فلولا لم يكن أعرف وجب الوصل في نحو ضمير بونا والفصل في نحو
 أعطاه اياك أو اياه وأعطاك اياي أو اياك كما ستعرفه (قوله وغير مرفوع)
 أى فقط فلا يرد نحو جيتك في البيت الآتي لانه وان كان في محل رفع هو في محل
 جر أيضا بالاضافة فلولا كان مرفوعا وجب الوصل ان كان العامل فعلا لنحو
 ضربته أما اذا كان اسما ولا يكون حينئذ الضمير الا قول المرفوع الاستترا
 فيخبر اتصال الثاني وانفصله شتوا انا الضاربك والضارب اياك عند من
 يعرب الضمير مفعولا لا مضافا اليه أما عند من يعربه مضافا اليه فيتمعين
 الوصل اذ الضمير المنفصل لا يـكون مجرورا (قوله أنلزمكموها ان
 يسألكموها) الواو منهما تولدت من اشباع الضمة اه شتواني (قوله
 اذيركم الله الخ) هذا التثنية لا يناسب هنا لان الكلام فيما اذا كان العامل
 في الضميرين غير ناسخ لا ابتداء ويرى في الآية حلية وهي من نواسخ الابتداء
 فكان ينبغي ذكرها في أمثلة باب خذنيته وواجب بأن النسخ في الآية انما هو
 للمفعول الثاني والثالث لا الاول والثاني اذا الاول فاعل في الاصل والنسخ
 ليس للضميرين معا بل لثانيهما فقط فالآية داخلة فيما نحن فيه لأن المراد
 بالنسخ المنق في قولنا غير ناسخ لا ابتداء نسخ المفعولين معاقبة أمل وفي الهمع
 اذا وردت مفاعيل أعلم الثلاثة فمأثر فيكم الاول والثاني حكم باب أعطيت
 وان كان بعضهم الظاهر فان كل الضمير واحد واجب اتصاله أو اثنين أول
 وثان أو ثالث فيكما عطيت أو ثان وثالث فكذلك أنت (قوله ان الله لم يكسكم
 اياهم الخ) ساقه في التصريح حديثا والشاهد في هذه الجملة فقط وضمير

اياك والشر وأنا زيد
 تهذرا لاتصال بالخطوف
 والمعنى (وصل أو افصل
 هاء عليه وما أشبهه) أى وما
 أشبه هاء عليه من كل ثاني
 ضميرين أولهما أخص وغير
 مرفوع والعامل فهم ما غير
 ناسخ لا ابتداء سواء كان فعلا
 نحو سألته وسلمني اياه والدرهم
 أعطيتك وأعطيتك اياه
 والاتصال حينئذ أرجح قال
 تعالى في سببهم الله
 أنلزمكموها ان يسألكموها
 اذيركم الله في منامك قليلا
 ولو أراكم كمن كتبوا ومن
 انفصل ان الله لم يكسكم
 اياهم ولو شاء الله لكسكم
 اياكم أو أعسانخو الدرهم
 أنام عطيتك ومعطيتك اياه

الغية لا ردة (قوله والاتصال حينئذ أريج) لأن عمل الاسم لم يشبهه
 الفعل لا لأنه فهو نازل الدرجة عنه في اتصال الضمير به (قوله لئن كان الخ)
 لام اثني وطفة القسم كما قاله العيني والشَّيْخُ خَالِدُ زَادُ الْعَيْنِيِّ وتسمى المؤنثة
 أيضا لام تؤنذ بأن الجواب بعد أداة الشرط التي دخلت عليها مبني على
 قسم قبلها لا على الشرط اهـ وبذلك يعلم بطلان ما ذكره البعض في البيت
 الآتي أعني قول الشاعر لئن كان أمان الخ من أن الواو طفنة هي لام لقد قننه
 ولا م لقد جواب القسم كما قاله الشَّيْخُ خَالِدُ وقول العيني انه جواب الشرط
 واللام لئنا كيد مردود كما يعلم من صدر عبارته وجواب الشرط محذوف
 لدلالة جواب القسم عليه والشاهد في الشطر الثاني فقط وقول العيني
 الشاهد فيه وفي الأول لا يفتت اليه كما به الشَّيْخُ خَالِدُ عليه (قوله ومنعكها)
 مصدره ضاف لقاعله كما قاله العيني وغيره لا لقوله الأول بعد حذف الفاعل
 وهما مفعول ثان أي ومنعكها لانه لا يناسب سياق القصيدة وضمير الغيبة
 راجع الى فرس تسمى مكاب مذكورة في الايات قبيله كان طلبها بعض
 الملوك من الشاعرة فاستعطفه ليرجع عن طلبه اياها والباء اضافة المنع
 ويستطاع خبر منع أي منعك اياها مبنى بأى شئ أردت، يستطاع لئلهين
 عليك فلا ينبغي أن توجه هـ تلك العلية المأواذ في خبر منع ويستطاع
 صفة مصدر البيت فلا تطعم أيتها العن فيها وأيتها العن كانت تحية
 الملوك في الجاهلية أي أيتها أسباب العن الناس لك والواو في رومكها
 للعالم من فاعل تطعم أو تجرور في لا لا عطف لما يلزم عليه من عطف الخبر
 على الانشاء من شرح شواهد المغنى السبوطي وشرح الشواهد للعيني
 وغيرهما (قوله وبابه) أي أخوات كان سواء كان الاسم ضميرا كالتثنية
 أم لا نحو الصديق كانه زيد ومحل جواز الوجهين في كان أخواتها في غير
 الاستثناء ما فيه فيجب الفصل نحو زيد قام القوم ليس اياه ولا يكون اياه فلا
 يجوز زليسه ولا يكونه كما لا يجوز الا فكل لا يقع المتصل بعد الا لا يقع بعده
 ما هو معناه والطاهر أن كادوا أخواته لا تدخل في باب كان لأن خبرها
 يجب صـ وانه فعلا مضارع لا في ندور وخبره في شرح التسهيل بأن ذلك
 خاص بكان وأن الفصل متعين في أخواتها وأن قوله هم ليس وليه لئلا يباد

والانفصال حينئذ أريج
 ومن الاتصال قوله
 لئن كان حبلى كاذبا
 لقد كان حبلى حقا يقينا
 وقوله ومنعكها شئ يستطاع
 و(في) هـ (كتسه) وبابه

(الخلاف) الآتي ذكره (انتهى) أي انتسب (كذلك) في هاء (خلفته) وما أشبهه من كل ثاني ضميرين
أولهما ألخص وغير مرفوع (١٨٥) والعامل فيه ما نسخ للإبتداء (وانصلا اختار) في البابين

لأنه الأصل ومن الاتصال
في باب كان قوله صلى الله عليه
وسلم في ابن صياد أن يكنه
فلن تسلط عليه ولا يكنه
فلا خبر لك في قوله وقول

الشاعر

فان لا يكنها أو تسكنه فانه
أخوها غلظة أمه بلبانها
وأما الاتصال في باب خال
فلمشابهة خلفته وظننته
بأنتيه وأعطيتكه وهو
ظاهر ومنه قوله

بلغت صنع امرئ برخاله
اذلم تزل لا كتساب الجسد
مبتدرا * وأما (غيري)
سببويه والأكثر فانه

(اختار الانصلا) فهم ما
لان الضمير في البابين خبر
في الأصل وسئل وحق الخبر
الانفصال وكلاهما
مسموع من الأول قوله

لئن كان أياه قد حال بعدنا
عن العهد والآنسان قد تغير

(قوله اختلاف) أي في الرابع من الوجهين كما يشير إليه قول الشارح الآتي ذكره
فلا خلاف في جوازهما (قوله قوله صلى الله عليه وسلم) أي لعمر بن الخطاب
حين أراد تسلي ابن صياد ظننا أنه أنه الدجال ولعل هذا التردد منه عليه
الصلاة والسلام قبل أن يعرف تفصيل حال الدجال (قوله فان لا يكنها)
(الخ) قبله

دع الخبر يشر بها انغواة فأنى * رأيت أخاهام غدا عجبكم
يخاطب علامه ينسأه عن الخبر دون نية الدال بيب وهو المراد بأخيه والبيان
بالكسر اللين والضمير المستتر في يكنها يرجع الى أخيهما والبارز اليها وقوله
أو تسكنه بالعكس والمراد بأمة شجرة السكرم (قوله وأما الاتصال (الخ) لا موقع
لأما هنا ولو قال عطف على قوله لأنه الأصل ولمشابهة خلفته (الخ) لكان حسنا
(قوله وهو ظاهر) أي ما ذكر من المشابهة لان كلام من الضميرين
في البابين منصوب وأولها ألخص (قوله بلغت) الظاهر أنه بناء المتكلم
أي أخبرت بصنع امرئ برخاله أي محسن أخاله بكسر الهمزة
على الألفض وفتحها على القياس (قوله لان الضمير (الخ) رده الناطم في شرح
الكافية بأنه يقتضي جواز انفصال الضمير الأول بل رتبانه لأنه مبتدأ
في الأصل وهو يمتنع بالاجماع وأجاب الرضي بأن قرب الأول من الفعل منع
من رعاية الأصل (قوله وكلاهما) أي البابين أي فصلهما مسموع (قوله لئن
كان أياه) انظر مرجع الضمير وقوله حال أي تحول (قوله أخى حسنة أياه)
الظاهر أن أخى مبتدأ وحسنة أياه خبر أو أن الكلام من باب الاشتغال
لأن أخى منادى حذف منه حرف النداء كما زعمه العيني ثم رأيت المتنوسري
قال ما قلته وقوله وقد ملئت الخ جملة حالية والأرجاء جمع رجاء القصر وهو
الناحية والاضغان والاحن جمع ما ضغن واحنة بكسر أولهما وهما الحقد

صيان ل ومن الثاني قوله * أخى حسنة أياه وقد ملئت * أرجاء صدر لي بالاضغان
والاحن * (نبيه) * وافق الناطم في التسمي سببويه على اختيار الانفصال في باب خلفته قال لأنه خبر مبتدأ
في الأصل وقد تنجز عن الفعل منصوب آخر بخلاف هاء كنه فانه خبر مبتدأ في الأصل ولكنه شبهه بهاء
ضميرته في أنه لم تنجزه الا ضمير مرفوع

والرفع يجوز من الفعل واختاره انما علم هنا واختار الرمانى وابن الطراوة (وقدم الاخص) من الضميرين
في الابواب الثلاثة على غير الاخص منها وجوبا (في حال اتصال) تقدم ضمير التكمم على ضمير الخطاب ٨٦

(قوله والرفع يجوز من الفعل) اي فافصل به كلا فصل (قوله وقدم الاخص
الح) من فوائده التخصيص على تعديد جوار الامر في باب تسليمه بتقديم
الاخص وانه اذا تقدم غير الاخص تغير الانفصال وانما يجوز
فلا يفيد صريحا لجوار ان لا يعتبر في الشبه تقديم الاعرف افاذه سم وانما
وجوب تقديم الاخص في حال الاتصال كراهة تقديم الناقص على القوي فيما
هو كالكمة الواحدة وانما قدموه على القوي في تخوض ضربتي لتقوية برهانه
في الجزئية بكونه فاعلا بخلاف ما نحن فيه من الضميرين اللذين ليس اولى لهما
مرفوعا (قوله في الابواب الثلاثة) فلا يجب تقديم الاخص في غيرها
كضمير نونا (قوله وحسبنيك) كما في بعض النسخ ما التكمم قبل السكبان
وفي بعضها وحسبنيك بلا يا متكمم بل يكف بعد ما جاء واذا قول المناسب
بقول المصنف بعد ولا الكف على الياء وما على الساني فيكون قوله
ولا الكف على الياء أي في مثال آخر غير ما تقدم تتأمل (قوله ولا يجوز تقديم
الهاء على السكبان الح) أي الامانة من قول عثمان اراهني الباطل
وقاسه المبرد وكثير من القدماء ولكن الانفصال عندهم أرجح كذا في زكريا
(قوله وتقدم ما شئت في انفصال) أي في حال اتصال ثاني الضميرين
ذلك من اللبس فان خيف وجب تقديم الفاعل منهما في المعنى نحو زيد
أعطيتك اياه ومن هذا تعلم ان الحديث الذي ذكره الشارح ليس من باب
التحسين بل تقديم الاخص في الجملة الاولى منه واجب وتقديم غيره في الجملة
الاخيرة منه واجب فانهم (قوله أو ثاني ضميرين الح) أي سواء كان العامل
فيهما واحدا أو لا تدخل باسأل وخال (قوله وفي اتحاد الرتبة) يتعلق بباب
سليمه وخالفه لأن من قيودهما كون أحد الضميرين أعرف فذكر في هذا
البيت مفهوم هذا العيد افاذه سم (قوله الزم فصلا) أي على الصحيح كما يصرح
به قول المرادى أجاز به ضم الامتثال مع اتحاد الضميرين في التكمم أو
الخطاب أو القية مطلقا وهو ضعيف اه وقوله مطلقا أي سواء اختلف

و ضمير الخطاب على ضمير
الغائب كما في سلميه
وأعطيتك وكلمته وخلفيه
ونظمتك وحسبنيك ولا
يجوز تقديم الهاء على السكبان
ولا الهاء ولا السكبان على
الياء في الاتصال (وتقدم
ما شئت) من الاخص وغير
الاخص (في اتصال) نحو
سألني اياه وسألني اياه
أعطيتك اياه وأعطيتك اياه
والله يدق كنت اياه وكان
اياءه كذا الى آخره ومنه
ان الله ملككم اياه ولو شاء
لملككم اياكم بقرينه حاصل
ما ذكره ان الضمير الذي
يجوز اتصاله وانفصاله هو
ما ذكره خبر السكبان أو إحدى
اخرات أو ثاني ضميرين أو هما
أخص وغير مرفوع فخرج
مثل الكف من نحو كرمك
ودخل مثل الهاء من نحو قوله
ومنهما كما شئ يستطاع
فان الهاء ثاني ضميرين أو هما

وهو الكاف أخص وغير مرفوع لانه محذور بإضافة المصدر اليه (وفي اتحاد الرتبة) وهو ان لا يكون ضميرا
فيهما أخص بأن يكونا مع ضمير التكمم أو خطاب أو غيبة (الزم فصلا) نحو سألني اياه وأعطيتك اياه

وخلفه اياه ولا يجوز سلبه ولا أعطيه شك ولا خلفه (وقد يبيح الغيب) أي كونه منه غيبه (فيه) أي
(١٨٧) في الاتحاد (وصلا) من ذلك ما رواه السكاكي من قول بعض العرب هم أحسن الناس

وجورها وأخضرهم ومها وقوله
لوجهك في الاحسان بسط

وبهجة *
أنا له ما تقفوا كرم والذ
رتوله

وقد جعلت نفسي تطيب الضميمة
الصغمة هما ايقع العظم ناهما

وشروط النظم لجواز ذلك
ان يختلف افظاهما كما في

هذه الشواهد قال فان اتفقا
في الغيبة وفي التذكير أو

التأنيث وفي الافراد أو
التثنية أو الجمع ولم يكن

الأول مرفوعا وجب كون
الثاني بلقط الانفصال نحو

فأعطاها اياه ولو قال فأعطاهاوه
بالانصال لم يحزما في ذلك

من استتقال توالي المثليين مع
ايهام كون الثاني تأكيداً

للاول وكذا لو اتفقا في
الافراد والتأنيث نحو

اعطاهاها اياه وفي التثنية
أو الجمع نحو اعطاهاها

اياها أو اعطاهاها اياهم
أو اعطاهاها اياهن فالانصال

في هذا أو أمثاله متنع هذه
عبارته في بعض كتبه

ثم قال فان اختلفا وتعاربت الها

مهما الغيبة فيما يأتي أو اتفقا (قوله وخلفه اياه) واعتقاد ما تدار الخبير من
مفعول خال هنا على حد شعري شعري كما قاله زكريا (قوله أي كونه ما للغة)
كان الظاهر أن يقول أي وجود ضمير غيبة أي كونه أقول المصنف فيه فائدة
أدلى تفسير الشارح بصيرضاً نعم العلم اتحاد الرتبة من كونه ما ضمير غيبة
(قوله وانضرموها) الضمير الثاني للوجود وهي تمييز يلزم وقوع الضمير تمييزاً
فأما ان يجري على القول بان الضمير العائد على النكرة نكرة أو على المذهب
الساكن في أنه لا يشترط في التمييز أن يكون نكرة (قوله لوجهك في الاحسان)
أي في وقت الاحسان والبسط الباشا والبهجة الحسن والقفا والاتباع
والمراد أن ذلك ورثة من آباءه وليس عارضاً فيه (قوله وقد جعلت نفسي الخ)
هذا البيت من قصيدة يرثي بها الشاعر أخاه ويشتمكي من قرييين له يؤدبانه
والضميمة العنفة يكتفي بهم عن الشدة لعض الناس عندها عني يده واللام
في الضميمة بمعنى الباء في الضميمة ما لها للتعليل والضمير ان مفعولان الضميمة
الاول مفعول به والثاني مفعول مطلق فهو مصدر حذف فاعله أي لاجل
ضمير الدهر القريين اياه أي مثل الضميمة التي ضممت بها ويقع العظم
ناهما صفة الضميمة أفاده زكريا والاضافة في ناهم الادنى ملازمة (قوله ان يختلف
افظاهما) بأن يكون أحدهما مذكراً ولاخر مؤنثاً ومفرداً ولا جرمين أو
جمعاً أو مشى والآخرة ما بعد (قوله ولم يكن الاول مرفوعاً) احتراز
به عن نحو الدرهم زيد أعطاه والزيدون العثرون أعطوهم فلا يجب الفصل
هنا لان استتار الضمير الاول في الاول ومخالفته للثاني لفظاً في الثاني مانع
من توالي المثليين المستقل واختلاف المحل مانع من ايهام التأكيده ومن مثل
كاليه بعض بنحو يضر به عجزه وقد أخطأ من وجهين لانه خروج عما الكلام
فيه وهو باب سلبه وخلفه ولانه ليس في هذا المثال الا ضمير واحد (قوله
لم يحجز) في كلام سيدي به ما يدل على الجواز حيث قال والكتير في كلامهم
أعطاها اياه ويبلغني أن جواز ذلك عند الفصل بين الهاءين بواو الاشباع كما
في عبارة الشارح وانه اذا لم يؤت بهما تعين الانفصال (قوله وكذا أي كاتفاقهما
في الافراد والتذكير في نحو اعطاها اياه (قوله وتعاربت الها آن) وبالأولى

ثم قال فان اختلفا وتعاربت الها

ارداد الاتصال حسابا وحده

لأن فيه تحلص من قرب الهاء
من الهاء أدليس بينهما
الاولا وفي تحركاتها
والا لث في حركاتها
بجلاف اصغرهما

والله ما ه وشمه * تنبيه * قد
اعدد الشارح عن الساطع في
عدم ذكره الشرط المذكور

فان قوله وصل اللفظ التكبير
على معنى نوع من الوصل
تعرص بأنه لا يستباح

الاتصال مع الاتحاد في اللفظ
مطلقا بل بقيدوه والاحلاف
في النطق (وسئل بالعص)

دون عشرهما من المفصلات
(مع الهاء) مطلقا (العرصون)

وقاية مذكورة بحودعاني
وذكرى وأعطي وقام العوم
ماداني وما عداني وحاشاني ان

قد رت أنفعا لا وما أحسن
ان اتقبت انه وعليه رجلا
ليتي ويدري لسي يعبرون كما

أشار إليه بقوله (ولسي قد
نظم) أي في قوله * اذهب

التوم الكرام ليسى وحور
السكرتون ما أحسن ساء على
ما عدهم من اسم لافعل

ادانواتنا تحركاتها (قوله ارداد الاتصال الخ) يقتضي ان الاتصال
عندنا لها من حال الاتحاد حسن وحيد وهو كذلك كما يستعد من
كلام السالك (قوله على معنى نوع الخ) أي وكل بيان ذلك اسوع الى الموقت
(قوله مطلقا) أي ماضيا أو مضارعا أو ماضيا أو واحدا كمثل (قوله
فون وقاية) وقيل ليس عن بعضهم أنه عدها في حروف المعاني وأن المعنى
الموصو به الوقاية واستشكاه الروداني بأن الوقاية ليست مدلول النون
بل ما سادته كما تحصل بأي حرف لو مرض الحرفه وقال النون في الظاهر
أما حرفه سي ود كالمعاني أي واحده النون المفردة يقيد بها حرف معنى
(قوله مذكورة) أي مناسبه لباء المسكلم (قوله ان تدرت من أفعالا) فإن
تدرت من حروفها سقطت نون الوقاية وبه أن تدر الحرف لا يظهر في محلا
وما عده الوجود ما المصدرية التي لا توصل الا بالفتحة ولا يظهر جعل ما زائدة
وقوله ان تدرت من أفعالا لا يظهر الا في حاشا كذا في يس عن القاني وأهذا
في المعنى وحاشا ان تدرت فعلا ويكس دعه يجعل المعهوم بالنسبة لغير حاشا
باعتبار غير هذا التركيب ليس فيه ما قلنا (قوله وعليه رجلا ليسى)
في المعنى انه قاله بعضهم وقد بلغه أن اسما لله دده أي ليلزم رجلا غيري اه
مدلول اسم الفعل هاليس فعلا وصوغا للامر بل فعل مضارع مقرون بلام
الامر وهذا شاذ لان الفعل والحرف محلل الجلس يعني أن لا يوب
عهما الاسم (قوله ويدري ليسى يعبرون) واعلم ان حرفي الون هما الاء
لا تنصرف فاشتمت الحروف الآتي بيا ام اركيا (قوله اذهب الخ) صدره
عدت قومي كعبد الطيب * دفع الظاء أي الرمل الكثير وفي قوله ليسى
شدود آ حرس جهة الوصل لما عدهم من وجوب الفصل مع فعل الاء تنشاء
(قوله بخوتامروني) سون واحدة محذوفة (قوله والصبح أن المحذوف الخ)
لأنها ناتية عن الضمة وقد حددت تحفة في قراءه السوسى وما يشعر كم
يسكون الزاء على النائية عم التحفيف اولى ولا حتميا الى تغيير حركة
النون بالكمز لو كانت الياقونون الرفع محذوف ما اذا كانت نون الوقاية
وقد لون الوقاية لأنها مشأ التعل هي أولى بالحذف ولا م الامر استقصاني
ولادلاله لهما على شيء بحلاف نون الرفع وعليه يثنى هذا الموضع من وجوب

وأما بخوتامروني والصبح أن المحذوف نون الرفع * تنبيه * مذهب الجهم ورواهما عما عدهت نون الوقاية لحاشا

لأنها تقي الفعل الكسر
وقال النساطم بل لأنها تقي
الفعل اللبس في أ كرمي في
الامر فلولا التون لالتبس
ياء المتكلم بياء المخاطبة وأمر
المذكر بأمر المؤنثة ففعل
الامر أحق بهما من غيره ثم
حمل الماضي والمضارع على
الامر (وليتي) بفتح ثوب تون
الوقاية (فشا) حمل على الفعل
المشابهة له مع عدم المعارض
(وليتي) بفتح فها زلدا) ومنه
قوله

كسبه جابر إذا قل لي تي وهو
ضرورة وقال الفراء يجوز لاتي
وليتي وظاهره الجواز في
الاختيار (رمع لعل اعكس)
هذا الحكم فالأكثر لعل بلا
تون والاقول لعل ومنه قوله
فقلت أعباني القدوم لعل
أخطبهم أقبلا يعض ما جدد
ومع قلته هو أكثر من لاتي
نبه على ذلك في الكافية وإنما
ضعت لعل عن أخواتها

لحاق تون الوقاية لعل بقي ماذا اجتمع تون الوقاية وتون الاناث فالجندوف
تون الوقاية قال في البسيط اجبا وقال المصنف في شرح التسهيل على الصحيح
لأن تون الاناث فاعل والفاعل لا يجوز حذفه أفاده الماميني (قوله لأنها
تقي الفعل الكسر) أي الذي يدخل مثله في الاسم وهو الكسر بسبب ياء
المتكلم أي والاعكس أخوال الجرف فصيحين عنه الفعل كما صي عن الجر أما
الكسر الذي ليس بهذه المثابة فلا حاجة إلى صونه عنه كالكسر قبل ياء
المخاطبة والكسر المختص من التاء الساكنين كذا في شرح الجامع قال
زكريا النعليل المذكور ظاهري غير المعتمد أما فيه شحود عارضي فلا فيكون
يبغي أن يرادوا لحن المعتل بغيره طردا للباب اه وكان ينبغي أن يراد أيضا
ونقي ما اتصل به غير الفعل من تغير آخره ليشمل التعليل تون الوقاية في غير
الفعل (قوله ثم حمل الماضي الخ) قال البعص ظاهره أنه لا يس مع الماضي
وليس كذلك لوجوده في نحو ضربني إذ لولا التون لالتبس الماضي بالاسم فان
الضرب نوع من العمل اه وفيه أنه انما يتبعه إذا كان مراده مطلق اللبس
أما إذا أراد بخصوص الناس فعل أمر الواحد بفعل أمر الواحد كجاءوا فخذ
من قوله في نحو أ كرمي الخ فلا قد بر (قوله لمشابهة له) أي في المعنى والعمل
وقوله مع عدم المعارض هو الجرح وتو إلى الامثال فأن للجنس (قوله وهو
ضرورة) يفيد ظاهره أن قول الناطم ندر معناه موقع ضرورة والمناسب حملة
على المتبادر أنه قليل في صدق بوقوعه بمرأ كما هو أحد قول الناطم وإن كان
قوله الثاني أنه ضرورة ونما قلنا ظاهره لاحتمال أن يكونا الشارح أشار
به قوله وهو ضرورة إلى قول آخره مقابل لما في المتن ثم أشار إلى ما في المتن
بأنه يريد به موافقة الفراء فقال وقال الفراء الخ بل هذا الاحتمال هو المناسب
لنفسيه الشارح اعكس مع لعل بقوله ما لا أكثر لعل بلا تون والاقول لعل ولو
جرى على ما يوافق ذلك الظاهر قال فالكثير لعل بلا تون والضروة لعل
ويمكن تطبيق قوله بالأكثر الخ على ذلك الظاهر بأن يراد بالاقول الضرورة
لكن قد يتوقف في كون لعل ضرورة ثم رأيت ابن الناطم صرح بأنه ضرورة
ليكن رده الموضع وغيره فأنه لعل (قوله فلا أكثر لعل بلا تون والاقول لعل)
أنه لعل التفضيل في الموضعين على غير بابه (قوله فقلت أعباني الخ) القدوم

لأنه لم يعمل بمرقة نحو

لعل أبي القوار منكم قريب
وفي بعض لغاته العس بالنون
فيجتمع ثلاث نونات (وكن
مخترافي) أنه وت ليس ولعل
(البابيات) على السواء قد قول
أني وأني وكأني وكأني وكأني
ولكنني قبيته الوجود
الشامية المذكورة وحذفها
لكراهة توالي الأمثال
(واضطراب اجتماعي وعي

بعض من قسلفا) من العرب
قَالَ

أي السائل عنهم وعني
لست من قيس ولا قيس مني
وهو في غاية الندرة والكثير مني
وعني شيرت نون الوفاة وانما
لحفظ نون الوفاة من وعني
لحفظ الراء على السكون
(وأي لقي) بالتشديد (لقي)

(بالجمع) قل أي لقي بغير
نون الوفاة قل في لقي بغيرها
ومنه قراءة ناع قد بلغت من
لقي عذرا بخصيف النون
وضم الدال وقصر الجمهور
بالتشديد (وأي لقي وقطي)
بمعنى حسي (الحذف) لكون
(أيضا قد يني) قبل لا ومنه قوله

آلة التعت وأخط أحت والغير الفلاي والايض الميب والمباحد العظيم
(قوله لأنه استعمل الخ) وتعدد المعارض فيها أقوى على المشايخ متخالف
أخواتها لأنية قال المعارض فيها توالي الأمثال قط (قوله وحذفها
لكراهة توالي الأمثال) مبني على أن المحذوفة في أني نون الوفاة لأنها مشأ
التقل وقبل الأولى المدحمة لأنها ساكنة والساكن يسرع إليه الأعلال
وقيل الوسطى المدغم فيها لأنها في محل الإلغاء التي يلحقها التغيير وبعض
هذا التلافي يجري في أن قبل المحذوفة الأولى وقبل الثانية ولم يزل أحد
بعتبه لنها الثالثة لأنها اسم كذا في الروايات (قوله لسنن قيس الخ) يجوز
في قيس الصرف على إرادة أي القيلة والمنع على إرادتها نفسها ومنع الثاني
أوفق بالمقابلة (قوله لحفظ البناء على السكون) انما حافظوا عليه دون
غيره كلبناء على التفتح والضم لأنه الأصل ولينقل سيبويه يقال في لم
بالضم لم يغير نون وفي لم بالسكون لم يغير نون (قوله ومنه قراءة تافع) قيل
يجوز أن تكون المذكورة نون الوفاة لأن حذف نون لسنن لغة وأجيب بأن
المحذوفة النون المتحركة الآخرة لا تلحقها نون الوفاة كما مر في كلام سيبويه
لأنه انما يؤول في مثل ذلك إلى آخر من الحركة والمحذوفة النون
الساكنة الآخرة تلحقها النون للحفاظ على أن يكون البناء الأصلي
لا يمتثلها ما في الآية لضم دال ما قبلها وأما ذكره البعض تعالى له ما مبني من
الجواب بأن نون لسنن إنما تحذف إذا كانت المضاف إليه ظاهرا لا خفيا فبرده
ما مر في كلام سيبويه من أنه يقال في لم بالضم لم يغير نون لسنن ما راحته في أنه
يضاف إلى ياء التكم فأمل (قوله بجمعني حسي) راجع للأمرين قبله
أحترزه عن قد الحرفية وقط الظرفية فإن ياء التكم لا تتصل بهما وعن
قد وقط أي فعل بمعنى يكفي على ما يأتي فان نون الوفاة تتردهما عند اتصال
الياء بهما إذ زكريا قال الروايات والغالب عليهما إذا كتبا بمعنى حسب
البناء على السكون وقد يبان على السكون وقد يعربان (قوله قد يني) أي
يأتي وأشار به إلى قلة الحذف لكنه ليس من الضرورات على الصحيح
(قوله قد يني من نصر الحبيبين قد يني) قيل أرادهم ما عبد الله بن الزبير وأما
معبا على التغليب لأن عبد الله كان يكنى أبا حبيب وقيل حبيب بن عبد الله

يجمع ما بين الثنتين في قد يني وقد يني من نصر الحبيبين قد يني

ان الزبير واباه عبد الله قيل على التغليب أيضا وفيه نظروا ويرى
 الطيبين الصيغة الجمع على ارادة خبيب بن عبد الله وأبيه وعجمه مع عبد بن
 الزبير وقيل على ارادة أبي خبيب عبد الله ومن كان على رأيه واعترض
 الاستشهاد على حذف النون يجوز أن الأصل قد بالكون وحركت بالكسر
 لاجل الروي فتكون الياء للاشباع للامتسك بالالزادني أو ان الشاعر جرى
 فيه على لغة من يبنه على المكسر والياء للاشباع اه وقد يقال مشاكاة
 اللاحق للسابق ترجيح احتمال الانضافة الياء المتكسر (قوله وفي الحديث قط قط)
 في صحيح البخاري مر فوعلا تزال جهنم تقول هل من مزيد حتى يضع رب
 العزة قدمه فيها فتقول قط قط وعز ذلك ويرى بعضهم الى بعض (قوله
 والنون أشهر) راجع الى قول المتن وفي قدني وقطني الخ (قوله مهلا)
 اسم مصدر أمهل ورويدا صغارا وادب معني امهلا تصغير الترخم كما
 سيذكره الشارح في باب أسماء الافعال والاصوات فهو تأكيد له لا
 لاصفة كما زعمه العيني وثبته غيره كشيننا والبعض وملاث فتح التاء كما قاله
 شيخنا السيد وشيننا والضم الذي جوزه البعض يجوز الى تجوز (قوله
 بمعنى اكنفي) كان الصواب بمعنى يكفي كما في المغني أو كفي كما في الجني الداني
 لان أم قاسم واستقر به الدماميني لان مجي اسم الفعل بمعنى المضارع فيه
 خلاف وفي كلام الغنطازي مجي قط بمعنى اكنفي فيكون اسم فعل أمر وانما
 قلنا الصواب ذلك ليكون متعديا (قوله كغيرهما من أسماء الافعال) أي
 التي تتصل بها ياء المتكلم وهي المتعدية لتكون مدلولاتها أفعالا متعدية
 كدرا كى وعليكني وسمع الفراء مكانه كى أي انتظرنى وانما اتصلت بها
 نون الوقاية حملا على مدلولاتها وهي الافعال المتعدية وما ذكره الشارح من
 وجوب لحاق نون الوقاية بأسماء الافعال هو ما صرح به في التوضيح واقضاه
 صنيع التميمي لكن عبارة سبيل المنظوم تشعر بقلة لحاقها فانه قال وربما
 لحقت اسم الفعل اختيارا واسم الفاعل اضطرارا اه قال شيخنا وصرح
 كلام الرضي أن لحاقها اسم الفعل جائز لا واجب وفي المغني وشرحه للدماميني
 أن يسيل يأتي حرفا بمعنى نعم واسم فعل بمعنى يكفي فتلزمه نون الوقاية وهو نادر
 واسم امرادها لم يلب فلا تحذف نون الوقاية الا قليلا (قوله وقعت نون الوقاية)

وفي الحديث قط قط مهزلة
 يروى بكون الطاء بكسرها
 مع الياء ودونها ويرى قطني
 قطني بوزن الوقاية وقط قط
 بالتوين والنون أشهر ومنه قوله
 امتلا الخوض وقال قطني
 مهلا ويذا قد ملأت بطني
 وكون قد وقط بمعنى حسب في
 اللغتين هو مذهب الخليل
 وسيبويه ومذهب الكوفيين
 الى ان من جعل ما بمعنى
 حسب قال قدني وقطني بغير
 نون كما تقول حسبى ومن
 جعلها اسم فعل بمعنى اكنفي
 قال قدني وقطني بالنون كغيرهما
 من أسماء الافعال
 * خاتمة * وقعت نون الوقاية
 قبيل ياء النفس مع الاسم
 المعرب في قوله صلى الله عليه
 وسلم اللهم ودفعل أنتم صادقوني
 وقول الشاعر
 وليس بمعيني وفي الناس يمتع
 صديق اذا أعيى على صديق

أى شذوذاً (قوله ليرقد) بالبناء للجمع ولأى يعطى (قوله يفتنيه على أصل متروك) اعترض بأنه لو كان للتبديد لأدخلوها على ما لم يشأه الفعل من غير غلامى ولاولى أنه المشابهة بالفعل كدخولون التوكيد فى اسم الفاعل ولأنه أن تقول المخول لفتنيه وتجمع اسم الفاعل وتحوه المشابهة بالفعل فتأمل (قوله فلما نعرها) أى لزوم الفصل بالتون بين المضاف والمضاف إليه (قوله غير الدجال أخوفى عليكم) روى بحذف التون أيضاً أى أخوف مخوفاتى عليكم فأنفع ما يقال الحديث يقتضى أن الدجال وغيره خائفان لا خوف منهما لأن حق أفعال التفضيل أن يصاغ من الثلاثى وهو هنا جاب لا أخاف وأسير الدجال الواقع عليه أخوف بعض النبي صلى الله عليه وسلم لأن أفعال التفضيل بعض ما يضاف إليه ثم يبقى صوغ أفعال من الهمزة للجمع ول وهو شاذ عند الجمه ورر فائدة * حيث قيل بالحوار والامتاع فى أحكام العربية فأعابى بالنسبة الى اللغة ولا يلزم من التكلم بالاعوز لغة الأثم الشرى فن لحن فى غير العزى والحديث كأن نسب الفاعل وزعم المفعول لا تقول أنه يأثم إلا أن يقصد ابتاع السامع فى غلط يؤذى الى نوع ضرره عليه حيث أنه هذا القصد المحرم قاله الشيخ هاء الهدي السبكي فى شرح المختصر

﴿العلم﴾

يطلق على الجبر والراية والعلامة والظاهر أن النقل الى المعنى الاصطلاحي من الثالث بدليل قوله لانه علامة على مهاد (قوله يعين المسمى) أى خارجاً عن العلم الشخص الخارجى أو ذهنياً كعلم الجسد بناء على التحقيق الذى أما على مذهب المصنف فعلم الجنس غير داخل فى هذا التعريف لخروجه بقوله يعين فيكون خاصاً بعلوم الشخص وكعلم الشخص المدعى أى الموضوع لعين ذهنياً منهم وجوده خارجاً كالعلم الذى يصفه الوالد لابنه والتمهم وجوده خارجاً فى المستقبل وكعلم القيلة فانه موضوع للجمع وإنشاء الأب الموجودين حين الوضع وغير الموجودين حيث فإن المجهود لا وجود له إلا فى ذهن الواقع فقولهم تتخصص العلم بالشخص أى على أنه ليس والمراد

بقوله

وقوله

واليس الموافيق ليرفتخائب
فإن له أضعاف ما كان أملاً
لنتبه على أصل متروك وذلك
لأن الأصل أن تعجبون
الوقاية الاسماء العربية المضافة
الى بياء التكلم لتبها خفاء
الاعراب فلما منه وهذان
نهبوا عليه فى بعض الاسماء
العربية المشابهة لفعل وما
لحقته هذه التون من الاسماء
العربية المشابهة لفعل أفعال
التفضيل فى قوله صلى الله
عليه وسلم غير الدجال أخوفى
عليكم المشابهة لفعل التفضيل
لفعل التعجب نحو ما أحسننى
أن اتقى الله والله أعلم

﴿العلم﴾

(اسم يعين المسمى) به (مطلقاً)
علمه أى علم ذلك المسمى باسم
مبتدأ أو يعين المسمى جملة فى
موضع رفع مفعله

بقوله يعين المسمى أنه يدل على مسمى معين لأنه يحصل له التعيين لانه معين
 في نفسه فبالمشبهيل الخاص (قوله حال) أوصفة مفعول مطابق محذوف أى
 يعين تعدينا مطاقا (قوله ويجوز أن يكون الخ) هذا أولى بل متعين لان
 المعرف هو الذى يجعل مبتدا والاعتراف هو الذى يجعل خبرا ولا نعلمه
 معرفة ولا يخبر بالمعرفة عن النكرة على ما سياتى (قوله بضميره) أى ضمير
 ملائمة كابدل عليه قوله والتقدير علم المسمى الخ (قوله مجردا عن القرائن
 الخارجية) أى الخارجية عن ذات الاسم كما يصريح به والمراد غير الوضع
 اذ لا بد منه وهو من القرائن كما فى الرواى (قوله التكررات) كرجل
 فرس فانهم لا تعين فيها أصلا وكشمس وقرانهم ما وان عينا فردين
 سكن ذلك التعيين لا معرض بعد الوضع وهو عدم وجود غيرهما من أفراد
 المسمى وأما بحسب الوضع فلا تعين فيهما ودخل نحو زيد مسمى به جماعة
 فانه باعتبار كل وضع يعين مسماه والتشديد انما جاء من تعدد الأوضاع
 وهو أمر عارض ولا يخرج بقوله مطاقا لانه وان احتاج فى تعين مسماه
 الى قرينة من وصف أو إضافة أو نحوهما لكن ذلك الاحتياج عارض
 لا بالنسبة الى أصل الوضع كقيمة المعارف (قوله كأل) ولولا العهد الذى
 لان المراد بمدخلها الحقيقة وهى معينة وكونها امرادة فى ضمن فردهم
 لا يخرجها عن التعيين (قوله كالخضور) أى فى ضميرى التمسك والخاطب
 وقوله والغسة أى ومرجع الغسة يعنى ان تعين معنى ضمير الغسة بواسطة
 مرجعه أما اذا كان المرجع معرفة فالتعيين ظاهر وأما اذا كان نكرة
 فلا ن معناه الشئ المتقدم فتعين معناه من حيث ان المراد به الشئ المتقدم
 بعينه وان كانت عين ذلك الشئ مبهمه فستقط ما للبعض هنا وكان عليه أن
 يقول أو حسبة كالإشارة الحسية فى اسم الإشارة لانها القرينة التى بها
 تعين مدلول اسم الإشارة لا مجرد الخضور كما زعمه البعض مدخلا لقرينة
 اسم الإشارة فى قوله والخضور ويصح أن يقال أراد الشارح بالمعنوية
 ما قابل اللفظية فتشمل الحسية فانهم (قوله لرجل) أى مخصوص وكذا يقال
 فيما بعد وهو من قول عن اسم الهر الصغير (قوله وخرنقا) هو من قول عن
 اسم ولد الارنب (قوله أخت طرفة) بفتح الراء كما فى القاموس (قوله وعدن

ومطلقا حال من فاعل يعين
 وهو الضمير المستتر وعلم خبر
 ويجوز أن يكون علما مستدا
 مؤخرا واسم يعين المسمى
 خبرا مقدما وهو حيد ثم لما
 تقدم فيه الخبر وجوب السكون
 المتدا ملتبس بضميره والتقدير
 علم المسمى اسم يعين المسمى
 مطلقا أى مجردا عن القرائن
 الخارجية فخرج بقوله يعين
 المسمى التكررات وبقوله
 مطاقا بقيمة المعارف فانما
 تعين مسماه بواسطة قرينة
 خارجية عن ذات الاسم اما
 اللفظية كأل والصلة أو معنوية
 كالخضور والغسة ثم العلم على
 نوعين جنسى وسياقى وشخصى
 ومسماه العاقل وغيره مما
 يؤلف من الحيوان وغيره
 (كخضر) لرجل (وخرنقا)
 لامرأة وهى أخت طرفة بن
 العبد لأمه (وقرن) اقبيلة
 ينسب اليها أويس القرنى
 (وعدن)

(للد) أي ساحل البحر تصریح (قوله ولا حق لفرس) أي لما يرى أي
 صفاء رضى الله تعالى عنهم ما تصریح (قوله وشذتم) شبهة بعضهم باله إلى
 الجمعية وبهم باله جملة وهو الذي يقتضيه صنيع السماوس وذو كرشينا
 فيه الوجهين وقوله لجل أي لثمان بن المنذر (قوله وواشئ لككب) قال
 في التصريح ذكر في النظم سبعة أعلام ونامها علم الكاب ومن ذلك مولفاته
 لقوله تعالى ويقرؤون سبعة ونامهم كلهم (قوله والمراد به هنا) أي بخلافه
 في تعريف العلم فالت مراد به ما قبل الفعل والحرف وبطلق أيضا الاسم
 وريابه ما قبل الصفة وقوله ما ليس أي علم ليس الخ (قوله وكبة) من كبت
 أي سترت واعلم أنه ندية مد بالكية التعظيم والفرق بينها حينئذ والقب
 المتصوذه التعظيم أن التعظيم في القاب بهناه وفي الكية لا بهنسا بل
 بعلم التصريح بالاسم لأن بعض النفوس تألف أن تخاطب باسمها بل
 به صديها التفاؤل ككسية الصغيرة ولما لم يعيش حتى يصير له ولله أهاده
 الروداني (قوله وهي ماسدر) أي علم مركب تركبا انسانيا ماسدولا
 انتقاض بقوا أبو زيد قائم وأب زيد قائم سمي بها لأن المركب الانساني في
 الأول جزء العلم لا هو والثاني لانشاء فيه أهاده الشوق (قوله باب أوام)
 أو ان أو بنت أو أخ أو أخت أو عم أو عممة أو أخال أو أخته كذا كرههم (قوله
 وهو ما شعر) أي بحسب رضعه الأصل لا العلى اذ يتعصب رضعه العلى
 لاشعاره الابالذات كذا قل جميع من أرباب الحواشي والمخج عندي أنه
 يشعر بحسبه أيضا وان كان التصو وبالذات الدلالة على الذات اذا اشعار
 الدلالة الخفية وهي لا تسمى كون التصو وبالذات مذكروا ما تم من قصد
 الواضع ذلك تبعا ثم رأيت في التصريح عن بعضهم وفي كلام السيد ما يؤيده
 واورد على تعريف القاب أنه يشعل بهض الاحماء نحو محمد ومرة وبعض
 المكى نحو أبي الخير وأبي جهل وأجيب بان ما وضع للذات أولا فهو والاسم
 أشعر أولم يشعر صدر أولم يصدر ثم ما وضع ثانيا ومصدره والكبة أشعر أولم
 يشعر ثم ما وضع ثالثا وأشعره والقب فالاشعار وعدمه والتصدير وعدمه
 غير منظور اليه في الموضوع أولا والاشعار وعدمه غير منظور اليه
 في الموضوع ثانيا كذا نقل عن حم والاقرب عندي من هذا وجوبان الأول

بلاد (ولاحق) لفرس
 (وشذتم) لجل (وميلة)
 نشاة (وواشئ) لككب
 (واسما أي) العلم والمراد به
 هنا ما ليس بكية ولا لقب
 (و) أن (كية) وهي ماسدر
 باب أوام كابي بكر أوام عاني
 (و) أن (لقبا) وهو ما شعر
 برفعة مسماء

أن الاسم هو الموضوع أو لا للذات واللقب الموضوع لا أولاهما مشعر بالرفع
أو الرفع فيهما التباين وأن الكنية ما صدرت باب أو أم سواء وضعت أو لا
أو لا أشعرت أو لا فتجتمع كلامهما وتنفرد فيما وضع لا أو لا ولم يشعر وإنما
ثبات هذا أقرب من ذلك لشمول اللقب عليه ما وضع تابا وأشعر وشمول
الكنية عليه ما وضع تابا وسدر وعدم شمولها ما على ذلك ما ذكر فيلزم عليه
كون ما ذكر واسطة وهو خلاف المقرر ولأن اشتراط كون وضع الكنية
تابا واللقب تابا مع كونه لا وجبه مخالفة لكلام المحدثين وغيرهم حيث
يجعلوا بعض الكنى من الاسماء كإلى أم كانوا فقد قالوا اسمها كنيتم
الذاني ما قبل أنه يصح اجتماع الثلاثة والفرق بينهما بالحقيقة وإنما كان هذا
أيضا أقرب من ذلك لما مر في الروداني أن المفهوم من كلام المتقدمين أن
الاسم ما وضع أول مرة كأنما كان والكنية ما وضع بعد ذلك وسدر باب
أو أم دل على المدح أو الذم أولا واللقب ما وضع بعد ذلك أيضا أي بعد الاسم
وأشعر بمدح أو ذم ولم يصدر باب أو أم فهي متباينة اه ويرد عليه أيضا
أنه مخالفة لما تقدمناه عن المحدثين وغيرهم فتأمل (قوله أوضعه) يفتح
الضاد أو كسرهما أي بضمه وهماؤه عوض عن الواو (قوله يعني الاسم)
تفسير للسوى وأبقاه كثير على عموم مرجحين وجوب تأخيره عن الكنية
أيضا ويريد تعليقه الآتي بقوله لأن اللقب في الأغلب الخ لاقتضائه وجوب
تأخيره عن الكنية أيضا لجر يابه ولا يدل على التخصيص قول المصنف
وإن يكونا فردين كما سيأتي للشارح لما يأتي عن سم ومحمل وجوب تأخير
اللقب عن الاسم إذا لم يكن اجتماعهما على سبيل إسناد أحدهما إلى
الآخر والاخر منهما ما قصد المتكلم الحكم به (قوله لأن اللقب الخ) وقيل
لأنه لو قدم ضاعت فائدة الاسم لأنه يفيد فائدة الاسم وزيادة ولا يشبهه
الصفة وهي متأخرة عن الموصوف وقوله في الأغلب احتراز عن نحو زين
العابدين (قوله فلو قدم لا وهم) يؤخذ منه أنه إذا اتفق ذلك الإيهام لاشتهار
الاسم باللقب جاز تقديمه وهو كذلك كما في قوله تعالى إنما المسيح عيسى بن
مريم أفادته يس (قوله أنابن الخ) الشاهد في خريفها حيث قدم اللقب على
الاسم وقصر مرفعا للضرورة كما قاله الروداني وإنما لقب به لأنه كان يلبس

أوضعه كزين العابدين
وبطه (وأخر ذأ) أي آخر
اللقب (ان سواء) يعني
الاسم (صحبنا) نقول جاء زيد
زين العابدين ولا يجوز
جاء زين العابدين زيد لأن
اللقب في الأغلب منقول من
غير الإنسان كبطه فلو قدم
لأنهم أرادوا سبحانه الأول
وذلك ما مأمون بتأخيره وقد نذر
تقديمه في قوله
أنابن مرفعا عمرو وجدي
أنوه مئذرا ماء السماء

لاسم على التأويل الآتي تكون من اضافة المسمى الى الاسم بمعنى
 الاسم الاول الذات دون الثاني لان المقصود منه لفظه فغناء اللفظ الواقع
 في التركيب المستعمل في الذات فلا تنافي بين قوله هنا فأضاف حتما وقوله
 فيما سيأتي ولا يضاف اسم لاسم لانه انما هو وان ذكره شيئا والبعض (قوله
 يأتون الاول بالمسمى الخ) أي غالبا والاقدر يعكسون كما في كتب سعيد
 كرز وشعوه من كل تركيب لا يناسب الحكم فيه الا ذلك (قوله وذهب
 السكوفيون) أي وبعض البصريين كما يدل عليه ما قبله وهذا المذهب
 هو الحق وجري عليه في التسميل (قوله على أنه يدل منه) أي يدل كل من
 كل وجوز له نوثرى وجهها ثالثا وهو ان يكون تأكيذا بالمرادف (قوله
 والقطع) يفيد أن البديل والبيان يقتضيان وهو كذلك كما يفيد كلام
 الشمواني ونقله يس عن بعضهم وصريحه الروداني وقال بعضهم لا يقطع
 الاشدوا (قوله بشمار فعل) أي جواز او كذا قوله باضمار مبتدأ فيجوز
 اظهارهما صريحه في التصريح (قوله والا الخ) ظاهره وصريحه كاذم
 الشارح امتناع الاضافة اذا كان الاول مفردا والثاني مركبا والوجه خلافه
 كما صرح به الرضي لجواز كون المضاف اليه مركبا كغلام عبد الله بخلاف
 المضاف (قوله أتبع الذي ردف) أي تبع الاتباع الاول اصطلاحا
 والثاني لغوي فليس في كلامه طلب تحصيل الحاصل الذي هو عبث وهذا
 الامر كناية عن منع الاضافة فلا ينافي ما صرح به الشارح من جواز القطع
 وتابع جواب ان الشريطة المدغمية في لا وحذف الفاء للضرورة (قوله بيانا)
 وهذا أنسب بكون اللقب أوضع (قوله كأل) وكهكون اللقب وصفا
 في الاصل مقر وبأبال كهارون الرشيد ومحمد المهدي قاله في التصريح
 (قوله عن شئ) أي معنى وضهير سبق استعماله راجع الى بعض العلم وضهير فيه
 راجع الى شئ فالقول عنه معنى لالفظ هذا ما قد هذه العبارة وقوله وذلك
 المنقول عنه مصدر كفضل واسم عيين مثل أسيد الخ يفيد أن المنقول عنه
 لفظ ويمكن ارجاع عبارته الثانية الى الاولى بتقدير مضاف في الثانية أي
 موبن مصدر الخ والعكس بتقدير مضاف في الاولى أي عن لفظ شئ الخ ولا

كرز يأتون الاول
 بالمسمى والثاني بالاسم
 وذهب السكوفيون الى جواز
 اتباع الثاني للاول على انه
 يدل منه أو عطف بيان نحو
 هذا سعيد كرز ورأيت سعيدا
 كرز ومررت بسعيد كرز
 والقطع الى النصب باضمار
 فعل والى الرفع باضمار مبتدأ
 نحو مررت بسعيد كرز او كرز
 أي أعني كرز او هو كرز (والا)
 أي وان لم يكونا فردين بأن
 كانا مركبين نحو عبد الله
 أنف الناقة والاسم نحو عبد
 الله بطة أو اللقب نحو زيد
 أنف الناقة امتنع الاضافة
 للطول وحينئذ (أتبع الذي
 ردف) وهو اللقب للاسم في
 الاغراب بيانا أو بدلا ولك
 القطع على ما تقدم وكذا ان
 كانا فردين ومنع من الاضافة
 مانع كأل نحو الحارث كرز
 (ومنه) أي بعض العلم
 (منقول) عن شئ

يرد على هذا اتحاد المنقول والمنقول عنه لا اختلافهما مائة فان لفظ فضل
 مائة مائة فقبل العلية بالمدرية يتوعد بها بالعلية وهذا الاختلاف كان
 ابقى انه يرد على الشارح انه خالف ظاهر المتن بلا حاجة حيث جعل قوله
 كفضل الخ تمثيلا للمنقول عنه وظاهر المتن انه تمثيل للمنقول فتدبر اه
 (قوله سبق استعماله فيه) الاولى سبق وشعده ليدخل في المنقول ما وضع
 انتهى ولم يستعمل فيه ثم نقل لغيره فانه من المنقول كما يفيد كلام الجامع
 وصرح به شارحه (قوله قبل العلية) ال للعهد الحضورى أى قبل النوع
 الحاضر من العلية فيتناول الحد ما استعمل قبل نوع العلية الحاضرة في نوع
 آخر من العلية كإسامة على الشخص فهو من المنقول كما قاله المستوفى
 وغيره وباعتبار النوع دون الشخص يندفع ما قاله الروداني من أن جعل
 ال للعهد الحضورى يقتضى أن سعاد سمي به امرأة غير الأولى منقول
 وهو بالحال فانهم (قوله أبوك حباب) أى حبان على ما قبل ولم أجده
 في القاموس ولا غيره وفي القاموس أنهم همرا بجمعهم الحامسا وشبطا
 ويطا فونه على الحية وهو ما يقتضيه أو مكسورا ما ساد كذا لثلاثة معاني
 آخر لا تناسب هنا وسارق الضيف من إضافة الوصف للفاعل وبرده منقول
 له وقد يقال لا شاهد في البيت لا احتمال أن يكون منقولاً من جملة بعلية
 فاعاهاه يبر مستترا لا أن يقال انقل من الجملة خلاف الغالب والشئ يحمل
 على الغالب ما لم يعرفه عنه صارف وكذا يقال في الشاهد بعده (قوله
 وذو الرخبال) من امر يتجمل الخطبة والشعر أى ابتدأهما من غير تمثيلهما
 قبل فعنى كوزن الهم مر يتجمل أنه ابتدئ بالتسمية به من غير سبق استعماله
 غير علم قاله الدمامنى (قوله ادلا واسطة الخ) علة تقدير أى وزدت لفظ
 الآخر للفقيد للصرع أن عبارة الناظم لا تؤذيه لانه لا واسطة (قوله لا متغولا
 ولا امر يتجمل) أما الأول فلأن المتجمل يستدعى الوضع للامنى الثاني ولا وضع فيه
 له وأما الثاني فلانه سبق له استعمال في غير العلية والتحقق أنه منقول بوضع
 يتربى لان غالب استعمال المستعملين بجملة الوضع منهم كذا كرههم في الآيات
 البينات (قوله كلها متعولة) أى لأن الأصل في الاسماء التكثير ولا يفرجه
 المعنى الأصل للاسم الذى يتوهم أنه مر يتجمل (قوله كلها امر يتجمل)

سبق استعماله فيه قبل العلية
 وذلك المنقول عنه صدر

(كفضل و) اسم عين مثل (اسد)
 واسم فاعل كإثبات واسم مفعول
 كسعد ووصفة مشبهة كسعيد
 وفعل ماض كسهر علم فرس
 قال الشاعر

أبوك حباب سارق الضيف
 برده ووجدى بالحاج فارس
 ثمرا * وفعل مضارع
 كسبح كقول الشاعر

ويشكر الله لا يشكره وجهه
 وستأتى (و) بعينه الآخر

(ذو الرخبال) ادلا واسطة على
 المهور وذهب به ضم الى أن
 الذى عليه بالغلبة لا متقول
 ولا امر يتجمل وعن سيبويه أن
 الاعلام كلها متعولة وعن
 الزجاج كلها امر يتجمل والمر يتجمل

مبنى على قوله ان المرتجل مالم يتحقق عند وضعه قصد نقله من معنى
 أول وهذا القصد غير متحقق وموافقة بعض الاعلام في كونه أو وسفا
 أو غيرهما أمر اتفاق لا بالقصد (قوله ما استعمل من أول الأمر علما)
 أو رد عليه أنه غير جامع لعدم صدقه على ما وضع للذات ابتداء ولم يستعمل
 فيه مع أنه علم مرتجل اذ لا يشترط في العلمية الاستعمال كما هو ظاهر قول
 النكتة ازانى العلم ما وضع لمسمى بمشخصاته وغير مانع لصدقه على علم الشخص
 المنقول من علم الجنس كاستعماله الشخص ويمكن دفع هذا بأن المراد
 العلمية الحاضرة كما مر قال البعض فكان الأولى أن يقول ما وضع لشيء لم
 سبق وضعه لغيره اه وفيه أنه يخرج عن هذا العلم المرتجل المسمى به
 نفس بعد تسمية آخره فيكون هذا أيضا غير جامع فتأمل (قوله وأد) ^د
 زع بأنه جمع أدّة بمعنى المزة من الود قاله مزة بدل من واو كافي أنتت فهو
 قول من جمع لام مرتجل (قوله ومن المنقول الخ) أشار بذلك لدفع ما يوهمه
 المراد من عطفه على ما قبله المقضى كونه قسيما للمنقول والمرتجل وانما
 ظم على المنقول من جملة والمنقول من مركب خبر جى والمنقول من
 عيسى يبين دون المنقول من بقية المركبات كالركب التقيدى لكونها
 موعة عن العرب دون غيرها قاله يس (قوله قرناها) أى ذواتها (قوله
 أطرقا باليات الخ) يستعمل أنه خبر مقدم ومبتدأ مؤخر ويحتمل أن الجار
 مجرور متعلق بقوله عرفت الديار في البيت السابق وباليات الخ لبيان
 موب على الحال من الديار وسميت تلك المفازة بأطرقا لان السالك فيها
 لاهل احببها أطرقا أى اسكنا مشافقة ومهابة قاله العيني (قوله نبئت) أى
 يت بعدى الى ثلاثة مفاعيل الاول الناء التى نابت عن الفاعل الثانى
 رالى ونحو يزيد بدل أو بيان لانحو الى الثالث جملة لهم فزيد أى صيحاب
 كسامة قول لاجل ناصبه محمد ذوف تقديره يصيحبون وعلمنا متعلق بهذا
 وف لا فزيد لان صيغة المصدر لا تتقدم عليه ولم يقل عليهم لأن المتكلم
 باعلى غيره في إعادة الضمير تقول أنا وزيد فعلنا ولا تقول فعلا كذا
 نصريح وأنت خبر به حيث كان العامل في ظلمنا وعلينا محذوف
 به يصيحبون كان هو الجدير بيجعله المفعول الثالث فيكون جملة لهم فزيد

هو ما استعمل من أول الأمر

علما (كسعاد) علم امرأة

(وأد) علم رجل (و) من

المنقول ما أصله الذى نقل عنه

(جملة) فعلية والفاعل ظاهر

كبرق بخبره وشاب قرناها أو

ضمير بارز كأطرقا علم مفازة

قال الشاعر

على أطرقا باليات الخيام

أو مستتر كيزيد فى قوله

نبئت أخوالى بنى يزيد

ظلمنا علمنا لهم فزيد

يرد على هذا اتحاد المنقول والمنقول عنه لاختلافهما صفة فان اقلنا قل
من لا تصف قبل العلمية بالمصدرية وبعدها بالعلمية وهذا الاختلاف كل
اثنى أنه يرد على الشارح أنه خالف تظاهر المتن بالاجابة حيث جعل قوله
كفضل الخ تمثيلا للمنقول عنه وظاهر المتن أنه تمثيل للمنقول فنقد راء
(قوله سبق استعماله فيه) الأولى سبق وضعه ليدخل في المنقول ما وضع
الشيء ولم يستعمل فيه ثم نقل غيره فانه من المنقول كما يفيد كلام الجامع
وصرح به شارحه (قوله قبل العلمية) أل لانه هذا الحضورى أى قبل النوع
الحاضر من العلمية فيتناول الحد ما يستعمل قبل نوع العلمية الحاضرة في نوع
آخر من العلمية كإسامة على الشخص فهو من المنقول كما قاله الشنوائى
وغيره وباعتبارنا النوع دون الشخص ندفع ما قاله الرودانى من أن جعل
أل لانه هذا الحضورى يقتضى أن سادسنى به امرأة غير الأولى متقول
وهو باطل فانهم (قوله أبوك حباب) أى جبان على ما قيل ولم أجده
في القاموس ولا غيره وفي القاموس أنهم هم وبعضهم الحاء ناسا وشیطانا
ويطلقونه على الحية وسواها فتوحها ومكسورها ما سادز كإسالة معانى
آخر لا تناسب هنا وسارق الضيف من إضافة الوصف لقاعله ويرد منه قول
له وقد يقال لا شاهد في البيت لاحتمال أن يكون منقولا من جملة فعلية
فاعاها ضمير متعدي لأن يقال النقل من الجملة خلاف الغالب والشيء يفعل
على الغالب ما لم يصرفه عنه صارف وصعدا يقال في الشاهد بعده (قوله
وذوار تجبال) من ارتجبل الخطبة والشعر رأى ابتداءهما من غير تمييزهما
قبل فعنى كون العلم مرتجلا أنه ابتدئ بالتسمية به من غير سبق استعماله
غير علم قاله الدماميني (قوله ادلا واسطة الخ) علة لقد اى وزدت لفظ
الآخر المفيد للعصر مع أن عبارة الناطم لا تؤيد لانه لا واسطة (قوله لا متقولا
ولا مرتجلا) أما الأول فلأن النقل يستدعى الوضع للعنى الثانى ولا وضع فيه
له وأما الثانى فلانه سبق له استعمال في غير العلمية والتحقين أنه متقول بوضع
تيزيل لان غلبة استعمال المستعملين بمتزلة الوضع منهم كما ذكره سم في الآيات
الذات (قوله كاهامنة) أى لأن الأصل في الاسماء التسمية ولا يضر جعل
العنى الأصل للاسم الذى يتوهم أنه مرتجبل (قوله كاهامرتجيلة)

سبق استعماله فيه قبل العلمية
ودل المنقول منه مصدر
(كمفضل) اسم عين مثل (اسد)
واسم فاعل كارت واسم مفعول
كسعود وصفة مشبهة كسعيد
وفعل ماض كسهر علم فرس
قال الشاعر
أبوك حباب سارق الضيف
رده وجدى يا حجاج فارس
شبرا * وفعل مضارع
مبكر قال الشاعر
ويشكر الله لا يشكره وجهلة
وسنأتى (و) بعضه الآخر
(ذوار تجبال) ادلا واسطة على
المهموز وذهب بعضهم الى أن
الذى علمته بالغلبة لا متقول
ولا مرتجبل وعنى سيده أن
الاعلام كلمة منقولة وعن
الزجاج كاهامرتجيلة والمرتبجل

مبنى على قوله ان المرتجل ما لم يتحقق عند وضعه قصد نقله من معنى
 أول وهذا القصد غير متحقق وموافقة بعض الاعلام ~~فذكره~~ أو وصفا
 أو غيرهما أمر اتفاقا لا بالقصد (قوله ما استعمل من أول الامر علما)
 أو رده عليه أنه غير جامع لعدم صدقه على ما وضع للذات ابتداء ولم يستعمل
 فيه مع أنه علم مرتجل اذ لا يشترط في العلمية الاستعمال كما هو ظاهر قول
 التفتازاني العلم ما وضع لمسمى بمشخصاته وغير مانع لصدقه على علم الشخص
 المنقول من علم الجنس كإسناد علم الشخص ويمكن دفع هذا بأن المراد
 العلمية الحاضرة كما مر قال البعض فكان الأول أن يقول ما وضع لمسمى لم
 يسبق وضعه لغيره اه وفيه أنه يخرج عن هذا العلم المرتجل المسمى به
 شخص بعد تسمية آخر به فيكون هذا أيضا غير جامع فتأمل (قوله وأد) ~~أد~~
 نوزع بأنه جمع أدة بمعنى المتر من الود فاله مزه بدل من واو كإني أنت فهو
 منقول من جمع لام مرتجل (قوله ومن المنقول الخ) أشار بذلك لدفع ما يوجهه
 ظاهر المتن من عطفه على ما قبله المقضى كونه تسمية للمنقول والمرتل وانما
 تكلم على المنقول من جملة والمنقول من مر ككب من جى والمنقول من
 متضايفين دون المنقول من بقية المركبات كالركب التقيدى ليكونها
 المسموعة عن العرب دون غيرها قاله يس (قوله قرانها) أى ذواتها (قوله
 على أطرقا باليات الخيام) يستعمل أنه خبر مقدم ومبتدأ مؤخر ويستعمل أن الجار
 والمجرور متعلق بقوله عرفت الديار في البيت السابق وباليات الخيام
 منصوب على الحال من الديار وسميت تلك المقارنة بأطرقا لان السالك فيها
 يقول لصاحبها أطرقا أى أسكننا فاته ومهاجته قاله العيني (قوله نبئت) أى
 أخبرت يتعدى الى ثلاثة مفاعيل الاول اناء التى نابت عن الفاعل الثانى
 أخوالى وبني يزيد بدل أو بيان لأخوالى الثالث جملة لهم فزيد أى صياح
 وظلماء منقول لأجله ناصية محذوف تقديره يصحون وعلماء متعلق بهذا
 المحذوف لا بزيد لأن صلة المصدر لا ترفع علمه ولم يقل عليهم لأن التكلم
 يغلب على غيره في إعادة الضمير بقول أنا وزيد فعلنا ولا تقول فعلا كذا
 فى التصریح وأنت خبر به حيث كان العامل فى ظلمنا وعلمنا محذوف
 تقديره يصحون كان هو الجدير بجعله المفعول الثالث فيكون جملة لهم فزيد

هو ما استعمل من أول الامر

علما (كسعاد) علم امرأة

(وأد) علم رجل (و) من

المنقول ما أصله الذى نقل عنه

(جملة) فعلية والفاعل ظاهر

كبرى نخره وشاب قرانها أو

ضمير بارز كأطرقا علم مقارنة

قال الشاعر

على أطرقا باليات الخيام

أومستمر كيزيد فى قوله

نبئت أخوالى بنى يزيد

ظلماء علمناهم فزيد

حالا مؤكدة والشاهد في زيده علمه تقول عن الجملة بدليل ضمة الدال
 والمهمور في يزيد في البيت أنه بالياء التحتية وتصويب ابن يعيش أنه بالتاء
 العوقية أي قوله من العرب تنسب إليه البرود التريمية رده ابن الحاسب
 كما ذكر بأن الرواية إنما صححت بالتحفة وما نريد بالوقية لم يسمع إلا
 مفردا لا جملة ونظير يزيد في هذا البيت جلا في قوله أنا ابن جلا وملاح التنايا
 على القول بأنه علم محكي متقول من محو زيد جلا فيكون جملة لا من شجر
 جلا زيد ولا كل مفردا منصرفا لأن هذا الوزن لا يؤثر منع الصرف عند
 الجهور وقيل الموصوف محذوف أي أنا ابن رجل جلا الأمور وكشفها
 كذا في المعنى والمهمور (قوله ومنه اسم) همزة قطع وهم مكسورين
 وإن كل الأمر من الصفات همزة وصل وهم منتهون على أنه من سمعت
 بفتح الهم وهمزة وصل مكسورة وهم مفتوحة على أنه من سمعت بكسر ها
 لأن الإعراب كثيرا ما يغير لفظها عند النقل كما في التصريح (قوله أشلى)
 أي أعزى الصائد سلوقية أي كالأسلوقية نسبة إلى سلوق قرية بالبحر والياء
 في ما جعبي مع وقوله وحش صلة أشلى وقوله في أصلام ما أو دأي عرج جملة
 في محل نصب صفة لسلوقية وعندى وقمة في الاستتماد هذا البيت على
 انقل من جملة فعل الأمر وقامه الاستتار أصمت في البيت مجرور بالتحفة
 كما هو شأن المنقول من الفعل وحده ولو كان متوقفا من الجملة لوجب بقاء
 سكون الفعل كما يجب بقاء ضمة يزيد في البيت السابق وكذا التمريل
 للضرورة بعيد ثم رأيت بعضهم نقل عن بعض سراح التسهيل الاستتماد به
 على النقل من الفعل وحده ورأيت صاحب التصريح عد أصمت مما نقل
 من الفعل وحده كتمر ويشكر وهو يؤيد ما قلناه من أن قوله حكم
 العلم المركب تركيب اسناد) مثله المركب العددي فانه يحكي وكنا المركب
 من حروف كاتما أو حرف وفعل كسند قام أو حرف واسم كليل ينفك كل ذلك
 يحكي ولم يصح الشارح على ما ذكرناه شبهة بالمركب الاستتماد في كانه
 داخل فيه ويستثنى من المركب من حرف واسم المركب من جاز فوق حرف
 ومجرور لأن الجوز فيه أعراب الجاز مضافا للمجرور معطى مائه لوصفي به
 وحده بأن يضعف آخره أن كل لنا كفي ولا يضعف بل يجعل كيد ودم أن

ومنه أصمت علم معافاة قال
 الشاعر
 أشلى سلوقية باتت وباتت
 بوحد أصمت في أصلامها
 (يقينه) حكم العلم للمركب
 تركيب اسناد وهو المنقول
 من جملة

كان محتملا كمن ويجوز حكايته وقيل يجب الاعراب والاضافة في ثلاثي
 أو ثنائي صحيح كرب ومن والحكاية في ثنائي معتل كفي فان كان الجار حرفا
 أعاديا وجبت الحكاية عند الجهور وأجاز المبرد والزجاج اعراب ما كمالا
 أولها بتضعيف حرف ابن جنانس حركته كالأسمى به وحده فبقال في يزيد
 جاءني زيد كذا في الجمع وأما المركب من تابع ومتوع فكما انفرد كما صرح به
 شيخ الاسلام في عرب بحسب العوامل وأما نحو قائم أو في عرب قائم بحسب
 العوامل ويبقى مرفوعه بجماله ومنه ضارب زيدا (قوله أن يحكى أصله) أي
 يكون معربا تقديره كما نقله يس عن السيد واللباب وقيل مبنى لا يحكى وذكر
 في التمهيد أنه ربما أضيف سدر ذي الاسناد الى عجزه ان كان ظاهرا نحو
 جاء برق شرده واحد زمن المظهر شتو برق وخرجت مسمى بما فلا يجوز
 فهم ما الا للحكاية وأجاز بعضهم اعرابه تقول هذا قلت ورأيت قتا ومررت
 به متأذاه الدماميني (قوله ولم يرد عن العرب الخ) بيان لفهوم قوله سابقا
 وجملة فعلية (قوله ومن العلم) الأولى ومن المنقول (قوله عجز) أي مع
 سرج (قوله منزلا ثانيا) حال من ضمير جعله لا يرجع الى الاممين وقوله
 منزلة ثانياً التائب مما قبلها أي في فتح ما قبلها او جريان حركات الاعراب عليها
 واعترض الاقافي هذا الحد بأنه لا يشمل نحو معدى كرب ولا نحو سيدويه
 ومنشؤه جعل وجه التميز في فتح ما قبلها او جريان حركات الاعراب غير المحلى
 عليها ولو جعل وجهه لزوم ما قبلها حالة واحدة في أحوال الاعراب الثلاثة
 وجريان حركات الاعراب ولو محتملا لم يتجه هذا الاعتراض وقد يؤيد ما قلنا
 التبعير بناء التائب التي قد يكون ما قبلها أسكفا كما في بنت وأخت دون هاء
 التائب فتأمل (قوله ومعدى كرب) بكسر الدال شذوذا والقياس فتحها
 كمرمي ومضى قاله المصريح هناك مكن قال في باب النداء معنى معدى كرب
 عداء الكرب أي تجاوزه اه وقضيت أنه اسم مفعول أعل اعلال مرمي
 فلا شذوذ في كسر داله لا مفعول فإنه خلاف المعنى المذكور قاله الروداني
 ويعد مكن كونه اسم مفعول تخفيف يانه اذا القياس تشديدها كما في مرمي
 (قوله يبنى على الفتح الخ) كان الأولى والاخصر يبقى على ما كان عليه من
 فتح أو سكون لانهم ليسوا بالبناء (قوله تشبيها بخمسة عشر) أي تشبيها بصنف

ان يحكى أصله ولم يرد
 عن العرب علم منقول من
 مبتدأ وخبره كنه بمقتضى
 القياس جائز اه (و) من
 العلم (ما تجز ركا) وهو كل
 اسمين جعل لهما واحدا منزلا
 ثانيا من الأول منزلة ثانيا
 التائب مما قبلها نحو وبعلبك
 وحضر موت ومعدى كرب
 وسيدويه و(ذا) المركب
 تركيب مخرج (ان يغير ويه تم)
 أي ختم (أعربا) اعراب
 ما لا ينصرف على الجزاء الثاني
 والجزء الأول يبنى على الفتح
 ما لم يكن آخره ياء كمدى
 كرب فيبنى على السكون وقد
 يبنى ما تم بغير ياء على الفتح
 تشبيها بخمسة عشر

آخرون المزيجي وهو المركب العسدي فلا يقتضي كلامه أن العسدي ليس
من المزيجي كجزءه البعض تعالى غيره ولا ينافيه تعريفه السابق لأن المراد
بالاعراب فيه ما يشغل الاعراب المحل كما مر اسكن قل يس اذا كثر العسدي
من المزيجي ورد أنه اذا سمي به يحكي كما شرحه النفاي والناظم لم يذكر
الحكاية في المزيجي اه وهو مدفوع بأنه لا مانع من اجتماع صنفين
نوع بحكم وأن المستفاد من الحكاية في المزيجي لأن كلامه في المزيجي غير
العسدي (قوله وقد يضاف صدره الى عجزه) فيخضع العجز ويعطى
ما يستحقه لو انفرد من صرف وغيره وهذا رام فرمز ويجري الاول
بوجوده الاعراب الا أن النتيجة لا تظهر في القسطنطينية كدب ودينغ
العجز من الصرف مطلقا مع جريان الاول بوجوده الاعراب اه فمما سنى
بإيضاح وزيادة من الهمع (قوله لماسف) علة كون البناء على المكسر
لأن مراده مما سلف كون المكسر الاصل في التخلص من التثنية الساكنين
وأما أصل البناء فلا ريبه اسم صوت وهو مبنى لما سنى في باب فينئيبويه
تعليل الجانب الصوت لانه الآخر (قوله وقد يعرب غير منصرف الخ) وقد
يسى على التثنية كلمة عشر قاله في الهمع (قوله وهو على ضربين الخ) نسبة
على حكمة تعدد الامثلة ويحتمل أن تكون حكمته الاشارة الى أنه لا فرق
في الجزء الاول براء أن يكون معربا بالحرركات أو الحروف وفي الثاني أن
يكون منصرفا أو غير منصرف (قوله واعرابه اعراب غيره من المتضاهين)
أى لانهم أجروا على كتيبه أحكامه ما قبل العلية فأعربوا الجزئين وأعطوا
جزءه الآخر حكم العلم فلهذا صرف أو بر وهو ربة في نبات أو بر وأبى
هرو ربة أو اجاء أبو بكر بن زيد بن ترك توبن بكر مع أن الموصوف بيان مجموع
المركب قاله ابن هشام وغيره (قوله ووضعوا) أى العرب واستاد الوضع
الهم مجاز لكونه طهر على أنفسهم والآلة الوضع على الاعم قوله تعالى وفي
كلامه اشارة الى أن علم الجنس سماعى فلا يقاس على ما ورد منه (قوله
غالبا) وقد وضع العلم الجنسى جنس يؤلف كالمسند كره الشارح في الخاتمة
(قوله والودحوش) عطف عام لتجوله ما لا يعدوا بناءه وقوله والاحناش بما
اهممة ثم شبيهه بمجدة آخره عطف مغاير لأن الجنس كفى القاصوس

وقد يضاف صدره الى عجزه
والاول هو الاظهر أما
المركب المزيجي المحترم بوجه
كسبيويه وعمر بوجه مبنى
على الكسر لماسف وقد
يعرب غير منصرف كالخنوم
ضيرويه وشاع في الاعلام
ذوالاسافة وهو كل اسمي
جفعلا اجما واحدا منزلا ثانيا
من الاول منزلة التنوين وهو
على ضربين غير كية (كبد
شمس) كية مثل (أى خاتمة)
واعرابه اعراب غيره من
المتضاهين (ووضعوا البعض
الاحناش) التي لا تولف غالبا
كالباع والودحوش
والاحناش (على) عوضا عما
فانها من وضع الاعلام
لا اجتماعها

الذباب والحية وكل ما يصطاد من الطير والبهائم وحشرات الارض وهي
 صغار دوابها (قوله لعدم الداعي) علة للقوات والداعي هو الالفه (قوله
 وهو كعلم الاشخاص) ظاهره أن كعلم خبره متداخلة وذوق الأولى انه نعت
 لعلم (قوله فلا يضاف) أي مادامت علمية فان نكر جازت اضافته وكذا يقال
 فيما بعده (فائدة) قد ثنوا وجهه واعلم الجنس أيضا فقالوا الاسماء ثمان
 والاسماء وينبغي أن يكون ذلك كما في الارتشاف بالنظر الى الشخص
 الخارجي لا المكني الذهني لاستحالة ذلك فيه اه شرح الجامع وتقدم
 في مجيئ جميع المذكر السالم أن لا يجمع منه بالواو والياء والنون الاعلم
 الشمول والنوكيدى كاجمع فيقال أجمعون (قوله ويندأ به) أي بلا مسوغ
 وكذا يقال فيما بعده (قوله بعده) انما يقيد به لان تقدم الحال مسوغ
 لمجيئها من النكرة (قوله في بنات أوبر) علم على ضرب رديء من الكفاة
 (قوله وابن آوى) علم على حيوان كربه الراشحة فوق التعاب ودون الكلب
 فيه شبهة من الذئب وشبهه من الثعلب طويل الانفار يشبه صياحه صياح
 الصيوان قاله السكال الدميرى اه تصريح (قوله علم التسبيح) أي عند
 قطعه عن الاضافة كما عليه ايضا وى أو مطلقا كما عليه غيره واصله
 لا الايضاح كما ستم على وفرة موسى فلا تبطل العلمية لان المبطله لها
 ما للتعريف أو التخصيص ومنع كثير علمية قال الرضى لا دليل على علمية لان
 أكثر ما يستعمل مضافا فلا يكون علما واذا قطع فقد جاء من ثباتي الشعر كقوله
 سبحانه ثم سبحاننا وذو قد جاء باللام كقوله سبحانك اللهم ذا سبحان قالوا
 دليل علمية قوله سبحان من علة الفاسخ ولا منع من أن يقال حذف
 المضاف اليه ونوى وبقي المضاف على حاله مراعاة لاجل أحواله أعنى
 التجرد عن التثنية كقوله خالط من سلمى خياشيم وفا هذا وقول الشارح علم
 التسبيح كذا في بعض النسخ وفي بعضها علم على التسبيح وهو المناسب لقوله
 وكيدان علم على الغدر ويتعين عليه رفع على بالخبرية المحذوف أي وهو علم
 الخ ولا يصح جزمه على النعبة لسبحان لان المقصود لفظه فيكون معرفة فلا
 يصح وصفه بالنكرة وهذا قوله علم على الغدر (قوله علم) فعل ماض كما
 أشار اليه الشارح بالعطف لا أفعل تفضيل حذفته ضرورة لا تقتضاه

لعدم الداعي اليه وهذا هو
 النوع الثاني من نوعي العلم وهو

(كعلم الاشخاص لفظا)
 فلا يضاف ولا يدخل عليه
 حرف التعريف ولا ينعى
 بالنكرة ويندأ به وتنصب
 النكرة بعده على الحال ويمنع
 من الصرف مع سبب آخر غير
 العلمية كالنائب في أسامة
 ونحوه ووزن الفعل في بنات
 أوبر وابن آوى والزيادة في
 سبحان علم التسبيح وكيدان علم
 على الغدر وعلم مفعول بوضعوا
 ووقف عليه بالسكون على لغة
 ربيعة ولفظا يتميز أي العلم
 الجنسي كالعلم التخصي من
 حيث اللفظ (وهو) من جهة
 المعنى (عم) وشاع

الجموع في المنفصل عليه وهو علم الشخص وليس كذلك (قوله في أمته) أي
 جماعة وأفراده (قوله وأنه في الشياخ كأد) أي الذي هو اسم جنس نكرة
 وهو من ذكر اللازم بعد اللزوم (قوله بين اسم الجنس) أي الذي هو النكرة كما
 للأمدى وابن الحاجب وجماعة وكما هو الظاهر من عبارات كثير من النحاة
 وسيبويه شرح الشارح تفصيلا عن بعضهم وأما ما في حواشي شيخنا السيد أن
 النحاة على أن اسم الجنس وضع للماهية ولا يبدأ الاستحضار فيه بأنه (قوله
 تؤذن بالفرق الخ) اذ لو لم يكن بينهما فرق من جهة المعنى لزم التحكم (قوله
 الإشارة إلى الفرق) أي بين علم الجنس واسم الجنس الذي هو النكرة على
 ما مر ولما بين سيبويه معنى اسم الجنس انكلا على طه ورو عنه عنهم عبر
 بالإشارة واشتهر عن كثير من العلماء الفرق بين الثلاثة بما سئل أن علم
 الجنس موضوع للعقبة المعينة ذهنا باعتبار حضورها فيه بمعنى أن الحضور
 جزء منه وروه أو شرط على القولين والصحيح عندى منهما الثاني وإن اقتصر
 البعض على الأول لأن التعيين سواء كان شخصيا كأي علم الشخص أو ذهنيا
 كأي علم الجنس أمر اعتباري كما مر حواه ولو كان جزءا داخل في مفهوم
 العلم لزم أن يكون مدلول العلم شخصا أو ذهنيا أمرا اعتباريا بالان المجموع
 المركب من الوجودي والاعتباري اعتباري وأن دلالة لفظ زيد مثلا على
 مجرد الذات تضمن لا مطابقة وكل من اللازمين في غاية البعد أن لم يكن بالطلا
 واسم الجنس موضوع للعقبة المعينة ذهنا لا بالاعتبار والنكرة موضوع
 للفرد المنتشر قال البعض ولي فيه وقفة لأن اسم الجنس على تقدير كونه
 موضوعا للعقبة يلزم أن يكون معرفة لأن الحقيقة من حيث هي متحدة
 معينة ذهنا وهدم اعتبار قيد الحضور معها لا يخرجها عن التعيين وحينئذ
 فافرق المذكور من جهة المعنى لا يحدى نفعا في إجراء أحكام المعارف على
 علم الجنس دون اسمه ويؤيد ذلك حكمهم على مدخول الال الجنسية في قولك
 الرجل حبر من المرأة بأنه معرفة مع أن المراد بمدخولها الحقيقة من حيث
 هي مع أن جعل اسم الجنس قسما للنكرة ينافي في حصر الجموع والآنم
 في المعرفة والنكرة ومنهم القائلون بهذا الفرق والذي يختاره العقل ويعيل
 إليه أن اسم الجنس كالنكرة موضوع للفرد المنتشر كلسيد كرهه الشارح

في أمته فلا يختص به واحد
 دون آخر ولا كذلك علم
 الشخص بالمعرفة وهذا
 معنى ما ذكره التاطم في باب
 النكرة والمعرفة من شرح
 التسهيل من أن أسامة وشعوه
 نكرة معنى معرفة لفظا وأنه في
 الشياخ كأمد وهو مذهب قوم
 من النحاة لكن تفرقة الواضع
 بين اسم الجنس وعلم الجنس في
 الأحكام اللفظية تؤذن بالفرق
 بينهما في المعنى أيضا في كلام
 سيبويه الإشارة إلى الفرق
 فإن كلامه في هذا ما سئل

هذا كنهه وأنا أقول قال العلامة سم في الآيات البيّنات عند قول ابن
السكيت العلم ما وضع لمعين الخ مانسه فيه أي في تعريف العلم بما ذكر أن
النكرة وضع لمعين أبدا إذا الواضع انما يوضع لمعين فقول أي المحلى خرج النكرة
من نوعه يجب أن المراد أنه وضع لمعين باعتبار تعينه فخرج النكرة فانه وان
وضع لمعين لم يعتبر فيه اه وقد عرف غير واحد من المحققين المعرفة بما
وضع لمعين باعتبار تعينه فبين أن تعين الموضوع له حاصل في النكرة أيضا وأن
الفرق بين النكرة والمعرفة باعتبار التعيين في المعرفة وعدم اعتبارها في
النكرة وجود التعيين المراد من الحضور في عبارة من عبر به في اسم الجنس
من غير اعتبارها لا يقتضى كونه معرفة واستداده الى حكمهم على مدخول
أل الجانب بتأنيده معرفة مع أن المراد بدخولها الحقيقة من حيث هي من باب
الاشتباه لأن المراد بقولهم من حيث هي في كلامهم على مدخول أل
الجانبية عدم اعتبار الفردية بها بالكفاية لعدم اعتبار التعيين لانه معتبر
في مدخولها كما صرح به السعد في مطوّله ومختصره في الكلام على تعريف
المسند اليه بالوكذا سائر المعارف كما علمت ومن ثم فرقوا بين علم الجنس
ومدخول أل الجانبية بأن دلالة الأول على اعتبار التعيين يتجوهه والثاني
بقريته أل والمراد بقولهم من حيث هي في تعريف اسم الجنس عدم اعتبار
التعيين فيه وتشبيته بأن جعل اسم الجنس قسما للنكرة ينال في حصر الجهور
الاسم في المعرفة والنكرة ومهم القائلون بهذا الفرق لا ينهض لان النكرة
اطلاقا لاطلاقين خاصا وعاما كما قاله يس وغیره فمطلق تارة ويراد بها ما قابل
المعرفة فتتم اسم الجنس واطلاق تارة ويراد بها ما قابل اسم الجنس فتخص اذا
أشرفت في سماء بصيرتك تسمى أنوار هذا التحقيق عرفت التخلل ووقته
ببذل أفرها والله ولي التوفيق وكثيرا ما ينحطري الى فرق آخر بين علم الجنس
واسمه قريب من الفرق السابق وه أن الحقيقة الذهنية لها جوتان جهة
تعينه أذهنا وجهة صدقها على كثيرين فعلم الجنس هو ما وضع للحقيقة من
حيث تعينها أذهنا بمعنى أن تعينها أذهنا هو المتبرر بالمحوظ في وضعه دون
الصدق فيكون الصدق حاصل لا غير مقصود وفي وضعه ولهذا كان معرفة
واسم الجنس ما وضع له من حيث صدقها على كثيرين بمعنى أن الصدق هو

المتعبر المحفوظ في وضعه دون التعيين فيكون التعيين حاسلا غير مفروض
 في وضعه، وإما إذا كان نكرة عند تجرده من الالضافة وهو فرق بنفس
 وفي غنى أنى رأيت ما يؤيد في كلام بعضهم والذي استوجبه الشيخ الغنوي
 وتليده الشيرازي أن الفرق بين اسم الجنس والنكرة بأن اسم الجنس
 للتعينه بلا قيد والنكرة للفراد اعتباري وأن كلاما من رجل وأسد يصح أن
 يكون نكرة واسم جنس بالاعتبارين المذكورين ويمكن مثله في فرقنا
 أيضا هذا في حواشي شيخنا السيد المراد بالله في هذا المقام ذهب
 المخاطب أن المتعبر في جميع المعارف تعينها وعهدا في ذهن المخاطب وكل
 رحمه الله تعالى يقرر ذلك في دروسه ويعبر عليه أن بعض أصحاب الفرق
 الأول وهو المحقق الحسرو شافى شيخ العراقي صرح بأنه ذهب الواضع فاعرف
 ذلك (قوله أن هذه الأسماء) أي أعلام الاجناس (قوله الحقائق المتخذة
 في الذهن) أي المتوحدية وبه وانظر هل يقول سيوبه بأن اسم الجنس
 للعقيقة المتخذة ذهنا فيكون الفرق بين علم الجنس واسمه عند اعتبار
 التعيين في علم الجنس دون اسمه كما هو المشهور وأما به لفراد المتعبر فيكون
 الفرق عنده مظهر أول هذا أقرب إلى كلامه (قوله ومثله) أي نظيره
 وشبهه في اعتبار المعين فقط فلا ريد أن المعين ماهية والمثل به فرد الضمير
 يرجع إلى الحقائق المتخذة في الذهن وذكره لتأويل بالذكور أو مدلول
 هذه الأسماء أي وتماثلها ما يختص أن ما شئت لاحدهما شئت هو أو نظيره
 للآخر فلذلك قال فكما صح أن يعرف ذلك الله وهو باللام أي التي هي أحد
 طرق التعريف ولا يبعد أن يوضع له أي للذكور من تلك الحقائق علم لأن
 النهاية أحد طرق التعريف أيضا تطير ال (قوله قال بعضهم) هذا تأييد
 وإيضاح لما ذهبه سيوبه في علم الجنس وتصريح بما سكنت عنه من بيان اسم
 الجنس (قوله لا يعينه) أي حالة كونه الواحد غير متبسبب بعينه في أصل
 وضعه (قوله أطلقته على أصل وضعه) أي إطلاقا جازيا على أصل وضعه
 أو المراد بالوضع الموضوع له والطرف حيث تدل لغوته على بالطقته والاضافة
 على كل لبيان وهذا على ما تقدم من أنه موضوع لا واحد لا يعينه وإنما على أنه
 موضوع للعقيقة فإذا أطلق على الفرد المهم أو المعين من حيث وجودها فيه

أن هذه الأسماء موضوعة
 للحقائق المتخذة في الذهن
 ومثله بالله ودينه وبين
 مخاطبه فكما صح أن يعرف
 ذلك المعهود باللام فلا يبعد
 أن يوضع له علم قال بعضهم
 والفرق بين أسد وأسامة أن
 أسد موضوع للواحد من
 أفراد الجنس لا يعينه في أصل
 وضعه وأسامة موضوع للعقيقة
 المتخذة في الذهن فإذا أطلق
 أسد على واحد أطلقته على
 أصل وضعه

وإذا أطلقت أسامة على واحد فأنما أردت الحقيقة ولزم من الطلاقة على

الحقيقة باعتبار الوجود
التعدد في التعدد ضمنها
لا باعتبار أصل الوضع قال
الاندلسي شارح الجزولية
وهي مسألة مشككة (من ذلك)
الموضوع علم الجنس

(أم عريط) وشبهة (للعقرب
وهكذا ثعالة) وأبو الحصين

(للعلم) وأسامة وأبو الحارث
للاسد وذوالة وأبو جعدة للذئب
(ومثله برة) علم (للبره) بمعنى

البرو (كذا الفجار) بالكسر

كخدام (علم الفجرة) بمعنى
القبور وهو المبل عن الحق
وقد جمعها الشاعر في قوله
أنا أقتسمنا خطيتنا بيننا

فحملت برة واحتملت فجار
ومثله كيسان علم الغدر
ومنه قوله

إذا ما دعوا كيسان كانت

كاهلهم * إلى الغدر أدنى من
شبابهم المرد * وكذا أم تشعم
للأوت وأم صبور للأمر الشديد
فقد عرفت أن العلم الجنسي

يكون للذوات والمعاني ويكون
اسما وكنية * (خاتمة) * قد
جاء علم الجنس لمبايؤلف

ومصدقها عليه كان إطلاقا حقيقيا ولا كان مجازا وكذا يقال في علم الجنس
إذا أطلق على الفرد المبهم أو المعين كما قاله الفكاكي وما ذكر من التفصيل هو
الذي قاله السعد في مطولة والذي قاله السكالي بن الهمام ونقله عن المتقدمين
أن إطلاق اسم الحقيقة على أفرادها حقيقة مطلقة (قوله وإذا أطلقت
أسامة على واحد) أي معين كافي هذا أسامة مقبلا أو مبهم كافي إن رأيت
أسامة ففر منه (قوله فأنما أردت الحقيقة) أي لاحظت حال الطلاقة على
الفرد ما تضمنه من الحقيقة فالذي استعمل فيه اللفظ وأطلق عليه حقيقة
هو الحقيقة الموجودة في الفرد ويرد عليه أنه يجوز أن يريد بأسامة الفرد من
غيره لاحظته الحقيقة فإذ كره من الحصر ممنوع ويمكن دفعه بأن كلامه في
الإطلاق الحقيقي أي وإذا أطلقت أسامة على واحد إطلاقا حقيقيا فيتم
الحصر (قوله باعتبار الوجود) أي وجودها في ضمن الأفراد المستعمل فيها
اللفظ وقوله في التعدد أي تعدد معني أسامة تعدد داليلها ضمن أي لزوما من
الإطلاق والاستعمال إذ يلزم من إطلاقه على الحقيقة التي توجد في ضمن
أفراد متعددة التعدد وقوله لا باعتبار أصل الوضع عطف على محذوف أي
باعتبار الإطلاق والاستعمال لا باعتبار أصل الوضع فاندفع قول البعض
كان المناسب لقوله لا باعتبار أصل الوضع أن يقول في التعدد باعتبار
الاستعمال (قوله وهي) أي مسألة الفرق (قوله للفجرة) لم يقل للفجور لأن
فعال من أعلام المؤنث (قوله بمعنى الفجور) أي لا بمعنى المرفة من الفجور
فإننا إنما أثبت الحقيقة لا للوحدة (قوله أنا أقتسمنا) بفتح همزة أنال وقوعها
مفعولا للعلم في البيت قبله والخطبة بالضم الخصلة وأما بالكسر فالارض
التي يحط عليها الخازن وتبني (قوله دعوا) بالبناء للمفعول كيسان أي إلى
كيسان (قوله يكون للذوات والمعاني) هذا التقسيم على مذهب غير
المصنف باعتبار الماصدق لا المفهوم الذي هو دأب الماشية الذميمة وكونه
للذوات أكثر من كونه للمعاني (قوله قد جاء علم الجنس لمبايؤلف) هو ما احتز
عنه بقوله فيما مر غالبا (قوله كقولهم للجهول الخ) وكقولهم للبغل أبو
الاتقال وللجمل أبو أيوب وللحمار أبو صابر وللداجنة أم جعفر وللشاة أم
الاشعوب وللنجة أم الأموال (قوله هبان بن بيان) هو من أسماء الأضداد

كقولهم للجهول العين والنسب هبان بن بيان والفرس أبو المضا واللاحق أبو الدغفاء وهو قليل

لان المحبة ولان مستعينة خفية لاهنية بيته (قوله وهو قليل) لان الاشياء
الخالقة توضع الاعلام لاحادها لا لاجناسها

(اسم الاشارة)

أى اسم تعجبه الاشارة الحسية وهى التى يأخذها الاعضاء (قوله لشار اليه)
أى اشارة حسية ولم يصرح بذلك لان الاشارة حقيقة فى الحسية دون
الذهنية والمطلق يعمل على حقيقته فلا يرد ضمير الغائب والى ونحوهما لان
الاشارة بذلك ذهنية ولا دورى التعريف لان أخذ جزأى المعارف فى
التعريف لا يوجب لجواز أن يكون معرفة ذلك الجزء ضرورية أو ممكنة
بشيء آخر صرح بجميع ذلك الله مأميني وأما الجواب بأن الاشارة فى التعريف
لغوية وفى المعارف اصطلاحية ففيه أن المراد بالمعريف اسم تعجبه الاشارة
الحسية فالاشارة فيه لغوية كالتعريف وكون الاشارة حسية يستلزم كون
المشار اليه محسوسا بالصرح حاضر فاستعماله فى غيره مجاز بالاستعارة
التصريحية الامامية أو التبعية على خلاف ذلك يشاء فى رسالتنا فى
الاستعارات وما يقتضيه كلام ابن الناطم من أن استعماله فى المنزل منزلة
المحسوس الحاضر حقيقة خلاف المعروف (قوله بمحصرا أفراده) أى افراد
اسم الاشارة وهى سبعة عشر ثلاثة للفرد المذكور عشرة للفردة المؤنثة
وذا نوتان والى بالمد والقصر فقوله وهى ستة غير ظاهرا لأن يقال جعله
افراد اسم الاشارة ستة باعتبار المشار اليه وان كانت فى نفسها أكثر من
سنة وباعتبار المشار اليه بدفع ما يقال كيف عد اسم اشارة الجميع المذكور
والمؤنث فردين مع اتحاد اللفظ (قوله بدا) تقديم الجار والمجرور للتعريف
الاضافى أى بالنسبة الى الصيغ المذكورة فى المتن فالغنى بذلك اللفظ به من
الصيغ الآتية فلا ينافى به بشار الى المفرد المذكور بغير ذم أعاد ذكره
الشارح وزاد فى التسهيل للبعد ذلك به مرة ممدودة فلام قل الله مأميني وينبغي
أن يكون كل من النزال والهمزة أصلا ليس احدهما ابدا من الآخر لئلا يعد
مخرجهما ويسأل عن هذا فى باب الذم أعاد ذكر آخر حروف هذا البعيد
فيقال فى أى موضع يكون آسمها اه باختصار واعلم ان مذهب الصريين
أنه ثلاثى الاصل لاثنائى والفرقة لسان حركة الدال كما يقوله الكوفيون

(اسم الاشارة)

اسم الاشارة ما وضع لمشار اليه
وترك الناطم تعريفه بالحد
اكتفاء بمحصرا أفراده بالعدد
وهى ستة لانه اما مذكور
أو مؤنث وكل منهما اما مفرد
أو مثنى أو مجموع (بدا) مقصورا

ولا ثنائي وألفه أصلية مثل ما كما يشوبه السيراني لغلبة أحكام التثاني عليه
من الوصفية والموسوفية والتثنية والتصغير ولا شيء من الثنائي كذلك
وأصله ذي بال ضربا بدليل الانقلاب ألقا حذفت لامه اعتباطا وقلبت عنه
ألفا التحريكها وانفتاح ما قبلها وقيل ذرى لأن باب طويوت أكثر من باب
حييت وقيل ذي بال سكان العين والحذوف العين والمقفلوب ألفا اللام لأن
حذف الساكن أهون من حذف المتحرك ورد الأول بحكاية سيويه إمالة
ألفه ولا سبب لها هنا إلا انقلابها عن الياء مع كون الحذف أليق بالآخر فلا
يقال يحتمل أن الحذوف الواو والمقفلوب الياء والثاني بأن الحذف أليق بالآخر
(قوله المفرد) قيل اللام بمعنى إلى ومقتضاه أن الإشارة لا تعدى باللام وهو
ما يفيد من سبع المقاموس والمراد المفرد حقيقة أوحكما كالجمع والفرق
قال في متن الجامع وقد يستعار غير المفرد ماله نحو عوان بين ذلك أي
الفاضل والبكر ولك أن تقول المرجع ماذ كرهه ومفرد حكما (قوله مذكر)
أي حقيقة أوحكما نحو فلما رأى الشمس بازغة قال هذا ربي وقيل التذكير
لأن الله تعالى حكى قول إبراهيم ولا فرق في لغته بين المذكر والمؤنث لأن
الفرق بينهما خاص بالعرب (قوله يمدد الهمزة) أي المكسورة أيضا
وروي فيهما معا أيضا كافي التصريح (قوله يمدد) بقلب ألف ذاياء وذه
بقلب ياء ذى هاء وحق بقلب المذال ناء والألف ياء وعلى هذا قياس البقية نقله
الروادى (قوله وذات) بالبناء على الضم وهى أغربها واسم الإشارة ذا
والهاء للتأنيث شنوانى (قوله على الأثنى) أي حقيقة أوحكما كالمذكر المنزل
منزلة الأثنى وقوله المفردة أي حقيقة أوحكما كالفرقة والجماعة (قوله فلا
يشارهم هذه العشرة الخ) أشار إلى أن الياء داخلة على المقصور لا على
المقصور وعليه وهذا إذا لوحظ كل واحد من العشرة على حدة فان لوحظ
المجموع جاز الأمران (قوله للأثنى المرتفع) اعترض بأنه أن أريد بالأثنى
اللفظ الذى هو صيغة التثنية ورد عليه أنه نفس ذان ونا وحينئذ يتخلل
الكلام وإن أريد به المعنى الذى هو الاثنان ورد عليه أن الارتفاع وصف
اللفظ لا المعنى ويجب اختيار الشق الثانى وتقديره مضاف عقب المرتفع أى
المرتفع داله أو الأول وتقديره المضاف قبل المثنى أى لدلول المثنى المرتفع وهو

(المفرد مذكر أثنى) وقد يقال
ذاهم مزة مكسورة بعد
الألف وذانه ياء مكسورة
بعد الهمزة (بدي وده) و
بكون الهاء وبكسرها أيضا
باشباع واختلاس فهمها و
(ق) و (نا) وذات (على الأثنى)
المفردة (اقتصر) فلا يشار
بهذه العشرة لغيرها كما حكاهما
في التسميل (و (ذات) و (نا)
للمثنى المرتفع)

(وقى سواه) أى سوى المرتفع

وهو المحرور والمنصب (دين)

(وتب) بالياء (ادكر قطع)

وأما نحن لساحران نقول

(وبأولى أشهر لجمع مطلقا)

أى مذكرا كان أو مؤنثا

(والمذأولى) فيه من القصر

لأنه لغة الحجاز وبه جاء

التعزيل قال الله تعالى ها أنت

أولاء تعجبونهم والقصر لغة تعجب

بتيه استعمل أولاء

في غير ما نال قليل ومنه قوله

ذم المازل بعده منزلة المولى

والعيش بعده أولئك الأيام

وما تقدم هو فيما إذا كان

المشار إليه قريبا (ولدى

البعد) وهى المرة الثانية

من مرتبتى المشار إليه على

رأى الناظم (الظما) مع اسم

الاشارة (بالكان حرا)

ألف انظة أمبدة من فون

التوكيد الخفيفة وحرفا حال

من السكان أى انظفن

بالكان محو كما عليه

بالحرفية وهو اتفاق ونه

عليه ثلاثتهم انه ضمير كما

هو في نحو غلامك ولحق

الاشان أولات تدبر والنسبة المستفادة من اللام من نسبة الجزقى لكليه

والمراد المتى سورة المرتفع بخلافه يقال اسم الاشارة متى فلا يثنى ولا يرفع

هداهو الاصح والظاهر أن الاحسين مبديان على الالف والياء كما فى بارجلان

ولارجلين واعلم أنه لا يثنى من أسماء الاشارة الا اذا (وقوله الاول لذكره

والثاني لثبوته) أو رده عليه فذا التثنية هاتان لأن المربع البد والعصا وهما

مؤتان * وأجيب بأن التذكير لمرعاة المعزى كره فى المفعلى (وقوله وفى

سواه) أى فى حال ارادة سواه (وقوله قول) من تأويلاته أنه على لغة من

يلزم المتى الالف (قوله مطلقا) حال من جمع وهو منكرة بلا مسوغ من

المسوغات الآتية فى باب الحال فيكون محى الحال منه من القليل (قوله

والدأولى فيه من القصر) فيه أن المد والقصر من خواص المعرب عند

النحاة وأولى مبدئى الجواب أنه جرى على عرف اللغويين والقراء الذين

لا يحدون ما بالعرب ووزن المدود فعال وقيل فعل كهدى يزيد فى آخره

أب فانقلب الثانية همزة ووزن المقصور فعل اتقاوا أنها أصل لعدم

التمكن وقيل منقلبة عن ياء لاملها وتوين الممدود لغة قال ابن مالك

والجيد أن يقال ان صاحب هذه اللغة زادونا ككون ضيفين وبناء آخره

على الضم لغة وكذا اشباع الهمزة أوله وإبدال أوله هاء مضمومة وإبداله

هامة مضمومة تلها واوسا كنه كذا فى التسميل وشرحه وتكتب مقصورة

وممدودة وقيل اللام لتلايلتس باليك جارا ومجرورا وتكتب ألف

المقصورة ياء (قوله قليل) ومنه فى القرآن ان السمع والبصر والفؤاد كل

أولئك كل عنه مشولا (قوله ذم) بفتح آخره تخفيفا وكسره على الأصل

وضعه اتباعا وهى على هذا الترتيب فى الحسن على ما ينظرولى والمراد بالعيش

العيش (قوله قريبا) أى حقيقة أو حكما وكذا فى البعد (قوله ولدى البعد)

أى بعد المشار إليه قليلا أو كثيرا على رأى الناظم أنه من مرتبتين كما سيأتى

(قوله على رأى الناظم) أى تبعه بعض النحاة وعزى لسيدي به وهو الراجح

لأنه سيأتى أن ترك اللام لغة التميميين والآتية ان به لغة الحجازيين فلو كانت

المراتب ثلاثة كما عليه الجمهور والزم أن التميميين لا يسيرون الى البعيد

والحجازيين لا يسيرون الى المتوسط (قوله محكوما عليه بالحرفية) أشار

الى أن هذه الحال وان كانت جامدة لفظاً هي مشتقة تأويلاً (قوله للدلالة
 على الخطاب) أي بالمادة وقوله وعلى حال الخطاب أي يميته أو ما يلحقه
 وأما دلالتهم على اليعنفه ارض نشأ من استعما لهم أيها عند البعد * فائدة *
 تتصل بهذه الكاف الحرفية بأرأيت بمعنى أخبرني لا بمعنى أعلمت بمعنى
 لحاق علامات الفروع بها من لحاقها بالتاء والتاء حينئذ اسم مجرد عن
 الخطاب ملتمز فيه الأفراد والتذكير هو الفاعل وعكس الفراء جعل التاء
 حرف خطاب والكاف فاعلاً وقال السكسائي التاء فاعل والكاف مفعول
 والصحيح الأول قال ابن هشام وأرأيت هذه منقولة من أرأيت بمعنى أعلمت
 لا من أرأيت بمعنى أنصرت ألا ترى أنها تتعدى الى مفعولين وهذا من
 الانشاء المفعول الى انشاء آخر يعني أن هذا الكلام كان أولاً لانشاء هو
 الاستفهام ثم صار لانشاء هو الامر اذ هو بمعنى أخبر وقال الرضي أرأيت
 بمعنى أخبر مفعول من أرأيت بمعنى أنصرت أو أعرفت ولا يستعمل الا
 في الاستخبار عن حالة شخصية وقد يوثق بعده بالمنصوب الذي كان مفعولاً به
 نحو أرأيت زيداً ما صنع وقد يحذف نحو أرأيتكم ان أنا كم عذاب الله الآية
 وكم ليس بمفعول بل حرف خطاب ولا بد سواء أثبت بذلك المنصوب أو لا من
 استفهام ظاهر أو مقدر يبين الحال المستخبر عنها فالظاهر نحو أرأيت زيداً
 ما صنع وأرأيتكم ان أنا كم عذاب الله الآية والمقدر نحو أرأيتك هذا
 الذي كرمته على أن أخرتني أي أرأيتك هذا المكرم لم كرمته على وقوله
 ان أخرتني كلام مستأنف ولا محل للجملة الاستفهام لانها مستأنفة لبيان
 الحال المستخبر عنها كأن الخطاب قال لما قلت أرأيت زيداً عن أي شيء من
 حاله تستخبر فقلت ما صنع فهو بمعنى قولك أخبرني عنه ما صنع وليست الجملة
 المذكورة مفعولاً ثانياً لأرأيت كما ظنه بعضهم اهـ بحذف وفيه مخالفة
 للكلام ابن هشام من وجهين أحدهما جعله أرأيت منقولة من أرأيت بمعنى
 أنصرت أو أعرفت والثاني أنها ليست متعدية الى مفعولين وأن الجملة
 المذكورة بعد ما مستأنفة لا مفعول ثان ولم يبين وجه نصب زيد في مثل
 أرأيت زيداً ما صنع فانه لا يصح أن يكون منصوباً على اسقاط الخافض أي
 خبرني عن زيد وان كان في كلامه ما يثير في هذا الوجه وذلك لان النصب

للدلالة على الخطاب وعلى
 حال الخطاب من كونه
 منكراً أو مؤنثاً مفرداً
 أو مثنى أو مجعولاً هذه ستة
 أحوال تضرب في أحوال
 المشار اليه وهي ستة كما تقدم

على استقامه الخافض ليس بقدر في مثل هذا ولا مفعول به لا رأيت لأن
 معنى الرؤية قد اتضح عن هذا اللفظ ونقل الى طلب الاخبار والذي يظهر
 لي أنه على حذف مضاف أي خبر زيد اه دما مبنى ملحوظ وقد يختار
 ما أشار اليه الرضي ويجعل النصب يرفع الخافض هنا من موارد التسماع
 وفاد ما مر من ابن هشام أن زيد مفعول به أول وجملته الاستغناء في موضع
 المفعول الثاني وبه صرح غيره ويشكل عليه الاندلاخ المذكور المهم الآن
 ينظر الى المفعول منه فتأمل (قوله فذلك ستة وثلاثون) هذا العدد ملحوظ
 فيه المعنى لا اللفظ والافق ستة المشار اليه حالتان مشتركتان في اللفظ
 وهما الجمع المذكور والجمع المؤنث ومن ستة المخاطب حالتان كذلك وهما
 الشئ المذكور والشيء المؤنث فبالنظر الى اللفظ يكون المصوب خمسة
 والمصوب فيه خمسة بخمسة وعشرين كما قاله شيخنا ومن هنا يظهر لك ما في
 كلام البعض من السهو واعلم أنك اذا ضربت الستة والثلاثين في مرتبة
 المصوب والبعده كان الحاصل اثنين وسبعين وعلى اعتبار المتوسط يكون
 المجموع مائة وعشاية المتعذر منها ثلاثون لأن اشارات القريب التي هي
 ستة باعتبار أحوال المشار اليه لانه قد يحجب أحوال المخاطب اذا
 لا يلحقها كان الخطاب فيقط ثلاثون والمتعذر منها اثنا عشر وهي ما اجتمع
 فيها الكاف واللام والجائز منها ستة وستون فمن جسدوا لها منهم كالشارح
 لم يستوعب أفعال الجائز ومن لم يجسدوا لها كما صاحب التصريح بل
 اكتفى بالصورة العقلية لم يبين المتعذر منها والجائز والمتعذر
 وهذا جدول كافل لجميع ذلك والصفر الموضوع في الاسطر الستة علامة
 على أنه ليس لذلك الاسم علامة تدل على المخاطب بالاشارة وذلك في جميع
 صور القريب

فذلك ستة وثلاثون يجمعها
 هذان الجدولان

انظر الجدولين اللذين
 صنعهما الشارح في

صفحة ٢١٦

انظره في الصفحة التالية لهذه

جميع مؤنث مشار		جميع مؤنث مشار		جميع مؤنث مشار		جميع مؤنث مشار		جميع مؤنث مشار		جميع مؤنث مشار	
الله	الله	الله	الله	الله	الله	الله	الله	الله	الله	الله	الله
قريب	متوسط	بعيد	قريب	متوسط	بعيد	قريب	متوسط	بعيد	قريب	متوسط	بعيد
مرايب المشار اليه	ذاك	ذلك	تاك	تالك	ذان	ذانك	دانك	نان	نانك	اولا	اولاك
مفرد مؤنث مخاطب	•	•	•	•	•	•	•	•	•	•	•
مفرد مؤنث مخاطب	دالك	ذلك	تاك	تالك	ذانك	دانك	نانك	نانك	اولاك	اولاك	اولاك
مثنى مؤنث مخاطب	•	•	•	•	•	•	•	•	•	•	•
مثنى مؤنث مخاطب	ذاك	ذلك	تاك	تالك	ذانك	دانك	نانك	نانك	اولاك	اولاك	اولاك
جمع مؤنث مخاطب	•	•	•	•	•	•	•	•	•	•	•
جمع مؤنث مخاطب	ذاكم	ذلكم	تاكم	تالكم	ذانكم	دانكم	نانكم	نانكم	اولاكم	اولاكم	اولاكم
جمع مؤنث مخاطب	•	•	•	•	•	•	•	•	•	•	•
جمع مؤنث مخاطب	ذاكن	ذلكن	تاكُن	تالكن	ذانكن	دانكن	نانكن	نانكن	اولاكن	اولاكن	اولاكن
متعذر	جائز	جائز	متعذر	جائز	جائز	متعذر	جائز	ممتنع	متعذر	جائز	جائز

(قوله مبتدأ) أي من أحوال المشار اليه (قوله بالمفرد بتسميه) للذكر
والمؤنث وعلى هذا يقرأ السطر الأول من الجدول اليمين ثم السطر المقابل
له من الجدول الأيسر ثم السطر الثاني من اليمين ثم المقابل له من الأيسر
وهكذا (قوله وأبدي) أي من أحوال المخاطب فترتيب أحواله على
خلاف ترتيب أحوال المشار اليه (قوله على اختلاف الخ) أي مع اختلاف
مواقعها كالاجمية قال في التصريح هذه الكاف وإن كانت حرفية تنصرف
تنصرف الكاف الاجمية في غائب اللغات فتنصرف للمخاطب وتنكسر للمخاطبة
وتلحقها علامة التثنية والجمع من دون هذا أن تنفتح في التذكير وتنكسر
في التأنيث ولا تلحقها علامة تسمية ولا جمع ودون هذا أن تنفتح مطلقا ولا
تلحقها علامة تسمية ولا جمع (قوله لأن اسم الإشارة الخ) وقوله ذاك
وذلك ولو كان مضافا لحذف الـ (قوله لا يقبل التذكير بحال) لأنه
إصاحته الإشارة الحسية لا يقبل شباعا أصلا (قوله وتلحق هذه الكاف
اسم الإشارة) ظاهره مطلقا وفي المدعي والجمع وغيرهما أنها لا تلحق من
إشارات المؤنث الآتي وما وكذا في على خلافه لأن ذلك وتلك ينكسر
التأنيث الثلاثة وتلك تفتح التأنيث ما وتلك وذلك وأذكر الأخيرة
تعلب وجمعها الجوهرى خطأ ولا يقضى جواز فتح تلك جواز في تفتح التأنيث
لقریب اذا بعد في اختصاص فتح التأنيث بالتوسط والبعيد كاختصاص
ذلك بالبعيد (قوله وهي لغة تميم) فلا يأتون باللام مطلقا لا في مفرد ولا
في مثنى ولا في جمع كإلى التوضيح وشرحه الشيخ خالد يقول الشارح ومع أولى
مقصورا أي عند غير تميم ممن يوافقهم في القصر كقبس وأدور ربعة
كإلى التصريح فلا يقال القصر لغة تميم وهم لا يأتون باللام وفي شرح
التوضيح للشارح أن بني تميم يأتون باللام مع الجمع مقصورا وهو مخا الفسما
مرقد سدر (قوله أو معه) أول تخيير بالنسبة إلى المفرد وأولى المقصور
وتوضع اسم الإشارة بالنسبة إلى المثنى وأول المدومع غيرهما وظاهر
عبارة الشارح أنها للتوزيع خلاف العرب فافهم (قوله بل مع المفرد
مطلقا) أي مذكرا أو مؤنثا على ما علم عامر وهذه اللام لتأكيد بعد
المشار اليه على ما ناسب مذهب المستوف وقيل بعد المشار اليه وقيل بعد

وطريقة هذين الجدولين
المشار اليهما أنك تنظر
لأحوال المخاطب الستة
فتأخذ كل حال منها مع أحوال
المشار اليه الستة متتامها
بالمفردة عليه ثم بالثني كذلك
ثم بالجمع كذلك وأبدي
بالمخاطب المذكور المفرد ثم
الثنى ثم الجمع ثم المخاطبة
المؤنثة المفردة ثم المثنى ثم
الجمع واما ما تفتى على هذه
الكاف بالحرفية على اختلاف
مواقعها إلا أنها لو كانت اسما
لكان اسم الإشارة مضافا
واللام باطل لأن اسم الإشارة
لا يقبل التذكير بحال وتلحق
هذه الكاف اسم الإشارة
(دون لام) كما رأيت وهي
لغة تميم (أو معه) وهي لغة
الحجاز ولا تدخل اللام على
الكاف مع جميع أسماء
الإشارة بل مع المفرد مطلقا
مخرد ذلك وتلك ومع أولى
مقصورا نحو أولاد وأولاد
وأما المثنى مطلقا وأولاد
المدود فلا تدخل معها
لام

المخاطب حتى الثلاثة يس وأصلها السكون وكسرت للتخلص من التقاء
 الساكنين أو لافرق بينهما وبين لام الجر في نحو ذلك لكن نارة يبق سكونها
 ونحو ذق الباء أو الالف قبلها للتخلص من التقاء الساكنين كما في ذلك
 بكسر التاء وذلك بفتحها ونارة تبق الباء أو الالف قبلها وتحرل هي بالهكسر
 كما مر في تيلك وتالك وذلك

الانزال	أسماء الاشارة	الانزال	أسماء الاشارة
كيب	دالك	كيف	نيلك
كيب	دالك	كيب	نالك
كيب	اولئك	كيب	اولئك
كيب	داك	كيب	نيلك
كيب	داسك	كيب	نالك
كيب	اولئك	كيب	اولئك
كيب	داسك	كيب	نيلك
كيب	اولئك	كيب	نالك
كيب	دالك	كيب	اولئك
كيب	دالك	كيب	نالك
كيب	اولئك	كيب	اولئك
كيب	داك	كيب	نيلك
كيب	داسك	كيب	نالك
كيب	اولئك	كيب	اولئك
كيب	داك	كيب	نيلك
كيب	داسك	كيب	نالك
كيب	اولئك	كيب	اولئك

(قوله واللام) مبتدأ خبره ممتعة وجواب الشرط محذوف لدلالة خبر المبتدأ عليه وما أشار إليه الشارح تبعاً للكونى من أن ممتعة خبر مبتدأ محذوف مع الفاء والجملة جواب الشرط وجملة الشرط وجوابه خبر المبتدأ من نوع كما تقدم بيانه في قول المصنف والامران لم يكتفوا بحمل الخ كذا قال البعض وهو مبتدأ على ما ذكره هناك من الضابط وقد أسلفنا هناك أن صاحب المغنى يجوز الوجهين في قول ابن معطي * الافظ ان يفده والكلام * وأن ذلك الضابط محمول على السعة فاعرفه (قوله وهذا ذاك وهذا ذاك وهو لائق) أى على الأصح عند أبي حيان وغيره وقيل لا يجمع بين الكاف والياء فيه في معنى أو جمع وعليه المصنف في شرح التسهيل والقولان ذكرهما في الهمع فسقط اعتراض البعض كغيره على عميل الشارح بالأمثلة الثلاثة الأخيرة (قوله لكن هذا الثاني قليل) أى لأن المخاطب ربما لا يميز المتوسط أو البعيد فلا يصح أن ينبه عليه إذا ينبه أحدهما يرى ما ليس بمرقب له ولهذا لا يجمع اللام التي لا تصح البعد قاله في شرح الجامع (قوله بنى غبراء) قيل أرادهم الموصوف وقيل الفقراء والصعاليك وقيل الأضياف وقيل أهل الأرض لأن الغبراء اسم للأرض وأهل عطف على الضمير المرفوع في لا يسكر ونحوه وقد وقع الفصل بالمفعول والطراف يكسر الطاء المهملة البيت من اللام وأراد بأهل الطراف الأغنياء قاله العيني (قوله وبهنا الخ) تقديم المجهول المقيد لخاصة الإشارة إلى المكان في هذه الألفاظ أمثاله ومن حيث كونه طرفاً لا فعل فإنه من هذه الحيثية لا يشار إليه إلا بها فلا ينافي صلاحية أسماء الإشارة المتقدمة لكل مشار إليه ولو لمكانا وقع غير طرف أفاديس وأعلم أن هناماً لازمة للظرفية وأشبهها الكون شبه الظرفية فيها ليس خصوص الجرجين كما في عند ولدن وقيل وبعد بل الجرجين أو إلى كما في أين قاله الدماميني ومثله هنا ثم كفى شرح الجامع قال ولا غلط من زعم أن ثم في قوله تعالى وإذا رأيت ثم رأيت مفعولاً رأيت بل مفعوله محذوف إما اختصاراً أى وإذا رأيت ثم الموعود به أو اختصاراً أى وإذا حصلت رؤيتك في ذلك المكان (قوله وبه الكاف صلاً) ظاهره مساواة هذه الكاف لكاف ذلك في التصرف وليس كذلك بل هذه تلزم الفتح والافراد

(واللام ان قدمت ها)

التنبيه فهى (ممتعة) عند الكل فلا يجوز اتقانها هذا ولا هاتك ولا هؤللك كراهة كثرة الزوائد * تنبيه * أفهم كلامه أن ها التنبيه تدخل على المجرد من الكاف نحو هذا وهذه وهاذان وهاتان وهؤلاء وعلى المصاحب لها وحدها نحو هذا وهاتك وهاذاك وهاتاك وهؤلاءك ليس هذا الثاني قليل ومنه قول طرفة

رأيت بنى غبراء لا يسكر ونحو ولا أهل هذا الطراف الممدد (وبهنا) المجردة من ها التنبيه (أو ههنا) المسبوقة

ها (أشتر إلى داني المكان)

أى قريبه نحو ههنا

قاهديون (وبه الكاف صلاً)

البعد نحو ههناك وههناك

(أوبتم) أي انطق في البعد
 بتم نحو وأرلة شام لآخرين
 (أوهنا) بالفتح والتشديد
 (أو به نال) أي زيادة
 اللام مع الكاف (الطقن)
 على لغة الخجاز كما تقول ذلك
 نحو هنالك ابتلى المؤمنون ولا
 يجوز هاهنا لك كالأبحور
 هذا لك على التثنية (أو هنا)
 بالكسر والتثنية قال
 الشاعر
 هنا وهنا ومن هنا لهن بها
 ذات السمازل والامان هذوم
 تروى الأولى بالفتح والثانية
 بالكسر والثالثة بالضم
 بتشديد النون في اشلات
 وكما بمعنى وهو الاشارة الى
 المكان ليس الاوليان
 للبعد والاخيرة للقريب
 وور بما جاءت للزمان ومنه
 قوله
 حنت نوارولان هنا حنت
 وبدا الذي كانت نوار اجنت
 * خاتمة * يفصل بين
 التثنية وبين اسم الاشارة
 بضمير المشار اليه

كما شبه سم عن أبي حيان وابن هشام وغيرهما (قوله أوبتم) وقد تحقه اوقفا
 هاء السكت وقد يحرى الوصول بحرى الوقت وقد تحقه اثناء التأنيث كربت
 كذا رأيت في غيره وشم وقضى التشبيه برت جواز فتح التاء واسكانها
 (قوله وأزلقناهم) أي في المسلك الذي سلكه موسى وقومه وهو يدين
 الماء بين وسط البحر الآخرين أي ذرعون وقومه أي ذرئناهم من بني
 اسرائيل وأدبنا بعضهم من بعض حتى لا ينجو منهم أحد (قوله أو هنا)
 هي والمكسورة نفعهاها والكاف كافي مع الهوامع (قوله هنالك ابتلى
 المؤمنون) أي على أنهم في الآية للمساكن كما عليه أبو حيان وذهب ابن مالك
 الى أنها في الآية للزمان المذكور وقيل في قوله ادجاؤكم الآية (قوله
 هنا وضا ومن هنا) روى البيت بفتح الثلاثة وبقع الاول وكسر الثاني
 وضم الثالث فاستغيد منه لغة الضم مع التشديد قاله الروادني والضمير في لهن
 للجن وفيه أي فيها للارباب في البيت قبله وذات نصب على الظرفية بالاعمال
 فيهما المقتر والشمال جميع شمال على غير قياس والامان جميع عين
 والهمز يوم الصوت الخلق (قوله وربما جاءت) ظاهره رجوع الضمير
 للاخيرة وأرجعه بعضهم الى الثلاثة عبارة الجامع وقد يستعار غيرتم
 للزمان (قوله حنت نوار) بكسر البناء كذا همزة الاعراب قاله شيخنا
 وقوله ولان هنا حنت لات ههنا ملة وهنا خبر مقدم وحنت مبتدأ وخبر
 على تقدير حرف السبيل كما عند الفارسي أي وليس في هذا الوقت حنين
 وقوله اجنت بالجيم أي سترت والمراد بالذي اجنت محبتها رشوقها (قوله وبين
 اسم الاشارة) ظاهره مطاوعة قيد في التسهيل بالمجرد من الكاف قال
 الذملميني وانما امتعها أنا ذلك مع أن ما التثنية تدخل على ذلك لان لطاق
 هاله قليل فلم يحتمل التوسع اه وأفهم كلام الشاعر منع ادخالها التثنية على
 الضمير المتفصل الذي ليس خبره اسم الاشارة وبصرح الذملميني تقيلا عن
 ابن هشام فإنه قال في حاشيته على المتن نوع للمصنف ادخلها التثنية على
 ضمير الرفع المتفصل مع أن خبره ليس اسم اشارة كقوله في دياجة الكلب
 وه أنا ناخج بما أسرته وقد صرح المصنف في حاشيته على التسهيل بتثنية
 ذلك مشيرا الى أن قول صاحب التسهيل وأكتراته ما الهامع ضمير رفع

من فصل أو اسم إشارة معترض بأن ظاهره أن الاخبار عن الضمير المذكور
باسم الإشارة غير بشرط وليس كذلك فإن تخلفه انما يقع شاذاً اه كلام
الدامامي (قوله نحوها أناذا) هاللتبيه وأنا مبتدأ وذا خبر كما هو صريح
الدامامي ومما حصل ما ذكره الشارح ثمانية عشر مثلاً لأن ضمير المشار اليه اما
ضمير متكامل أو مخاطب أو غائب وكل اما مبتدأ أو مؤنث وكل اما مفرد
أو متني أو جمع (قوله وبغيره) أي غير الضمير المذكور فليلاو يستثنى من
الغير كالف التثنية ونحوه وكذلك واسم الله تعالى في القسم عند حذف الجار
نحوها الله ذابطع الهمة ووصلها مع اثبات ألفها وحذفها قاله الدماميني
(قوله هان ذى عذرة) بكسر العين أي معذرة وأما بالضم فالبكارة وهو
صدر شرط بيت من كلام النابغة (قوله تو كيدا) أي لتوكيد التثنية

الموصل

أي الاسمي بقرينة عدم ذكره الحرف في الاعم لئلا يلزم الترجمة لشي
والنقص عنه ولأن الكلام في المعارف وأل فيه معرفة لام وصوله لانه لا
مدخولها عن الوصفية (قوله موصل الاسماء) مبتدأ والذي مبتدأ ثان
حذف خبره تقديره منه والجملة خبر المبتدأ الأول (قوله الى عائذ) هو
الضمير وخلفه هو الاسم الظاهر على ماسياً في تفصيله ومن اقتصر على العائد
أراد مطلق الرابط (قوله أو مؤولة) من باب الحذف والايصال أي مؤول
بها غيرها والمراد بتأويل الغير بما كونه في معناها كما في صلة آل أو تقديرها
قبله كما في الظرف الجار والمجرور (قوله نخرج بقيد الاسماء) اعترضه
سم وغيره بأنه في حين المعرفة لا التعريف حتى يخرج به فالمناسب اخراج
الحرف بقوله الى عائذ أو ما الواقعة على اسم لانها وان كانت جنساً بينهما وبين
الفصل محوم وجهه فيصيح اخراجها وأجيب بأن مراده الاسماء التي
هي مصدوق ما لا الواقعة في حين المعرفة وسمها ما قيد ما مع أنها جنس لانها
من حيث الخصوص فصل ولذا اصح اخراج به وهو مع بعد مدبر عليه أن
ما واقعة على اسم كما قدمنا لعل اسماء لان المعهود في التعريف الافراد
لا الجمع ولانها خبر عن موصل الاسماء الذي هو مفرد قد رتب (قوله حيث

نحوها أناذا وها نحن ذان وها
نحن أولاء وها أنا ذى وها نحن
تان وها نحن أولاء وها أنت
ذا وها أنتما ذان وها أنتم
أولاء وها أنت ذه وها أنتما
تان وها أنتن أولاء وها هو
دا وها هما ذان وها هم أولاء
وها هي تار وها هما تان وها
هن أولاء وبغيره فليلا
نحوها ان ذى عذرة وقد تمام
بعد الفصل تو كيدا ونحو
ها أنتم هؤلاء والله أعلم

الموصل

(موصل الاسماء) ما انفقر
أبدا الى عائذ وخلفه جملة
صريحة أو مؤولة كذا حدته
في التسهيل نخرج بقيد
الاسماء الموصل الحرفي
وسمياً في ذكره آخر الباب
وبقوله أبدا التسمية
الموصوفة بحملة فانها انما
تقتصر الى حال وصفها بها فقط
وبقوله الى عائذ حيث

وادودا) أي وسع غير الشان (قوله في رحمة الله) والقياس في رحمة واد
 كمن يعزوني رحمتك كما ياتي (قوله عما ورد) أشار إلى أن الرطب بالمظاهر
 جماعي لا مفرد (قوله وأراد بالمؤنونة الخ) قال العيصي أورد عليه أن كلا
 من الثلاثة ليس جملة أولت شيئا آخر فالسوابق يقول وجملة ما موط بها
 أومة ذرة أو مفرده مؤنول بالجملة اه وقد علت سقوطه عما كتبه على
 قوله أو قوة وسه (قوله نص) أي محض عصى وسعه كأن يخصص بالمفرد
 المذكور والمفرد المؤنونة أو التي المذكر وهم جرا (قوله الذي) يكتب الذي
 والحي لا م واحدة لكثرة كاتهما وان كان الأصل كاتهما ملامين كخبر
 العياص في كلمة المنة المدونة ملام المحلى بال كاتين ويكتب الذين جمعا
 ملام واحدة تلك الكثرة ولا فرق بين رسمه ورسم اللذين شيئا في الخبر
 والصواب لا الزم حلول الفرق فيه مالا في التي دون الجمع ولم يعكس
 لسبق التي فيكون أحق بالأصل من اجتماع اللامين فاهم هذا وقد
 المصري في حواشي المطول كلمة الذين جمعا ملام واحدة ملعة لروم المياه
 مطبقا دون لعم من يطق به التأوير فعا ووجه ذلك بأن لروم حالة واحدة
 لو حب التمل خفف بحذف إحدى اللامين (قوله للمفرد) أي حقيقة
 أو حكما كما مر في وقوله المذكور أي حقيقة أو حكما كما مرقة وكذا يقال فيما
 بعد ولم يقل المصنف الذي لاد كاتفا لعم من قوله لا شيء التي (قوله
 عادلا) كان الأولى عالما لاطلاقه عليه تعالى بخلاف العاقل قال الروادى
 والمحب كيف لا يحاشون عن لاط المذكور أيضا وقول بعضهم أهم أرادوا
 المذكور ليس بمؤنن لا بدع الشاعرة اللطيفة وقوله القائل المراد
 بالعاقل العالم بخار الملائكة اللزوم (قوله لها التي) مقتضاها أن التي مبتدأ
 ثان حصره بخبر والجملة خبر المبتدأ الأول الذي هو الأنثى وهو غير متعين
 لحوار أن يكون التي حبرا لأنثى والمعنى الأنثى التي لاد التي أي مؤنن الذي التي
 فأنزل (قوله وحدها) أي الياء (قوله وتثنيها) أي الياء مكسورة
 كسرها ومضمومة ضمها وقيل يجوز على لغة التشديد أعراها ووجه
 الأعراب وهو مشكل لقيام وجوب البناء لا معارض (قوله ادا مائتيا)
 وكذا اجمع وليد كره لحيث في قوله جمع الذي إلى الذين ولا نسقوط

وادودا فاهم باعتقرا أن لا
 جملة لكن لا نصير على عائد
 وقوله أو حله من محل حو
 قوله سعاد التي أصالة حب
 سعاد أو قوله وأب الذي
 في رحمة الله أجمع أو رده
 الرطب ما تقيدها سر وأراد
 ما مؤنول الطرف والمحرور
 والصفة الصريحة على
 ما سبأ في ياء وهذا الموصول
 على نوعين نص ومثرك
 فالتثنية ثمانية (الذي) للمفرد
 المذكور فلا كان أو غيره
 (الأنثى) المفردة لها (التي)
 عائدة كات أو غيرها وفيها
 ست لغات أشان الياء
 وحدها مع ثناء الكسرة
 وحدها مع اسكان المدال
 أو الياء وتثنيها مكسورة
 ومضمومة والسابعة حذف
 الالف واللام ويحب الياء
 ما كنه (واليا) هما ادا
 مائتيا

الباء اذ جمع على قياس جميع المنقوص كالتقاضين فلا حاجة لذكره قبل
 كان عليه أن يقول في غير تصغير لانك تقول في التصغير اللذان واللتان
 بالباء والياء والجواب أنه انما حكم على لفظ الذي والى الكبيرين (قوله
 لا تثبت) بضم التاء الأولى على أنه من تصغير الخاطب ولانهاية والياء
 معمول مقدم وهو المناسب لقوله أوله العلامة ولا يلزم عليه تقديم معمول
 بجواب الشرط على الشرط اذ ليس في كلامه ما يقتضي أن اذا شرطية وأما
 جعله بفتح التاء على أنه من تصغير الباء والياء مبتدأ ففيه أنه مع عدم
 مناسبة كان الواجب حينئذ رفع تثبت لتجرده عن التاصب والجواز ولا
 ضرورة خصوصاً عند الناظم اهـ يس مع زيادة والمراد لا تجزئ ثبوتهما فلا
 يقتضي كلامه امتناع حذف الباء في حالة الأفراد (قوله بل مانليه) تصریح
 بما علم بما قبله وبأن لا يقال لا للاضراب وما واقعة على ما قبل الباء وهو
 الذال والتاء والضمير المستتر في تلييه عائد على الباء كما أشار إليه الشارح
 بقوله الباء فهو يدل أو بيان لهذا الضمير لا على ما قاله الصلة تجارية على غير
 ما هي له ولم يبرز لامن اللبس وأما الضمير البارز في تلييه فعائد على ما (قوله وكان
 القياس اللذان الخ) ظاهر قول المصنف ثبوتاً وقول الشارح وكان القياس
 أي قياس التثنية أنه تثنية حقيقية واليه ذهب بعضهم غير مشروط في التثنية
 الحقيقية الاعراب وذهب بعضهم إلى أنه ما صيغتان مستأنفتان للدلالة
 على اثنين وليس وضعهما مبنياً على واحد هما ويمكن إجراء كلامهما على
 هذا بأن يكون معنى قول المصنف اذا ما ثبنا اذا أتى بهما على صورة المثنى
 ومعنى قول الشارح وكان القياس أي قياس صورة المثنى والاصح أنه هما
 مبنيان والظاهر أن بناءهما على الالف أو الياء (قوله فحذف لاتقاء
 الساكنين) واقصد الفرق بين تثنية العرب وتثنية المبنى سم (قوله والنون
 ان تشدد فلا ملامه) والنون المزيدة قال الفارسي هي الثانية لئلا يلزم
 الفصل بين ألف التثنية ونونها وقال أبو حيان هي الأولى لئلا يكثر العمل
 بالساكن الأولى وادغامها قال في التوضيح وشرحه وبالحارث وبعض ربيعة
 يجب حذف نون اللذان واللتان في حالة الرفع تصغيراً للوصول لطلوه بالصلة
 لكونهما كائناً الواحد قال الفرزدق

لا تثبت بل مانليه (الياء وهو
 الذال من الذي والتاء من التي
 (أوله العلامة) الدالة على
 التثنية وهي الالف في حالة
 الرفع والياء في حالي الجر
 والنصب تقول اللذان
 واللتان واللذين واللتين
 وكان القياس اللذان واللتان
 والسديين واللتين بالياء
 الباء كما يقال الشيخيان
 والشيخين في تثنية الشهي وما
 أشبهه الآن الذي والتي لم يكن
 ليا تم ما حظ في الخبر بك
 لبناءهما فاجتمعت ساكنة مع
 العلامة فحذف لاتقاء
 الساكنين (والنون) من
 مثنى الذي والتي (ان تشدد
 فلا ملامه) على مشددها
 وهو في الرفع متفق على
 جوازه

وهو الصحيح قد قرئ في السبع
ربنا أربنا الذين أنسلنا
(والذين من دين وتين) تنبيه
ذاونا (شددا أيضا) مع الالف
بالتقاء مع الياء على الصحيح
وقد قرئ فذا ذلك رهانان
واحدى ابني هاتين بالتشديد
فهما (وتعويض بذلك)
التشديد من المحذوف وهو
الياء من الذي والى والالف
من ذاوننا (قصدا) على الأصح
وهذا التشديد المذكور لغة
تجيم وقيس وأب شددا
وقد دللنا لطلاق انتهى حكم
تنبيه الذي والى وأما جميع
الذي تنبيهات الأول (الأنى)
مقصودا وقد قال الشاعر
وتبلى الأنى يستلهمود على
الأنى * نرا من يوم الزوع
كالحد القبيل * وقال الآخر
أبى الله لاشم الألاء كأنهم
سيوف أجاد القين وما عقالها
والكثير استعمله في جميع
من يعقل ويستعمل في غيره
قليلًا وقد يستعمل أيضا جمعا
لتي كما في قوله في البيت الأول
على اللى تراهن وقوله

أبى كليب أن عبي اللدا * قتلا الملوك وفككا الأغلالا
الهمزة للنداء وبني متادى والفعل بالضم جديس يجعل في العنق اه مع
حذف و المحارث أمه بنو الحارث وبهم يستعمله هكذا ثم شئت من
الكلمة في كلمة واحدة كما تخت من عبد القيس عقبى في النصب وشاهد
حذف تون اللتان قوله
هما التالول ولدت تميم * أقبل فخر لهم جميع
وفيها لغة رابعة لذان وثان يحذف ال (قوله وقد قرئ والذان) هي قراءة
سبعة وكذا فذا لك (قوله وأما في النصب) أى والجز ورك ذكره لعله
بالقافية (قوله رسا أربنا الذين) ضبطه البعض بكون الراء لان من
يشدد النون بـ يمكن راء أربنا وهذا مستحسن لا واجب لان التلقين من
تراءين جائزا إذ الم يحذف المعنى والاعراب كما هنا (قوله وتعويض) مبتدأ
خبره فصد واستوعق الابتداء به ما في الجملة من معنى المحصر لان المعنى ما قصد
بذلك الا التعويض فهو على حدثى جاء بك أى ما جاء بك الا شئ وفائدة هذا
المحصر الرد على القول الضعيف قال سم نبتى على أن التشديد لا تعويض أن
لا يجوز التشديد في المحصر لعدم المحذوف منه فلا تعويض اه وانما لم
يؤخره وانى يدين ومدين لأن المحذف فهما ليس للتنبيه بخلاف ما نحن فيه
فحصل الفرق (قوله على الأصح) من جملة مقابله أن التشديد لنا كيد
الفرق بين تنبيه المعرب وتنبيه المبني (قوله الأنى) يلزمه ال فلا يشبهه بالى
الجارة ولهذا يكتب بغير واو كما في التصريح عن ابن هشام بخلاف أولى
الإشارة فتكتب بواو بعد الهمزة لعدم ال فهاق تنبيه بالى الجارة (قوله
وتبلى) الضمير راجع الى المذون في البيت قبله وهو المذون ويستلهمون
يلبسون الائمة وهى الذرع على اللى حال أى حالة ككونهم على الخيل
اللى الخ والروع بالفتح الفرع والمراد الحرب والحداء كغضب جمع حداءة
كغلبة وهى الظاهر المعروف والهيل يضم فمكون جمع قبيلة كعمراء
وهى التى في عيدها أقبل فتختين أى حول قاله العبنى (قوله لاشم) قال العبنى
في محـل نصب على المفعولية جمع أنهم من الشيم وهو ارتفاع فصفة الانف
مع استواء أعلامه والفين الحداد والحداد الجلاء اه وكأثر بشير الى أن

الشم مفعول به دخلت عليه الالام الزائدة وحينئذ في الكلام حذف أي أبنى
 الله ضمير الشم الخ ويبحث الردواني في الاستشهاد بالبيت على أن المدافعة
 باحتمال أنه ضرورة وقد يقال الأصل عدم الضرورة (قوله أو عقيل) كذا
 بالشك في التصريح أيضا وعقيل بالتصغير (قوله بالواو رفعاً نطقاً) وهل
 هو حينئذ معرب أو مبني تجيء به على صورة المعرب قولان الصحيح الثاني اذ
 هذا الجمع ليس حقيقة حتى يعارض شبه الحرف لاختصاص الذين
 بالعقل وعموم الذي للعاقل وغيره ولأن الذي ليس علماً ولا صفة ولهذا
 لم يتفق العرب على إجرائه مجرى العرب بخلاف التثنية ولعل وجه الأول
 أنه على صورة الجمع الذي هو من خصائص الاسماء فيعارض (قوله
 صبجوا الصباح) أي صبجوه أي أتوه في الصباح وذكر الصباح تأكيد
 لأنه مامه من صبجوا والتخيل بالتصغير موضع بالشام والغارة اسم مصدري
 من الإغارة على العدو ومفعول له أو بمعنى مغيرين حال والمحتاج بكسر الميم
 الشديد الدائم هذا المخلص مافي التصريح والعيني ويكتب للذين على هذه
 اللغة بلامين لمساواة المعرب الذي تظهر معه ألك في يس وقد مررت المسألة
 عن القنزي بتعليم آخر قريبا (قوله بحجاز) أي بالحذف والتقدير اسم جمع
 الذي أو بالاستعارة لعلاقة المشابهة بالجمع الحقيقي في إفادة كل التعدد ذلك
 أن تجعل الجمع بمعنى الأغوى وحينئذ لا تجوز (قوله فانه خاص بالعقلاء
 الخ) كذا في ابن الناطم ورد بأن عموم الذي لا يمنع جري جمعه على سنن
 الجموع بل أن كان للعاقل جمع على الذين وإن كان لغو يرد مع كسائر
 الأوصاف من نحو قائم وداخل وخارج فانه عامة للعاقل وغيره ويتجمع أن
 كانت للعاقل والأفلاويكون جمعا على سنن الجموع قطعاً والحق أن
 الجمع غير جار على سنن الجموع لكن لاس الحيشية التي ذكرها الشارح بل
 من حيث أن الذي ليس علماً ولا صفة والتثنية جارية على ما حقه أن يكون
 سنن تثنية المبنيين فإن المبني لا حظ له من الحركة فياؤه ساكنة وحدها
 الحذف لأنه تعالى الساكنين كما تقدم وثبات ألباء حق المعربات لاحق
 المبنيان كذا في الروداني ولك منع الردبان الذي ليس صفة كما اعترف به بعد
 ذلك كيف يقاس على سائر الأوصاف فتأمل وانما اختص الذين بالعقل لأنه

(وبعضهم) وهم هذيل

أو عقيل (بالواو رفعاً نطقاً) قال

نحن اللذين صبجوا الصباح

يوم التخيل غارة لمخاحا

* تنبيه * من المعلوم أن

اللى اسم جمع لا جمع فإطلاق

الجمع عليه مجاز وأما الذين

فانه خاص بالعقل والذي عام

في العاقل وغيره

على ضرورة ما يختص بهم كالزبد والحرين والمراد بالعقلاء العقلاء حقيقة
أو تنزيهاً لا كافي شرح الطامع ومثل لثاني بقوله تعالى ان الذين تدعون من
دون الله عبادة ما لكم ان تنزل المشركون الا ستنام منكم ان يبعث (قوله)
فهما كالعالم والعالمين أي في اختصاص الجميع بالعقلاء وعموم المفرد
اهم ولا يميزهم أي فيكون الذي اسم جمع كالعالمين وهو مبني على خلاف
الخطبة كالمريانه (قوله باللات) الباء بمعنى على أو لالة (قوله أي التي)
قد جمع باللاتي لم يقل كالنظم باللات بل بلاء إشارة الى أن اثبات الباء هو
الاصل وبشبهه بالذات أيضاً تقديم اثباته على حذفه في قوله بآيات الخ
(قوله على الآتي) أي فتكون الآتي مشتركة بين جمع الذي وجمع التي
اه دما بيني (قوله وتجمع أفعال اللواتي) هذا عطف على قوله وقد تقدم
الخ قال الورداني والصحاح أن اللواتي واللواتي جمعان للذاتي والذاتي كانهما
واحد وادى واللات جمع اللاتي اه ويؤخذ من مجموع كلامه وكلام
الشارح أنه يقال اللواتي بالذوات والذات الباء والذوات بالذوات والذوات
بالذوات وحذف الباء واللات بآتيين بينهما همزة (قوله واللات كالذي)
قال شيخنا يحتمل أن يريد أن اللواتي وقع موقع الذي ويحتمل أن يريد أنه كالذي
في أنه يراد فيه الباء والنون يقال اللاتين كما قال الشاعر

وانامن اللاتين ان قدر واعفوا * وان أنزوا جادوا وان نزوا عفوا
وسمع اللاتون رفاً كما سمع اللاتون رفاً اه وتبادر الأول جري عليه
الشارح (قوله وكالذين متعلق به) ظاهره أنه ظرف لغوة متعلق بوقع وهو
غير ظاهر وعبارة المعرب متعلق بحال محذوفة من ماعل وقع وتر را حال
أخرى منه اه وهذا هو الظاهر ويمكن ارجاع كلام الشارح اليه ومن
هنا يعرف ما في كلام البعض فتأمل (قوله والمعنى أن اللواتي الخ) قال شيخنا
فيكون اللواتي مشتركين جمع الذي والتي كالاتي اه وقد يدعى أن
استعمل اللواتي بمعنى الذي مجازاً ويفرق بينهما وبين استعمال الآتي بمعنى
الآتي بقوله التي صرح المصنف ويؤيده تقديمهم احتمال المجاز على
احتمال الاشتراك فتأمل (قوله وقع جمعاً) أي اسم جمع وكذا يقال فيها
بعد (قوله بآتي منه) أي من هذا الموضع والباء الخ صفة لا بآتي وفيه

فهو اه كالعالم والعالمين انتهى (باللات واللات) اثبات
الباء وحذف الباء منها (التي في)
جمعاً التي بتد أو قد جمع
بغير وباللات متعلق بجمع
أي التي قد جمع باللاتي
واللاتي نحو واللاتي يأتي
الفاصلة من ناسككم واللاتي
يشتر من المحض وقد تقدم
أنما اتجمع على الآتي وتجمع
أيضاً على اللواتي بآيات الباء
وحذفها وعلى اللواتي بآيات
ومفسرنا واهي اللواتي بآيات
والذات مبنية على الكسر
أو مبنية على العراب أو لات
وليت هذه بوجه حقيقة
وانما هي أسماء جمع (واللات)
كالذين بآيات الباء واللات
ووقع خبره وكالذين متعلق به
وزرا أي قليلاً حال من ماعل
وقع وهو الظاهر المستتر فيه
والآتي للاطلاق والمعنى أن
اللات وقع جمعاً لا مبنياً
وقع الآتي جمعاً لا مبنياً
ومن هذا قوله
فما آيات بآيات منه
علينا اللواتي بآيات الجوار
والاشتراك صفة

الفصل بين النعت والمنعوت بأجنبي ويجوز قوله (قوله وأل) نقل عن
السجود وغيره أن الخلاف الجاري في أل المعرفة من أنها أل بجماعتها أو اللام
فقط يجري في الموصولة (قوله تساوى ماذكر) أى تساوى كلاماً ذكر
سابقه أى تستعمل فيما يستعمل فيه كل مذكر (قوله في الموصولة) لوقال
في الاستعمال أى استعملها في المذكر والمؤنث والمفرد وقسمه إلى كان
أولى أذ ليس الغرض مساواة هذه الماذكر في مجرد كون كل موصولة لانه
لا يفيد الاشتراك الذى هو المقصود (قوله وهكذا الخ) هكذا أى كهذا
حال من الضمير في شهر وذو منبدأ وشهر خبره أى ذو شهر حاله كونه كن وما
وأل وأفراد اسم الإشارة بتأول المذكر (قوله بهذا) أى بالمساواة التى
تضمها تساوى تضمن الفعل حدثه الذى هو معنى مصدره وتذكر اسم
الإشارة باعتبار المذكر وأل بالتساوى اللازم لتساوى فافهم (قوله)
وتستعمل في غيره أى مجازاً بالاستعارة وإليه أشار بقوله أعارض تشبيهه
أو مرسل علاقة الجزئية وإليه أشار بقوله أو تغليب عليه لأن التغليب
مجاز مرسل علاقته الجزئية على مقاله ابن كمال باشاً ولعلاقة المجاورة وإليه
أشار بقوله أو افتراضه الخ هذا ما ظهر لى في تقرير عبارته والضمير في تستعمل
عائد على من لا يقيد كونها موصولة فصيح بتشبيهه بقوله أسرب القطا الخ مع أن
من فيه منكرة لا موصولة (قوله أسرب القطا) الهمزة للتداعى والسرب
القطيع من كل شئ وهو بيت بكسر الواو ومن باب رضى وأما هوى وهوى
كرمى يرمى فمعنى سقط فتدأوه السرب وطالب اعارة الجناح منه يفتضى
تشبيهه بالعالم (قوله الأعم صباحاً) قبل أصل عم انعم من نعم نعم بكسر العين
فهم أى تتم حذف الهمزة والنون تخفيفاً على غير قياس ويصح أن يكون
أمر من وعم نعم كوعدي بعد بمعنى نعم أى تتم وكذا يصح الوجهان في قوله
يعمن ويقال عم بفتح العين من نعم نعم كعلم يعلم أو من وعم نعم كوضع يضع
وضمها جام منصوب على الظرفية أو التمييز عن الفاعل والظلال ما شخص من
آثار الدبار والبالى المشرف على التمدد والاستيفاء انكارى والعصر
بضمين لغة في العصر بفتح فسكون كالعصر بضم فسكون وهم صباحاً من
تسمية الجاهلية دما ميثى ببعض زيادة (قوله في اختلاط) أى في حال اختلاط

من وما وأل وذو وذو أى على
ما سبأ في شرحه وقد أشار إليه
بقوله (ومن وما وأل تساوى)
أى في الموصولة (ماذكر) من
الموصولات (وهكذا ذو عند
طبي شهر) بهذا فافهم
فالأصل استعمالها في العالم
وتستعمل في غيره لعارض
تشبيهه بكقوله
أسرب القطا هل من يعبر
جناحه * اعلى الى من قد
هو بيت أطير * وقوله
الأعم صباحاً أي الظلال
البالى * وهل يعمن من كان في
العصر الخالى * أو تغليب عليه
في اختلاط

العاقلة بغيره قال في المغيث يقولون على الشيء غيره لتاسب بينهما كما
 في الايوبي للآب والام والمشرق والمغربين الا ان براد مشرقا المصيف
 والشتاء ومغربا هما وانما الحاق المغرب وانما الحاق المغرب ثم
 تسميته حاقا بما جاز لانه مخفوق فيه أي مغروب فيه والمغرب من الشمس والمغرب
 أو اختلاط كل في تغليب المحاطين على الغائبين في لعليكم تتقون به ذو قوله
 اعدوا ربكم الذي خلقكم والذين من قبلكم لآن لعليكم من عذاب
 يحذركم لا تعبدوا والمذكورين على المؤث حتى عذب منهم في وكانت من
 القاصي بناء على أن من جعسية والملائكة على ابليس حتى استوى منهم في
 فبعدوا والا ابليس وله ذاعذ جاعة الاستئناس متصلا والذين آمنوا بشيبي
 عليه في أول تعودن في ملتنا بعد قوله تعالى اخر جناتنا بشيبي والذين
 آمنوا هلم من قريتنا فاه عليه الصلاة والسلام لم يكن في ملتهم قط بخلاف
 الذين آمنوا معه والمحاطين على الغيب والعلاء على غيرهم في ينزروكم فيه
 بعد قوله تعالى جعل لكم من أنفسكم أزواجا ومن الأنعام أزواجا وال
 فقال ينزروكم واباها ومع ينزروكم فيه يسكنكم ويكثركم بهذا الجمل
 اه مع اختصاره وبعض زيادة من المداميني (قوله تخذونه بسجد) أي
 يخضع فلا اشكال في وصف غير العاقل به وما ذكره الشارح ليس لفظ الآية
 فلعنه لم يرد التلاوة فلا اعتراض عليه قال في التوضيح وتخذون من يحيى على
 رجلين فانه يشعل الآدمي والطائر اه قال شيخنا ومنه يعلم أن ذكر الشارح
 له ليس للتمثيل بل لنظم الآية لانه ليس من الثاني بل من الأول يعني
 التغليب (قوله أو اقترانه) أي غير العاقل به أي العاقل ولم يغير بالاختلاط
 بدل الاقتران فتشلتا التعبير المغيث بالاختلاط في هذه الآية الشانية أيضا
 أو لجملة النجوم في صورة التغليب على الكل المجموع وفي هذه الآية على
 الكل الافراد فانهم (قوله فصل بين) أي الجارة هذا هو الوجه لانها
 التقدم في الذكر والا قرب الى عبارته لانه لو كان مراده الموصولة لقال بها
 بالاصمار لان الكلام فيها وفي التصريح بمن الموصولة (قوله تخذونهم من
 يحيى الخ) فيه أنه يتخيل أن تكون من نكرة موصوفة الا أن يقال هذا امثال
 والمثال لا يضر الاحتمال وظهر أن من الوسطى للاقتران والتغليب معا

تخذونه بسجد من في السموات
 ومن في الارض أو اقترانه
 في عموم فصل عن تخذونهم
 من يحيى على بطنه ومنهم
 من يحيى على رجلين ومنهم
 من يحيى على أربع لا اقترانه
 بالعاقل في كل دابة وتكون
 بلفظ واحد لانه كروا المؤث
 مفردا كما أو منى أربع وع

لشعها الانسان والطائر واقترانهما في العجوم السابق (قوله والاكثر
 في ضميرها) أي من لا يقيد الموصولة بدليل التثنية بقوله تعالى ومن يقنت
 وحمل كون الاكثر مراعاة اللفظ اذ لم يحصل من مراعاته لبس نحو اعط
 من سألتك لامن سألك أو قبح نحو من هي حمراء أمسك فيجب مراعاة المعنى
 فلا يقال أعط من سألك ولا من هو حمراء أمسك لقبح الاخبار بمؤنث عن
 مذكر ~~ك~~ معكسه نحو من هي أحمر أمك ولا من هو آخر أمك لان الموصول
 وصلته كثنى واحد فكأنك أخبرت عن مذكر بمؤنث ~~لكن~~ القبح
 في الصورتين الاوليين أشد لان تخالف الخبر والخبر عنه فهما في الصلة
 وفي الموصول وخبره وفي الصورة الثالثة في الموصول وخبره فقط ومالم
 يعضد المعنى سابق فيختار مراعاته كقوله * وان من النساء من هي روضة *
 فأنت الضمير لقدم ذكر النساء كذلك في التصريح مع زيادة من حاشية
 الروداني عليه ومن الدماميني ولي فيه بحث لانه يلزم على مراعاة اللفظ
 في قوله من هي روضة أيضا الاخبار بمؤنث عن مذكر فقتضى التعليل
 بدلوجوب مراعاة المعنى في قوله من هي حمراء أمك وجوب مراعاة المعنى
 في قوله من هي روضة أيضا اذ لا فرق بين المؤنث بالتاء والمؤنث بالالف كما
 في الدماميني ولا بين الصفات كسنة وحمراء والاسماء كروضة وحمراء
 بدليل ما مر من استقبح من هو حمراء أمك فتدبر * (فائدة) * يعتبر المعنى
 بعد اعتبار اللفظ كثيرا نحو ومن الناس من يقول آمنا بالله وباليوم الآخر
 وما هم بمؤمنين وقد يعتبر اللفظ ثم المعنى ثم اللفظ نحو ومن الناس من يشتري
 لهوا الحديث الى قوله واذا تتلى عليه آياته أو ما لا اقتصار على اعتبار المعنى
 ثم اللفظ فممنوع كما نقله الفارسي عن النحويين وعلاوه بأنه يكون الباسا
 بعد اليان بخلاف اعتبار اللفظ ثم المعنى فانه يكون تفسيرا وأقره ابن هشام
 وغيره اه دماميني ملخصا لكن قال في الهمع وتجاوز البداء بالمعنى
 كقولك من قامت وقعدو شرط قوم لجوازه وقوع الفصل بين الجملةتين نحو
 من يقومون في غير شيء وينظر في أمرنا قومك اه وفي الرضى مانصبه
 وأما تقديم مراعاة المعنى على مراعاة اللفظ من أول الامر فقل أبو سعيد
 عن بعض الكوفيين منعه والأولى الجواز على ضعف الا في اللام الموصولة

والاكثر في ضميرها اعتبار
 اللفظ نحو ومنهم من يؤمن به
 ومن يقنت منه كن ويجوز
 اعتبار المعنى نحو ومنهم من
 يستمعون اليك ومنه قوله

فانه يستحق ذلك فيها فلا يقال الغار به جاء خلقه وسوليتها اه (قوله تعش)
الخطاب لذنب وقوله لا تخونني أى على أن لا تخونني وقيل جواب القسم الذى
تضمنه ما عهدتني (قوله فانها لغير العالم) أى موضوعه لغير العالم قال فى التلويح
مكون ما لغير العقل قول بهض أئمة اللغة والاكثرون على أنهم للعقل
وغيرهم اه قال فى شرح الجامع روى ذلك أى كون الغير العقلاء عن
النبي صلى الله عليه وسلم كإى كثير من كذب الأصول وغيرها أن ابن
الربرى لما سمع قوله تعالى أطيعوا الله وأطيعوا أميركم وما تعبدون من دون الله حصب جهنم قال
لا خصصتم محمد الخاء الى النبي صلى الله عليه وسلم فقال أليس قد عبادت
الملائكة أليس قد عبد المسيح فيكون هؤلاء حصب جهنم فقال له النبي صلى
الله عليه وسلم ما أجهدك بقله قولك ما لا يعقل اه وهذا ان صح كان
نصا فى المسألة (قوله نحو ما عندكم سقند) قيل أى ما عندكم من منافع الدنيا
ومنافع الدنيا يشعل الرقيق وهو عاقل فيكون من الاستعمال فى غير العالم
للاختلاط (قوله ونستعمل فى غيره) الظاهر لغير العالم وغير غيره هو العالم
واستعمالها ساقية ما على طريق الاستعارة أو المجاز المرسل وان لم يشر
التأرجح الى الاثنى بقوله اذا اختلط به أى بأن غلب غير العالم على العالم
(قوله فى صفات العالم) أى فى ذوات العالم ملحوظاتها الصفات غير المفهومة
من الصلة كالبكارة والشيوبة فى المثال الاول لاعلمنا كان الملحوظ فيها
الصفات وهى من غير العالم كان كالمستعملة فى غير العالم وانما قلنا أى
فى ذوات الخ لان ما فى الامثلة ليست واقعة على الصفات نفسها اذ التكاح
فى المثال الاول لا يتعلق بالذات والتزويج فى المثالين الاخيرين للذات
وانما قلنا غير المفهومة من الصلة اثلا ليرد عليه أن كل موصول استعمال
فى العالم نحو جاءنى من قام ملحوظ فيه الصفة المفهومة من صلته لوجوب
ملاحظة الصلة وعبارة الكشف فى تفسير قوله تعالى فانكحو امهاتكم
من النساء مانصه وقيل ما ذهابا الى الصفة ولان الاناث من العقلاء يخرجن
مجرى غير العقلاء اه قال السعدى - واسيه عليه التفرقة أى بين من وما
اذا أريد الذات أى لاعم ملاحظة الصفة أما اذا أريد الصفة أى لوحظت
مع الذات نحو ما زيد أفاضل أم كريم وفى الموصولة نحو أكرم ما شئت من

تعش وان ما عهدتني لا تخونني
تكن مثل من يادئب بهض البيان
وأما ما لم لغير العالم نحو
ما عندكم سقند ونستعمل فى غيره
قيل اذا اختلط به نحو
يسمع لله ما فى السموات وما فى
الارض ونستعمل أيضا
صفات العالم نحو فاكحوا
ما طاب لكم من النساء وحكى
أبو زيد سبحانه ما يبعج الرعد
بجمده وسبحان ما يتحرك لنا
وقيل لى فيها

هؤلاء الرجال القاسم والقاعد فما كن بحكم الوضع على ما ذكره المصنف
 أي الرخصمري والسكاكي وغيرهما وان أنكره البعض والمعنى ههنا
 انكمجوا الموصوفة بأي صفة أردتم من البكر والتيب الي غير ذلك من
 الاوصاف اه ويوجد في بعض نسخ الشارح بعد فأنكجروا ما طاب لكم
 من النساء أي الطيب والمتبادر منه أن المراد الصفة المفهومة من الصلة
 وليس كذلك كما مر فالجسد سقطه كافي غائب النسخ (قوله لذوات من
 يعقل) أي أعم من أن يلاحظ الصفات معها أولا وكان الأولى يعلم بدل
 يعقل (قوله ونستعمل) أي حقيقة كافي بس وقوله في المهم أمره أي
 الذي لم يدرك انسان هو أو غير انسان قال المصنف وكذا وقعت انسانته
 ولم يدرك ذكر هو أو أنثى كقوله تعالى اني نذرت لك ما في بطني محررا (قوله
 وتكون بالفظ واحد كن) أي والاكثر في ضميرها اعتبارا بالفظ ويجوز
 اعتبار المعنى (قوله تقع من ومالح) ذكر خمسة معان تشترك فيما من وما
 وتفرد ما عن من بمعان أخر ككونها انجيية ونافية وكافة وزائدة ومصدرية
 ظرفية وغير ظرفية ومهيئة كافي حيثما فان ما هيأت حيث للشرطية أو مغيرة
 كما في لو ما ضربت زيدا فان ما غيرت لو من الشرطية الى التخييض قال
 المصنف في التسهيل ويوصف بها أي جماعا على رأي اه قال الدماميني نحو
 لا امر ما جدد قصيرا أنه أي لا امر أي أمر وهذه التي يعبر عنها بالابهامية
 وينفرد على الابهام الحقايرة نحو أعطه شيئا ما والفتخامة نحو لا امر ما جدد
 قصيرا أنه والنوعية نحو اضر به ضربا ما قال المصنف والمشهور أنها زائدة
 منهية على وصف لائق بالحمل وهو أولى لان زائدتها عوضا عن محذوف ثابتة
 في كلامهم نحو أما أنت منطلقا انطلقت فرادوها عوضا من كان وليس
 في كلامهم منكرة. ووصف بها جامدة الا وهي مردفة بمثل الموصوف نحو
 مررت برجل أي رجل وطعمنا شاة كل شاة فالحكم على ما المذكورة
 بالاسمية واقضاء الوصفية حكم بما لا نظيره فوجب اجتنابه اه باختصار
 (قوله وما تفعلوا من خير يوف اليكم) المتجه أن الشارح لم يقصد اللفظ
 الثلاثة حتى يرد اعتراض البعض كغيره بأنه لفق من آيتين فكان الصواب
 أن يقول أما وما تفعلوا من خير يوف اليكم واما وما تفعلوا من خير يعلمه الله

لذوات من يعقل ونستعمل
 في المهم أمره كقوله وقد
 رأيت شجاعتا من بعد انظر الى
 ما أرى وتكون بالفظ واحد
 كن * تنبيه * تقع من وما
 موصولتين كما مر
 واستفهاميتين نحو من عندك
 وما عندك وشرطيتين نحو من
 يد الله فهو المهتدى وما تفعلوا
 من خير يوف اليكم ومنكرتين
 موصوفتين كقوله
 الارب من نعتيه لك ناصح
 وقوله

رب من أنفخت غيظا قليه
 قد تمني لي مونا لم يطع * وقوله
 لما نفع بسجي الليب فلا تسكن
 لشيء بعيد نفعه الله رسا عيا

بل تصدق كرمثال من عنده (قوله رب ما تذكركه) يجب فعل رب من مالا ن
 الذي يوصل رب ما لكافة وما هنا تذكركه وصيغة بالجملة بعدها والاطمئنان
 محذوف أي تذكركه وقوله فرجة بالفتح أي انفراج وقال النحاس الفرجة
 بالفتح في الأمر المعنوي وبالضم فيما يرى من الحائط ونحوه كذا في العيني
 وفي السماء ومن أن الفرجة بمعنى الخلل من الهم مثله وأن فرجة نحو
 الحائط بالضم والعدال بالكسر الحبل الذي تشبهه الله به لئلا يهمل من السيام
 ووجه التيه السهولة والسرعة قال في المفتي ويجوز أن تكون ما لكافة
 والمفعول المحذوف اسما ظاهرا أي قد تذكركه النفوس من الأمر شيئا أي
 وصفاته أو الأصل من الأمر وأمر أو في هذا الباب المفرد عن الجمع وفيه
 وفي الأول آية الصفة غير المفردة عن الموصوف إذ جملة له فرجة الخ عليهما
 صفة للموصوف اه وقوله آية الصفة الخ أي وهي لا تجوز اختيارا إلا إذا
 كان الموصوف بعض اسم سابق محصور وبين أو في نحو منا طعن ومنا أقام
 وقنا طعن وقنا أقام (قوله فعل رأى أي على) متعلق بمحذوف أي تذكرون
 تذكروا فاعله على رأى أي على (قوله والفعل مستتر) أي يعود على التمييز
 كما سبأ في قوله * ويرفان مفعيل بفسره * بمزكتم قوما مفسره
 وسبأني أنه مما يقتضيه عوده على متأخر لفظا ورتبة (قوله وهو المخصوص)
 أي ولعل هو المخصوص فيه وأما مبتدأ خبره متعلق بالجاء والمجرور
 المحذوف والمعنى هو المدح مثلا في سر وأعلان أو الجملة قبله والجاء
 والمجرور في محل نصب على الحال وأما خبر مبتدأ المحذوف على ما يأتي (قوله
 خبره هو آخر) أي والجملة صلة الموصول والجاء والمجرور متعلقان
 المحذوف لما فيه من معنى الفعل أي ونعم من هو الموصوف بالفصائل في حالتي
 سر وأعلان قال ابن هشام ويحتاج إلى تقدير هو ثالث ~~يكون~~ مخموصا
 خبره الجملة قبله قال الدماميني ورابع على القول بأن المخصوص مبتدأ حذف
 خبره اه وفيه أنه لا يتعين تقدير الخبر هو بخلاف تقديره المدح مثلا
 فإن قيل هلا جعل الجاء والمجرور خبره والمذكور * أجيب بأنه
 لو كان كذلك لكان متعلقا بكون عام والمراد تعلقه بكون خاص هو معنى
 هو المحذوف إذا المراد ونعم من هو الموصوف بالفصائل في سر وأعلان

وقوله * رب ما تذكركه النفوس
 من الأمر له فرجة كل العقال
 ومن ذلك فيما قولهم مررت
 بين محبوبك وبما يحب لك
 ويكونان أيضا كرتين تأميين
 أما من فعل رأى أي على زعم
 أنها في قوله

ونعم من هو في سر وأعلان
 تمييز والمفاعل مسترود
 هو المحموص بالمدح وقال
 غيره من موصول فاعل وقوله هو
 مبتدأ خبره هو آخر محذوف

وفيه أنه يجوز تعلقه بخاصة اقترانه بالمدح أى المدح فى سر و إعلان كجبرينا
 عليه آتقا (قوله على حد قوله شعري شعري) أى على طريقته فى التأويل بما
 يخرجهم عن الاتحاد من كل وجه بأن يراد بهم المبتدأ الذات بتقطع النظر
 عن صفاتها وهم والخبر بالذات الموصوفة متباعدة فاضائل (قوله الا لاخفش)
 اعترض بأنه لا يمنع ذلك بل يجوز كون ما موصولة أو مذكورة موصوفة
 والخبر علمها محذوف وجوبه بتقديره شئ عظيم (قوله وفى باب نعم وبئس)
 عطف على قوله على رأى البصريين الخ وزاد بعضهم موضعاً ثالثاً وهو قولهم
 إذا أرادوا المبالغة فى الاخبار عن أحد بالاكثار من فعل الكتابة مثلاً ان
 زيد عما أن يكتب أى من شئ كتابة فاجمعنى شئ وأن وصلته فى تأويل
 مصدر بدل من ما أو عطف بيان والمعنى أنه ملازم للكتابة حتى كأنه خالق منها
 أفاده الدماميني (قوله فما نصب على التمييز) اعترض بأن ما موصولة للضمير
 فى الإبهام فكيف تميز * وأجيب بمنع المساراة لأن معناها شئ عظيم
 وبهذا الاعتبار يحصل التمييز اه شئنى ثم انصاع على هذا الضمير
 مستتر فى نعم يعود على التمييز والمخصوص محذوف تقديره هو وما درج عليه
 الشارح أحد أفعال فى ما هذه مستأنى فى باب نعم وبئس وقد درج عليه
 فى المعنى فى موضع ودرج فى موضع آخر على قول آخر منها وهو أنها معرفة
 تامة فاعل ومثلها للمعرفة التامة الخاصة أى المقدرة من لفظ اسم تقدمها
 هى وعاملها موصولة فى المعنى فتقديره فى المثال نعم الغل ومثل للتامة
 العامة أى المقدرة بالشئ وهى مالم يقدّمها ذلك بنحو ان تبدوا الصدقات
 فجمعها أى فجمع الشئ هى والاصل فجمع الشئ ابتداءً لأن الكلام فيه
 فى حذف المضاف وأتىب عنه المضاف إليه فأنفصل وارتفع والحاصل أن
 ما الاسمية كما تكون مذكورة ناقصة وهى الموصوفة ونامة وهى غير الموصوفة
 تكون معرفة ناقصة وهى الموصولة ونامة كجاء (قوله هو مذهب الجمهور)
 مثل الخلاف حيث لا عهد أى فى الشارح والافهى حرف تعريف اتقافاً
 شتوجاء بمنسناً فأكرمته المحسن قاله الرضى (قوله الى أنها حرف موصول)
 رتباً أنها لو كانت كذلك لا قلت مع ما بعدها بمصدر (قوله الى أنها حرف
 تعريف) رتباً أنها لو كانت كذلك لكانت من افعال اسمى الافعال والمفعول

على حد قوله شعري
 شعري وأما ما فعل رأى
 البصريين الا لاخفش فى
 نحو ما أحسن زيدا اذ المعنى
 شئ حسن زيدا على ما سياتى
 بيانه فى باب وفى باب نعم وبئس
 عند كثير من النحويين
 المتأخرين منهم الرضخى نحو
 غسلته غسلان عما أى نعم شيئاً
 فما نصب على التمييز وأما ال
 فلها قل رغيه وما ذكره
 الناطم من أنها اسم موصول
 هو مذهب الجمهور وذهب
 المازنى الى أنها حرف موصول
 والاخفش الى انها حرف
 تعريف والدليل على اسميتها
 أشياء الاول

الماتري عائد على موصوف
محذوف ورد بأن لحذف
الموصوف مظان لا يختلف في
غيره إلا الضرورة وليس
هذان اسماء الثاني اشخاص
خلوا الصفة هما عن الموصوف
نحو جاء الكريم فلولا اسم
موصول قد اعتدت الصفة
عليه كما تعتمد على الموصوف
لتحذفها عن الموصوف
الثالث أعمال اسم الفاعل
معهما بمعنى المضى فلولا أنها
موصولة واسم الفاعل في تأويل
الفعل فكان منع اسم الفاعل
حينئذ معها أحق منه بدوها
الرابع دخولها على الفعل
في نحو ما أنت بالحقم الترضى
حكومته والمرقة مختصة
بالاسم واستدل على حرفيتها
بأن العامل يقتطعها نحو
مررت بالصارب بالحرور
ضارب ولا موضع لال ولو
كانت اسما لكانت لها موضع
من الأعراب قال الشلوين
الدليل على أن الالف واللام
حرف فوئس جاء القاسم فلو
كانت اسما لكانت لها
واستحق قائم البناء لانه على

بمعنى الحال أو الاستقبال لا يعادها لهما عن شبه الفعل كانه غير
ويدخلها على الجملة (قوله عرد الغمير عليها) أي والغمير لا يعود الاعلى
الاسماء (قوله بأن لحذف الموصوف مظان) أي مواقع وهي ثلاثة كون
الثبت صالحا للبشارة العامل وكون المنعوت بعض اسم سابق مخفوض عن
أو في نحو أن يعمل ما يغفل أي دروعا وسناطع ومنا أقم أي فريقا
مسلحا وقيامها لك (قوله بالضرورة) كقوله نرى بكفى كان من أرمى البشر
أي بكفى رجل (قوله وليس هذاهما) قد يقال هو من الأول لأن الثبت
سالم للبشارة العامل (قوله نحو جاء الكريم) فيه أن كرم جاء فقامت ثم شوال
المتصلة ما حرف تعريف على الاصح فكأن الأولى القليل بنحو جاء الضارب
(قوله لكن منع اسم الفاعل) أي منع عمل اسم الفاعل بمعنى المضى حينئذ
أي حينئذ كانت غير موصولة بل حرف تعريف وقوله أحق منه أي من منع
عمل اسم الفاعل بمعنى المضى بدونها أي والواقع أنه يعمل معها ويمتنع عمله
بدونها وبوجه الحقيقة أن عمله بسبب شبه الفعل المضارع وهي مبعدة عنه
شبهه ومعرفة له من الجوامد لأنها حينئذ من خصائص الاسماء التي الأصل
فيها الجر فلأن أصل وضعها للذوات والترم الاحتس كون اسم الفاعل
بمعنى المضى لا يعمل معها فلم ينض عليه هذا الدليل (قوله على حرفيتها)
أي في القولين الآخرين (قوله لكانت لها موضع من الأعراب) أي واستحق
مدحها لعدم الأعراب لكون العامل أخذ مقتضاها كما يؤخذ بمقتضا
(قوله قال الشلوين) تقوية وإيضاح لما قبله (قوله واستحق قائم البناء) يعني
عدم الأعراب بدليل ما بعده (قوله همل) أي لا يسلط عليه عامل
(قوله لا يسلط عليها عامل الموصول) أي لاخذ مقتضاها من الفعل
في الموصول (قوله وأجاب) أي التاظم وقوله بأن مقتضى الدليل أي
القياس على جعل الأعراب على غير المركب المزجي التسييم مجموع
الموصول واصله أخذ اسما باقي قال الروداني وانما لم يقع مجموع آل رسته من
الصرف مع أمشيده بالمزجي لعدم العلوية اه وبحث الله مبني في الجواب
بما حاصله الفرق بين الموصول والمركب المزجي بأن مقتضى الموصول وانما
سعى بالصلة لتوضيح معنى الأعراب أن يدور عليه بخلاف المركب المزجي

هذا التقدير موهل لانه صلة والصلة لا يسلط عليها عامل الموصول وأجيب في شرح التسهيل والدليل

بأن مقتضى الدليل أن يظهر عمل عامل الموصول في آخر الصلة لأن نسبتها منه نسبة بحجز المركب منه لكن منع من ذلك كون الصلة جملة والجمع (٢٣٣) لا تتأثر بالعوامل فلما كانت صلة الالف واللام في اللفظ غير

جملة تجيء بها على مقتضى

الدليل لعدم المسانعة انتهى

ويلزم في ضمير آل اعتبار المعنى

نحو الضارب والضاربة

والضاربين والضاربات *

وأما ذواتها للعاقل وغيره قال

الشاعر

ذاك خليلي وذو يواصلي

يرى ورائي بأهملهم وأهمه

وقال الآخر

فقل لا هذا المرء ذو جواسع

هلم فان المشرفي القرائض

وقال الآخر

فاما كرام مؤسرون أقبعتهم

فسي من ذوي عندهم ما كفايا

وقال الآخر

فان الماء ماء أبي وحدي

وبئري ذو حفر وذو طويت

والمنه ورفها بالبناء وأن

تكون بلفظ واحد كافي

الشواهد وبعضهم يهرمها

اعراب ذي بمعنى صاحب وقد

روى بالوجهين قوله

فسي من ذي عندهم ما كفايا

والدليل على ذلك ظهور الاعراب في أي الموصولة والذين والذين على القول
بأعرابهم أو الذين والذين على لغة وأجاب الرضي عن الدليل بأن آل لما
كانت على صورة الحرف فنقل أعرابها إلى صلتها عارية كافي لا التي بمعنى
غير (قوله لأن نسبتها منه نسبة بحجز المركب منه) ولهذا لا يتبع الموصول
ولا يتبع عنه ولا يستثنى منه قبل تمام الصلة (قوله ويلزم في ضمير آل الخ) أي
خلفاءه وموالياها وحق زأبوحيان مرعاة اللفظ اذا لم يقع خبراً أو نعتاً نحو
جاء الضارب (قوله وذو يواصلي) عطف على خليلي وجملة يرمى الخ خبر ثان
لذلك وقوله وأهمه بكسر اللام وهي الجحر (قوله ساعيا) أي أخذنا
أهمدقات الأموال والمشرق في السيف المنسوب إلى مشارف موضع بأرض
العرب والأقراض الزكوات (قوله وبعضهم يهرمها الخ) استشكل الأعراب
بقيام سبب البناء وعدم معارض له (قوله أعراب ذي بمعنى صاحب) أي
بالو أرفعا وبالالف نصباً وبالياء عجزاً وخص بعضهم الأعراب بحال الجحر
قال لأنه المسموع كافي التصريح (قوله الحق بدواء التنايث) أي بعد قلب
الواو ألفاً ومفاد عبارته أن ذات ليست صيغة مستقلة بل أصلها ذو ومفاد
عبارته غير كالغزى أنها صيغة مستقلة فتأمل وقوله مع بقاء البناء على الضم
ينبغي حذف لفظ بقاء لا يقتضاه أن ذو مبنية على الضم مع أنها مبنية على
الساكن وفي التوضيح وحكى أعراب ذات وذوات أعراب ذات وذوات بمعنى
صاحبة وصاحبات أي مع التوابع لعدم الإضافة كافي التصريح وحكى
اعراب ذات أعراب جميع المؤنث السالم كافي الجمع وشرح ابن عقيل على
النظم فيكون في ذات ثلاث لغات (قوله بالفضل الخ) ليس بشعر كقولهم
أي أسألكم بالفضل وبه لا خبره بشع فساكن أصلها بانقلبت حركة الهاء
إلى الياء بعد سلب حركتها فساكنت الهاء وحذفت الالف لالتقاء
الساكنين (قوله جمعها) أي التوابع المتقدمة في البيت قبله والآتية جمع

صان ٣٠ ل (وكانت أيضاً لديهم) أي عند طيء (ذات) أي بعض طيء الحق بدواء

التنايث مع بقاء البناء على الضم حكى الفراء بالفضل ذو فضلكم الله به والكرامة ذات أكرمكم الله به

(وموضع الآن أني ذوات) جمعها ذات قال الرازي به جمعها من أتى موارق * ذوات ينهضن بغربساتي

ناقة وأصلها أنوثة فالت الواو لأنها تتركب أو انفتاح ما قبلها وأصل أينق
 أنوق قدمت الواو لتسلم من الضم وقلت بامبالغة في التخفيف والوارق
 جميع مارة أي سوابق وقوله ذواتهم ضمن بدل أنوتت على مذهب
 الكوفيين المجوزين تخالف الهمزة والمثبوت تعربا وتكبرا في السدح
 والذم أو خبر المحذوف أي هن ذوات الخ ويجوز كون ذوات بمعنى صاحبات
 أضيف إلى الفعل بمعنى المصدر أي ذوات تعرض كقولهم اذهب بذى سلم
 أي بوقت ذي سلامة وقوله بغير سائق باله من السوق (قوله إذا أريد)
 أي على لغة من يقول ذات وذوات وقوله غيره هي التي واللاقي بأن أريد المفرد
 المدكر أو التي مطلقا أو جمع الذكور أي مع أن معنى المؤنث يقال له على
 هذه اللغة ذات لادوقال الرضي في ذوالطائفة أربع لغات أشهرها ما مر
 أعني عدم قصر ينفها أصلا مع بيانها والثانية ذوالفرد المدكر ومنها ومجموعه
 في الاحوال الثلاثة وذوات مضمومة للمفرد المؤنث ومنها ومجموعه والثالثة
 كالتثنية إلا أنه يقال لجميع المؤنث ذوات مضمومة في الاحوال كلها
 والرابعة تصريفة انصرف ذو بمعنى صاحب مع اعراب جميع تصريفاً
 حملا على التي بمعنى صاحب وكل هذه لغات طائفة اه والاصنف ذكر
 الأولى وكذا الثالثة بنوع تأويل بأن يجعل في كلامه حذف والتقدير
 وكأني والذين لديهم الخ ولا مكان هذا التقدير قال الشارح ظاهر كلام
 الناظم الخ فافهم (قوله وأطلق ابن عصفور القول في تسمية الخ) المتجه أن
 الجار والمجرور متعلق بالقول ومعنى الإطلاق القول فيه عدم تقييده ببعض
 طي بل أسنده إليهم جملة فعليه مؤاخذه من هذه الجهة أيضا تبه عليها
 الشاطي وعبره ولكن الشارح لم يتعرض له بل انما تعرض مؤاخذه
 المصنف إياه من جهة اثبات غير ذوات وذوات وانما لم يتعرض الشارح
 لتلك الجهة لأن في نقل هذا الإطلاق عن ابن عصفور ونظر اقال ابن عصفور
 في المقرب وذوات في لغة طي وتثنيتهما ومجموعهما عند بعضهم وقال
 السيوطي في التكت لم يذكر ابن مالك في جميع كتبه تسمية ذواته فبان أن
 لا الإطلاق في عبارة ابن عصفور لتصر يجه بأن ذلك خاص ببعض طي وأن
 ابن مالك انما نازع في الثبوت كذا في الروداني وعلى هذا كتاب ينبغي للشارح

تسمية ظاهر كلام الناظم
 أنه إذا أريد غيره معنى التي
 واللاقي يقال ذو على الأصل
 وأطلق ابن عصفور القول
 في تسمية ذوات وجعه ما قال
 الناظم وأطلق أن الحامل له

أن يقول وحكي ابن عصفور تستأخ (قوله على ذلك) أي على قوله بتثنية ذوات
 وذات وجههما (قوله لذلك) أي لكونه قاله قياسا على ما قالوه (قوله مثل
 ماذا) لعل التشبيه بجاذبون من مثلا واو زنتها واذو لظفتها باختتامها بالالف
 فتدبر (قوله من أن الخ) انما قصر وجهه الشبه على ذلك لان من جملة ما تقدم
 كون ما غير العاقل مع أن ذاتكون للعاقل بعد من وغيره بعد ما كما قبله ابن
 غازي (قوله من استفهام) ففي المتن حذف من الثاني لدلالة الاوّل لكن
 في صنيع الشارح تحريك من مع سكونها في المتن (قوله على الاصح) وقيل
 بعدما الاستفهامية فقط ورد بالسماع في كلهما (قوله اسماء واحدا
 مستفهامية) أي أو مع اسماء واحد اموصولا أو نكرة موصوفة فصور
 التركيب ثلاثة ويقال له الانعاء الحكمي والغاؤها الحقيقي جعل ذاتا زائدة
 وما استفهامية على رأي الناظم تبعاً للكونيين المجوزين زيادة الاسماء
 قالوا وذلك المجموع المجعول اسماء واحدا مستفهامية مخجوص يجوز عمل
 ما قبله فيه نحو أقول ماذا ذكره الدماميني نقلا عن المصنف وغيره وكذا
 في الروداني وغيره فذا ذكره البعض من عدم عمل ما قبله فيه توهماً منه أنه
 كبقية أسماء الاستفهامية غير صحيح ويظهر أثر الانعاء في نحو سألته
 عماذا فتثبت الالف مع الجار على تقدير الانعاء الحكمي وتحذف معه على
 تقدير الحقيقي قاله الشيخ يحيى (قوله لانه مبتدأ وذا وصلته خبر) قال شيخنا
 الظاهر أنه يجوز عكسه بل هو أولى لان ذات معرفة حينئذ فتأمل اهـ وجاز
 هذا الاخبار بمعرفة عن نكرة لان هذا التركيب من قبيل كم مالك وقد
 قال الناظم لا يخبر بمعرفة عن نكرة وارخصت الافي نحوكم مالك وخبر
 منك زيد عن دسيدويه في النسخ نحو فان حسبك الله على أن ابن هشام
 اكنفي في الاخبار عن النكرة بالمعرفة بتخصيصها ثم الموافق للصناعة أن
 الخبر أو المبتدأ الموصول فقط لا مجموع الموصول والصلة كما صنع الشارح
 فتدبر (قوله قال الشاعر الخ) قال الدماميني يجوز في البيت ~~يكون~~ ماذا
 اسماء واحدا مبتدأ خبره يحاول والرابط محذوف أي يحاوله لجواز مثل
 هذا في الشعر أو مفعولا يحاول ونخب خبر محذوف أي هو نخب (قوله
 يحاول) أي يطالب والنخب في الاصل المدة يقال فلان قضى نخبه أي مدة

على ذلك قولهم ذات وذوات
 بمعنى التي واللاتي فأخربت
 عنه لذلك لكن نقل الهروي
 وابن السراج عن العرب ما نقله
 ابن عصفور (ومثل ما)
 الموصولة فيما تقدم من أنها
 تستعمل بمعنى الذي وفروعه
 بالفظ واحد (ذا) اذا وقعت
 (بعدها استفهام) باتفاق
 (أو بعد من) استفهام على
 الاصح وهذا (اذالم تلغ) ذا
 (في الكلام) والمراد بالغائها
 أن تجعل مع ما أو من اسماء
 واحدا مستفهامية ويظهر
 أثر الامرين في البدل من اسم
 الاستفهام وفي الجواب فتقول
 عند ذلك ذاموصولا ماذا
 صنعت أخيراً ثم ترفع على
 البدلية من مالا مبتدأ وذا
 وصلته خبر ومثله من ذا
 أكرمت أزيد أم عمر وقال
 الشاعر
 ألا تسألان المرء ماذا يحاول
 أنخب فيقضي أم ضلال
 وبالحل

وتقول عند جعله ما اسما
واحدا ماذا صنعت أخيرا
أم شرا ومن ذا أكرم
أزيد أم صمرا بالنصب
على الدلية من ماذا ومن
ذاته منصوب بالصفة مولية
مقدم وكذا تفعل في الحواب
نحو أولك ماذا يفعلون
قل العفو قرأ أبو عمر ورفع
العفو على جعل دا موصولا
والباقي بالنصب على جعلها
ملغاة كأي قوله تعالى ماذا
أترلوكم قالوا أخيرا وإن لم
يتقدم على دائما ومن
الاستغناء ما يتبين لم يجوز أن
تكون موصولة وأجازها
الكوفيون عند كماله
عدس ما عباد عليك أماره
نحوه وهذا تخملي طليق
وخرج على أن هذا طليق
جملة اسمية وتخملي حال أي
وهذا طليق محمول عليه
يشترط لاستعمال دا موصولة
مع ما سبق أن لا تكون مشارا
بها نحو ماذا التواني وماذا
الوقوف وسكت عنه لوضوحه
(وكذا) أي كل الموصولات
(يلزم) أن تكون

حداثة وأراد هنا التذرع والعنى ألا أن المرء ماذا يطلبه بإجتهاده
في أمور الدنيا أنذر أوجب على نفسه فهو يسعى في قضاءه أم هو ضلال وباطل
(قوله) وتقول عند جعلها اسما واحدا) يصح أيضا في هذه الحالة تقدير
ضمير منصوب بالفعل وجعل ماذا في موضع رفع مبتدأ خبره الجملة الفعلية
والعائد الضمير المقدر أو في موضع نصب محذوف بفسره المذكور ولو كن
كل هذا الكتاب مع أنه يرد على الأول أن حذف رابط جملة الخبر محذوف
بالشعر كما يفيد ما مر عن الدماميني وعلى الثاني أن حذف الضمير الشاعل
فصح كما يأتي في باب الاشتغال (قوله) وكذا تفعل في الجواب أي استحسننا
لأن حق الجواب أن يطابق السؤال اسمية وفعلية (قوله) قل العفو أي
الرائد على قدر الحاجة (قوله) وأجازها الكوفيون أي كما أجازوا في ثنية
أسماء الإشارة أن تكون موصولة تتكافؤ له تعالى ثم أنتم هؤلاء تقولون
وقوله تعالى وما تلك حينك أي الذين يقولون والتي عينك * وأجيب بجهل
تقولون وبينك حاله الدماء بني (قوله) عدس اسم صوت ير جربه البغل
وقد يسمي به البغل والامارة بالكسر الحسم والبيت من قصيدة هياها
الشاعر عباد بن زياد بن أبي سفيان وقد كتب هجوه على الحيطان فلما طفر به
الزمه محبوه بأطقاره ففقدت أماله ثم أقال حينه فكلمه وأفيه معاينة فوجه
له يريد أن يخرجها وقد تمت له بغلة فنشرت فقال ذلك عيني باختصار (قوله)
وتخملين حال أي من ضمير طليق بناء على الأصح من جواز تقديم الحال
على عاملها الصفة المشبهة كما في شرح الجامع (قوله) أن لا تكون مشارا
زاد البعض تبعاً للشيء ناشرطاً آخر وهو أن لا يكون بعدها اسم موصول نحو
من ذا الذي يشفع عنده الأمانة ولا حاجة إليه للاستغناء عنه بقوله إذا لم
تلق في الكلام لأنها في هذه الحالة ملغاة فتكون مع من مبتدأ والذي خبره في
الدما مبنى أن الالغاء يترجى في هذه الحالة أيضاً ولا يمين لا يمكن أن
تكون دا موصولة والذي لا يئله أو خبراً متحذوف اه وفي المضار
أن من مبتدأ وإذا خبر والذي بدل اه (قوله) وكذا يلزم بعده صلة قال
في التمهيل وقد تردد صلة بعدم وصولين أو أكثر مشتركة أم أو مدلولها على
ما حذف اه فالاشتراك فيما إذا ناسبت الصلة جميع ما قبلها من الموصولات

والدلالة فيما اذا لم تناسب الا واحد منها والقسم الاول داخل تحت قول
الشارح ملفوظة والثاني داخل تحت قوله أو منوية (قوله بعده) ويجوز
الفصل بينهما وبينها بالجملة القسمية والتدائية والاعتراضية كما في الهمع
والداميني (قوله تعرفه) اعترض بأن الموصول لو كان معترفاً بصلته
لتعرفت النكرة الموصوفة بصفتها * وأجيب بأن تعين الموصول بصلته
وضعي لوضعي معرفة مشاربه الى المعهود بمضمون صلاته بين المتكلم
والمخاطب يعني قولك اقيمت من ضربته اذا كانت موصولة لقيت الانسان
المعهود بذكره مضرباً بالذم هي موضوعه على أن تكون معرفة بصلته بأمرأها
اذ جعلته موصوفة فالمعنى لقيت انساناً مضرباً بالذم فالتخصيص بمضمونية
المخاطب وان حصل بقولك انساناً لكنه ليس بتخصيصاً وضعياً بل هو عارض
لأن انساناً موضوع لانساناً متباخلاف الذي ومن مثلاً فانهم اوصوا بالمخصوص
بمضمون صلتهما فالفرق بين المعرفة والنكرة المخصصة أن تخصيص المعرفة
وضعي وهو المراد بالتعريف عندهم وليس المراد به مطلق التخصيص ألا
تري أنك قد تخصصت النكرة بوصف لا يشاركه فيه شيء آخر مع أنه لا يسمى
بذلك معرفة لكونه غير وضعي كقولك اعبدوا الهاء خلق السموات والارض
اه دمايني ببعض تخصيص وسبأني قريباً اجواب آخر فتنبه (قوله ولا شيء
منها) أي ولو ظرفاً وجاراً ومجروراً (قوله على الموصول) وأما تقديم بعض
أجزاء الصلة على بعض فإثر نحو جاء الذي قائم أبوه قال في التسهيل وقد يلي
معجول الصلة الموصول ان لم يكن حرفاً أو آل وعلى في الشرع المنع مع الحرف
وآل بأن امتزاج الحرف بصلته أشد من امتزاج الاسم بصلته فتقديمهما
كإيقاع كلمة بين جزئي مصدر وكذا اشتد امتزاج آل قال المرادى وفصل
في الحرف قوم فأجازوا في غير العامل نحو عييت بما زيد انضرب ومنعوا
في العامل كأن (قوله فقيه متعاق الخ) اختار قوم كبن الحاجب جواز
تقديم معجول صلة آل اذا كان ظرفاً كما في الآية وعليه لا تقدير قال ابن
الحاجب والفرق عندنا بين آل وغيرها أن آل على صورة الحرف المنزل جزأ
من الكلمة فكانت كغيرها من الأجزاء التي لا تمنع التقديم وقرناً بينها
وبين غيرها في ذلك كالفرق بينها وبين غيرها اتفاقاً في جعل صلته اسم فاعل

(بعده صله) تعرفه ويستمها
معناه امام ملفوظة نحو جاء
الذي أكرمه أو منوية كقوله
نحس إلى فاجع جو
على ثم وجههم النبا
أي نحن إلى عرفوا
بالشجاعة بدلالة المقام وأفهم
بقوله بعده انه لا يجوز تقديم
الصلة ولا شيء منها على الموصول
وأما نحو وكانوا فيه من
الراشدين فقيه متعلق

أو اسم مفعول تكون مع آل كلام الواحد واختار السيد وطى مائة له
 في الله مع عن الكوفيين من جواز تقديم الظرف المتعلق بصلة الموصول
 اجبا كان أو حرفيا (قوله غنوف) تقديره وكان زاهدين فيه من الزاهدين
 وعلى هذا يصح كون من الزاهدين امامة مؤكدة بخبر عالم من العلماء
 أو مؤسسة على معنى ممن بلغهم الزهد إلى أن يقولوا من الزاهدين أو خبر
 ثبات لكان آفاده الدامعي (قوله دلت عليه صلة آل) لا يراد أن مالا يعمل
 لا يفسر عاملا لأن ذلك في باب الاشتغال قاله يس (قوله أن تكون معودة)
 بأن يعلمها المخاطب ويعلم تعلها بما عمن أمانة النكرة فالشرط فيها علم
 المخاطب بما فقط هذا هو الفرق بين ما وضعه وجه تعرف الموصول
 بصلة دون التكرار من قبل محل اشتراط العهد إذا أريد بالموصول
 معودة وان أريد به الجنس أو الاستغراق فالشرط كون صلة كذلك وفي
 الروداني بعد كلام والتحرير أن المراد يكون الصلة معودة أن تكون معروفة
 للسامع سواء كان يعرفها تعرف العهد الخارجي نحو وادقول للذي
 أعلم الله عليه أو تعرف الحقيقة أي من حيث هي نحو المعطى خير من
 الأخذ أو تعرف الحقيقة في ضمن بعض الأفراد نحو كمثل الذي نعتي أو في
 ضمن جميع الأفراد نحو اتسوا المشركين بأعلى أن آل موصولة أو الذي
 يشرك أو الذين يشركون أو من يشرك أو نحو ذلك فالصلة في الجميع
 معودة والعهد الخارجي في الأول وذخني في غيره وأما نحو ففسهم من الميم
 ما غشهم فالظاهر أنه من تعريف الحقيقة في ضمن كل فرد ويختل العهد
 الخارجي أي الذي يعرف في الخارج انه غشهم فان العهد الخارجي يجوز أن
 يكون مجعلا كما يكون مفصلا فظهر أن العهد في الجميع وأن استثناء مقام
 ارادة المجلس أو الاستغراق أو التحويل غير صحيح (قوله أو منزلة منزلة
 العهد) اجراء لالتزامه بقرينة المقام على عظمة موصولها بحرف العهد
 لتعيين موصولها بماذا الاعتبار فاندفع قولهم وأقر شيخنا والبعض قد
 يقال ان عرفت الصلة مع الإبهام فلا معنى لاشتراط العهد مطلقا على أنه قد
 يشكك الاكتفاء بالتحويل في حصول التعريف فليتأمل وعيازة التوضيح
 معودة لا في مقام التخصيص والتحويل فيحتمل إبهامها اه وعلى هذا

مخذوف دلت عليه صلة آل
 لا بصلتها والتقدير وكانوا
 زاهدين فيه من الزاهدين
 ويشترط في الصلة أن تكون
 معودة أو منزلة منزلة العهد
 واللام تصلح للتعريف بالصلة معودة
 نحو جاء الذي قام أبوه والمرلة
 منزلة العهد وهي الواقعة

لا حاجة الى التنزيل المذكور (قوله في معرض التهويل) أي التخويف
 والتفخيم أي التعظيم أي المجرّد عن التخويف فلا يقال من لازم التهويل
 التفخيم وقوله تخويفهم الخ مثال للتخويف وقوله فأوحى الخ مثال للتفخيم
 (قوله وأن تكون الخ) يلزم على صنيعه تغيير اعراب قول المصنف مشتملة
 (قوله أي مطابق له الخ) المراد المطابقة أعم من أن تكون لفظاً ومعنى
 كما في الموصولات الخاصة أو لفظاً فقط أو معنى فقط كما في المشتركة غير أن
 على ما مر هذا ويجوز مراعاة المعنى بعد مراعاة اللفظ كثيراً وعكسه قليلاً بل
 قيل بجمعه ومرعاة اللفظ ثم المعنى ثم اللفظ كما مر ذلك (قوله ويرى ما خلفه
 اسم ظاهر) قال شيخنا الظاهر أن بقية الروابط الآتية في الابتداء تأتي هنا
 اذ لا فرق ومن خلف الظاهر قوله تعالى وإذا أخذنا الله ميثاق الأنبياء
 آتيتكم من كتاب وحكمة ثم جاءكم رسول مصدق لما معكم لتؤمنن به قاللام
 الأولى للابتداء وما موصول بمعنى الذي مبتدأ أو تيقنكم صلة عائدها مخذوف
 أي آتيتكم به ثم جاءكم عطف على آتيتكم عائدها ما معكم لا به اسم ظاهر
 خلف عن الضمير والاصل مصدق له ولتؤمنن به جواب قسم مخذوف ومجموع
 القسم والجواب خبر المبتدأ وقيل غير ذلك (قوله في رحمة الله) لو أضمر لقال
 في رحمتك نظراً الى المبتدأ أو رحمة نظراً الى الخبر واعتبار الخبر أكثر
 وأقرب كفي التسهيل وشرح له ما معنى ولا احتمال الضمير هنا وتعبه
 في الشاهد قبله للغة عند الشاهد (قوله فلا أشبهك) أي في العائد أي
 في مطابقة لفظه وحصول المطابقة لفظاً ومعنى (قوله وهو الأكثر) أي
 في غير أن على ما مر (قوله فإن لم يلبس الخ) اعترض بأن اللازم في المثال
 اجمال لا لبس ولا مخذوف في الاجمال بل قد يكون من مقاصد البلاغة ويمكن
 دفعه بأن المراد باللبس هنا الاجمال في مقام البيان وهو معيب وكاللبس قبح
 الاخبار بمؤث عن مذكر في شحوص هي حراء أمك على ما تقدم بيانه فتنبه
 (قوله وجملة) خبر مقدم والذي مبتدأ مؤخر لانه المعرفة وتجزئ البعض
 كغيره العكس غير صحيح على ما ذكره الناطم كما مروى وصل ضمير يعود الى
 كما هو نائب الفاعل وظاهر صنيع الشارح عوده الى الموصول المعلوم من
 المقام أو المتقدم في قوله موصول الاسماء ومنهم من جعل نائب فاعل وصل

في معرض التهويل والتفخيم
 تخويفهم من اليه ما عشيهم
 فأوحى الى عبده ما أوحى
 وأن تكون (على ضمير لائق)
 بالموصول أي مطابق له في
 الافراد والتذكير وفرد وهما
 (مشتملة) ليحصل الربط بينهما
 وهذا الضمير هو العائد على
 الموصول ويرى ما خلفه اسم
 ظاهر كقوله

سعاد التي أضفناك حب سعاد
 وقوله * وأنت الذي في رحمة
 الله أطلع * كما سبقت الإشارة
 اليه وهو شاذ فلا يقاس عليه
 * تنبيه * الموصول ان طابق
 لفظه معناه فلا أشبهك في
 العائد وان خالف لفظه معناه
 فذاك في العائد وجهان مراعاة
 اللفظ وهو الأكثر ومراعاة
 المعنى كما سبقت الإشارة اليه
 وهذا ما لم يلزم من مراعاة
 اللفظ لبس فان لم يلبس شحوص
 اعط من سألتك لا من سألك
 وحبت مراعاة المعنى (وجملة

أوشبها)

المقدير المحرور بعده (قوله من طرف وبحر ورياحين) فيه أنه ما هنا
 متعلقان بفعل فتكون الصلة حينئذ جملة فلا حاجة لقوله أو شيء إلا أن
 يقال مراده بالجملة في قوله وحيلة اللفوظ ما أو شيء بالجملة المقدرة كما
 في الدمايني والراد بالتمام ما فيه عند ذكره متعلقه العام وكذا الخاص
 إذا دلت عليه قرينة كما قاله الدمايني ومثله بأن قال أمة ~~مكتف~~ كنز
 في الجامع وبحر وفي المسجد فتقول يا زيدا التي في المسجد وعمر والتي
 في الجامع وبالناقص مالا يهمل عند ذكره متعلقه الخاص لعدم القرينة عليه
 وهذا التحقيق يعلم مافي كلام البعض (قوله يعطيان معناها) أي يدلان
 عليه لأنهما يدلان على نفس الجملة ويلزم من ذلك دلالة ما على معناها (قوله
 متعاقبين بفعل) قال في المفتي قال ابن يعيش وإنما يجوز في الصلة أن يقال
 ان نحوها التي في الدار تقدير مستقر على أنه خبر متعريف على حذفها
 على الذي أحسن بالرفع صلة ذلك والمراد هنا أولى فيه بحث إذ مقتضى
 فعلية صحة تقدير مستقر على أنه خبر بيان لا حذف إذا كانت الصلة لفظا
 نحوها التي في الدار النافية لاحتفاء الصلة حيث أنه ظاهر الحلا فم
 يخالفه وأعل هذا وجه عدول الدمايني عن تعليل النسخ بما ذكره
 ابن يعيش إلى تعليله بأن شرط الحذف من الصلة أن لا يصلح الباقي للوصول
 وهو مفقود هنا الصلاحية الباقي وهو الجار والمحرور للوصول فليست (قوله
 خبرية) اعترض بأن شرط الخبرية تصديدها بالثبات كما أفاده السيد
 في شرح المفتاح وجملة الصلة ليست كذلك وكذا الجملة الصفة والخال والخبر
 ويحكي أن يجاب بأن نجسها خبرية باعتبار الأصل قبل جعلها صلة ويجوز
 عدم واداة النحاة على هذا الشرط ومن الخبرية الجملة التسمية عند من
 يسميها خبرية نظرا إلى الجواب وأما من يسميها انشائية نظرا إلى القسم
 فيثبتها من عدم جواز الوصول بالانشائية والشرطية كتحية في جواز
 الوصول إذا كانت حراما خبرا والألا كما في الروايات وإنما اشترط كون
 جملة الصلة خبرية لأنه يجب أن يكون مضمونها معلوما لا تسال الوصول
 للتحاطب قبل الخطاب والجملة الانشائية ليست كذلك لأن مضمونها لا يعلم
 إلا بعد إيراد صيغة أو أوداه الدمايني ولم يكنف عن قيد الخبرية بقيد المهد

من طرف وبحر ورياحين

(التي وصلته) الوصول

(كن عندى الذي أبشيه

كفل) فعندى طرف تام صلة

من وابه كفل جملة اسمية صلة

الدى وإنما كن الظرف

والمحرور التامان شيئين بالجملة

لأنهما يعطيان معناها

لوجوب كونهما هما متعلقين

بفعل مستند إلى ضمير الوصول

تقديره الذى استقر عندك

والذى استقر في الدار وخرج

عن ذلك مالا أبشيه الجملة منهما

وهو الظرف والمحرور

الناقصان نحو جاء الذى اليوم

والذى بلفظه لا يجوز لعدم

الفائدة عليه ومن شرط

الجملة الوصول جامع ما سبق

أن تكون خبرية لفظا ووهنى

فلا يجوز

جاء الذي اضربه أو لئيمه قائم
 أوجه الله خلافاً للكسائي
 في الكل وللأزني في الأخيرة
 وأما قوله
 وإني لأرج نظرة قبل التي
 أعلي وإن شطت نواها أزورها
 وقوله

وماذا عسى الواشون أن
 يتخذوا * سوى أن يقولوا اني
 للكاشق * لخرج على اضمحار
 قول في الأول أي قبل التي
 أقول فيها أعلي أزورها وأن
 ماذا في الثاني اسم واحد
 وليست ذام وصلة لموافقة
 عسى أعل في المعنى وأن تكون
 غير تجمية فلا يجوز جاء الذي
 ما أحسنه وإن كانت عندهم
 خبرية وأجاز بعضهم وهو
 مذهب ابن خروف قياساً على
 حذو وإنزعت بهما وأن لا
 تستدعي كلا ما سابقاً فلا يجوز
 جاء الذي أسكنه قائم (وصة
 صريحة) أي خالصة الوصفية
 (صلة آل) الموصولة والمراد بها
 هنا اسم الفاعل واسم المفعول
 وأمثلة المبالغة وفي الصفة
 المشبهة بخلاف وجه المنع أنها
 لا تقول بالفعل

أذيل من كونها معودة كونها خبرية قال الروداني دفعنا التوهم أنها في مقام
 التوهم بل قد تكون غير خبرية (قوله جاء الذي اضربه الخ) المثال الأول
 للانشائية لفظاً ومعنى الطليعية صراحة والثاني للانشائية لفظاً ومعنى الغير
 الطليعية صراحة والثالث للانشائية معنى لا لفظاً (قوله شطت نواها) أي
 بعد بعدها وتأنيت الفعل لا كساب الفاعل التأنيت من المضاف إليه
 وفسر الدماميني والشمعي نواها بوجهة قصدتها من السفر وعد في القاموس
 من معاني النوى الدار والتأنيت على هذين الوجهين ظاهر (قوله وأن ماذا
 في الثاني الخ) قال بعض المحققين المشهور أن عسى انشاء لك دخول
 الاستفهام عليها تخوفاً هل عسى تم وقوعها خبر إلا أن نحواني عسى صائماً
 دليل على أنه فعل خبري وإذا ثبت كونها خبراً فينبغي أن يجوز وقوعها
 سلة بالأخلاف اهـ (قوله لموافقة عسى) علته لحذف تقديره وإنما كانت
 جملة عسى انشائية لموافقة الخ (قوله وإن كانت عندهم خبرية) أي بحسب
 الأصل لا بحسب الاستعمال فأنما بحسب انشائية لأنها خفيفة ثم عدم
 استعمالها صلة لأنها في الاستعمال انشائية لا خبرية كذا في الروداني
 وقيل لأن التجب انما يكون فيما خفي بسببه فقيه إيهام منافي لما يقصد
 بالصلة من التبيين (قوله وإن لا تستدعي الخ) بقي من الشروط أن لا تكون
 معلومة لكل أحد نحو جاء الذي حاجباً فوق عينيه قاله يس ذلك لأن
 المستغف وأعل وجهه عدم تعيين مثل هذه الصلة للوصول لتوهمها لكل ذي
 حاجبين وعين وعلى هذا يتجه جواز نحو هذا المثال إذا قصد الاستغراق
 فاستفده فإنه نفيس (قوله وصفة الخ) نقل يس عن الزمخشري في المفضل
 والسعد في المطول أن الوصف مع مفعوله الواقع صلة آل جملة لا شبه جملة
 وجعله في التوضيح شبه جملة وهو الظاهر وأعل مراد القائل بأنه جملة أنه
 جملة في المعنى (قوله اسم الفاعل واسم المفعول) أي اللذان أريد بهما
 الحذو فان أريد بهما الثبوت كالمؤمن والصانع كانت آل الداخلة عليهما
 معرفة لأنهما حينئذ صفة مشبهة اهـ يس (قوله وجه المنع) أي منع كونها
 صلة لآل ووجه الجزا يشبه الفعل باعتبار رفعها الظاهر بالمراد مطلقاً
 بخلاف أفعل التفضيل فإنه لا يرفع الظاهر بالمراد إلا في مسألة الكل (قوله

لأنه الثبوت) أي والفعل للتحديد والحدوث (قوله ومن ثم) أي من أجل
أن منع وصل ال بالصفة المشبهة من حيث أنها لا تقول بالفعل وقية أن هذا
انما ينتج أصل النع لا النع بانفاق إلا أن يجعل كلامه من باب ذكر جزء المعل
وحذف جزءها الثاني وهو عدم رفع أفعل التفضيل الظاهر بالمراد إلا
في مسألة الكعل بخلاف الصفة المشبهة فتدبر (قوله التي غلبت عليها
الاسمية) أي بسبب كثرة استعمالها في الذات بقطع النظر عن الصفة
(قوله نحو أبطح وأجرع وصاحب) أما أبطح فهو في الأصل وصف لكل مكان
منبطح أي منع من الوادي ثم صار اسما للأرض المنسقة وأما أجرع فهو
في الأصل وصف لكل مكان مستو ثم صار اسما للأرض المستوية ذات
الرمل التي لا تبت شيئا وأما صاحب فهو في الأصل وصف للفاعل
ثم صار اسما لصاحب الملك قال الشاطبي والدليل على أن هذه الأسماء
انحل عنها معنى الوصفية أنها لا تجرى صفات على موصوف ولا تعمل
عمل الصفات ولا تتحمل ضميرا (قوله فالتغيرات سبعا) أي فالحيلول
التغيرات في السج والنقع الغبار (قوله فراعوا الحقين) أي حق الموسولية
فأدخلوها على ما هو في معنى الجملة وحق المشابهة الموسوية فأدخلوها على
مفرد لفظا (قوله وكونها) مصدر كان الناقصة وهو مبتدأ والضمير
المضاف إليه اسم في محل جر باعتبار الأضائة ومحل رفع باعتبار اسمية
الكون والجار والمجرور خبره من حيث النقصان وقيل خبره من حيث
الابتداء (قوله أي صلة ال) على هذا الحل تكون الباء بمعنى من ويصح
عود الضمير على ال فالباء على ظاهرها أي وكون ال موصولة بضمير الخ
(قوله بضمير الأفعال) بحث الدماميني أن ال اذا وصلت بجملة مضارعية
أو غير مضارعية كان لها محل من الأعراب وكان محلها ما يقتضيه
العامل في المفرد الذي يصح حلوله محلها من رفع أو نصب أو جر وأن قولهم
جملة الملة لا محل لها من الأعراب ليس على الإطلاق فورا بخط الشواني
عازيا لهم فإنه يمكن أن يراد هذا البحث بأن الجملة انما يكون لها محل ان مع
حلول المفرد محلها اذا كان ذلك المفرد مفردا حقيقة أما اذا كان مفردا
صورة جملة حقيقة فلا يكون الجملة التي يصح حلوله محل وقدين الرضى

لأنه الثبوت ومن ثم كانت ال
الداخله على اسم التفضيل
ليست موصولة بالاتفاق وخرج
بالصريحة الصفة التي غلبت
عليها الاسمية نحو أبطح وأجرع
وصاحب فال في مثله ا حرف
تعريف لا موصولة والصفة
الصريحة مع ال اسم لفظا
فعل معنى ومن ثم حسن عطف
الفعل عليها نحو فالتغيرات
سبعا فأنزل به نفعا ان
المستحقين والمستقات
وأفترضوا الله فرضا حسنا
وانما لم يثبت بها فعلا كرامة
أن يدخلوا على الفعل ما هو على
صورة المعرفة الخاصة بالاسم
فراعوا الحقين (وكونها) أي
صلة ال (بضمير الأفعال) وهو
المضارع (ال) من ذلك قوله

أن مسألة أل المفرد اسم صورة فعل حقيقة اه وكذا قال الشيخ زباد
أو يقال يحمل ذلك إذا كان اعراب ذلك المفرد بالاصالة واعراب الاسم بعد
أل عاربة منها كما مر (قوله الترمذي) بادغام اللام وتركه بخلاف لام أل
الحرفية فانها يجب ادغامها في التاء وتحتها تخفيفا لكثرة الاستعمال قاله
سم (قوله وهو مخصوص عند الجمهور وبالضرورة) بناء على قولهم انما ما وقع
في الشعر مما لا يقع منه في النثر وما قاله ابن مالك بناء على قوله انما ما اضطر
اليه الشاعر ولم يجد عنه مندوحة ولهذا قال انما كنهه من أن يقول المرفي
لكن ضعف مذهبه بأنه ما من ضرورة الا يمكن ازاها بانظم تركيب آخر
ورأيت بخط الشنواني عازي بالسم مانصه فدية قال مراد المصنف بما ليس عنه
مندوحة ما هو كذلك بسبب العبارات المتبادرة التي يسهل استحضارها في
العادة فلا يراد عليه ما رذبه عليه فليتأمل اه وهو جواب حسن كان يخطر كثيرا
بيالي (قوله وفاقا لبعض الكوفيين) في التصريح أن ما عليه المصنف
اختيار ثالث في المسألة لأن بعض الكوفيين يجيزونه اختيارا والجمهور
يخصونه بالضرورة فالقول بالجواز أي اختيارا على قلة قول ثالث اه وتبعه
على ذلك البعض فجعل قول الشارح وفاقا لبعض الكوفيين على أن المراد وفاقا
لبعض الكوفيين في الجواز اختيارا لا في القلة لعدم قولهم بها والذي
يظهر لي أن بعضهم المذكور يقول بالقلة أيضا وإن لم يصرح بها اذ بعد
غاية البعد أن يقول بكثرة اختيارا فيكون الخلاف على قولين فقط ثم رأيت
في كلام الروداني ما يؤيده (قوله على المعه) أي الكائن معه فيجب تقدير
المتعلق اسمها لتقدم من أن أل صلتها مفرد في معنى الفعل فيكون مستثنى
من الطلاقة فهم أن الظرف إذا وقع صلة وجب تقديره متعلقه فعلا فأفاده
الاستقامتي وقوله حرا أي حقيقي (قوله تستعمل موصولة) مع قوله وتكون
بالنقطة واحد إشارة الى وجه الشبهة في قوله كجوانه ناقص لأن ما لغير العاقل
وأيالهما وما مبنية دأما وأيام مبنية في حالة فقط فعلم أن قوله وتكون الخ
ليس دخولا على قول المصنف كجوان زعمه البعض بل قوله كما مرتبط بكل
من قوله تستعمل الخ وقوله وتكون الخ فافهم (قوله خلافا لاجد بن يحيى)
هو ثعلب ورد عليه بقوله فسلم على أيهم أفضل لأن الاستهامة والشرطية

ما أنت بالخكم الترضى
حكومتهم * ولا الاصيل ولا ذئ
الرأى والجدل * وهو
مخصوص عند الجمهور
بالضرورة ومذهب الناطم
جوانه اختيارا وفاقا لبعض
الكوفيين وقد سمع منه آيات
* تنبيه * شذو ص ل بالجملة
الاسمية كقوله
من القوم الرسول الله منهم
لهم دانت رقاب بني معد
وبالظرف كقوله
من لا يزال شاكر على المعه
فهو حريص على ذات سمه
و(أي) تستعمل موصولة
خلافا لاجد بن يحيى في قوله
انما الاستعمال

لا يثبتان على الغم ولا يصحان هنا اه تصریح بالمعنى وبحيث فيه باحتمال
 أن تكون أى فى البيت اسسته اسسته وخبر حامة قول قول محذوف نعت
 لمجور وعلى محذوف أى على شخص مقول فيه أليم أفضل كذا ولا مثل ذلك
 فى ما هي بنعم الولد ما ليل بنام صاحبه وسبأ فى جوابه قريبا قفطن (قوله الا
 شرطاً أو اسسته) أى لا موصولة والخبر اضافى اذ لا ينفى اسسته ما اها بعنا
 وحالا ووصلة انندامان فيه آل (قوله يشونها ويجمعونها) يقال ايمان وابنان
 وأيون وأيات بالاعراب فى جميع الاحوال اعراب المتنى والجمع ولما أن
 تصریح بالمضاف اليه كأن تقول أيتها وأيامهم وأيتاهن وأيوهم وأيامهن
 وعلى هذه اللغة لا تكون أى من المشترك وفى صرف أية وأيات ومنع
 صرفه ما للتأنيث والتعريف بنية الاضافة لعرفة الذى هو شبه العلة تخلق
 قال الرودانى والجمه ورعى الصرف أى لان التعريف بنية الاضافة ليس من
 علل منع الصرف عندهم (قوله سالم تضاف أى مدة انشاء اضافتها المقيدة
 أخذ من وار الحال محذوف مدرسلها بأن تفتها معا نحو أى هرة قائم أو تبنى
 الاضافة دون الحذف نحو أى قائم أو تبقى الحذف دون الاضافة نحو أليم هو
 قائم فهذه الصور الثلاث منطوق بعبارة على قاعدة أن التثنية إذا توجبه الى
 مقيد مقيد صدق بانتفاء المقيد والمقيد معا وانتفاء المقيد فقط وانتفاء المقيد
 فقط أما إذا أضيفت وحذف الصدر فبني وهذه صورة المفهوم والشارح
 قد بين المفهوم على بيان المنطوق لقلته ووجه البناء فى الأخيرة قيام
 موجه وهو الشبه الإقتضارى مع عدم المعارض لتبديل المضاف اليه منزلة
 صدر الصلة فكأنه لا اضافة ومن أعربها فى هذه الصورة أيضا لم يزل هذا
 التبديل ووجه اعراب الثلاث الأولى وجود المعارض من الاضافة البقضية
 فى الثالثة والتقديرية فى الأولى لقيام التنوين فى مقام المضاف اليه ولم
 يزل التنوين فى الثانية منزلة الصدر لضعفه عن ذلك ولان قيام التنوين مقام
 المضاف اليه معه وكفى كل وبعض وحينئذ بخلاف قيامه مقام المضاف
 (قوله ومدرسلها غير) ظاهره التقييد بالغير ويحتمل أن يقال ان
 الاسم القاهر كذلك نحو جاء أليم ضاربه أى جاء أليم زيد ضاربه فى مقام
 عهد فيه ان زيد اشرب واحدا من الجماعة سم ويؤخذ مما ذكرنا قبل عن

الشرطاً أو اسسته اما وتكون
 بلفظ واحد فى الامراد والتذكير
 وفروعه ما (كما) وقال أبو
 موسى اذا أريد بها الموث
 لفظها التاء وحكى ابن كيسان
 أن أهل هذه اللغة يشونها
 ويجمعونها (وأعربت) دون
 أحوالها (الم نصب وصدر
 وصلها أخيراً نحو) فان
 أضيف وحذف مدرسلها
 بيت

على الضم فتشتم انه نزع من كل شعبة أيهم أشد التقدير أيهم هو أشد وان لم تقع
هو قائم وأيهم هو قائم أعربت (٢٤٥) وقد سبق الكلام على سبب اعراب في المبتدآت (وبعضهم)

أي بعض النحاة وهو الخليل
ويونس ومن وافقه ما
(أعرب) أيا (مطلقا) أي
وان أضيفت وحذف صدر
صلته وأتوا بالآية أما الخليل
فجعلها استفهامية محكية
بقول مقدر والتقدير ثم
لنزع من كل شعبة الذي
يقال فيه أيهم أشد وأيهم
فجعلها استفهامية أيضا لكنه
حكم بتعليق الفعل قبلها عن
العمل لان التعليق عنده غير
مخصوص بأفعال القلوب
واختيج عليه ما قبله
اذا ما بقيت بني مالك

فلم على أيهم أفضل
بضم أي لان حروف الجر
لا يضر بينا وبين معوها
قول ولا تعلق بهذا بطل قول
من زعم أن شرط بنائها أن
لا تكون مجردة بل مرفوعة
أو منصوبة ذكر هذا الشرط
ابن اياز وقال نص عليه
التصديق في الامالي ويحتمل
أن يريد بقوله وبعضهم الى
آخره أن بعض العرب يعرب

أي حبان أنها اذا وصلت نظرت أو جرت ورا وجملة فعلية أعربت اجماعا
(قوله على الضم) للاشارة به لكونه أقوى الحركات الى أن لا تكلمة حالة
اعراب وأصل التحريك لا لتقاء الساكنين (قوله وان لم تصف) أي سواء
ذكر صدر الصلة أو حذف بقربة تمثيلة (قوله وتأولا الآية الخ) فالمفعول على
قول الخليل محذوف وأي منه أضفته اعراب وأشذ خبر والجملة نائب فاعل
يقال وأيها على قول يونس فسدت جملة أيهم أشد مسددا للمفعول وبقي رأى
ثالث للاختفش والتكسائي وهو جعلها استفهامية والمفعول كل شعبة ومن
زائدة بناء على قوله ما أنها تراد في الايجاب وجملة الاستفهام مستأنفة شرح
الجامع (قوله فجعلها استفهامية أيضا) اعترض عليه بأن الاستفهام لا يتبع
بعد الفعل الا اذا كان من أفعال العلم أو القول على الحكاية فلا يجوز
ضمير بت أن يدع ذلك أم عمرو ونزع ليس منها (قوله الذي يقال فيه) أي
الفرق الذي الخ ويلزم على هذا الحذف الموصول وبعض الصلة وهو
ممتنع فلو قال فريفا يقال فيه الخ كان أولى (قوله وبين معوها) اعترض
بأنه على تقدير القول لا يكون معوها اسم الاستفهام بل شيئا آخر وأجيب
بأن المراد بالمفعول ما يليق أن يكون معمولا وهو اسم الاستفهام المذكور
و يكون المراد بالمفعول ما يليق أن يكون معمولا للتحريف يندفع اعتراض آخر
وهو أن ما قاله الشارح ينافيه تقديرهم القول في قولهم ما هي بنسبهم الولد
وقولهم على بنس العير وسام الجواب أن ما بعد الحرف هنا يليق أن يكون
معمولا فلا ضرورة الى تقدير القول بخلافه فيما ذكر لان ما بعد فعل
وعبارة المعنى في توجيه رديت الشاعر الاقوال الثلاثة السابقة فلهذا
لا يجوز حذف الجبر ورود دخول الجار على محمول صلتة وحرف الجر لا يعلق
ولا يستأنف ما بعد الجار اهـ بتقديم وتأخير مراعاة اقتراب الاقوال كما
سبق (قوله لا تضاف أي) أي الموصول التي الكلام فيها أما الواقعة نعتا
أو سالا فلا تضاف الا الى نسكرة وأما الشرطية والاستفهامية فيضمان الى
النسكرة وهكذا الى المعرفة الدالة على متعدد فتشتمل أي الرجال أفضل

في الصور الاربع وقد قرئ شاذ أيهم أشد بالنصب على هذه اللغة فلهذا لا تضاف أي الى نسكرة
بخلاف الأبن عصفور

أو المفردة القدر قبلها ادا على متعدد نحو أى زيد أحسن أى أى أجزاءه
 أحسن وأى الذى يشارك أى أى أفراده أو المفردة المعطوف عليها مثلها
 لو أو قول الشاعر * أى وأى فارس الأخراب * وهما مع النكرة بمنزلة
 كل فإى فى الضمير المضاف إليه ومع المعرفة بمنزلة بعض فإى فى المضاف
 فقال أى غلامين أى أى غلمان أو أى الغلامين أى أى الغلمان أى كما
 تقول ذلك عند الاتيان بالفظ كل وبعض * ان قيل الموصول معرفة بصلته
 فيلزم اجتماع معرفين على أى أجيب بأن أى الوضعها على الإبهام بخلاف
 إلى تعريف جنس ما وقعت عليه وإلى تعريف عنه فالأول بالمضاف إليه
 والثانى بالصلة بخلاف غيرها فانه يحتاج إلى الثانى فقط فأى معرفة بالاضافة
 والصلة من جهتين كذا قالواولى فيه بحث لانه لا يأتى فيها إذا كانت أى
 الموصولة للجنس لان صلتها حينئذ لا تعرف العين ويمكن دفعه بأن المراد
 بالعين التى تعرفها صلة أى ما يعبر قسم الجنس المعرف بالاضافة لا يقال
 تعريف العين بالصلة بل لم تعريف الجنس لان منع ذلك فقد يتميز الشيء
 ببعض صفاته مع الجهل بجنسه هذا وجوز الرضى اجتماع معرفين مختلفين
 ورفع عليه جواز اضافة العلم مع ثبوت عليه وانما لم يجز اضافتها إلى النكرة
 مع أن سائر جنس ما وقعت عليه يحصل به لان الموصول مراد تعيينه
 واثباته إلى النكرة فنقصى إبهامه فيحصل التذاع ظاهرا (قوله ولا
 يعمل فيها الخ) هذا مذهب السككوفيين وتبعهم الموضع وقال الشاطبى فى
 التسهيل بعبا البصريين ولا يلزم استقبال عامله ولا تقديمه خلافا للسككوفيين
 (قوله والبيت) اعترض بأن أى لم يعمل فيها فى البيت فعل فضلا عن كونه
 مستقبلا لان العامل فيها حرف جر * وأجيب بأن الجار والمجرور متعلق
 بالفعل فهو عامل فى المجرور محلا (قوله وسئل السككافى) أى فى حلقة
 يؤنس تصرح (قوله أى كذا اخلفت) أى وضعت ووجه ابن السراج
 ذلك كفى التصريح بأن أى وضعت على الإبهام ولو قلت أى أى أى أى أى أى
 على التعيين وايضا حقه أن معنى أى أى أى أى أى أى أى أى أى أى أى
 منه القيام فى الخارج فهو متعين فى الخارج بوقوع القيام منه فى الماضى
 بالفعل واذا قلت أى أى أى أى أى أى أى أى أى أى أى أى أى أى أى

ولا يعمل فيها الاستقبال
 متقدم كفى الآية والبيت
 وسئل السككافى لم لا يجوز
 أى أى أى أى أى أى أى
 كذا خلقت * الثانى
 تكون أى موصولة كما عرف
 وشروط نحو أيا مائة واثلة
 الأسماء الحتى واستفهاما
 نحو فأى القرينتين أحد
 بالامن

القيام وهو مبهم اعدم نفعه بوقوع القيام منه خارجا ومنه قولك اضرب أنت
أيهم يقوم فعلم أن الإبهام في يجتنب أيهم يقوم ليس من جهة صلاحية
المشارع للعالم والاستقبال حتى يرد اعتراض شيخنا على التوجيه بأن
الامر يعمل فيها ولا إبهام فيه لانه لا الاستقبال فقط نعم يرد أن مقاد التوجيه
أن سبب التعيين وعدمه معنى الصلة واستقبالها الماضي العامل واستقباله
فاهم وانما الشرط المتقدم التماسا للموصولة عن الشرطية والاستفهامية
لانها لا يعمل فيها الا متأخر (قوله ووصلة لنداء مافيه أل) قال الرضى
وذلك لانهم استنكروا اجتماع الـ التي التعريف فحاولوا أن يفصلوا بينهما
باسم مبهم يحتاج الى ما يزيل إبهامه فيصير المنادى في الظاهر ذلك المبهم وفي
الحقيقة ذلك الشخص الذي يزيل الإبهام ويعين المباشرة فوجدوا ذلك
الاسم ايا اذا قطع عن الاضافة واسم الاشارة لوضعه مما مبهمين مشروطا
ازالة إبهامه ما إلا أن اسم الاشارة قد يزال إبهامه بالاشارة الحسية فلا
يحتاج الى الوصف بخلاف اى فكانت أدخل في الإبهام فلهذا جاز يا هذا
ولم يجز يا أي بل لزم أن يردفه ما يزيل إبهامه اه وبهذا أيضا كان الفصل
بأي أكثر من الفصل باسم الاشارة (قوله دال على الكمال) أى فيها
أضحية اليه مشقة أو جامدا والثناء على الموصوف في الاول باعتبار
الوصف المدلول عليه بالضاف اليه وفي الثاني باعتبار كل ما يمدح به الموصوف
من أوصاف الكمال فيكون أبلغ كمررت بفارس أى فارس وبرجل أى
رجل قال الفارسي رجل الثاني غير الاول لان الاول واحد والثاني جنس
لان أبا بعض ما تضاف اليه (قوله لمبتر) اسم رجل ويلزم في هذين الوجهين
أى كونها نعتا وكونها حالا الاضافة الى عمائل الموصوف لفظا ومعنى
أو معنى فقط نحو مررت برجل أى انسان بخلاف مررت برجل أى عالم فلا
يجوز كما في التسهيل والاهم (قوله حذف العائد اذا كان مبتدأ) أخذ
كونه عائدا من قوله ضمير وأخذ كونه مبتدأ من قوله وصدر وصلها (قوله ان
يستطلى) أى يغدو طريقا فالسين والتاء لعد الشيء كذا كاستحسنه أو يطل
بالبناء للجهول أى يطيلها المتكلم فهو ما زائدتان فزيادتهما لا تتوقف على
بنائه لئلا يعمل كآتوهه البعض ولم يشترط طول الصلة في أى للملازمها

ووصلة لنداء مافيه أل ونعتا
لنداء مرة دال على الكمال
نحو مررت برجل أى رجل
وتقع حالا بعد المعرفة نحو هذا
زيد أى رجل ومنه قوله
فأوميت أعياء خفيا لمبتر
فله عينا حيترا أيما فنى* (وفي
ذا الحذف) المذكور في صلة
أى وهو وحذف العائد اذا كان
مبتدأ (أبا غير أى) من
الموصولات (يقنى) غير أى
مبتدأ يقنى خبره وأيامه قول
مقدم وأصل التر كى غير أى
من الموصولات يقنى أبا أى
يتبعها فى جواز حذف صدر
الصلة (ان يستطلى وصل)
نحو ما أنا بالذى قائل للساو

للاضافة لفظاً أوتية والطول بالاضافة لازم لأي فكان مقاييس اشتراط
 طول المسئلة لكن يقع يتجني أي قائم وان جاز لعدم الطول لفظاً نفسه ابن
 خروف وغيره عن سيويه (قوله ومنه وهو الذي في السماء اله) فانه خبر
 مبتدأ محذوف هو العائد في السماء متعلق باله لا به بمعنى معبود ولا يجوز
 تقدير اله بـه ان خبر اعنه بالطرف أو اعلا بالطرف فخلو المسئلة حينئذ من
 العائد على الموصول ولا يمكن جعل الطرف متعلقاً بهل هو صلة واله الا قول
 والثاني بلين من الضمير المستوفيه وفي الارض معطوف على في السماء
 تشهيه الابدال مرتين مع اتحاد المبدل منه وهو ضعيف بل قيل بامتناعه
 ولا يجوز على هذا الوجه أن يكون في الارض اله مبتدأ وخبر الثاني لازم
 فساد المعنى ان استوفى وخلو المسئلة من عائد ان عطف كذا في التصريح
 والروائي عليه والمغنى (قوله ما حذف زر) الا في اسماء زيد فأنهم جوزوا
 ادافع زيد أن تكون ماموسه وتريد خبر مبتدأ محذوف وجوبا بطراد
 لتزيلهم لاسيما مرة الا الاستثنائية وهي لا يصرح بعدها بحملة قد قيل
 لاسيما زيد الصالح فلا استثناء لطول المسئلة بالتعذ كذالك في المغنى (قوله
 وابن السماء) بالكف على وزن العطار فان صدر باب قبل اللام كذا
 نقل عن الفراء (قوله بالرفع) أي في الآتيين أيا نصب أحسن فالتى اسم
 موصول حذف عائد أي على العلم الذي أحسنه وجوز الكوفون كونه
 موصولا حرفيا فلا يحتاج لعائد أي على احسانه وكونه مذكورة موصولة فلا
 يحتاج لصلة ويصكون أحسن حينئذ اسم تقبيل لا فعلا ماضيا وفتحته
 اعراب لبناء وهي علامة الجر كذا في الروائي وأما نصب بعوضة فبعوضة
 بدل من مثلاً وحرف زائد لتوكيد وقبل مائة مذكورة موصولة وبعوضة مفعلة
 لما يجوز على قراءة الرفع أن تكون ما حرف زائد وضمير المبتدأ تقديره
 مثلاً وبعوضة كذا في اعراب القرآن لابي البقاء (قوله من يمن) بالبناء
 للجهول على اللغة الشهيرة أي من يعشيه ويحمده الناس له رغبة فيه
 ويحمد بفتح الباء التحية وكسر الحاء المهملة من حاد اذا مال (قوله العائد
 المدكور) أي الذي هو مصدر المسئلة والاكثر فائدة جعل الضمير عائداً على
 العائد طافسواء كان موصولة أو لا كما صنع ابن عقيل فلا يجوز حذف

أي بالذى هو قائل ومنه وهو
 الذى في السماء اله أي هو
 السماء اله (وابن سبيل)
 الموصول (ما حذف زر) لا يقام
 عليه وأجازه الكوفيون ومنه
 قراءة يحيى بن يعمر على
 الذى أحسن وقراءة مالك بن
 دينار وابن السماء مابعوضة
 بالرفع وقوله
 لا تنو الا الذى حبر في شقبت
 الالهة نوس الا لى للشرار وما
 وقوله

من يمن بالجد لا ينطق بما
 منه ولا يجد عن سبيل الجد
 والكرم (وأبو أن يحتزل)
 العائد المدكور أي يقتطع

شبهه الا انه والحالة هذه لا يدري
أهناك يحذف أم لا لعدم
ما يدل عليه ولا فرق في ذلك
بين صلة أي وغيره فلا يجوز
جاءني الذي يضرب أو أبوه
قائم أو عندك أو في الدار
على أن المراد هو يضرب
أو أبوه قائم أو هو عندك
أو هو في الدار ولا يجزئ أي
يضرب أو أبوه قائم أو عندك
أو في الدار كذلك أما إذا
كان الباقي غير صالح للوصل
بأن كان مفرداً أو خالياً عن
العائد نحو أيهم أشد وهو
الذي في السماء له جاز كما
عرفت للعلم بالحذف
* تنبيهان * الأول ذكر
غير التاظم لحذف العائد
المبتدأ مشروطاً آخر أحدها
أن لا يكون معطوفاً نحو
الذي زيد وهو فاضل ثانيتها
أن لا يكون معطوفاً عليه نحو
جاء الذي هو زيد قائم إن نقل
اشتراط هذا الشرط عن
البصريين لكن أجاز الفراء
وابن السراج في هذا المثال
حذفه * ثالثها أن لا يكون بعد
لواحق وجاء الذي لولا هو

الواحد من ضربته في قولك جاء الذي ضربته في داره لأن الباقي بعد حذفه
صالح للوصل (قوله ويحذف) عطف تفسير (قوله مكمل) أي للوصل وهو
صفة لازمة (قوله جملة أو شبهها) أي مشتقة على العائد (قوله لانه والحالة
هذه الخ) فيه أن غاية ذلك حصول الاجمال وهو ليس بعيب ولو قال لان
المتبادر حيث نال فهم السامع عدم الحذف لاستقام التعديل (قوله على
أن المراد هو يضرب الخ) أم على قطع النظر عن الضمير وجعل الباقي بعد
حذفه صلة مستقلة فيجوز (قوله بأن كان مفرداً) أي أيهما واحداً (قوله
نحو أيهم أشد الخ) في كلامه لف وثم مرتب (قوله أن لا يكون معطوفاً)
اشتراط هذا الشرط مع أن الكلام في حذف العائد المبتدأ لأن المعطوف
على المبتدأ مبتدأ أو اشتراطه لأن حذفه وحده يؤدي إلى بقاء العاطف بدون
المعطوف ومع العاطف فيه صورة الانخبار عن مفرد جمعي (قوله أن
لا يكون معطوفاً عليه) لانه يؤدي إلى وقوع حرف العطف صدراً أو الاخبار
عن مفرد جمعي صورة (قوله أن لا يكون بعد لولا) لوجوب حذف الخبر
بعدها بقية الآتي فلو حذف العائد لآتى إلى الانحطاف وبقي شرطان آخران
أن لا يكون بعد حرف أني نحو جاء الذي ما هو قائم وأن لا يكون بعد حرف نحو
جاء الذي ما في الدار الا هو وانما في الدار هو أو ما اشتراط كونه غير منفوخ
احتراز عن نحو والذان كذا قائمين فاعلم من الحلاق لفظ المبتدأ لأن المنوخ
لا يسمي مبتدأ على الإطلاق (قوله أفهم كلامه) أي حيث أشار إلى
حذف المصدر بقوله وفي هذا الحذف (قوله فلا يجوز جاء اللذان قام الخ) لان
الفاعل وثانيه لا يجزئان إلا في مواضع ليس ههنا منها (قوله عندهم)
متعلق بكثير وقوله كثير منجي خبران لله حذف وقوله في عائدة متعلق بكثير
ومنجي على سبيل التنازع وهذا هو الظاهر وفي كلامه من عيوب الصافية
التضمين وهو تعللها بما بعدها إلا أن يخص بكون ما بعدها ركن الاستناد
كما قاله بعضهم (قوله متعل) في مفهومه تفصيل فان كان انفصال الضمير
لمعنى بقوت حذفه بأن كان للتقديم أو لكونه بعد أداة الحصر امتنع حذفه
وان لم يكن لذلك جاز نحو وعار زفناهم ينفقون بناء على تقدير العائد
متفصلاً لانه أرجح أي رزقناهم إياه على أنه سبب يأتي عن الرود أن المراد

٢٤ صبان ل لا كرمك * الثاني أفهم كلامه أن العائد إذا كان مرفوعاً غير مبتدأ لا يجوز حذفه
فلا يجوز جاء اللذان قام ولا اللذان جن (والحذف عندهم) أي عند النحاة والعرب (كثير منجي في عائدة متصل

بالتصل هنا ما ليس واجب الانفصال وعليه يخرج القسم الأول ويدخل
 الثاني (قوله ان اتصبت بعمل او وصف) فان قلت قد عرفت قوله تعالى
 أين شركائي الذين كنتم تزعمون أنه يجوز أن يكون التقدير تزعمونهم شركائي
 وهذا لا إشكال فيه وأن يكون التقدير تزعمون أنهم شركائي وعلى هذا فقد
 مع حذف الهمزة المنصوب بغير فعل ولا وصف قالت الذي اعتمد بالحذف
 المعمول المشتمل على الضمير ولم يعتمد الضمير بالحذف ورب شي يجوز تبعه الضمير
 ولا يجوز تبعه لامثاله حذف الفاعل في تخويزه أثره تبعه الفاعل وحذف
 الضمير محذوف ما الذين اسودت وجوههم أ كسرتم تبعه الفاعل اه دمايني
 (قوله او وصف) أي نام أيضا يخرج شجوا الذي أنا كاتبه (قوله هو غير
 صلة ال) أنما منصوب صلة ال فلا يجوز حذفه أي ان عاد اليه لئلا تلتم بذكر
 الضمير على اسميتها الحقة وعنده حذفه يفتقر الدليل لان عاد الى غير ما حذر
 حذفه نحو جاء الذي أنا الضارب أي الضارب وبذلك يبعد الاطلاق الآتي
 أيضا أن جاء رجل أما الضارب أي الضاربة فلا حاجة الى الاحتراز عنه
 بالتقدير لان المحذوف غير عائد للموصول والكلام في حذف عائد (قوله وما
 سمعت أيديا) وبحذف قوله تعالى وما عملت أيديهم في قراءة التكاوين
 الا حذفا للحذف أي محله كما في قراءة الباقين قال الأصمعي في شرح الملح
 لم يأت في القرآن اثبات العائد انما الآتي ثلاث آيات كل ذي يقطعه
 الشيطان من المس كل ذي اسموته الشياطين واتل عليهم نبأ الذي آتينا
 من الجحام (قوله أي الذي الله وليك) قد ذكر الضمير متصلا مع أن الرابع
 انفصاله لان الكلام في المتصل ومنه يعلم أن المراد بالتصل هنا ما ليس
 واجب الانفصال قاله الر وداني (قوله نحو جاء الذي أكرم) أي
 وجاء الذي لم أكرم الاياه فلا يجوز حذف العائد لانه لو حذف في الأول
 ابتداء الى الذين تقدروا وثرا فيكون القرض من تقديره وهو والحصر أو
 الاختصاص ولو حذف في الثاني لتبعه في الحذف الاية وهو من نفي الفعل عن
 المدكور والمراد نفيه عن غيره قاله ابن هشام في شرح بآيت سعاد يؤخذ
 من العلم ما قد مضاه من أن عمل منع حذف المتصل اذا كان انقضاء السبب
 التقديم أو الحصر فلو كان لقرض لفظي جاز حذفه نحوفا كهي بما آتاها

ان اتصبت بفعل تام
 (أو وصف) هو غير صلة ال
 فالقول (كأن نحو) ب
 أي نحوه وأهذه التي
 اقره رسولا أي بعنه وما عملت
 أيدينا أي عملته والوصف
 كقوله
 ثم الله وليك فضل ما جئته به
 فالحديث غيره بغير ولا مبرر
 أي الذي الله وليك فضل
 وخرج من ذلك نحو جاء الذي
 اياه أكرم وجاء الذي اياه
 فاضل وجاء الذي كاهم
 والاضار ما زيد منه فلا
 يجوز حذف العائد في
 هذه الأمثلة وشمه قوله

ما المستقر الهوى ثم ودعا قبه * ولو أتبع له مغربا لا كدر * وقوله في المعقب البغي ما بهي أمرا
 حازم أن يسأما * وقوله (٢٥١) * أخ مخلص وأب سيور محافظ * على الود والعهود الذي كان مالا * أي كانه

مالت * تنبها * في عبارته
 أمور * الأول ظاهرها أن
 حذف المنصوب بالوصف كثير
 كالمنصوب بالفعل وليس
 كذلك وأعله الخالم ينه عليه
 للعلم بأصالة الفعل في ذلك
 وفرعية الوصف فيه مع إرشاده
 إلى ذلك بتقديم الفعل وتأخير
 الوصف * الثاني ظاهرها
 أيضا التسوية بين الوصف
 الذي هو غير صلة أل والذي
 هو صلة أو مذهب الجمع هو
 أن منه وبصلة أل لا يجوز
 حذفه وعبارة التسهيل وقد
 يحذف منصوب صلة الالف
 واللام * الثالث شرط جواز
 حذف هذا العائد أن يكون
 متعللا للربط قاله ابن عصفور
 فان لم يكن متعللا لم يجز حذفه
 نحو جاء الذي ضربته في داره
 * الرابع انما لم يقدّم الفعل
 بكونه تاما كتنفعا بالتسهيل كما
 هي عادته * الخامس اذا
 حذف العائد المنصوب بشرطه

ر بهم أي كاهم إياه ولا يقدره ته لا ما حرم من أن انفصل ثاني الضمير
 المتحد بن غيبة المتخالفين في الأفراد والتذكير وفروعه مامع الفعل بينهما
 بحرف أو حرفين أحسن من اتصاله فالمناسب حمل القرآن عليه وهو هذا
 نعرف ما في كلام البعض فتأمل (قوله المستقر) أي المستقر والهوى
 فاعل المستقر والهوى المحذوف مفعوله أي المستقره وأتبع بقوية فتحية
 شفاء مفعوله أي قدر كذا في العيني (قوله في المعقب البغي الخ) أي في الشيء
 الذي يعقبه البغي أهل البغي ما يمنع الربط الضابط أن يسأما من سألوا
 طريق السداد فالبغى فاعل وأهل مفعوله الأول مؤخر والهوى المحذوف
 مفعوله الثاني مقدم أي المعقبه كذا في العربي واستناد النهى إلى مدلول
 الضمير الراجع إلى مجاز (قوله كذا مالا) علم لربط والضمير في كاهم إلى
 الأخ (قوله تنبها) وفي نسخ تنبيه وكل منهما غير مناسب أتما الأولى فلأن
 المعهود الأول لا تنبيهات ما عدا الخامس وأتما الثانية فلأن الخامس
 ليس من الأمور الواردة على عبارة المنصوب والمناسب تنبيهان بالتنبيه
 الأول في عبارته أمور ثم يقول بدل قوله الخامس الثاني (قوله بأصالة الفعل
 في ذلك) أي في حذف المجرول الذي هو نوع من التصرف الذي الأصل فيه
 الفعل (قوله وعبارة التسهيل الخ) مقابل لما قبله ويمكن حملها على منصوب
 صلة أل العائد إلى غيرها فلا يبقى كلام الجمع هو ولا يعارضه التعبير بقدر
 لأن التقابل نسبي فأن دفع ما للبعض (قوله حذف هذا العائد) لو حذف لفظ
 هذا المكان أحسن لأن هذا الشرط عام كما سيأتي قاله سم (قوله لم يجز حذفه
 الخ) لأن الضمير المجرور يعني عنه في الربط فية بادر إلى ذهن السامع أن
 لا حذف وأن المجرور هو الرابط مع ملاحظة المتكلم المحذوف رابطا ولا به
 لا يدرى أمر لول الموصول هو المضروب أم غيره في داره مع أن المقصود إفادة
 أنه المضروب فلو قطع النظر عن المحذوف ولو لم يجرور رابطا ولم يقصد
 إفادة عين المضروب جاز الحذف (قوله انما لم يقدّم الفعل بكونه تاما الخ) فيه

قول المحشى الضمير في كانه للأخ لا يتلوع عن شيء فانه على ذلك لم يكن عائد على الموصول مع أن البيت مسوق
 للاستسهام على حذف العائد المنصوب بالفعل الثالث نقص شدوذا فالأولى ما أذاده غيره من أن قوله أخ الخ خبر
 مقدم ومالك ممتدا مؤخر وسم كان ضميره مستتر يعود على مالك وخبرها هو المحذوف العائد على الذي أي
 الذي كان مالا إياه أي عليه تأمل اه

ففي تركيد والعطف عليه خلاف أجزاء الاختش والكسافي (٢٥٢) ومنه ابن السراج وأكثر

المقاربة واتفقوا على معنى
الحال منه إذا كانت متأخرة
عنه نحو هذه التي عاقبت
مجردة أي عاقبت المجردة
فإن كانت الحال مقدمة نحو
هذه التي مجردة عاقبت
فأجازها أغلب ومنه أهواء
وهذا شروع في حكم حذف
المساند المجزور وهو على
نوعين مجزور بالاضافة ومجزور
بالحرف وبالأول فقال
(كذا) أي مثل حذف
العائد المنصوب المدكور
في سواره وكثرته (حذف ما
يوصف) عامل (نقصا كانت
فأضرب) فعل (أمر من
قضا) قل تعالى فأنض ما
أنت فاض أي فاضيه ومنه قوله
ويصفر في معنى تلادي إذا
انتهى يعني بأدراك الذي
كنت طالبا أي طالبة
أما المجزور بالاضافة غير
وصف نحو جاء الذي وجهه
حين أو بالاضافة وصف
غير عامل نحو جاء الذي أنا
ضاربه أمس فلا يجوز حذفه

أن الناطم لا يراه كما صرح بذلك قاله يس (قوله في تركيد) نحو جاء الذي
ضربت نفسه والعطف عليه متعرجا الذي ضربت وعسرا (قوله أجاز
الاختش) ينبع في العز ولاختش الشيخ المراد أي والذي غيره المنع عنهم
في المعنى والاختشاة ثلاثة لكن المراد عند الإطلاق أبو الحسن الاختش
شيخ ميمونه قاله الشيخ يحيى (قوله فأجازها أغلب) هو الراجح (قوله ما
يوصف عامل) أي نائب له ما تدحلا باعتبار أنه في المعنى مفعوله لاستيفائه
شروط عمله وإن كان جائزا له محلا أيضا باعتبار الإضافة والمراد بالوصف هنا
خصوص اسم العامل ولا يجوز حذف العائد المنقوض باسم المفعول نحو
جاء الذي أنت مفعول في أنه صريح وظاهره ولو لم مفعول المتعدي
إلى التبعين نحو جاء الذي أنت مفعول والذي عمل اليه نفس جواز حذف
مخفوفة لا يقال إذا اشترط في الوصف الخاض كونه ناصبا محلا كان
هذا أكثر رابع قوله والحذف عندهم الخ لا تقول المراد المنصوب فها من
المنصوب فقط لا المنصوب والمجزور باعتبارين (قوله بعد أمر من قضا) أي
بعد فعل أمر مشتق من قضا بقصر الممدود والضرورة على تقدير المصدرية
أو من مادة قضي فعلا مانعا على تقدير الفعلية قاله الشيخ خالد (قوله وبصغر
في معنى تلادي) هو بكسر القوية ما ولد عندك من ماله كالتلاد والتلاد بفتح
التاء وخمسة أوالتلاد بفتحين والتلاد والمزاد قاله في القاموس ونحوه بالذكر
لأن النفس أضربته إذا انتدأ أي انصرف أي يحقر في معنى أعز أموال إذا
طفرت بأدراك ما كنت طالبه (قوله فلا يجوز حذفه) لأن الحذف أشباه
لكون المجزور منه موصوبا محلا وهو فيما ذكر غير منصوب محلا (قوله يجوز
حذف العائد) حل معنى أشاره إلى وجه الشبهة لا حل أعراب ولا فسكا
خبر مقدم والذي مبند مؤخر (قوله وليس محدة الخ) حاشله أن شروط
حذف العائد المجزور بالحرف بالطردسبعة ثلاثة تؤخذ من قول المصنف
بما الوصول جز وهي حتر الوصول بالحرف وأن يكون الجاز له واقفا لجاز
العائد فقط ومعنى كما يدل على ذلك كلام الشارح الآتي وزاد الشارح
أربعة تؤخذ من مثال المصنف وهي أن لا يكون العائد محدة ولا محصورا

• نبيه • انما لم يقيد الوصف بكونه عاملا كما يراشد المثال اليه و (كذا) يجوز حذف العائد وإن
(الذي جز) وليس محدة ولا محصورا (بما الوصول جز) من الحروف جمع اتحاد متعلق بالحرفين

لفظا ومعنى (كمر بالذي
مررت فهو مر) أى مررت به
ومنه وبشر بعماسه بنون
أى منه وقوله

لا تركن إلى الأمر الذي ركنت
أبناء يهصر حين اضطرها
القدر * أى ركنت إليه
وقوله

لقد كنت تخفي حب سهراء
حقبة * فبح لان منها بالذي
أنت بائع * أى بائع به
وخرج عن ذلك نحو جواب

الذي مررت به ومررت بالذي
مر به ومررت بالذي ما مررت
الأنه ورغبت في الذي رغبت
عنه وحالات في الذي حالات به
ومررت بالذي مررت به تعني

بأحدى الباء بن البنية
والأخرى الالف اقار وزهدت

في الذي رغبت فيه وسررت
بالذي فرحت به ووقفت على
الذي وقفت عليه تعني بأحد
الفعلين الوقوف والآخر

الوقوف فلا يجوز حذف العائد
في هذه الامة وأما قول حاتم

ومن حيد يجور على قومي
وأى الدهر ذو لم يسد وفى

أى فيه وقول الآخر

وأن يتقدم متعلقا الحرفين لفظا ومعنى أما حذفه في نحو ذلك الذي يمشى الله
عباده أى به فمعناعى (قوله لفظا) أى مادة لاهية ولو كان أحدهما ماضيا
والآخر مضارعاً أو فعلاً والآخر اسم فاعل لم يضر (قوله أى منه) لم يقدر
العائد منصوباً أى تشريه لأن ما كان مشرو وبالهم لا يتقلب مشرو وبالغيرهم
وتحقيقه يتبع المعنى بما نشر بنون جنسه تكاف (قوله إلى الأمر) أى الضرار
من القتال كما قاله بس ويعصر كعصر أبو قبيلة كما قاله العيني (قوله سهراء)
اسم امرأة سبعة يتساءلهم مكرورة وثقاف ساكنة فوحدة أى مدة طويلة
وشبهه بعضهم بنساء معجبة مضطربة ففاء فتحة من خفي الشئ إذا لم يظهر
والأول أصح وقوله فبح يضم الموحدة جواب شرط محذوف تقديره إذا كان
كذلك فبح وقوله لأن أصله الآن نقات حركة الهمزة إلى الساكن قبلها
فالتقى ساكنان فحذفت الهمزة لانتقالها اه عني ببعض زيادة وحذف
(قوله ورغبت في الذي رغبت عنه) ظاهر صفة أنه المتعلق في هذا المثال
متحدان لفظاً ومعنى لانه سيمد كرامة مثله اختلافهما مع أنهم ما مختلفان معنى
لأن معنى الأول المحبة والثاني الزهد وأجاب شيخنا بأنهم ما متحدان معنى
بقطع النظر عن الحرف قال وفيه بعد وأجاب غيره بأن اختلاف معنى
المتعلق في هذا المثال حاصل غير مقصود (قوله ومررت بالذي فرحت به)
استوجه شيخ الاسلام ما ذهب إليه بعضهم من جواز حذف العائد في هذه
الضرورة وخرج عليه قوله تعالى فأصنع بما تؤمر أى أمر بما تؤمر به وقال
الأول المحذوف تدريجي فالمحذوف في الآية عائد منصوب لا مجرور وله أن
يقول التقدير تؤمره على لغة تعديته إلى الثاني بنفسه كقوله أمرتك الخبير
أو ما وصول حرفي كما جوزه غير واحد كاليفاضاوى واستظهره في المعنى
أى أجهر بأمرتك (قوله ومن حسد) من تعليمية (قوله شهادة) أى كالشهادة
وكذا قوله علقم وهو بتشديد الواو كما هو إحدى اللغات السابقة والمشهد
في قوله على من صبه الله أذ فيه حذف العائد مع اختلاف متعلق الحرفين إذ
متعلق الأول متعلق السكك الداخلة تقديره على علقم كما مر أو نفس علقم
لناؤه بمعنى المشق أى ساق ومتعلق الثاني صبه فعلم مافى كلام البعض من
التساهل (قوله فشاذان) رتبة أن محل الشرط المتقدمة مالم يتعين الحرف

وان اساقى شهرة يشقى ساء وهو على من صبه الله علقم * أى عليه فشاذان

المحذوف كإلى اليمين فلا شؤره (قوله وحكم الموصوف بالوصول الخ) مثل
 ذلك المضاف للوصول كمررت بفعل الذي مررت أي به كما قاله السراي
 والممامسي كلاهما في شرح التسهيل والمضاف للموصوف بالوصول كمررت
 بفعل الذي مررت أي به كما يحسنه الشنوافي وغيره (قوله واختلف
 في المحذوف الخ) لا يخفى أن الخلاف ليس في المحذوف أولاً لأن القول
 الثاني أصح وجده ماء معاً ولا أولية فكان الأولى أن يقول واختلف في
 كيفية الحذف (قوله فقال الكسائي الخ) تظهر فائدة الخلاف في نحو ذلك
 الذي يشترقه عباده أي به فعلى رأي الكسائي الحذف قياسي لأن المحذوف
 عائد، مصوب وعلى رأي غيره مما عني لعدم جزأ الوصول بل حذف كل
 عائد مجرور وعلى قول الكسائي من حذف المنصوب بخلافه على قول غيره
 ولزمه حيث أن الكسائي سكر حذف العائد المجرور ولا يقول به إلا هم
 إلا أن يجعل ذهنيته مجروراً على قوله باعتبار ما قبل الحذف تماماً مثل (قوله من
 موصول) أي اسمي لأن الكلام فيه أنما الحرفي فلا يجوز حذفه إلا أن يجوز
 حذفه فاما طراداً جاعاً على تدوير يد الله ليس لكم وهي خلاف في نحو ومن
 آياته ير بكم الرقي وتسمع بالعبد أي خبر من أن تراه ويجوز حذف صلة
 الحرفي أن بقي معناه نحو أنا أنت منطلقاً انطقت أي لأن كنت منطلقاً
 انطلقت فحذفت كالو بقي معناه أمان لم يبق معناه أمان كما في التمهيد
 (قوله كل حرف الخ) اعترض هذا الضابط بشموله حمزة اللسوية وإيجاب
 باب الموقول بالصدر ما بعده إلا هو ودها أو يدعي عدها من الموصولان
 الحرفية وفي كل من الجوابين نظروا أن قرءه بالضم وغيره إنما الأول
 لأن الموقول بالصدر في الموصولان الحرفية أيضاً ما بعده التصريح بهم
 بأسماء آل في السبلت والسيول ما بعده أو إنما الثاني فلا عيب بار والآخر
 أن فيه حذفاً والتقدير بكل حرف مصدرى هذا ومقتضى كلامه حرفة الذي
 المصدرية وهو أيضاً مقتضى كلام التوضيح وهو الظاهر ونقل في التصريح
 عن الرضي أنه قال لا خلاف في اسمية الذي المصدرية على القول بغيرها
 مصدرية (قوله أول) أي بالقوة والصلاحية وإن لم ينزل باللفظ (قوله مع
 صلته) أي ما اتصل به فالمراد الصلة القوية فلا يقال العلم بالصلة متأخر عن

وحكم الموصوف بالوصول في
 ذلك حكم الوصول كإلى قوله
 لا تركن إلى الأمر الذي
 ركنت به البيت وقد أعطى
 الناظم ما أثبت اليه من
 المقبول بالتبيل تنبيهات
 الأول حذف العائد المنصوب
 هو الـ لـ وحل المجرور
 عليه لأن كلامه ما عطف
 واختلف في المحذوف من
 الجار والمجرور أولاً فقال
 الكسائي حذف الجار أولاً
 ثم حذف العائد وقال غيره
 حذف ما عاود جزوياً وبه
 والادعش الأصح أنه
 الثاني قد حذف ما علم
 من موصول غير أول من صلة
 غيرها فالأول كقوله
 آمن به رسول الله منكم
 ويحده ويصره صداه
 والثاني كقوله
 نحن إلى ما جمع حو
 علم ثم وجههم البناء
 وقد تقدم هذا الثاني
 بخاتمة الوصول الحرفي
 كل حرف أول مع صلته بمصدر
 وذلك

العلم بالموصول ففي التعريف دور أفاده الاتفاقى (قوله ستة) الرابع خمسة
 باسقاط الذى وأما وخضتم كالذى خاصه وأما جيب عنه بأمة يحتمل أن الأصل
 كالذين حذف التثنية على لغة أو أن الأصل كالخوض الذى خاصه وحذف
 الموصوف والعائد وأن الأصل كالجمع مع الذى خاصه وأفرد أولاً باعتبار
 انظر الجمع وجميع ثانياً باعتبار معناه واستشكل الاتفاقى القول بأنهم يكون
 موصولا حرفياً باقتراغها بأل لأنها يجتمع مع أقسامها من خواص الاسم وأقرب
 شحنة وإليه وصلها أحب هذا القول دفع الاشكال بجمع أنها بجميع
 أقسامها من خواص الاسم بدليل أن أل الموصولة تدخل على غير الاسم
 فليكن مثلاً أل فى الذى فتأمل (قوله أن) أى المشددة وتوصل بجمعها
 وتقول بمصدر من خبرها مضاف إلى اسمها أن كان خبرها مشتقة أو
 بالسكون المضاف إلى اسمها أن كان جامداً ومثلاً المحذوفة منها (قوله وان)
 أى الناصبة للمضارع وتوصل بفعل متصرف ماضى خلافاً لابن طاهر فى
 دعواه أن الموصولة بالماضى غير الموصولة بالمضارع مستدلاً بأنهم لو كانت
 الناصبة لحكم على موضعه بالنصب كما حكم على موضعه بالجزم بعد أن
 الشرطية ولا قائل به وأجاب ابن هشام بأن الحكم على موضع الماضى بالجزم
 بعد أن الشرطية لأنها أثرت فى معناه القلب إلى الاستقبال فأثرت الجزم فى
 محله بخلاف أن المصدرية أو مضارعا أو امرأ على قول سيبويه فى هذا وصح
 واستدل عليه بدخول حرف الجر فى قواهم كتبت إليه بأنهم لأن حرف الجر
 ولو زائد لا يدخل الأعلى اسم أو مؤول به وقال أبو حيان لا يقوى عندى
 وصلها بالامرأ من أحدهما أنها إذا سبكت والفعل بمصدر فأت معنى
 الأمر المطلوب والثانى أنه لا يوجد فى كلامهم يعجبني أن قم ولا يجوز ذلك
 ولو كانت توصل به لجاز وأجاب ابن هشام عن الثانى بأن عدم الجواز إنما
 هو من عدم صحة تعلق الاعجاب ونحوه بالانشاء وكان ينبغي له أن لا يسلم
 مصدرية كى لأنها لا تقع فاعلاً ولا مفعولاً وإنما تقع مخفوضة بالام التعليل
 وعن الأول بأن فوات الأمر لا يضر كفوات المضى والاستقبال ويبحث
 الدمايين فى هذا الجواب عن الأول بأن فيه تسليم فوات الأمر عند السبك
 وهو قابل للتعريف فى الكشف ما يفيد أن معناها عند السبك مصدر طلبى حيث

سبعة أن وان

قال في تفسير قوله تعالى اما ارسلنا نوحا الى قومه ان انذر قومك أي بالامر
بالانذار فعلى هذا فيقدر في محو كذمت اليه بأن قم ولا تعدد كذمت اليه بالامر
بالقيام والمعنى من القعود ولا يهت. معنى الطلب وعلى تقدير التمسك ولا
نسلم أن فوات الامر كهوات المعنى والاستعمال لا زال له لمثاقوت للأمر
بالكلية لعدم دلالة اللفظ حيث دعا به بوجه بخلافه ما دلالة المصدر على
مطلق الرمان المراد ما في الجواب عن الثاني ما اذا جعلنا أن الموصولة
بالامر مؤقولة مع صلته ما صدر على كما لم يكن مانع من تعاقب نحو الاستعجاب
به اذا اشتد عجبني الامر بالقيام ثم قال ويحتمل أن يقال لم يتم دليل للجماعة
على أن الموصولة بالماضي والامر هي النامية للمضارع لا سيما سائر
الحروف النامية لا تدخل على غير المضارع فادعاء خلاف ذلك في أن من
بين أدوات النصب خروج عن الظاهر ولا دليل لهم أيضا على أن التي يذكر
بعدها فعل الامر والهمزة موصولة حرفي اذا كل موضع تقع فيه كذلك محتمل
لان تكونت تفسيرية أو زائدة فلا أول نحو أرسلت اليه أن قم أولا يتم والثاني
محو كذمت اليه بأن قم أولا يتم يريد فيه أن كراهة دخول حرف الجزر على
الفعل في الظاهر والمعنى كتبت اليه قم أو لا يتم أي هذا اللفظ الباء
اخماد دخلت في الحقيقة على اسم فاعل (فائدة) في حاشية السيوطي على
الهمزة عن ابن القيم أن فائدة العدول عن المصدر الصريح إلى أن والفعل
ثلاثة أمور دلالة ما على زمان الحدث من مستقبل في نحو عجبني أن تقوم
وماض في نحو عجبني أن قت والدلالة على امكان الفعل دون وجوبه
واستحالة والدلالة على تعاقب الحكم فمن الحدث تقول عجبني أن قدمت
أي نفس تدوم ولو قلت عجبني قدومك لاحتمل أن عجباه لحالة من
أحواله كسر عهده لا ذاته ثم نقل عن ابن جني فرقي أن أن والفعل
لا يؤثر كدوم ما انفصل فلا يعلل ضربت أن أضرب ولا يوصفان فلا يقال عجبني
أن تضرب الشديدي بخلاف المصدر الصريح فبما أه أقول بقي أمران
أحدهما استدراك والفعل من الاسم والخبر في نحو عجبني أن تذكره واشتبا
سواء دلي زمان عجبني ومدة الفعل في نحو أحسب الناس أن يتركوا
ثانيهما صحة الاخبار به عن الجنة بلان أول عند بعضهم في نحو زيد أن

يقول كذا وأما أن يثبت لاشتماله على الفعل والفاعل والنسبة بينهما
بخلاف المصدر الصريح (قوله وما) وتكون زمانية أي يقدر الزمان قبلها
وغير زمانية وتوصل بالماضي والمضارع المتصرفين ولو تصرفا لأقاصد دليل
وصاها بآدم ونذر وسواها ابتداء وتكلا وعدا وتوصل أيضا على الأصح بجملة
الجمية لم تصدر بحرف بخلاف المصدرية نحو ما أن نجمه في السماء فالتقدير
ما ثبت أن نجمه في السماء قال في المغني وعدلت عن قول كثير طرفة إلى
قولي زمانية لتشمل نحو كل أنشاءهم مشروافية فان الزمان المقدر هنا متخفوض
أي كل وقت إضاعة لهم والمخفوض لا يسمى طرفا وجعل الاختصاص كافي
المغني ما المصدرية موصولة اسمية واقعة على الحدث مقترنا عائدها فعنى
أعجبني ماقت أعجبني القيام الذي فقه (قوله ركي) أي التامصة للمضارع
وتقرن بلام التعليل لنظا أو تقدير وتوصل بالمضارع خاصة (قوله ولو)
وتوصل بالماضي والمضارع المتصرفين قال ابن هشام ولا يحفظ وصلها بجملة
اسمية قال الدماميني قلت قد جاء في قوله تعالى بوذة والوأنهم بادون في الأعراب
فلهذه مصدرية وقعت بعدها أن وصلتها تجزئ ذلك بعد الواء الشرطية وقد
ذهب كثير إلى أن ما بعده أرفع بالابتداء والخبر محذوف أي ثابت فخصني
هذا القول جعل ما بعده المصدرية كذلك فمكون قد وصلت بالجملة
الاسمية على هذا الرأي نعم ينبغي أن تقيد الاسمية بهذا النوع ولا تؤخذ على
الاطلاق فتأمل اهـ مخصص والغالب وقوعها بعدهم فمفهوم التمسني كود
وأحب ومن خلاف الغالب

ما كان ضررك لو مننت وربما من الفتى وهو المغيظ المحنى

المعارف بأداة التعريف

الاختصاص والانساب تراجم بقيمة المعارف أن يقول ذو الأداة والتعريف
بأداة التعريف أولى من التعريف بأل الجريانه على جميع الأقوال وسدده
على أم في لغة حمير (قوله كما هو مذهب الخ) أي كالأقول الذي هو مذهب
والغيايرة بين المشبه والمشبه به بالاعتبار لا اعتبارا بالنسبة إلى المصنف في
المشبه والنسبة إلى سبويه في المشبه به وجعل الكاف بمعنى على أي بناء

وماوكي ولو والذي نحو أولم
يكفهم أنا أنزنا وأن نضوه وا
خير ليكم بما نسوا يوم الحساب
لأكم لا يكون على المؤمنين
خرج يودأ أحدهم لو يهر
وخضتم كالذي خاضوا

المعارف بأداة التعريف

(أل) بجماتها (حرف تعريف)

كما هو مذهب الخليل وسبويه
على ما نقله عنه في التفسير
وشرحه

على ما لم يقع في اشكال آخر وهو اتحاد المبنى والمبنى عليه فتعمل شيئا
 والبعض به لا يجدي (قوله أو اللام) أو لتوابع الخلاف ونقصه الى
 قوابل للتخيير وخبر اللام محذوف أي حرف تعريف (قوله فقط) الفاء
 قبل زائدة لتزيين اللفظ فقط بمعنى حسب وتيسل في جواب شرطه فقط
 بمعنى أنه فيكون اسم فعل أو حسب أي إذا عرف ذلك فانه عن طلب غيره
 أو فهو وحسب أي كائنتك (قوله فقط عرفت) أي أردت تعريفه واعترض
 بأنه لا فائدة فيه لانه في الموضوع غايه وأجيب بأنه لما كان الباب موقفا
 للتعريف بالاداءة فيجوز أن يذكر الاداءة ولا ينطف على ذكر التعريف بها بأنه قصد
 الإشارة الى محل أداة التعريف وأنه مخالف لمحل أداة التذكير والخط يطلو
 على نوع من البسط وعلى الجماعة الذين أمرهم واحد وعلى الطريق وعلى
 غير ذلك وخط مبتدأ سقوغ الابتداء به الوصف بالجهة بعده وقوله قل فيه الخط
 خبر والخط مقول القول وضع نصب بالقول مع أنه مفرد لان المراد فقط (قوله
 على الأول) أي كونها إلى يجعلها وقوله عند الأول أي الخليل وقوله وعند
 الثاني أي سيويبه زائدة أي همزة وصل زائدة عن تعريبها في الوضع كأي
 الهمع وغيره وإن أوهم منيع الشارح أنها عند همزة قطع ومعنى الاعتداد
 بها أوضاعها جزء أداة التعريف وإن كانت زائدة في أدائه فهي كهمزة
 اضرب واللام الأولى في نقل فائدة اعتراض الثاني بأن الاعتداد بها
 وضعاً ساقى زادت بها وحاصل المدفع أن الثاني للاعتداد وضعه الزيادة على
 الاداءة لا فيها أفاده بس (قوله وعلى الثاني) أي من قول المتي وهو كون
 الاداءة اللام فقط ونظيره الخلاف بين هذا والقولين قبله في نحو قام القوم
 فعليه لا همزة هناك أملا لعدم الاحتياج اليها وعليهما حذف الهمزة
 لتحرك ما قبلها كذا في الهمع قال شارح الجامع وقيل الاداءة الهمزة فقط
 وزيدت اللام للفرق بينهما وبين همزة الاستسماهم فالأقوال أربعة قولان
 ثنائيان وقولان أحاديان (قوله لا مدخل لها في التعريف) بدل من سقوطها
 في الدرج وقد يقال سقوطها الكثرة الاستسما (قوله فيما لا أهلية فيه
 للزيادة أي لان زيادته لان الزيادة تنوع من التعريف والحرف لا يقبله كما
 يأتي في قوله حرف وشبهه من الصرف يرى ولا يزول لعل فانه حرف ولا أهلية الأولى

(أو اللام فقط) كما هو
 مذهب بعض النحاة ونقله
 في شرح الكافية عن ميبويه
 (فقط عرفت قل فيه الخط)
 فاهمزة على الأول عند الأول
 همزة قطع أصلية وصلت
 لكثرة الاستعمال وعند الثاني
 زائدة معتد بها في الوضع وعلى
 الثاني همزة وصل زائدة
 لا مدخل لها في التعريف
 وقول الأول اقرب لسلامة
 من دعوى الريادة فيما
 لأهلية فيه للزيادة وهو الحرف

زائدة لانها خارجة عن القياس فلا يقاس عليها أفاده سم (قوله ولا لزوم فتح
 الخ) دليل لقوله همزة قطع وما عداه من الأدلة دليل لقوله أصالية (قوله وان
 فتمت فلعارض) فديقال فتحها هنا أيضا عارض وهو كثرة الاستعمال اه
 دما ميني (قوله ولا وقف عليها) أى ولا يوقف على أحادى وقوله فى التثنية كـ
 أى تذكرة ما بعدها وللحرف فى الوقف علم فبها طريقان ~~سكون~~ كون آخرها
 والحاشية مودة تشبه باسترساله فى الكلام فيقولون إلى وتعاد على كلا
 الطريقين كما يستفاد من الجمع وشرح التسهيل للراذى وغيرهما واهذا
 جعلوا البيتين الاولين من الوقف للضرورة لا للتذكروا البيت بعدهما
 للتذكروا وهذا يعرف ما فى كلام الشارح ولوقال وحيث اضطر الى الوقف
 لاستتمام كلامه (قوله يا خليلي أربعاً) من ربيع يربيع بفتح الواو فتم ما
 اذا وقف وانتظر والدارس المتدريس وقوله حملا ليل بكسر الحاء أى حالين
 ومثيل بالنصب حال من المنزل وقول البعض تبعاً للعيني صفة لمنزل لا يصح
 على القول الصحيح من اشتراط مطابقة النعت للتعريف تعريفاً وتكبير الان
 مثيل لا تتعرف بالاضافة تنوعها فى الابهام وسحق البرد بفتح السين من
 اضافة الصفة الى الموصوف أى البرد السحق أى البالى وعنى بالتشديد أبلى
 والمعنى بالغين المعجمة المنزل من غنى كرمى أى أقام كفى القاموس والضمير
 فيه للسوى والشمال بفتح الشين ريح تهب من جهة القطب الشمالى وتأويها
 ترديد هبوبها بسرعة على مافى العيني أو هبوبها الشمالى على مافى
 القاموس (قوله ملناه) بكسر اللام من المال وهو السامة كذا أفاده العيني
 وغيره ولعل الها فيه عائدة على ذافى قوله دع ذاوا اقرب عنسدى أنه من
 قولهم ملأت اللحم ملاك بكسر اللام الاولى أى أدخلته فى الملة بفتح الميم وتشديد
 اللام وهو الرما د الحار والجهر والهاء عليه عائدة على الشحم كاهو المتبادر
 وقوله بجمل مضبطة بعضهم بفتح الباء والجيم بمعنى حسب وبعضهم بميمياء
 مكسورة جارة وخامعة وهو الاقرب كفى الشواهد (قوله ودليل الثمانى)
 أى القول الثمانى من قولى المثنى وهو ان المعرف اللام فقط (قوله أن المعرف
 يمتزج بالهكامة) أى ولا يمتزج الا الحرف الاحادى واستعمل على هذا
 الاستتراج باسمين ذكرهما فى قوله ألا ترى الخ الا أنه كان المتناسب

ولا لزوم فتح همزته وهـ همزة
 الوصول مكسورة وان فتمت
 فلعارض كهـ همزة أيم الله
 قانها انما فتمت لئلا يمتل
 من كسر الى ضم دون حاجز
 حصين ولا وقف عامها فى
 التذكروا عادتها بكالها
 حيث اضطر الى ذلك كقوله
 يا خليلي اربدا واستخبر الى
 منزل الدارس عن مـ حى حلال
 مثل سحق البرد عنى بعد ذلك
 فطر مخناه وتأويب الشمال
 وكقوله
 دع ذاو بجمل ذاوا الحفايد الى
 شحم انا فله ملاك بجمل
 ودليل الثمانى شيان الاول
 هو ان المعرف يمتزج بالهكامة
 حتى يصير كاحد اجزائها
 ألا ترى أن العامل يخطاه

في الاستدلال عليه بما أن يقول ألا ترى أن العامل بخطاه ولو لم يتخرج لما
خطاه وأن قولك رجل والرجل في ذاتين لا يعد ابطاء ولو لم يتخرج لتمام
بقه فبعد ابطاء لكنه أقام كونه ثنائيا مقام عدم الامتراج لاستلزامه عند
الاستدلال عدم الامتراج فافهم (قوله ولو أنه على حرفي) أي ولو ثبت أنه على
حرفين (قوله وأن قولك) عطف على أن العامل (قوله ولو أنه ثنائي) أي
ولو ثبت أنه ثنائي لتمام بقه أي فيحصل الابطاء وفيه أن قيام الابطاء بنفسها
لا يقتضي أن ما بعده مأكسرة لانه معرفة على كل حال والتكرير والمعرفة
مختلفان معنى ولا بطاء مدفوع والاستدلال مدفوع ومعنى قيامه بنفسه كونه
كلمة مستقلة بذاته تارسم وحدها (قوله وعلى التذكير) أي علامته (قوله
يخطئها التنبه) وكذا الاخر بلا مال وألا تله (قوله وهو على حرفين)
أي فلا يقتضي الخطئ الامتراج المستلزم للاحادية كما يقول صاحب القول
الثاني (قوله وأيضا) أي ويبطل الثاني من دليل الامتراج أيضا لانها
التنبه لا يقوم بنفسه فلا يلزم من عدم القيام بالنفس الامتراج المستلزم
للاحادية كما يقول صاحب القول الثاني (قوله ولا الجنسية) أي التي لا تلي
الجنس وهذا انطال لاثني الثاني (قوله أن اسم الجنس) أرواده ما يشتمل
الدال على الحقيقة والدال على الفرد وصرح كلامه أن أقسام الاربعة
أولها الحقيقة والثلاثة لفرد وهو أحد احتمالات ثابته وأورجه السيد
النهدي وصرح به الفتاوى أن ال فحان كما في التوضيح وغيره الاول التي
لله خارجي بأقسام الثلاثة الذكرى والعلمى والحسوري الثاني التي
للجنس وثم أيضا ثلاثة أقسام التي له حقيقة وهي ما قصد به الحقيقة من
حيث هي والتي له هذا المعنى وهي ما قصد به الحقيقة في ضمن فرد منهم والتي
للاستغراق وهي ما قصد به الحقيقة في ضمن جميع الافراد ثالثها أورجه
العلامة القوشجي أنها موضوعة للحقيقة لا بشرط شي لكن تعسدا لالة
القرينة تارة من حيث هي وتارة من حيث وجودها في ضمن فرد من وتارة
من حيث وجودها في ضمن فرد منهم وتارة من حيث وجودها في ضمن جميع
الافراد (قوله يشار به) أي جماعه من الاداة إشارة عقلية أو المراد تقدير
به أفاده (قوله عما صدق عليه) الصلة جارية على غير من هي له ولم يبرز لا من

ولو أنه على حرفين لما خطاه
وأن قولك رجل والرجل في
ذاتين لا يعد ابطاء ولو أنه
ثنائي لتمام بنفسه الثاني أن
التعريف ضد التذكير وعلى
التذكير حرف أحادي وهو
التموين فكيف مقابله كذلك
وفهم أنظر وذلك لان العامل
يخطئها التنبه في قولك
مررت به فاذ هو على حرفين
وأيضا فهو لا يقوم بنفسه ولا
الجنسية من علامات التذكير
وهي على حرفين فهو لاجل
المعرف عليها واعلم أن اسم
الجنس الداخل عليه أداة
التعريف قد يشار به الى نفس
حقيقته الحاضرة في الذهن
من غير اعتباره لشي مما صدق
عليه من الافراد

اللبس (قوله نحو الرجل الخ) أي حقيقة الرجل خير من حقيقة المرأة وهذا لا ينافي خيرية بعض افراد حقيقة المرأة خصوصيات فيه من بعض افراد حقيقة الرجل ومن هذا القسم الالدخلة على المعرفات نحو الانسان حيوان ناطق ومنه والله لا أتزوج النساء ولا ألبس الثياب فهي هنا تعريف حقيقة مدخوها وهو هنا جامع وأقله ثلاث فلا بد في الحث من أقله كما يقول الشافعية بناء على أن معنى الجمع باق مع الالجنسية وليس مساوياً بل هو منهم من حيث هو واحدة باعتبار بالجنسية دون الجمعية بناء على زوال المعها فليست ال في المثال للاستغراق والالتوقف الحث على تزوج نساء الدنيا ولبس ثيابهم أقل التنازاع في تلويحه فان نواه الحث لم يحدث قط ويصدق ديانة ونقصه لانه حقيقة كلامه وقبل ديانة فقط لانه نوى حقيقة لا تثبت الا بالنية نصار كما نوى الجواز (قوله فالاداة في هذا التحريف الجنس) أي نفس الحقيقة من غير نظر الى تصديق عليه من الافراد وتسمى لام الحقيقة والماضية والطبيعة شرح الجامع (قوله ومدخوها في معنى الخ) من طرفية الدال في المدلول والفرق أن علم الجنس يدل على الحقيقة بيجوهره والعرف بالابواسطة الاداة وكذا الفرق بين علم الشخص والمعروف دخارجه ومعنى كونه في معناه أنه يدل على ما يدل عليه لأنه في مرتبة تعريفه لا ينافي ان العلم مطلقاً أعرف من الخلق بال (قوله الى حصة) أي بعض واحد أو أكثر وقوله بما صدق عليه فهم يصدق يرجع الى اسم الجنس وفهم عليه الى ما فالصلة تجرت على غير من هي له ولم يبرز لآ من اللبس ومن الافراد يسان لما وقوله لتقدم علمه معينة (قوله مكياً عنه بما) أي باعتبار تقيدها بمجرها والاضاعامة للذكر والانثى وهي كناية اصطلاحية على قول صاحب التخصيص ان السكائية ذكر الملزوم واردة الا لازم لان ما باعتبار تقيدها بمجرها ملزوم لان ذكر لان المجرول لا يكون الا ذكر افيكون ذكرها بذلك الاعتبار من ذكر الملزوم واردة الا لازم وهو الذكرا قال الفري وهو من السكائية المطلوب بها غير صفة ولا نسبة بأن تتخص صفة من الصفات بموصوف معين فتذكر تلك الصفة ليتوصل بها الى الموصوف وهو هنا الذكرا ولا ينافي جريان السكائية الاصطلاحية على قول السكاكي انها اللفظ المراد به ملزوم ما وضع

نحو الرجل خير من المرأة
فالاداة في هذا التعريف الجنس
ومدخلها في معنى علم
الجنس وقد يشابه الى حصة
بما صدق عليه من الافراد
معينة في الخارج لتقدم
ذكرها في اللفظ مرتباً
او كناية نحو وليس الذكر
كأنثى فالذكر تقيدهم
ذكره في اللفظ مكياً عنه بما
في قوله لا يثبت لك ما في بطني

له لان التعريف ليس لازما للذكر حتى يقال اطلاق ما باعتبار تقييد ما بحررا
 وأريد المزموم وهو الذكور (قوله محررا) قال في المكشاف مع تناقلا خدمة
 بيت المقدس لا بدنى عليه ولا أستخدمة ولا أشغله بشئ فكان هذا النوع
 من التذرع مشروعا عندهم اهـ (قوله فان ذلك) أى التحرير المفهوم من
 محررا أو التذرع المفهوم من بذرت (قوله وألخصر معناها) أى الحصة أى
 معنى هو الحصة فلاضافة لبيان (قوله في علم المحاطب) أى الناشئ عن غير
 المشاهدة والذكر كذا يؤخذ من المقابلة هذا وجهه أى الحصة منه معناه
 علم المحاطب للعهدة الخارجة تبين فيه أهل الميان وجعلها النجاة فيه لعهدة
 الدهى قاله ليس (قوله وأوجه) أى الاحساس به بالبصر أو اللمس أو مباح
 صوته وقصر البعض كتحمله على الاحساس به بالبصر تصور (قوله
 القطرطاس بالنصب) أى أصب القطرطاس وقوله لمن فوق سما أى رفعه
 للرعى (قوله وقد بشاربه الى حصة غير مدنية) جعل غيره آل في نحو ادخل
 السوق للحقيقة في ضمن فردهم وهو الذى يجعلهم الماعرف به سنة اللام
 معرفة لعهدة الحقيقة في نفس ادنها وتقييد ما بكونها في ضمن فردهم
 لا يخرجها نفسها عن التعبير فيكون جعلهم هذا القسم في معنى الشكوة
 بالنظر الى الفرد المسمى الذى اعتبرت الحقيقة في ضمنه قد دبر (قوله بل فى
 الدهى) أى باعتبار ما به من الحقيقة والافتراض الحصة ليست معهودة
 لا خارجا ولا ذنبا (قوله ولهذا انت بالجملة الخ) أى بناء على جعلها افتعا
 ويصح جعلها حالا أى حالة كونه يسنى وجعلها حالا لا يقتضى تقييد السبب
 بحال المرور كما هو مذهب كلام يس النى ذكره شيخنا والبعض وأقره بل تقييد
 المرور بحال السبب نعم رجع جماعة جعلها افتعا بأنه يشعر بأن السبب دأبه
 بخلاف جعلها حالا لان الغالب كون الحال مفارقة رجع ابن يعقوب جعلها
 حالا بأنه المناسب لقوله تمت قلت لا يعنى لان المتبادر منه لا يعنى بالسبب
 الذى سمعته منه لما مررت عليه مع أن الحال اذا جعلت لازمة أذنت الدوام
 (قوله وقد بشاربه الى جميع الافراد) وعند عدم قرينة البعوضة تمتل على
 الاستغراق سواء وجدت قرينة الكلية أولا (قوله على سبيل الشمول) تأكيد
 لقوله الى جميع الافراد وقوله اما حقيقة الخ راجع لقوله الى جميع الافراد

محررا فان ذلك كان خاصا
 بالذكور والاش تقدم ذكرها
 صريحا في قوله بشاربه الى
 ومعها اني ألخصر معناها في
 علم المحاطب نحو ادنها في
 الغار اوجه محر القطرطاس
 لمن فوق سما فالاداة
 تعرب مع العهد الخارجى
 ومنحوها في معنى علم
 الشخص وقد بشاربه الى
 حصة غير مدنية في الخارج
 بل في الدهى نحو قولك ادخل
 السوق حيث لا عهد بينك
 وبين مخاطبك في الخارج
 بوجه واحد ان يأكله
 الذئب والاداة فيه تعرب
 العهد الدهنى ومنحوها الى
 معنى الشكوة ولهذا انت
 بالجملة في قوله ولقد امر على
 الشيم يسنى وقد بشاربه الى
 جميع الافراد على سبيل الشمول
 اتاح حقيقة محر الانسان
 اني ضم

(قوله أو مجازاً) أي بالاستعارة بأن شمت جميع الخصائص بجميع الرجال
بجامع الشمول في كل واستعمل اللفظ الموضوع لجميع الرجال وهو الرجل
بأن الاستعارة في جميع الخصائص ويدل لهذا قوله وفي الثاني لاستغراق
خصائصه ليس يمكن مقتضاه في المفرد أن معنى أنت الرجل أنت كل خصيصة
وحيدة فالحل إما على المبالغة أو على تقدير مضاف أي جامع كل خصيصة
ولو جعل التمييز بالاستعارة اللفظ الموضوع لجميع الرجال للرجل الواحد
لشابهة جميعهم في استعمال الخصائص لكان أقرب ثم رأيت الاتفاق في كتب
على قول التوضيح فهي الشمول لخصائص الجنس مانصه هذا من الحاصل
المعنى المراد في قولك أنت الرجل لا المدلول اللفظ اذ مدلوله أنت كل رجل
بالمبالغة والمراد منه أنت الجامع لخصائص كل رجل اه فاحفظه (قوله
أنت الرجل علماً وأديباً) أي كل رجل من جهة العلم والادب وفيه أن هذا
ليس مستغراقاً لخصائص الرجال بل للوصفين المذكورين فقط ويحجب بأن
المراد بالخصائص عند التقييم بصفة خصائص تلك الصفة أي جميع
أحوالها وأصنافها وعند الإطلاق خصائص جميع الأوصاف فهو أبلغ
(قوله لاستغراق أفراد الجنس) أي آحاده ولو كان مدخول الجمع على
ما حققه اللغويان في شرحي التخصيص (قوله ولهذا صح الاستثناء منه)
ظاهر بتخصيص هذا القسم بصفة الاستثناء أن الثاني ليس كذلك والظاهر
أنه كذلك إذا لم يمنع من أن يقال زيد الرجل إلا في الشجاعة كما لا يمنع زيد
الكامل إلا في ذلك ذكره الدماميني (قوله وقد تراد) فيه إشارة إلى أن
ضمير تراد راجع إلى لفظة أل في قول المصنف أل حرف الخ ومن زعم
كأن بعض أن هذا استبعاد ما فقد سألنا المراد بالضميرها واحد وهو لفظ
أل وعدم اعتباره في الضمير الخ لهم على المرجع بأنه حرف تعريف
لا يقتضي الاستبعاد فلا تغفل والمراد بزيادتها كما قاله الناصري
كونها غير معرفة لأصلاحيها السقوط إذا لا يلزم له وهذا ينبغي
اعتراض الدماميني على القول بزيادة أل في الشمول والبسبب بأن العلم مجموع
أل وما بعده فهي جزء من العلم كالجميع من جعفر ومثل هذا لا يقال بأنه
زائد (قوله معرفاً بغيرها) كالعلم والموصوف وقوله وبها قيعاً على تمكيره كالتميز

أو مجازاً نحو أنت الرجل
علماً وأديباً فلا دابة في الأول
لا تستغراق أفراد الجنس
ولهذا صح الاستثناء منه
وفي الثاني لاستغراق
خصائصه بما قد مدخول
الأداة في ذلك في معنى ذكره
دخل عليها كل (وقد تراد) إل
كما يزداد غيرها من الحروف
فتعجب معرفاً بغيرها وبأقربها
على تمكيره وتراد

(قوله لازما) حال من غير ترادف غير أنه ذكر بعد ما أتت الإشارة إلى جواز
 الآخر من التانيش باعتبار الكلمة أو الأداة والتركيب باعتبار الحروف أو
 المنطق وكذا سائر الحروف ويصعب جمعه مع قوله مطاوعا في حذف أي حذف
 لازما مع رزاق زيادة (قوله لازما وغير لازم) تنبيه في الحذف قط أما
 التكرير فغير لازم قط (قوله وشه) أي لفظة دخل ما قرئت ألتفه للعبارة
 كالتعريف وما قرئت ألتفه كالمسؤول أو أنه المصريح (قوله على صهيبي)
 وقيل العزى اسم لشجرة كانت لفظة ان والقرلان حكاهما الخازن (قوله
 على رجلين) الأول علم شاعريه ودي والثاني علم بني نبل وهو يوشع بن نون فتى
 موسى عليهما الصلاة والسلام واختلاف فيه قيل هو العجمي وأل قرئت
 ارتجاله وقيل عربي وأل قرئت نقله من مضارع وسع واستشكل الثاني بأنهم
 أقاموا على أن لا عربي من أسماء الأنبياء الأشعبياء وهو دواس لحا وتحمدا
 وأوجب بأن المراد العربي المصروف لا العربي مطلعا وبأن المراد العربي
 المتفق على عربيته واستشكل الأول بأن ألى كلمة عربية فكيف تقارن الوضع
 العجمي وأوجب بأن الواضع الله تعالى ولا مانع من أنه تعالى يضع العربي
 إلى العجمي وأورد عليه أن الإعلام خارجة من محل الخلاف لأن الواضع لها
 الأيوان اتفاقا وإن أن تقول اتفاقا فيا لا يمكن فيه الوحي أمّا أسماء أولاد
 الأنبياء وأصحابهم فيمكن أن يكون واسمه الله تعالى بالوحي إلى ذلك النبي
 فتدوا اسمه يحيي وبشرناه بما حق اسمه المسيح عيسى ابن مريم واليسع من
 هذه القبيل كذا في الروداني مع بعض زيادة وهو صريح في أن اليسع غير
 مصروف وبه يعرف ما في قول البعض أنه مصروف لوجود ألى وإن كانت زائدة
 وضعف اسم استشكل الأول بما مر بأنه متوقف في أن ألى ليست في لغة العجم
 (قوله والاشارة) اعلم أنه اختلف في الآن فالجاءه ورر على أنه علم جنس للزمان
 الحاضر ثم اختلفوا في سبب بقاءه فقال الرجاء تفهمه معنى الإشارة وأنه
 بمعنى هذا الوقت وقيل شبه الحرف في ملازمة لفظ واحد لا يفتي ولا
 يجمع ولا يصغر بخلاف حين ووقت وزمان ونحوها وقيل غير ذلك وغير
 الجاه وهو على أنه اسم إشارة حقيقة للزمان كما أن هناك اسم إشارة حقيقة
 للمكان وعليه الموضع أو أنه الروداني إذا عرفت هذا فقول الشارح والاشارة

(الازما) وغير لازم فاللزم في
 التانيش محفوفة وهي الاعلام
 التي قرئت ألى وشه (أو كذا) لا
 والعزى على صهيبي والسموأل
 واليسع على رجلين (و)
 الإشارة

نحو (الآن) للزمن الحاضر
بناء على انه معرف بما تعرفت
به اسماء الاشارة لتضمنه
معناها فانه جعل في التسهيل
ذلك على بناءه وهو قول
الزجاج أو انه متضمن معنى
أداة التعريف ولذلك في الكثرة
رده في شرح التسهيل أما على
القول بأن الأداة فيه لتعريف
الحضور فلا تكون زائدة
(والذين ثم اللاتي) وبقيته
الموصولات مما فيه آل بناء
على أن الموصول يتعرف
بصلته وذهب قوم إلى أن
تعريف الموصول بالأن
كانت فيه نحو الذي والافينيتها
نحو من وما لا أيا فاعلم تعرف
بالإضافة فعلى هذا لا تكون آل
زائدة وغير لازم على ضربين
اضطراري وغيره وقد أشار
إلى الأول بقوله (ولا اضطرار)
أي في الشعر (كبنات
الأوبر) في قوله **ولقد جنيتك
أكوا** وهذا لا **ولقد جنيتك**
عن بنات الأوبر **أوبر**

أن حمل على مذهب الجهم ويرجع إلى المعنى وشبهه الإشارة أي شبهه أهم
الإشارة في الدلالة على الحضور في كل نفاة قوله معرف بها تعرفت به أسماء
الإشارة لأن تعريفه على مذهبهم بالمعية وإن حمل على مقابل قواهم يجعل
المعنى وأسم الإشارة حقيقة نفاة قوله وهو قول الزجاج أذهبون الجمع هو
القائلين بأنه علم جنس للزمان الحاضر وإنما اختلافهم في سبب البناء
ويمكن اختيار الثاني وجعل الضمير في قوله وهو قول الزجاج إلى جعل
تضمن معنى الإشارة على بناءه فقط وبهذا يعرف ما في كلام البعض (قوله
نحو الآن) ليقال وهي الآن مكان مستقبلا (قوله بما تعرفت به أسماء
الإشارة) قيل هو الحضور وفيه أن المعروف أنها تعرفت بالإشارة الحسية
(قوله بعناها) أي معنى الإشارة والإضافة للبيان (قوله فانه جعل في التسهيل
ذلك) أي لتضمن المذكور لأن الإشارة من المعاني التي حقها أن تؤدي
بالحرف كما هو فيكون التضمن المذكور كسبها التعريف والبناء وكذا
تضمن معنى أداة التعريف على القول الثاني (قوله متضمن معنى الخ) أي
لأن آل الموجودة زائدة ولا يخفى ما فيه من الغرابة للكم فيه بتضمن الكلمة
معنى حرف موجود فيها لفظه والغناء هذا الحرف الموحود لفظه (قوله أما
على القول الخ) هذا هو المختار والكلمة عليه معربة كما في نسكت السبوطي
(قوله والذين) المناسب لما أسلفه الشارح في نظيره أن يقول والموصولات
كالذين الخ وحكمه بلزوم آل الذين واللاتي ونحوهما مبنى على لغة أكثر
العرب ولا فقد قال في التسهيل وقد يقال لذي ولذان ولذين ولتي ولتان ولاتي
اه (قوله والافينيتها) ظاهره شمول ذلك لآل الموصولة فتكون معرفة بنية
آل المعرفة ولا مانع منه (قوله ولا اضطرار) أي وغير لازم لاضطرار حذف
المقابل استغناء بديله سم (قوله كبنات الأوبر) التثنية به مبنى على أن
بنات أوبر علم كافي الشرح لا على أنه جمع ابن أوبر كبنات عرس جمع ابن
عرس أو بنت عرس تفرقة بين جميع العاقل وغيره لأنه إذا كان جمعا دخلته
آل المعرفة لأنه حينئذ تذكر فيكم البعض على بنات الأوبر في كلام
المصنف بأنه جمع ابن أوبر غير سديد لأن يكون كلامه باعتبار ما قبل العملية
(قوله ولقد جنيتك) أي جنيت لك فهو على الحذف والإيصال وحسنه

موازنة تبتك والاكوجع كم واحد الكماة فهو على خلاف القالب من
 كون التماثل الواحد والعاشق جميع عقول كعصفو رنوع من الكماة
 وأصل عساقل عساقل كعصاة رنعت المدة للضرورة قاله العيني
 وركبوا في شرح التماميني للفتى أن العساقل الكماة الكبار والبعض وأن
 نبات أو بر كامة صغار مرغبة على لون التراب (قوله لانه علم) أى والعلم
 لا تدخله ال المعرفة (قوله ليس علم) أى بل نكرة وعلمه من العرف
 اذا جرد من ال الوزن والوصفية الاصلية لان أو برى الاصل وصف به معنى
 كثير الورد وطرق الاحصاء على الوصفية الاصلية لا يخرجها عن منهها
 العرف كالمود للعبة وأدهم لتقدير منه على الاقل الوزن والعلية لان
 جزء العلم فى حكمه (قوله كذا) خبر عن قوله وطبت وقول الشارح من
 الاضطرابى الخ حل معنى بينه وجه الشبه لاجل اعراب والوافى وطبت
 من الحكى والمرى الشريف (قوله من الاضطرابى زيادتها فى التميز)
 وهى بذلك ما زيدت ودانى الاحوال نحو ادخلوا الاول والاول وجازوا
 الجماعا فغير أى ادخلوا واحدا واحدا وجاهوا جميعا سندونى (قوله
 وحوهنا) أى كثيرا أو ذواتنا ومن طبت معنى طبت تعذاه من أى
 طبت عن عمر والمقول وكل صديق قيس ويحتمل أن عن متعذرة بعدد
 (قوله أراد طبت فـ الخ) قيل لا ينعين ذلك لجواز أن تكون النفس فى
 اليتمة قول صدوت وتغير طبت محذوف أو لا تخير له (قوله عليه دخلا)
 الفهم لال و كراعتار أنهما لفظ أو حرف وهذا أحسن من جعل الالف
 للثنية عائدة على الالف واللام الله وهى من أن (قوله للـ) أى ملاحظة
 ما أى المعنى الذى قد كان هو أى ذلك البعض كذا كذا الشارح والعلة جارية
 على غير من هى له وغير عنه يرجع الى ما (قوله عما يقبل ال) بيان لما على
 قد ير مضاف أى مدلول اللفظ الذى يقبل ال فمع ما قاله شيخنا وانفتح
 اعتراض البعض عليه بأن ما واقعة على المعنى والقابل المقطع لال عليه فلا
 يصح أن يكون عما يقبل ال بيان لما مع أنه يمكن اجتماع ما على اللفظ بأن يرد
 بما نقل منه العلم أسله قبل العلية من المصدر أو الصفة أو اسم الدين ويقتدر
 مضاف فى كلام النظم أى للـ معنى ما كان الخ وعلى هذا يصح أن يكون قوله

لانه علم على شرب من الكماة
 ردى كائن عليه مسبوقة
 وزعم المبرد أن نبات أو بر كامة
 به لم قال عنه غير زائدة بل
 معرفته (كذا) من
 الاضطرابى زيادتها فى
 التميز (وطبت النفس
 بأقرب السرى) فى قوله
 رأيتك لما أدرت وحوهنا
 صدوت وطبت النفس بأقرب
 من حمروه أراد طبت بها
 لان التميز واجب التنكير
 خلافا لما ذكره بن وأشار الى
 الثانى بقوله (وهذه الاعلام)
 أى الثنية (قوله عليه دخلا للـ)
 ما قد كان ذلك البعض
 (عنه تقلا) بما يقبل ال من
 مصدر (كالفضل و) صفة

كالفضيل الخ تسمية الالبعض الاعلام وهو المنبأ درأولما وعلى الأول
بتعين الأول فافهم وقوله من مصدر بيان لما يقبل ال (قوله والنجمان) أى
الذى لم يقارن ال وضعه للعلمية أما هذا وهو اسم النجمان بن المنذر ملك
العرب كما فى الشئى فليس عما للبحر ولهذا لم يسمع بدونها وعليه يستعمل تمثيل
المصنف فى شرح التسميه بل لما قارنت ال وضعه بالنجمان وأما قوله

أيا جيبلى نعمان بالله خاليا * نسيب الصبا يتخلص الى نسيبها

فليس مما شئت فيه بالأكية لان نعمان فيه بالفتح كما فى يس عن الشئى وفى
القاموس والصباح وغيرهما ما يؤيده اسم لوان فى طريق الطائف يخرج الى
عرفات ويقال له نعمان الارال وبه يعرف ما فى كلام المصريح الذى تبعه
شيخنا والبعض من النحال والفهم فى نسيبها يرجع الى محبوبة الشاعر وهو
محبون لىلى أو الى النسيب الأول مراد به الرجوع بالنسيب التالى نفسها
الضعيف ويؤيدها راية طريق الصبا اذ الضمير عليها يرجع الى الصبا
وهذا البيت

فان الصبار يح اذا ما تسميت * على نفس مهموم تحت همومها

وهذه الصبار يح مهموم المستوى من مطلع الشمس اذا استوى الليل
والشارف قال الصفدى الظاهر أنم يختلف من اجها وتاثيرها باختلاف
البصاع التى تمر عليها والفصول لثاننا اعداها بدمشق ومقار بها يايسة
المزاج تتجفف الرطوبات وتتحلل الاجسام وتتحرق الثمار والزروع وهى فى
الديار المصرية أشد منها فى الشامية مع أن أشعار العرب مملوءة من الاسترواح
بها ووصفها بالالطف وتنقيس السكر بلعلها الى الجحاز وما أشبه بهذه
الصفة وعن الواحدى صاحب التفسير أنما السندأذنت ربه أن أتى
يعتبر بريح يوسف عليها السلام قبل أن يأتيه البشير بالقميص فأذن لها
فأنته بذلك فلذلك يتروح بها كل محزون من شواهد المغنى للسيد وطى
(قوله على نحو محمد الخ) أى من الاعلام التى لم يسمع دخول ال عاها للبحر فاندفع
اعتراض شيخنا تاتى بالشارح فى شرح الاوضح بأن الوجه حذف نحو (قوله
اذ الباب سماعى) أى باب ادخال ال للبحر الاصل فسمع من العرب ادخالها
عليه كان لك ادخالها عليه ولو فى غير معها هم ومالا فلا فاقىود المتقدمة

مثل (الحثر و) اسم عين مثل
(النجمان) وهو فى الاصل اسم
من أسماء الدم وأفهم قوله
وبعض الاعلام أن جميع
الاعلام المنقولة عما يقبل
ال لا يثبت له ذلك وهو كذلك
فلا تدخل على نحو محمد وصالح
ومعروف اذ الباب سماعى
ويخرج عن ذلك غير المنقول
كسعاد وأدود والمنقول عما لا
يقبل ال كيزيد ويشكر فأما قوله

رأيت الوليد بن البريد ماركاً
 فصرره ثم ماها فتقدم ذكر
 الوليد ثم قوله للح أن أراد أن
 حواريه دخول آل على هذه
 الأعلام مسببة لمخ الأصل
 أي بمنزلة الضر من العلة
 إلى الأصل ويدخل آل (قد كر)
 آل (دا) حيد (وحدته)
 بيان (الذات) فترتبه على
 ذكره وإن أراد أن دخول
 آل سبب للح الأصل فليسا
 بسبب لما ترتب على ذكره
 من الفائدة وهو لمخ الأصل نعم
 هما بيان من حيث عدم عادة
 المعرف فليجمل كلامه عليه
 قال الحليل دخلت آل في
 الحارث والعاصم والعاصم
 والصحاح والحسن والحسين
 لتجعله الشيء بعينه * فتيه *
 في تتيهه بالفتح مان، نظر لانه مثل
 به في شرح التسهيل لما فارت
 الأداة فيه فله وعلى هذا
 فالأداة فيه لا رمة والتي للح
 الأصل ليست لازمة (وفه)
 يصير علما على بعض مسمياته
 (بالعلة) عليه (مضاف)
 كبن عباس وابن همر واس
 الربير وابن مسعود فله

ليست شر وطما جوارا دخال آل للح على بيان لمورد الجماع ومدايدع مثله
 سم حيث كان الباب مسماء فلا كبر حاجة إلى التقييد بالتقول بما يشي
 آل والاحتراز عن غيره (قوله رأيت الوليد الخ) لقد كذب الشاعر مان
 الوليد هذا كالماتعة ما تمسكوا ما الترب والغنا مبحار عبيد انتقال
 يوم في المصنف فصرح له واستغفر وأوحى كل جبار عبيد فخر في المصنف
 وأثر تهذيب كل جبار عبيد * بها أمادك جبار عبيد
 إذا ما حلف ريثوم حشر * فقل برب مرقى الوليد
 فلم يأت إلا أيا ما حتى دمع وعلق رأسه على قعره ثم على سور يله نساء
 أنه السلامة من شرور أنفسنا (قوله فصرورة) وقيل مكر يزيد ثم دخلت
 عليه آل للتعريف مال المصريح وعندى فيه نظرا لانه وان مكر لا يقبل آل
 نظرا إلى أصله وهو العمل والفعل لا يقبل آل بخلاف زيد إذا مكر (قوله)
 سهاها تقدم ذكر الوليد) أي فيكون دخوله اللسان كاه وأل في الوليد للح (قوله)
 ثم قوله للح الخ) هذا الترتيب متفرع على كون اللام العلة الباعثة أو لاعة
 العائنة فالشئ الأول مبنى على الأول والثاني على الثاني والآخر على الأول
 المتكامل وعلى الثاني السامع قال شيخنا وقدم الشئ الأول لانه الظاهر (قوله)
 (يدخل) أي النظر على المبحار العقلي أو الوضع المعه ومن السياق (قوله)
 إذا ما ندع الخ) اعترض ما ندكر آل دليل للسامع على لمخ مدخل آل الأصل
 وعند حد هذا دليل على ذلك فكيف يكون سبب (قوله قال الحليل الخ)
 دليل على أن المدخول سبب للح وقوله لتجعله الشيء بعينه أي لتجعله المذكور
 من الأعلام أي لتجعله مسماء الشيء نفسه أي المعنى المنقول عنه نفسه في
 دوس السامع فأل في الحارث تجعل مسماءه ما يتجمل منها حارث وفي العباس
 ما يتجمل منها عروس كغيري وجوه الأعداء وهكذا (قوله وقد يصير الخ) قال
 ابن هشام ذكره في باب العلم أحسن فيقال العلم ضربان علم بالوضع وعلم
 بالعلة لأن النوعين المضاد ودال يكونان حيث شئت كورس في مركزهما
 بخلاف ذكر المصنف هنا فانه استطراد (قوله بالقلبة عليه) هي أن يغلب
 اللفظ على بعض أفراد ما وضع له وهي تحقيقه أن استعمال بالفعل في غير
 ما غلب عليه والافتقار لبرية (قوله وابن مسعود) قيل المصواب أن يدكر بدله

عبد الله بن عمرو بن العاصي لوث ابن مسعود قبل الطلاق اسم العبادلة على
الاربعة وليس بشئ لانه انما يرد لوقال الشارح غلب اسم العبادلة على فلان
وفلان وفلان وابن مسعود بعد أن كان جمع عبد الله أيا كان وهو انما قال غلبت
هذه الاعلام الاربعة على العبادلة أي الاشخاص الاربعة الذين سمي كل
منهم بعبد الله بحيث صارت لا تطلق الا عليهم دون من عداهم من اخوتهم
فابن مسعود مثلاً صار علمياً بالغلبة على عبد الله بن مسعود ودون من عداه من
اخوته غاية الامر أن الشارح استعمل لفظ العبادلة في كلامه بالمعنى الوضعي
لا الغلبي ولا محذوفه (قوله من اخوتهم) الاحسن أن المراد باخوتهم
نظراؤهم في اسم الاب لا خصوص الاخوة في النسب (قوله العهدية) أي
بحسب الاصل والافهسي الآن زائدة ولا يخفى أن آل العهدية تدخل على كل
فرد عهديين المتخاطبين على البديل فتحويها كل فرد عهديين كما كذلك مثلاً
لفظ العقبة المعروف بال العهدية وضع في الاصل لان يستعمل في كل فرد عهدي
بينهم اعلى البديل فخصه بال غلبة بعبارة ايلة فقط بهذا التحقيق ما اعترض
به الناس وسكتوا عليه من أن اللفظ الذي يستحقه كل فرد من الافراد
بالوضع هو المجرد من آل لا المقرون به لان المستحق له الفرد المعهودين
المختاطبين دون من عداه فافهم ذلك والله تعالى الموفق (قوله لعقبة ايلي)
بأنقص في التصريح واقاموس وغيرهما أيلة بالنساء فلعل ما في الشرح هو
والعقبة في الاصل اسم للطريق الصاعد في الجبل (قوله وخويلدين نفل)
كان رجلا يطعم الناس بنهامه فهبت ريح فدفنت في جفائه أي أوعية
طعامه التراب فسماهم افرحي بصاغة فسمى الصعق بكسر العين فعل بمعنى
مفعول والصعق في الاصل اسم لمن رمى بصاغة (قوله والثريا) تصغير ثرى
من الثروة وهي الكثرة لكثرة كواكبها لانها سبعة قبل أكثر وأصله ثرى
اجتمعت الواو والياء وسبقت احدهما بالساكون فقلت الواو اياء (قوله
وحذف آل ذي الح) اعترض بخصيص حذف آل النداء والاضافة بهذه
بأن آل لا تتجمع الاضافة وكذا النداء الاضرورة كما سيذكره المصنف بقوله
* وباضطرار نص جميع ياو آل * وأجيب بأنه ليس مراده أن آل هذه
لا تباشر حرف النداء حتى يرد أن آل مطلقا لا تباشر بل مراده أن آل هذه

على العبادلة حتى صار علمياً
عليهم دون من عداهم من
اخوتهم (او محب آل)
العهدية (كالعقبة) والمدينة
والكتاب والصعق والنجم العقبة
أيلي ومدينة طيبة وكتاب
سبويه وخويلدين نفل والثريا
(وحذف آل ذي) الاخيرة

لا تثبت مع حرف النداء أصلاً حتى لا يتوصل لنداء ما هي فيه بأي أو ذا كما
يتوصل لنداء مال غير حافيه بذلك فلا تقول يا أيها النابتة ولا يا ذا النابتة كما
تقول يا أيها الرجل ويا ذا الرجل لكن هذا الجواب انما يتبع بالنسبة الى النداء
دون الاضافة كما لا يخفى وقد يقال انما يخص هذه لفظة توهم أنهم بالكثرة
في الحالة الراضة زائدة تتجامع النداء والاضافة (قوله لان أصله المعرفة)
وصارت الآن زائدة (قوله كما هي في نحو اليسع) المتبادر من سياقه أمعت خلق
بالمثنى وهو تمكن لا بالنفي وأن ال في نحو متبني مع النداء والاضافة بل قوله
كما تقدم أي كون ال في نحو اليسع لازمة فديعي أن مراده ذلك وجزم به هذا
شيخنا بعلنا مشي عليه الفارسي من البقاء المذكور واستدل بحوله في
الكافية وقد تقارن الاداة النحوية * فتستدام كأصول الانية

وتبعه على الجزم به البعض وزاد أن الهمزة تنقطع وهو خلاف ما في الجمع
والتمثيل وشرحه لابن عقيل وغيره وحاشية الروداني على التصريح قال في
الهم مع ال فيما غلبهم الازمة ويجب حذفها في النداء والاضافة ونقل حذفها
في غيرهما وأنا ما غلب بالاضافة فلا يعمل من افعال ولو قرئت اللام قبل علم
كالنصر والتيمان أو ارجاله كاليسع والهم وال في حكمها حكم ما غلبها
من الزوم الافي النداء والاضافة قال ابن مالك هذا النوع أحق بعدم
الحذف لان الاداة فيه مقصودة في التسمية قصد همزة أحد ويا بشكر ويا
تغلب بخلافها في الاعشى ونحوه فانها مريدة لتعريف ثم عرض بعد
زيادتها شهرة وغلبة اغتنى بها الا أن الغلبة مسبوقة وجودها فلم تنزع اه
مع حذف وقال في التمثيل ومثله ما قرئت الاداة قبله أو ارجاله اه قال
ابن عقيل في شرحه عليه أي مثل الذي فيه ال من العلم بالغلبة في نزع ال منه
حيث تنزع ال من العلم بالغلبة كالنداء اه وسنذكر كلام الروداني ومن
الحذف لانداء فيما قرئت الاداة قبله قول خالد بن الوليد

يا عز كفر الملك لا سبحانه * اني رأيت الله قد اهانك

فان عز مرخم عزى نعم قد يقال ال المقارنة لتوضع العلم جزء منه كالجسم من
جعفر كما مر من الدمايني وهذا يمنع من تجويز حذفها عند النداء
والاضافة الا أن يقال كون ال في صورة المعرفة التي لا تتجامع الاء والاضافة

ان تباد (مدخولها) (أو تضيف
أوجب) لان أصله المعرفة
فلم تترك بمرحلة الحرف الاصل
اللازم ابدأ كما هي في نحو اليسع
كما تقدم فقول باسحق
وبالخط وهدد عقبة

انتهى حذفها عندهما فاعرفه ولو لا قول الشارح كما تقدم بلغنا قوله كما هي
 في نحو البسمة علقا بالنفي فتأكل (قوله أحقنا) الاستفهام للتوبيخ أى فى
 الحق أى فى الامر الثابت أن أخطأكم هجانى (قوله أعشى تغلب) أصله
 الأعشى في حذف منه أل وأضيف الى تغلب بفتح الفوقية وسكون الغين
 المجهمة وكسر اللام اسم قبيلة سميت باسم أبيها اركنا يقال فيما بعده والاعشى
 فى الاصل اسم لكل من لا يبصر ليلاته ثم غاب على أعشى تغلب (قوله وبأفة
 ذبيان) بضم الذال المجهمة وكسرها كما فى القاموس والمأفة فى الاصل
 اسم لكل من ظهر فى الشعر وأجاده وانتاء فيه للمأفة ثم غاب على بأفة
 ذبيان (قوله عبوق) فيعمل بمعنى فاعل كقيدوم وضع لكل عائق أى حاجر ثم
 غاب على لتجسم المعروف لعوقه الدبران عن الثريا لكونه بينهما (قوله يوم
 اثنين) أصله يوم الاثنين وهو من اضافة المسمى الى الاسم وبحسب فى التمثيل
 به بأن اثنين فى الاصل اسم لمجموع شيئين لا للفرد المتأخر منهما فقط وحذف
 فعلية على اليوم المعين بالنقل لا بالغلبة وذكر ال ودانى أن الصحيح أن أسماء
 الأسبوع أعلام جنسية منقولة من الاعداد دخلت عليها أل للجمع المعنى
 العددي رأى فى المقارنة للنقل فلا ينبغي التمثيل به الذى غلبه حذف منه أل
 بل لما حذف منه أل المقارنة للوضع فانه أيضا كذى الغلبة يحذف منه أل
 فى النداء والاضافة وجوبا وقد يحذف فى غيرهما (قوله ما يدعوا الى ذلك) أى
 الى نزعه عن الاضافة لانه ينادى وبضاف معها فيقال يا ابن عباس وهو ابن
 عباس كذا قيل وفيه أن المضاف ان كان تمام العلم ناقص ما تقدم فى باب العلم
 عند قول المصنف * وان يكونا مفردين فأضاف * الخ من أن العلم الاضافى
 لا يضاف وان كان المضاف اليه فقط ورد أمران * الاول أن المضاف لا بد
 أن يكون كلمة مستقلة وهو هنا جزء ككلام العلم مجزوع المتضاهية فكل منهما
 كالرأى من زيد ويمكن الجواب عن هذا برعاية الاصل * الثانى أن القصد
 ليس توضح مسمى المضاف اليه فقط بالاضافة بل توضح مسمى العلم بشماه
 بها ويمكن الجواب عن هذا أيضا بأن اضافة المضاف اليه يحصل بها
 المقصود من توضح مسمى العلم بقدر منصفها (قوله طلبا للتخصيص) كان
 المناسب أن يقول للايضاح لان التخصيص فى النكرات والايضاح

أبلى ومدينة طيبة ومكة

أحقا ان أخطأكم هجانى

والاخطل من يجمعو ويغش

وغاب على الشاعر المعروف

حتى صار علما عليه دون غيره

وقول أعشى تغلب وبأفة

ذبيان (وفى غيرهما) أى فى

غير النداء والاضافة

(قد تحذف) مع هذا عبوق

طالعنا وهذا يوم اثنين مبارك

فيه * تنبيهان * الاول المضاف

فى اعلام الغلبة كابن عباس

لا يترفع عن الاضافة ببناء

ولا غيره اذ لا يعرض فى

استعماله ما يدعوا الى ذلك *

الثانى كما يعرض فى العلم

بالغلبة الاشتراك فىضاف

طلبا للتخصيص

في المعارف (قوله كما-بق) من نحو أعتشى تغلب وبأية ذبيان (قوله خاصة)

تنظم العلامة الاجهوري حاشاه انشال
وعددا تريد أن تعرفنا ■ فالبحر أي ضامن ان عطفنا
وان يكن مركبا فالأول ■ وفي مضاف عكس هذا جعل
وخالف الكوفي في الأخير ■ فعرف الجزأين باسمي
والمراد بالأخير غير الأول فيمثل الثاني وهو المركب لأن الكوفي خالف
فيه أيضا كما- يأتي وكان الاحسن أن يقول بدل الأخير

وخالف الكوفي في هذين ■ ففهم حاند عرف الجزأين
(قوله عرفت الآخر) بكسر الخاء ولم يقل الثاني ليشمل فيه أكثر من
إضافة نحو خمسة الف دينار وفي كلام شيخنا أن منهم من لا يضيف بل
يعرف الأول فقط فية قول هذه الخمسة أنوابا وخذ المائة قدره ما ودع

الالف دينار (قوله لزال) اسم زال فهو مستتر يعود على يزيد في البيت
قبله وخبر ما يدور في بيت بعده وقوله ففهم بالفاء العاطفة على صفت
وأراد بخمسة الأشبار السيف (قوله وهل يرجع التسليم) بضم الياء
مضارع أرجع أو بفتحها مضارع يرجع لحيث أنه بدأ بالياء والثاني بالثالثة

ثم الفاء التخيبة التي تسد في غير هذا البيت وتخفف أبحار بوضع عليها
القدر جمع انفية بضم الهمزة وكسرها وتشديد التخيبة وهي أحد تلك
الاحجار كافي التأموس وان أوهم كلام البعض أن الاتقية هي نفس تلك
الاحجار وقال الامشاطي بالفوقية ثم النون أنانين حذف نونه

الأخيرة ضرورة وهو جمع أنون كنشور وقد تخفف أخذود الحجاز وأقره
لبعض كشحناء وفيه نظرا لان جمع أنون الخفف أن كهود وجمد وجمع
المشدد أنانين بفوقية ثالثة بعد الالف السبعة لانون كما هو قياس جميع دور

وتخوره وقد ورد الجملتان كما أفاده صاحب التأموس فاعل الفوقية تخرفت
على الجماعة خرب والله تعالى أعلم والبلانق جمع بلانق وهي الأرض المقفرة
والعسى وهل برد التخيبة أو يزيل تعب التخيبة مواضع طبع الاحباب
وديارهم الخالية (قوله تشبها بالحسن الوجه) رديان بالإضافة في ذلك
لفظية لا تنقيد تعرف باختلاف العدد (قوله عند أصحابنا) أي البصريين

يأخذ كدله بعرض في العلم
الاسلي ومنه قوله

هلا يزيدنا يوم المنار أم زيدكم
بأبيض ماسي الشفر يرمياني
وقوله

بأنه ياطيات النافع قلن لنا

لئلا ينكن أم لبلى من الشر
■ خاصة ■ عادة الخويع أنهم

يدكرون هنا تعريف العدد
فإذا كان العدد ضاعا وأردت

تعريفه عرفت الآخر وهو
المضاف اليه فيصير الأول

مضافا إلى معرفة تقول ثلاثة
الاثواب ومائة الدرهم وألف

الدينار ومنه قوله
ما زال مدد قد يداه أزاره

فهما فأدر لخمسة الاشبار
وقوله

وهل يرجع التسليم أو يكشف
العشاء ثلاث الاناني والديار

البلاقي وأجار الكوفيون
الثلاثة الاثواب تشبها

بالحسن الوجه قال الزنجشري
ردا تشبها عند أصحابنا

عن القياس واستعمال القياس وإذا كان العدد مركباً
 درهماً والاثنا عشر جارية ولم تكتب بالثاني لأنه بمنزلة بعض الاسم وأ
 الاحد عشر درهماً والاثنا عشر (٢٧٣)

عن القياس واستعمال القياس وإذا كان العدد مركباً
 درهماً والاثنا عشر جارية ولم تكتب بالثاني لأنه بمنزلة بعض الاسم وأ
 الاحد عشر درهماً والاثنا عشر (٢٧٣)

(قوله عن القياس واستعمال القياس) أمّا الأول فلأن ادخال أل في كل من
 المتضامين إنما يكون إذا كان الأول وصفًا نحو الضارب الرجل ولأن فائدة
 أل التعريف وتعريف المضاف حاصل بتعريف المضاف إليه فيكون
 دخول أل على المضاف ضائعاً وأمّا الثاني فلأن المسموع والمشموع ورد دخول
 اللام على المضاف إليه دون المضاف (قوله ولذلك بنينا) أي في غير اثني
 عشر واثني عشرة بقية مائة مائة أن احراب اثنين واثنتين كاحراب
 المئتين وان ربك مائة وعشرة ونظائر قوله بنينا أن فتحه آخر الجزء الأول بناء
 واظهار أن البناء عند البصري على آخر الجزء الأخير فقط لأن محله آخر
 الكلمة وآخر الجزء الأول صار حشواً بالتركيب ففتحته ليست بناء بل بنية
 ويمكن أن يقال المراد بنى مجموعهما (قوله وثناء التانيث الخ) في معنى التعليل
 لقوله ويدل ولو قال لأن ثناء التانيث الخ لكان أوضح (قوله ولا يجوز لاحد
 العشر الدرهم) أي ولا الاحد عشر الدرهم ولا أحد عشر الدرهم (قوله
 عرفت الاسمين معاً) لم يذكر فيه خلافاً وفي الدماميني أن قوماً أجازوا ترك
 تعريف المعطوف واختاره الآمدي (قوله واعلم أن) اسم أن ضمير الشأن
 (قوله في تعريف المضاف) أي في حالة تعريف العدد المضاف وقوله قد يكون
 المعرف بفتح الراء أي المعرف بال أو بكسرهما أي المعروف للمضاف إليه
 وهو أل وقوله إلى جانب الأول أي مضموماً إلى جانب الأول وقوله كما تقدم أي
 في ثلاثة الأنواع ومائة الدرهم وألف الدينار (قوله وعلى هذا) أي قسم
 الفصل بينهما بأكثر من أربعة (قوله ولو قلت عشرون الخ) تفصيلاً طلاقه في
 أول الناطقة تعريف المضاف إليه من العدد الإضافي (قوله كما عرفت) أي
 من التثنية سابقاً بمائة الدرهم وألف الدينار (قوله لضافتهما) أي إلى
 ما بعدهما سواء أضيفت معرفة أو نسكرة لأن أل لا تدخل على المضاف في مثل
 ذلك وأمّا ما وقع في صحيح البخاري في باب الكفالة في القرض والديون ثم تقدم

عشر من ألف رجل امتنع تعريف المضاف إليه لأن المضاف منصوب على التمييز
 فلم يعرف المضاف إليه صار المضاف معرفة بإضافة اليه والتمييز واجب التكرير نعم يجوز ذلك عند الكوفيين ولو
 قلت خمسة آلاف دينار جاز تعريف المضاف إليه نحو خمسة آلاف الدينار وكذلك حكم المائة لأن مميزها يجوز
 تعريفه كما عرفت ولا تعرف الألف لضافتها والله أعلم

الذي كان أسلفه وأتى بالالف بشاراً وله الدماميني بتقديره مضاف بمبدل من
المعرف أي بالالف ألف بشاراً ولا يقال إن الزائدة لأن ذلك لا يقتضيه

﴿الابتداء﴾

هذا شروع في الأحكام التركيبية والتركيبة المفيدة المتأجلة اجمية ومنها
اسم الفعل مع مرفوعه والوصف مع مرفوعه المقتضى عن الخبر أو فعلية ومنها
الجملة النائية. ولم يقل المبتدأ والخبر لأن الابتداء يستدعي مبدءاً وهو
يستدعي خبراً أو ما يستدعيه غالباً على ما ستعرفه فالطليق الابتداء وأراد ما
يلزمه مائتة أو بواسطة في الترجمة تأدية للمقصود مع الاختصار والاشارة
إلى عدم تلازم المبتدأ والخبر فلا يقال ترجم لشيء ولم يبدئه وبين شيئا ولم يترجمه
نعم قد يقال هذه التكنة حاصلة لقول المبتدأ فلم يترجم به ويمكن أن يجاب
بأنه أثر التعبير بالابتداء على التعبير بالمبدء للاشارة في الترجمة إلى أنه
الفاعل فتأمل. وقدم باب المبتدأ على باب الفاعل لما قبله أصل المرفوعات
لا مبدءاً وبه قبل الفاعل لأن عامله لفظي وقيل كل أصل على الدماميني
تظهر مائدة الخلاف في مخزونه جواباً لما قبله في الأول يترجح كونه مبتدأ
محذوف الخبر وعلى الثاني يترجح كونه فاعلاً محذوف وعلى الثالث
يستوى الوجهان ثم اعترض بأن استحسن مطابقة الجواب للـ وقال في
الاسمية والفعلية يقتضي ترجيح كونه مبدءاً محذوف الخبر وطلقة أو أجاب بأن
جملة من قام اسمية في الصورة فعلية في الحقيقة وبيان ذلك أن قولك من قام
أصله أم قام زيد أم عمرو خالد إلى غير ذلك لا يريد قام أم عمرو خالد لأن
الاستفهام بالفعل أولى لكونه متغيراً يقع فيه الأسماء ولما يريد الاختصار
وضعت كلمة من دالة أجمالاً على تلك الذوات المفصلة ومنضمة بمعنى
الاستفهام وبهذا التضمن وجب تسمية أعلى الفعل فصار الجملة اجمية
في الصورة لعروض تقديم مبدل على الذات فعلية في الحقيقة فإن أوجب
بالفعلية نظراً إلى جانب الحقيقة فالمطابقة حاصلة معنى وإن أوجب بالاسمية
نظراً إلى الصورة فالمطابقة حاصلة لئلا فاذن لا ترجع مجرد المطابقة لوجودها
في صورتين فينبغي الترجيع بأصل الفاعل أو المبتدأ ما اقتدر اه وفيه نظر
لأن مقتضى قواهم همزة الاستفهام بلام المسؤول عنه أن أصل من قام أن زيد

﴿الابتداء﴾

قائم أم عمر وأم خالد إذا المسؤول عنه بمن قام القاسم لا القيام فاعرفه (قوله
 المبتدأ هو الاسم الخ) لم يعرف الابتداء مع أنه المترجم به لقصد تعريفه عند
 قوله ورفعوا مبتدأ بالابتداء وكأنه لم يعكس لعدم قصد الابتداء بالذات من
 الترجمة بل المقصود بالذات منها المبتدأ ومرفوعه (قوله العارى الخ) أورد
 على التقييد أنه يخرج اسم ان ولا التبرئة مع أنه يجوز رفع صفة على المحل
 فهو مبتدأ وليس عارياً وأجيب بأنه باعتبار الرفع عار لأن الحرف كالعديم
 باعتبارها وانما يعتد به إذا اعتبر النصب كذا نقل شيخنا السؤال والجواب
 وأقره ما وتبعه البعض وفي الجواب تسليم أنه مبتدأ والذي يظهر له منه
 بدليل ما سبق أن في بابي ان ولا من أن رفع الصفة على المحل مبنى على القول
 بأنه لا يشترط في مراعاة المحل بقائه المحرر أي الطاب لذلك المحل لعدم
 المحرر هنا وهو الابتداء وإذا عدم الابتداء عدم المبتدأ وحينئذ لا يرد
 الاعتراض من أصله فتأمل (قوله عن العوامل) أل للجنس وقوله اللفظية
 نسبة إلى اللفظ نسبة المفعول إلى المصدر ان أريد باللفظ التلظ أو الجزئي
 إلى الكل أن أريد الملقون والمراد اللفظية تحقيقاً أو تقدير التمدخل
 العوامل المقاديرة وقوله غير الزائدة أي وشبهها كرت ولعل الجارة
 والقيدان للدخال كما هو شأن قيد القيد (قوله مخبر عنه) أي محذو عنه
 فالأخبار لغوى لا مذكوراً بعده خبره الاصطلاحى للزوم الدور لاخذ
 الخبر بخبره في تعريف المبتدأ أو أخذ المبتدأ في التعريف الآتى الخبر
 وجعله حالاً من ضمير في العارى أولى من جعله حالاً من الاسم وان اقتصر
 عليه شيخنا والبعض اثبات الخلاف في معنى الحال من الخبر كالمبتدأ (قوله
 أو وصفا الخ) عطف على مخبر عنه المفعول حالاً من ضمير في العارى وفي
 ذلك تصرح باستراط العرو في الوصف أيضاً فيخرج نحو لاهية قلوبهم على
 أن لا نسلم أنه رافع ~~كأنه~~ كقوله الروداني وهو ظاهر والمراد الوصف ولو
 تأويل لا يدخل لا قولك أن تفعل لأن قول وان كان مصدراً بمعنى التناول إلا أنه
 هنا بمعنى المفعول أي ليس متناولاً هذا الفعل أي لا ينبغي لك تناوله فذلك
 مبتدأ وأن تفعل نائب فاعله وقول المصريح ومن تبعه كالبعض أن تفعل
 فاعله غير صحيح كقوله الروداني وقال أبو حيان قولك مبتدأ وأن تفعل خبره

المبتدأ هو الاسم العارى
 عن العوامل اللفظية غير
 الزائدة مخبر عنه أو وصفا
 رافعا المستغنى به فالاسم شمل

وأورد على التعريف أنه غير جامع إذا شمل أقل رجل يقول ذلك فإن أقل
 مبتدأ وليس خبراً عنه ولا وصفاً رافعا ولا خبراً قائم الزيدان فإن غير مبتدأ
 وليس خبراً عنه ولا وصفاً رافعا وأجيب عن الأول بأن المرفق المبتدأ
 الأخرادى وهذا اسماعى لا يقاس عليه وإنما يخبر وأنه لأنه ليس فى المعنى
 مبتدأ إذا المعنى أقل رجل يقول ذلك وقيل لأن صفة التكررة بعده أغنت عن
 الخبر فى الإفادة على أن بعضهم أجاز جعل الجملة خبراً عن أقل وهو من الثانى
 بأن المبتدأ مضاف لوصف الرابع والمضاف والمضاف اليه كائنى الواحد
 وبأن الوصف وإن خضع لفظاً فى قوة المرفوع بالابتداء وكأنه قيل ما قام
 الزيدان (قوله والمأول) قد يدعى أنه اسم حقيقة فلا اعتراض على ارادته فى
 التعريف بل روم الجمع بين الحقيقة والحجازية أو يقال النخلة لا يبالون بمثل
 ذلك أهاده سم (قوله وتسمع الخ) أى لأنه على تقدير أو قيل الفعل إذا أريد به
 مجرد الحدوث مع أن يند إلى وصف اليه ويكون إما حكماً كإى سواء عليهم
 أن أنزتهم هذا اليوم بغير الصادق صدقهم فيكون المراد بالاسم ما يسم الحقيقى
 والحكمى أهاده سم (قوله نحو بحسب درهم) أى بما يلى حسب فيه تكرة
 فإن ولها معرفة بحسب درهم بالعرفه هى المبتدأ وحسب الخبر لأنه تكرة
 لا يشرى بالاضافة وإن قصص به أقال الناطم ولا يخبر بمعرفة عن تكرة
 وإن قصصت لآى نحوكم مائة وخمسة مائة عند سيوبه وفى التسع نحو فإن
 حسبنا الله وأيده سم وغيره واكتفى ابن هشام فى الأخبار بمعرفة من المبتدأ
 التكررة بتخصيصه وجعل حسب مبتدأ واقع بعده تكرة أو معرفة لأن
 الباء لا ترادى الخبر فى الإحاطة بالذى عليه الجملة وركب المعنى أنه لا يخبر
 عن التكررة بالعرفه وإن قصصت مائة مائة من الجرور بحرف الجر الزائد
 أو شبه مرفوع تقديره ولا محدود فى اجتماع أعرابى لفظى وقد يرى من
 جهتين مختلفتين أو محلاً ولا يختص المحل بالنبات قولان وأعلم أن زيادة الباء
 فى نحو بحسب لهما معنى مختلفان زيادة من فى نحو الآية الآتية قياسية (قوله
 غيراته) أماته على أن لرفع تقديره أو محلاً على الخلاق والخبر محذوف أى
 لكم أو هو الخبر ولا يصح أن يكون خبراً عنه فاعلان على أغنى عن الخبر لأن
 الوصف الذى له فاعل أغنى عن الخبر بمنزلة الفاعل والمفعول لا تدخل عليه من

المعرج والمأول نحو وأن
 تصوه وخبر لكم وتجمع
 بالمعبدى خبر من أن نراه
 والعارى عن العوامل المنقبة
 مخرج نحو الفاعل واسم كل
 وغير الزائدة لادخال نحو
 بعد بل درهم وهل من خالق
 غير الله وخبر عنه أو وصفاً
 إلى آخره

مخرج لاسماء الافعال

والاسماء قبل التركيب
ورافعا مستغنى به يشمل
الفاعل نحو أقام الزيدان
ونائبه نحو وأضر وب العبدان
وخرج به نحو وأقام من
قوله أقام أبوه زيد فان
مرفوعه غير مستغنى به وأوفى
التعريف لانه نوع لا لا ترد
أي المبتدأ نوعان مبدء الخبر
ومبدء له مرفوع أغنى عن
الخبر وقد أشار الى الاول
بقوله (مبتدأ زيد وعاذر خبر)
أي له (ان قلت زيد عاذر من
اعتذر) والى الثاني بقوله
(وأول) أي من الجزأين
(مبتدأ والثاني) منهما
(فاعل أغنى) عن الخبر (في)
نحو (أسارذان) الرجلان
ومنه قوله
أقامن قوم سلى أم نوباطونا
وقوله
أمحز أنتم وعدا وثقت به
أم اذقتهم جميعا نسيج عرقوب
(وقس) على هذا ما أشبهه من
كل وصف اعتمد على استغناء
ورفع مستغنى به ثم لا فرق

الرائدة فكان اما هو بمنزلة كذا في يس والرداني ولا كون يرزقكم
هو الخبر لان هل لا تدخل على مبدء خبره فعل الاشذوذ اعند سيبويه (قوله
مخرج لاسماء الافعال) أي بعد التركيب (قوله ورافعا مستغنى به يشمل
الخ) الاولى ومستغنى به يشمل الخ لان الفاعل ونائبه من افراد المستغنى به
لا الرفع (قوله غير مستغنى به) لاحتياج الضمير الى مفسر يسبقه فيكون زيد
مبتدأ وأقام خبره مقدم ما يوجب فاعلا او ابوه مبدء ثانسا وقام خبر عنه مقدما
والجمله خبر زيد وجوز بعضهم كون قائم مبدءا ثانيا لآبوه فاعلا أغنى عن الخبر
والجمله خبر زيد بناء على أن المراد باستغناء الوصف مرفوعه استغناؤه عن
الخبر لا مطلقا وبحث فيه بعدم اعتماد الوصف لان الاستغناء في المثال
داخل في الحقيقة على زيد لا عليه وقد منع فتأمل نعم يظهر لي أن محل المنع اذا
لم يعلم المرجع أمّا اذا علم كان جرى ذكر زيد فقبل أقام أبوه فلا منسج لان
التركيب حينئذ بمنزلة أقام أبوه زيد ويشعر بذلك تعليلهم واعلم ان قواهم
الوصف مع مرفوعه ولو اسما ظاهرا من قبيل المفرد يستغنى به الوصف
الواقع مبدء الاستغنى مرفوعه عن الخبر وكذا الوصف الواقع صلة لال
الموصولة على قول كما مر لانه في قوة الفعل في الصورتين (قوله وأول) سوغ
الابتداء به قصد التقسيم أو كونه قرينا للثنائي المعروف (قوله والثاني فاعل
أغنى عن الخبر) قال في التسهيل لشدته شبهه بالفضل ولذا لا يصغر ولا يوصف
ولا يعرف ولا يثنى ولا يجمع الاعلى لغة يتعاقبون فيكم ملائكة اه (قوله
أغنى عن الخبر) أي عن أن يكون له خبر فلا اعتراض باقتضاء كلامه أنه له
خبرا أغنى عنه المرفوع مع أنه لا خبر له أصلا لانه بمعنى الفعل والفعل لا خبر
له (قوله أقامن) أي مقيم وانظرن الرحيل والعيش المعيشة والحياة (قوله
نسيج عرقوب) أي طريفته وهو رجل يضرب به المثل في اختلاف الوعد
(قوله وقس على هذا) أي الوصف المذكور في المثال ولو قال على هذين
المبتدأين كما فعل المسكودي والمراد إمكان أكثر فائدة (قوله من كل وصف)
لا فرق بين أن يكون بمعنى الحال أو الاستقبال أو لا بخلاف عمله النصب
كما يأتي ولا بين أن يكون ملفوظا أو مقدرا ونحو في الدار زيد وأعندك عمرو
على أحد احتمالين اذ يستعمل كون المرفوع مبدءا مؤخرا أو فاعلا لمبتدأ

محذوف تقديره كشي مثلاً أغنى هذا الفاعل عن الخبر فالجمله اسمية أو فاعلا
لاستمر متلا محذوف فهي فعلية أو فاعلا لطرف فهي ظرفية ~~كذا~~
في المقتضى (قوله أو صفة مشبهة) أو اسم تفضيل أو مندوب يتحوّل أحسن في
عين زيد السكّن منه في عين غيره وما قرئ في الزيدان والظاهر عندى أو مثل
ذلك نحو أو مال العيران لانه في معنى المشتق ثم رأيت في كلام الشارح عند
قول المصنف وابن يشتق فهو ذو ضمير مستكن ما يؤيده (قوله أو كيف أو من
أوما) نحو كيف جالس العيران ومراكب البكران ومن ضارب الزيدان
وكيف في الأول في محل نصب على الحال وما ومن في الآخرين في محل نصب
على المفعولية وكلا دوات المذكورة بقية أدوات الاستفهام كأن ومتى
(قوله أو ضمير منفصل) فلا يستلزم خبره إذا لم يذكر فاعله فاعله زيد أم قاعد
فليس فاعله زيد أو الضمير المستتر فيه فاعله زيد الخبر فاعله خبره مبتدا
محذوف أى هو قاعد وإذا قلت أفانم الزيدان وأردت العطف وجب أفراد
الوصف العطف وإفراد الضمير متصلا فتقول أم قاعد هه أو حكى أم
قاعدان على المطابقة وتصل الضمير وعليه فقال ابن هشام قاعدان مبتدا
لانه مطبف بأى المتصلة على الميتة أو ليس له خبر ولا فاعل منفصل وانما جاز
ذلك لأنهم يتوسعون في التواني اه فاشارة الى فاعلية الضمير المستتر
واغتائه عن الخبر لانه يقع في التواني ما لا يقع في الأوائل ومثله يجري في
المثال الأول بجور غيره كون قاعدان خبر مبتدا محذوف أى أم هما قاعدان
فتسكون أم منقطعة والعطف من عطف الجملة وهذا قياس ما سبق في أفانم
زيد أم قاعد فتأمل (قوله وكاستفهام النفي) أى ولو معنى نحو أفانم الزيدان
لانه في ذمة قولك ما قانم الا الزيدان كذا في التصريح ومثله يعلم أن النفي
المتقوض يمكن في الاعتماد وأفهم بغيرهم الاعتماد بالنفي والاستفهام أن
مطلق الاعتماد غير كاف هنا فلا يجوز زيد قانم أبواه كون قانم مبتدا وان
اعتمد على الخبر عنه كإلى المعنى قال في التصريح وهل تقدم النفي أو
الاستفهام لم شرط في العمل أو في الاستفهام بالمرفوع عن الخبر قولان
أرجحهما الثاني كإلى المقتضى (قوله الصالح الخ) محل الشارح الاستفهام
والنفي في عبارة المصنف على اللفظ المستفهم به واللفظ المنفي به فوصف

في الوصف بين أن يكون اسم
فاعل أو اسم مفعول أو صفة
مشبهة ولا في الاستفهام
بين أن يكون بالهمزة المرفوعة
أو كيف أو من أو ما ولا في
المرفوع بين أن يكون طائرا
أو ضميرا منه صلا (وكاستفهام)
في ذلك (النفي) الصالح للمباشرة
الاسم حرما كان وهو ما ولا
والأوامر وما وهو عاروفا ولا
وهو ليس إلا الالف الوصف بعد
ليس يرتفع

التي بالصالح الخ وقسمه الى حرف وغيره لان هذا شأن اللفظ لا المعنى
المصدرى ولا عيب فيما منع وان عابه البعض تبعاً لشيئنا ولو أتى الشارح
المصدر على ظاهره وقال التي بلفظ صالح الخ لصح أيضاً واحترز بالصالح عما
لا يصح مما يختص بالفعل كان ولم ولما (قوله على أنه اسمها) وادخله فيما
يثنى فيه باعتبار كونه مبتدأ في الأصل وكذا يقال في اسم ما المجازية وقوله
يغنى عن خبرها وادخل الفاعل فيما نحن فيه باعتبار كونه مغيباً عن خبر
مبتدأ في الأصل وكذا يقال في خبر ما المجازية ثم في اغناء الفاعل عن خبر
ليس أو ما اغناء مرفوع عن منصوب ولا ضرر في ذلك وظاهره انه لا يقال
هذا الفاعل في محل نصب باعتبار اغناءه عن خبر ليس أو ما لانه ليس لايس
أو ما في هذه الحالة خبر محل محله الفاعل بل الذي تستحقه بعد اسمها فاعل
اسمها اقتدير (قوله وبعده غير يحترج بالاضافة) وادخله فيما نحن فيه باعتبار
ان ما أضيف اليه أى الى هذا الوصف مبتدأ والمضاف والمضاف اليه كالشيء
الواحد أو باعتبار أنه في قوة المرفوع بالابتداء كما مر (قوله فاطر الخ) وهو
بتشديد الطاء وكسر الراء والسلم بالكسر والفتح الصلح أى بسلم طارش (قوله
على زمن) نائب فاعل الوصف أغنى عن خبر غير (قوله وقد يجوز الخ) اعلم أن
المذاهب الثلاثة كما في الله مع مذهب البصريين وهو منع الابتداء بالوصف
المذكور من غير اعتماد ومذهب المصنف وهو الجواز بفتح كما مر في
الاسم بل وأشار اليه هنا بقولنا تقليل الجواز كناية عن فيه وأشار اليه
الشارح أيضاً بقوله وهو قليل جداً ومذهب الكوفيين والآخر
وهو الجواز بلا فتح فقول الشارح خلافاً للاخفش والكوفيين أى في قولهم
بالجواز بلا فتح وفي كلامه حذف أى والبصريين في قولهم بالمنع بالكسبة
وقوله ولا حاجة أى للمصنف والآخرين على أصل الجواز في قوله
الخ وهو تقرير من الشارح على بعض أدلتهم على أصل الجواز بعد موافقته
ايهم في الاستدلال عليه فالتدفع بتقريرنا عبارة الشارح على هذا الوجه
ما تقدم البعض من منافاتها لعبارة المتن فاهم (قوله من غير اعتماد الخ)
ويكون المسوغ للابتداء به مع أنه تذكره في المرفوع بعده لاعتماده على
المستند اليه وهو المرفوع أو ما تعليل المصريح وتبعه شيئاً والبعض بأن

على أنه اسمها والفاعل يغنى عن
خبرها وكذا ما المجازية وبعده
غير يحترج بالاضافة وغيره
المبتدأ وفاعل الوصف أغنى
عن الخبر ومن التي بما قوله
خديلى ما واف به هدى انما
اذالم تكونالى على من أفاطح
ومن التي بغیر قوله
غير لاه عدد الفاطر الخ
لا تعتبر بعرض سلم
وقوله
غير ما سوف على زمن

يقضى بالهم والحزن
(وقد يجوز) الابتداء بالوصف
المذكور من غير اعتماد على نفي
أو استهزام (تخوفاً وتزويلاً
الرشد) وهو قابل جداً خلافاً
للاخفش والكوفيين ولا حاجة
في قوله

الاحتمال أي والوصف لا يشترطون في عمله الاعتماد فتنصاه عدم
 الاعتماد هنا وليس كذلك كما عرفت ولأن سلم فالعليل لعدم اشتراط الاعتقاد
 لا يأتي على مذهب المصنف لا مع كونه يجوز اشتدانية الوصف من غير
 اعتماد على شيء أو استقام يشترط في عمله الاعتماد الاعمال كما سيأتي في باب
 اعمال اسم الداعل قائل (قوله جبري رسول الله الخ) المعنى ان سي لهب عالمون
 بالحر والهاء وه لا تلغ وقاله رجل لهي اذار حر وعاني حبي يتر عليه الطير
 ورحر الطير بالزاي بالحيم فالزاي معناه وهي صكة في الفاعل موصوفه
 بالهاء وواسطها او الواو انتم بعد او تشاءم (قوله على حد الخ) جواب عما
 يقال كيف احدث عن الجمع بالمراد وحاصله انه على طريقة الآية وقوله
 ان طير على وزن المصدر كعجل وميق والمصدر يحبره عن المفعول والشي
 والجمع فكذلك ما يواريه كذا فالواو فيه انه يقتضي استواء المذكر والمؤنث في
 فعل سواء كان معي فاعل أو معي مفعول فاعلى ما في ما فاعله من ان يحل
 اسوائهم ما به اذا كان معي مفعول ويمكن الوديق بأن هذا الشرط لقياسية
 الاستواء ولا ينافي معناه في فعل معي فاعل لكونه على وزن المصدر
 مسكون ومواريه المصدر بكنه السماع لاعلامه الخواص بالمراد فاحطه بانه
 معين (قوله والثاني متندا) ما دل الهمزة الفاعل حذوها لانها
 الساكنة (قوله وهو الشبه والجمع) أي سواء كان جميع تجميع أو جمع
 تكبير وقد جمع السكينة كلفرد (قوله مطابقة) أشار به الى أن الظن
 بمعنى المطابق كالمثل والشبه بمعنى المتماثل والمثابه وأنه حال من فاعل
 استقر وليس الظن مصدر بمعنى المطابقة حتى يرد أن حالة المصدر سماعية
 وحتى يقال الاولى جعله تغييرا لا عن فاعل استقر أي استقر طبعه أي
 مطابقتها بما ذكره البعض تبعاً للعرب غير صحيح ولا نفعل (قوله وان تطابقا
 في الامراد مثل ذلك ما اذا كان الوصف ينسوي به المفعول وغيره نحو احسب
 ريداً والريدان أو الريدون (قوله حار الامران) لكن الأرجح الاول وهو
 كون الوصف مستنداً وما بعدهما علان العمل لعدم التقديم والمأخوذ به بل
 يتعين في صورتين لما عهدهما من الثاني وهما أحاسر القضاة في امر أو نحو
 أراغب أنت من آله حتى ياراهم ساء على الظاهر من عدم تقديره تعاقب

خدم بواهب فلانك ملها
 مقالة هي اذا الطير صرت
 لموار كون الوصف حراً
 مقدما على حدود الملائكة
 بعد ذلك طير هو قوله
 من صدق الذي لم يش
 (والثاني متندا) مؤخر (ودا
 الوصف) المذكر (حبر)
 عنه مقدم (ان في سوى
 الافراد) وهو الشبه والجمع
 (طبعاً استقر) أي استقر
 الوصف مطابقة للمفعول
 بعده نحو أراغبان الريدان
 وأراغبان الريدون ولا يجوز ان
 يكون الوصف في هذه
 الحالة مستنداً وما بعدهما علان
 اعني عن الخبر الاعلى لغة
 اكوفي الراعي فان تطابقا
 في الافراد جاز الامر ان نحو
 افا ثم ريد وما داهية هند
 (وردهوا)

البحار والمجروور والمنافع من الثاني في الصورة الاولى لزوم عدم تطابق
 المبتدأ والخبر وفي الثانية لزوم الفصل بين العامل والمجهول بأجنبي وهو
 أنت وقد يتعسف في الابتداء لمنافع من الفاعلية نحو أفي داره زيد اذ يلزم على
 الفاعلية عود الضمير على متأخر لفظا ورتبة وأما أفي داره قيام زيد فغرضه
 الكو فيون مطلقا ما على الفاعلية فلما امر واما على الابتداء فلان الضمير
 لم يعد على المبتدأ بل على ما أضيف اليه المبتدأ والمستحق للتقديم هو المبتدأ
 وأجازة البصريون على الابتداء للسمع ولأن ما هو من تمام مستحق
 التقديم مستحق للتقديم ثم جواز الوجهين في نحو أقام أنت مذهب
 البصريين وأوجب الكوفيون ابتدائية الضمير ووافقه سم ابن الحارث
 واحتجوا بأن الضمير المرتفع بالفعل لا ينفصل عنه لا يقال قام أنا ويحجب بأنه
 انما انفصل مع الوصف لئلا يحجب له معناه لانه يكون معه مستتر بخلافه مع
 الفعل فانه يكون بارزا كقمت وقت ولان طاب الوصف لمجوله دون طاب
 الفعل فاحتمل معه الفصل ولان مرفوع الوصف سد في اللفظ مستوجب
 الفصل وهو الخبر بخلاف ناعل الفعل كذا في المعنى واعلم أن صور المطابقة
 وعدمها تنبع بالفوقية ثلاثة في المطابقة وهي أقام زيد أقام ثمان الزيدان
 أقامون الزيدون وحكم الأولى جواز الأمرين وحكم الأخيرة تنعين كون
 الوصف خبرا مقدم ما وست في عدمها أقام الزيدان أقام الزيدون أقام ثمان
 زيد أقامون زيد أقام ثمان الزيدون أقامون الزيدان وحكم الأوليين من
 الست تنعين كون الوصف مبتدأ أو مابعد فاعلا وحكم الأربع الأخيرة
 الفساد واذ انفصلت الجميع الى صحيح ومكسر كانت الصور اثنتي عشرة
 صورة اذا علمت ما تلونه عليه لك ظهورك أن قول شيخنا والبعض حاصل
 الصور سبعة بالموحدة قصور بقي شيء آخر وهو أنه أو رد على تجوز كون
 الثاني مبتدأ فخر أن تأخيره بلبس بالفعل وقدمه عن تأخيره في زيد قام
 لذلك وأجيب بأن اللازم على تأخير المبتدأ في أقام زيد اجمال لا لباس
 بخلاف اللازم على التأخير في زيد قام وأن سلم أنه لباس فليس فيه كبير
 ضرر لان الجملة اسمية على كل حال بخلافه في زيد قام فانه سم (قوله أي
 العرب) لو قال أي صديقه وموافقوه لكان أحسن لعدم حكم العرب

أي العرب (مبتدأ بالابتداء)

بأن رفع المبتدأ بالابتداء مذكوره البعض ولت أن تقول ليس في عبارته ما يقتضي أنهم حكموا باند رفع المبتدأ بالابتداء اذ غاية مفادها أن العرب رفعوا المبتدأ وأن رفعهم اياه محال بالابتداء أي بحسب ما فهم سيديوه ووافقه وتطير عبارته قولت رفع العرب الفاعل يا فعل فانهم (قوله وهو الاهتمام بالاسم) اعلم أن الابتداء في اذقة الافتتاح وفي الاصطلاح قيل كون الاسم مري من العوامل المنطوية وقيل جعل الاسم أول الخبر عنه قول الشارح الاهتمام بالاسم من باب ذكر لازم المعنى معه اذ يلزم معنى الابتداء بالاسم في الثقة وفي الاصطلاح الاهتمام به فاعلم أن جعل البعض الاهتمام معنى لقول بالابتداء اختلاط ثم قيل ان الاهتمام والجعل من أوصاف الشخص المهم الجاهل لا الكامة والابتداء وصفها الا ان معناه كونه سامدا بها ويمكن أن يجاب بأن الاهتمام والجعل في كلامه مدران للمبنى للجهول (قوله ليس بدالة) لا يشمل ابتداء الوصف المستغنى عنه فوجه عن الخبر ادم استادشي اليه لانه سند فلو قال للاستناد لكان أول (قوله كذلك) أي كرفع المبتدأ بالابتداء رفع الخبر المبتدأ في الانتساب اليهم فكذلك خبر مقدم ورفعه مبتدأ مؤخر وبالمبتدأ الحرف اقروته ليق برفع ويحتمل أن كذلك حال وما بعده مبتدأ وخبر والاؤل أقرب (قوله فأنما الذي الخ) أي المبتدأ الذي والخبر المنفصل اذ قل للشيء والثاني للذي وأشار به إلى أن الخبرين المبتدأ في المعنى أي بحسب المسند في لا الفهم هل ماسب أي تقصيره وقوله أن المبنى عليه أي فان الشيء المبنى عليه أي على ذلك الذي بني عليه شيء وقوله كما ارتفع هو أي ذلك الذي بني عليه شيء واعتراض القول برفع المبتدأ الخبر بأن المبتدأ عين الخبر في المعنى فيلزم رفع الشيء نفسه وبأن المبتدأ قد يرفع الفاعل نحو القائم أبوه ضاحك فيلزم رفع العامل الواحد معمولين بغير اتباع ولا تطير له وبأنه قد يكون جامدا كتر غير العامل اذا كان غير منصرف لا يجوز تدريم معموله عليه والمبتدأ ولو جامدا يجوز تدريم خبره عليه وأجيب عن الاقول بأن الخبر عين المبتدأ في المسند فقط أمافي الله ومختلفان على أن اختلاف اللفظ يكفي وعن الثاني بأن جهة طلبه للفاعل مخالفة لجهة طلبه للتفسير وعن الثالث بأن

وهو الاهتمام بالاسم وجعله مقدما ليسند اليه فهو أمر معنوي (كذلك رفع خبر بالابتداء) وحده قال سيديوه فاما الذي بني عليه شيء هو هو فان المبنى عليه يرتفع به كما ارتفع هو بالابتداء وقيل رافع الخبرين هو الابتداء

بما ذكر فيه انما هو في العامل المحمول على الفعل والمبتدأ ليس عمله في الخبر
بالعمل على الفعل بل بالاصالة (قوله لانه اقتضاهما) أي استلزمهما
لان الابتداء يستلزم مبتدأ والمبتدأ يستلزم خبرا أو ما يندرج تحت
ونظير ذلك الخ في النظر ينظر اذا العامل في النظر بلفظ كأن لا التشبيه
المقتضى لما ذكر بخلاف ما نحن فيه وأيضا العملان في النظر مختلفان وفيما
نحن فيه متحدان (قوله وضعف الخ) اعترض بأن من العوامل اللفظية
ما يعمل رفعا بدون اتباع وهو المبتدأ المتعبد بالخبر وأجيب بأن الخبر
المتعبد في المعنى متحد وهو لا يظهر في نحو زيد عالم شجاع الا أن يقال هو
في تأويل زيد متصف بالعلم ولشجاعة (قوله بأن أقوى العوامل) وهو
الفعل (قوله وهو قول بما لا نظيره) أي من اجتماع عاملين على معمول
واحد وأجيب بأن العامل عنده مجموع الأمرين لا كل منهما فالعامل
واحد قاله الامام ميني (قوله مترافعان) أي رفع كل منهما الآخر لطلب
كل منهما صاحبه قياسا على عمل كل من اسم الشرط والفعل المجزوم
به في صاحبه نحو أيا تامنا دعو او قد يفرق باتحاد العمل في القيس واختلافه
في القيس عليه (قوله لفظي) أي لا يترتب عليه فائدة ومنعه بعضهم بأنك
اذا قلت زيد قائم ونحوه وجالس وأردت جعله من عطف المفردات يكون
صحيحا على القول بأن العامل في الجز من الابتداء بخلافه على بقية الأقوال
للزوم العطف على معمول عاملين مختلفين (قوله والخبر الخ) لم يكتم
بالإشارة بقوله وعاد خبر الخي تفرق كما اكتفى بالإشارة في المبتدأ اهتماما بمحيط
الفائدة وتوطئة الى تقسيمه الى مفرد وجملة سم (قوله المتم لفائدة) أي
الحاصل لها فلا اعتراض باقتضاء كلامه حصوله فافعله بالمتن والسند اليه
وانما هو متم لها أي زيادة فيها فلا يصح الحد بالفضلة والمراد المتم الفائدة
ولو بنحو واسطة شئ يتعلق به فدخل نحو بل أنتم قوم تتجهون وأورد أن
المرجع غير جامع لخروج خبر المبتدأ الثاني في نحو قولك زيد أبوه قائم
اذ لا يحصل به مع مبتدئه فائدة اذا الجملة الواقعة خبرا غير مقصود اسنادها
بالذات ولذلك قالوا ان النسبة فيها من قبيل النسبة التقييدية لا النامية فغنى
زيد أبوه قائم زيد قائم الأب وأيضا لا بد في افادة هذه الجملة من تقديم المرجع

لانه اقتضاهما ونظير ذلك
أن معنى التشبيه في كان لما
اقتضى مشبها ومشبها به كانت
عامة فمما وضعف بأن
أقوى العوامل لا يعمل
رفعا بدون اتباع فما ليس
أقوى أولى أن لا يعمل ذلك
وذهب المبرد الى أن الابتداء
رافع للمبتدأ وهما رافعان
للخبر وهو قول بما لا نظيره
وذهب الكوفيون الى أنهم ما
مترافعان وهذا الخلاف
افظى (والخبر الجزاء لم يتم
الفائدة)

وغير مانع لشعوره بخبر يضرب في قول شريذ يضرب أبوه لحصول الفائدة
مع مبتدئه مع كونه ليس خبرا بل جزء خبر وأجيب عن الأول بأن المراد المتم
الفائدة ولو تحسب الأصل والجملة الواقعة خبرا خبرا قسلا جعلها خبرا
كذلك ومن حيث نفس الاستناد وتوقف الآداة على المرجع من حيث
الضمير وعن الثاني بأن المراد الفائدة المطلوبة والفائدة التي أفادها يضرب
وحده غير الفائدة المطلوبة التي يفيدها جملة يضرب أبوه واعلم أنه
استشكل ونوع الاستدراك خبرا في نحو زيد وان كثر ما له لكنه يتجمل
مع وقوعه في كلامهم ونحوه بعضهم على أن الاستدراك خبر عن المبتدأ
مفيد بالاعية وبهم جعل الخبر محذوف والاستدراك منه كذا في التمثيل
على الضاوي (قوله مع مبتدأ) خرج به فاعل الفعل وثانيه وقوله غير
الوصف المذكور خرج به فاعل الوصف المذكور وثانيه مقول الشارح
بعد فلا يرد الماعل أي ماعل الفعل وفاعل الوصف على التوزيع ومما قاله
البعض من أنه لو قيل بدل قوله خرج الفاعل وثانيه خرج الفعل لكن
حسنا لأنه الذي يلتبس بالخبر من جهة كونه كل حدثا عن غيره مدفوع
بأن الفاعل يلتبس أيضا بالخبر من جهة كونه كل أمرا ملازم للرفع
متأخر عن مصاحبه من مبتدأ أو فعل (قوله بدلالة المقام) راجع لكل
من قوله مع مبتدأ وقوله غير الوصف المذكور وأما في الأول فدلالة قوله مبتدأ
زيد الخ على أن الخبر لا يصاحب الاستدراك أو أتم في الثاني فدلالة قوله أنتم
على أن الوصف لا خبر له (قوله فلا يرد الفاعل ونحوه) يعني نائب الفاعل
(قوله كنه خبر) أي محذوف والأيدي جمع أي جميع يد يعني التهمة مجازا (قوله
ومفردا) حال من فاعل يأتي (قوله وهو الأصل) أي الغالب أو السابق
لأنه جزء الجملة والجزء سابق على الكل (قوله ويأتي جملة) لم يقل ونظرة
ومار وجر واور لما يفيد كلامه من أنه مما لا يخبر عن المفرد والجملة
واعلم أن الجملة أعم من الكلام لأنه لا يشترط أن يكون استنادها مقصودا
لأنه يتخالف الكلام وقبل زيادته (قوله وهي فعل مع ماعل) لوقال كأن فعل
مع فاعله الخ لكن أحسن لي أدخل اسم الفعل مع فاعله نحو العقيق فمات
والفعل مع نائب الفاعل نحو زيد يضرب وكان مع اسمه وأخبرها وان كذلك

مع مبتدأ غير الوصف المذكور
بدلالة المقام والقبيل بقوله
(كانت بروا الأيدي شاهدة فلا)

يرد الفاعل ونحوه ومفردا
يأتي الخبر وهو الأصل
والمراد بالمفرد هنا ليس
بجملة كبر وشاهدة (ويأتي
جملة) وهي فعل مع فاعله
نحو زيد قام

ولا فرق في الجملة بين أن تكون خبرية أو إنشائية على الصحيح بخلاف النعت
فلا يصح بالإنشائية والفرق أن الغرض من النعت تبين المفعول للخطاب
ولا يميز له الابهام ومعلوم عنده قبل الخطاب والانشائية ليست كذلك لأن
مدلولها لا يحصل إلا بها لكن إذا وقعت الجملة الانشائية خبرا لمبدأ كانت
أو غيره لم تكن خبرية أعني المبتدأ باعتبار نفسه معناه اقيامه بالخطاب
والنقطة لا بالمبتدأ بل باعتبار تعلق معناها بالمبتدأ فإذا قلت زيد اضرب به
فخطاب الضرب مفعلة قائمة بالمتكلم وليس حالاً من أحوال زيد الاعتبار
تعلقه به وبهذا الاعتبار كانت الجملة خبرية براءته فكأنه قيل زيد مملوك
ضربه أو مستحق لأن يطلب ضربه وبه أيضاً صح احتمال الكلام للصدق
والكذب وهذا خلاصة ما نقله الدماميني عن بعض المتأخرين وقال هو
في غاية الحسن (قوله وزيد قام أبوه) قال الدماميني بعض المحققين على أنه
لا اسناد للجملة من حيث هي جملة إلى زيد بل اقيام في نفسه مستند إلى
الأب ومع تقييده مستند إلى زيد وأما المجموع المركب من الأب والقيام
والنسبة الحكمية بينهما فلم يستند إلى زيد ولذلك يؤولون زيد قام أبوه بأنه
قائم الأب وقوله هم الخبر الجملة بأسرها توسع اهـ (قوله حاروية معني الذي
الخ) أي مشتقة على ما يدل على معنى المبتدأ (قوله وذلك) أي احتواؤها
على معنى المبتدأ (قوله بأن يكون فيها ضميره) يشمل ضميره الذي عطف
هو أو مـ لا يسه على شيء في الجملة بل هو خاصة لأنه المطلق للجمع فالاسمان
معها أو الاسماء كقبي أو جمع فيه ضمير نحو زيد قام عمرو وهو أو وأبوه
والذي في نهت أو بيان شيء فهم اشوز يد ضربت رجلاً لا يحبه أو ضربت
عمراً أحاه فان قدرت أحاه بدلاً امتنعت المسئلة بناء على المشهور وأن عامل
المبدل ليس عامل المبدل منه بل مقدر فكان الضمير من جملة أخرى ومن ثم
امتنع حسن الجارية الجارية أعجبتني هو لأن هو بدل اشتمال فائدة
قد يكون الضمير الذي في الجملة غير المبتدأ ويحصل به الربط اقيامه بقيام
ظاهر مضاف ضمير المبتدأ كما في قوله تعالى والذين يتوفون منكم ويذرون
أزواجاً يتربصن ببناء على قول الناطم كالسقاء الأصل يتربص أزواجهم
بفي بالثون مكان الأزواج لتقدم ذكرهن فامتنع ذكر الضمير لأن الثون

وزيد قام أبوه أو مبتدأ مع
خبره نحو زيد أبوه قائم
ويشترط في الجملة أن
تكون (حاروية معني) المبتدأ
(الذي سيقف) خبراً (له)
الحصول الربط وذلك بأن
يكون فيها ضميره انقضاء كما مثل
أونية

لاتصاف كسائر الصغائر وحصل الربط بالصغير القائم مقام الظاهر
 المضاف الى شعر المبتدأ وقبل يقدّر أرواح قبل المديس وتيل يقدّر أرواحهم
 قبل يترصس وقبل يقدّر بعدهم بعد يترصس كذا في المعنى (قوله نحو
 السمن الخ) وكقراءة أبي عامر في سورة الحديد وكل وعدائه الحسنى وهى
 تشكل على ما نقله السامنى من منع البصر بين حذف الصغير العائده الى لفظ
 كل اذا كان مبتدأ قل ووص ابن عمه مودع على شدة قراءة ابن عامر وسلك
 الأدب ابن أبى السمع لمانى الشعر وفى تليل من الكلام كقراءة ابن
 عامر وحكى الصغار عن الكسافى والعزائم اجازة ذلك انه قال فى المعنى
 ولم يقرأ ابن عامر مودع كل فى سورة النساء بل بصيغة كالجماعة مناسبة
 للفعلية فيه والعلية بعده (قوله منوان) تنبيهة من كصا مكال أو ميران
 وتقلب أنفسه يا أبا على التنبيه كذا فى القاموس وهو مبتدأ ثان وسنوخ
 الابتداء هو الوصف المقتضى ان ينوان منه (قوله روى الخ) ليس بيت
 شعر كقوله سم وكنت بذلك عن أبي شربة وطبيب راحته والروى نوع من
 الطبيب وتيل سات طبيب الراحته وقبل الرعقران (قوله والارم جواز نحو
 زيد الأسقام) قال سم حوارد ذلك لازم على الصحيح أيضا لا يقال أهل المذهب
 الصحيح لا يجوزون مثل هذه التركيب ومحل ما ذهبوا اليه من قدره له أو منه
 اذ لم يلزم اللبس والاحب التصريح بما لا مابة قول لا كوفي أيضا أن يقولوا
 سطر ذلك (قوله وهو فاسد) لا يمانه أن الأب نعت لزيد وأن زيد الأغائم
 مع أنه ابن والناثم أبوه (قوله أو كان فيها الإشارة الخ) عطف على مدحول أننى
 قوله بأن يكون فم اغميره الخ ولو قال أو إشارة اليه الخ لكن أحصر وأجيب
 (قوله ولياس المتعزى) أى على قراءة من رفع لياس وأن ذلك مبتدأ أو ما على
 قراءة النصب عطف على لياسا وهى سبعة أيضا والرفع على أنه بدل
 أو عطف بيان أو نعت كما حذره الفارسى وتبعه أبو البقاء وجماعة يساء على
 أن اللفظ فند يكون أعرف من التعريف بالحيرة فرد (قوله أو أعادته بلغة طم)
 ولا يختص ذلك بواقع التفعيم وإن كان فيها أكثر لأن وضع الظاهر موضع
 الصغير قياسى وإن لم يكن باللفظ الأول ذكره البعض (قوله ما ملأه)
 ما لا يستغنى عن التفعيم قد أنان خبره ما بعده وسق الإبتداء هم انعموها

بحوالى منوان مدرهم أى
 منوان منه أو خلف عن غيره
 كقولهم روى السمن من
 أرباب روى روى روى
 قيل ألعوس عن الصغير
 والأصل منه من أرباب
 وروى روى روى كذا قاله
 الكوفيون وجماعة من
 البصريين وجعلوا منه وأما
 من حالى مقام روى ونحو
 النفس عن الهوى ما الجنة
 هى المأوى أى مأواه والصحيح
 أن الصغير مبتدأ أى النفس
 له أو منه وهى المأوى له
 والارم جواز نحو زيد الأب
 قائم وهو فاسد أو كان فيها
 إشارة اليه نحو ولياس
 التعزى ذلك خبر أو أعادته
 بلغة نحو الحائفة ما ملأه
 قال أبو الحسن

هل أم امرؤ عذراء بن كيسان كما تقدم (قوله بمعناه) أي حال كون
 الاتحاد مائة بمعناه لا باعظة الأول (قوله نخوز يدنم الرجل) أي بناء
 على الاصح أن آل البنس المستغرق لآلهه ومثله نعم الرجل زيد على القول
 بأن زيدا مبدأ خبره لجملة قوله وأن آل البنس المستغرق لآلهه (قوله
 وهو غير جائز) قد يقال لا مانع من التزام جواز أخذ من هذا الكلام اللهم
 إلا أن يكونوا صرحوا بامتناعه أفاده سم (قوله أن يخرج المثال) أي زيد نعم
 الرجل هذا هو الظاهر أي ويخرج البيت على أنه من إعادة المبدأ باعظة
 بناء على إرادة البنس في المبدأ واسم (قوله بناء على صحة) أي صحة ما قاله
 أبو الحسن وإنما قل ذلك لخالفه الجوهري (قوله وعلى أن آل) أي وبناء
 على أن آل (قوله لا البنس) أو للبنس ويراد للبنس زيد مباينة (قوله
 أو وقع بعد ما الخ) زاد في المعنى عكس ذلك وهو أن تعطف على جملة مشتملة
 على ضمير المبدأ جملة أخرى خالية منه بالفاء نحو ألم تر أن الله أنزل من السماء
 ماء فتصبغ الأرض مخضرة (قوله امامه طوفة الخ) التحقيق أن الخبر مجعول
 الجملة المتعاطفة بين بالفاء أو الواو والمعطوف عليه فالرابط حينئذ
 الضمير وانظر هل يقال مثل ذلك في نخوز يدنم عمر وان قام الظاهر نعم
 (قوله يحسر) بضم السين أي ينكشف ويأتي متعديا أيضا فيقال حسره
 أي كشفه ويحسر بضم الجيم ركسه أي يكتره يتركمه (قوله أو الواو)
 أي بناء على أن الواو للجمع في الجمل أيضا ورد في المعنى يجوز هذا فانم
 وقاءه دون يقوم ويقعد وفي كلام الرضي أو ثم فانه قال الجملة التي لمزها
 الضمير تكبر المبدأ أو العطف والعلة إذا عطف جملة أخرى متعلقة بهامعنى
 يكون مضمون ما بعده مضمون الأولى بترانخ أو تعقب أو مضافا راجعا نحو زيد
 إحدى الجملة من الضمير الرابط اكتفاء بما في أخذه التي هي كثرها - واه
 كان مضمون الأولى سببا لمضمون الثانية كما في مثال الذباب أولا كما تقول
 الذي جاء فغربت الشمس زيد لان المعنى الذي يغرب الشمس
 زيد وتقول الذي جاء ثم غربت الشمس زيد لان المعنى الذي تراه من
 مجيئه غروب الشمس زيد وتقول الذي تزول الجبال ولا يزول أنا ذا المعنى
 الذي يقرن عدم زواله بزوال الجبال أنا فهو ناتقساوى الواو والقاء ثم

أو بمعناه نخوز يدنم أي أبو
 عبد الله إذا كان أبو عبد الله
 كنية له أو كان فيها اسم ومثله
 نخوز يدنم الرجل وقوله
 فأما القتال لا قتال لديكم
 كذا قالوه وفيه نظر لا التزامه
 جواز زيد مات الناس وخالفه
 لا رجلا في الدار وهو غير جائز
 فالأولى أن يخرج المثال على
 ما قاله أبو الحسن بناء على
 صحته وعلى أن آل في فاعل
 نعم لآلهه لا للبنس أو وقع
 بعده جملة مشتملة على ضميره
 بشرط كونها اماما معطوفة
 بالفاء نخوز يدنم عمر
 فورثه وقوله
 وإنه ان عني يحسر الماء تارة
 فسدو ونارات يحمر فيغرق
 قال هشام أو الواو نخوز يد
 ماتت هند وورثها أو ما شرطها
 مدلولها على جوابه بالخبر نحو
 زيد يقوم عمر وإن قام

من جهة التعلق العنوي وهو البعدية والاقتران المعلوم من قرينة الحال
بخلافه وإن الذي قام وقعدت عند تأنيده لا يجوز أن يعدم التعلق العنوي وهو
الاقتران الأدل على وجوده لا دليل على كونه الذي قام وقعدت
عند ذلك الحال أنا اه وأقره الله سامعني إلا أنه نظر في قصر التعلق
العنوي في الوارد على الاقتران إذ قد تفرق في القرينة فيما عدا على التعقيب
أو التراخي كما تقول الذي قام وقعدت عند تعقيب تلك الحال أو تراخيها أنا
(قوله وإن تكن الآية معنى الخ) قال ليس قال الناظم في شرح القسطل الجملة
المقتضية بالبتدا معنى كل جملة تخبر بها عن مفرد يدل على جملة كحديث
وكلام ومثله خبر الشان اه وبه يفسد الاعتراض المشهور بأنه أنريد
بكون الجملة نفس البتدا الاتحاد في المصادق ولو باعتبار قصد المتكلم
دور الوضع فكل مبتدا وخبر كذلك أرى في الفهوم في الأصل لانه يؤذي إلى
انتهاء الخبر اه وهذا يدل على أن المراد بالشان القصة والحديث وأن المراد
بخبره لفظ الجملة كما في منطوق الله حسي لأن المراد بالشان الحالة والصفة
وبخبره مضمون الجملة وإن قوله البعض عن الموقى وأقره وعما يؤيد ذلك
قوله سم خبره خبر الشان لا يكون الأجمل أدل لو يمكن المراد بالشان القصة
والحديث بل الحالة والصفة لصح الأخبار عنه بالمفرد بأن يقال هو الأحدية
املاقية (قوله أكتفي) أي البتدا والمعنى أنه لا ضمير فيها إلا أنه مستغنى
عنه مع إمكان التبان به (قوله كنطقي الله حسي) الحكم على الخبر في هذا
المثال ونحوه بأنه جملة أعماه وبحسب الظاهر أن في الحقيقة ففرد كما قاله
المرادى لأن المقصود بالجملة لفظها أما المعنى منطوق في هذا اللفظ والمراد
بالنطق المنطوق والاضافة في نطق لاهد (قوله وكفى) فاعله ضمير مستتر
وهو من باب الحذف والإيصال والاصل وكفى به حسيدي لأن الأكتفي فاعل
كفى أن يجر بالباء الزائدة اه خالصة مع زيادة (قوله وآخر دعواهم) أي
دعائهم قال البعض كغيره أن مخففة من التقييلة اه وهو غير مناسب
لعمل الشارح الآية من الأخبار بجملة هي عين البتدا في المعنى لأن الخبر
حينئذ مفرداً وأما مع معمولها بمصدر وجعلها تفسيرية بمنعها أن
التفسيرية يشترط كونها بعد جملة فهم معنى القول دون حروفه لأنها هنا بعد

(وإن تنكر) الجملة الواقعة

خبراً عن المبتدا (آية معنى

أكتفي بها) عن الرابطة

(كنطقي الله حسي وكفى)

فقط مبدأ أو جملة الله حسي

خبر عنه ولا رابط فيها لأنها

نفس المبتدا في المعنى والمراد

بالنطق المنطوق ومنه قوله

تعالى وآخر دعواهم أن الحمد

لرب العالمين وقوله عليه

السلاة والسلام أفضل ما

قلناه أنا والمؤمنون من قبلي

لا اله الا الله

خبران لانه يصير التفسير كماله حلو وكلامه حاض وهو خلاف الغرض وقيل
 واحده مستتر في الأول لانه الخبر في الحقيقة والثاني كالمصنف والتقدير الرمان
 حلوه حلو وقيل الفارسي واحده مستتر في الثاني لان الأول بمنزلة الجزء
 من الثاني والثاني هو تمام الخبر وقال أبو حيان إنهما مجزآن الخبر
 ولا يلزم أن يكون كل منهما خبرا على حدته لان المعنى أنه ذو طعم بين الحلوة
 والحلوصة المصرية قال أبو حيان ونظيره شجرة الخلاق اذا جاء بعد هذه الاسم
 فذا هو فوهذا السنان حلوه حاض رماه فان قلنا لا يتحمل الا احدهما
 نعم ان يكون الرمان مرفوعا به وان قلنا يتحمل كل كان من باب التنازع
 كذا في الجمع ومحل كون الخبر المشتق ذا ضمير اذا لم يرغ الظاهر والا كان
 فارغا لانه لا يرغ فاعلمين غوز يد فاقم أبوه (قوله مستكن) أي وجوبا
 الالعراض بقتضى البروز كالحصر في غوز يد فاقم لاهو والخبر يلق على
 غير من هوله في غوز يد عمر وضار به هو ومذهب يديه هو جواز الابرار كما
 يؤخذ من تجوز في غوز مررت برجل مكرمك هو أن يكون فاعلا وقو كيدا
 للضمير المستتر (قوله يرجع الى مبتدا) الظاهر أن المراد الى مبتدا ذلك الخبر
 وأورد عليه أنه قد يرجع الى غيره في غوز يد عمر وضار به هو واجب
 بأن كلامه جرى على الغالب وصيغته على خلاف الغالب بقوله وأبرزته الخ
 وأجاب شيخنا بأن فرض كلام الناظم في المستكن فاهذا قال الشارح
 يرجع الى المبتدا والضمير في المثال المذكور بارز وهذا جواب وجه كما
 لا يخفى على غيره فالبعض الذي شنع عليه هو الاحق بالتشريع والاجدر بالوزم
 والتفريع لا يقال جوابه وان دفع ايراد المثال المذكور لا يدفع ايراد نحو
 زيد هند ضاربها لان الضمير في الخبر مستتر مع رجوعه الى غيره بتدنه لاما
 تقول المتنازع على مذهب البصريين من وجوب ابراز الضمير اذا جرى الخبر
 على غير من هوله مطلقا وحيد لا يصح هذا المثال فلا يراد أسلا فاقم (قوله
 فني هذه الاخبار ضمير المبتدا) ويرتفع به الظاهر اذا جرت على غير من هي
 له كما يرتفع بالاشتقاق غوز يد أسد أبوه قاله الفارسي (قوله وأبرزته) بوجه
 كلامه أن وجوب الابرار خاص بغير الخبر المفرد مع أنه يجب في الجملة أيضا
 نحو زيد عمر وضار به هو لوجود المحذوف فيها أيضا وكذا ما احتفل أن يكون

مستكن) فيه يرجع الى
 المبتدا والمشتق بالضم
 المذكور هو اسم الفاعل
 واسم المفعول والصفة المشبهة
 واسم التفضيل وأما أسماء
 الآلة والزمان والمكان فليست
 مشتقة بالضمي المذكور فهي
 من الجواهر وهو واسطلاح
 • تنبيهان • الأول في معنى
 المشتق ما أول به غوز يد أسد
 أي شجاع وعمر وتجي أي
 منسوب الى القيم وبكره وما
 أي صاحب مل فني هذه
 الاخبار ضمير المبتدا • الثاني
 يتعين في الضمير المرفوع
 بالوصف أن يكون مستترا
 أو منفصلا ولا يجوز أن يكون
 بارزا منه لافالف قائمان
 وواو قائمون من قولك الزيدان
 قائمان والزيدون قائمون
 ايستأبضيرين كما هما في
 يقومان ويقومون بسل حرقا
 تشبه وجمع وعلا متاخراب
 (وأبرزته) أي الضمير المذكور
 (مطلقا) أي وان آمن اللبس

(حيث تلا) الخبر (ما) أي مبتدأ (ليس معناه) أي معنى الخبر (له) أي لذلك المبتدأ (محصلاً) مثاله عذبة
 الخوف ليس أن تقول عند ارادة (٢٩١)

عمر وضار به هو فزار به خبر
 عن عمر وروعهناه وهو
 الضارية كل يدو باراز الضمير
 علم ذلك ولو استتر آذن
 التركيب بعكس المعنى
 ومثال ما آمن فيه ليس زيد
 هند ضار بها هو هند
 زيد ضار به هي فيجب
 الأبرار أيضاً الجريان الخبر
 على غيرهم من هوله وقال
 المكروفيون لا يجب الأبرار
 حينئذ وواقعهم الناظم
 في غير هذا الكتاب راسدوا
 لذلك بقوله
 قومي ذري المجد بانوها وقد
 علمت * بكنه ذلك عدنان
 وقطبان * تنبهمان *
 الأول من الصور التي يتلو
 الخبر فيها ما ليس معناه له أن يرفع
 ظاهراً نحو زيد قائم أبوه
 والهاء في أبوه هو الضمير الذي
 كان مستكناً في قائم ولا ضمير فيه
 حينئذ لا تمنع أن يرفع شيئ
 ظاهراً ومضمراً * الثاني قد
 عرفت أنه لا يجب الأبرار في
 زيد هند ضار به ولا هند
 زيد ضار بها ولا زيد عمرو
 ضار به تريد الأخبار بضرارية عمر والجريان الخبر على من هوله بل يتعين الاستقراء في هذا الخبر لما يلزم على
 الأبرار من إهمام ضار به زيد

مفرد أو جملة من الظرف والجار والمجرور نحو زيد عمرو في داره هو
 أو عذبه هو وهل يجوز وضع الظاهر موضعه عند الأيم قال أبو حيان نعم
 وخالفه المبرادي (قوله حيث تلا الخبر) مثله الحال والنعت والصفة كركب
 عمر والغرس طارده هو ومترز يد برجل ضار به هو وبكر الغرس الراكبه
 هو وكذا إذا وقعت الثلاثة جملة فعلية فالفعل كالوصف المفرد في الثلاثة
 والخبر ككبر وخلافاً كما في اللهم (قوله مثاله) أي الأبرار عند خوف اللبس
 والضمير في صورة الخوف فاعل عند الكل الإلزامي فانه قال تأ كيد للضمير
 المستتر وفي صورة الأمان فاعل عند البصريين وجوزوا كوفيون كونه فاعلاً
 وكونه تأ كيد أو تظهر فائدة ذلك في التنبيه والجمع فيقال على تقدير فاعلية
 الضمير الهندان الذين ضار بهم ما هما وعلى تقدير كونه تأ كيدا
 ضار بهما هما أو مثل ذلك الجمع والمسموع من العرب أفراد الوصف في مثل
 ذلك إلا في لغة كوفي السراغيت قاله الدماميني (قوله ومثال ما آمن فيه
 اللبس) قال اللقاني ينبغي أن يخص بظهوره إذا لم يلبس استناره عموم
 قوله وفي اختيار لا ينبغي المنفصل الخ (قوله واستدلوا بذلك الخ) وجه
 التسليم به أن قومي مبتدأ أول وذري المجد مبتدأ ثان وبانوها جمع بان من
 بني يميني خبر الثاني والجملة خبر الأول والهاء طائفة على ذري المجد والعاث
 على المبتدأ الأول مستتر في بانوها قد جرى الخبر على غيرهم من هوله ولم يبرز
 الضمير ليكون اللبس مأموماً للعلم بأن الذري مبنية لابانية ولو أبرز لقيل على
 اللغة الفصحى بانهم إهم لان الوصف كالفعل إذا أسند إلى ظاهراً أو ضميراً
 منفصل مثنى أو جمع وجب تجريد ه من علامتهم ما وعلى غير الفصحى بانوها هم
 وأجاب البصريون باحتمال أن يكون ذري المجد معمولاً بوصف محذوف
 بنفسه المذكور والأصل بانون ذري المجد بانوها وفيه أن اسم الفاعل
 هنا جمع بني المضي ومجتر من آل فلا عمل له فلا يفسر عاملاً واجباً به إلا مانع
 من أن يراد بالوصف الدوام والاستمرار فيكون بمنزلة الحال في صحة العمل
 فيفسر عاملاً كما قاله الناصر * فائدة * تسكتب ذري بالالف عند البصريين
 لا لقلب ألفه عن واو وباء عند الكوفيين لضم أوله (قوله قد عرفت)

أي من مفعولهم قوله ما ليس معناه له محصلا (قوله ينظر) أي تام يحصل
 بالاختيار به فائدة أخذ من تعريف الخبر السابق والمراد بالطرف
 ما يقع المكثف والزمان الواقع خبرا عن غير جنة أو عن جامع الفائدة وقصره
 على المكثف كقول البعض تصور (قوله مع مجروره) لوقال ويجروره لكان
 أولى انتضاء عبارة أن الجمر ورقيد للخبر الذي هو حرف الجر كما هو شأن
 الحال والتمتع لا يجر منه هذا وقد حقق الرضوي أن المحل أي محل
 التصبب بالتمتع المحذوف بناء على أنه الخبر أو بالتمتع المحذوف به في نحو
 زيد جالس في الدار وذهبت زيد أو الرفع المبني للجهول في نحو مررت بدار
 هو الجمر ورقيد لأن الجار لتوصيل معنى الأفعال وما في حكمه إلى
 الاسم كانه منزلة والتضعيف في أذهبت زيد أو فرجه لكن هذا الذي
 حققه لا يقتضي أن الاختبار في الظاهر الذي أراد المصنف بالجمر ورقيد
 فتفردع اليهم وفي على كلام الرضوي أن الخبر الجمر ورقيد وأن المصنف أطلق
 الجار وأراد الجمر ورقيد بماز العلاقة الجار ورقيد وأن تفيد البعض وأقره
 وقال السيد في حواشي الكشف المحل للمجموع الجار والجمر ورقيد المستقر
 وللجمر ورقيد في اللغة ونحو أنعمت عليهم ومررت به أو مراده بالمحل الذي
 لجمعه وعنى الخبر الظرفي محل الرفع سواء على أن الجار والجمر ورقيد والخبر فلا
 ينافي ما للرضي فتنبه والحاصل أن محل الجموع في المستقر تارة يكون رقعا
 إذا كان خبرا تارة يكون نصبا إذا كان حالا وتارة يكون مجزا إذا كان
 صفة أو صفة مجرورة ومحل الجمر ورقيد في الغونة يكون رقعا كفي مررت
 بالبناء للجهول وتارة يكون نصبا كفي مررت بزيد ولا يكون جرافا حفظ ذلك
 (قوله ادع الخبر حقيقة) وقيل الظرف أو الجار والجمر ورقيد والمجموع
 واختاره الرضوي وابن الرواحي والقائل بالاول نظر إلى أن العامل هو الأصل
 وأن معموله قبله والقائل بالثاني نظر إلى الظاهر والقائل بالثالث نظر إلى
 توقف مفعول الخبر على كل منهما ذال الرواداني حاول بعضهم جعل الخلاف
 لفظيا ومن تأمله حتى التأمل علم أنه حقيق ثم الخلاف في المتعلق بالكون
 العام أم المتعلق بالكون الخاص فالخبر ذاك الخاص ذكر أو حذف له دليل
 اتفاقا واعلم أن كلامنا الظرف والجار والجمر ورقيدان لغويان مستقر

(وأخبر وانظر) نحو زيد

عندك (أو بحرف جر) مع

مجروره نحو زيد في الدار

(ثاني) متعلقه ما ادعوه

الخبر حقيقة

بفتح القاف فاللغوماذ كعامله ولا يكون الا خاصا والمستقر ما حذف عامله
 عاما كان ولا يكون الا واجب الحذف أو خاصا واجب الحذف نحو يوم الجمعة
 صحت فيه أو جازمه نحو زيد على الفرس أي راكب وقيل المستقر ما متعلقه
 عام واللغوماذ متعلقه خاص وعليه اقتصر الدماميني وهو مقتضى قول المغني
 لا ينتقل الضمير من المحذوف اذا كان خاصا الى الظرف والجار والمجرور اه
 وتسمى اللغوماذ والظاهرة من الضمير في المتعلق والمستقر مستقرا أي مستقرا
 فيه لاسيما في الضمير فيه (قوله حذف وجوبا) انما قال وجوبا لان كلام
 المصنف في المتعلق العام فاندفع اعتراضهم وأقره شيخنا والابعض بأن هذا
 مقتضى أن المحذوف كون عام اذا الخاص لا يجب حذفه في هذا المقام مع أن
 المحذوف قد يكون خاصا كما أوضحه السيد في بحث الحذف من حاشية
 الكشف هذا وجوز ابن جني اظهار المتعلق العام (قوله وانتقل الضمير الخ)
 في كلامه تليفق من مذهبه فان القائلين بالانتقال هم القائلون بأن الضمير
 الظرف أو الجار والمجرور وهم جمهور البصريين وأما القائلون بأنه
 المتعلق فالضمير عندهم باق في المتعلق لم ينتقل كما يفيد كلامهم مع وغيره
 وعبارة الهمع بعد ذكره القولين في أن الخبر الظرف أو متعلقه المقتر وأن
 التخييتي الثاني انهم أو الوجهان جاربان في عمله الرفع هل هو له حقيقة أو
 للقدرة وفي شمله الضمير هل هو فيه حقيقة أو في المقدور والاكثرون في
 المسائل الثلاث على أن الحكم للظرف حقيقة اه ولهذا قال الروداني
 هذا يعني قول الشاعر فان بك جثمان الخ دليل على ضعف أن الخبر المتعلق
 أو منعه ودليل على ترجيح أنه الظرف لان الضمير انما يستمكن في الخبر اه
 فاحفظ ذلك فقد غفل عنه وأرجح الاحتمالات كما قاله ابن قاسم أن الانتقال مع
 الحذف لا قبله ولا بعده لانه لا يلزم عليه شيء بخلاف الثاني فانه يلزم عليه تفريق
 العامل من الضمير وهو ممنوع وأن أجيب بمنع امتناعه بدليل أنه بعد الحذف
 فارغ منه فقد يفرق بأنه بعد الحذف تاب عنه الظرف في تحمل الضمير فلم يضر
 فراغه منه بخلافه قبل الحذف وبخلاف الثالث فانه يلزم عليه حذف العامل
 في الضمير المتصل مع بقائه وهو غير ممكن وان أجيب بأن البعدية أمر اعتباري
 تقديرى فانه لا يتخلو من ضعف فنأمل (قوله الى الظرف والجار والمجرور)

حذف وجوبا وانتقل الضمير
 الذي كان فيه الى الظرف
 والجار والمجرور وزعم
 السيرا في أنه حذف معه
 ولا ضمير

فترفع ماعلى الفاعلية كارتفاعه بالمتنقل عنه وكذا يرتفع بهما السببي
 ان جاء بعدهما كريدخلنك انوه شرح الجامع (قوله في واحد منهما) أى
 انظر في الجار والمجرور (قوله وهو مردود بقوله فان بالخال) وجهه ان
 اجمع لا يصح كونه تأكيداً لذوى ولا للذهر لئلا يصح ما ولا للضمير المحذوف
 مع التعلق لا متناع حذف المؤكد على الراجح انما اعادة الحذف لتأكيد
 ولا للقرادى باعتبار محله قبل دخول الناسخ لزوال الطالب لتحل بدخوله
 فعين كونه تأكيداً للضمير في الطرف ولا يشكلى عليه الفصل بالاجنبى
 وهو الدهر لجواز ضرورة قاله في التصريح اقول سبق في باب التصريح
 والمبنى ان الحليل وسببه يصح ان حذف المؤكد وسيأتي في باب ان
 مذهب الناطم تبعاً للسكرتيرين وبعض البصريين عدم اشتراط بقاء
 الطالب للحل وانه يجوز مراعاة حال المسوخ وان زال لا يتبدل بدخول
 الناسخ وعليه لا ينقض الرد على السرا في قول الشاعر صراكم على حذف
 مضاف أى سوى أرضكم قاله السيوطى في شرح شواهد المغنى وهو يقيد
 أن بأرضى سواكم تركيباً وصحفي لا اضافي واللام يحتمل تقدير المضاف وقوله
 عندك ضبطه البغدادي بكسر الكاف قال لانه خطاب لامرأة وانما قال
 سواكم لان المرأة قد تخاطب بخطاب جماعة فالمرءى كورمها لغة في سببها
 (قوله ناوي بمعنى اخ) أى ناوين كنا أو استقرأ وما في معناهما لا خصوص
 هذا اللفظ قاله سم (قوله ماى معنى كثن) من ظرفية البدل في المدلول والمراد
 كثن وماى معناه من كل وصف عام المعنى ولو بمعنى المياضى لان الوصف
 بمعنى السامى يعمل في الجار والمجرور وانما ذوى في الطرف على الاصح وكثن
 المستدر من كان التامة لا الناقصة والا كمال الطرف والجار والمجرور
 في موضع الخبره افيقدره معلق آخر وهكذا الى ما لا نهاية له نفسه الشئى
 عن السعدو اعلم أن الامسلى تقدر التعلق مقدماً على الطرف والجار
 والمجرور كسائر العوامل مع معملها وقديره رض ما يقتضى تقديره مؤخر
 نحو ان في الدار زيد الآن ان لا يلزم امر فوهه ارنحو في الدار زيد على تقديره
 فعلا لان الخبر الفعلى لا يتقدم على المبتدا اما على تقديره وصفاً فيستوى
 الوجهان لان رجحان تقديره مؤخر ايكونه في الحقيقة الخبر والامسلى في الخبر

في واحد منهما وهو مردود
 بقوله
 فان بك جثمانى بأرض سواكم
 فان ذؤادى عندك الدهر اجمع
 والتعلق الذوى امام قيل
 المفرد وهو ما فى (مبنى كثن)
 نحو ثابت ومستقر

أن يتأخر عن المبتدأ يعارضه أن المتعلق عامل والاصل في العامل أن يتقدم
 على المعمول هذا ما انخط عليه كلام ابن هشام في المغنى (قوله أو الجملة)
 فيه أن المتعلق المنزوي ليس الجملة بل الفعل وحده فكان ينبغي أن يقول
 والمتعلق المنزوي إما من قبيل الاسم وهو ما في معنى كائن الخ أو الفعل وهو
 ما في معنى استقرو ويمكن أن يجاب بأن تعبيره بالجملة للإشارة إلى أن الخبر
 الذي هو ظرف أرجار ومجرور لا يخرج عن أحد القسمين المارين في قوله
 ومفردا يأتي ويأتي جملة وانما أفرد المصنف نظرا إلى الظاهر أو إلى أنه
 لا يتعين فيه واحد فافهم (قوله والمختار عند الناظم الأول) ولهذه أقدمه
 هنا واختار بعضهم الثاني وذهب ابن هشام إلى تساويهما ما لم يقض المقام
 أحدهما فإذا كان المغنى على الحال قدر الاسم أو المضارع وعلى الاستقبال
 قدر المضارع أو على المضى قدر الماضي قال فإن جهلت المغنى قدر الوصف
 لأنه صالح للزمنه كاهنا وان كان حقيقة في الحال اه قال الدماميني كيف
 يتقدم الجمل مأخوذاً في الحال فالمخرج من العهدة أن لا يقدم على
 تقدير شيء معين بل يرد الأمر ويقال إن أريد الماضي قدر كذا وان أريد
 الحال قدر كذا وان أريد المستقبل قدر كذا (قوله إلى تقدير آخر) بالتعنين
 وبالإضافة أي تقدير اسم فاعل آخر (قوله وتقدير الفعل يحوج الخ) بحث
 فيه الدماميني بأن كون الجملة ذات محل من الاعراب لا يقتضى كونها
 مقدرة بمفرد ما أخوذ منها بل يكفي في ذلك وقوعها موقع مفردا (قوله إلى
 تقدير اسم فاعل) أي إلى تقدير الفعل باسم فاعل (قوله إذا ظهر) أي
 الفعل (قوله والرفع المحكوم عليه) أي على محل الفعل بالرفع وقوله لا يظهر
 إلا في اسم الفاعل أي فلا بد من تقدير الفعل به ناسبا ليظهر الرفع وفيه أن
 هذا يقتضى أن كل ما لم يظهر فيه الاعراب ولو مفردا لا بد من تقديره بما يظهر
 فيه ولم يذهب أحد إلى ذلك ولا فرق فالحق أن تقدير الفعل لا يحوج
 إلى تقدير شيء آخر كما تقدم (قوله وبعد أم الخ) في قوة التعليل لمقدر أي
 ولا عكس لأنه بعد أم الخ (قوله وإذا الفجائية) في بعض النسخ وإذا المفاعلة
 بإضافة الدال إلى المدلول (قوله يتعين التعلق باسم الفاعل) أمافي أمافلاها
 مقدرة بإداة الشرط وفعله أعني مهمما يمكن والجواب ما بعد الفاعلة قدر

(أو) الجملة وهو ما في معنى
 (استقرو) وثبت والمختار
 عند الناظم الأول قال في
 شرح السكاكيت وكونه اسم
 فاعل أولى لوجهين أحدهما
 أن تقدير اسم الفاعل
 لا يحوج إلى تقدير آخر لانه
 واف بما يحتاج إليه المحل
 من تقدير خبره فرفع وتقدر
 الفعل يحوج إلى تقدير اسم
 فاعل إلا بد من الحكم
 بالرفع على محل الفعل إذا
 ظهر في موضع الخبر والرفع
 المحكوم عليه به لا يظهر
 إلا في اسم الفاعل * الثاني
 أن كل موضع كان فيه الظرف
 خبرا وقدر تعلقه بفعل أنه كان
 تعلقه باسم الفاعل وبعد
 أم وإذا الفجائية يتعين
 التعلق باسم الفاعل نحو أما
 عندك فربد وخرجت فإذا
 في السبب زيد لان أما وإذا
 الفجائية لا يلزم ما فعل ظاهر
 ولا مقدر وإذا تعين تقدير
 اسم الفاعل في بعض المواضع

ولم ينعين تقدير الفعل في بعض المواضع وجب رد المحتمل الى ما لا احتمال فيه ليجري الباب على سنن واحد
ثم قال وهذا الذي دللت على اوليته هو مذهب سيوريه والآخر (٢٩٦) مذهب الاخفش هذا الكلامه

الاؤها الفعل لان أداة الشرط لا يلزمها الا ان لا يفعل الا ان لا يفعل الشرط ثم جوابه
وأما في ادلائها لا يلزم الا الاسم على الاصح فربما ينها ويبرر اذا الشرطية
(قوله ولم ينعين تقدير الفعل في بعض المواضع) أي مواضع الخبر كما هو عليه
سابقا بقوله كل الظرف فيه خبرا فلا ترد المسئلة وصفة التكررة الواقعة
مبتدأ وفي خبرها القاء (قوله وجب رد المحتمل) أي طرح لان الخلاف
اعما هو في الرابع (قوله لا دلالة) أي وهو لا يلزم فلا يرد أن المعارضة تمنع
العمل بالعارض بفتح الاء لا اله لا لا (قوله عارض ما أن الخ) تدبى قال يتنوى
الا قول بأن الأصل في الخبر الافراد (قوله انما هو مخصص المحل) أي
لعارض اقتضاء مخصص المحل لا وقوع الظرف أو الجار والمجرور وخبرها
وقد يقال - تعبير تقديره في بعض مواضع الخبر مخصص المحل أرجح عالم
تعبير في بعض المخصص المحل (قوله كما أن الخ) تنظير في كون التعقيب
لامر عارض وقوله كذلك أي لمخصص المحل وليس نصب الشارح منع
ما اتسمه كلام المصنف في شرح الكاوية من اختصاص التعقيب باسم
الداعل حتى يعترض على الشارح بأن كلام المصنف في الخبر لا في المسئلة
والصفة لا لو كان قصده ذلك فقال وأما الثاني فمنوع وجوب تقدير
الفعل في يجوز ما الذي الخ (قوله في نحو جاء الذي في الدار) قال ابن عيسى
اعمال يجوز في المسئلة تقدير المرد على أنه خبر لمخبر عن على حدثه أو بعضه
تماما على الذي أحسن بالرفع لقوله ذلك وأطرا هذا اه معني ولشأنه
بحث أسلفناه في الموصول (قوله وصفة التكررة الخ) فأما قوله
كل أمر مباح أو مباح في فخرط بحكمة التعلل

ولأن قول ملا كرم
الوجهين لا دلالة فيه لأن ما
ذكر في الأول معارض ما
أصل العمل لا فعل وأما الثاني
فوجب كون التعلق اسم
فعل بعد ما أو اذا المشهور
مخصص المحل كما أن وجوب
كونه فعلا في نحو جاء الذي
في الدار وكل رجل في الدار
فهو درهم كذلك لوجب كون
المسئلة وصفة التكررة الواقعة
مبتدأ في خبرها القاء جملة
هي أن ابن جني سأل أبا القاسم
الزهراني هل يجوز ادرايد
شره فقال نعم فقال ابن
جني يلزمك ابتداء اذا الفعلانية
القول ولا يلزم الا الاسماء
فقال لا يلزم ذلك لان الفعل
لمنزه الحذف يقال منه في
أما المحذو ورطه والقول
بعد هما لا تقديره بعد هما لاهم
يعتصرون في التصدقات
ملا يقتضون في الملقوطات
سلمنا أنه لا يلزم ما الفعل
ظاهر ولا مقتدر العكس لاسم
أه ولم ما فيها محسن فيه اد
يجوز تقديره بعد المبتدأ

فنادر اه معني (قوله الواقعة مبتدأ) أي أو مضافا اليها المبتدأ كما
في المثال (قوله على أن ابن جني الخ) هذا رد لقول المصنف في دليله الثاني
و بعد ما أو اذا الفعلانية الخ أو رده بعد تسليم امتناع تقدير الفعل بعد أد
و اذا الفعلانية والآتي العكس كما هو متر في آداب البحث (قوله لا يلزم
ذلك) أي لو ما مضر أو لا لا تقدير الفعل بعد ما في مثاله لا يمتنه (قوله
اديجوز تقديره بعد المبتدأ) كان ينبغي أن يقول اد يجب لما سباني أه

يجب

ويكون التقدير ما في الدار فتريدا تستر وخرجت فاداني الباب زيد حصل لا يقال
ان الفعل وان تدر متأخرة وفي نية التنديم ترتبة العامل قبل المفعول لا ما يقول هذا المعقول

يجب تأخير الخبر إذا كان فعلا ظاهرا أو قدرا عن المبتدأ فان قلت ملة
 أمة نافع تقديم الخبر الفعلي على المبتدأ خوفا من الناس الجملة لا أهمية
 بالعلمية وهذا انما يكون في الملفوظ لا المقتدر قلت اعطوا المقتدر حكم
 الملفوظ وان كانت العلة لا توجد في المقتدر اجراء لا ياب على سبيل واحد قاله
 الشمني (قوله ليس في مركزه) أي محله الاصل بل مقدم متعاقبة الذي
 هو ذلك العام بل كذلك فالوالى لا ثبات الحقيقة والرتبة هو المبتدأ (قوله
 لكونه خبرا) أي بحسب الظاهر أو على أحد الأقول الثلاثة (قوله وكون
 الخ) يظهر أنه وجه آخر ضعف ما ذهب اليه المصنف (قوله انما يجب حذف
 حذف المتعلق المنذور) أي في قول المصنف ناوين معنى كاش
 أو استقر لكن لا بقيد عمومه المفهوم من هذه العبارة ليكون أقول
 الشارح حديث كان عامافائدة واعتراض البعض تبعها الشيخنا على المحصر بأنه
 قد يجب حذف المتعلق الخاص بخو يوم الجمعة هت فيه والامثال نحو
 الكلاب على البقرة أي أرسل وهو سموع من كون موضوع الكلام متعلق
 الخبر بالظرف أو الجار والمجرور كما يصرح به قوله المنذور (قوله وجب
 ذكره) أي ان لم يدل عليه دليل كما يؤخذ من التعليق فان دل عليه دليل
 جاز حذفه نحو زيد على الفرس أي راكب ومن لم يقدل ان أي من يتكفل
 لي به لسن لا ينتقل الضمير من الخاص الى الظرف ولا يسمى معه الظرف
 خبرا ولا يكون محله رفعاً ذكره الدماميني (قوله ولا يكون اسم زمان خبرا
 عن جثة) أي ذات والتمهيد باسم الزمان والجثة نظر الغالب من أن اسم
 الزمان انما يقيد الاخبار به عن المعنى لا عن الجثة وأن ظرف المكان يقيد
 الاخبار به عن كائنها فان لم يقدل الاخبار بالزمان عن المعنى نحو القتال زمانا
 أو حينا وبأن كان عن الجثة أو المعنى نحو زيد أو القتال مكانا امتنع هذا
 محصل ما ذكره الشاطبي قال سمعوه وحسن جدا ومن المعنى الزمان نحو الجمعة
 اليوم ومثل الخبر الحال والصفة والصفة وما ذكره المصنف مبني كما
 استظهره سمع على مذهب من يشترط تنبذ الفائدة أماع على مذهب من
 لا يشترط تنبذها فيجوز واعلم أن الزمان إذا أخبر به عن المعنى يرفع غالبا
 ان استغرق المعنى جميع الزمان أو أكثره وكان الزمان نكرة نحو اليوم

ليس في مركزه لكونه خبرا
 مقدما وكون المتعلق فعلا
 هو مذهب أكثر البصريين
 ونسب لسيبويه أيضا
 * تنبيه * انما يجب حذف
 المتعلق المنذور حيث كان
 استقرا عاما كما تقدم فان
 كان استقرا خاصا نحو زيد
 جالس عندك أو نائم في
 الدار وجب ذكره لعدم
 دلالة ما عليه عند الحذف
 حينئذ (ولا يكون اسم زمان
 خبرا عن جثة) فلا يقال زيد
 اليوم لعدم الفائدة (وان
 يقد ذلك

والله يشهر رأى زمن الصوم يوم الخ وقد نصب ويجوز بقى فان لم يستفرق
 الجميع أولا كثيرا وكان الزمن معرفة نصب أو جرت بغير غالباً نحو الخروج
 يوماً وأولى يوم والله يوم اليوم أو في اليوم وتبرقع ومنه الحج أشهر مع كون
 وأن طرف المكان المتصرف إذا أخبر به عن اسم عين ترجع رفعه على نصبه
 ان كان المكان نكرة نحو المساكن جانب والمشركون جانب ويجوز جانباً
 فان كان معرفة ترجع نصبه على رفعه نحو زيد أمامك وذاري خلف دارك
 بالنصب ويجوز الرفع ولا يختص رفع المعرفة بكونه اسم مكان كما علمت
 من القليل خلافاً للكون فيجب نصبه بغير المتصرف كقوله تم اعلم انه
 يجوز رفع اليوم ونصبه إذا أخبر به عن اسم زمان نقص عملاً كالصوم
 الجمعة أو السبت أو العيد لتضمنه معنى الجمع والقطع وانعقد ومنه اليوم
 يومك لتضمنه معنى شأنك الذي ذكر به ويتعين الرفع إذا لم يتضمن كالأحد
 إلى الخميس وأجازوا في أمهات النصب وينعني رفع أسماء الشهور في نحو
 أول السنة المحرم والوقت الطيب المحرم أو هذه في السمع وقوله وإن طرف
 المكان المتصرف إذا أخبر به عن اسم غير الخ الطاهر إذا لم يسم
 المعنى في ذلك تدبر (قوله بواسطة تقدير مضاف) اعلم أن الفائدة تحصل
 بأحد أمرين ثلاثة الأول أن يخص الزمان بوجه أو إضافة مع جزمه في
 كنه في يوم طيب أو شهر كذا الثاني أن تكون الذات مشبهة للمعنى
 في تحذفها وقتاً ونحوها والربط شهر يربيع الثالث تقدير مضاف هو
 معنى نحو اليوم عمراً واعلمت ذلك طهر لأن اقتصار الشارح على التثنية
 ليس في محله وأن نحو الربط شهر يربيع لا يحتاج إلى تقدير المضاف
 لما ثبت للمعنى فيما ذكرناه التاليف في تهويله لكن يدفع عنه الاعتراض
 قوله هذا مذهب جمهور البصريين (قوله وغرأ أمر) من جهة المثال
 ولا شاهد فيه لأن الأخبار فيه عن معنى وهذا الكلام قوله امرؤ القيس
 حين أحبر قتل والده (قوله هذا مذهب جمهور البصريين) الإشارة إلى تقرير
 المصنف الذي به حصلت الفائدة بدليل المتأينة بقوله وذهب قوم الخ (قوله)
 نظراً إلى أن هذه الأشياء تشبه المعنى الخ الشيء الذي كونه غير ظاهر
 بالبداهة لقوله يوم خمر وقوله أكل الخ والتعصير من الشارح لأن

بواسطة تقدير مضاف هو
 معنى (فأخبراً) كافي قوله
 الهلال الليلة والربط شهر
 ربيع واليوم خمر وهذا
 امر وقوله أكل عام نعم خمره
 أي طلوع الهلال ووجود
 الربط وشهر بخر واحراز
 نعم لاخبار حيثما باسم
 الزمان انما هو من معنى
 لاجته هذا مذهب جمهور
 البصريين وذهب قوم منهم
 إلى أنهم في تهويله إلى عدم
 تقدير مضاف نظراً إلى أن
 هذه الأشياء تشبه المعنى
 طهرتها وتباعد وقت وهذا
 الذي يقتضيه الملاقاة

المصنف لم ينظر الى ذلك في هذه الاشياء كلها كما يعلم بالوقوف على التسميل
 (قوله ولا يجوز الابداء بالنكرة) لان معناها غير معين والاخبار عن غير
 المعين لا يفيد ما لم يقارنه ما يحصل به نوع فائدة كالسوغات الآتية ولا يرد مجيء
 الفاعل نكرة مع أنه مخبر عنه في المعنى لخصه قبل ذكره بالحكم المتقدم
 عليه كما قالوا ومقتضاه جواز الابداء بالنكرة اذا تقدم خبرها أى خبر
 كان نحو قائم رجل ولم يقر لوابد لك مع أنه مجتوب فيه بأن اختصاص الفاعل
 بالحكم أثر الحكم فيكون الحكم على غير مختص ولذا اختار الرضى أن
 الفاعل كالبدء افتأمل والكلام في النكرة المخبر عنها كما يرشد اليه
 التعليق السابق لا التالى لافاعل أغنى عن الخبر لاختصاص الابداء بها وان كانت
 نكرة مختصة كما سيأتى عن الدمامينى ثم ما ذكره مبنى على اشتراط تجديد
 الفائدة أما من لا يشترطها فيجوز زعمه الابداء بها لظهورها ويمكن أن يقال
 منعه هنا من الابداء بالنكرة وسابقا من الاخبار باسم الذات عن الجنة
 باعتبار الكلام المعتد به عند البغاء لا مطلق الكلام فيكون كلامه جاريا
 على القولين (قوله كما هو) أى عدم الافادة والاحسن أن النكاح بمعنى لام
 التعليل لمقتضى وتخصيص النكرة بالذم كرمع أن الافادة شرط في الكلام
 مطلقا لان الغالب عدم افادة الابداء بالنكرة (قوله ولا يشترط سيمويه
 والمتقدمون الخ) يعنى أنهم لم يعترفوا بتعدد الاماكن التى يسوغ الابداء
 فيها بالنكرة وانما ذكر واضابطا كما هو وأيه متى حصلت الفائدة جاز
 الاخبار عن النكرة دما مبنى (قوله لا حصول الفائدة) أى علم حصولها اذ
 نجس الحصول متأخر عن الابداء والشرط معان قاله الناصر وهو انما
 يظهر اذا أريد الحصول بالفعل لا الحصول بالشأ فافهم وفيه ليس لنا نكرة
 لا تحتاج الى مسوغ مدون (قوله فن مقل مقل) فيه أوجه من أظهرها
 أن من تبعه بضميمة الجار والمجرور خبر به بدء المحذوف والمجرور صفة
 لمحذوف والتقدير في بعضهم من فريق مقل مقل (قوله انحصار مقصود
 ما ذكره الخ) قد يتوقف في اندراج بعض ما ذكره فيما سيذكر كرككون
 النكرة محصورة بانما في نحو وانما رجل قائم افاده الدمامينى (قوله ان يكون
 الخبر بضميمة) المراد بالاختصاص هنا أن يكون المجرور في الخبر الجار

(ولا يجوز الابداء بالنكرة)

مالم تقدم كما هو الغالب

فان أفادت جازا الابداء بها

ولم يشترط سيمويه والمتقدمون

لجواز الابداء بالنكرة

لا حصول الفائدة ورأى

المتأخرون أنه ليس كل أحد

يتمدى الى مواضع الفائدة

فتدبروها فن مقل مقل ومن

مكثر مورد ما لا يصح أو معدود

لامورد متداخلة والذى يظن

انحصار مقصود ما ذكره

فى الذى سبذكر ذلك بضميمة

غير أمراها الا أن يكون

الخبر بضميمة طرفا أو مجرورا

أو جملة بضميمة علمها

والجروور والمضاف اليه في القرف والمنداليه في الجملة مسالحا للاخبار
هذه قوله الثاني (قوله كعند زيد غيره) هي اسم ليرد من سوف تليها
الاعراب غزى (قوله قبل ولا دخل الخ) قائله ابن هشام في المعنى ووجه
تجريد هذا القول أن المبدأ يتخصص بتقديم الظاهر قبل ذلك في الفاعل
لانه اذا قيل في المدا علم أن مائة كرمه عدوه ورجل سلامه وسوف
لا استقرار في المدا وفي قوة التخصيص بالصفة كأي الجاهي وأقره
شيخنا واليعض وقد يقال كان ينبغي حينئذ لا كفاء بالتقديم في التسوية
وأن لم يكن الخبر طرفة أوجار او مجرورا أو جملة مع أنه يراد عليه أن اختصاص
المبدأ المؤخر بالحكم أثر الحكم فيكون الحكم على غير مخصص كأمثلة
في الفرق بين المبدأ والفاعل ولذا قل غير واحد الحق مائة ابن هشام
قدبر (قوله فارتأت الاختصاص الخ) لم يمثل لنوات الاختصاص في الجملة
فيهم كلامه أما لا تكون الاختصاص أم أنه تكون غير مخصصة كأي وليد
له ولدرج كذا في أن يمثل وأما قبل الهوى عيان في يوم رجل فقير صحيح
وان أقره البعض لمساعد على تقدير اختصاصه أيضا لان فيه تقديم الخبر
الفعل الرابع لتعريف المبدأ على المبدأ (قوله ومائة هل أقبل) التثنية بمعنى
على أن ما مبدأ والعائنه حذف أي مائة هل أقبله لعل أن مائة هل مقدم
لتفعل (قوله في سياق استفهام) اعترض بأن الكلام في العموم التعملي
والنكرة في سياق الاستفهام بما يكون عمودا متعوليا اذا كان انكاريا
كأي الآية التي مثل الماشرح لانه في معنى الثاني لا اذا كان غير انكارى
كأي مثال المصنف نعم وقد تكون في غير الثاني وفي معنى مائة والنهي للعموم
الشمولي مجاز فينزل عليه مثال المصنف على أنه لا مانع من جعل الاستفهام
في مثاله أيضا انكاريا فلا يكون ثم اشكل قدبر (قوله وما أحد أعير من
الله) الانسب بالمقام جعل مانعية لان الكلام في المبدأ في الحال (قوله
ان تخصص بوصف) مقتضاه جواز حيوان مالح في المدا واستناع انسان
في المدا لوصف المبدأ في الاقول وعدمه في الثاني مع أن المعنى متقدمها
ويمكن الفرق بأن في الأول نكرة الاجمال ثم التفصيل بخلاف الثاني ثم
رأيت سم نقلها من الماميني عن شيخنا السيد المفدى مائة تتحقق

(كعند زيد غيره) وفي المدا
رجل وقصدك غلامه انسان
قبل ولا دخل لتقديم في
التسوية واما في الثاني
التأخير من توهم الوصف
فان كانت الاختصاص نحو
عند رجل مال ولا انسان توب
امتنع لعدم المقابلة الثانية
أن تكون عامة ما ينفسها
كاسماء الشرط والاستفهام
نحو من يعم أكرمه ومانفعل
أهل ونحو من هندك وما
هندك أو يغيرها وهي
الوانة في سياق استفهام
أرني نحو الله مع الله (وهل)
ففي فيكم فما دخل لنا وما
أحد أعير من الله الثالث
أن تخصص بوصف الماظنا

تتوابعه المؤمن بخبره

مشرك (ورجل من الكرام

عندنا) أو تصديرا نحو

وطائفة قد أهمتهم أنفسهم

أي وطائفة من غيركم بدليل

ما قبله وقولهم السمن شوان

بدرهم أي منه ومنه وقولهم

شراهم ذئاب أي شر عظيم

أو معنى نحو رجيل عندنا

لأنه في معنى رجل صغير ومنه

ما أحسن زيدا لأن معناه

شيء عظيم حسن زيدا فكأن كان

الوصف غير مخصوص لم يتجز

نحو رجل من الناس جاءني

لعدم الفائدة * الرابع

أن تكون عاملة امر فاع نحو

قامم الزيدان إذا جاوزاه

أو نوصيا نحو أمر معروف

صدقة ونهى عن منكر

صدقة (ورغبة في الخير خير)

وأفضل ذلك غيب دناذ

المجور وفيها منصوب المحل

بالمصدر والوصف أو جذا

نحو خمس صلوات كنهن

الله (وعمل برزين) وذلك

لا يتحمل وغيره لا يجوز

* الخامس العطف بشرط

أن يكون أحد المتعاطفين

المقام أن العرب اعتبروا التخصيص للكتابة توجد في بعض المواضع
وحكموا بالطراد الحكم لذلك الكتابة وإن لم يظهر أثرها في بعض المواضع
وعلى هذا الدفع لا يراد لأن الحكم بعدم صحة انسان وصحة حيوان ناطق
لا امره معنوي فهو باطل لقاعدة حكموا بالكتابة يظهر أثرها في موضع
آخر طرد الباب فأنهم يتفعل في مواضع اه (قوله تتوابعه المؤمن)
وقيل المسوق معنوي العموم وقيل لام الابتداء (قوله وطائفة قد أهمتهم
أنفسهم) الواو للعالم فهي مسوق أخرى وقوله من غيركم المراد بالغير
المتناقضون (قوله شر أهر ذئاب) أي جعل الكلاب هارًا أي مصونة بل
يضرب عند ظهور أمارات الشر (قوله أو معنى) الفرق بين الموصوف
تقدير الموصوف معنى أن استفادة الوصف في الأول من مقدر وفي الثاني
من المتكلمة المذكورة بقرينة لفظية كاه التبع غير أوحالية كفي التعجب
وقد يصح في المعنوي التصريح بالوصف كفي صورة التصغير فاذا كره شيئا
والبعض هنا من الفرق بأن الأول يصح التصريح معه بالوصف بخلاف
الثاني فيه نظر (قوله تتوابعه الزيدان إذا جاوزاه) أي حكمه الجواز
على رأي من لا يشترط اعتماد الوصف على نفي أو استفهام وتوقيف الدماء
بأن الكلام في المبدأ المحذره أما الوصف الرفع لمعن عن الخبر فشرطه
التسكير كما نصوا عليه فكل الصواب التمثيل بنحو ضرب الزيدان حسن
و يؤيد تعقبه أن فعليه لم امتناع الابتداء بالكتابة بأنها محمولة والحكم
على الجهد لا يعيد لا يحير في نفسه لأن المبتدأ هنا محكوم به لا محكوم عليه
(قوله خمس صلوات) مبتدأ وجملة كنهن أي أوجهن نعم وقوله
في اليوم واليلة خبر أو جملة كنهن خبر وقوله في اليوم واليلة خبر بعد خبر
ولا يظهر جعله ظرفا لقوامه علقا بكتب لاستلزامه كون الكتب في كل يوم
وليلة مع أن الكتب في ليلة الاستراء أظهر أو في الازل قضاء (قوله ومثلك
لا يتحمل وغيره لا يجوز) لا يقال المبدأ فيها معرفة لا ضاقته إلى الضمير
لأنه مثل وغيره في الإيهام فلا تفيد ههما الإضافة تعريفا (قوله العطف
بشرط الخ) إنما كان العطف بهذا الشرط مستوفيا لأن حرف العطف
مشرك فهو يصير المتعاطفين كالشيء الواحد فالمسوق في أحدهما مسوق

في الآخر (قوله يجوز الابتداء به) بأن يكون معرفة أو منكرة مسوقة
فتحة أربع صور لكن الشارح اقتصر في التمثيل على صورتين التذكير باسم
صورتين التعريف بالاولى (قوله طاعة وقول معروف) مثال من غير القرآن
الطاعة وقول معروف الذي في قوله تعالى فأول لهم طاعة وقول معروف
فليس خبره مقتدر ابل منذ كور قبله وهو أولى أو هو خير وأول مبتدا (قوله)
أن يراد بها الحقيقة (أي الماهية من حيث هي) وقال في شرح الجامع باعتبار
وجودها في فرد غير معين فتعم حينئذ جميع الأعداد إذ ليس بعض أولى
بالحل عليه من بعض آخر ولهذا عبر ابن مالك عن هذا المسوق بأن يراد
بالمنكرة العموم اهـ وأراد بقوله فتعم حينئذ الخ العموم الشهير لانه
المسوق في تعريده على ارادة الحقيقة في ضمن فرد ما نظره عما أسفله اهـ
وأما تعبير ابن مالك عن هذا المسوق بأن يراد بالمنكرة العموم فتدبر في حله على
ارادة الحقيقة في ضمن كل فرد كما قيل كل رجل خير من كل امرأة أي
باعتبار حقيقة فلا يشاق أن بعض أفراد المرأة خير باعتبار ما اشتمل عليه
من الخصوصيات (قوله لما يراد بها الدهاء) أي الشخص أو عليه (قوله تعجب)
مبتداً أو تلك خبر ونصية بالنصب على الحال أو تعجب من المفرد والجرح على
البدلية من تلك والرفع على الخبرية المحذوف قيل الوجه نصب تعجباً بالنصب
المحذوف وجوباً كما في حركاته كذا العدم المراد الرفع في مثل ذلك على
ما يقتضيه كلام سيديده وهو لا يرد على البيت لأن الرفع فيه مسوق على
المثال (قوله فيكون فيه مسوقان) هما كونه في معنى الفعل وعمله الرفع
فيما بعده وقوله كما في نحو الخ أي كالمسوقين في نحو الخ وهما الوصف وكون
الخبر مجروراً بمتاعمة مقدماً (قوله أن مشع) أي قائم الزيدان (قوله وقوع)
ذلك أي معنى الخبر كما تشكك في المثال (قوله في أول الجملة الحالية) أي
المحلول انبثاقه بجعل نسبة هذه الجملة تقديرها قبلها وعمل في المعنى القادة
الاشارة بالمنكرة في أول الجملة الحالية وبعد إذا الفجائية بأن العادة
لا توجب مذارمة معنى العامل اعني الجملة الحالية ولا مفاعلة الاسم مثلاً
عند الخروج به يتنفع التعليل الأول (قوله محباًك) أي وجهك وقوله
كل شارق أي كل كوكب طالع من شرق بشرق شروقاً كطالع يطالع طلوعاً

يجوز الابتداء به نحو طاعة
وقول معروف أي أمثل من
غيرهما ونحو قول معروف
ومغفرة خبر من صدقة بنية
أذى السادس أن يراد بها
الحقيقة فتحو رجل خير من
امرأة مشع تمره خير من
جرادة السابع أن تكون في
معنى العمل وهذا شاق لما
يراد به المدعى نحو لأم على
آل يابى روى لطف في
ولما يراد بها التعجب نحو
تعجب لزيد وقوله
تعجب لتلك نصية وإفادت
فيكم على تلك النصية تعجب
ولنحو قائم الزيدان عند من
جزوه فيكون فيه مسوقان
كما في نحو عند ما كذب حفيظ
قد بدان أن مشع عند
الوجه ورايس لعدم المسوق
بل لعدم شرط الاكتفاء
بصرفه وهو الاعتقاد
* الثامن أن يكون وقوع
ذلك للمنكرة من خوارق
العادة نحو بقره تكلمت
* التاسع أن تقع في أول
الجملة الحالية سواء ذات
الواو وذات الغيبة كقوله

ميرنا ربحم قد أضاع فذهب المحب لك أختي ضرره كل شارق وكقوله

لنظا ومعنى (قوله الذئب بطرقه الخ) قبله

تركته فأتى قوله الذئب راعها * وأنها لا تراه في آخر الأبد

والشاهد في قوله مديدي يدي فأنما جملة حالية من باب المتكلم به - اهـ - مكررة
والرابط الضمير في يدي وروى نصب مديدي على أنه مفعول لخال محذوف
أي بمسكا كافي المغنى أو على أنه بدل اشتمال من الباء كما رضاء الدياميني
وناقشه الشمني بأن بدل الاشتمال ما شتمل المبدل منه عليه من حيث اشتراكه

به اجمالا وناقضه له بوجه ما وليست المديدي مع ضمير المتكلم كذلك والطريق
والطريق المحيى لئلا يوشع بطرقه بانضم الراء كفي المصباح وغـ ميره لأمان
وقوله واحدة أي مرة واحدة والمديدي السكين وتقرنة الشاعر بينهما وبين

الذئب بما ذكره بقوله الذئب بطرقه الخ غير ظاهرة فتأمل (قوله حسبك
في الوغى الخ) الوغى الحرب وبردي تنية بردي على ما قاله البعض ونسبته شيخنا
السيد بقضائهم على وزن جزمي قال وهو البحر وجبيل بالجاز والخو ر بفتح

الطاء المحجمة والواو الجنب وهو مبتدأ أخبره الظرف بعده وسحقا بضم السين
كفي الناسوس أي بعدا (قوله لا طرف مكان) وعلى هذين القولين تكون

هي الخبر والمسوق وصفه في المثال بقوله بالباب وفي البيت بقوله لديك كذا
قيل وهو ظاهر في البيت على القولين ~~لأن~~ كون المبتدأ فيه اسم معنى وأما
في المثال فلا يظهر على القول بأنه ظرف زمان لكون المبتدأ فيه اسم عين

الآن يقدّم مضاف هو معنى أي رؤيته أسد أو وجود أسد (قوله أن تقع بعد
لولا) إنما كان هذا مستوفيا لحصول الفائدة تعليق الجواب على الجملة

المبتدأ فيها بالنسبة (قوله لا ودي كل ذي مقعة) بكسر الميم أي هلك كل
ذي مقعة والهاء عوض من الواو يقال ومقعة مقعة بالكسر فيها أي أحبسه
فهو وراق (قوله أن تقع بعد لام الابتداء) أي لتخصيص مدلولها

بالتأكيدها (قوله التقدير رجل عندي) وليس التقدير عندي بـ رجل
الاعلى ضعف لأن الجواب يسئل به يسئل السؤال قاله المصنف في شرح
الاسم يسئل قال سمع هذا الدليل يقتضي أنه لا فرق بين المعرفة والنسبة
في السلوك بالجواب يسئل السؤال ويؤيده كلام غيره (قوله كقوله كم
هجرة الخ) أي بناء على أن كم خبرية أول الاسئلة هي التكمي في محمل نصب

الذئب بطرقه - ها في الدهر

واحدة * وكل يوم تراني

مديدي يدي * العاشر أن

تقع بعد إذا المفعول محذوف

خرجت فاذا أسد بالباب

وقوله

حسبك في الوغى بردي

حروب * إذا خور لديك

فقلت حقا * بناء على أن

إذا حرف كما يقول الناظم

تبعه لا لا خفس لا ظرف مكان

كما يقول ابن عصفور تبعه

للبرد ولا زمان كما يقول

الزخشي تبعه للزجاج

* الحادي عشر أن تقع بعد

لولا كقوله

لولا اسطرلاب لا ودي كل ذي

مقعة * الثاني عشر أن تقع

بعد لام الابتداء بخو ر بجل

فأنم * الثالث عشر أن تقع

جوابا بخو ر بجل في جواب

من عندك التقدير بـ رجل

عندي * الرابع عشر أن

تقع بعد كم الخبرية كقوله

* كم عمه لك يا جبر وخاله

فدعا وقد حلت على عشاري

* الخامس عشر

على الظرفية أو المصدريه غير ما يحذف أى كم وثأت أو كم حلة تحذف
 التبريزان كانت خبرية ونسبة أو كانت استثنائية وبماض أحلت وجهه
 مرفوع بلا مداء وثلاثه صفة محذوفه ودعاء صفة محذوفه والخبر قد حلت بكون
 مفعول ثانى أما على أن كم استه هامة وجهه بالصب تغير لها أو خبرية وجهه
 بالخبرية يراها فلا شاهد في البطلان كم نفس على ريس الوجهين هي
 المتداني محل رفع خبر ما انحلت لأن الشد اما بعد كم والمصدعاء بعداء
 ودال وجبي مفعلي الأراء التي اخرجت أصاها من كثرة الحلب ولم تقل
 ودعاء وبس دخلت إلا به حذف مع كل من الموصوفين ما أثبتته لآخر وحذف
 خبر أخذ ما دلالة التحول الآخر والعشاء جمع عشراء كالنفس جمع نفساء
 والعشراء التي أتى علم من ريس حليم عشره أشهر وأشار على أنه كان
 مكرها على أن تحلب عشراء أمثال عمة حريروحاته لاجلها اعتدله أدنى من
 ذلك (قوله أن تكون ممة) أى مة مودا إمامه لأن لما يبع قد ينفقه به ولا
 يرد أن إمام الكثرة والمانع من صحة الاستداهم فكيف يكون موقعا (قوله
 مرسعه) ما بين والعين الموهلي على رية إمامه المفعول فخمه فعلى الرسع
 بحافة السلاء أو الموتى العامة من رسع المصطفى كنع شتى يده أو رجليه
 حر والذرع العبي اه وهو متدأ ريس أرساء خبره وهو جمع رسع عظم
 بين الكوع والكروع وفى قوله أرساء به غلب الرسع على غيره والعسم
 بهج العرب والمسي الموهلي ينس في مفعول الرسع وهو ح منه المدوي يتبعى
 أى يطلب والأرب حيو وان معروف وفى الكلام حذف مصاف أى كعب
 أرب لا هم كانوا يأمون كعب الأرب حفظا من العبي وانحصر لأن الحق
 تتطلى الثعالب والظلام والقه اهدو وتحتب الأرب لحبها ومرجع هذه
 الصغار في بنته لم يعبى مع رية وحذف (قوله وإفيس) أى على
 ما أشير إليه سابقا من الأمور والدعوة مالم يقل من هية المسوقين والإشارة
 بالكاف فى قوله كنه شديده إلى ثقة أمثلة تلك الامور ولا تكرار أهاده
 ان سم (قوله والاصل فى الاحتمار أن تؤخر) اعلم أن للعبر فى بهه حالين
 التقدم والتأخر والاصل منهم ما التأخر قطع الطريق كونه واحدا أو حازرا
 وله ما ثلاثة أحكام وحب التأخر وانه نافع التقدّم والعكس وحوار التأخر

ان تكون ممة كقوله

مرسعه بين أرساء

بهه مسمى أرساء

(ولفيس) على ما قبل (مالم)

تقول) والاصل حصول

الاستاندة (والاصل فى

الاحتمار أن تؤخر) عن

استدات لأن الخبر يشبه

العه

والنقدّم وهذا هو الأصل من الثلاثة إذا اتصل عذم الواجب والمانع قاله
 اللقاني (قوله من حيث أنه الخ) حيثية تعليل أو تقييد وقوله لما أي للابتداء
 الذي هو أي الخبر له أي خبر له وقوله دال خير بعد خبر وقوله على الحقيقة أي
 الذات أي ذات المبتدأ كزيد قائم فقام يدل على ذات هي ذات زيد وقوله
 أو على شيء من سببيه أي على ذات من الذوات التي تتعلق بزيد كزيد قائم أبوه
 ومبنيه داره فكل من قائم وفيه يدل على ذات تتعلق بزيد وهي ذات أبيه
 في الأول وذات داره في الثاني والمراد بالذات ما يشمل الصفة فيما إذا كان
 السببي صفة كزيد غزير عمله وبهذا التحقيق يعلم أنه لا حاجة إلى تكلفه
 شيخنا والبعض في تقرير عبارة الشارح (قوله ولم يلم يبلغ درجتها في وجوب)
 أي حالتها المتسببة في وجوب الخ أي التي هي سبب في وجوب تأخير الصفة
 وتلك الدرجة والحالة هي ما حوته الصفة من وجوب مطابقة الموصوف
 تعريفاته كبراً ومتابعة في اغرابه المتحد أيضاً فهي تابعة للموصوف من
 كل وجه فلما لم يتجاوز خبر هذه الدرجة توسعوا فيه وجوزوا تقديمه
 وبقرير عبارة الشارح على هذا الوجه سقط قول البعض كان الصواب
 حذف قوله في وجوب التأخير لاقتضائه أن كلامهم ما راجب التأخير لم يكن
 درجة الخبر في ذلك أحط وأنزل وذلك غير صحيح في نفسه وغيره لا ثم لما بعده
 (قوله وجوزوا التقديم) أي لم يمتنعوه وليس المراد بالجوّاز استواء الطرفين
 لما علمت من أن التأخير هو الأصل الراجح وهذا ذكر لا قول أحوال الخبر
 الثلاثة جواز التقديم والتأخير ومنع التقديم ووجوبه وسبباً ثانياً وبدأ
 بالأول لأنه الأصل من الثلاثة كما مر عن اللقاني ثم بالتأني لأنه على الأصل
 من جهة التأخير ومخالفتها له من جهة الوجوب ثم بالثالث للفتنة الأصل
 من كل وجه (قوله إذا ضرراً) الاحسن والانتب به قول المصنف فامتنعه
 حين الخ أن الظرفية لا تعليلية (قوله ومسنوءة) أي مبعوض (قوله فإن
 حصل في التقديم ضرر فعارض) هذا الكلام منه مبني على أن ادّعاء تعليلية
 وهو خلاف ما رجحناه واللاذق على كونها ظرفية أن يقول فإن حصل
 في التقديم ضرر امتنع (قوله فامتنعه حين يستوى الجزآن الخ) أي على
 مذهب الجمهور وقد نقل الدماميني عن قوم منهم ابن السبكي أنهم أجازوا

من حيث أنه موافق في
 الاعراب لما هو له دال على
 الحقيقة أو على شيء من
 سببيه ولم يلم يبلغ درجتها في
 وجوب التأخير توسعوا فيه
 (وجوزوا التقديم إذا
 لا ضرراً) في ذلك فتعويضي
 أنا ومسنوءة من يشئونه فإن
 حصل في التقديم ضرر
 فعارض كما ستعرفه إذا
 تقر بذلك (فامتنعه) أي
 تقديم الخبر (حين يستوى
 الجزآن) يعني المبتدأ
 والخبر (عرفا ونسكرا)

في نحو مدني زيد كونه زيداً أو كونه خيراً ولم يأتوا بحصول اللبس نظراً
إلى حصول أصل المعنى فلم آن في تقديم الخبر على البدأ هنا خلافاً لتقديم
الفعول على الفاعل في نحو ضرب موسى عيسى فحصل الجواب عما ذكره
شحنوا البعض من التوقف في ذلك ما حفظه (قوله أي في التعريف
والتشكيك) أشار إلى أنهما اسماء مدرين للتعريف والتشكيك وأنهما
منصوبان برفع الخافض لأن المعنى عليه وإن كان مقصوراً على السماع
أوضح من جعله ما يتميز بمحولين عن فاعل يستوي والمراد الاستواء في
جنس التعريف بأن يكون كل منهما معرفة وإن كل أحدهما أعرف
من الآخر بل هذا ما عليه النجاة ذهب أهل المعاني إلى نفي الأعراف
للإبتداء ولعل المراد بالنجاة جهة ورهم لما مر في بيان عدم ما يعني ولقول
المعنى يجب الحكم بابتداءية المتقدم من معرفتين متساويتين أو متفاوتتين
هذا هو الجمهور وقيل يجوز تقديم كل منهما ما ابتدأ أو خبراً ما طلقا وقيل
المشتق خبر وإن تقدم والخميق أن البدأ هو الأعراف عند علم المخاطب
بما أوجه له ما أوجه بالأعراف فقط والمعلوم له غير الأعراف عند جهة
بالأعراف والمعلوم له عند تساوي ما تعريفاً أو بإيضاح من المعنى ثم قال
المعنى فإن علم ما وجه النسبة يعني واستويان تعريفاً فالقدم البدأ يعني
وتقدم أي ما شئت ثم قال ويستقي من المتفاوتتين اسم الإشارة المقرون
بالنسبة مع معرفة أخرى فبذلك للإبتداء إمكان التشبيه الإمع الضمير فإن
الأنصحه جعله البدأ أو إدخال التشبيه عليه فتقول ما أنا ذا أو سمع قبلاً هذا
أنا وما حكاه من أن المشتق خبر وإن تقدم هو رأي الفخر الرازي قال لأنه
الدال على المعنى السند إلى الذات والذات هي السند إليها فيكون الدال
عليها هو البدأ فإذا قلنا زيد المطلق أو المطلق زيد فزيد بدأ والنطاق
خبره نعم ما قال صاحب التلخيص ورد بأن المعنى الشخص الذي له المصفة
صاحب الاسم فالصفة جعلت دالة على الذات وسند إليها والاسم جعل
دالاً على أمر نبي وسند إلى ما به الدين السبكي وقد يقال الدال على
الوصفية إنما هو منطلق أمثال المنطق قال فيه وهو موصول بمعنى الذي فهو
في الجملة ودلالة على الذات كزيد اه وقد يعكس في النقل السابق

أي في التعريف أو التشكيك

عن أهل المعاني قول المطرول والمختصر الذي يقدم ويجعل مبتدأ هو ما يعلم
 الخاطب انصاف الذات به والذي يؤخر ويجعل خبرا هو ما يجعل الخاطب
 انصاف الذات به فاذا عرف الخاطب زيدا بعينه واسمه وجعل انصافه بأنه
 أخوك قلت زيد أخى واذا عرف أن لك أخا وجعل عنه واسمه قلت أخى
 زيد قال وبتضع هذا في قولنا رأيت أسودا غلبها الراح ولا يصح رماحها
 الغاب اه أى لأن الاسود لا يتلها من الغاب فيكون معلوما ما عرف
 ذلك والاستواء في نوع التنكير بأن يكون كل منهما مذكرا مخففة أو مذكرا
 مسوقة وان اختلاف المسوغ فلا يؤثر الاستواء في جنس التنكير مع كون
 أحدهما فقط نكرة مسوقة وهذا ما يدل عليه كلام الشارح وقيل المراد
 الاستواء في جنس التنكير كما نرى في فتحو رجل صالح حاضر خارج بقوله
 عادى بيان لأن الصفة قرينة لفظية معينة وهذا أحسن (قوله عادى بيان)
 حال من فاعل يستوى والبيان بمعنى المبين بدليل قول الشارح أى قرينة الخ
 (قوله فتحو صديق زيد) فالجوهول السامع هو الذى يجعل خبرا في مثل ذلك
 على ما مر (قوله أفضل منك أفضل منى) أى كوفى دونك أو مساو بك
 (قوله لاجل خوف اللبس) علة لامنعه (قوله للعالم بخبرية المقدم) أما
 في نحو حاضر رجل صالح فلتعين المبتدأ والخبر من عدم الاستواء وأما في نحو
 أبو خيفة أبو يوسف فلتقرينة المعنوية الدالة على تشبيهه أبى يوسف بأبى خيفة
 لا العكس وكونه من التشبيه المقبول نادر فلا التفات الى احتماله قال
 فى المغنى اللهم إلا أن يقتضى المقام المبالغة (قوله اذا ما الفعل) قال
 الرودانى مثله اسم الفعل فلا يتقدم في نحو زيد هبات اه فيل ومثله
 الوصف المسبوق بنفى أو استنفهام نحو مزيد قائم وأزيد قائم لوجود انقباس
 المبتدأ بالفعل لوقدم الخبر وقيل لا يمنع والفرق أن ضمير اللبس في الفعل
 أشد لانه يخرج الجملة من الانتمية الى الفعلية لوقدم بخلاف الوصف
 وعدم الانتمية هو ما يدل عليه قول الشارح سابقا فان تطابقا فى الافراد
 جاز الامر ان نحو أقام زيد وما ذهبت ههنا (قوله من حيث الصورة
 المحسوسة) دفع به ما يقال الواقع خبرا هو والجملة من الفعل والفاعل
 لا الفعل وحده (قوله لا يهاهم تقديمه والحالة هذه) أى كون الخبر فعلا

(عادى بيان) أى قرينة بين

المراد نحو صديق زيد

وأفضل منك أفضل منى

لاجل خوف اللبس فان لم

يستويا نحو رجل صالح حاضر

أولهما وبأحدى بيان أى

قرينة بين المراد نحو أبو

يوسف أبو خيفة جاز التقديم

فتقول حاضر رجل صالح

وأبو خيفة أبو يوسف للعالم

بخبرية المقدم ومنه قوله

بنو تميم أبناء تميم بنات تميم

بنوهم أبناء الرجال الأبعد

أى بنو أئمتنا مثل بنينا

و (كذا) يمنع التقديم

(اذا ما الفعل) من حيث

الصورة المحسوسة وهو

الذى فاعله ليس محسوسا

مستترا (كان الخبرا)

لا يهاهم تقديمه والحالة هذه

فاعلية المبتدأ فلا يقال في نحو زيد قام زيد على أن زيداً
الخبر ليس بفاعل بخلاف الخبر
بأن يكون له فاعل محصور
من خبره رازاً أو اسم ظاهر
نحو زيدان قاما وزيدون
قاموا وزيدون قاموا
لأنهم متعديون فاعل الزيدان
وقاموا الزيدون وقاموا
لأنهم من المحذورات المذكورة
الاعلى افعلاً كقول البراءة
وليس ذلك مانعاً من تقديم
الخبر لأن تقديم الخبر أكثر
من هذه اللغة والجملة على
الأكثر راجع قله في شرح
التمهيد وأصل التركيب
كذا إذا ما الخبر كان فعلاً لأن
الخبر هو الحدث عنه فلا
يجوز جعله حديثاً لكنه
قلب العبارة لضرورة
النظم ولعود الخبر على
أقرب مذكور في قوله
(أو تصد استعماله مختصراً)
أي وكذا يمنع تقديم الخبر
إذا اشتمل مختصراً
وما وجد الأرسول إنما أنت
به نذر أو تقدم الخبر والمال
هذه لانه كسب المعنى

في العبارة فاعلية المبتدأ أي في قول غير ضان يقر بهما الجملة الاسمية
الذواتية ويقوى الخبر كبراراً لا نادياً لكن حق السيد كفي المماثل
أن الجملة الاسمية التي خبرها في نصيب التجدد لا الذواتية وعليه فلا يفرق
الافتقار والمراعاة بامام المعاصرة جعلها المتبادرة إلى الوجه أي الذهن
لا يجوز أن يفرق الاحتمال ولا يرد أن من كلامهم مختاراً أو غير الأول يحتمل
اسم الفاعل واسم المفعول والثاني يحتمل تصغير خبره وتصغير خبره ويؤخذ
من تعاقب الاستعاضة بتقديم الخبر الفاعل بالهذه المذكورة جواز تقديم معه
على المبتدأ انتفاء العلة فيجوز عمراراً بدخرب (قوله فاعلية المبتدأ) أي
أو نائبية الفاعل في نحو زيد ضرب (قوله فتقول قاما الزيدان) فيه أن
الأنثى تحذف انظروا انتفاء الساكنين فالليس حاصل انظروا أوجب بأنه
يمكن دفعه بالوقف على فاعلاً والوصول بنية الوقف نعم لا ليس محال في نحو قاما
أخواتك ودعوا الزيدان فلا اشكال في جواز (قوله الاعلى افعلاً) راجع
لقوله لأن من المحذورات المذكورة بالنسبة للسالكين الأولين وقوله وليس ذلك
أي وجود المحذورات المذكورة على هذه اللغة (قوله أكثر من هذه اللغة) أي
ومن كون الظاهر بدلاً من الضمير لا بخلاف الظاهر وهو أن الأول في قوله
تعالى ثم حمواهموا كثير منهم وقوله تعالى وأمرنا النجوى الذين ظلموا
أن كثير والذين مبدآن مؤخران لا بدلان (قوله مختصراً) يروي بكسر
المصاد أو رده عليه أن المختصر فيها نحن فيه والمبتدأ أو أمّا الخبر فمختصر فيه
ويمكن دفعه بتقديم مضاف أي مختصر امتدوه أي مختصر امتدوه فيه وما
أجاب به ضمه وارضاء البعض من أن المراد بالمختصر المقصرون بأداة
المختصر فلا يظهر في المختصر بل يروى بفتح أي مختصر فيه على الحذف
والإبدال وهو أقرب من الكسر إلى المقصود وأن ضعف بأن الحذف
والإبدال سماه بتقديم كونه سماه (قوله وما وجد الأرسول) المختصر
انصافاً وكذا في انصافاً شذوذ (قوله ولا شعر الخ) الباطن للتعجب (قوله
بأنحصار المبتدأ) أي بالانحصار فيه أي بالانحصار الخبر فيه (قوله وأما قوله

وهل

المقصود ولا شعر التركيب حيث شذذ بالانحصار المبتدأ فان قلت المحذورات منقذة إذا تقدم
الخبر المحصور بالاعلى قلت هو كذلك إلا أنهم الزموا التأخير حملاً على المحصور بأنما وأما قوله

وهل الخ) واراد على قوله ائزموه التأخير (قوله وهل الاعايل المعول) صدره
 فيما ربه هل الابل انصر يرتجى * ولم يأت به لاحتمال أن يكون بل هو
 الخبر ويرتجى حال وعليه فقيه الشاهد أيضا وأن يكون يرتجى هو الخبر
 وبل متعلق به وعليه فلا شاهد فيه لان المتقدم المحصور فيه معول الخبر
 لا الخبر لأن يقال ما ثبت معول الخبر يثبت الخبر وفيه ما لا يخفى وأقول
 الجيز عليهم والاستفهام انكارى بمعنى النفي (قوله فاشاذ) ولا يجوز أن يكون
 المعول فاعلا للصار والخبر ولا عمدا على الاستفهام لان الامانة من
 ذلك لانه حينئذ كافعل ويمتنع هل الاقام زيد (قوله ينل العلاء ويكرم
 الاخوان) خبر من وخبرهما وان كانت من موصولة اجراء لها مجرى
 الشرطية وحركتها بالكسر للتخلص من التثنية الساكنين ويجوز في يكرم
 الرفع أى وهو يكرم والعلاء بالفتح والمند العلاء وبالضم والقصر جمع
 عليا بالضم والقصر والاخوان المعول يكرم ان بنى للفاعل ومنه بوزن
 انما فاض ان بنى للجهول أى للاخوان ههنا ما ظهر (قوله أى لهو أنت)
 ضمه فدان الخذف يافى التأكيذ باللام لاستدعائه الطول وفيه ما مر (قوله
 لابد الازم الصدر) ومنه خبر الشأن وما أشبهه فتوكلا حتى زيد منطلق كفى
 التسهيل (قوله كاسم الاستفهام والشرط الخ) انما وجب تقديمه لان
 ندل على نوع الكلام والحكمة تقتضى تقديم ما يدل على نوع من أنواع
 الكلام ليعلم السامع من أول الامر ويتبين عنه الخبر الذى يحصل له لو قدم
 غيره لاحتمال الكلام حينئذ كل نوع من أنواع الكلام فان قيل فيلزم أن
 يقدم كل من زيد أو ضربت اذا قيل زيد اضربت لانه اذا قدم زيد ان خبر
 السامع فيما بعده اضربت أو أكرمت مثلا واذا قدم ضربت خبر السامع
 فيما بعده أزيد أو أكرم فلا فائدة اجاب ابن الحاجب فى أنه عليه بوجوه منها
 أن ههنا لا يمكن أن يكون الا كذلك لانه لابد من تقديم جزء على جزءهما
 قدم أحدا الجزئين احتمال الآخر كل ما يصلح ومنها أن هذا التباس فى آحاد
 أجزاء الكلام وذلك التباس فى أنواع الكلام فكان أهم (قوله ومنه قوله
 كم عجة الخ) أى على رواية جرحية على أن كم خبرية لانه على رواية النصب
 تكون كم استفهامة وعلى رواية الرفع تكون خبرية أو استفهامة فى محل

وهل الاعايل المعول فاشاذ
 وكذا يمنع تقديم الخبر اذا
 كانت لام الابتداء داخلية على
 المبتدأ نحو زيد قائم كما أشار
 اليه بقوله (أو كان) أى

الخبر (مسند الذى لام ابتداء)
 لاستحقاق لام الابتداء
 الصدر وأما قوله

خالى لانت ومن جبري خاله
 ينل العلاء ويكرم الاخوان
 فاشاذ

أو يؤول وقيل اللام زائدة
 وقيل اللام داخلية على مبتدأ
 محذوف أى له وأنت وقيل
 أصله خالى أنت آخرت اللام
 للضرورة (أو) مسندا

مسندا (الازم الصدر) كاسم
 الاستفهام والشرط
 والتعجب وكم الخبرية
 (مكنى منجدا) ومن يقيم
 أحسن اليه وما أحسن زيدا
 وكم عجز زيد ومنه قوله

كم عجة لك يا جبرير وخالة
 فدعاه فحلبت على عشاري
 وفى معنى اسم الاستفهام
 والشرط

ما أصيب اليها نحو غلام من عندك وغلام من يقيم أقيم هذه خمس (٢١٠) مسائل عتجت فيها تقديم

الحبر وتبين يجب أيضا
تأخير الخبر المقرن العامة
نحو الذي يأتي في درهم
قوله في شرح السكينة وهذا
شروع في المسائل التي
يجب فم تقديم الخبر (ونحو)
عندي درهم ولي وطري
وقدك غلامه رجل (ملتم)
فيه تقديم الخبر (وفعلا) يوم
كونه نعتا في مقام الاحتمال
اولا قلت درهم عندي
وطري ورجل وقدك
غلامه احتمل أن يكون
التابع خبر الجدة اوان
يكون نعتا لانه منكرة محضة
وحاجة النكرة الى التخصيص
ليفيد الاخبار عنها فائدة
يعتد بها اذا قدم حاجتها
الى الخبر واحد الوكيت
النكرة منصفة جارت تقديمها
نحو وأحل مسمى عنده
(كذا) ياتزم تقديم الخبر
(اذا عاد عليه مضمرا)
أي من المبتدأ الذي (م)
أي بالخبر (عنه) أي عن
ذلك المبتدأ (مبتدأ محجب)
والعني أنه يجب تقديم الخبر

أصيب على الظرفية أو المصدرية فلا يكون مما نحن فيه (قوله ما أصيب اليها)
أي لا ما استحق التصدير لا كتناسه الالة أم والشرط بالإضافة الى اسم
الالة فهم واسم الشرط فالشرط والجواب جند للضاف لا للضاف اليه
كما قاله الشاعر وعليه في مجردة في هذه الحالة عن الالة فهم والشرط
نظيره ذلك على المضاف وطاهره أن الحارم المضاف لاسم سكن قول
الروائي الطاهره أن الحارم من لا يغلام اه ومثل ما أصيب اليها
ما أصيب الى ك الخبرية نحو مال كم رجل عندك كما في التوضيح (قوله)
يجب أيضا تأخير الخبر المقرن بالقاء أي لأن القاء انما دخلت
في الخبر المذكور لشمه بالجزء والخبر لا يقتضيه على الشرط وبقيت
أشياء منها ما اذا كان الخبر محلة طلبة أو مقر ونا بقاء الزائدة نحو ما زيد
بقائم على لغة الاله مال أو كان المبتدأ مذكورا ومذكورا بأنه مذكور
عند من أعمر م ما يتدأين (قوله وهذا شرط وع في المسائل الخ) أن
الجلس قال لم يستوفها كما ستعرفه (قوله ونحو عندي درهم) اعترض
بأن هذا معلوم من قوله سابقا كعند زيد غيره وأجيب بأن ذكره هناك من
حيث نوبت الابتداء بالنكرة عليه وهنا من حيث توقف دفع اللبس عليه
(قوله ولي وطري) أي حاجة (قوله في مقام الاحتمال) أي احتمال
ككونه نعتا أي احتمالا لراجه لأن الاحتمال على الاستواء اجمال
ولا محذور في الاجمال (قوله لانه منكرة محضة) علة لمحذور أي وكونه
نعتا أقرب لانه الخ (قوله ليفيد الاخبار) علة لحاجة لانها بمعنى احتياج
(قوله ولهذا) أي لكون وجوب التقديم لدفع إيهام العصة التي تحتاج
النكرة اليها (قوله كذا) أي مثل الترام تقدم الخبر فيما مر بتقديم
تقدمه اذا عاد عليه مضمرا من المبتدأ الذي يترك الخبر يخبر عنه حال كونه
الخبر أي أي مفسر للضمير المعاد اليه من المبتدأ فينا حال من الضمير في
ليان الواقع فصل فيما أو بين صاحبها بأن جني للضرورة قول ابن غازي هذا
اليت مع ما به من التعقيد كان يعني عنه ومما به أنه يقول
كذا اذا عاد عليه مضمرا * من مبتدأ وما به مصدر
(قوله زيدا) تمييز مفرد أو حال ويجوز رفعه بـ لا أو يانا أو مبتدأ أو ناعلا

بالظرف

اذا عاد عليه مضمرا من المبتدأ نحو على القرة مثل ما زيدا وقوله

بالظرف عند من لا يشترط الاعتماد على الشيء أو الالتماس فيها وعلى هذين
 قبل منصوب على الحال من النكرة المؤخرة وفتحة ما عراب أو بناء وبحث
 الدامية في تثنيهم بقوله هم على القرعة مثلهما زيدان الخبر التكون المطابق
 المحذوف وهو يصح تقديره مؤخر على الأصل كما تكدره مؤخر الوكان كونا
 خاصا مثل على الله صدمه وكل ويمكن أن يجاب بأن التثنية بذلك مبنى على
 أن الظرف هو الخبر فتدبر (قوله أهابك) بكسر الكاف (قوله لسانه
 من عود الضمير على متأخر لفظا ورتبة) أي وهو غير جائز هنا اتفاقا بخلافه
 في نحو ضرب فلان زيدا فان فيه خلافا والفرق أن ما عاده عليه الضمير وما
 اتصل به الضمير اشتركا في العامل في الثاني دون الأول (قوله وقد عرفت)
 أي من التثنية (قوله هو على حذف مضاف أي عاده على ملابسه) يستقي
 من ذلك ما إذا أمكن تقديم المفسر وحده على المبتدأ فان أمكن مع تأخير
 الخبر جواز اشتد وعمر اعلمه نافع أو وجوب اشتد وعمر اعلمه نفع عند البصر بين
 وبعض الكوفيين ومنع أكثرهم تقديم المفسر وحده في الصورتين كما
 في التسهيل والهمع وأما قول البعض الأولى بقاء المثنى على ظاهره إلى آخر
 ما قال فغير مستقيم فتأمله (قوله بوجوب) أي تستحق التصدير أي في جملة
 فلا يرشدو زيد أن مسكنه (قوله صبيحة أي يوم سفر) أي ابتداء
 سفره لأنه المظروف في الصبيحة ولا ريب أنه لا يستغرق الصبيحة
 ولا أكثره أفيدكون صبيحة بالنصب ويقبل فيها الرفع كما علم مما أسلفناه
 وبهذا يعرف ما في كلام البعض من الخلل (قوله ونحو المحذور) أي
 المحذور فيه كما صرح به الشارح فهو على الحذف والابتنال (قوله لسانه) الذي
 سلف هو تعليل امتناع تقديم الخبر بأنه لو قدم لانعكس المعنى المقصود
 والمطلوب هنا تعليل وجوب تقديمه بأنه لو أخر لانعكس المعنى المقصود
 فلا بد من تقدير مضاف أي لنظير ما سلف (قوله كذلك يجب تقديم الخبر
 الخ) ومن مواضع وجوب التقديم ما لو قرن المبتدأ بقاء الجزاء نحو أمانا
 عندك فزيد أو كان تأخيرها يحل بفهم المقصود نحو والله ذلك فاه لو أخر لم يفهم
 منه التجب أو كان الخبر اسم إشارة مكان نحو ثم أو هنا زيد (قوله لا تنبست)
 أي خطأ فقط في التباس أن الفتحة بالكسورة ولفظا وخطا في التباسها

أهابك إجلالا وإهابك قدرة
 على ولكن مل عين حبيبها
 فلا يجوز زملها زيد اعلى
 القرعة ولا حبيب امل عين
 لسانه من عود الضمير على
 متأخر لفظا ورتبة وقد عرفت
 أن قوله عاده هو على
 حذف مضاف أي عاده على
 ملابسه (كذا) ياتزم
 تقدم الخبر إذا ثبت وجوب
 التصدير بأن يكون اسم
 استفهام أو مضافا إليه (كأن
 من علمه نصيرا) وصبيحة
 أي يوم سفر (ونحو خبر)
 المبتدأ (المحذور) فيه
 بالآ أو بانها (قدّم أبدا) على
 المبتدأ (كأن لا الاتباع
 أحدا) وانما عندك زيد
 لسانه بتيه كذلك
 يجب تقديم الخبر إذا كان
 المبتدأ أن وصلت أو نحو عندى
 أنك فاضل إذ لو قدم المبتدأ
 لا تنبست أن الفتحة
 بالكسورة وأن المؤكدة
 بالتي هي لغة في لعل

بأن التي هي لغة في لعل (قوله ولهذا) أي لتكون علة وجوب التقديم
 خوف الالتباس المذكور (قوله كذبي بريني) ينتج به المضارعة من
 ريت التزم أي غنمته (قوله لا يخذلان هنا) لأن أملا لا يفصل بينهما وبين
 الفاء بحملة وان المكسورة معهما ولها جملته وكذا أن يعنى لعل (قوله
 ما علم) أي بعضه فلا يكفي علماء اجمالا بأن يعلم أن في الكلام حذفا (قوله
 من الجزأين أي المبدأ والخبر كذا هو موضوع المقام أمّا المبدأ الراجع يستغنى
 به فلا يحذف هو ولا مردوه كما قبله بس عن الثاني وخرج أيضا ما عل
 الفعل وثائب الفاعل فلا يحذفان وإن علماء واختلف فيما إذا زاد الأمر
 بين جعل المحذوف المبدأ أو الخبر قيل الأحسن حذف الخبر لأن الحذف
 تصرف وتوسع والآخر ذلك الظاهر لا يقع مفردا مستقارا جامدا وجملة
 اسمية وفعلية ونظرية ولأن الحذف أليق بالأخبار وقيل الأحسن حذف
 المبدأ لأن الخبر يحيط الفائدة (قوله حازر) أي غير ممتنع فيصدق بوجود
 حذف المبدأ وحذف الخبر كسابق تفصيله (قوله كما تقول الخ) لم يقل تقولان
 ليوافق عند كلاً احتمال أن المحجب أحد السوابع (قوله لك) كان ينبغي
 لك لأن المحاطب إنسان وإن كان المحجب واحداً (قوله قدرا الخبر أيضا بعد)
 والدوغم وتوقع في الجواب سم (قوله ولا يجوز) أي جواز استتوى
 الطرفين بل هو خلاف الأولى لأنه يلزم عليه عدم مطابقة الجواب للسؤال
 في ترتيب أجزاء الجملة وقوله الأعلى ضعف أي خلاف الأولى كما أفاده سم
 والجمع في لكن (قوله قد نفى) أي مريض من العشق أو غيره مرضا
 ملازما كما في القاموس وهو مبنى على أن كيف اسم غير ظرف وأن في محل
 رفع أما على قول سيدي به أنها ظرف كائين وأن المعنى في أي حال فيكون
 الجواب في صحة مثله لا بس وبعبارة الدماميني اعلم أن أي كيف ثلاث
 عبارات أحدها أنها ظرف بصفة فهم به عن الأحوال فتعناها في أي حال
 على أن الظرفية مجازية كفي زيد في حالة حسنة وهذه عبارة سيدي به
 فوضعهما عند نصب دائم الثابتة أنها اسم بصفة فهم به عن الأحوال
 فتعناها على أي حال وهذه عبارة السرافي والاختش فوضعهما عند هما
 رفع مع المبدأ ونصب مع غيره الثلاثة أمّا وال عن وصف ما ذكر بعدها

ولهذا يجوز ذلك بعد ما كقوله
 عندى استبطار أو ما أنى جزع
 يوم الزوى فلجحد كاذبي ريني
 لأن ان المكسورة ولعل
 لا يدخلان هنا (وحذف
 ما يعلم) من الجزأين
 ماقرية (جائز كما تقول
 زيد) من غير ذكر الخبر
 (أعد) ما يقال لك (من عندك)
 والتقدير زيد عندنا وإن
 شئت مرفعت به ولو كان
 المحاطب منكرا فتحو رجل
 قدرا الخبر أيضا بعده قال في
 شرح التسهيل ولا يجوز أن
 يكون التقدير عندى رجل
 الأعلى ضعف (وفي جواب
 كيف زيد قد نفى) بغير
 ذكر المبدأ (أفريد) المبدأ
 (استغنى عنه) لفظا (إذ)
 قد (عرف) بقرينة
 السؤال والتقدير

فمنها ما نعت زيد وهذه عبارة ابن المصنف والمراد بالوصف عليها اللفظ
 الدال على ذات باعتبار معنى هو المقصود لا هذا المعنى والاتحاد هذا بالقول
 الثاني ثم اعترض القول الاول والثاني بأمر ثم قال وأما القول الثالث فلا
 اشكال عليه البتة ثم ذكر ان كيف قد تسلب معنى الاسمية فهام ومخلص المعنى
 الحلال كما في قول بعضهم انظر الى كيف يصنع زيد أى الى الحلال التي
 يصنعها ولولا ذلك لم يجعل فيها ما قبلها اهـ لمخلصا (قوله هو دنف) قدره ضميرا
 تبعها لاختصاصه لا يهتمهم المغايرة وظاهر قول المصنف في يد الخ أنه يقدر اسمها
 ظاهرا وهو صحيح (قوله اذا حلال محمل مفرد) ليس بقيد بدليل صحة قولنا نعم
 لمن قال ازيد قائم كذا في يس عن ابن هشام وهو لا يظهر الا على القول بأن
 الجملة مقدره بعد نعم لا على القول بأنهم مفهومة من نعم بلا تقديرها وعل كلام
 الشارح مبني على هذا افتأمل (قوله كقوله تعالى واللاق لم يحضن) انما
 لم يجعل اللاق معطوفا على اللاح قبله وما بينهما من الخبر الاقتران الخبر بالفاء وتقديم
 أن الخبر المقرون بهما يجب تأخيرهما لنزله عن المستد امرلة الجواب من الشرط
 وأيضا لوجاز ذلك لاستدعي جواز زيد قائمان وعمر ومع أنه لا يجوز لاقع
 اللفظي بخلاف زيد في الدار وعمر ونفله يس عن ابن هشام وفي استدعاء
 جواز ذلك جواز زيد قائمان وعمر ونظر للفرق بمسؤول المطابقة بين
 المعطوف عليه والخبر في الآية دون المثال المذكور فليس فيها قبح لفظي
 بخلافه على أن الذي في المعنى صحة عدم تقدير شيء في الآية بالجعل السابق ولا يرد
 على ما اقتران الخبر بالفاء لأن المتقدم عليه تابع المبتدأ ويغنى في المتابع
 ما لا يغنى في المتبوع ثم ما درج عليه الشارح من تقدير الخبر فعدتهن ثلاثة
 أشهر قول الفارسي ومن تبعه ليكون المقدم من لفظ الخبر المذكور قال
 في المعنى والاوّل أن يكون الاصل واللاق لم يحضن كذلك لانه ينبغي تقليل
 المحذوف ما أمكن ولأن أصل الخبر الا فراد ولا نه لو صرح بالخبر لم يحسن إعادة
 ذلك المتقدم تقديره لا للتكرار (قوله لدلالة الجملة الخ) على حذفه بعد تعليله
 بالجملة الاولى فاندفع الاعتراض بلزوم تعلق حرف جر متجدي اللفظ والمعنى
 بعامل واحد لا بختلاف العامل بالالفاظ والتعديد على ما قبل في نظائره
 (قوله بعد لولا) متعلق بحذف أو حتم وتقديم مجهول المصدر عليه اذا كان

هو دنف وان شئت مرحت
 به وقد يحذف الجزآن معا
 اذا حلال محمل مفرد كقوله
 تعالى واللاق لم يحضن أى
 فعدتهن ثلاثة أشهر فحذفت
 هذه الجملة لوقوعها موقع
 مفرد وهو كذلك لدلالة
 الجملة التي قبلها وهي
 فعدتهن ثلاثة أشهر علمها *
 واعلم أن حذف المبتدأ
 والخبر منه ما سبيله الجواز كما
 سلف ومنه ما سبيله الوجوب
 وهذا شروع في بيانه (وبعد)

(لولا)

نظراً أو لراو بحرو و راجعاً على ملة الانتزاع في أنه الحق وقد ابن هشام
 في شرحه بآنت سعاد أن كان المصدر يخل بأن الفعل امتنع مطلقاً والجار
 (قوله الامتناعية) خرج التحضيضية إذ لا يقع بعدها المتبداً كما صرح به
 الناظم في قوله وأوليتها القولا (قوله أي في غالب أحوالها وهو الخ) أشار
 بذلك إلى دفع الاستسكال بأن الوجوب ينال الغلبة وحاصله أن الوجوب
 منصوب على الحذف والغلبة منصوبة على بعض معين من أحوال لولاها وهو كون
 الامتناع معقلاً بها على وجود المتبداً الوجود المطلق وتعين محل الغلبة
 بتعين محل الوجوب (قوله العلم به) علة لاصل الحذف وقوله رسد الخ علة لوجوبه
 وكذا يقال فيما يأتي ويكون العلم بالمحذوف علة لاصل الحذف لالوجوبه
 لا يرد ما قيل أن العلة التي هي العلم موجودة إذا كان الخبر موجوداً مقيداً
 ودلت القرينة الخارجية عليه مع أن الحذف حيث شذخه واجب حتى
 يحتاج إلى الجواب عنه بأن المراد علم ذلك بمقتضى لولا إذ هي دالة على امتناع
 الجواب لوجود المتبداً لا بقرينة خارجية لأنهم لا يعتناهم بالخبر لكونه مركب
 الاستثناء ومخطط الفائدة لا يكتفون في وجوب حذفه بالقرينة الخارجية وإن
 متبني على ورود الجواب عنه بهذا البعض مع أن في الجواب بجهالة أنه
 أراد الخارجية عن كلام لولا ورد عليه أن القرينة مع المقيدة تسكون من
 نفس الكلام وإن كانت غير نفس لولا كما في لولا أنصار زيد وهو ما سلم ولولا
 الغميد يمكنه لالامتناع لالانتهاء على الحماية والغميد على الامتناع وإن
 أراد الخارجية عن لولا وإن كانت من الكلام وهذا هو المتبادر من عبارته
 ورد عليه أن اعتبار دلالة لولا في وجوب الحذف دون دلالة غيرها من أجزاء
 الكلام شحكم ولهذا قال سم في الجواب فانه كأنهم اعتبروا في وجوب الحذف
 أن يكون الخبر مود لولا عليه من الكلام لا من قرينة خارجية عن الكلام
 اعتناء بالخبر وإن ورد عليه ما ذكرناه في الشق الأول فندبرفم قد يقال سة
 الجواب من الخبر المحذوف إذا كان وجوداً متبداً أيضاً مع أن حذفه غير
 واجب الأهم أن لا يتبع السد حيث شذخاً مثل (قوله وسد جوابها سة) أي
 فهو عرض عنه ولا يجمع بين العرض والمعرض ولا فرق في ذلك بين الجواب
 المذكور والمقدر نحو ولولا رجال مؤمنون أي لاذن لكم في الفتح وإن لم

الامتناعية (غالباً) أي في
 غالب أحوالها وهو كون
 الامتناع معقلاً بها على وجود
 المتبداً الوجود المطلق
 (حذف الخبر عنهم) نحو
 ولولا دفع الله الناس بعضهم
 بعضهم لفسدت الأرض أي
 ولولا دفع الله الناس موجود
 حذف موجود وجوداً بالعلم
 به وسد جوابها سة أما إذا
 كان الامتناع معقلاً

في الثاني حذف العوض والمعوض مع الان القربة تجعله في قوة المذكور
 والمراد بسد الطواب مسدده قيامه مقامه وحاوله محله كما يؤخذ من التصريح
 (قوله على الوجود المقيد) أي بقيد زمانه على أصل الوجود كالساعة (قوله لولا
 قومك حديثه) أي قريب وزمن والخطاب لعائشة وعن روى هذه
 الرواية البخاري في كتاب العلم من صحيحه فنانقل عن ابن أبي الرية عن أبيه
 لم ينف على ورودها من طريق صحيح فيه ما فيه (قوله وان دل عليه دليل) أي
 سواء كان من أجزاء كلام لولا كما مثل أو من غيرها كقولك في جواب هل زيد
 تحتك إليك لولا زيد أي محسن إلى أهليك (قوله لولا أنصار الخ) الدليل
 قوله أنصار لان شأن الناصر الحماية (قوله وجعل منه قول المعترى الخ) لان
 شأن الغداهما السيف (قوله كل غضب) هو السيف القاطع والغداه
 غلاف السيف فان قلت تجزأ البيت يناقض صدره اذ الجعزة يقتضي عدم
 السيلان لان جواب لولا متنف والصدر يقتضي وجوده لان الاذابة الاسافة
 وهي ايجاد السيلان وانما عبر بالماضارع لاستحضار الصورة النجاسة أو
 قصد الاستمرار قلت المراد لولا امساك الغداه لسال منه فالمنق سيلان
 خاص قاله الدماميني (قوله هو مذهب الرثاني الخ) هذا هو الحق (قوله
 مطلقا) أي في كل تركيب (قوله فتقول لولا مسالة الخ) أي وأما تقول لولا زيد
 سائنا ما سلم فتركيب فاسد (قوله فرى بالمعنى) والمشهور في الروايات لولا
 حديثان قومك لولا حديث قومك لولا أن قومك حديثه عهد ورضائه يؤدى
 الى رفع الوثوق عن جميع الاحاديث أو خالفها على أنه انما يتم لولم تكن رواية
 الحديث عربا أما اذا كانوا عربا وهو الظاهر فلا قيام الحجة بلسانهم اه سم
 وفي حاشية المغنى للدماميني أسقط أبو حيان الاستدلال على الاحكام النعوية
 بالاحاديث النبوية باحتمال رواية من لا يوثق بعرضه اياها بالمعنى وكثيرا
 ما يعترض بذلك على الامام ابن مالك في استدلاله بهم اورد شيخنا ابن خلدون
 بأنهم على تسليم انها لا تفيد القطع بالاحكام النعوية تفيد غلبة الظن بها لان
 الاصل هدم التبديل لاسيما والتشديد في ضبط الفاظها والتمسك في نقلها
 بأعيانها مما شاع بين الرواة والفاصلون منهم يجوز الرواية بالمعنى معترفون
 بأنهم خلاف الاولى وغلبة الظن كافية في مثل تلك الاحكام بل في الاحكام

على الوجود المقيد وهو غير
 الغالب علم اذ لم يدل على
 المقيد دليل وجب ذكره نحو
 لولا زيد سائنا ما سلم وجعل
 منه قوله عليه الصلاة
 والسلام لولا قومك حديثه
 عهد بكفر بنيت السكينة
 على قواعدا براهم وان دل
 عليه دليل جازا ثباته وحذفه
 نحو لولا أنصار زيد حموه
 ما سلم وجعل منه قول المعترى
 يذيب الرب عنه كل غضب
 فلول الغداه يمسكه اسالا
 واعلم أن ما ذكره الناظم هو
 مذهب الرثاني وابن الشجري
 والشلوبين وذهب الجمهور
 الى أن الخبر بعد لولا واجب
 الحذف مطلقا بناء على أنه
 لا يكون الا كونا مطلقا واذا
 أريد الكون المقيد جعل
 مبتدأ فتقول لولا مسالة زيد
 ايانا ما سلم أي موجودة وأما
 الحديث فروى بالمعنى

الشرعية فلا يؤثر فيها الاحتمال المحال للظاهر وبأن الخلاف في جواز
النقل بالمعنى في غير المبدون في كتب أئمة المذاهب فلا يجوز تبديل ألفاظه ولا
خلاف كما قاله ابن الصلاح وروى في الأحاديث وقوع في الصدور الأول قيل ساد
اللغة العربية وحسين كان كلام أولئك المبدلين على تقدير تبديلهم يسوغ
الاحتجاج به وغاية يومئذ تبديل لفظ يحجج به بأخر كذلك ثم دون ذلك البديل
ومنع من تفسيره ونقله بالمعنى في حق حجة في باب حجة ولا يضر قوله ثم ذلك
الاحتمال السابق في استدلالهم المتأخر أنه باختصار (قوله) وطعنوا
المعنى أى خطوه وردت لحنه ويرود مثله في الشعر الموقوف به كقول
الشاعر * لولا زهير جفاى كنت معتذرا * وكان يعنى الجهم وروى عن
طحيته جعل يحكمه بدل احتمال من القمعة على أن الأصل أن يحكمه فذلت
أن وأرثع حينئذ الفعل كما أماده الدماميني (قوله وفي نص يعين) من إضافة
الصفة إلى الموصوف (قوله استقر) المهاره الذكوان العامة ضرورة أن
مراده بالاستقرار الثبات وعدم التزلزل فيكون خاصا على حد ما قيل
في قوله تعالى فلما رآه مستقرا عذبه (قوله للمرك) أى جياتك التزموا
فزع عينه في القسم تخفيفا لكثر ذمها فيه وإن منع في غيره الفصح والضم
أماده الدماميني (قوله وأمين الله) أى بركة (قوله لا اله) أى من كونه ما ذكر
نصا إلى اليمين (قوله نحو عهد الله) انما لم يكن نصا إلى اليمين لعدم ملازمته له فقد
يستعمل في غيره نحو عهد الله يجب الوفاء به ولا يشبه منه القسم البديك القسم
عليه قاله المصريح وأقره شيخنا والبعض وفيه أن قولهم للمرك كذا نص
لمرك طويل أو مبارك فيه والأقرب عندى أن المراد بالنص الظاهر
لغلبة استعمال لمرك في اليمين بخلاف عهد الله ويتحمل إثبات أهل العربية
صراحة المعنى في القسم على ظهوره فيه ونفى الدقهاء صراحة بحمد الله وعهده
على نفي كونه يميناً معتداه شرعا على الإطلاق يجمع بين كلام أهل العربية
وقول الفقهاء بحمد الله وعهده أنه كل منهما كاية لا يفتديه اليمين إلا إذا نوى
بالحال البقاء أو الحيا أو باله واستحقاقه لا يوجب ما أوجب عليه بخلاف
ما إذا أطلق أو نوى به ما تعبد به لانه مما يطلقان على هذا كما رأته بخط
السنواتي بقلا من سم (قوله على المثال الأول) يعنى للمرك لا فعلن وقوله

ولما والمعنى (وفي نص يعين
ذا الحكم وهو حذف الخبر
وجوابا استقر) غول للمرك
لا فعلن وأمين الله لا فومن أى
للمرك فمعنى وأمين الله
يعنى تحذف الخبر وجوبا
لأعلم به وسد جواب القسم
مسدودا لأن كان المتأخر نص
في اليمين جاز إثبات الخبر
وحذفه نحو عهد الله لا فعلن
وعهد الله على لا فعلن
* تيمم * اقتصر في شرح
الكافية على المثال الأول
ورادوله المثال الثاني
وتبعه عليه في التوضيح

المثال الثاني يعنى أعين الله لا قومون (قوله وفيه نظر اذ لا يتعين الخ) أجاب سم
 بأنهم لم يدعوا التعيين والمثال يكتب فيه الاحتمال (قوله هو المحذوف) قال سم
 وأعل الحذف حينئذ أى حين اذ كان المحذوف المبتدأ غير واجب اذ لم يستد
 الجواب مسنده اه أى لعدم حلوله محل المبتدأ الممكن قال الرودانى لا يتوقف
 وجوب حذف المبتدأ على أن يستثنى مسنده بخلاف الخبر والفرق أن الخبر
 محط الفائدة فاعتنى بشأنه فشرط في وجوب حذفه ذلك (قوله كان لام
 الابتداء) أى كونها أى وجودها فكان مصدر رمى من كان التامة واعترض
 بأنه يجوز كون اللام داخلة على مبتدأ مقدر كقوله فى قوله خالى لا نت
 فوجودها الاينافى كون مدخولها فى اللفظ خبرا وأجيب بأن دخول اللام
 على شئ واحد لفظا وتقديرا أولى من دخولها انقطاعا على شئ وتقدير على آخر
 فالجمل على الأول أرى مع أن حذف المبتدأ اينا فيه لام الابتداء كما مر مع ما فيه
 ثم رأيت صاحب المغنى يقل عن ابن عصفور تجوز الوجهين فى المثالين وعن
 غيره الجزم بأنهم من حذف الخبر (قوله عينت مفهوم مع) أى كانت ظاهرة
 فيه اذ الواو فيها ذكره شتمهل غير المعية كأن يقال كل صانع وما صنع مخلوقان
 أفاده سم (قوله وما صنع) الأظهر أن ما مصدرية لأن الصنعته هى اللازمة
 للمصانع لا المصنوع (قوله وضيعته) أى حرفته وسميت ضيعته لأن صاحبها
 يضيع بتركها أولاها تضيع بتركها فان قلت الضمير فى ضيعته لا يصح عوده
 الى كل اذ المعنى عليه كل رجل وضيعته كل رجل مقترنان وهو فاسد ولا الى
 رجل اذ المعنى عليه كل رجل وضيعته رجل مقترنان وهو أيضا فاسد قلت اما
 كانت كل نائبة عن أسماء كثيرة كان ضميرها أو ضمير مدخولها أيضا كذلك
 ومقابلة الجمع بالجمع تقتضى التسمية آحادا فكأنه قيل زيد وضيعته مقترنان
 وعمر وضيعته مقترنان وهكذا (قوله وسد العطف) اعترض بأن تقدير
 الخبر بمقرر وان فهو مثنى فهو خبر عن مجموع المتعاطفين لمجمله بعد المعطوف
 فكيف يستد المعطوف مسنده ولهذا قال الرضى انما هو أن الحذف غالب
 لا واجب وأجيب سم بأن الخبر من حيث هو خبر المعطوف عليه مجمله قبل
 المعطوف فاستد المعطوف مستد الخبر من حيث هو خبر المعطوف عليه فوجب
 حذفه من هذه الجهة وان لم يستد مسنده من حيث هو خبره اذ لا يشترط

وفيه نظر اذ لا يتعين كون
 المحذوف فيه الخبر لجواز
 كون المبتدأ هو المحذوف
 والتقدير قسمي أعين الله
 بخلاف المثال الاول لمكان
 لام الابتداء (و) كذا يجب
 حذف الخبر الواقع (بعد)
 مدخول (واو عينت مفهوم
 مع) وهى الواو والمصاحفة
 المصاحبة (كذلك) قولك
 (كل صانع وما صنع) وكل
 رجل وضيعته تقديره
 مقرر وان الا انه لا يذ كر له لم به
 وسد العطف مسنده

لوجوب الحذف في الثاني مسدداً المحذوف من كل وجه (قوله فان لم تكن الواو
 للمصاحبة نصاً) أي ظهراً بأن لم تكن للمصاحبة بالكسبة بل لمجرد
 التثنية في الحكم فتوزيد وعمر ومباعدة أو للمصاحبة لأنصافاً أي
 ظهراً كما في بيت الشارح ومثاله لأن ظهور المعية فيها ما انما جاء من مادة
 الخبر وأما الواو فتحتل التثنية والمعية بدون ظهور المعية لأن الظاهر
 فيها يصح الاكتفاء بما في افادة المعية كما قاله الشنوافي قال ولو قيل كل امرئ
 وأما أي معه لم يكن كافياً بذلك التصديق يعلم على كلام البعض فانهم
 (قوله لم يجب الحذف) بل يجوز أن دل دليل عليه (قوله يجب) كيدسب أي
 يفرق (قوله مستغن عن تقدير خبر الخ) ردياً أن كون الواو بمعنى مع لا يستلزم
 كونها بمنزلة لان مع طرف يصلح للاخبار بخلاف الواو زكريا (قوله وقيل
 حال) أي مفردة أو جملة أو طرف مثال الثالث ضرب زيد مع مصيابه على
 جعله حالاً من ضمير زيد (قوله لا تصلح خبراً) أي بحسب ذاتها كالتال الأول
 أو قصد التسكك كالتال الثاني ولهذا قال الشارح اذا جعل متوطاً جارياً على
 الحق لا على البدأ فاندفع الاعتراض بأن التال الثاني يصلح للحال فيه الخبرية
 واعتراض الراعي التال الأول بأنه يصلح للاخبار عن الضرب بكونه مسدداً على
 وجه المجاز وأجيب بأن المراد لا تصلح على وجه الحقيقة وقد يقال لا يجوز
 في المجاز حتى يجب اعتناء الخبر ويمتنع رفع الحال على الخبرية المجازية إلا
 أن يقال لا تصلح على وجه المجاز بحسب قصد التسكك والحاصل أن التال
 الأول لا يصلح للحال فيه الخبرية حقيقة بحسب ذاتها ولا مجازاً بحسب
 قصد التسكك فاعرف ذلك (قوله عن الذي خبره قد أضرما) أي وان صلحت
 أن تكون خبراً عن غيره فليس الشرط أن لا تصلح للخبرية أسلافه هذا قال عن
 الذي الخ والقصد منه الإشارة إلى ما ذكرنا إلى كون الخبر مضمراً لا معلوماً من
 قوله وقيل حال لان المعنى ويحذف الخبر وجوباً قبل حال وقوله قد أضرما أي
 قدر (قوله مصدر) أي ضرب بالأمور ولا عند جهور البصريين ومنه ذهب قوم
 أملا فرق نحو أن ضربت زيداً فاشماً (قوله في اسم) أي ظاهر كأمير دولتي
 في التالين أو مضمراً كإياه في قولنا العبد ضربني إياه مبيتاً وظاهر عبارته
 عدم اشتراط إضافة المصدر نحو ضرب عمراً قائماً وظاهر كلام الرافعي

فان لم تكن الواو للمصاحبة
 نصاً كما في نحو زيد وعمر و
 يجتمعان لم يجب الحذف قال
 الشاعر

تمنوا إلى الموت الذي يشعب
 الفتى * وكل امرئ والموت
 يلتقيان * وزعم الكوفيون
 والاختصاص أن نحو كل رجل
 وضعته مستغن عن تقدير
 خبر لان معناه مع ضعفته
 فكأنما لو جئت جمع موضع
 الواو لم تنفع إلى ضربيهما
 وعلى ما لم يأت في حصول
 الفائدة كذلك لا يحتاج
 اليه مع الواو ومعهما

(وقيل حال لا يكون خبراً)
 أي ويجب حذف الخبر اذا
 وقع قبل حال لا تصلح خبراً
 (ع) البدأ (الذي خبره)
 قد أضرما وذلك فيما اذا
 كان البدأ مضمراً عما لا في
 اسم مفسر

استراطها حيث قال ويكون المصدر مضافا للفاعل أو للفعول أولهما إلا
أن يقال نفسه التعميم في الإضافة لاستراطها وقوله أولهما أي كما في تضاربا
أو مضار بتنافي بعض حواشي الجامعي أن تأ في محل رفع ونصب باعتبار
الفاعل والمفعول وفي محل جر باعتبار الإضافة والجمعه ورعى أنه لا يجوز
اتباع المصدر المذكور فلا يقال ضرب زيد الشديدة قائما ولا ضرب في السويق
كاه ممتونا الغلبة معنى الفعل عليه مع عدم السماع وأجازه الكسائي ووافقه
المصنف في تسميته اتباعا للقياس (قوله لضمير) بالتنوين وهو الضمير في اذ كان
أو اذا كان ويصح ترك التنوين على أن الإضافة للبيان أن أريد ذو الحال
الاسم لا حتى الذي هو لفظ الضمير وأوجه ببقية أن أريد ذو الحال المعنوي
الذي هو مدلول الضمير (قوله بعده) نعمت لحال أي بعد الضمير أو المفسر
(قوله اذا جعل منوطا جار ياعلى الحق) أي جعل حالا من ضميره وقيد بذلك
ليكون المثال مما نحن فيه لأنه لو جعل جار ياعلى المبتدأ بأن قصد إيقاعه على
معنى المبتدأ أو أوجع الضمير في الخبر المقدر إلى المبتدأ وجعل منوطا حالا من
ذلك الضمير لم يكن مما نحن فيه لعدم إضافة اسم التفضيل إلى مصدر عامل
في اسم مفسر لضمير ذي حال اذ ليس المفسر حقيقة مجهول المصدر بل يكون مما
يصلح فيه الحال التجريبية بحسب الذات وقصد المتكلم فيجب رفعه على التجريبية
(قوله أخطب ما يكون) أي أخطب كون جمعي أي أكون ومن أول الجمع
ابتداء فقهه في تسميته وأخطب من الخطب وهو الشدة أي أشد أحواله فاه
بعضهم (قوله والتقدير) أي تقدير ما زاد على متعلق الظرف من المندوف من
هذه المثل ولم يتعرض لتقدير المتعلق الذي هو حاصل أو حصل مثلا لوضوحه
(قوله اذ كان) أي عند اعادة الماضي أو اذا كان أي عند اعادة الاستتقال
قوله الدمامية أي والسببية وغيرهما وفي الرضى أن اذا هنا للاستمرار كما
في قوله تعالى واذا قبل لهم لا تفسدوا في الأرض وقال الروداني بقي أنه قد
يراد الحال أو الاستمرار ولو قال يقدروا وقت كان أو حين كان لكان أشمل لائر
الزمنية لفظ واحد ورأيت بخط الشنواني أنه اذا أريد الاستمرار
يؤتى باذ الانه تأتى للاستمرار (قوله وحذفت جملة كان) أي مع الظرف المضاف
إليها وقوله التي هي الخبر فيه مساحية اذا الخبر إمامة متعلق الظرف كإلهو الأصح

الضمير ذي حال بعده لا يصلح
لأن تكون خبرا عن ذلك
المبتدأ أو اسم تفضيل مضافا
إلى المصدر المذكور أو
إلى مؤول به فالأول (كضمري
العبد مبيد أو) الثاني مثل
(أتم تبييني الحق منوطا
بالحكم) اذا جعل منوطا
جار ياعلى الحق لاعلى المبتدأ
والثالث نحو أخطب
ما يكون الامبرقا وما والتقدير
اذا كان أو اذا كان مبيد
وممنوطا وقائما فسيئة وممنوطا
وقائما نصب على الحال من
الضمير في كان وحذفت جملة
كان التي هي الخبر

لهم أو مد الحال مدحا وقد عرفت أن مد الحال

(٣٢٠)

لا يصلح خبر المباحة البشدا

إذا ضرب مثلا لا يصح أن
يخبر عن بالاساءة فان قلت
يحمل هذا التصويب حالا
مبنى على أن محسبان ثمة فلم
لا يجعل ثمة والتصويب
شبهه إلا أن حذف التامة
أكثرها جواب أنه منع من
ذلك أمر أن أحدهما أنا
لم بالعرب استعملت في
هذا الموضع الأسماء
مكورة مشتقة من المصادر
فحكمتنا بأنما أحوال اذلو
كانت أخبارا لكن
المضرة لجواز أن تكون
معارف ومكرات ومشتقة
وعبر مشتقة الثاني ونوع
الحكمة الاسمية مقرونة
بالواو وتعبه كقوله عليه
الصلاة والسلام أنرب
ما يكون العبد من ربه وهو
ساجد وقول الشاعر
حبر اقتراني من المولى
حليف رضى وشرب بعدى
عنه وهو غرضان فان قلت
فما المخرج الى اعتبار كان
ليكون عاملة في الحال وما
المانع أن يعمل فيها المصدر
والجواب أنه لو كان العامل

أو نفس الطرف المتضاف الى تلك الجملة (قوله لا علم بها) أى مع الطرف أى
من كون المراد الاختيار عن المصدر أو ما أنشيف اليه بالكون مقيدا بحال
من أحوال من تعلق به المصدر أو ما أنشيف اليه وقوله ومد الحال مدحا
أى مع الطرف والحاصل أن الحال قامت مقامه إذ كان لأن في الحال معنى
العارضة إذ معنى لبت زيدا را ككافته في وقت الركوب وإذا كان مد مسند
التعلق الذى هو الخبر في الحقيقة كمد ادقية الطرف مد متعلقانها
العامة للحال مد متعلقين في الظاهر مباشرة والخبر في الحقيقة
بواسطة (قوله لم يمت) أى بالذات أو باعتبار قصد المتكلم (قوله الأسماء
مكورة مشتقة) المحصر اشاقى أى لا معارف ولا جوامد فلا ينافى بحجى
الحال جملة كاسيانى (قوله لجاز) أى جوازاً وعيلاً أن تكون معارف الخ
وكون محتمل أمكورة مشتقة أمراً اتفاقياً لا لكون التصويب حالا بعد لأن
الظاهر أن التزامهم التكبير والاستغناء لا يكون الا لتكنة وأن التكنة
كونها أحوالا (قوله مقرونة بالواو) ويجوز أيضاً ونوع الاسمية وقعه بلا
واو على ما قاله المكافى وأرضاه للصف وتقل عن البصر بين أيضاً فيجوز
ضرب زيدا وقائم (قوله موقعه) أى موقع التصويب (قوله حليف رضى) أى
اذ كنت أو اذا وجدت حليف رضى قاله العيني وبه يعرف أنه لا يتبعن فقط
كان بل مثلهما على معناه أو أن الضمير الذى يفسره معمول المصدر قد يكون
بارزاً عند تقدير الخبر وأن معمول المصدر صادق بما أنشيف اليه المصدر ولو
ضمير أو ان لم عليه كون المفسر والمفسر ضمير بل لكن الظاهر عندى أنه
يصح أن يكون التقدير إذا كان حليف رضى أى صاحب الرضى بل علينا
أنشيف بقوله وهو غرضان لتعلق كل من الحالين حيث يد المولى فافهم وحليف
الرضى المخالف للعائد على الرضى (قوله وهو غرضان) هذا هو الشاهد
(قوله أن يعمل فيها المصدر) وذلك بأن يجعل حالا من منصوب المصدر لأن
العامل في صاحب الحال عامل فيها (قوله لكنا تسمن صله) أى متعلات
لها ما قبل الخبر فلا تسدده لما علمت من أن الشيء لا يسد مد غيره إلا إذا
كان في محله أمادهم (قوله الى تقدير خبر) أى بعد الحال اذ لو تقدير قبلها
يصح حمل المصدر فيها لأفصل بين المصدر ومعموله حيث قد كنا قيل وفيه أن

القول

في الحال هو المصدر لكنا تسمن صله فلا تسد مد خبره فيفتقر الامر الى تقدير خبر
ليصح حمل المصدر في الحال فيكون التقدير ضربى العبد مسبباً وجود

الفصل ليس بأجنبي لأن الخبر معمول للبند إلا أن يجعل كالأجنبي للتحلاف
في كونه معموله والمراد تقديره مع عدم ما يستدسه والا فالخبر مقدر على كل
حال (قوله وهو رأى كوفي) أي اتصال المصدر في الحال وتقدير الخبر بعده
رأى كوفي أي وهو عترض بقوات المعنى المقصود عليه من الحصر أي حصر
الضرب مثلاً في كونه حال الاساءة ولعل وجه افادة نحو ضرب العبد مسيئاً
للحصر مسابقة المصدر باساقته المعرف بلام الجنس والمعرف بلام الجنس
منحصر في الخبر فكذلك ما يشابهه وعلى كلاهما يكون الحذف جائزاً لا واجباً
لعدم استدته أي (قوله إلى ضمير ذي الحال) الإضافة لبيان أن أريد ذو
الحال الاصطلاحي الذي هو لفظ الضمير لأن صاحب الحال هنا اصطلاحاً
الضمير وحقيقة إن أريد ذو الحال المعنوي الذي هو مدلول الضمير (قوله
ضرب به مسيئاً) بالحال حصل التغير بين المبتدأ والخبر (قوله واختاره
في التسهيل) وكذا ابن هشام في المعنى أقله المقدر عليه لأن المقدر عليه شيئ
والمقدر على الأول خمسة أشياء ولأن التقدير من اللفظ مع صحة المعنى أولى
ولأن تقدير اذ مع الجملة المضاف إليه لم يثبت في غير هذا الموضع نعم يلزم عليه
حذف المصدر وإبقاء معموله والجمهور على منعه (قوله ورأى عيني الخ)
رأى مصدر مضاف لفاعله والفتي مفعوله وأبال بدل أو بيان وقوله يعطى
الجزء بل حال استدته خبر رأى وقوله فاعليك ذا كأى الزم الاعطاء الذي
كان عليه أوله (قوله فانه يتعين رفعه) أي عند عدم قصد المتكلم جعله حالاً
من ضمير معمول المصدر المستتر في الخبر فان قصد ذلك وجب النصب وذو
الخبر بان يقال ضرب في زيداً اذ كان شديداً أو ضرب به شديداً كما نقله شيخنا
(قوله فلا يجوز ضرب في زيداً شديداً) بل يجب الرفع عند قصد الخبرية والنصب
وذكر الخبر عند قصد الحالية كما مرّاذولم يذ كر الخبر لم يما وقف على المنسوب
بالسكون على التقرير بعبارة فتوهم الخبرية والقصد الحالية كذا قبل وفيه أن
هذه العلة تأتي في شتى أتم تبين الخ مع أنهم لم يوجبوا فيه ذكر الخبر فمأقل
(قوله وشذواهم) أي لرجل حكموه عليهم وشذوذه من وجهين النصب مع
صلاحية الحال الخبرية وكهون الحال ليست من ضمير معمول المصدر بل من
ضمير المصدر المستتر في الخبر قاله المصريح (قوله مسطاً) بهم الميم الأولى وفتح

وهو رأى كوفي وذهب
الاختصاص إلى أن الخبر
المحذوف مصدر مضاف إلى
ضمير ذي الحال والتقدير
ضرب العبد ضرب به مسيئاً
واختاره في التسهيل وقد
منع الفراء وقوع هذه الحال
فعلامضارعا وأجاز سيبويه
ومنه قوله

ورأى عيني الفتى أباكا
يعطى الجزيل فعليهذا كما
أما إذا سلح الحال لأن يكون
خبراً لعدم ما ينه للبند فانه
يتعين رفعه خبراً فلا يجوز
ضرب في زيداً شديداً
قوله سم حكماً مسطاً أي

حكمنا ان شئنا كذا ثم زيد
 فانما ونحو حجة اذ زيد بالسا
 فيها كذا الا حشر
 انى نمت فانما وبالسا ولا
 يجوز ان يكون الخبر المحذوف
 اذ كان او اذا كان لما عرفت
 من انه لا يجوز الاخبار
 بالزمن عن الجته عليه
 لم يفرغ هنا لمواضع
 وجوب حذف المتداوغة
 في غير هذا الكتاب أربعة
 الأولى ما أخبر عنه بعت
 منطوق السرف في معرض
 مدح أو ذم أو ترجمه الثاني
 ما أخبر عنه بجمود نص
 وبش المؤخر نحو نعم الرجل
 زيد وبش الرجل عمر واذا
 قدرنا المخصوص خبرا فان كان
 مقدما لمؤخر زيد نعم الرجل فهو
 مبتدأ غير و قد ذكرنا لما لم
 هذين في موضعه ما من هذا
 الكتاب الثالث ما حكاه
 الفارسي من قوله في ذمتي
 لانه ان التقدير في ذمتي هو
 أو ميثاق الرابع ما أخبر
 عنه بمصدر مرفوع جيء به
 بدلا من اللفظ بفعله نحو مع
 وطاعة أى أمرى بجمع

وطاعة ومنه قوله

(قوله)

الى المهملة وتشديد الميم الثانية متروكة (قوله شئنا) يعنى تأقدا (قوله أى
 شئنا ثم ما و بالسا) التقدير فى هذا زيد بالسا لى غير القول بأن اذا الخبرانية
 طرف ممكن اما عليه فلا حذف بل هى الخبر (قوله أن يكون الخبر المحذوف)
 أى فى زيد فانما ونحو حجة فانما زيد بالسا (قوله أربعة) بقيت أشياء فى الجمع
 وغيره من المبتدأ المخبر عنه باسم واقع بعد لاسما فى لاسما زيد برفع زيد ومنها
 المبتدأ المخبر عنه بيجاز ويجوز وبين لفاعل أو مفعول المصدر قبله المبتدأ
 عن الفعل نحو سقيائك و سقيائك فقلت خبر مبتدأ محذوف وجوبه الى اللى الفاعل
 أو المفعول فى المعنى المصدر كما كان بلى الفعل أى وهذا المصداق مثل هذا
 الثانى المتوسرى من الرضى وعندى أى انما يحتاج اليه اذا كان المحرور
 ضمير المخاطب كفى التمثيل لعدم صحة الجمع بين الخطاب بفعل أمر أو بدله
 لشخص والخطاب بغيره لشخص آخر فى جملة واحدة اما نحو سقيائك زيد و رعا
 لعمرو وانظرا أن اللام تنويز الفاعل ومدحها مفعول المصدر فاحفظ
 هذا التفتيق (قوله ما أخبر عنه بعت منطوق الخ) قال أبو على انما التزموا
 فى التعت المقطوع فى المدح والذم والترحم حذف الفعل أو المستند
 فى التصب أو الرفع التنبه على شدة الاتصال بالمتنوع وقيل لا لشعار بإنشاء
 المدح أو الذم أو الترحم كما هو فى النداء ما بينى بتصرف وادعية المقطوع
 نعتا باعتبار ما كان (قوله فى معرض مدح الخ) خرج بذلك ما اذا كان التعت
 للتخصيص أو للإيضاح فانه يجوز كالمبتدأ وحده كفى التصريح وغيره
 (قوله ما أخبر عنه بجمود نص الخ) انما وجب حذفه لصبر ورة الكلام لإنشاء
 المدح أو الذم فخرى مجرى الجملة الواحدة (قوله المؤخر) بيان للواقع اذا
 لا يكون المخصوص خبرا الا اذا أخر (قوله من قوله فى ذمتي الخ) دلالة
 الجواب عليه وسد مسدده وحلوه محله لان المبتدأ هنا واجب التأخير (قوله
 فى ذمتي هو) أى متعلق هو سد أو يشاق وذمته ومن الجواب لانه الذى
 يستغنى عن التفتيق (قوله بدلا من اللفظ بفعله) أى بواسطة لان الأصل
 أصح معا وأولى طاعة حذف الفعل اكتفاء بدلا من مصدره عليه ثم عدل
 الى الرفع لافادة الدوام وأوجبوا حذف المبتدأ اعطاء للمعالة القرعية حكم
 الحالة الأصلية التى هى حالة التصب اذ يجب ان يحذف الفعل أو دوز كرا

(قوله وقال حنان) أي رحمة واكثر النسخ باسقاط الواو فيكون فيه التلم
وقوله اذ ونسب الخ أي ذوق رابة هنا جئت لهم أم لك معرفة بالحي وانما قالت
ذلك خوفا عليه من انكار الخي اياه قاله العيصي فلو شئت الخجة ومهمة أمها
لا تعرفه (قوله وأخبر وابائين أو بأكثر) أي مع كون كل مقردا أو جملة أو
شبه جملة أو مع الاختلاف وفي المعنى زعم الفارسي أن الخبر لا يتعدد تحتها
بالافراد والجملة فتيبين عنده في نخور يد عالم بفعل الخبر كون الجملة الفعلية
صفة للخبر ومثله عنده وعند غيره نخور يد رجل صالح أو بفعل الخبر اعدم
افادة الاخبار بالاول وحده ويحوز زعمه وعند غيره في نخور زيد كاتب شاعر
كون شاعر خبرا تابيا وكونه صفة لكاتب اه بتصرف ثم قال وأوجب
الفارسي في كونه افرده خاصته كون خاصته من خبر اناس لان جمع المذكر
السالم لا يكون صفة لما لا يعقل اه وأما نخور زيد يقرأ يكتب فن تعدد الخبر
لا غير (قوله لان الخبر حكم) أي محكوم به (قوله في اللفظ والمعنى) علامة ذلك
صحة الاتصاف على كل من الخبرين أو الاخبار وكافي الدماميني (قوله سراة)
بفتح السين وقد تضم أصلها سري به جمع سري على غير قياس اذ قياس جمع فعيل
المعتل اللام أنعلاء كنبى وأنبياء ونقي وأنبياء وزكى وأنبياء وما قول
شيخنا وشيخنا السيد والبعض كغيرهم لان قياس جمع فعيل فعلاء كشر يف
وشرفاء وغير مستقيمة لان ما قالوه في فعيل العصب اللام وما نحن بصدده من فعيل
معتلها او قبيل هو اسم جمع (قوله من يك ذابت) البت الكساء الغليظ
المربع ومن شرطية لا موصولة وان زعمها البعض تبعها لصدركلام العيصي
المتناقض بدليل والمعنى من يك ذابت فاناعتله لان هذا البت بتي فخذف
المسبب وأقام السبب مقامه وقوله مقيظ الخ أي كاف لي فيظ او صيفا وشيء
والقيظ شدة الحر (قوله يناسم الخ) الضمير للذئب والذي وقع في الشارح
يقظان ناسم لكن المروي الذي يدل عليه بقية القوافي من القصيدة يقظان
ها جمع أي ناسم والشاهد في قوله فهو يقظان ناسم فان الخبر فيه تعدد لفظا
ومعنى على ما قاله الشارح وغيره وهو مني على أن المراد يقظان من وجه ناسم
من وجه والآن تجعله مما نهذ فيه الخبر لفظا فقط بناء على أن المرادين
اليقظان والناسم أي جامع بين طرف من البقطة وطرف من النوم (قوله

وقالت حنان ما أتى بك هاهنا
أذ ونسب أم أنت بالحي
عارف * أي أمرى حنان
أي رحمة وقول الراجز *
شكا إلى جلي طول السرى
* مصبر جميل ذكلا ناهبلى *

أي أمرنا صبر جميل (وأخبروا

بائين أو بأكثر) مبتدا

(واحد) لان الخبر حكم

ويجوز أن يحكم على الشيء

الواحد يحكمين فأكثر ثم

تعدد الخبر على ضربين الأول

تعدد في اللفظ والمعنى (كهم

سراة شعرا) ونحو وهو

الغفور الودود ذوالعرش

المجيد فعال لما يريد وقوله

من يك ذابت فهذا بتي

مقيظ مصيف مشي

وقوله

يناسم بأحدى مقابلة وبتي

بأخرى الاعادى فهو يقظان

ناسم * وهذا الضرب

يجوز فيه العطف وتركه
والثاني تعدد في العطف دون
الغنى مضبوطاً أن لا يصدق
الاجتماع فيه من المبدأ
تجو هذا حلواض أي من
وهذا أعسر يسرى أي مضبوط
وهذا الضرب لا يجوز فيه
العطف خلافاً لما لا يصدق
هكذا اقتصر التاليم على
هذين النوعين في شرح
الكتابة وزادوله في شرحه
نوعاً ثالثاً يجب فيه العطف
وهو أن يتعدد الخبر تعدد
ما هو له اما حقيقة نحو
بولك كتب وصانغ رقبه
وقوله

يدالك بدخبره ابرنجي
وأخرى لأعدائه اغاظه
واما حكمه كقوله تعالى
اعلموا أنما الحياة الدنيا
لعب وله وزيمة وقفاخر
بينكم وتذكروا في الاموال
والاولاد واعترضه في
التوضيح فنع أن يكون النوع
الثاني والثالث من باب تعدد
الخبر بما حاصله أن قولهم

يجوز فيه العطف) أي بالواو وغيره باختلاف النوع الثالث بالعطف فيه
لا يكون الا بالواو وأما شذوذا السيد (قوله وشاطبه الخ) هذا أساذق بقوله
هذا أبيض أسود لا يصدق مع أن الرضى مخرج يجوز العطف فيه إلا أن يراد
عن المبدأ كلا أو بعضا فيخرج نحو هذا المثال (قوله أن لا يصدق الاخبار
الخ) وانه ذوال بعضهم المطلق الخبر على كل واحد يجاز من المطلق مالم يكن
على الجزء (قوله أي من) يعني أن الموحود في الزمان هو الزاوة وهي كيفية
متوسطة بين الحلاوة والحوضنة الصرقيين وليس فيه طعم الحلاوة وطعم
الحوضنة ادهما فاذن لا يجتمعان فليس الغنى هنا كالمعنى في زيد كاتب
شاعر من أنه جامع للصفتين إذ كل من الصفتين الصرقيتين موجودة في زيد
قوله الناصر الثاني (قوله أي أعبط) أي في الجمع لا يكونه يعمل بكتابه يده وكان
عمر من الخطاب كذلك ولا يقال أعسر أسيركم في الصحاح (قوله لا يجوز فيه
العطف) أي نظراً للمعنى لأن الخبرين في المعنى شئ واحد والعطف يقتضي
خلاف ذلك (قوله خلافاً لما لا يصدق) فانه أجاز العطف نظراً الى تغير اللفظ
(قوله وزادوله) أي على ما في شرح الكافية فلا يسأل أنه تابع في هذه
الزيادة لايه في شرح التسهيل (قوله تعدد ما هو له) بهذا التعديل حصل
الفرق بين هذا النوع ونحوهم سراً شعراً لأن تعدد الخبر فيه ليس لتعدد
المبدء لأن كلام أفراد المبدء فيه متصف بأنه سرى شاعر بخلاف نحو
يدالك الخ فانه لم يصف كل من البتين بالأوصاف الثلاثة بل اختص كل بوصف
فعدد الخبر تعدد المبدء (قوله يدالك الخ) يدخبر المبدء وأخرى معطوف
عليه وما بعد كل صفة له (قوله واما حكم الخ) انما كان الله دجكم با في الآية
لكن المبدء المردد ذات أقسام فبعض في حكم الجمع الدال على الأفراد (قوله انما
الحياة) أي حالها (قوله واعترضه) أي ما ذكر من النوعين الثاني والثالث
واللهوم من اعتراض الموضع تصريف تعدد الخبر على تعدد انظاره ومعنى مع
اتحاد المبدء اللفظ ومعنى وإن التاليم لاي قصره على ذلك (قوله وإن توسط
بينهما مبدءاً) كما يقع توسط المبدء بينهما فيمتنع تأخر المبدء عنهم ما لا يجوز

حلواض في معنى الخبر الواحد بدليل امتناع العطف وأن يتوسط بينهما
مبدءاً وأن نحو قوله * يدالك بدخبره ابرنجي * وأخرى لأعدائه اغاظه

في قوة مبتدأين لكل منهما خبر (٢٣٥) وأن نحوهما الحياة الدنيا لعب ولهوا الثاني تابع لا خبر فأت

وفي هذا الاعتراض نظر
أما ما قاله في الأول فليس بشئ
أذ لم يصادم كلام المشرح بل
هو عذ لا نه انما جعله متعددا
في اللفظ دون المعنى وذكر له
ضابطا بأن لا يصدر في الاخبار
بعضه عن المبتدأ كما تقدمه
فكيف يتجه الاعتراض
عليه بما ذكر وأما الثاني
فهو أن كون ذلك ونحوه
في قوة مبتدأين لا ينافي
كونه بحسب اللفظ مبتدأ
واحدا اذا النظر الى كون
المبتدأ واحدا أو متعددا
انما هو الى اطلاقه لا الى
معناه وهو واضح لا خفاء فيه
وأما قوله في الثالث ان الثاني
يكون تابعا لا خبرا فانقول
لا منافاة أيضا بين كونه تابعا
وكونه خبرا اذ هو تابع من
حيث توسط الحرف بينهما
وبين مقبوعه خبر من حيث
عطوفة على خبر اذا المعطوف
على الخبر خبر كما أن
المعطوف على الصلة صلة
والمعطوف على المبتدأ مبتدأ

حلوا ما مضى الرمان فله صاحب البدائع عن الأكثر كما في الومع فقول
البدائع بعذر وه الى بعضهم ولا وجه له لا يجمع (قوله في قوة مبتدأين الخ)
انما قد يجمع امكان الرفع الثاني تابع كما فعل في الآية لان هذا الذي ذكره
يرفع تعدد الخبر معنى واسطلاحا بخلاف كونه تابعا اذ يرفع التعدد اسطلاحا
فقط أذاده الناصر (قوله الثاني تابع) أي الثاني منه تابع والربط محذوف
واغما لم يرد كون المبتدأ في قوة مبتدآت لتعدد حكمه كما فعل فيما قبله مع أنه
أقوى في رفع تعدد الخبر كما مر لان تعدد المبتدأ في الآية خفي لكونه حكما
فلم يعرج عليه في الرد لذلك فافهم (قوله وفي هذا الاعتراض) أي الاعتراض
الناك كور على النوعين (قوله وأما الثاني) أي دفع ما قاله في الثاني «فائدة»
في البحر المحيط للتركيب قال بعض الفضلاء الصفات المذكورة في الحدود
لا يجوز أن تعرب أخبارا تأتي بل بتعين اعراسها صفة لما يلزم على الأول
من استقلال كل جزء بالخبر من هذا منع جماعة أن يكون حلوا ما مضى خبرين
وأوجب الانخس أن يكون حامض صفة والجمهون القائلون أن كلامهما
خبر بل يلزمهم القول بمثله في نحو والانسان حيوان ناطق لان حلوا ما مضى
ضدان فالعقل يصرف عن توهم قصد كلامهما الاستقلال باختلاف الانسان
حيوان ناطق اه ولم يعترض المشرح كما ناطم لتعدد المبتدأ وهو قسمان
أحدهما أن يجرد كل من المبتدآت عن اضافته لضمير ما قبله ويؤتى بعد خبر
المبتدأ الاخير بالربط نحو زيد عمر وهما متساوية في داره من أجله والمعنى
هنا متساوية عمر وفي داره من أجل زيد الثاني أن يضاف كل من المبتدآت غير
الأول لضمير ما قبله نحو زيد عمر خاله أخوه قائم والمعنى أخو خاله عم زيد قائم
(قوله لان نسبته) أي الخبر من المبتدأ أي الى المبتدأ نسبة الفعل من الفاعل
أي كنسبة الفعل الى الفاعل يعني أن الخبر بالنسبة الى المبتدأ كالفعل بالنسبة
الى الفاعل ووجه التشبيه كون كل منهما محكوما به وبسبب هذه المشابهة
منع الخبر من الفاعل كما منع منها الفعل الالقبض كإفادة التسبب في نحو وقام زيد
فدخل عمر وفادفع الاعتراض بأن الفعل يقتصر بالفاء كما في هذا المثال هذا

وغير ذلك وهو أيضا ظاهر خاتمة حق خبر المبتدأ أن لا يدخل عليه فله لان نسبته من المبتدأ نسبة الفعل
من الفاعل ونسبة الصفة من الموصوف الا أن بعض المبتدآت

المحض ما قاله البعض والاقرب عندي في تقرير عبارة الشارح ودفع
 الاعتراض عنها أن يبقى كلام الشارح على ظاهره من أن التشبيه بين
 المبتدئين لا بين الخبر والفعل وأن يجعل المعنى أن نسبة الخبر إلى المبتدأ كمناسبة
 الفعل إلى الفاعل في أن كل نسبة محكوم به إلى محكوم عليه فكما لا يفصل بين
 الفعل وما عليه الفاء لا يفصل بين الخبر ومبتدئه بالفاء فإن قلت هذا التقرير
 يؤدي إلى جواز قسمين زيد لعدم الفصل بين المبتدأ والخبر فاستربة المبتدأ
 التقديم فالفصل حاصل بتقدير ما فهمه فانه نفيس (قوله يشبه أدوات
 الشرط) أي أسماء أي في العموم (قوله فيقرن خبره بالفاء) أي أن آخر من
 المبتدأ فإن سبقه نحو قوله درهم الذي يأتي وجب ترك الفاء لأن الجواب إنما
 يقرن بالفاء إذا تأخر (قوله أما جوباوذلك بعد أنما) كان ينبغي اسقاط هذا
 القسم لارتقاء الخبر فيه بالفاء لاجل أنما المتضمنة معنى الشرط لا التشبيه
 المبتدأ بأداة الشرط (قوله وذلك) أي المبتدأ الذي يقرن خبره بالفاء مجوزا
 أنما وصول الخ وجملة صور خمس عشرة صورة ووصول بفعل لا حرف شرط
 معه موصول بطرف موصول بجوار مجرور موصوف بأحد هذه الثلاثة
 في هذه ست صور مضاف إلى الموصول المذكور وتحت ثلاث صور وقد تدخل الفاء على
 صور موصوف بالموصول المذكور وتحت ثلاث صور وقد تدخل الفاء على
 خبر كل مضافا إلى غير موصوف نحو كل نعمته في الله أو موصوف بغير ما ذكره
 كل أمر ما هدا أو مداني * فنوط بحكمة المتعالي
 قبل ومنه حديث كل أمر ذي بال الخ وفيه بحث أبديته في رسالتي الكبرى
 في الدلالة (قوله لا حرف شرط معه) فلو كان معه حرف شرط نحو الذي أن
 يأتي أو كرمه مكرم استعت الفاء لأنها إنما دخلت في الخبر لشيء المبتدأ بالشرط
 وهو هنا متفاد لا يدخل شرط على شرط وأجاز بعضهم دخوله في هذا
 أيضا خرج بقوله بفعل أو طرف الموصول بغيرهما فلا يجوز الذي أنه
 محس فحكمه خلاف لابن السراج ولا القائم فزيد أو فاضربه خلافا للقائم
 في تسميته فانه صريح فيه مجرور وهو مثل في مخرجه بقوله تعالى والساكن
 والساكنة فاقطعوا أيديهم ما وجعل الجملة والخبر محذوف أي مما ينبغي عليكم
 حكم السارفي وكان على الشارح أن يزيد وأن لا يكون مصدر افعلم استقبالا

يشبه أدوات الشرط
 فيقرن خبره بالفاء ما وجوبا
 وذلك بعد أنما نحو وأما
 نحو وفيه ما فهم وأما قوله
 أما التمثال لا التمثال لديكم
 فضرورة وأما جواز ذلك
 أما موصول به هل لا حرف
 شرط معه

ولا بقدر ولا بمقتضى النافية أو يقول موصول بفعل صالح للشرطية كما في التسهيل
 ليقيد اشتراط ما ذكر (قوله أو ينظر) المراد به ما يشمل الجار والمجرور كما
 يدل عليه تمثيله بالجار والمجرور (قوله وأتام موصوف) أي اسم منكر موصوف
 وقوله به ما أي بواحد من الفعل والنظر (قوله أو مضاف إلى أحدهما)
 أي الموصول والموصوف المذكورين بأقسامهما أو اعلم أن المضاف
 إلى الموصول بما ذكر لا يشترط أن يكون لفظ كل ومابعدناها كجممع فيجوز
 غلام الذي عندك فلا درهم معه وأما المضاف إلى النكرة الموصوفة بما ذكر
 فيشرط أن يكون لفظ كل ومابعدناها فقول الشارح وكل الذي تفعل الخ ذكر
 كل فيه ليس قيداً وقوله وكل رجل يتقى الله الخ ذكر كل فيه قيد معتبر قاله شيخنا
 السيد (قوله بشرط قصد العموم) قيد في جمیع ما قبله ولو حذف لفظ قصد كما
 في قوله فلو عدم العموم وكما في قول التسهيل عام المكان أخصر اعدم الحاجة
 لذكره بل لا حاجة كما قاله الدماميني إلى اشتراط العموم من أصله بعد كون
 موضوع المسئلة مبتدأ المشبهة لاسم الشرط في العموم (قوله واستقبال
 معنى الصلة) يفهم أنه لا يشترط استقبال لفظها وهو كذلك فمثل نحو وما
 أصابكم من مصيبة فبما كسبت أيديكم ويدل على أن ماموصولة سقوط الفاء
 في قراءة نافع وابن عامر مع (قوله فلو عدم العموم) وعدمه ما به قيد الصلة
 أو الصفة كالسعي الذي نساه في الخير يستلزامه وكل رجل يأتي في المسجد
 له كذا أو ما به قيد الموصوف نحو وكل رجل كريم يأتي له كذا هذا ما قالوه
 وفيه بحث لأن ما ذكر من الامثلة لم يعدم فيه العموم بل قل * فإن قيل المراد
 بعدم العموم قلته لا عدمه رأساً * قلت لا وجه لارادة ذلك لأن قلة العموم
 لا تخرج المستداع من شبه اسم الشرط لأنها توجد فيه نحو من يقم في المسجد
 فله درهم فتأمل (قوله وكذا لو عدم الاستقبال) فهو الذي زارنا أمس له
 كذا أو أجاز بعضهم دخول الفاء هنا أيضاً كما بقوله تعالى وما أصابكم يوم
 اتقى الجمعان فبإذن الله أوّل على معنى وما يتبين أصابته أي أصابكم قاله
 الدماميني (قوله الذي اقترن خبره بالفاء) أي الذي يجوز اقتران خبره بالفاء
 وقوله أزال الفاء أي أزال جواز دخولها وليس المراد أن النواحي دخلت
 على تركيب فيه الفاء فأزالتها كمنه عليه الدماميني لكن هذا التأويل مع

أو ينظر وأما موصوف بهما
 أو مضاف إلى أحدهما وأما
 موصوف بالموصول المذكور
 بشرط قصد العموم
 واستقبال معنى الصلة أو
 الصفة نحو الذي يأتي أو
 في الدار فله درهم ورجل
 يسألني أو في المسجد فله بر
 وكل الذي تفعل فلك أو
 عليك وكل رجل يتقى الله
 فسعيه والسعي الذي نساه
 فستأفاه فلو عدم العموم
 لم تدخل الفاء لاستفائه
 الشرط وكذلك عدم
 الاستقبال أو وجود مع
 الصلة أو الصفة حرف شرط
 وإذا دخل شيء من نواحي
 الابتداء على ابتداء الذي
 اقترن خبره بالفاء أزال الفاء
 إن لم يكن أن أو أن أو لم يكن
 باجماع المحققين فإن كان
 النواحي أن وإن وإن

جاء بقاء الفاء نص على ذلك في ادوان - ويوه وهو الصحيح الذي (٢٣٨) ورد نص القرآن المجيدة كقوله

كونه غير ضروري ما قول الشارح بعلجاز بقاء الفاء وكون المراد جاز
بقاء جواز الفاء لا يخفى ما فيه وانما أزال النسخ جواز الفاء وال شبة
المتبادر بشرط بدول النسخ لان اسم الشرط لازم التصدير فلا يعمل فيه
ما قبله وهناك قدم على المبتدا الماسخ وعمل فيه (قوله جاز بقاء الفاء) أي
لام أنه حقيقة العمل اذ لم يتغير بدحواله المعنى الذي كان مع الابتداء وانه جاز
اللفظ معها بالرفع على الاسم مراعاة لحمل الابتداء بخلاف بقية أخوات
ان فاعله قوي في العمل لتغيرها المعنى (قوله قل ان الموت الخ) كنه الانسب
تقديمه على مقيله لتدل أنه ان المكسورة بعضها بعض وقد توجه تأخيرها
بأنها من الموصوف بالموصول وهو آخر الاقسام في كلامه سابقاً (قوله من
فرق) أي خوف وباه فرح (قوله فوجود الفاء في الخبر) أي خبر المبتدا
المشبه لاسم الشرط وقوله أحسن وأهل لعل الاحسن من جهة المعنى
والاسهل من جهة اللفظ والله تعالى أعلم

• (كان وأخواتها) •

أي نظائر هاء العمل فقيه استعارة مصرفة أصلية وأفراد كان بالترك
إشارة إلى أن أم الساب ولد الاختص بزيادة أحكام وانما كانت أم الساب
لان الكون يعم جميع دلالات أخواتها ووزن فاعل يفتح العين لانهما الخي
الوصف على فاعل لا فاعل ولا يكسرهما الخي المضارع على يفعل بالضم لا النسخ
(قوله ترفع كان المبتدا) أي تجده لرفعها غير الاول الذي عامله وهو
الابتداء وتسميته مبتداً باعتبار حاله قبل دخول النسخ وقال في المبتدا
للحسن فادخله ما لا تدخل عليه كالأزيم التصدير الاخير الشأن ولازم الخلف
كالخبر عنه بنعت مطوع وما لا يتصرف بأن يلزم الابتداء كطوبى للأمن كذا
في الهمع وانصرف مع غيرهما (قوله ويسمى اسمها) تسمية المرفوع اسمها
وانه وبخبرها تسمية اصطلاحية غالبة عن المناسبة لان زيداني كان زيد
فاسمها اسم لذات لا لكان والافعال لا تخبر عنها الا أن يقال الانشاء لا ذاتي

جاء بقاء الفاء نص على ذلك في ادوان - ويوه وهو الصحيح الذي (٢٣٨) ورد نص القرآن المجيدة كقوله
تعالى ان الذين قالوا ربنا
انهم استثمروا فلان خوف
عليهم ولا هم يعترفون ان
الذين كفروا او اتواهم
كفار فان ينزل من أحدهم
ملء الارض ذهبا ان الذين
يكفرون بآيات الله ويقتلون
الذين يغيثون ويقتلون
الذين يأمرون بالعدل من
اتصافهم بعباد الله
واعلموا انما غنمتم من شيء
فان الله خسر في ان الموت
الذي تسرون منه فانه
ملا بكم ومثال ذلك مع
لكن قول الشاعر
بكل دابة أفي اعداء وقد
يظن أني في مكري بهم فرح
كلا ولكن ما أبديهم فرح
فكي يفر واغيرهم في الفزع
وقول الآخر

فوالله ما أفرقكم قالوا لكم
ولكن بما يقضى فذوق يكون
وروي عن الاخفش أنه
منع دخول الفاء بعد اب وهذا
بحسب لان زيادة الفاء في

الخبر على رأيه جائزة وان لم يكن ابتداء يشبه أداة الشرط بخبر زيد فتأخر ما دخلت ملازمة
ان على اسم يشبه أداة الشرط وهو الفاء في الخبر أحسن وأهل من وجوده في خبر زيد وشبه وثبت هذا
عن الاخفش متبعه والله أعلم • (كان وأخواتها) • ترفع كان المبتدا إذا دخلت عليه ويعني

ملائسة والمعنى اسم مدلول مدخولها وخبرها أى الخبر عنه وقد يسمى
 المرفوع فاعلا والمنصوب مفعولا محذورا (قوله وقال الكوفيون) أى ما عدا
 المرفوع فإنه موافق للبصر بين ورد مدحهم بأنه يلزم عليه أن الفعل نائب غير
 رافع ولا نظيره وأما الرد عليهم بأن العامل اللفظي أقوى من المعنوي فلا
 ينهض عليهم وإن أقتره البعض واقتصر عليه لأن العامل في المبتدأ مدحهم
 ليس معويا بل هو لفظي وهو الخبر ونظيره شجرة الخلاف في كان زيد قائما
 وحمر وبالساق في مذهب الكوفيين لا يجوز لزوم العطف على معمول
 عاملين مختلفين وعلى مذهب البصرين يجوز لأن العامل واحد هكذا ظهر
 لي فاحفظه (قوله باق على رفعه الاول) فهو مرفوع بما كان مرفوعا به قبل
 دخولها (قوله والخبر تنصبه) أى فيه أيضا الجنس فان منه ما لا يدخل عليه
 كالخبر الطلبي فلا يقال كان زيد اضربه والانشائي فلا يقال كان مبردى
 دعتك على قصد الانشاء لأن هذا لا يقال ان كانت خبرية فهو صفات
 لمصادر أخبارها في الحقيقة اذ معنى كان زيد قائما زيد قيام له حصول
 في الزمن الماضي ومعنى أصبح زيد قائما زيد قيام له حصول في الزمن
 الماضي وقت الصبح وقس على هذا سائرهما وكون الخبر طليعا أو انشائيا
 يساقى حصوله في الماضي فساد قص آخر الكلام أوله وإن كانت خبر خبرية
 فإن توافق طلبها وطلب أخبارها كمن في طلبها عن طلب أخبارها اذ
 الطلب فيها طلب في أخبارها تقول كن قائما أى قم وهل تكون قائما أى
 هل تقوم ولا تقول كن قم ولا هل تكون هل تقوم وأما قوله * وكوفي بالمسكوم
 ذكرني * فذكرني فيه بمعنى تدكرني وإن اختلف الطلبان كان يكون
 أحدهما أمرا والآخر استعظاما نحو كوفي هل ضربت اجتمع طلبان
 مختلفان على مصدر الخبر في حالة واحدة وهو محال أفاده الرضى وكالخبر
 القس على المناصوي في صارو ما جمعها ودام وزال وأخواتها لا لأنها
 على اتصال الخبر بزمن الأخبار والماضي على انتطاعه فيتنايان وهذا
 متفق عليه وكالخبر المفرد المضمّن معنى الاستعظام في دام وليس والمنفي
 بما هلى الاصح فلا يقال لا أكلك كيف مادام زيد ولا أين مازال زيد ولا أين
 ما يكون زيد ولا أين ليس زيد وجوز الكوفيون بخلاف المنفي بغير ما هو

اسمها وقال الكوفيون
 هو باق على رفعه الاول
 (والخبر تنصبه)

المتنى قد ورن لا يزال زيد وابن كان زيد كذا في الهمع وغيره قال الدمامي
 قلاصه غيره يعني أن تكون أن كذلك لأنهما الصدور يدلل أنها ملق
 نحو وتظنون أن لبثتم الا قبلاتم ذكر أن لاق جواب القسم كذلك وسباني
 ايضا في باب طرق واخواتها وعلو المنع كافي الدمامي اردحام اثنين على
 طلب الصدور في المتنى بما ولزوم تأخير ماله الصدور وتقدم معول الصلة
 في داه ولزوم تقديم خبر ليس عليها في ليس والجميع منه قال الدمامي
 ورواق نقل الجواز من الكوفيين نقل المصنف عنهم أن ما السابقة لا تلزم
 الصدور (قوله باتشاق) أي وإن اختلفوا في نفس التصوب فقال القراء هو
 شبهه بالحال وبقية الكوفيين حال حقيقة وعلى مذهبه أين خبر المرفوع
 وهل يقال سدت الحال مسته والبصر بون شبهه بالمفعول وهو العجم
 لو روده بالحرف ادمرة وجامدا وأما اعتراض الكوفيين عليهم بأنه لو كان
 مشبها بالمفعول لم يقع جملة ولا ظرفا ولا جارا ويجزوا فاجيب عنه بأن
 المفعول قد يكون جملة وذلك بعد القول في التعليق وأما الطرف وشبهه
 فليس الخبر على الأصح إنما الخبر متعلقه ما المحذوف وهو اسم مفعول قاله
 الدمامي (قوله وككان في ذات) أي في العمل المذكور لاقى المعنى ومعنى كان
 انصاف الخبر عنه خبرها أي بدلول خبرها التضمني وهو الحادث في زمان
 صيغتها (قوله ومعناها) أي مع معولها لأن معناها وحدها مطابق حدث
 في زمان ما من نأري وقوله بالخبر أي بدلوله التضمني وقوله نأري أي ما نصيبا
 ومثل ذلك كاه يقال فيما بعده (قوله ومعناها التحول الخ) أي فهي موضوعه
 له وأما استفادة التحول من غيرها لدلالة الفعل على التجدد والحادث
 فبطريق اللزوم لموضوعه فحصل الفرق أفاده سم (قوله وإيس) أصلا
 عند الجمه وليس بكم العين تخفف بالسكون ثقل الكسرة على الياء
 ولم تقلب الياء ألفا لأنه جامد فذكره وإفيه القلب دون التخفيف لانه أسهل
 من القلب ولو كانت بالفتح لم تكن ثلثة الفتحول كان يلزم القلب ولو كانت
 بالضم لقليل فيها لث بضم اللام وعلى ما حكاه أبو حيان من قولهم ليس
 بضم اللام تكون قدباء فمن البايين وحكى القراء لث بضم اللام كذا
 في الهمع مع زيادة من الدمامي * فائدة * ذكر في التسهيل أن ليس شخص

باتشاق وبه خبرها
 (ككان سيدا بحر) نعم
 اسم كان وسيد خبرها
 و (ككان) في ذلك (أهل)
 ومعناها انصاف الخبر عنه
 بالخبر نأري (بات) ومعناها
 انصافه ليلار (أصح)
 ومعناها انصافه في التخي
 و (أصبجا) ومعناها
 انصافه به في الصباح
 و (أسي) ومعناها انصافه
 به في المساء (وصار) ومعناها
 التحول من صفة الى صفة
 و (ليس) ومعناها المتنى

بجواز الاختصار على اسمها وحذف خبرها قال المداميني حكى سيديويه ليس
 أحد أي هنا اه وقد بسط المسئلة صاحب الهمع فقال قال أبو حيان
 نص أصحابنا على أنه لا يجوز حذف اسم كان واخواتها ولا حذف خبرها
 لا اختصارا ولا اقتصارا أما الاسم فلأنه يشبه الفاعل وأما الخبر فكان
 قياسه بجواز الحذف لأنه ان روعي أصله وهو خبر المتبدا جاز حذفه أو ما آل
 اليه من شبهه بالفعل في ذلك لكنه صار عندهم عوضا من المصدر لأنه
 في معناه إذا القيسام مثلا ككون من أكو ان زيد والاعراض لا يجوز حذفها
 قالوا وقد يحذف في الضرورة ومن النحويين من أجاز حذفه لقريظة
 اختيارا وفصل ابن مالك عنه في الجميع الأليس فأجاز حذف خبرها
 اختيارا ولو بالقرينة إذا كان اسمها انكسرة عامة تشبها بلا والى هذا ذهب
 القراء أيضا اه وكتب سم على قوله ولا حذف خبرها انظر هل هذا
 يخالف ما يأتي في نحو ان خير خير من أن خير الأول اسم كان المحذوف مع
 خبرها فله جواز حذف الخبر هناك أو هذا مخصوص بذلك أو يحذف
 الخبر وحده فلا يحرر اه (قوله وهي عند الإطلاق) خرج نحو ليس خلق
 الله مثله فهي في هذا الماضي واسمها ضمير الشأن ونحو لا يوم يأتيهم ليس
 مصر وفا عنهم فهي في هذا الماسة قبل (قوله انفي الحال) أي لا تتقاء الحدث
 في الحال ويرد عليه أنه فعل ماض وزمن الفعل الماضي ماض ويمكن أن
 يجاب بأن مخالفتها لساير الافعال في الدلالة على المضي عارض نشأ من
 شبهها الحرف في الجود وفي المعنى (قوله ماضي زال) احتراز عن زال ماضي
 يزيل بفتح أوله فإنه تام متعدي معني مازوعن زال ماضي يزول فإنه تام قاصر
 بمعنى انتقل وذهب ومصدر الأول الزيل ومصدر الثاني الزوال ولا مصدر
 للناقصة ووزن الناقصة فعل بكسر العين ووزن غيرها فعل بفتحها كما
 في النصر يجر وغيره (قوله وقتئذ) بثلاث التاء وأفتأ مع (قوله ومعنى
 الاربعة) أي مع النفي (قوله على ما يقتضيه الحال) أي ملازمة جارية على
 ما يقتضيه الحال من الملازمة مدة قبول الخبر عنه للخبر سواء دام بدوامه
 نحو ما زال زيد أزرق العين ما زال الله محسنا أولان نحو ما زال زيد ضاحكا
 (قوله وهذي الاربعة) أي موادها فاندفع ما قيل ان هذه الاربعة أفعال

وهي عند الإطلاق لنفي
 الحال وعند التقييد بمن
 يحسبه و (زال) ماضي يزال
 و (برحا) و (قتئذ وانفك)
 ومعنى الاربعة ملازمة الخبر
 الخبر عنه على ما يقتضيه
 الحال نحو ما زال زيد
 ضاحكا وما برح عمر وأزرق
 العين وكل هذه الافعال
 ماعدا الاربعة الاخيرة
 تعمل بلا شرط (وهذي
 الاربعة) الاخيرة لا تعمل

ماضية والنهي لا يدخل على الماضي (قوله لا بشرط الخ) لأن المقصود من
 الجملة الاتبات والأمر بعبادة متقدمة لتلقي وفي النبي اثبات (قوله والمراد به
 النهي والدعاء) ظاهر الملازمة للدعاء عدم تقييده بلا وهو المتجه عندى وإن
 نقل المصريح عن الارتشاق تقييده بلا لا يدخل صدور قول الشاعر
 لن ترأوا كذا السكتم لازلت لكم خالد اخلاو الجيال
 بناء على ورود ان للدعاء كافي الميث ووجه التشبيه عدم تحقق حصول
 الفعل في كل قبل ومثلهما الاستفهام الاسكاري (قوله ليس يتقلى الخ)
 ليس انما ممة وامام ملة اسمها صغير الشأن وجملة يتقلى الخ خبرها وكل اسم
 يفتل واغنى خبرها مقدما كما قاله زكريا وغيره ولا يصح أن يكون كل اسم
 ليس مؤمرا لأن الكلام عليه من باب سلب العموم والقصد مدحوم الساب
 قتادل (قوله عين الله) خبر ليد اخذوف أى فسمى أو هو المثلد والخذوف
 الخبر والواصل جمع وصل وهو العنصر (قوله معها) أى مع الأفعال
 الأربعة (قوله لا فى القسم) أى بشرط كون الفعل مضارعا والثانى لا كما
 فى التصريح وغيره (قوله متطعا مجيدا) أى صاحب نطاق وجودها
 خبران لاجر بناء على الرابع من جواز تعدد الخبر فى هذا الباب أو الثانى
 نعم للأول بناء على مقابله (قوله مى) قال فى التصريح هو اسم امرأه وليس
 ترخيصية كما قد يشبهه اه وكأه قصد الرذعة العيسى فى قوله مى ترخيص
 مية اه ومن يتبع كلام ذى الرمة نظما وترا وجاهد يسمي محبوبه سمى
 وقوله على البلى أى منه وهو بكسر الباء من بلى التوب كرمى اذا مارت خلا
 والجرجاء أرض ذات رمل مستوية لا تثبت شيئا والقطر الممر والمهل
 المكسب والمراد الانهلال الغير المضرب بقرية الدعاء لهما فلا اعتراض (قوله
 دام) أى الناقصة اما الناقصة كفى مادامت السموات والأرض فلا تفصل
 العمل المذكور (قوله الظرفية) أمالو كانت مصدرية فقط فلا تعمل العمل
 المذكور ونحو يعجبنى مادمت صحيحا أى دوامك صحيحا فدام ناقصة بمعنى
 نبقى وصحبا حال ولا توجد الظرفية بدون المصدرية (قوله كأعط الخ) أى
 كأعط المحتاج درهمها مادمت مصياله فى الكلام تقديم وتأخير وخيلى
 (قوله مادمت) أصله دومت بضم الواو لانه من باب فعل المفتوح العين الى

لا بشرط كون (الشيء نقي)
 والمراد به النهي والدعاء
 (أولئك متقدمه) سواء كل
 التنى لفظا غير ما زال يزيد
 فاما ولا يزالون مختلفين لن
 نبرح عليه عاكفين وقوله
 ليس يتقلى ذاغى واعتزاز
 كل ذى عفة مقل تنوع
 أو تقدير اخواته فتتوحد ك
 يوسف وقوله
 فقلت عين الله أربح فأعدا
 ولو قطعوا راسى ليدى وأوصالى
 ولا يخفى الا على ما اقياسا
 الا فى القسم كرايت وشذوقه
 وأربح ما أدام الله قوامى
 بحمد الله متطعا مجيدا
 أى لا أربح ونال النهى قوله
 صاح شمر ولا تزل ذا كالمو
 تنفسا به ضلالا بين
 ومثال الدعاء قوله
 ألا اسلى يادى على البلى
 ولا زلالمه لايجر عائل القطر
 (ومثل كان) فى العمل
 المذكور (دام مسبوقا)
 المصدرية الظرفية (كأعط
 مادمت مصياله درهمها) أى
 مدة وامك مصيالا

* نفسه * مثل صار في العمل ما وافقها في المعنى من الأفعال وذلك عشرة وهي آض ويجمع وعاد واستحال وقعد وراح وارتد وتحول وغدا وراح كقوله

وبالخنض حتى آض جمع ا عنظنطا * اذا قام ساوي غارب الفعل غاربه * وفي الحديث لا ترجعوا بعدي كفارا وقوله

وكان مضى من هديت برشدته فله مغر وعاد بالرشداً آمرا وفي الحديث فاستجابات قريبا ومن كلام العرب أرهف شفرته حتى قعدت كأثنها حربة وقال بعضهم وما المرأة إلا كالشهاب وضوته يتحور وماذا بعد أهو ساطع وقال الله تعالى ألقاه على وجهه فارتد بصيرا وقال امرؤ القيس

وبرئت قرحا داميا بعد صحة * فيالك من نعمي تحوان أنوسا * وفي الحديث لرزقم كبر زرق الطير تغدو نخماصا وتروح بطانا وحكي سيدييه عن بعضهم ما جاءت

مضمومة عند إرادة اتصال ضمير الرفع المتحرك به نقلت ضمة الواو إلى اللام بعد سلب حركتها وحذفت الواو لانتفاء الساكنين (قوله مثل صار في العمل) أي على خلاف في ذلك (قوله وبالخنض) أي ويريقته أي ذلك البعير بالخنض وهو بالجمتين اللين الخالص والبعير يطبق على معان منها الكريم والنجيل وكثير النور والغليظ كما في القاموس وأنسبها حديثا لا خبر أن فعل ما في قول البعض البعير الكريم كما في القاموس والمراد به في البيت الغليظ اه من المؤاخذات والعلة نطه بالعين المهملة المفتوحة والنون المفتوحة والطاء من المهماتين كما في القاموس الطويل والغارب بالغين المججمة والراء السكاهل (قوله غاربا) أي دلوا عظيمة (قوله أرهف شفرته) بفهم الشين المججمة أي سرت سكرته وذو كبر أن الحاسب أنه لا يطردهم بل قد هذا العمل إلا إذا كان الخبر مصدر أبكان واستحسنه الرضي فلا يقال قد زيد كاتبا بمعنى صار وطرده كثير مطاوعا وبعدها منه قد لا يسأل حاجة الاتصافا وبعدها منه الرشح شري قوله تعالى قد عدهم مذمومًا واخذولا (قوله وبدات) بالناء للجهول قرصا تقع القاف وضمة أي جرحا داميا أي سائل الدم والنجمي مثل النجمة وهي بضم النون مع القصر وبفتحها مع المد وجمع النجمة نعم كعنب وأنعم كأفلس وجمع النجماء أنعم أيضا مثل البأساء والابؤس ككذا في المصباح ومثله في القاموس وزاد جمع النجماء بالفتح والمد وهو ما نهم ونعمات بكسر تين وقد تنقح الغبي اذا تقرر ذلك عرفت أن النعمي في البيت بالنهم لأنها فيه بالقصر ودعوى أن القصر للضرورة غير مسموعة وعرفت أن النعمي بوجهها مفردة لا جمع فعود ضمير الجماعة عليها في قوله تتحولن أبؤسا باعتبار الخبر وأربعة أرباع هذه النعمة التي هي العنة بمنزلة نعم عديدة لأنها أتم النعم فقول البعض النعمي بفتح النون جمع نعمة فأسد والابؤس كأفلس جمع بأس فإله البعض كشيئنا وقد استفيد مما مر عن المصباح أنه يصح أن يكون جمع بأساء (قوله تغدو وخماصا الخ) في التمثيل به نظر لأن الظاهر أن الفسعين ثمان بمعنى تذهب في الغدوة وترجع في الرواح أي المساء فانتصاب ما بعدهما على الحال (قوله وحكي سيدييه) غير الأسلوب لأنه نادر كما في التمثيل (قوله ما جاءت حاجتك) ذكر الدمامي أن الأندلسي

حاجتك بالنصب والرفع معناه ما أتت بالنصب على أن ما استنهاه ممتد أو في جاءت ضمير يعود إلى ما

وأدنى التأنيث على ما لا يسمي الحائض وذلك لعدم واسم جاء وحاجتك خبر والتقدير رأيت ساجدة سارت
ساجدة على أرفع حاجتك اسم جاء وما خبره وأردت استعمل كان وظل وأخفى (٣٢٤)

قال ما لا تسمي على معنى صار إلا في غير موضع هذا التركيب فلا يقال جاء
زيد فاعلم معنى صار وإن ابن الحايك طرده في غيره وجعل منه جاء البر
تقريبين وفي هذا السيوطي في الهمع عن قوم (قوله وأدنى التأنيث على
ما) أي أو قع على غير ما أي أنت غير ما والمراد أدخل علامة التأنيث على
الفعل المستدل في غير ما (قوله بقاء) أي أرض بقاء السائرة فقرأ
خالد والطي والواله ال وهو اسم جنس جمي لطيفة سميت عطية لأنها تطور
في سبها أي تسرع كما أي في سرعة السير قطا الحزن أي القطا في الحزن
بمع الحاء ما غلط وصعب من الأرض وفائدة هذه الإضافة أن الحزن لا تألف
القطا لأن الغالب عليه قلة الماء والعشب فتكون أسرع - يرأيه وجهه قد
كانت الخ حال من قطا الحزن وفائدة التنبيه على شدة سرعة - يرأيه حالان
اسمها إلى درأها غالبا أشد من اسمها إلى البيض (قوله فأنوت) أي
طارت والصبيا والنبور يحبان متقابلتان (قوله فأسبحوا الخ)
في الاستمادة نظرا لتقدم من اشتراط أن لا يكون خبر صار وما معناها
ماضيا (قوله أمست حلاء) الشاهد في هذا فقط لا في الثاني ~~الكون~~ الحزن
فيه ماضيا وصار وما معناها لا يكون خبرها ماضيا كما مر وأخفى علم
أهلكه أولئك كعنب نسر عمر طويلا (قوله وهو المضارع الخ) يشعرباه
لا يسمي معها اسم مفعول وهو كذلك على الصحيح وإنما قول سيبويه مذكور فيه
فقال في شرح اللسان أن أبا الفتح سأل أبا علي عنه فقال ما كل داء يعالج
الطبيب (قوله مثله) حال من فاعل عمل مقدمة على عامله انصرفه وأزعت
لفعل مطلق محذوف أي مماثل لعمل الماضي ويشكل على كل من هذا
ماد كره بعضهم من منع تقدم مفعول الفعل المقرون بقدر عليه فلهذا قرئ
متفق عليه (قوله وهي) أي هذه الأفعال في ذلك أي التصرف شيوعا في العام
أو القسامة وانتفاء (قوله ودام على الصحيح) مقابله ما قاله الأقدمون وقيل من
المتأخرين إن أفعال مضارعا وهو يدوم فهي متصرفة عندهم تصرفا قاصدا
دكره في التوضيح وشرحه قالوا ولا يرد على القول الصحيح يدوم ودام

وأصغر وأسمى بمعنى صار
كثيرا حذر وفتحت السماء
فتمت أو أبادت بين الجبال
فكانت سراجا وقوله
بنها فقرأ الطي كما
قطا الحزن قد كانت فراخا
يوسها ونحوه وظل وهو
مؤذاهر كظيم وقوله
ثم أحمدا كأمهم ورق جف
فألوت به الصبا والنبور

وقوله
وأصبحوا قد أهدأ الله نعمهم
أدهم فربش ودام فاعلمهم بشر
وقوله
أمست حلاء أسمى أهاها
أحقوا أي علم الذي
أحى على لده قال في شرح
الكافية ورعهم الرخشى
إن بات زدا جمع معنى صار
ولا حصة له على ذلك ولا من
واقفه (وعبرناص) وهو
المصارع والامر واسم
الفاعل والمصدر (مثله) أي
مثل الماضي (فدعلا)
العمل المذكور (إن كان
غير الخاص منه استعمل)

يعني إن ما تصرف من هذه الأفعال يعمل غير الماضي منه عمل الماضي وهي في ذلك على
ولا تسمي أناسا تسم لا تصرف بحال وهو ليس بانفعال ودام على الصحيح وقسم تصرف فاعلموا وهو زال
وأحواله ما فاعله لا يستعمل منها الأمر ولا المصدر وقسم تصرف

ودوام لانها من تصرفات دام الناقمة ولي بالاقدمين ومن واقعهم أسوة لهم
 ظهر ان الشرق بين قولك لا أكلمك مادمت عاصيا وقولك لا أكلمك مادوم عاصيا
 بل الصحيح عندي أن إلهام مصدر أيضا يدل أنهم شرط واسبق ما المصدرية
 النظرية عليهم ومن المعلوم أن ما المصدرية تقول مع ما بعدها بمصدر وأن
 هذا المصدر مصدرها وقد وقع هذا المصدر في عبارات كثيرين كالشراح
 عند قول المصنف كاعط الخ فلا يقال انهم سامع ما بعده في تأويل مصدره مقدر
 لا موجود والحكم عليهم به وأن ذلك منهم اختراع لما لم يرد عن العرب جور
 وسوء ظن فاذا قلت أحبك مذة ودوامك صالحا كان دوام مصدر الناقصة
 وصالحا خبره مثل أحبك مادمت صالحا والفرق تحكم محض فتدبر (قوله
 تصرفاتنا) المراد التمام النسبي اذ لم يحث إله اسم مفعول (قوله ولم أكن بغيا)
 أصل أكن حذفته من الله لازم وواو لالتقاء الساكنين ونونه
 للتخفيف فلم يبق من أصول السكامة الا فاؤها وأصل بغيا بغيا اجتمعت الواو
 والياء وسبقت احدهما بالساكون قلبت الواو ياء وكسرت الغين لمناسبتها
 وادخلت الياء في الياء كذا في التصريح وعل وجه جعله من باب مفعول لا من
 باب فاعل أن فعلا لا يستوي فيه المذكر والمؤنث بالطراد الا اذا كان بمعنى
 مفعول وانظرا أن بغيا هنا بمعنى فاعل وأما مفعول فيه استوي فيه المذكر
 والمؤنث بالطراد اذا كان بمعنى فاعل (قوله قل كونوا حجارة أو حديدا) أصل
 كونوا قبل اتصال واو الجماعة به كون حذف الواو لالتقاء الساكنين
 فصارت فلما اتصل به واو الجماعة حركت النون بالضم لمناسبة الواو
 فرجعت الواو المحذوفة لزوال التقاء الساكنين قاله في التصريح قال
 الروداني ان قيل لم لم ترجع الواو لزال التقاء الساكنين في نحو ولم أكن
 بغيا بحذف النون قلنا لما كان المقضى لحذف النون ليس واجبا بل هو أمر
 جائز وهو مجزئ التخفيف سارت كأنها غير محذوفة بل هي ثابتة في التقدير
 فوجب حذف الواو من التقاء الساكنين قائم بعينه بخلافه هنا فإنه لا واجب
 تحريك النون لاجل واو الجماعة زال سكونها لفظا وتقديرا فزال موجب
 حذف الواو لفظا وتقديرا فلوجب حذفه لكان حذفه بلا مقتضى (قوله
 والمصدر) فصدر مكان الكون والكينونة ومصدر أضحى وأصبح وأمسى

تصرفا تاما وهو باقيا
 فالمضارع نحو ولم أكن بغيا
 والامر نحو قل كونوا حجارة
 أو حديدا والمصدر كقوله
 يبذل وحلم ساد في قومه
 الفتي

وكوننا اياه عليك - وير

واسم الاعلى كقول

ما كل من يبدى اليشاة كاشا

أخاذا ام تلفه لك منجدا

وقوله

تقضى انه بالاسماء ان كنت

رائلا احبك حتى يغمض

الحقن يغمضه (وقى جميعها)

أى جميع هذه الافعال حتى

ليس ومادام (توسط الخبر)

بين او بين الاسم (أخر)

اجما نحو وكن حقا علينا

نصر المؤمنين وقرأه حمزة

وحقق ليس البر ان تولوا

بنصب البر وقوله

سلى ان جهلت اناس عنا

وعنهم فليس سواء عالم وجهول

وقوله

لا طيب للعيش ملامت

منعصة لذاته بادكار الموت

والهمم تبهان الاول منع

ابن معطي توسط خبر مادام

وهو ماذ لم يقل به غيره

ونقل صاحب الارشاد خلافا

في جواز توسط خبر ليس

والصواب ماذ كونه الثاني

على جواز توسط الخبر مالم

يعرض ما يوجب ذلك أو

يتنه فمن الموجب أن يكرر الاسم مضادا الى خبر يعود على شيء في الخبر

الاشياء والاصباح والامساء ومصرصار المير والضريرة ومصدرات

اليات والبيوت ومصدر تل الطلول (قوله وكوننا اياه) أى الفنى المذكور

وخبر الكون من حيث التقصان اياه ومن حيث الابتداء بغير (قوله اذالم

تلفه) أى تجده واعلم أنه اذا قبل منكتمك عمرة شأما كان منكتمك مبتدأ ناقصا

معتمدا على نفي ف يحتاج الى اسم وخبر من حيث التقصان وهما محرووقا

والى مرفوع يستخرج خبر من حيث الابتداء فهل هو مجموع الاسم والخبر

أو الاسم فقط أو الخبر فقط ويرد على الاول أن فيه اقامة مرفوع ومنصوب

مقام مرفوع وعلى الثاني أن المبتدأ لا يكتب في هذا المرفوع لعدم حصول

انفاذ بدور الخبر وعلى الثالث أن القضى عن الخبر هو المرفوع والخبر

منصوب واختار الحلبي على شرح الازهرية أنه الخبر فيكون تمام ما في المثال

مع كونه خبر منكتم من حيث التقصان مستند خبر منكتم من حيث

الابتداء لأن به تمام المقادير قال ولا يضر كونه منصوبا لأنه ليس خبرا حقيقة

وانما هو ما تمده ورجعا يثار فيه قولهم ويقضى عن الخبر مرفوع

وصف الا ان يقال انه أغلبي والأقرب عندى أنه الاسم لأنه مرفوع

الوصف ولا يرد عدم الاكتفاء به لذلك لعارض نقصان المبتدأ فيهم

(قوله ان كنت) أن تخففه من التقيلة اسمها خبر الشأن وجملة تستزائلا

أحك خبرها وزائلا خبر ليس واسم زائلا خبر مستتر فيها وأحك خبرها

(قوله أجز اجما) لم يكرر بالخالف في دام وليس لفظه في هذه المحالفة

كاستدركه الشارح فلهذا حكى الاجماع والشارح أبى الجواز في كلام

المصنف على ظاهره من استواء الطرفين لقوله بعد على جواز توسط الخبر

مالم يعرض ما يوجب ذلك أو يمنعه ويصح أن يراد به ما قبل الامتناع فيصدق

بالوجوب كالى ليس في تلك الما صاحبها (قوله لا طيب للعيش) أى الحلية

وبحث شيخ الاسلام في الاستتم بالبيت باحتمال أنه من التازع بأعمال

الساقي وهو منعصة وأتم في الاول وهو دامت بل يلزم على الاعراب الاول

الفصل بين العامل وهو منعصة والمعمل وهو واذ كر بأجنبي وهو لذاته (قوله

منع ابن معطي الخ) لعله يرى وجوب ترتيب أجزاء صلة الحرف المستدرى

(قوله والصواب ماذ كونه) ان كان المراد من نفي الخلاف كانه يتبادر وورد أن

تخوكان غلام هندبعلمها وليس
في ذلك الديار أهلها الماعرفت
ومن المانع خوف اللبس
تخوكان صاحب عدوى
واقتران الخبر بالانحوى
كان صلاتهم عند البيت
الامكاه وأن يكون في الخبر
ضمير يعود على شيء في الاسم
تخوكان غلام هندبعلمها
الماعرفت أيضا (وكل) أى
كل العرب أو النجاة (سبقة)
أى سبق الخبر (دام حظر)
أى منع سبق مصدر نصب
بحظر مضاف الى فاعله ودام
في موضع نصب بالمفعولية
والمراد أنهم أجعوا على
منع تقديم خبر دام علمها وهذا
تخوكان صورته الأولى ان
يتقدم على ماودعوى
الاجماع على منعها مسئلة
والأخرى أن يتقدم على دام
وحدها ويتأخر عن ماودعوى
دعوى الاجماع على منعها
نظر لان المنع معلل بعلمين
احدهما عدم تصرفها
وهذا بعد تسليمه لا ينقض
مانعا اتفاق

المثبت مقدم على الباقى الا أن يقال الخسافة الشاذة وجودها كالعدم فلا
ينبغي اعتبارها (قوله تخوكان غلام هندبعلمها) في هذا المثال الاول نظر
لعدم وجوب توسط الخبر فيه لجواز تقديم خبر غير دام وليس على الناسخ
فالصواب القليل نحو يعجبني أن يكون في الدار صاحبان فان الحرف
المصدرى مانع من التقديم والفهم يمانع من التأخير فوجب التوسط
وأجاب سيم بأن مراد الشارح بوجوب التوسط امتناع التأخير (قوله لما
عرفت) أى في شرح قول الناظم كذا اذا عاد عليه مضمهر من لزوم عود
الضمير على متأخر لفظا ورتبة لو أخر الخبر (قوله واقتران الخبر بالا) يأتي هنا
سؤال الشارح وجوابه اللذان ذكرهما في شرح قوله أو قصد استعماله
مختصرا (قوله الامكاه) أى صغيرا أو تصديقا للتصديق (قوله ولأن يكون
في الخبر الخ) الصواب الجواز في مثل هذا العود الضمير على مقدم رتبة وان
تأخر لفظا والحاصل أن الخبر أحوال ستة وجوب التأخير نحو ما كان زيد
الاقفيا وكان صاحب عدوى وجوب التوسط نحو يعجبني أن يكون في الدار
صاحبها وجوب التقديم على الفعل نحو أين كان زيد وجوب التأخير أو
التوسط نحو هل كان زيد قائما وجوب التوسط أو التقديم نحو كان غلام
هندبعلمها ونحو ما كان قائما لا يزيد لجواز تقديم الخبر على كان مؤخر عن
ما كان قائما سيم جواز التأخر وكان زيد قائما (قوله أى سبق الخبر) وأما الاسم
فقال ابن هشام في الخواشي ان مرفوع هذه الافعال مشبهة بالفاعل وهو
لا يتقدم على الفعل فكذلك ما أشبهه (قوله وهذا) أى تقديم خبر دام علمها
كما يفيد ما بعده (قوله مسئلة) للزوم تقدم بعض الصلة على الموصول الخرفى
وهو ممنوع ولزوم عمل ما بعد الحرف المصدرى فيما قبله وهو أيضا ممنوع
(قوله وفي دعوى الاجماع الخ) ما اعترض به على دعوى الاجماع لا يطأها
لأنه قدح في علة المنع بأنفسه لا تفيد الاتفاق عليه ولا يلزم من ذلك عدم
الاتفاق لجواز أن يكونوا أجعوا على هذا الحكم ولو كانت العلة قاصرة
فكان الأولى القدح بقدر الخلاف وقد نقل الخلاف ابن قاسم الغزى
في شرحه ويمكن الجواب عن منع دعوى الاجماع فيما اثبت الخلاف بحمل
الاجماع فيما على اجماع البصريين كما في يحيى وعن قدح الشارح في التعليق

(55A)

دلالة

ورج الفتي للخبر ما ن رأيت *
يزيد على السن خيرا فقدم معه ردا

على الخبر وهو يزبد مع النبي لا بتقديم العمل يؤذن بجواز تقديم العامل غالباً السكدة

حكى في التمهيد الخلاف عن
القرءاء قلت ومن شواهد
الصريضة قوله

مه عاذلي فهما ثمان أبرجا
بمثل أو أحسن من ثمن
الفضي * الثاني أنهم أيضاً
جواز توسط الخبر بين ما
والنفي بما انجوز ما قلنا كان
زيد وما قلنا زال عمرو

ومنه بعضهم والصحيح الجواز
* الثالث قوله كذا النجوم
أن هذا المنع يجمع عليه لأنه
شبهه بالجمع عليه وانما أراد
التشبيه في أصل المنع دون
وصفه لما عرفت من الخلاف
(ومنع سبب خبر ليس

اصطفي) منع مصدر رفع
بالابتداء مضاف الى مفعوله
وهو سبق والفاعل محذوف
وسبق مصدر جبر بالاضافة
مضاف الى فاعله وهو خبر
وليس في يمثل نصب
بالفعلية واصطفي جملة
في موضع رفع خبر المبتدأ
والقدير منع من منع أن
يسبق الخبر ليس اصطفي أي
الخبر وهو رأي السكوفين
والمبرد والسيرافي والزجاج
والنصارى

أدليلاً (قوله على الخبر الخ) كذا في بعض النسخ وفي بعض أعلى النفي بالار هو
انحصر وأولى لأن الكلام في التقديم على النفي لا في التقديم على الخبر (قوله
غالباً) استترزه عن شنوان في الدار زيد الجالس وزيد الناضب أول
اضرب وعن شنوان زيد ضرب على رأي البصريين الجيزين تقديم الممول
فيه على المبتدأ وعن شنوان فاما اليتم فلا تهر (قوله كنه الخ) استدراك
على قول المصنف في شرح السكاكية عند الجميع (قوله الخلاف عن القرءاء)
أي أنه يجمع التقديم في جميع حروف النفي (قوله ومن شواهد) أي جواز
التقديم على النفي بغیر ما (قوله بمثل أو أحسن) أي بمثل ثمن الفضى
محذوف من الأول دلالة الثاني والأحسن أن أو بمعنى بل (قوله بين ما والنفي
بها) سيصرح الشارح في الخاتمة بأنه اذا دخل على غير زال وأخواتها من
أفعال هذا الباب نافي كان النفي هو الخبر وحيداً فلا تستقيم عبارة فكان
الأولى أن يقول بين ما والفعل وقد يتبادر بأن النفي في الظاهر الفعل فهو
مراد الشارح بالنفي (قوله وانما أراد الخ) أي وليس هذا مراده وانما أراد
الخ (قوله لما عرفت من الخلاف) من قوله سابقاً وكلاهما عاجز عند
الكوفيين (قوله ومنع سبق خبر الخ) الخلاف في غير ليس الاستثنائية
اذ لا يقدم عليها الخبر بجماعاً ومثلهما لا يكون في الاستثناء وأفهم كلام
المصنف جواز تقدم الخبر على غير دام وليس والنفي بما وهو كذا في الفتوى
قائماً كان زيد نعم انرفع الخبر اسمها ظاهراً نحو كان زيد كريباً أو نعم امتنع
تقديمه بدون مرفوعه لا يلزم الفصل بينهما وبين مفعوله بأجنبي كما
في الشارح وغيره فان تقدم مع مرفوعه فأنظر الجواز قال الرضى فان كان
معمول الخبر منصوباً وقدم الخبر بدون منصوبه جاز على قبح شتو ضاربا كان
زيد عمراً لأن منصوبه ليس بجزء وان كان ظرفاً أو جاراً أو مجروراً جاز بلا قبح
شتو ضاربا كان زيد اليوم أو في الدار اذا الظروف بتوسع فيها ثم رأيت
المسئلة بتفصيلها الثلاثة في التمهيد وفي الخلاف اذا كان الخبر جملة
اسمية شتو كان زيد أبوه فاضل أو فعلية شتو كان زيد يقيم أبوه والاصح جواز
تقدمه كقاي التمهيد (قوله في الحلبيات) هي مسائل أملاها بحلب (قوله
الضعفها) انهم التصرف هذه الامة من طرف جميع المأذنين وقوله وشبهها

وابن السراج والجرجاني وآبى على في الحلبيات وأكثر المأذنين لضعفها بعد التصرف وشبهها بالنافية

بما الثاني فمن طرف السامعين من غير الكوفيين لما تقدم من تجويز
 الكوفيين تقدم الطبر على ما الثاني لمتهم وجوب تصديرها (قوله الأيام
 بأنهم) أي العذاب (قوله من أن تقدم المعول الخ) أي غالباً لا يرد نحو
 زيد أن ضرب وإنما امتنع تقديم ضرب لصف عامله بخلاف زيد قاله
 زكريا (قوله وأحب الخ) أحبب أيضاً أن يوم بأنهم معمول المحذوف أي
 ألا يعرفون يوم بأنهم وجملة ليس مصروفا عنهم حال مؤسفة وإن زعم
 البعض كشحناء أنها مؤكدة وبأن يوم في محل رفع بالابتداء وفتحته بناء
 لضافته إلى الجملة وليس مصروفا عنهم خبره وضمير ليس على هذا اليوم
 وبأن يوم متعلق بليس بناء على الصحيح من جواز اتفاق الظرف والجار والمجرور
 بكان وأخواتها لدلائقها على الأحداث كما يأتي (قوله بأن محمول الخبر هنا
 طرف الخ) قال الروداني فيه أنه يلزم الجملة ورحمته القول يجوز التقديم
 خبر ليس إذا كان ظرفاً أو عديله وليس كذلك لاطلاقهم المنع اه وقد
 يقال لا لزوم لأن محمول المفعول للناسخ دون المفعول للناسخ ولا يلزم من تجويز
 انتقال الضمير عن رتبة انتقال القوى عن رتبة قائمهم (قوله وأيضاً أن
 عسى الخ) ليس جواباً لما لا يوجهه ظاهر العبارة بل هو تعلق ثالث
 لا متاع تقدم خبر ليس علماً فكان الأولى تقدمه على قوله ووجه الخ ويمكن
 أن يقال هو معارضة لدليهم بعد إبطاله (قوله مع عدم الاختلاف
 في فعليتها) رده ما تقدم في شرح قوله يتأفعلت من أن بعض الكوفيين زعم
 حربية عسى ودفعه شيئاً السيد بأن المراد باختلاف المعنوم في عسى
 والاختلاف الموجود في ليس باختلاف البصر بين لا تتفاهم على فعلية عسى
 وقول بعضهم كانه رسي بحرفية ليس (قوله كما عرفت) أي من قوله وليس
 في محل نصب بالمفعولية اذ لو كان خبره مضافاً إلى ليس لقالي في محل جر
 بالإضافة (قوله وذلك ممنوع) أي في الشعر (قوله وذو تمام الخ) فيه إشارة
 إلى أن التمام الاكتفاء بالمرفوع والنقصان لا يقتضي التمام أيضاً
 فتسميه هذه الأفعال ناقصة لنقصانها عن رتبة الأفعال بالافتقار إلى شئين
 وقبل لنقصانها عما يتجوزها من الحدث قال المحققون كل رضى أي من
 الحدث المقيد لأن الدال عليه هو الخبر أنما هي قد دل على حدث مطابق بقيد

ووجه من أحاز قوله تعالى
 الأيام بأنهم ليس مصروفا
 عنهم لما علم من أن تقدم
 المعمول يؤذي بجواز تقديم
 العامل وأحب بأن معمول
 الخبر هنا ظرف والظرف
 يتوسع فيها وأيضاً أن عسى
 لا يتقدم خبرها اجتماع عدم
 تصرفه مع عدم الاختلاف
 في فعليتها فليس أولى بذلك
 مساواتها بها في عدم
 التصرف مع الاختلاف في
 فعليتها * تبيينه * خبري
 كلامه منون ليس مضافاً إلى
 ليس كما عرفت والاتوال
 خمس حركات وذلك ممنوع
 (وذو تمام) من أفعال هذا
 الباب أي التمامها (ما يرفع
 يكتفي) أي يستغنى

الخبر حتى ليس وحدهم الانتفاء فإذا ثبت كان زيد قائما أو ليس زيد قائما
فكذلك ثبت في الأول حصل شيء لزيد حصل القيام وفي الثاني انتفى شيء عن
زيد انتفى القيام فيكون في الكلام اجمال ثم تفصيل وعليه فعمل في الظرف
وقيل لا تدل على الحدث أصلا بل هي النسبة لحدث الدال عليه خبرها إلى
مرفوعها وزمانه وعن قال به المحقق الشرع وهو الموافق لقول كثر من
علماء المعاني المسند في باب كان هو الخبر وكان تيدله ولقول المنطقيين أن كان
رابطة يربطها المحمول بالموضوع فلا تعمل في الظرف وهو مشكل عندي فيما
له مصدر دلالة معني للمصدر الالحدث اللهم الآن يكون أصحاب هذا القول
يسكرون مجيء مصدر لشيء منها ثم رأيتهم مسطورا ~~ال~~ كن يرذلان انكار
وكونك أياه عليك يسر الآن يدعي أنه مصدر التامة وأن التقدير وكونك
تفعله أي المذكور قبل من البذل والحلم على أن الجملة حال فلما حذف
الفعل انفصل الضمير وشمل تعريفه التام كان بمعنى كفل أو غزل لعدم
توقف الفعل المتعدي على المفعول واعلم أن أقرب ما قيل في لاضر به كأننا
ما كان أن ما نكرة خبر كأننا وإسمها الضمير المستتر فهمسا وكان تامة صفة لها
أي لاضر به حالة كونه كأننا شيئا كان أي كأننا أي شيء وجد (قوله
مرفوعه) فيه إشارة إلى أن الرفع بمعنى المرفوع كما هو الأقرب (قوله في فتى)
أي لا يضيغ أثناء أقام فتوحه أفيحي عانا ما يعني كسر وأطفأ يقال فتأته عن
الامر كسرتة والثار فتأتها أطفأتها بحكاها المصنف في شرح التمهيل عن
الفرع وذكره صاحب القاموس ثم قال عن ابن مالك في كتابه جمع اللغات
المشكلة وعزاه للفرع وهو صحيح وغلط أبو حيان وغيره في تغليطها (قوله
بجمل) أي في حال (قوله أي حدث) تفسير كان في المثال الأول بحدث وفي
الثاني بحضر من تفسير الشيء بجزئيات معناه مراعاة للانسيبة والاضحية
فلا ينافي أن كان التامة التي ليست بمعنى كفل أو غزل معناها ثبت هذا وقال
الراغب كان في الآية ناقصة أي وإن كان ذو عسرة غير مما لكم فحذف الخبر
لدلالة السياق عليه واعلم أن الكون مصدر لكان مطلقا لا التي بمعنى كفل
فصدرها السكينة بالحراسة قاله الدماميني (قوله أي ما بقيت) وتأتي دام
التامة بمعنى ~~سكن~~ ومنه الحديث لا يبولن أحدكم في الماء الدائم أي

مرفوعه عن منصوبه كما هو
الأصل في الأفعال وهذا

المرفوع فاعل صريح (وماسواه)
أي ماسوى المسكت في مرفوعه

(ناقص) لا فقاره إلى المنصوب

(والنقص في فتى) (ليس)

(و زال) ماضى زال التي هي

من أفعال الباب (دائما في)

فلا تستعمل هذه الثلاثة تامة

بجمل وماسواها من أفعال

الباب يستعمل نائما أو تاما

نحو ما شاء الله ~~كان~~ أي

حدث وإن كان ذو عسرة أي

حضر وتأتي كان بمعنى كفل

و بمعنى غزل يقال كان

فلان الصبي إذا كفله وكان

الصوف إذا غزله ونحو

فصبحنا الله حين تمسون

وحين تصبحون أي حين

تدخلون في المساء وحين

تدخلون في الصباح خالدين

فيها مادامت السموات

والارض أي ما بقيت وكقوله

وللا يجوز على اليوم أي دام
ظله واخبرنا أي دخلنا في
الشيء ومنه قوله

إذا البيلة الشهباء أخشى
جليدها أي بني جليدها
يخشي أخشى أي دخل في الشيء

ويقال صار فلان الشيء
بمعنى ضمه اليه وصرت إلى
زيد نحو قلت إليه وقولوا برح

الحق وانقل الشيء بمعنى
انفصل وبمعنى خلص
• كسبان الأول انما قيلت

زال جمادى يزال للاختراز
عن ماني يزيل فانه فعل تام
متعدي معناه من يقولون زل

سألك عن معرك أي من
بعضهم من بعض ومصدره
الزيل ومن معاني يزول فانه

فعل تام فاعله معناه الانتقال
ومنه قوله تعالى ان الله يمسك
السموات والارض أن تزولا

ومصدره الزوال • الثاني
ادانلت كاذبة فاعلمنا جاز
أن تكون كن ناقصة فاعلمنا

حبر جاز أن تكون تامه
فيكون حلا من فاعله واذا
قلت كاذب فاعلمنا وجب

أن يكون ناقصة لا متعدي وتزوع

الساكن (قوله وبان وبانت الخ) الشاهد في بان الاولى لان الناقصة اما
ان كانت ناقصة بمعنى سارحها اليه وخبرها له بناء على مذهب النحوي

أن بان تأتي بمعنى سار والعائر بالعين المهملة والراء اسم جامد يطلق على
الغذي الذي يقع له العين وعلى الرمد وعلى يترقى الجفن الأسفل وعلى كل

ما أهل اليه كقبي القاموس فالرمد على الثاني صفة لشيء العائر مؤكدة
وعلى ما عداه مؤنسة وليس العائر في البيت اسم فاعل من العور يسكون

الواو لان معناه كما في القاموس وغيره الاخذ والانهاب والذهاب
والانقلاب ولا يناسب هنا شي من هذه المعاني اذا فهمت ما ذكرناه في البيت

علمت ما في كلام غير واحد كالبعض من الوهم فلا تكن أسيراته لمزيد (قوله
بان بانعوم) وكذا يقال بان القوم متعديا بنفسه أي أنا هم ليلا (قوله ظل

اليوم أي دام ظله) في التسهيل أن ظل الناقصة بمعنى دام وبمعنى طال ومثل
الدمامي في الاول نحو لو ظل الظلم هلان الناس والثاني نحو ظل الليل وظل

النب (قوله اذ البيلة الشهباء) أي التي لا غيم فيها والجليد البرد الشديد
وصدر البيت ومن فاعله أي حسن القرى (قوله بمعنى ضمه اليه) أي

أو نطعه كأي التسهيل دل شارحه الدمامي فاعله من المصنف يقال ساربه
بصير وبصوره أي ضمه أو نطعه اه ومنه بمعنى انضم فصره من البيت في

الهمع أمهات أي بمعنى رجع أيضا ومنه ألا إلى الله تصير الامور (قوله برح
الحق) أي ذهب رتاني بمعنى ظهر أيضا وقوله بمعنى انفصل وبمعنى خلص

مع بيان لانفصل كأي شرح الجامع والهمع متقاربان (قوله فلا حتران عن ماضي
يزيل) مبني على المشهور من أن يزيد لم يرد مضارع الزال الناقصة فاعله أي ماحك

الكسائي والعرا من وروده مضارعا لها وأنهم يقولون لا يزال أفعل كذا
في معنى أب يقال زال لا بمعنى ماز ولا بمعنى استقل فاعله الدمامي (قوله وجب
أن تكون ناقصة) أي ما لم تكن بمعنى كفل (قوله ولا يلى العامل الخ) للتعليل بن

العامل ومعموله بمعمول غيره فاعله في التصريح قال سم ويقوم منه يجوز نحو زيد
كأنه ما ملأ كذا وبمعنى الدمامي لأن الاسم مستمر وهو سابق على

معمول الخبر فلا فعل اه واعلم أن مثل هذا التقديم ممنوع في غير هذا الباب
كمنع فيه علو قيل جاء عمر اضرب زيد لم يميز لان سبب المنع ابلاء الفعل

لحالة معرفة (ولا يلى العامل) أي كن واحدا لها (ومعول الخبر) مطلقا عند جمعه وبالبحر من

مجهول

معمول غيره فلا يختص بفعل دون فعل نقله يس عن المصنف وزيد في مثاله
فاعل جاء وفاعل يضرب ضمير مستتر فيه يرجع الى زيد (قوله سواء تقدم الخبر
على الاسم) أى وتقدم المعمول أيضاً على الخبر كما مثل أمّا إذا تقدم الخبر عليه
فانه يجوز اجتماعه نحو كان آكلًا طعامًا زيد وكذا يجوز تقدمه على العامل
نحو وآنفسهم كانوا يظلمون واعلم أن نحو كان زيدًا كالأكل طعامًا يحصل فيه
أربع وعشرون صورة حاصلة من ضرب ستة في أربعة لأن التركيب
مستعمل على أربعة ألفاظ وفي تقدم كل واحد منها ستة أوجه حاصلة من
التخالف في الألفاظ الثلاثة بعده مثلًا إذا قدمت كان فان ذكر بعده زيد فاما
أن يتقدم الخبر أو معموله وان ذكر بعده آكلًا فاما أن يتقدم الاسم أو
المعمول وان ذكر بعده طعامًا فاما أن يتقدم الاسم أو الخبر وتقس على ذلك
وكاه اجازة عند البصريين الا كان طعامًا زيدًا كالأكل طعامًا كالأكل
زيد وآكلًا كان طعامًا زيد كما يؤخذ من كلام الناطم (قوله قنا فذا الخ) قاله
الفرزدق **يبحر مطر جري بالبحر والخيانه ويشبههم بالهنا فذا في مشهم**
ليلا فذوله قنا فذا تشبيهه بليلى أو استعارة مصرحة وهو جمع قنذ بقاف
مضمومة ثم فاء مضمومة أو موهمة فذا لمحة كما في التصريح والهاجون
من الهدجان وهو مشبه الشيخ والباء في بحاسبية رعطية قبل هو أبو جرير
والشاهد في إيلا أنه كان معمول عود الذي هو خبرها وما مر من أن
هنا البيت من كلام الفرزدق هو ما في التصريح وشواهد العيني فقول
البعض هو من كلام جرير غير صحيح (قوله أراضهم راسم) أى ليس كان وقوله
مراد به الشأن أى وحيد فذا فاعند الموصول محذوف أى عودهم به ولا يحتاج
جملة الخبر الى رابط لان الاسم ضمير لشأن (قوله أراضهم الى ما) وعليه
فعايد الموصول الضمير المستتر في كان ورابط جملة الخبر بالبتدا المنسوخ
محذوف أى عودهم به (قوله فعطية مبتدأ) ولا يضرب تقدم معمول الخبر الفعلي
على المبتدأ الجوازه عند البصريين كما في اسم عن الشيخ خالد (قوله وهذا
التأويل) أى جعله ضرورة متعين أى بالنسبة لبقية التأويل المذكورة
فلا ينافي احتمال فزادى في البيت الاول وسلمى في الثاني للتداء ومعمول
سألة ومغرا محذوف أى لك ولا يعارضه في الثاني قوله فيه عنها حيث لم يقل

سواء تقدم الخبر على الاسم نحو
كان طعامًا كالأكل زيد خلافًا
لابن السراج والفارسي
وابن عصفور لم يتقدم
نحو كان طعامًا زيدًا كالأكل
واجازة الكوفيون مطلقا
بمسكاة بقوله

قنا فذهنا جاون حول
يوثهم * بما كالأياهم
عطية عودا * وخرج على
زادة كان أراضهم راسم
مراد به الشأن أو راجع
الى ما وعائين فعطية مبتدأ
وقيل ضرورة وهذا التأويل
متعين في قوله
يات فزادى ذات الخلال
سألة

عند احتمال الاتفاقات فالدفع الاعتراض على الشارح في دعواه التغير (قوله)
 ان حم (بالا للجموع) أي ضمير (قوله القلم) أي تكتب الخلم والصبر عنها
 أو المراد زينة في الخلم بالضم أي المام والاول أحسن (قوله أنه ور نصب
 الخبر) أي فلا يمكن زيادة كثر ربات ولا اعتبار ضمير الشارح (قوله إلى أقرب
 مد كورش قوله الخ) فيه أن أقرب مد كورش قوله إذا الخ الخبر وليس
 الفهم عائد إليه إلا أن يقال للراعي كور مدعور بالذات والمضاف إليه
 مد كور كور المقيد المضاف فافهم (قوله أو حرف جر) أو مانعة خلق فحق وز الجمع
 ان يجوز أن يقال كان عندك في المار زيد جالساً أو جالساً زيد (قوله ومضمر
 الشأن) مفعول مقدم لا توهم من إضافة المأل إلى المدلول وقوله اسم حال
 من مضمر أي حالة كونه محكوماً بما جسته لكان فيفيد أن كتاب الشاة مانعة
 وهو الاصح لأنه لم يثبت في كلامهم ضمير الشأن إلا مبتدأ في الحال أو في
 الاصل يحول دواته أحد ونحوها أن لا اله إلا الله وقيل تامة ما عليها
 الضمير والجملة مفسرة وقيل واسطة (قاعدة) قل في النقيض ضمير الشأن
 مخالف للقيام من جهة أوجه أحد ما عوده على ما بعده لزوماً فلا يجوز
 تقدم الجملة المفسرة ولا تنفي منها عليه فانها أن مفسرة لا يكون إلا جاز
 مصرحاً بجزأ أح اعتدجه ور البصر بين تأنيها لا يتبع بتابع فلا يترك سوا
 يعطف عليه ولا يسل منه رابهاً لأنه لا يعمل فيه إلا ابتداء أو أحد أو آخر
 حاسماً ما لا لازم للأفراد فلا ينفي ولا يجمع وإن فسر بحدِيثين أو أحاديث
 ويذكر باعتبار الشأن مثلاً ويؤم باعتبار القصة أن كل في مفسرة مؤنث
 عمدة وتأنيثه جسد أولى ولخالفه التماس من الأوجه الخمسة لا يحسن
 الحمل عليه إذا أمكن غيره ومن ثم ضعف قول الزخشري في أنه راكماً أن اسم
 أن ضمير الشأن فالأولى كونه ضمير الشيطان ويؤيده قراءة وتبيله بالنصب
 أو ضمير الشأن لا يعطف عليه واحتمال كونه مفعولاً معه مرجوح هنا فلا
 ينبغي تخرجه التزيل عليه وقد قول كثير من النحاة أن اسم أب
 المقنوعة المحققة ضمير الشارح فلا بد أن يعاد على غيره إذا أمكن ويؤيده
 قول سيدي في أن بالبراهيم أن تنسبه أمك وفي كتب إليه أن لا تنسبه له
 يحرم على النبي وينصب على معنى التلاوي يرفع على أنك الله بخلق من وبعض

فالعيش ان حم ليس من
 انجب * وقوله لن كن
 سألني السيب بالضم مقرباً
 لتعريف السوان عنها التلم
 طه ور نصب الخبر وأصل
 تركيب التلظم ولا يلي
 معمول الخبر اليعامل
 وهو المفعول وهو العادل
 وأخر التفاعل وهو معمول
 الخبر لمرعاة النظم وليعود
 اعجبه إلى أقرب مد كور
 من قوله (الاداءه أني)
 أي معمول الخبر (أو حرف
 جر) مع مجروره فله
 حيث تدبلي العامل اتفاقاً نحو
 كان عندك أو في المار زيد
 حالاً أو جالساً زيد لتوسع
 و الطرف والمجرور (ومضمر
 الشأن اسماء) في العامل
 (سوى) نقيض من كاهم
 (موم) جواز (استدنان
 لك) (امتنع)

زيادة وأن على الجزم تفهيمية وعلى التثنية مصدرية وعلى الرفع مخففة (قوله)
 كما تقدم بيانه أي كونه الجواز الذي تقدم بيانه وهو قوله في البيت بما
 كان إياهم الخ (قوله وقوله) عطف على ما أي وكلاهما في قوله (قوله معترضهم)
 على صيغة المفعول وهو محل النزول آخر الدليل لكن المراد به محل نزولهم لا
 (قوله في رواية تلقى بالناء المثناة من فوق) قيد بذلك لانه لا يكون موهوما
 لجواز ما استبان امتناعه وصحة بحسب الظاهر لجواز إنباء الاعمال مجهول
 الخبر عند تقدم الخبر على الاسم الاعلى هذه الرواية لصح كون المساكين اسم
 ليس وتلقى خبرها لانه على رواية يلقى بالتحية وهي الاصح بتعين أن يكون
 المساكين فاعل يلقى والاقبال يلقون ليطابق المساكين في الجمعية وأما على
 رواية النوقية فيجوز من المطابقة في الجمعية فاء التانيث بناو بل المساكين
 بالجملة أو الجماعة وقصد الشاعر وصفهم بكثرة الاكل من القمح الذي قدمه
 لهم حين نزولهم وكان أحد الجنلاء المشهورين (قوله ليس هو أي الشان)
 فانه خبر الشان وكل النوى مفعول تلقى والمساكين فاعل تلقى والجملة خبر
 ليس (قوله وقد عرفت) أي من قوله وهذا التأو بل متعين الخ والقصد من
 هذا الكلام تقييد قول المصنف ومضمر الشان الخ (قوله حيث أمكن تقديره
 بأن كان مضمرا ضمير الشان جملة مصرحاً بجزأيم السمية أو فعلية (قوله اذا مات
 الخ) لا يقال يحتمل انه جاء على الغم من يلزم المشي ألف لانه قول ينعمه قوله
 شامت ومن بالرفع وتقديره بتدخلف الظاهر (قوله وقد تراءد كان) أي
 لا تميل الرفع والنصب بل لا تميل شيئا أصلا كما هو مذهب الفارسي والمحققين
 ونسب الى الجمه ور وهو الاصح وذهب جماعة الى أنها تميل الرفع فقط
 ومضمرها ضمير يرجع الى مصدرها وهو السكون ان لم يكن ظاهرا أو ضميرا
 بارزا وهي زيادتها على هذا عدم اختلاف المعنى بسطوطها فكان الزائدة
 على المذهب الأول لانه لا تامة ولا نقصه وعلى الثاني تامة فقوله المصنف وقد تراءد
 كان أي لا بقيد القسام أو النقصان فاعرفتم هي باقية على دلالتها على الزمان
 الماضي على المشهور وهذا أكثر زيادته من أي ما التجيئة وفعل التعجب
 اسكونه سلب الدلالة على الماضي وقال الرضي لا بل هي لمحض التأكيذ فالدالة
 على الزمن الماضي كافي نحو ما كان أحسن زيدا كالزائدة لازادة حقيقة

كما تقدم بيانه في قوله فمافذ
 هذا جون البيت وقوله
 فاصبحوا والنوى على معترضهم
 وليس كل النوى تلقى المساكين
 في رواية تلقى بالناء المثناة
 من فوق وبه احتج من أجاز
 ذلك مع تقدير الخبر وقال
 الجمه ور التقدير ليس هو
 أي الشان وقد عرفت انه
 انما يقدر ضمير الشان
 حيث أمكن تقديره ومن
 الدليل على صحة تقدير ضمير
 الشان في كان قوله

اذا مات كان الناس صفنا
 شامت * وآخر من بالذي

كنت أضع * (وقد تراءد كان

في حشو) أي بين شينين

وأكثر ما يكون ذلك بين ما

وفعل التعجب (كما كان

أصح علم من تقدما) وما كان

أحسن زيدا وزيد بن

الصفة والموصوف في قوله

وتبعه حجة الموضع وبني على ذلك أن الحكم بزيادة ما بين ما وفعل التجب فيه
 يجوز وفي كلام شيخنا السيد أنه قد تراد بجزء من الزمان لمحض التاكيد
 وقد تراد على الزمان الماضي كما كان أمع الخ ولا يدل على الحدث انتفاء
 على ما أفاده البعض وهو عندى مشكل لأن مقتضى القول السابق أن لها
 مرفوعا بل صريحه دلالة على الحدث فلا بد في الحقيقة من الأفعال إلا
 الأحداث فالوجه أن عدم دلالة على الحدث عند من يقول بأنها لا فاعل لها
 فقط فلا تسكن من الغافلين واعلم أن زيادة كان كثيرة في نفسها فالتقليل
 المستفاد من قول الناظم وقد تراد بالنسبة إلى عدم زيادتها أفاده ليس (فأفاده)
 قال في المعنى يجوز في كل من نحو أن في ذلك لئلا يرى لمن كان له قلب يقصاها
 وقصاها وزايدتها وهي أشعها والطرف متعلقا على التمام وباستقرار
 محذوف مرفوع على الزيادة وهو صوب على التقصان إلا أن قدرت الناقصة
 شائبة فلا تستقرار مرفوع لا خبر مبتدأ وكان في فانظر كيف كان عاقبة
 مكرهم تحتل الأوجه الثلاثة لكم على التقصان لا تكون شائبة لاجل
 الاستفهام وتقدم الخبر لأن خبر ضمير الشأن لا يكون إلا جملة خبرية مبتدأة
 بجميع أجزائها وكيف حال على التمام وخبر كان على التقصان والبتدأ
 على الزيادة اهـ مع زيادة من الشئ (قوله العليا) ضم العين مع القصر وأما
 بفتحها فمع المد فلا يناسب البيت لوجوب القصر فيه وجعل القصر فيه
 الضرورة لا ضرورة البه والاطهر أنه صفة للغرف (قوله وجعل منه سيوفه)
 المنجى في البيت ما ذكره الهمامي وثقة بالخبر وذكر أن ما فاعله والضمير
 أيها ولنا خبر ما فاعله زيادة وعلى أنها زائدة فعلى أعمالها هي تامة
 والضمير بها أيها وعلى أنها قبل الأصل ثم لنا ثم الجبر ووصل الضمير
 بكان الزائدة أصلا للفظ لا يقع الضمير المرفوع منه فصل بجواب الفعل
 وقيل الضمير توكيد للستر في لنا على أن لنا صفة لجيران ثم وصل لما ذكر
 فحصل في كل في البيت أربعة أقوال أفاده المصريح وعلى القولين
 الآخرين يكون هذا الضمير مستثنى من قاعدة أن الضمير لا يتصل إلا
 بعامله (قوله ورد ذلك الخ) الرقبي على أن معنى زيادتها أنها لا تفعل أصلا
 (قوله وليس ذلك) أي رفع كان للضمير وهذا رد للرد وهو يعني على أن معنى

في غرف الحنة العليا التي
 وجبت لهم هناك يعني
 كان مشكورا وجعل منه
 سيوفه قول الفرزدق *
 فكيف إذا صررت بدار
 قوم * وجيران لنا كانوا كرام
 ورد ذلك عليه لكونها
 رافعة للضمير وليس ذلك
 مانعا من زيادتها كالم يمنع
 من انحاء من عن توسطها
 أو تأخرها استنادا
 إلى الماعل وبه العاطف
 والمعطوف عليه كقوله

في لغة فخرت بالبحر وما في الجاهلية كان والاسلام * ومن نعم وفاعلها كقولها

ولبت سر بال الشباب
أزورها * ولتتم كان شبيبة
المحتمل * ومن زيادتها بين
جزء الجملة قول بعض العرب
ولدت فاطمة بنت الخرشب
الكملة من بني عبس لم يوجد
كان مثلهم نعم شذت زيادتها
بين الجار والمجرور كقوله
سراة بنى أبي بكر تسمى

على كان مسومة العرب
* تسميات * الأول أفهم كلامه
أنها لاتراد بالفظ المضارع وهو
كذلك الاماذا من قول أم عقيل
أنت تكون ما جد نبيل
إذا تهب شمال بابل

* الثاني أفهم قوله في حشو
أنها لاتراد في غيره وهو
كذلك مثلا فالفرء
في اجازته زيادتها آخر
* الثالث أفهم أيضا
تخصيص الحكم بها أن
غيرها من أخواتها لايزاد
وهو كذلك الاماذا من
قوله سم ما أصبح أبردها وما
أمتى أدفاها زوى ذلك
الكوفيون وأجاز أبو علي
زيادة أصبح وأمتى في قوله
عدو عينيك وشا نهما
أصبح مشغول ومشغول وقوله

زيادتها خاصة سقوطها وان حملت عند ذكرها وقد ينع قياسه بأن الالغاء ليس
كالزيادة فتأمل (قوله في لغة) أي شذت فقيمه استعارة تصريحية وفخرت
بشور هاتر شيع (قوله ولبت سر بال الشباب) أي تلبست بالاحوال الدالة
على الشباب فقيمه استعارة تصريحية تبعية في لبت أو أسلمية في سر بال
والشبيبة الشباب (قوله بنت الخرشب) بنخامة مججمة مضمومة فراء ساكنة
فشي من مججمة مضمومة فوحددة والكملة جمع كمل قال الزمخشري
في المستقصى فاطمة بنت الخرشب الانبارية وادت لزيادة العبدى الكملة
ربعا الكامل وقيا الحافظ وعمارة الزهاب وأنس الفوارس وقيل لها
أي نبيلك أفضل فقاتر يسع دل عمارا دل قبس دل أنس نسكاهم ان كنت
أعلم أيهم أفضل والله انهم كاللغة المفرغة لا يدري أين طرفاها (قوله نعم شذت
ان) استدراله على اطلاق قوله في حشوفاته يومه انها تتراد قياسا حتى بين
الجار والمجرور واستفاد منه أن زيادتها فيما سبق قياسية وهو الذي أيده
سم وفي شرح ابن عقيل على النظم انها سماعية فيما عدا التجب وهو المنهوم
من قول الدماميني زيادتها بعد ما التجبية مقيس اهـ وهذا علم أن نقل
شعنا السيد واليهض عن الدماميني قياستهم فيما سبق فيه نظر بالنسبة الى
ما عدا التجب اللهم الا أن يكون له قولان (قوله سراة) بفتح السين المؤخلة جمع
سرى أي سيد على غير قياس تسمى أي تسمى والمسومة الخليل المجعول
عليها مسومة بضم السين أي علامة انقل في المريعى والعرب العربية ويروى
المطهمة الصلاب والمطهمة المنساقة الاعضاء والصلاب الشداد (قوله من
قول أم عقيل) أي وهي تلاعب ولدها عقيل بن أبي طالب (قوله نبيل) من
النبيل بالضم أو النبل وهما الفضل وشمال كنه فركاها وأحد لغات رجب تهب
من ناحية القطب الشمالي نايم شامل كنه فرم قلوب شمال نايم الشمال
كنه رابر اربعة اشمل يسكون الميم خامسا اشمل كنه يكاها وبلبل بمعنى فاعلة
أومفة ولة أي بالة أو مولة لما فهم الندى والمراد أنها رطبة وكنت بقولها
إذا تهب الخ عن الدوام (قوله لاتراد في غيره) أي الاول والاخر لا اعتنا بهما
(قوله أبردها) الضميران للدنيا كما قاله زكريا (قوله وشانهم) أي باغضهما
(٣) والقصد بقوله مشغول مشغول الدعاء عليه بعشيق تخبص مشغول عنه

(٢) قوله اي باغضهما يقتضى أن هنالك بغض متعذبا لاثبا وهو لغة رديئة كافي القاسموس أو يقال
كافي المصباح فكان الأولى أن يقول أي مبعوضهما من أبغض الرباعي اهـ

بعثت غيره أو المراد من قول بعثت قوله لأن الحب لا يرشى الشركة في حبيبه
 (قوله أعاذل الخ) الهمة للذراء وعاذل متادى مرخم وأقوى من التأويب
 وهو الترجيع وكثيرا فمفعول ثان لا يرى (قوله أى كان) أى هذه المادة
 لا يقيد الزيادة ولا يقيد الصيغة لما سوية لما سوية من سيويه في ولو تم من
 تقدير يكون (قوله أما وحدها) فالأقمتاره على الخبر في قوله ويقون الخبر
 لبقائه على الحالتين فلا يتأني هذا الاختصار قول الشارح أما وحدها وإن
 أوردته وأقره شيخنا والبعض (قوله وهو لا أكثر) أى لأن الفعل ومرفوعه
 كاشى الواحد (قوله وبه دان) الظرف متعلق بأشهر وكثيرا الأحسن أنه
 حال من فاعل أشهر ولا تكرار في الجمع بين الكثرة والشدة لأنه لا يلزم من
 أحدهما الآخرى قال في التصريح والتعاليب أن هذه أن تكون توبيعة
 (قوله ولو) أى المتدرج ما بعدها فيما قبله لا يجوز إلا حثف ولو عمرا وانما
 كثر حذفها بعدها لأن أم أدوات الشرط العاملة ولو أم غير العاملة كما
 أن كان أم ياءا وهي ترفعون في الأمهات حاله يتوسعا في غيرها قاله
 في التصريح (قوله المرء الخ) قال شيخنا والبعض لفظ الحديث الناس مجزئون
 بأعمالهم الخ اه وقال شيخنا السيد المرء مجزئ بجعله ليس حديثا وإن مع
 معناه قاله القليوبي ولذلك حكاه الحافظ في المصنف بلفظ قيل وكذا غيره اه
 وهذا قد يفيد أنه لم يرد مطلقا ويؤيده تعبير صاحب التوضيح بقوله وفواهم
 الناس مجزئون بأعمالهم الخ وكذا في جمع السبوطي فيما رأيت من نسخة
 وعلى تسليم ورود الناس مجزئون بأعمالهم الخ يكون الشارح رواه بالعنى
 (قوله بجعله) أى يجنس عمله لأن العمل ليس مجزيا به بل عليه قاله الناصراو
 الباء بمعنى على (قوله حديث الخ) حديث بقاء ودالهم ملتبس كفرح عطف
 ورق روضة بفتح الضاد المجتمعة وتشديد الواحدة و يروى بكسر الضاد
 وتشديد النون ومدلول العلى متغايران (قوله أن كان في عمله خير) لم يقدر
 كان القائمة مع الاستغناء عنها عن تقدير المتعجب لتوافق حالة التعجب وإن
 الناقصة أكثر استعمالا من القائمة (قوله أربعة أوجه مشهورة) نص
 في التسمين على أنه راجع المقرون بأن أو أن إذا عا داسم كن إلى مجرور
 بحرف قال الماميني نحو المرء مقول بما قتل به أن سيف فـ سيف أى أن كان

وأجاز بعضهم زيادة سائر
 أفعال الباب إذ لم يخص
 المعنى (وتعدها) أى كان
 ما وحدها أو مع الاسم وهو
 الأكثر (وبه دان الخبر)
 على حاله (وبه دان ولو)
 الشرطية (كثيرا إذا) الحكم
 (أشهر) من ذلك المرء مجزئ
 بعمله أن خير الخبر وإن شراً
 فشر وقوله قد قيل ما قيل
 أن صدقا وأن كذبا وقوله
 حديثه على بطون ضبة كما
 أن ظالمنا فهم وإن ظالمنا
 وفي الحديث النفس ولو
 حاتم من حديث وقال الشاعر
 لا يأمن الدهر ذو بغي ولو
 ملكا * جنوده ضاق عنها
 السهل والجبل * لله بهان *
 الأول قد تحذف كان مع
 خبرها ويبقى الاسم من ذلك
 مع أن المرء مجزئ بعمله أن
 خبره خبر وان شرفتر
 برفعهما أى أن كان في عمله
 خير فخرأوه خبر وإن كان في
 عمله شر فخرأوه شرو في هذه
 المسئلة أربعة أوجه مشهورة
 هذان والثالث فهم ما
 على تقدير أن كان عمله خيرا

قبل بسيف فقتله أيضا بسيف وحي يونس مررت برجل صالح ان لا صالح
 فطالخ أي ان لا يكن المرور بصالح فالتور بطل الخ وذلك لقوة الدلالة على
 الجار بتمتع ذكره لكن هذا لما يسهل الحذف لا لما يوجب الاطراد
 فلا يقال منه الا ما سمع هذا مذهب سيوري ونص المصنف على اطراده اه
 ببعض حذف (قوله وهذا الرابع أضعفها) أفعال التفضيل ليس على بابها
 بالنسبة الى الاول كما ان قوله أرخصها ليس على بابها بالنسبة الى الرابع وإنما
 كان أضعف لأن فيه حذف كان وخبرها وحذف فعل ناصب بعد فاء الجزاء
 وكلاهما نادرون هذا يعلم أن أرخصه الاول لسلامته منهما واشتماله على
 شيئين مطردين وهما اشمار كان واسمها بعد ان وانما بالابتداء بعد فاء الجزاء
 وأن توسط الثاني والثالث لسلامته كل من أحدهما واشتماله على أحد
 المطردين ومقتضى هذا أنهم امتساويان وبه قال السلوطين وقال ابن عصفور
 رفعهما أحسن من نصبهما ووجهه بأن الحذف في الرفع أقل منه في النصب
 وقال اللاماني الرفع ضعيف من جهة المعنى لأن معنى ان كان في عملهم خير
 غير مضمود لان مراد الممتكلم ان كان نفس عملهم خيرا لا ان كان لهم أعمال منها
 خير وقد يدفع بأنه على التجزئة يدل لهم فهم اذار الخلد قاله سم (قوله على تقدير
 ولو يكون عندنا تمر) المناسب عندكم إذا أن يكون استقفاها الممتكلم من
 أهل بيته واستفاد منه أن الحذف ليس خاصا بل لفظ الماضي بخلاف الزيادة
 (قوله من لدن شولا) بفتح الشين وسكون الواو مع التنوين جمع شائلة على غير
 قياس اذ قياس جمعها شوائل والشائلة الناقصة التي خف لبها وارتفع شرفها
 وأتى علمها من نتائجها سبعة أشهر أو ثمانية والشائل بلاهاء الناقصة التي
 تشول بدلتها للقاح أي ترفعه لأجله ولا لبسها أصلا وجمعها شؤل بضم الشين
 وتشديد الواو كما جمع ورع ورافع ورائد والافاء بالكسرة مصدر أثلت
 الناقة اذا اتلاها ولدها أي تبعها أي من زمن كونهما شولا الى زمن تبعية
 أولادها كما في التصريح وغيره (قوله قدتره سيديويه من لدن كانت شولا)
 أتى في التقدير بأن اقله اضافة لدن الى الجملة واعتراض بأنه يلزمه حذف
 الموصول الحرفي وصلته وابقا معجولها وهو ممنوع وان جاز حذف أن وحدها
 خلا فالسبب هو كلام البعض وأجيب بأنه حل معنى لا حل اعراب وحل

وهذا الرابع أضعفها
 والاول أرجحها وما بينهما
 متوسطان ومعهما لو ألتطعام
 ولو تخرجوا زفية سيديويه رفع
 تمر على تقدير ولو يكون
 عندنا تمره الثاني قل حذف
 كما مع غير ان ولو كقوله من
 لدن شولا فالى اتلا شولا
 سيديويه من لدن كانت شولا
 (وبعد أن) المصدورية
 (تعويض معاها) أي عن
 كان

الاعراب من له كانت وان كانت اضافة الى الجملة قليلة وقد روي عنهم من
 لم يثبت شوا لا يجعل شوا لا مصدر الا جمعاً واذل كنعنم تندي رسيويه
 (قوله ارتكب) وهم خرجوه عن القياس وليس كذلك لانهم عوضوا الحرف
 في الجملة في نحو يوشع فيا سافداً اولي (قوله فتخذف كان) أي وحده اذا
 لا يجوز حذف الاسم مع ما كصرح به الفارسي (قوله وجوبا) أي عند
 الجمع وروى المزمع انما كنت بخطا فلما انطلقت ولم يسمع هذا الجملة الا في
 ضمير المخاطب وأجاز رسيويه أما زيداً هذا ذهب (قوله لا يجوز الجمع بين
 الواصل والمفوض) لا يجوز حذف ما معاً فلا يقال ان أنت برأفة الفارسي
 (قوله وقرب) القاء زائدة دخلت تشبيهاً الجواب لأن الأول سبب
 والثاني مسبب (قوله فأن معدية) أي عند البصريين وذهب الكوفيون
 الى أنها شرطية بدليل القاء لانهم يحيزون فتح حفرة ان الشرطية ونقل
 البعض في بعض اصح حاشيته الاول عن غير البصريين والثاني عن البصريين
 سبق فلم قال الفارسي وان المصدرية حيث في محل نصب أو جرح على الخلاف
 في محله انه حذف حرف الجر معه اهـ (قوله وأنت اسمها) أي اسم كان وقيل
 العامل نفس مالتيا تم اعن كان فالاسم والخبر لهما (قوله والاصل لان كنت
 را) أي الاصل الثاني والاصل الاول اقرب لان كنت راقعة تمت العلة على
 المعلول ثم حذف اللام الى آخره قال الشارح وزيدت القاء لما مر (قوله ثم
 حذف كنت) أي ولة الوصول الحرف قد تحذف نحو ما أن حرامك له أي
 مائت أمد ليس (قوله أما خراشة) تضم الحاء المحجمة صحابي وهو من ادعى
 حذف منه حرف النداء وقوله أما أنت الخ حذف معلولي العلتين بدلالة القام
 والاصل لان كنت ذا صرافته على لا تقتصر على قلة قومي الخ والضميع
 حيوان وهو رديف شبه به السنة المجدية على طريق الاستعارة المصرية
 والاكثر ترشيح وقيل الضميع حقيقة فيها أيضاً ويحتمل أن المراد به الحيوان
 المعروف فيكرن الكلام كناية عن عدم صفته لانه لا يقوم اذا صفوا
 عانت فيهم الضمير قوله السيوطي في شرح شواهد النعتي (قوله حذف كنت)
 أي رحوار وقوله مع معولها جـ هـ المصنف من حذف ما مع اسمها فقط لان
 الخبر كنه لم يحذف لبقاء بعده (قوله بعد ان في قراءهم الخ) تنزل في التصريح

(ارتكب) فتخذف كان ذلك
 وجوبا لا يجوز الجمع بين
 العوض والمفوض (كنتل
 أما أنت بر فاقرب) فإن
 مصدرية وما عوض عن كان
 وأنت اسمها ورا خبرها
 والاصل لان كنت برا
 حذف لام التعليل لان
 حذف ما مع ان مطرد ثم حذف
 كان فليصل الضمير المتصل
 بها ثم عوض عنها ما وأدغم
 فيها التثنية ومنه قوله
 أبحرأه أما أنت ذا صراف
 فان قومي لم نأكلهم الضمير
 عليه حذف كـ مع
 معه وليا بعد ان في قولهم
 اصل هذا لا أي ان كنت
 لا تنزل عبره

وشعوبهم أحده باروعرب الا يقال ما كل من كان الا أحدا (قوله في كل ما ذكر) أي في أن النبي هو الحبر وفي أنه اذا قصد الاحتجاب قرر الحبر بالاولي أنه اذا كان الحبر ملازم للنبي لم يجوز أن يقترب بالابن أن ليس وما كان يشتركون في شيء آخر منه عليه في التسهيل وعبارته مع زيادة من الدماميني عليه وتخصيص ليس بجواز اقتراح خبرها أو إقرار أن كان جملة موجبة بالا كقوله

ليس شيء الا وفيه اذا ما * قابله من البصير اعتبارا ومنع ذلك بعضهم وتأول الميت اماعلى حذف الحبر والجملة حال أو على زيادة الواو ويشاركه في ذلك كل بعد في كقوله

ما كان من بشر الا وفيه * محذومة لكن الآجال تختلف وربما شئت الجملة المحرمة في هذا الباب بالطالبة فقلت الواو ملحقا كقوله وكذا أنا ما يتفقون فأصبحوا * وأكثر ما يعطون لنا النظر الشرير

وقوله فطاولوا ومنهم سابق دمه له * وأخري تقي دمه العيون بالاهل وهذا انما أجاره الاخفش دون غيره من المصريين ولا حجة في البيتين لاحتمال اسبغ وظل فمع التمام وجعل الجملة حالية أو يقال هما ناقصان

والحبر محذوف اه وقال في التسهيل ورفع ما بعد الا في نحو ليس الطبيب الا الملائمة قيم اه أي حلاله اعتد انتفاض نفه على ما في الهمال كما في المغني قال الدماميني حكى ذلك عنهم أبو بصير والعدلاء ثم نقل في رد شعر

هذا الترتيب الى اللغة المشهورة وتأويلات منها أن الطبيب اسمها والاملاء ذوات الاسم لان تعريفه تعريف الجنس والحبر محذوف أي ليس لطبيب غير المسلم موجودا أو أورد عليه أن فيه التزام حذف الحبر بلا سادسة ثم قال

قال ابن هشام ومثقتهم من نقل أبي عمر وأن ذلك لغة تميمية وهذه التأويلات اه وقوله وجود عبارة المغني طيبا (قوله نفهم الاحتجاب) أي باعتبار ما آل

المغني لما من أهل النبي ونبي النبي إيجاب (قوله فلا يقترب خبرها بالا) أي لان الاستثناء المفعول لا يكون في الموجب الا في الفضلات على قلة والحبر ليس فضلة فلا يجوز ما زال زيد الا فتمسلا استحالة استمرار زيد على جميع المقامات الا اقسام (قوله فقول) أي بوجهين أولهما أحسن ما لا اعتراض على تأنيدهما

بأن عال الحلال ان جعل ذلك فيه ان ما قبل الا لا يعمل فيها بعد المستثنى الا

في كل ما ذكر أو أزال وأحواتها
فهيما احتجاب فلا يقترب
خبرها بالا كما لا يقترب بها
خبر كن الخالية من نفي
لتساويهما اقتضاء ثبوت
الحبر وما أروهم خلاف ذلك
فقول كقوله

في نابعه أو في المستثنى منه وعلى الخلف ليس واحدا منهما وإن جعل الظرف
لزم تقدم المستثنى في الاستثناء المفرغ على عامه وقد متعه البصريون وتقدم
الحال على عاملها الظرف وهو نادر وبأن الاستثناء المفرغ في الغضلات
قليل في الإيجاب وخرج ابن جني الييت على أن تنفك ناقصة والازائدة كما
جوزها الواحدى في قوله تعالى كمثل الذى ينعق بما لا يسمع إلا دعاء ونداء
(قوله خراجيع) جميع خرج جميعا مهمله فراه فجيمن بينهما ما واو كعصفور
وهى الناقصة العهنة أو الشديدة أو الضامرة والمراد بالخلف حبسهما عن
المرعى يعنى أنها شاخ معدة للسير فلا ترسل من أجل ذلك إلى المرعى وأبو يعنى
إلى أن كما صنع الشارح تبع المرادى فتسكين الياء للضرورة على رواية ترمى
بالتون قال الدمامينى وأحسن منه جعله اعطافة على مناخة ونائب فاعل
يرمى على روايته بالتحية قوله بها (قوله لا في حال اناختها الخ) أى ذهبى تنقل
من مشقة إلى مشقة وقوله على الخلف أى على وجه الخلف

* (فصل في ما ولا ولات وان المشبهات بليس) *

أى فى العمل كما أشار إليه الشارح (قوله لمشابهة أياها فى المعنى) وهو التنى
والثبوت لا عملها أعمل ليس هو الاستعارة وتلك المشابهة عملة أفعال العرب
أياها أعمل ليس لأن الثبوت قياسنا أياها على ليس وتلك المشابهة جامع
القياس إذ لقياس مع النص فلا اعتراض بأن هذا قياس فى اللغة وهو مجتمع
ساقط جدا نعم قال سمعنا بظهور التعليل بمشابهة ليس فى المعنى لو كان عمل
ليس يساها من التنى وليس كذلك بدليل عملها مع انتقاض نفسها (قوله لأنها
حروف) أن قلت الفعل أقوى من الحرف فلا تقدم عليها أفعال المقاربة
قلت لأنها أظهر مشابها بآيات كان من حيث ظهور وعملها الرفع والنصب كثيرا
كأثرة شجى خبرها مفرد بخلاف أفعال المقاربة ومن حيث موافقة البعض
باب كان معنى وعملها بخلاف أفعال المقاربة (قوله أعملت ما) أى عند
البصريين وجعل الـ وكوفيون المرفوع مبتدأ والمفعول خبره على نزاع
الخافض وهى وإن عند الإطلاق لئنى الحال كليس كما فى الجمع (قوله
وأهلها أبو تميم) بلغتهم قرأ ابن مسعود ما هذا بشر بالرفع ونقل عن عاصم

خارج ما تنفك إلا ما ناخته
على الخلف أو ترمى بها بلدا
قفر أى ما تنفك من
الانحباب إلا فى حال اناختها
على الخلف إلى أن ترمى بها
بلدا قفرا تنفك ههنا ناقصة
ويجوز أن تكون ناقصة
وخبرها على الخلف
ومناخة منصوب على الحال
أى لا تنفك على الخلف
الافى حال اناختها والله أعلم

(فصل فى ما ولا ولات وان)

(المشابهات بليس)

انما شبيهت هذه بليس
فى العمل لمشاهاة أياها
فى المعنى وانما أفردت عن
باب كان لأنها حروف وتلك
أفعال (أعمال ليس
أعجبت ما) الناقصة نحو ما
هذا بشر وما من أمهاتهم
وهذه لغة الجازين وأهلها
نبوتهم وهو القياس لعدم
اختصاصها بالأسماء ولا
عملها أعجبت الجازين

ما حق اتهامهم بالرفع (قوله شروط) أي أربعة ذكر الشاطي منها ثلاثة
مراعاة وواحد اعتنا في قوله وسبق حرف جر الخ فإنه نفى عن أن شرط عملها
أن لا يتقدم معه قول خبرها وهو غير ظرف على اسمها وزاد قوم شرطين
آخرين أن لا تتكرر ما نحو ما لمزيد قائم وأن لا يدل من خبرها موجب بالآخر
ما ريد شي الاثنى لا يعا به وتر كما المصنف لأن الأول أن كان المراد منه أن
لا تتكرر على أن الثانية نافذة مؤسفة فهو داخل في شرط بقاء الثاني لأن نفى
الثاني إزالة للثاني وإن كان المراد منه أن لا تتكرر على أن الثانية نافذة مؤكدة
فهو ضعيف كاستعرفه والثاني داخل في شرط بقاء الثاني لأن إيجاب البديل
إيجاب للبديل من منع أن ابن عقيل يرجع في شرحه على التظلم أن ابدال
موجب عن خبرها لا يطل عملها وعليه شئ السارح في الاستثناء جاءعلا
رفع البديل على محل الخبر وعبارة المعنى اذا قلت ليس زيد شيئا الا شيئا
لا يعا به جاز كون النصب على الاستثناء أو البديل لأن جئت بما كان ليس
بطلت البديلية لأن ما لا قبل في الموجب اه قال الشاطي لا تفعل ما لا يهذه
الشروط بخلاف ليس فانها تفعل دون شرط منها وأورد عليه سم أن إن
لا تلي ليس كما اعترف به بعد ذلك يعني ومقتضى عموم قوله دون شرط منها أن
ليس تفعل وإن ولها أن مع أنها لا تلي ليس أصلا هذا امر ادسم ولم يفهم
البعض مراده فقال ما قال (قوله دون أن) أي المزيدة لا النافية المؤكدة بها كما
يستمد من قول السارح فخرجة على أن أن نافية الخ وبالأول تأكيدي
ما النافية بما نافية أخرى فلا يطل عملها كما يصرح به كلام المصنف في شرح
التسهيل واعنده الدماميني والمرادى وإن خالف في ذلك بعضهم كما مر وقد
يتبادر من هذا الكلام أن تعقب ما النافية بما أخرى زائدة لا نافية مبطلة
لعمل فلنظروا ونعلم نعمل مع أن لبعدها ع شبه ليس يتوقع أن يعدها وتقبل
لضعفها عن تخطي أن وكذا يقال في زيادة ما بعدها أن قلنا ياطالها العمل
(قوله مع بقا الثاني) أي نفى الخبر لا يضر استفاض نفى معه قول خبرها نحو ما زيد
ضار بالاجمرا سم (قوله أي علم) أي من باب البدل والخبر فاه علم منه أن حق
المتدا التقدّم والخبر التأخر (قوله بني غداة) يضم الفين المحجمة والضريف
النفقة والخرف الثمار (قوله لازائدة) أي كما هي على رواية الاله مال

شرط أشار اليها بقوله
(دون أن مع بقاء الثاني)
وترتيب زكن) أي علم فان
قد شرط من هذه الشروط
بطل عملها نحو ما ان زيد قائم
فأخرف نفى همل واسرائلة
وزيد بدأ قائم خبره ومته
قوله
بني غداة ما لا يفوز به
ولا صريف ولكن أنتم الخرف
وأما رواية بعض قوب بن
السكيت ذهب بالنصب
لفخرجة على أن أن نافية
مؤكدة لا زائدة

فالتأكيديان على انها نافية لانه بمنزلة تكسرير ما وعلى انها زائدة
معنوية كالتأكيديين الحروف الزائدة كذا في حاشية السبوطي على
الغني (قوله وكذا) أي كوجود ان اذا انتقص الخ وهذه الجملة معطوفة على
مخذوف قبل قوله نحو وما ان زيد قائم تقديره فسطل عملها اذا وجدت ان نحو الخ
والمعطوف والمعطوف عليه تفصيل لقوله فان فقد شرط الخ فان نظمت عبارة
الشارح (قوله بالا) خرج الانتقاض بغيره فلا يبطل العمل عند البصر بين نحو
ما زيد غير قائم (قوله وما الدهر) قال الناصر المراد به نفس الفلك مجازا
لا حركته فيكون اسم عين فصيح انه من باب ما زيد الاسير والمنتجون الدولاب
الذي يسبق عليه الماء وضم داله أكثر من فتحها (قوله أو مؤول) بجعله من
باب ما زيد الاسير والاصل وما الدهر لا بدور ودوران منتجون وما صاحب
الحاجات الا يذهب معذباً أي تعذيباً فهم آمنه ويوان على المعنوية المطلقة
بفعلين مخذوفين مختلفين بتقديره مضاف في الأول وجعل معذبا مصدر ميمي
بمعنى تعذيباً أو مؤول بجعله مامه فعولين مختلفين مخذوفين متحدين أي يشبه
منتجوناً أو يشبه معذباً وهذا أقل كافة (قوله نحو ما قائم زيد) أي على جعل
قائم خبراً أما على جعله ميمه تدارفاً فالمكتبة في عن الخبر فلا إشكال في بقاء
العمل لبقاء التركيب والمرفوع بالابتداء في هذه الحالة فاعل بالوصف أغنى
عن خبره ما على ما تقدم قاله شيخنا السيد (قوله وقيل غلط) أي لحن وفيه أن
المعروف أن العربي لا يقدر أن يلحن كما أنه لا يقدر أن ينطق بغير لغته كذا
في الروداني ثم قال والذي ينبغي أن لا يشك فيه أنه أن ذلك اذا تركه العربي
وسابقته أمالوا أراد النطق بالخطأ أو بلغة غيره فلا يشك في أنه لا يجوز عن
ذلك وقد تكلمت العرب بلغة الحبش والفرس واللغة العبرانية وغيرها
وأبو الاسود عري وقد سكت قول بنته لا مير المؤمنين على ما أشد الحزب بالرفع
فقول سيويه في قصته مع الكسائي في مسألة كنت أظن أن العنقرب أشد
اسعة من الزنبور فاذا هو مير المؤمنين أن ينطقوا بذلك لا بد من
تأويله كأن يقال المراد من لم يسمع مقالة الكسائي ولم يدر اقصه أو نحو
ذلك مما يقتضي نطقهم على سلبتهم الذي هو المعيار اه وهو كلام في غاية
انقاسه طامس الجري في نقصه (قوله وقيل مؤول) أي بأن فتحته به لا ضاقته

وكذا اذا انتقص النفي
بالانحور وما معمد الارسل
فما قوله
وما الدهر لا منتجوناً بأهله
وما صاحب الحاجات الامعذبا
فشاذاً ومؤول وكذا يبطل
عملها اذا تقدم خبرها على
اسمها نحو ما قائم زيد منه قوله
وما خذل قومي فأخضع لاعداء
ولكن اذا ادعوه فهو فهمو
همو وأما قول الفرزدق
فأصبحوا قد أعاد الله نعمتهم
اذ هم قر يش واذ ما هم بشر
فشاذاً وقيل غلط سببه انه
تعمي وأراد أن يتكلم بلغة
الحجاز ولم يدرك من شرط
النصب عندهم بقاء الترتيب
بين الاسم والخبر وقيل مؤول
* تنبيهان * الأول قال في
التسهيل وقد نعمل متوسطاً
خبرها وهو وجب بالاً

الى مبنى في محل رفع بالابتداء أو بان الخبر محذوف وأي موجود ومثلهم
 حال من الغيبة في الخبر وانما قدرت الخبر مرة في العالم من أن الشاعر غيبي
 (قوله وفاء السيوري في الأول) وقد بان المتعوص عن سبويه المتع والخجوز
 انهما والجري والقراء (قوله انتمضي الحلافة) لا يقال قوله وسبق الخ بقدر
 هذا الاطلاق لشموله نفس الخبر ومعموله والتقبل بالمعول في قوله كجاني الخ
 لا يخصص والقاعدة حمل المطلق على القيد لانه قول عادة اعطاء الحكم
 بالنال مع أن التعميم مبنى على مذهب ابن عصفور الخالف للجمهور ومنهم
 المصنف (قوله وهو اختيار أبي الحسن بن عصفور) وتأييده بقياسه على
 معول الخبر يمنع بالفرق بأنه يتوسع في الفعلة مالا يتوسع في العدة فان قيل
 قد اعترفوا بتقديم خبر ان وأخواتها على اسمها اذا كان ظرفاً أو متبوعاً
 ومجوزاً أجيب بأن هذه المحرور في ضبعة لانها فرع الفرع لانها معمولة
 على ليس وليس معمولة على كان على ما قيل بخلاف ان وأخواتها (قوله وسبق
 الخ) أشار به كانه قد تقدم الى شرط رابع وهو أن لا يتقدم معول خبرها على
 اسمها اذا كان غير ظرف أو جار ومجورولان هذه الاحرف ضعيفة العمل
 فلا تقوى على أن ينصرف معها ويؤخذ من العلة منع تقديم معول الخبر
 على الخبر نفسه ومنع تقديم معول الاسم عليه فلا يقال ما زيد طعامك آكل
 ولا ما زيد انساب فائماً لزوم الفصل بينهما وبين معولها بأجنبي وان تردد فيها
 سم كذا في بس واستظهر البعض عدم بطلان العمل بتقديم معول الخبر على
 الخبر ولتنفس ميل اليه لان الفصل فيه ليس بين ما ومعولها مع اختلاف
 تقدم معول الاسم عليه وانظر هل يجوز تقدم معول الاسم عليه اذا كان
 ظرفاً أو جاراً ومجوزاً للتوسع فيها أو لا (قوله أو ظرف) لا يبعد أن أو مانعة
 خلوت بجوز الجمع (قوله مدخول ما) مفعول سبق دفعه بوجه أن المراد سبق
 ذلك على ما لا متناعه لان مالها الصدارة (قوله والمراد الخ) عبر بالمراد لا يام
 العبارة بمعول نفس الخبر أيضاً (قوله بأهية خرم) الاهية كجاني القاموس
 اعدة بالضم (قوله واب كنت آمتا) عطف على محذوف أي اب لم تكن آمتا
 وان كنت آمتا أو الواو الحال وان وصلية فيكون خلاف هذه الحالة مفهوماً
 بالاول والشاهد في تقدم كل حين لان كل يجسب ما بعدهها وما بعدهها طرف

وفاء السيوري في الأول
 وليونس في الثاني والثاني
 انتمضي الحلافة منع العمل عند
 توسط الخبر ولو كان طرفاً
 أو مجزواً قال في شرح
 الكافية من المحريين من
 يرى عملنا اذا تقدم خبرها
 وكان ظرفاً أو مجزواً
 وهو اختيار أبي الحسن بن
 عصفور (وسبق حرف جر)
 مع مجزوره (أو ظرف)
 مدخول ما مع تمام العمل
 (كجاني أنت معباً) وما عندك
 زيد قائماً (أجارا لعلما)
 سبق مصدر نصب بالمفعولية
 لأجاره ضاف الى فاعله
 والمراد انه يجوز تقديم معول
 خبر ما على اسمها اذا كان
 ظرفاً أو مجزواً كما مثل
 ومنه قوله
 بأهية خرم لذواب كنت آمتا
 فما كل حين من توالي والنبا
 فان كان غير ظرف أو مجزور
 لطل العمل نحو ما طعمامك
 زيد آكل ومنه قوله

في القرآن مجزأ من النساء الاستعارة ورفع على الأهل مال (مائدة) قال
 في التسهيل وتنجس العطوف على الخير الصالح لبقاء مع سعة عطوفها قال
 الدماميني وهذا هو المعروف عندهم العطف على التروم والذي عليه
 جمهور النحاة أنه غير مقبوس ثم قال في التسهيل وينشر ذلك أي جزم العطوف
 على الخير المذكور في غير ليس وما تم قال وإن ولي العاطف بعد خبر ليس أو
 ما وصف بملوه مبني تحوّل ليس أو زينة قائما ولا ذاهبا أخوه أعطى الوصف
 ماله مفردا نصب ويجزأ على التروم ورفع به السبب وهو أخوه في المثال
 أو جعل مبتدأ أو خبرا قرره ما ويطابق الوصف حينئذ والمبتدأ قوله ولا
 ذاهبا أن أخواه ولا ذاهبون أخوته ولك أن تجعل الوصف مبتدأ أو السبب
 فأعلاه أي عن الخير لا عطفه على النفي وإن تلاه أجنبي عطف بعد ليس
 على اسمه أو الوصف على خبره اقترعه ما ويطابق الوصف مدلول عليها بالتقدم وتبين
 بالياء مجزأ على الأصح جر الوصف المذكور وليس ذلك من العطف على معمولي
 عاملين مختلفين لأن جر العطوف بقاء مقدرة مدلول عليها بالتقدم وتبين
 رفع الوصف للعطوف مع ما سواه انصب خبرها أو جرته بالياء لأن خبرها
 لا يتقدم على اسمها فكذلك خبر ما عطف على اسمها يرجع العطف حينئذ إلى
 عطف الجمل اه مع زيادة من شرحه للدماميني (قوله وبعدلا) أي عاملة على
 أن أو عمل ليس (قوله ونقي كان) أي وكان المنقبة أي غير الاستثنائية كمر
 (قوله وبقية النواسخ) عطف على كان فنفي مسلط عليها والمراد النواسخ غير
 أن وأخواتها وغير كاد وأخواتها (قوله قليلا) أي به دفعا للتروم أن قد ليست
 للتعليل (قوله فتكس) الخطاب للنبي صلى الله عليه وسلم والقبيل الحيط الذي
 في شق التواء وهو منه وصوب على لباية من المفعول المطلق أي اغتناما وقوله
 عن سوادين قارب من وضع الظاهر وضع المضمهر (قوله إذا جع) من
 الجع وهو شدة الحرص على الأكل وأعمل بمعنى عجل كأي التصريح
 ولا بقاء أعمل على ظاهره وجه (قوله والتحليل) يعني الفرسان والقعد بضم
 القاف فتكون المهلة فضم الدال وقسمها الضعيف المتأخر قاله العين (قوله
 أجروا الاستهزام) ظاهره ولو غير باطالي وفي التصريح أن أهل في البيت
 للبعد (قوله لشبه ماياه) أي في عدم تحققه مدخول كل (قوله يقول الخ) هو

(وبعدلا) الثاقبة (ونقي)

كان) وبقية النواسخ (قد جع)

قليل من ذلك قوله

فكس لي شبعايوم لاذ شفاع

بغير قليل من سوادين قارب

وقوله

وان مدت الأيدي إلى الزاد

لم أكن بأعجلهم إذا جع

التروم أعجل

وقوله

دعاني أخي والحيل بيني وبينه

فلم أجد على لم يجدني بغير

وربما أجروا الاستهزام

يجري النفي لشبه ماياه كقوله

يقول إذا قلولي عليها وأقررت

الأهل أخو عيش لتزيدنا ثم

وندر في غير ذلك تكبران ولكن وليت في قوله * فان تناقضنا بحقيقة لانا قهنا

فانك مما أحدثت بالحرب

وقوله

ولكن أجر الوفاة بهم بن

وهل ينكر المعروف

في الناس والأجر

وقوله

الآيات ذا العيش اللذيذ

بدائم * على إحدى الروايتين

وانما دخلت في خبر أن في

قوله أولم يروا أن الله الذي

خلق السموات والأرض

ولم يبي مخلقة من قادر لانه في

معنى أوليس الله بقادر

* تقيمات * الأول لا فرق

في دخول الباء في خبر ما بين

أن تكون بحجازية أو تيمية

كما اقتضاه الطلاقة وصرح

به في غير هذا الكتاب وزعم

أبو علي أن دخول الباء

مخصوص بالحجازية وتوجه

على ذلك الزمخشري وهو

مردود فقد نقل سيبويه ذلك

عن تميم وهو موجود وند في

أشعارهم فلا التفات إلى

من منع ذلك * الثاني اقتضى

طلاقة أيضا أنه لا فرق في ذلك

بين العامة والتي يدل عليها

هجوم من القرزدي بل يرى بأن قوله كما يأتون الاثنان فالضعيف في يقول الى
السكراني اذا اقولوا أي ارتفع على الاثنان وأقردت الاثنان بالالف أي لصقت
بالارض وسكنت الأهل الخ مقول القول واعترض البعض الاستشهاد بما
بأنه خروج عما نحن فيه اذا الكلام في زيادة الباء بعد التناسخ وهو مدفوع
بأن قول الشارح ور بما أجروا الاستفهام غير مقيد بأن يكون الاستفهام
داخلا على ناسخ وان أوجهه عبارة بل هو أعم والمعنى ربما أجروا
الاستفهام الموجود في الكلام بحري النفي الداخل على الناسخ فالاستشهاد
بالبيت في محله (قوله ونذر) أي دل جدا (قوله كخبر أن الخ) وكالحال في
ما جاء في زيد براكب (قوله فان تأ) أي تبعدهما أي عن أم جندب المذكورة
في قوله أول القصيدة

خليل مرائي على أم جندب * لنقض حاجات القواد المعذب
حقيقة أي مدة لانلاقها يدل من تتألان عدم الملاقاة هو التأني كما قاله زكريا
(قوله لو فعلت) معترض بين اسم لكن وخبرها وجواب لو محذوف أي
لو فعلته لأصبت أو هي لاقتني (قوله وانما دخلت الخ) جواب عما برده على قوله
ونذر وحاصله كيف تدعى مدور ما ذكر مع وقوعه في القرآن المنزه عن وقوع
النادر استعماله لا وحاصل الجواب أن دخوله في الآية لأن مدخوله ما يؤل
بحسب المعنى إلى خبر ليس (قوله لانه في معنى الخ) بدليل التصريح به في قوله
تعالى أوليس الذي خلق السموات والأرض بقادر أو يقال لأن أذن ومحمولها
سأله مستدفع على يروا العلمية وهي من التواضع قد دخلها جزء من معه ولى
التواضع فكأنه معوله وقد أجاز الزجاج القياس على ما في الآية أجاز ما ظنفت
أن أحدنا قائم (قوله في خبرها) الاضافة لا في ملازمة بالنسبة للقيمة لانها
لا خبرها أي الخبر الواقع في خبرها (قوله وتبعه على ذلك الزمخشري) بقاء
منها على أن مقتضى زيادة الباء نصب الخبر وليس كذلك فان مقتضى نفيه
أهـ دما مني أي بدليل دخولها في تخولم أكن بقائهم وامتناعها في كنت قائما
(قوله في أشعارهم) كقول القرزدي لعمر ك ما من بتارك حقه
(قوله بدخول ان) أي أو بعدم الترتيب لا بانتقاض النفي بالالف وهو مقيد

بدخول ان وقد صرح بذلك في غير هذا الكتاب ومنه قوله * لعمر ك ما ان أبو مالك * بوا ولا بضعيف فواة *
* الثالث اقتضى الطلاقة أيضا انه لا فرق في لا بين العامة عمل ليس كما تقدم والعامة عمل أن نحو قوله

تفصيل فلا اعتراض (قوله لا خير بخير) بحث فيه باحتمال كون الباء
 ظرفية لازائدة والظرف الجار مجرور وأجاب بغير واحد كما لبعض بأن هذا
 الاحتمال خلاف الظاهر وإن ادعى الدماميني ظهوره وأنا أقول لا ينس
 التزام هذا الاحتمال أو التزام كون الكلام على زيادة الياء مقبولاً لأن المعنى
 المتصور من هذا الكلام أني كثيرة الخير في الخير الذي بعده التار أي في
 وجودي من الخير في الخير الذي بعده التار وهذا انما يفيد الكلام إذ
 جعلت الباء ظرفية أو في الخبرية عن الخير الذي بعده التار وهذا انما يفيد
 الكلام إذا جعل مقولاً والأصل لا خير بعده التار خير وليس المقصود في
 الخبرية التي بعدها التار من الخير كيقيد جعل الباء لازائدة من غير التزام
 القلب لأن معنى كون لا في الجنس انما في الخبر عن الجنس فان قلت يقضي
 عن التزام القلب جعل بعده التار صفة لاسم لا قلت يلزم حينئذ التفصيل بين
 الصفة والموصوف بأجنبي وهو خير وحديث كنت دعوى الزيادة محسوسة إلى
 ارتكاب القلب الذي هو خلاف الأصل كان احتمال الطريقة هو الظاهر
 وقاد للدماميني قد بدره فله في غاية الحسن والتمانة (قوله في التكررات) انما
 اختص عمل لا بالتكررات لأنها عند الإطلاق لا في الجنس برجمات وأوجبه
 بمرجوحية وكلاهما بالتكررات أنبأه سم أنما التي لا في الجنس تصانفاً
 عملان وأورد على تخصيص عمل لا بالتكررات أنه وقع في أمثلة سيبويه مترد
 ذاهباً ولا أخوه فاعداً وأجيب بأنه لا عمل لأجل هي زائدة والاستحسان تابعان
 لمعول ما قاله المصريح (قوله كليس) حال من لا أو مقعول مطلق على معنى
 عملاً كعمل ليس (قوله بشرط بقاء النبي والترتيب) أي بين اسمها وخبرها
 ولم يقل وعدم الاقتران بان لأنها لا تقترن بـ اسمها فلا يحتاج إلى اشتراطه
 وبقي شرطان عدم تقدم معول خبرها على اسمها وهو غير ظرف أو جار
 ومجرور وأن لا تكون ان في الجنس تصانفاً لا يرد الياء التي أعني تعز الخ لان
 التخصيص على في الجنس فيه من القرينة الخارجية لا من نفس لا (قوله
 على مامر) أي من البيان قبل ومن الخلاف (قوله تعز) أي تعبر وتسل
 والوزر المجاز والشاهد في الشطر ومن وقيل لا شاهد في الشطر الأول

لا خير بخير بعده التار أي
 لا خير خير (في التكررات)
 أعلمت كليس لا الباقية
 بشرط بقاء النبي والترتيب
 على مامر وهو أيضاً خاص
 بلغة الجار دون تعميم ومنه
 قوله

تترفلأشي على الأرض باقيا
 ولا وزر عما قضى الله واقيا
 بوسيات الأول ذكر ابن
 النجدي أنها عملت في
 معرفة وأنشد للناطقة
 الجعدى وحلت

وحملت سودا نقاب لا أنا باغيا وها هو لا عن هم امرحيه وترد رأي الناطم في هذا

البيت فأجاز في شرح التسهيل
القياس عليه وتأوله في شرح
الكافية فقال يمكن عندي
أن يجعل أنا مرفوع فعل مضارع
ناصب باغيا على الحال تقديره
لا أرى باغيا فلما أضمر الفعل
برز الضمير وانفصل ويجوز
أن يجعل أنا مبتدأ
وافعل المقتر بغير خبرا
ناصبا باغيا على الحال
ويكون هذا من باب
الاستغناء بالعمول عن
العامل لدلالته عليه ونظائره
كثيرة منها أقوله سم حكمت
مسيطا أي حكمت لك مسيطا
أي مبتدأ فاعل مسيطا وهو
حال متبعا عن عامله مع كونه
غير فاعل فأن يعامل باغيا
بذلك وعامله فعل أجب وأولى
هذا القظة * الثاني اقتضى
كلام مساواة لا ليس في
كثرة العمل وليس كذلك بل
عملها عمل ليس قليل حتى
منعه القراء ومن وافقه وقد
نعم عليه في غير هذا الكتاب
الثالث انتفاء على خبر لأن
يكون محذوف فاحتج قيل أن ذلك
لازم كقوله

لا احتمال أن باقيا جال من الضمير في على الأرض وعلى الأرض خير فيكون
محملا للرفع والنصب وفيه أنا لو سلمنا أن على الأرض خير ساكن نصب الخبر
في الشطر الثاني فريضة على نصبه في الأول والا كان تلفية ما بين ائتين فيكون
الاستشهاد بالشطرين غاية الأمر أنه في الأول بقرينة الثاني (قوله سودا
النقاب) أي حبه السوداء وباغيا طالبا (قوله مرفوع فعل) أي على أنه نائب
فاعل (قوله لا أرى) أي لا أبصر إذ لو كانت عملية لكان النصب مفعولا ثانيا
لأحالا ولعله لم يجعلها عملية والنصب مفعول مع أنه أنصب بالمعنى لأن حذف
غير القلب أكثر من حذف القلب (قوله وافعل المقتر بعده) انما قدر بعده
لما مر من وجوب تأخير الخبر الفاعل الرفع لضمير المبتدأ (قوله هذا) أي
الوجه الثاني من باب الاستغناء بالعمول الخ أي من باب سد الحال سد الخبر
العامل فيها كما يؤخذ مما بعده أي قوله ونظائره الخ فلا اعتراض بأن لوجه
الأول فيه أيضا الاستغناء بالعمول وهو أن أناع العامل وهو فعله المحذوف قاله
شيخنا والبعض ولك أن ترجع اسم الإشارة إلى التأويل بوجهيه ويكون
التظهير على وجه الأول نحو حكمت مسيطا في الاستغناء بطلق معمول
عن مطلق عامل وان لم يكن معمول حالا والعامل خبرا وحيد فلا
اعتراض ولا جواب (قوله حكمت مسيطا) تقدم أن هذا أشاذ فلا يناسب
التظهير به (قوله اقتضى كلامه) حيث شبهه بليس ثم قال وقد تولى لا فافاد
أن العمال لا كليس كثير وأهل مراد الشارح باقتضاء كلام المصنف
المساواة في الكثرة اقتضاء المساواة في أصل الكثرة فلا يمنع كلام الشارح
بأن الغالب تضعف المشبهة عن المشبهة (قوله قليل) بل قيده في شرح
القطر بالشعر وجعله ابن الحاجب سماعيا وبقية الحاشي وعلقت القصة
بتهنئة شمه بليس لأنها التي مطلقا وليس لنفي الحال وما اقتضاه كلامه
شما صرح به في تهنيئه حيث قال ويحققهم أن النافية قليلة ولا كثيرا اه
قال السيوطي قال ابن مالك عمل لا أكثر من عمل ان وقال أبو حيان العواب
عكسه لأن ان قد عمت نظما ونثرا ولا هما أقل بل جدا بل لم يرد منه صريحا
سوى البيت السابق اه (قوله من نيرانها) أي الحرب وقوله فأنان قيس الخ
عنه للجواب المحذوف أي فأنانا أصلا فأنان قيس والقافية مطلقة لا مقيدة

بدليل قيمة الشرائع فلا يقال يحتمل أن لا عملة عمل إن لا عمل له ورالفهم يمنع
هذا الاحتمال قاله الروداني (قوله وقد تلى) من ولي شئ عليه ولا ينفذ لولا
و يشترط لأعمال لا ت وان عمل ليس ما اشترط في ما لا الشرط الأول لا
ان لا تزداد بهما فلا معنى لاشتراط عدم زيادتهما بعدهما ويظهر قياسا
على ما سبق في ما أن تأكيده ان الثانية بما فيه أخرى لا يبطل عملها وترتيب
لان اشتراط أن يكون معه ولاها اسمي زمان وقد لتحقيق بالنسبة لان
ولتقليل التبعي بالنسبة لان بناء على جواز استعمال المشتركة في معنيته فلا
ما في قول صاحب التوضيح وعملها أي لان اجماع من العرب وعلى تسليم
أن قد لتقليل بالنسبة الى لان أيضا يقال الاجماع على الجواز فلا ينافي في
الوقوع وان قلت اذا اجتمعت العرب على اعمالها فكيف ينفع بعض
الحياة كذا حفش قلت معنى اجماع العرب على اعمالها كما في الروداني
اه وحذف في لغة الحجازيين والتمحيين بعدها مرفوع وحده ومنصوب وحده
فهذا امراده بالعمل المجمع عليه وهذا الاشارة الى اختلاف النعمان في ذلك
الموجود على هو معه ولها أولا (قوله هذا النعمان) اسم الاشارة وراجع الى
عمل ليس في قوله اعمال ليس لا الى عمل لا في قوله في التكرار اشاع كلفهم
لكونه اقرب فاعترض وتنه اليه ضياشعا ركاهما بشتراط التكرار لان
وان وهو عبر مسلم في أن لا تافعل في المعارف والتكرار بل قيل بشتراط
المعرفة (قوله وتقل منه عن الاخفش) وعليه فالشروع الذي يلزم ما ابتدأ
حذف خبره والمنصوب الذي يليها مفعول لفعل محذوف تقديره أرى مثلا
أوله في التصريح (قوله ومنعه جمهور البصريين) وما يخرج عليه قول
بعضهم ان تأثم فتدب التوت أصله ان تأثم حذفت حمزة أما اعتبارها
وأدخمت التوت في التوت وحذفت ألفه الموصول مثل فتنا في كذا فتنا في
فأصله لكن أنا ففعل فيه ما مر وسمع ان تأثم على الاعمال أو لدق المعنى قل
الذي ما يبي قرأ ابن عامر لكنا بآيات أفأ أو لا وقفا نعر يشا بالاق
عن الهمزة المحذوفة وعبره بآياتها وقفا تخط على الأصل اد والخط لم يقر
ان تأثم ألف عقب التوت مع أنه القياس شيوتها وقفا ولعله لم ينع التباس ان
خطابا نا التي هي ضمير رفع متفعل واعرابها لكها وان في نص من حرف

(وقد تلى لان وان دا العمل)
المكرر أم لان فأنش
سيوييه والجهور عملها
وتقل منه عن الاخفش
وأنا ان وأحار اعمالها
الكسائي وأكفر المكويين
وطائفة من البصريين وتنه
جمهور البصريين واختلف
القول من سيوييه والمبرد
والجميع الاعمال قد جمع
شرا وطما في الشرفوا هم
ان أحد حيرا من أحد الا
بالغاية وبه عمل منه ابن جني

قراءة سعيد بن جبير ان الذين تدعون من دون الله عبادة أمثالكم على أن ان نافية رفعت الذين ونصب عبادة
(٣٦٤) أمثالكم خبرا ونعنا والمعنى ليس الا صنم الذين تدعون من دون الله عبادة أمثالكم

في الاتصال بالعقل فلو كانوا
أمثالكم وعبدتوهم لكنكم
بذلك خطئين ضالين فكيف
حاصلكم في عبادة من هو
دونكم بعدم الحياة والادراك
ومن انظم قوله

ان هو مستوليا على أحد
الاعلى أضعف الجنانين
وقوله

ان المرء ميتا بانقضاء حياته
ولكن بأن ينبغي عليه فيحذرا
وقد عرفت أنه لا يشترط في
معمولها أن يكونا كرتين

(ومالات في سوى) اسم (حين)
أي زمان (عمل) بل لا نعمل
الا في أسماء الاحيان نحو
حين وساعة وأوان قال تعالى
ولات حين مناص وقال
الشاعر

ندم البغاة ولات ساعة مندم
وقال الآخر

طلبوا صلحنا ولات أوان
فأجبتنا أن ليس حين بقاء
أي وليس الأوان أو ان صلح
خذي المضاف اليه أو ان

استدراك أنما تبدأ أول خبر الجملة بعده ورابطها بياء المتكلم وهو ضمير
الشان مبتدأ ثان خبر الجملة بعده ولا تحتاج لرايط لانها عين المبتدأ والله
مبتدأ ثالث خبره في وهذه الآية عما اجمع فيه الجملة الكبرى فقط والصغرى
فقط والكبرى والصغرى باعتبارين (قوله قراءة سعيد الخ) خرجها بعضهم
على أن ان مخففة من المثبتة ناصبة الجزأين لتوافق القراءتان اثباتا وهو
تخرج على شاذ لان نصهما الجزأين شاذ (قوله خبرا ونعنا) على الالف والنشر
المرتب (قوله والمعنى الخ) اشار به الى دفع التنافي بين القراءة المشهورة المثبتة
للثبوت ومقابلها النافية لها وحاصل الدفع أن النبي والاثبات لم يتوارد على
مثلية واحدة فالثبوت المماثلة في العبودية والمنفية المماثلة في الانسانية
وأحوالها كالعقل (قوله الاعلى أضعف الجنانين) يعلم منه أن انتفاض التي
بالنسبة الى معمول الخبر لا يبطل عمل ان كما (قوله وقد عرفت) أي من الامثلة
(قوله في سوى اسم حين) قد راسم لدفع توهم أن المراد لفظ حين فقط كما قيل
بذلك (قوله مناص) أي فرار (قوله ولات ساعة مندم) الواو للتحال والمندم
الندامة (قوله أن ليس) أن نفسية واسم ليس فمهم مستتر عائدا الى الاوان
وقوله حين بقاء أي بقاء الصلح (قوله أي وليس الخ) تفسير لقوله ولات أوان
(قوله متى الثبوت) أي معنى ليصح الساء (قوله وبني) أي عند الجمهور
وذهب القراء الى أنها قد يحجر بها الزمان كافي البيت وقراءة بعضهم ولات
حين مناص بالجذر وأجيب بأن الجري الآية على تقدير من الاستعراقية
ويحوز ذلك في البيت أيضا (قوله لشمه بنزال الخ) قد يستفاد منه جواز بناء
امام في الحسالة المذكورة على المكسر لشمه بنزال فتأمل (قوله بني على
المكسر) قال البعض ويحتمل أن يكون مبنيا على السكون وكسر على أصل
التقاء الساكنين ونون للضرورة اه وهو فاسد لان التقاء الساكنين يمنع
البناء على السكون (قوله لهفي) بفتح الهاء من باب فرح كافي القاموس أي
خزي مبتدأ خبره عليك أولاهة أي لأجل لهفة أي أتحزن عليك لأجل
تحزن الخائف الذي يطلب جوارك أي إغاثةك (قوله فارتفع مجبر على

متوى الثبوت وبني كما فعل قبل وبعد الا أن أو انالشمه بنزال وزا بنى على المكسر ونون اضطرارا
وأما قوله * أهني عليك لهفة من خائب * يعني جوارك حين لات مجبر * فارتفع مجبر على الابتداء

أما المعاملة أي لأن جعل مجرأولاته مجرأولاتهم فلهذا على الزمان تسمية في نحو
 في لات الواقع بعد ما هنا كقولهم حنت توار ولات حنا حنت مذهبان وأحداهما أن لات (٢٦٤) -

الاعتداء والمقوغ وقوعه بعد التي أو تقدم الخبر وإلى هذا أشار بقوله
 أولات مجرأولاته مجرأولاته أي بفعل محذوف (قوله أي لا أن الخ) لف
 وتترش وتترش (قوله هنا) أي يضم الماه وتكسب التون وسنهما مكسورة هما
 وهما ترحم الماه أن التلاتجة تترش (قوله ولات هنا) يضم الماه كفي
 الماهي (قوله وهما في موضع الخ) أي خبر مقدم (قوله على حذف متعلق)
 أي والفعل هنا أصيب إليه كمن لم يجد الخفت فلم ولم يحكم كمن ذهب إليه
 بعضهم ومرياته (قوله والتقدير وليس أوت الخ) جرى على القليل من
 استعماله فالتزمان ولم يجر على الكثير من استعماله لما لم يكن قراوا من
 عمل لان في غير الزمان (قوله وفيه أيضا الخ) وفيه أيضا الجمع بين معمولي
 لات وحذف الضاف إلى جملة (قوله أعمال لات في معرفة) أي ظاهرة في
 في المعنى وقوله وانما تعمل في مكرة أي عملا ظاهرا فلا يقال أن المشر لا يذ
 أن يكون معرفة كقوله المستف وأشار إليه الشارح بقوله ما جانيش
 الأواب أو أن ملح وقوله بعد ولات الحين حين مناص قال المستف لأن
 المراد في كون الحين الخاص حيناً يوصف فيه لا في كون جنس الحين ماه
 ولعل هذا إذا كان المقتر الاسم بذليل تقديرهم الخ مكررة في قرأتم من
 رفع حين مناص (قوله هنا) أي كثر لان الخبر يحيط بالقاعدة (قوله أي كثر
 لهم) ظاهراً جعل كثر خبر لات وهو لا يصح لأن من شروط عملها كون
 معمولها اسمي زمان فيجب أن يقتصر ولات حين مناص حيناً كثر لهم
 فيكون كثر مناصقة للخبر لا خبراً (قوله كثر في وقت) أي في ذات الاستفاد
 من ما لات لفظ قال في التصريح بزيادة التاء في لات أحسن من زيادته في
 ريت ريت لان لات محمولة على ليس وليس تتصلح التاء من ثم ثم تتصل
 بلا المحمولة على ان (قوله بالفعل) يعني ليس اذ يلحق اناتها ما سارت توار
 ليس وعند حروفها (قوله وقيل للباقة) يرد عليه ويقع عليها بانها با
 كفي المسامحة (قوله كفي نحو علامة ونسابة) انشيد في مطلق للباقة
 ولا يقال أن التاء في لات لا أصل للباقة في التني وفي علامة ونسابة زيادة

مهلة لا اسم لها ولا خبر وهنا
 في موضع نصب على الظرفية
 لانه إشارة إلى المكس وحنت مع
 أن منكرة قبلها في موضع رفع
 بالابتداء والتقدير حنت
 توار ولات هاتين حنتين
 وهذا توجيه الماهي
 والثاني أن تكون فتا اسم
 لان وحنت خبرها على حذف
 مصاف والتقدير وليس الوقت
 وقت حين وهذا الوجه
 ضعيف لان فيه إخراج هنا
 من الظرفية وهي من
 الظروف التي لا تصرف
 وفيه أيضا أعمال لات في
 معرفة وانما تعمل في مكرة
 واختص لان بأنها لا يذ كر
 معها معمولاً ما عمل لا يذ
 من حذف أحدهما (وحذف
 ذي الرفع) مهم وأهوال اسم
 (نشأ) تقدير ولات حين
 مناص ولات الحين حين
 مناص أي وليس الوقت
 وقت قرأتم حذف الاسم
 وبقى الخبر (والعكس قل)

حيناً قرأتم شذوذ ولات حين مناص برفع حين على أهما - بها والتقدير محذوف - الباقية
 والتقدير ولات حين مناص لهم أي كثر لهم * خاتمة * أصل لان لا التسمية زيت عليها فالتاء
 كاذبة ريت وحت قيل ليعرى شبه ما باله وقيل للباقة في التني كفي نحو علامة ونسابة تسمية

المباينة في الانبات (قوله وحركت الخ) متعلق بالقول بأن التاء الثانية
في كان الاوضح تقديمه على قوله وقبل للباينة (قوله أصلها ليس) أي بكسر
الياء كفي المعنى والتعريض وان صرح الشارح بعد بأنم اسما كنهة فهي حينئذ
فعل ماض وقيل هي ماضى يليت أي ينقص يقال لايت يات وألت يأت
وبهم ما قرئ قوله تعالى لايتكم من أعماكم شيئا (قوله والسين تاء)
كما قيل أصل ست سدس قلبت السين تاء وكذا الدال وأدغمت (قوله بين
اعلاين) أي قلب الياء ألفا التحركها وانفتاح ما قبلها وقلب السين تاء
(قوله وهو مرفوض الخ) قال بعضهم الحق عدم الرض بدليل باب
قوعه بل قد يتحقق أكثر من اعلاين كفي باب قضايا وخطايا فتدبر
(قوله الاماء وشاء) أصلها ماموه وشوه قلبت الواو ألفا والهاء همزة
(قوله في يطدو يتد) مضارع او يطد الشيء وطدا وطرده أثبتته وطرده وتدا
وتدته ثبته وأصلها يوطدو يوتد حذف الواو لوقوعها بين عدوتها الياء
والكسرة (قوله وقلب العين الخ) أي لبقا في الادغام (قوله الياء الساكنة)
فيه أنها عطف هذا المقال مختصرة كما مر

(أفعال المقاربة)

لم يقل كادوا أخوانا على قياس ما سبق لأن هذه العبارة تدل على ان كادأم
بأبها ولا دليل عليه بخلاف أمية كان لأن أحداث أخوان كان داخلة تحت
حذفها ولأنها آمن التضرعات ما ليس لغريها والمقاربة مفاعلة على غير
بأبها والمراد أصل الأقرب لأن الفعل هنا من واحد كسافر لا من اثنين كقاتل
أفاده من وتبعه البعض وغيره ولا أن تضعها على بابها أقرب كل من معنى
الامم ومعنى الخبر من الآخر وان كانت دلالتها على قرب الخبر بالوضع وعلى
قرب الاسم بالزوم وهما من كدباء أو واو قولان واستدلوا بكونها واوا
بمحكية سيبويه كدت بضم الكاف كاد وكان قياس مضارع هذه اللغة
أ كود كدكهم شذوفا قالوا كاد وجعله ان مالا من تدخل اللغتين
فاستغنوا بمضارع كدت المسكورة الكاف عن مضارع مضمومها (قوله
وضعت للدلالة الخ) اللام تعملية لاسلة الوضع فلا ينافي أن الموضوع له نفس
قرب الخبر للدلالة عليه وكذا يقال فيما بعد (قوله على قرب الخبر) أي

وحركت فسرقا بين
الحاثة الحرف ولحاها
الفعل وليس لالتقاء
الساكنين بدليل رب وثت
فأنما فهم ما مختصر مع
تحرير ما قبلها وقيل
أصلها ليس قلبت الياء
ألفا والسين تاء وهو ضعيف
لوجهين الأول أن فيه جمعا
بين اعلاين وهو مرفوض في
كلامهم لم يجز منه الاماء وشاء
الآتري أنهم لم يدغموا في يطد
ويتدفرا من حذف الواو
التي هي الفاء وقلب العين الى
جنس اللام والثاني أن قلب
الياء الساكنة ألفا وقلب
السين تاء شاذان لا يعدم
علمهما الا بدليل ولا دليل
والله أعلم

(أفعال المقاربة)

اعلم أن هذا الباب يشتمل
على ثلاثة أنواع من الفعل
أفعال المقاربة وهي ثلاثة
كاد وكرب وأوشك وضعت
للدلالة على قرب الخبر وأفعال
الرجاء وهي أيضا ثلاثة عسى
وحرى واخلاق وضعت للدلالة

قرب معناه من معني الاسم وقربه منه لا يستلزم وقوعه بل قد يستحيل عادة
 كما في كاذب يتهاوى (قوله على رجا الخير) يعني الطمع في الخير محبوا
 والاشفاق أى الحروف منه مكرها في كلاءه الحلاق الرجا على الطمع
 والاشفاق وهو تغليب كما قاله بس وقد احتجنا في قوله تعالى وعسى أن
 نذكره واشيا الآية كما في المفتي قال له ما بيني فالاولى للرجي والتساية
 للاشفاق بحسب ما في نفس الامر أى ما كرهتموه من الغزو وبني أن
 يرجي لا خير لأن فيه ما لا نظير والقيمة أو الشهادة والجنة وما أحبته
 من القعود عن الغزو وبني أن يكره لأن فيه الدل وحرمان العنبة والاجر
 وقال الشئى الاول لاشفاق المحاطين نظر الى ما عندهم من الكراهة
 والتساية لترجم نظرا الى ما عندهم من المحبة (قوله على الشروع)
 أى التانس ماول اجزاء الفعل (قوله من باب التغليب) أى تغليب بعض
 أنواع الالباب لشهرة غالبه ~~وكثرة وقوعه~~ في الكلام على بقية الأنواع
 ولا ترد شهرة على لام المشهورة فقط من نوعه وهو أفعال الرجا وما قاله
 الشارح أول من قول صاحب الدوسج من باب تسمية الكل باسم جزئه
 لقول الناصر الحافى تسمية الكل باسم جزئه عبارة عن إطلاق اسم
 الجزء على ما ركب منه ومن غيره كتسمية المركب كلفة وأما تسمية الأشياء
 المجردة من غير تركيب منها كتغليب كالعمر بن والتميز من هذا وقد قيل
 أن في أفعال الرجا وأفعال الشروع أيضا مقاربة ومن أمثلة ذلك التيسر
 حيث قال المقاربة تختلف فتارة تكون إشارة الفعل من الرجا كعسى لأن
 رجا الفعل دونه تدبيره وتارة تكون للاخذ فيه لأن الشروع في الفعل
 يلزمه القرب منه وعلى هذا التغليب أيضا لأن الكل عليه أفعال مقاربة
 ولو بطريق الاستلزام أمده الروداني (قوله في العمل) أى لا في كل
 أحكامه ما بالخير لا يتقدم هنا ويجوز حذفه أن علم بخلافه في باب كنى
 في المستثنى على كلام في الثانية مرسله ~~مكره~~ وأما توسط الخير فإثرا
 باتفاق الدالمة تترن ما وعلى أحد القولين إذا اتترن بان وصحبه ابن عسقلان
 كذا في الجمع والله ما بيني ولما كانت عبارة المصنف توهم على كذا في كل
 ما عمل فيه كأن دفع ذلك بالاستدراك (قوله كادوعسى) أى وأخواتها ما

على رجا الخير وبقية أفعال
 الباب للدلالة على الشروع
 في الخير وهي أشاوطه
 وأحد وجعل وعاق تسمية
 الكل أفعال مقاربة من باب
 التغليب (ككأن) في العمل
 (كادوعسى)

الآية (قوله لم يكن يذراخ) قال الذماميني نقلنا من المستنف وقع الخبر في هذا الباب غير مضارع تبين على أصل متروك وذلك أن سائر أفعال هذا الباب مثل كان في الدخول على مبتدأ وخبر فالأصل أن يكون خبرها كخبر كان في وقوعه مقدر أو جملة اسمية وفعلية ونظرا فافترا الأصل والتم كون الخبر مضارعا ثم شبه على الأصل شدوا في مواضع (قوله غير جملة الخ) قدر جملة لأن الخبر ليس الفعل فقط لكن يرد أن خبرهما إذا اقترن بأن يخرج من باب الجملة إلى باب المقدر لأن يراد الجملة ولو بحسب الصورة الظاهرة (قوله وأخواتها) زاده دفعه المساقال غير المضارع يصدق بالجملة الاسمية والماضوية وهما لم يخبر بهما عن كذا وعسى بالكتابة وظاهر النظم بوجه ووردهما خبرا عنهما وأحصل الدفع أن في المتن حذف الواو مع ما عطف أي لهذين وأخواتها والمعنى على التوزيع و يجب أيضا أن غير نسكرة في سياق الإثبات فلا يحوم لها (قوله فلذلك افترا) أي لا يتحصا خبرها بما ذكره هذا أيضا حكمه تأخيرها عما حمل على ليس مع أنها حروف وهذه أفعال (قوله فأبت) أي رجعت إلى فهم قبيلة (قوله لا تسكتن) أي من العدل (قوله أي سمع مسحا) قيل فيه حذف عامل المصدر المؤكد وهو ممنوع عند الناظم وأجيب بأنه ليس بمؤكد بل نوعي لتعلق ما بعده وهو بالسوق أي فطفق يسمع السيف مسحا كأنها سوق الخليل وأنها قها (قوله وقد جعلت الخ) القلوص الناقاة الشابة والاكوارج جمع كور بفتح الكاف وهو الرخل أي المنزل والمرتع المريح ومن الأكوارج متعلق بقريب والمعنى ما فقت تقرب من تعها من الأكوارج ما من الأعياء (قوله فعل الرجل الخ) الاستسما اديه مبني على أن إذا طرف لأرسل غير شرط فان جعلت شرطية فخبر بجعل الجملة الشرطية وجملة أرسل غير شرط ولا شاهد فيه حينئذ هذا ما قاله البعض تبعه الشيخنا وفي التصريح ما ربه ويصح الاستسما اديه على أن إذا شرطية حيث قال بعد ذلك كلام ابن عباس مانعه فأرسل خبر بجعل وهو فعل ماض قال الموضع في شرح الشواهد وهو ذالم أرمن يحسن تقريره ووجه أن إذا منه بوجه ويجوز أن على الصحيح والمعمول مؤخر في التقدير عن عاملة فأول الجملة في الحقيقة أرسل فأفهموه اه

لم يكن يذراخين جملة فعل

مضارع لهذين وأخواتها

من أفعال الباب (خبر)

فلذلك افترا قايما بين وغير جملة

المضارع المفرد كقوله فاب

إلى فهم وما كدت آيبا وقوله

لا تسكتن في عيت صائما

وأنما فطفق مسحا بالسوق

فالخبر محذوف أي يسمع مسحا

والجملة الاسمية كقوله

وقد جعلت قلوص بني زياد

من الأكوارج متعلقا بقريب

وجملة الماضي كقول ابن عباس

رضي الله عنهم ما جعل الرجل

إذا لم يستطع أن يخرج أرسل

رسولا (وكونه) أي كون

المضارع الواقع خبرا (بدون أن)

المصدرية

(قوله بعد عسى ترز) لأن الترجي مستقبل فتاب أن وقيل تجرد هاهنا أن
خاص بالشعر وانما ساغ الاختيار بأن يقوم متلا مع أنه في تأويل صدر
ولا يخبر عن الذات بالمعنى لانه على تقديره مضاف أى عسى حال زيدان يقوم
أو عسى زيداً أن يقوم أو على سبيل المبالغة وقيل المصدر المؤول قد ينصب
جملة على الاسم من غير تأويل وقيل بقدر أن الاختيار انما وقع أولاً بالفعل
ثم جىء بآن لتؤذن بالتراخي لا قصد البطلان وهذا الجواب الأخير يستدفع
الاعتراض المتقدم على تقدير الشارح جملة وقيل المقرر وبأن مفعول به
على قضيتين الفعل معنى فارب أو على اسقاط الخافض على تضمينه معنى قرب
وقيل بدل اشتمال من الفاعل على تضمينه معنى قرب وعسى على هذين
التأويلين تأمة وقيل بدل اشتمال من المرفوع وسد هذا البطلان هذا الجزم
كما سدد المنة وإير في قراءة حمزة ولا تخفى المدين كقروا انما على اسم
خير لانه مهم بالناء القوية وفتح السين ولا محذور في لزوم البسطة لانه
المقصود بالحكم ولا ينافيه كونه تابعاً لأرب تابع يلزم كتابه بجر وروى
الظاهر عند الأكثر لم يجعل المبدل منه اسم عسى وأول مفعول تحسب
لأن المبدل منه في حكم المثار وح عسى على هذا القول تامة كقول
الجهوور كذا في الغني وحواشيه ولت أن تقول نص الزمخشري وغيره على أنه
ليس معنى كون المبدل منه في حكم المثار وح أنه، ويدربل أن البديل مستقل
بفسه لا مقيم لتبوعه كالنعت والبيان وحيث لا مانع من جعل المبدل منه
اسم عسى وأول مفعول تحسب كما أن الفاعل في نحو وثقني زيد على هو
المبدل منه لا بدل الاشتمال فتأمل (فائدة) قال الشيخ النجاشي عسى موضوعة
لزمن الماضي ولم تستعمل فيه فلا تنكسر حقيقة فهي في كلام الخلق للرجاء
المجرد من الزمن وفي كلامه تعالى لا علم للمجردين ما عنيان مجازيان بدون
معنى حقيقى بقول العلامة المحلى لم يثبت مثل هذا في كلامهم ممنوع وأجاب
عن أن مراده لم يعلم بثبوته وما ذكره في عسى غيره معلوم اذ كونه ماموضوعة
للزمن غير معلوم وإن كان جائزاً اذ المفهوم كقوله السيد المصنف من
شرح المفصل للشيخ أمير الحاجب عدم وضع عسى للزمن لكم الما وجد فيها
خواص الفعل قد ردت ادراجاها في نظم أخواتها ومثله يتحقق أن المراد

(بعد عسى ترز) أى قليل
ومثله قوله
منه المكرب

قليل كقوله * كادت النفس أن
تفيض عليه * وقوله * أبيت
قبول السلم منافكا كدعوى * لدى
الحرب أن تغزوا السيوف
عن السل وإنشد سيديويه
فم أرمئها أخباسة واحدة *
فنهبت نفسي بعد ما كدت

أفله * وقال أراد بعد
ما كدت أن أفله فحذف أن
وأبقى عملها وفيه اشعار
بالمراد اقتران خبرها من رفع
لأن العامل لا يتحذف
ويبقى عمله إلا إذا طرد
ثبوته (وكعسى) في العمل
والدلالة على الرجاء (حري
ولكن جملا خبرها حتما

بأن متصلا) تنوحي زيد
أنية قوم ولا يجوز حري زيد
يقوم (وألزموا خلوها أن
مثل حري) فقالوا خلوت
السماء أن تطر ولم يقولوا
اخلوت تطر (وبعد
أوشك انقضاء نورا) أي
قل والكثير الاقتران بها
كقوله

ولو سئل الناس التراب
لا وشكوا * إذا قيل ها تو
أن يملوا ويعتروا

الوضع التخيبي أو التقديري اه ومن المعلوم أن الوضع التقديري لا يمكن في
كون اللفظ شيازا كونها في كلامه تعالى لا العلم المجرد أمر غير ثابت وإن قاله
جماعة لاحتمال كونها في كلامه تعالى للرجاء باعتبار الخاطبيين كما هو نص
سيديويه في لعل وقال الرضي أنه الحق كذا في بس وقول اللقاني عسى موضوعة
لأزمن الماضي أي للرجاء مع الزمن الماضي وقول الصقوي ومنه يتحقق أن
المراد أي بالوضع في قوله هم الفعل الماضي ومنوع للزمان الماضي (قوله الذي
أمسيت فيه) روي بفتح التاء ونحوه أو قوله يكون الخ قال الدماميني ينبغي أن
يجعل فرج مبتدأ خبره وراءه والجملة في محل نصب خبر يكون واسمها ضمير
فما يعود إلى السكبر لما يلزم على جعل فرج اسم يكون وراءه خبرها من رفع
الفعل من الخبر أجنبيها عن الاسم وهو بمنزلة كيانتي (قوله عكسا) للدلالة كاد
على قرب الخبر فكأنه في الحال (قوله أن تفيض عليه) بالقاء والاضاد
للمجتمعة أي يخرج (قوله فم أرمئها) أي مثل تلك الأمه وال من الابل والغنم
وغيرهما التي كان أراد نهبها وقوله خباسة بضم الخاء المجتمعة أي معنم
ونهم متزجرت وكدت بكسر الهمزة والكاف ونحوها (قوله أراد بعد ما كدت أن
أفعله) وقيل الأصل بعد ما كدت أفعلها أي تلك الفعلة ففعل به ما فعل
بقواهم والسكراة ذات أكرمكم الله به بفتح الباء ورجحه في المعنى يكون الخبر
عليه من السكبر (قوله وفيه اشعار بالمراد الخ) دفع لما قد يقال فيتمثل أن
أثبت أن في البيتين السابقين شاذ لا قليل فقط (قوله وألزموا خلوها أن
مثل حري) للاشعار بأنهما للرجاء وما كانت عسى شبهة فيه لم تلزمها أن وإن
اشتركت الثلاثة في الرجاء المختص بالسماء قبل (قوله وبعد أوشك انقضاء نورا)
نورا قال اللقاني لأن الأقرب المرجح للتجرد من أن أمر عارض فم سادون
أختها كاد وركب لانها موضوعة للاسراع المفضي إلى القرب بخلاف كاد وركب
فالأقرب فلهذا اختصت عنهما ما يغلبه الاقتران بأن ونسب بسيط شحنة السيد
فلا عن المهم في أو شكت في قوله وبعد أوشك بسكون الهمزة لثلاثية قل من
الجزأ إلى السكامل سموظا هـ لان هذا انما هو في أو شكت في قوله بعد عسى
المراد أو شكت (قوله غتراته) بكسر الغين أي غفلاته (قوله ومثل كاد الخ) أي
في أنها المقاربة وفي أن الكثير يتجردها من أن وإن اقترن في كلام السارح أن

في الاسم كبريا) نسخ الراء ونقل كسرهما أيضا يعني ان اثبات أن بعدهما قليل ومنه قوله (٢٧٠)

قد جرت أوركبت أن جورا
لما رأيت بي ساءت جورا
وقوله
معاها ذورا الاحلام محلا
على القامع وقد كربت
أعناقها أن تقطعا *
والكثيرا التجرد ولم يذكر
سبويه غيره ومنه قوله

كرب القلب من جوار يذوب
حين قال الوشاة هتد غضوب
(وترك ان مع ذى الشروع
وجبا) انهم من المنافة
لان أفعال الشروع للحال
وأن لا تنقل (كأنشأ
السائق يحدو وطفن) زيد
يعدو بكسر الغاء وفحها
وطبق البناء أيضا (كذا
جعلت) أنكم (وأخذت)
أقرأ (وعلق) زيد يجمع ومنه
قوله

أرأى علفت نظم من أجرا
وظلم الجار اذلال المجير
* تنبيهات * الأزل عذ
الناظم في غير هذا الكتاب
من أفعال الشروع هب
وقام نحو هب زيد يفعول وقام
بكر ينشد * الثاني اذا دل
دليل على خبر هذا الباب جاز

الشيء في الثاني قط (قوله في الأصح) مقابلة شيان معترضين كلام سبويه
حيث لم يذكرهم الا التجرد ومذهب ابن الحاجب حيث جعلها من أفعال
الشروع وسيد كرا الشارح الأول واقتصر شيخنا والبعض على كونه أشار
به في الأصح الى خلاف ابن الحاجب فتصور (قوله قد جرت) يضم الموحدة
أى هلكت وبهم اسم رجل والمشوراه الك (قوله سقاها) الضمير الى
العروق المتقدمة في قوله * مدحت عروفا للندى مصت الثرى * قيل
المقصود بالعروق جماعة أراد الشاعر هجوهم بأنهم حديدون في القسبي
والعطاف وان أصلهم المفاقة وعدم العطاف فله العيسى في شواهد الكبري
وهو يقبل أن العروق يضم العين جمع عروق ويؤيده الجمع في قوله أعناقها
فتغير البعض العروق في الميت بالفرض الخفيفة لحلم العين بياض ذلك على
أنها ينفع العين ليس في محله والاحلام العفول والسجمل النسخ قال
في القاموس الملو العظيمة مملوءة اه ونقل شيخنا عن الشارح في شرحه
للتوضيح أنه الملو التي فيها ماء فل أو جل وتقطعا أسله تنقطع (قوله من
جوار) أى شدة وجده (قوله وترك) أن الخ) تحصل من كلام المصنف أن خبر
أفعال هذا الباب بالنسبة الى اقترانه بأن وتجرده منها أربعة أقسام ما يجب
اقترانه وهو حرى واخلاق وما يجب تجرده وهو أفعال الشروع وما يقبل
اقترانه وهو عسى وأوشك وما يقبل تجرده وهو كد وكرب (قوله وطبق البناء)
أى المكورة كما في التصريح (قوله هب وقام) أقول يجب أن يعد منها شرع
في نحو شرع زيدا كل (قوله ينشد) امامضارع الثلاثي نشد المضالته نشدها
من باب نصر أو مضارع الرباعي أنشد الشعر (قوله على خبر هذا الباب) أى
بخلاف باب كان فقد قال السيوطي في الهمع قال أبو حيان نص أصحابنا على
أنه لا يجوز حذف اسم كان وأخواتها ولا حذف خبرها الا اختصارا ولا
اقتصارا اه قال سم وليست بذلك مع ما ذكره في شعوان خبر فغير من أن خبر
الأول اسم كان المحذوف مع خبرها اللهم الا أن يخص المنع بغير ذلك اه ثم
نقل في الهمع قوانين آخرين في حذف خبر كان وأخواتها وقد مر في باب (قوله
أن يكون رافعا الضمير الاسم) لوضعهما على ارتباط الفعل المقرب والمرجى
أو الشروع فيه بنفس مرفوعا وجوز في التفسير لرفعه السبي على قلة ومثل

نحذفه ومنه الحديث من ثاقب أصاب أو كاد ومن عجل أخطأ أو كاد * الثالث يجب في المضارع له
الواقع خبر لا فاعل هذا الباب غير عصى أن يكون رافعا لغير الاسم

له الله ما يعني بقول الشاعر وقد جعلت اذا الخ (قوله وأما قوله الخ) مثله قوله
 تعالى من بعد ما كاد ترين قلوب فريق منهم فيقول بأن قلوب بدل من الضمير
 في كاد الرأب جمع الى القوم وفاعل ترين ضمير راجع الى القلوب انقذتهم رتبة
 وسيتضح ذلك لكن هذا انما يتأتى على قراءة من قرأ ترين بفتح التاء الفوقية
 أما على قراءة من قرأها بياء الغنة فلا وجوب تأنيث الفاعل اذا استند الى
 ضمير المؤنث وكذا لا يتأتى أن يكون في الكلام تنازع لما ذكر وانما هو على
 اضمار ضمير الشأن كذا قال الله ما يعني وفي كونه على اضمار ضمير الشأن نظر
 ظاهر واذا أرجع الضمير في ترين بياء الغنية الى القلوب باعتبار الجميع كان
 ضمير مذكر (قوله وأسقيه) أي ربيع مبية بمعنى وشكواي عما أبته أظهره
 ومما وصل اسمي وملاعبه مواضع اللعب (قوله التل) أي السكران (قوله)
 بدلان من اسمي كاد وجعل) أي الأول بدل بعض ان كانت الاخبار والملاعب
 من أجزاء الربيع وهو الظاهر والافسند اشتمال كالشأن أي لافعالان
 ليه ثقلي وتكلمني والتقدير يجعل ثوبي ثقلي وكادت أخبار تكلمني فماد
 الضمير على البديل لانه المقصود بالحكم مع تقدمه رتبة وصار يثقلي وتكلمني
 خبرين لعامل البديل المقدر فأغنى ذلك عن عود الضمير الى المبدل منه وعن
 خبري عامل المبدل منه فلم يرفع الضمير الاسم لا خبرين كاد وجعل
 المذكرين لان الفعل حينئذ رافع لغير ضمير الاسم فلا يتم الجواب قاله الناصر
 (قوله أن يرفع السببي) أي الاسم الظاهر المتصل بضمير يعود الى الاسم (قوله)
 وماذا) ما مبدأ اذا ملغاة أو اسم موصول وعسى الخ على اضمار القول صلة
 لان الانشاء لا يقع صلة أي ما الذي يقال فيه عسى الخ والمعنى ما الذي يرجي
 للججاج أن يناله مني أحسبني أم قتلي أي لا يرجي له شيء من ذلك والجهود بالضم
 الوسع والطاقة والليت من كلام الفرزدق حين توعدده الججاج الثقفي فهرب
 من العراق وخفي زياده موضع بين الشام والعراق وزياده أو خدمه معاوية بن
 أبي سفيان كان أمير بالعراق نسيابة عن معاوية تصريح (قوله روي بنصب
 جهده) أي على المفعولية ليلتج ولا شاهد فيه حينئذ لرفع ضمير الاسم وعائد
 الموصول محذوف أي يلتج به وقوله ورفعه أي على الفاعلية والمفعول ضمير
 محذوف في يبالغ به وعود على الموصول هو العائد (قوله خبر كان) أي مضارع كان

وأما قوله

وأسقيه حتى كادما أبته

تكلمني أخباره وملاعبه

وقوله

وقد جعلت اذا ما ثقت بثقلني

ثوبي فأغض غرض الشارب

الثلج * فأخبره وثوبي

بدلان من اسمي كاد وجعل وأما

عسى فانه يجوز في المضارع

بعد ما خاصة أن يرفع السببي

شكوة

وماذا عسى الججاج يبالغ جهده

اذا نحن جاوزنا حفير زياد

روي بنصب جهده ورفعه

ولا يجوز أن يرفع ظاهرا غير

سببي وأما قوله

عسى الكرب الذي أميت

فيه * يكون وراءه فرج

قريب * فان في يكون ضمير

الاسم والجملة بعده خبر كان

(واستعملوا مضارعا لا وشكا)

كما رأيت وهذا كقوله في الامن ما فيها (وكذا لا غير) أي دون غيره مما من أفعال الباب فإنه من لازم اسمية
 الماخني (وزاد ما في موشكا) اسم فاعل من أو شكت مع عمله كقوله موشكا أرضنا أن تعودده خلاف الانيس
 وحوشا بيا بـ وقوله ما في موشكا أن لا تراها وتعود دون غامرة العواذي وهو ياد (٢٧٢)

* تبيان * الأول اثبت
 جماعة اسم الفاعل من كاد
 وكرب واشد وأعلى الأول قوله
 أموت أسي يوم الرجاء واني
 يقيناً من بالذي أنا كاد
 وعلى الثاني قوله
 أبي أن أبا كارب يومه
 فاداد عيت الى المكرم فاعجل
 والصواب أن الذي في البيت
 الأول كاد بالباء الموحدة
 كما جزم به ابن السكيت في شرح
 ديوان كثر اسم فاعل من
 المكيدة غير جار على فعله إذ
 القياس مكاد قال ابن سبويه
 كاد مكادة وكبادا فاساء
 والاسم مكاد كالكاهل
 والغارب وأن كارب بالي البيت
 الثاني اسم فاعل من كرب التامة
 نحو قوله كرب الشناء أي
 قرب كما جزم به الجوهري
 وغيره الثاني حكى الأخفش
 طفق يطفق كضرب يضرب
 وطفق يطفق كعلم يعلم ومع
 أيضا أن البعير يرم حتى

ولو قال جبر يكون لكان احسن (قوله كما رأيت) أي من قوله بوشكت من
 في الخ (قوله موشكا أرضنا الخ) موشكا خبر مقدم وأرضنا متأخر وفي
 موشكا ضمير حواسها وأن تعود خبرها خلاف الانيس أي بعد الانيس
 كقوله تعالى فرح الخلقوب بمقدمهم خلاف رسول الله وحوشا بفتح الواو
 أي متوحشة وبضها أي ذات وحوش بيا أي غرابا خبر تعود بمعنى تعبر
 (قوله وتعود دون غامرة) بالغيب والضاة المجمعين أي تعوق دون هذه
 الجارية العوائق وهو من وضع الظاهر موضع المضمرة (قوله قوله) أي قول
 كبير الباء الموحدة والتكبير ابن عبد الرحمن كافي النصر مج ولا يمانية قول
 الشارح بعد في شرح ديوان كثر أي بالثنية والتصغير لا احتمال أن تكمه
 على هذا البيت استطرادى لا لكونه في الديوان لكن نقل شيخنا عن شرح
 التوسيع للشارح أنه قول كثر عزة وكان كثر بالثنية والتصغير رافضيا سيئ
 الاعادة وكذا عمر بن عبد العزيز رضي الله تعالى عنه يقول اني لا عرف
 صالح بنى هاشم بصفه لكثير فاحدهم بجملة (قوله أموت أسي) أي خزا
 والرحام بكسر الراء وبالجم اسم موضع وقعت به وقعة لهن أي سرجهون بالثنية
 أنا كند أي كند آتبه فأنظر محذوف (قوله كارب يومه) أي كارب في يومه
 يموت فأنظر محذوف (قوله اسم فاعل من كرب التامة) وأصله كارب يومه يرفع
 يوم أي قر يب يوم وانه (قوله كضرب وقوله كعلم) الاحسن كلبس وكفوح
 ليع بدنة الصدر أيضا فان صدر المفتوح يطفق كلبس ونصير المكسور
 يطفق كضرب وقوله التامس (قوله حتى يحول) بالرفع لأن حتى ابتدائية وفي هذا
 السمع ما تقدم في قول ابن عباس جعل الرجل الخ (قوله بعدد على الخ) أي
 لا بعدد هذه الثلاثة وكأله عدم السماع (قوله غنى بأن يفعل الخ) أعلم أن
 مذهب الجوهري أنها في حد والحالة أفعال تامة وأن يفعل ذاعها ولا خبرها
 ومذهب الناطم أنها ناقصة وأن يفعل ستمه مع فعلها كما ستمه ستم

يحول إذا ضرب الماء بمجده (بعدد على) و (الحلوق) و (أو شكت) تدبر غنى بأن يفعل أي يبتغى المفعول
 بأن المضارع (عن تاب) من معمولها (بعدد) وتعني حيث تامة نحو وعسى أن تكرر هاشيا وأخواتي بأن
 أي بأرسلت أريد من المضارع في تأويل اسم مرفوع بالفاعلية

مستغنى به عن المنصوب الذى هو الخبر وهذا اذا لم يكن بعد ان والمشارع اسم ظاهر فاعلم ان نحو عسى ان يقول
زيد فذهب الشلو بين الى انه يجب ان يكون الاسم الظاهر مرفوعا يقوم وأن ويقوم فاعل عسى وهى تامة
(٣٧٣) لا خبرها وذهب المبرد والسيرافى والفارسى الى تجوز ذلك وتجوز وجه آخر وهو ان يكون

الفاعلين فى نحو أحب الناس أن يتروكوا كلام الناظم محتمل له ما ومعناه
على مذهب الجوهري ورغى بأن يفعل عن أن يكون لها انان لتمامها وعل مذهب
غنى بأن يفعل عن أول وثان لكن لم يذ كر الأول لظهور اغناء أن يفعل عنه
لوقوعه فى محتمل بخلاف الثانى والمشارح رحمه الله تعالى حمل كلامه على غير
مذهب والمناصب بخلافه و يلزم على مذهب الناظم أن يفعل فى محتمل
رفع ونصب ولا مانع منه لوجود محتملين مختلفين شئ واحد باعتبارين فى نحو
أعجبني كونك مسافرا (قوله مستغنى به عن المنصوب) أى عن أن يكون له
منصوب فاندفع الاعتراض بأن المشارح ما ش على مذهب الجوهري ولا
منصوب له ساعدتهم حتى يقال أن والفعل أغنى عنه (قوله وتجوز وجه
آخر) أو رد على هذا المذهب لزوم التماس اسم عسى المبني فى الأصل بفعل
الفعل بعدهما وقدمه معروا فى باب المبتدأ تقديم الخبر الفعلى الرفع لضمير المبتدأ
خوفا من التماس المبتدأ بالفعل وقد يجب أن هذا اللبس لا محذور فيه
هنا لانه لا يخرج الجملة عن كونها فعلية لا بد منها بفعل أبدا وهو عسى بخلافه
هنا فإنه يخرج الجملة من الاسمية الى الفعلية وقد يدفع هذا الجواب بتجوز
تقدير الاسم الظاهر مبتدأ مؤخر كما ذكره المشارح فى شرحه على التوضيح
أفاده سم وانما منع الشلو بين هذا الوجه لضعف هذه الأفعال عن توسط
الخبر بينهما وبين الاسم كما فى الأوضح (قوله أن يكون الاسم الظاهر مرفوعا
بعسى) قال سم هل يجوز ذلك الوجه اذا لم يثبت الفعل بأن نحو عسى يقوم زيد
أه قال البعض الظاهر جواز ذلك لفرق تأمل اه وأقول بل يجب اذ لم يجعل
الفعل على تقدير أن لعدم ما يصلح مرفوعة عسى غيره (قوله بتأنيث تطلع
وتذكره) أى يجوزهما فى المسند الى ظاهر مجازى التأنيث (قوله بتأنيث
تطلع نقط) لوجوب تأنيث المسند الى ضمير المؤنث ولو كان مجازى التأنيث
(قوله ونظيره قوله تعالى عسى أن يبعثك ربك متعامدا) أى ان جعل نصب
متامما بالفعل المذكر على أنه ظرف أو غير ذلك فان جعل نصبه مجندوف على

الاسم الظاهر مرفوعا بعد
انما لها وأن والمشارح فى
موضع نصب خبرها متقد
على الاسم وفاعل المضارع ضمير
يعود على الاسم الظاهر وجار
عوده عليه متأخر التقدمة فى
النسبة وقطر فائدة الحلاى
فى النسبة والجمع والتأنيث
فمقول على رأيه عسى أن
يقوم الزيدان وعسى أن
يقوم الزيدون وعسى أن تقوم
الهندات وعسى أن تطلع
الشمس بتأنيث تطلع وتذكره
وعلى رأيهم يجوز ذلك
ويجوز عسى أن يقوم الزيدان
وعسى أن يقوموا الزيدون
وعسى أن يمتن الهندات
وعسى أن تطلع الشمس
بتأنيث تطلع فقط وهكذا
أوشك واخلاق * تنه *
يتعين الوجه الأول فى نحو
عسى أن يضرب زيد عمر أظلا
يجوز أن يكون زيد اسم عسى
لأنه يلزم الفصل بين صلة أن
وممولها وهو عمر بأجنبى

وهو زيد ونظيره قوله تعالى عسى أن يبعثك ربك متعامدا (وجرد عسى) وأحتمل الخلق وأرسلت
من الضمير وجعلها مسندة الى أن يفعل ككم اسر (أو أرفعه ضميرها) يكون اسمها وأن يفعل خبرها

(إذا اسم قبلها قد كرا) ونظير أثر ذلك في التثنية والجمع والثانيث تقول على الأول الزيد انعمى أن يقولوا
والزيدون عسى أن يقولوا وهند عسى أن يقولوا والهندان عسى أن يقولوا والهندات عسى أن يقولوا وهكذا
اخلاوي وأوشل هذه لغة الخازن وتقول على الثاني الزيدان عسا والزيدون عسوا وهند

(٢٧٤)

الصدرية أي فتقوم مقام ما إن تكون عسى تامة وأن تكون ناقصة على
التقديم والتأخير في النارضي (قوله إذا اسم قبلها قد كرا) أي لفظا كما
مثل أورتبة كراي عسى أن يقوم زيد على جعل زيد مبتدأ مؤخر فيجوز حينئذ في
عسى الوجهان رفعها المنصوب وتجردها مائة الشارح في شرح التوضيح
قال سمويث كل على تجويزه جعل زيد مبتدأ مؤخر أنه يلزم التباس المبتدأ
بالفاعل وقد تجوز وأنه كما مر في المبتدأ (قوله لغة الخازن) وعليها قوله
تعالى لا يختر قوم من قوم الآية (قوله يجب فيه الاختصار) أمافي لا يتقرن
خبره بأن قلعدم جواز اسناد الفعل إلى الفعل وأما فيما يقتضيه بأن تحرى
قلعدم السماع (قوله وأحوالها) كالماء والياء التثنية في عسا وعسا في قوله
في موضع نصب (أي اسماءه) فذهب إليه أبقاه في الاسناد بحالهما والتعكس
اسماهما والعمل وبذلك قلعت عسا ناكس وعليها برفع ناكس (قوله حملا على
لعل) أي في الفعل يجتمع الترجي أو الاشتاق في كل قال في التوضيح وشرحه
التصريح مانصبه وفي حينئذ أي حين انقصب الاسم ورفعت الخبر حرف
كامل لتلازم حمل الفعل على الحرف وقلة التيسر في وقته أي نقل السراي
القول بحرفيته عن سيويه وخلافه للجمع وروى في الحلاق القول بفعليته ولأن
السراح وتعلب في الحلاق القول بحرفيته فالحاصل في عسى ثلاثة أنوال
فعل مطلقا حرف مطلقا أنه مسبب أن عمل عمل لعل حرف والافعل ومحمل
الخلاص في عسى الجملة أماعسى المتصرفه فانها فعل باتفاق ومعناها اشتد
أو ببعض حذف (قوله ألحن) أي أقصع (قوله لكن الذي كان اسما) أي
كان حقه أن يجعل اسما لعسى لمكونه الخبر عنه وهو المبتدأ في الأصل وهو
الخبر جعل خبرا أي مقبلا والذي كان خبرا أي كان حقه أن يجعل خبرا
لها وهو خبر المبتدأ في الأصل جعل اسما أي مؤخر فذهب المبرد إلى أن الخبر
والعكس اسما وطرفا الاستناد ويلزم عليه جعل خبر عسى اسما صريحا
وهو نادر كقد تم (قوله وذهب الاخفش إلى أن عسى على ما كتبت عليه) أي

عسى والهندان عسا
والهندات عسبي وهكذا
اخلاوي وأوشل وحده
لفظة تخيم • تسبان •
الأول مسوي عسى واخلواي
وأوشل أنفعال الناب
يجب فيه الاختصار تقول
الزيدان أخذنا بكتابنا وطبقنا
بعضه فان ولا يجوز أخذ
بكتابنا وطبقنا بعضه فان •
الثاني اختص فيما يصل
بعض من المكوف وأحوالها
تجوز عسا وعسا فذهب
سيويه إلى أنه في موضع نصب
حملا على لعل كما جلت لعل على
عسى في اقتران خبرها بأن كما
في الحديث فلعل بعضكم أن
يكون ألحن يحجته من بعض
وذهب المبرد والفارسي إلى
أن عسى هي ما كتبت عليه
من رفع الاسم ونصب الخبر
لكن الذي كان اسما جعل
خبرا والذي كان خبرا جعل
اسما وذهب الاخفش إلى
أن عسى على ما كتبت عليه

الأن فذهب النصب تاب عن خبره الزرفع كما تاب عنه في قوله يا ابن الزبير طالما عصاك وطالما
عنيتنا البكا • وكما تاب في الرفع عن خبره النصب وخبره الخبر في التوكيد نحو رايتك أنت ومررت بك أنت

من رفع الاسم ونصب الخبر مع بقا طرفي الاستناد بحالهما فاللزم على
مذهبه انما هو التجوز في الضمير يجعل ضمير النصب مكان ضمير الرفع (قوله
وهذا اما اختاره الناظم) ردياً من الأول ان اثنائه ضمير عن ضمير انما ثبتت
في المنفصل نحو ما أنا كانت وأنا يا ابن الزبير طامعاً صيكا * فالكاف بدل
من التسا بعد لا تصريفياً الامن باب اثنائه ضمير عن ضمير * الثاني ظهر الخبر
مرفوعاً في قوله * فقلت عساها نار كائن وعلاها * فانه الدماميني (قوله كما يقول
سيديويه والمبرد) لانهما اتفاقاً على انه في محل نصب وان افترقا في أن سيديويه
يقول هو اسم والمبرد يقول هو خبر مقدم (قوله لم يقتصر عليه الخ) فذيقا ان
علا في البيت الذي أنشده قد اقتصر فيه على ما هو في موضع نصب فلو كان
الاتصاف في عسا كالعلى الكاف يمنع كونه في موضع نصب لمنع الاتصاف في
علا كالعلى الكاف كونه في موضع نصب ولا قائل به للاتفاق على أنه في موضع
نصب اسم عمل ويدفع بأن عسى فعل وجنس الفعل برفع الفاعل وينصب
المفعول وأهل حرف وجنس الحرف لا يرفع الفاعل ولا ينصب المفعول فالذي
يشبهه الفاعل والذي يشبهه المفعول هو مرفوع عسى ومنه وجه الامر فروع
لعل ومنه وجهها (قوله والجزء الثاني) أي من معمول عسى وهو الخبر (قوله
وفيه نظر) لانه لا يلزم من كون شيء بمنزلة شيء أن يعطى سائر أحكامه على أنه
ورده حذف المرفوع في قوله اسم مال وان ولد ابل عهد حذف الفاعل
في مواضع يمكن قياس ما هنا علمها (قوله والكسر) لان كسر سين عسى بوزن
رضى لغة فاحفظه (قوله أو نونا) فيه تعليل بكون الاثنا على نا (قوله لانه
الأصل) أي الغالب (قوله فهل عسيتم) استدل به بعضهم على ان عسى
خبر لان الاستفهام لا يدخل على الانشاء والجواب أنه محمول على المعنى كما قال
الزمخشري والمعنى هل قاربتم انفسكم في الارض بمعنى اتوقع فسادكم
فأدخل هل مستفهاماً عما سمعوا متوقع عنده والاستفهام لا يترقب روايات أن
المتوقع كائن وأنه سائب في توقعه كذا في يس وحاصله أن المراد من عسى
بجرد المقاربة فهو في معنى الخبر (قوله بأن كذا اثباتها في الخ) اعلم أن ظاهر
هذا المشهور ان كذا اثباتها انفي لها نفسها ونفيها اثباتها لنفسها والرد الآتي
مبني على جملة على هذا الظاهر وحمله كثر على ان كذا اثباتها انفي للخبر ونفيها

وهذا اما اختاره الناظم قال
ولو كان الضمير المشار اليه في
موضع نصب كما يقول سيديويه
والمبرد لم يقتصر عليه في مثل
يا ابتاعك أو عسا كما لانه
بمنزلة المفعول والجزء الثاني
بمنزلة الفاعل والفاعل
لا يحدف وكذا اما أشبه
انتهى وفيه نظر (والفتح
والكسر آخر في السين من)
عسى اذا انفصل بها نا الضمير
أو نونا كما في (نحو عسيتم)
وعسيها وعسين (واتقوا الفخ
زكن) اتقوا بالقاف مصدر
انتفى الشيء أي اختاره
وزكن علم أي اختاراً لفتح
علم لانه الأصل وعليه أكثر
القرءاء في قوله تعالى فهل
عسيتم وقرأنا نافع بالكسر
* (خاتمة) * قال في شرح
الكافية قد اشبهتم بالقول
بأن كذا اثباتها انفي ونفيها
اثبات حتى جعل هذا المعنى
اغتراباً

انتهت قامت مقام جود * وما ردها القائل كذا ومن زعم هذا فليس بمصيب بل حكم (٢٧٦)

كذلك سائر الأفعال وإن
بما عاينتها من أفعالهم أحرف في
وثابت أفعالهم أو ذلة قل
كذلك يبيك في مناه قارب زيد
البكة مقاربة البكة مناسبة
وهي البكة متف وإذا
قال لم يكن ذلك في معناه
يقارب البكة مقاربة البكة
متفوقة ونفس البكة متف
اتقاء أو من اتقاء عند
ثبوت المقاربة ولهذا كان
قول دي الرقة
أد غير الثاني المحين لم يكن
رئيس الهوى من حبيبة
يربح * محجبا بل لأن معناه
أد انه يربح كل محب لم
يقارب حبي التغيير وإذا لم
تأرب فهو بعيد منه فلهذا
أدع من أن يقول لم يربح لأنه
فيكون غير راجح وهو قريب
من البراح بخلاف الخبر عنه
في سائر المراح وكذا قوله
تعالى إذا أخرج يدك
منها فامسكها وأما في بني
الزينة أن يقال لم يرها
لأن من لم يرق يقارب الزينة
بمخلاف لم يقارب وأما
قوله تعالى قد يحرمها وما

اثبات للغير ورد على هذا الجمل بأن الخبر يقتضي كذا مني على كل حال
فانتق الأول سلم والثاني غير سلم (قوله لا يحرم هذا العصر الخ) فائدة
للغري وجرحهم وتعود قيلت من العرب وأراد بالاسار المنة وقد أجابه
التمهاب الجحازي بقوله
لقد كذا هذا الغري بعدئ فكرتي * وما كنت منه اشتيتي برودي
فهو ذهاب برتضيه أو لولم يمتني * وفتح عن فهم ككل مليد
(قوله ونفس البكة الخ) أي لأن القرب من الفعل يستلزم اتقاءه أدلوه
لكن الموصوف متلباه لا تريبامته كذا قبل وقد يمنع الاستلزام وبعبارة
المغنى لأن الأخبار بقرب الشيء يقتضي عرف عدم حصوله والاكث الأخبار
حديثة بحصوله لا بمقاربهه إذا لم يحسن عرفاً أن يقال لمن صلى قارب الصلاة
وإن كان ماضياً حتى قارب الصلاة اه ويمكن حمل الأول على هذا (قوله قول
ذي الرقة) يضم الراء وثبتت الميم قطعة الجمل البالية واهمه غلبت قبل قلب
دا الرقة لأنه أني مية ما حبه وعلى كفته قطعة جبل بالية فاستقامت فاهات
له اشرب إذا الرقة فاقب وقيل غير ذلك (قوله الثاني) أي البعد الرئيس
يطابق على أول الشيء وعلى الشيء الثالث كذا في القاموس ومن سياسة لرئيس
الهوى أولاه ودي ويشير إلى الأول قول الشارح لم يقارب حبي ولو جرى على
الثاني لقال لم يقارب رئيس حبي ويريد بذهب (قوله وأما قوله تعالى الخ)
جواب عما يقال لو كان خبر كذا المنة متفياً بالاول لكن قوله تعالى قد يحرمها
الآية تناقضاً وبوضع جوابه قول الرضي قد يكون مع كذا المنية قرينة فدل
على ثبوت مضمون الخبر بعد اتقاءه وانتفاء قرينه فتكون تلك القرينة هي المنة
على ثبوت مضمونه في وقت بعد وقت اتقاءه واتقاءه لا لفظ كذا ولا تنافي
بين انتفاء الشيء في وقت وثبوته في وقت آخر وذلك كما في قد يحرمها وما كذا وما
يفعلون (قوله قد يحرمها وما كذا ما يعلم) فهم فيه ملزم عامة الضمير كذا وما
هو القاعدة من رجع ضمير من الخبر إلى الاسم قال يبر ولا مانع من كون
مرجع الضمير ضميراً (قوله كلام الخ) انما يحمله كلاماً واحداً لأن قوله وما
كذا وما يفعلون حال من فاعل قد يحرمها فيكون الجمع علة واحدة (قوله كل
واحد منهم الخ) أي ولا تناقض بين انتفاء الشيء في وقت وثبوته في وقت آخر

كذا راية فعلون فكلام نعم كلام مضمون كل واحد منهم ما في وقت غير وقت الآخر والتقدير أن
قد يحرمها وما كذا ما يعلم من ذلك ما غير ما يؤوله وهذا واضح والله أعلم

(ان وأخواتها)

(قوله فتذهب المبتدأ) أن في المبتدأ والخبر للجنس فان من المبتدأ ما لا تنصبه
كلازم التصدير لا ضمير الشأن وكما يجب الابتداء نحو طوبى للزمن ومن
الخبر ما لا ترفعه كالطلي والانشائي قال الدماميني ومن هذا يعلم أن جاتي نعم
وبئس خبرية أن الانشائيان لقوله تعالى ان الله نعماء عظمى له ولقوله تعالى
انهم ساء ما كانوا يعملون وسياق في ذلك كلام في باب نعم وبئس ان شاء الله
تعالى اه أشار بقوله وسياق الخ الى ما ذكره هناك وسند كره ان شاء الله
تعالى من قول جماعة كابن الحارث ان نعم وبئس لا نشاء المسدح والذم
واعترض الدماميني عليه بما هو متجه وان يجعله ما لا انشاء تأويل الآيتين
بأخبار القول كما قيل به في قول الشاعر

ان الذين قتلتهم أمس سيدهم * لا تحسبوا اليه من ليلكم فاما

أوجه له ما واردين على الاستعمال الثاني في نعم وبئس وشبههما وهو
استعمالهما اخبارا كما سيأتي في باب نعم وبئس قال في المغني ينبغي أن يستثنى
من منع الاخبار هنا بالطيب خبر أن المفتوحة المحذوفة فانه يجوز أن يكون
جملة دعائية كما في قوله تعالى والحمد لله أن غضب الله عليهم على القراءة
بتخفيف النون بعدها جملة فعلية وقوله سم آثم أن جزاء الله خبرا على فتح
الهمزة اه وحذف أحد هـ ما قرئت جاز على قلة الاعم الذي هو ضمير
الشأن فان حذفه كثير وعليه مخرج المصنف حديث ان من أشد الناس هذا بابا
يوم القيامة المعزورون والتمزم حذف الخبر في لبت شعري مر دفا يستفهام
تحويلات شعري مثل قام زيد أي لبت شعري جواب أو يتجواب هذا
الاستيفهام حاصل وقيل جملة الاستفهام هي الخبر على نقله بـ مضاف أي
لبت شعري جواب هذا الاستفهام وتتخص لبت أيضا بجواز اتصال
أن وهو جمول ساء أساءة منه وهو لبتا تحويلات المتألفات وقيل الخبر محذوف
تقديره حاصل من لا وقاس الأخذ بل على لبت يجوز اهل أن زيد أقام
(قوله وحكي قوم الخ) ظاهره أن ذلك لغة وبه صرح بعضهم ومنع الجمهور ذلك
وأقول ما ثبت منه بأن الجزء الثاني حال والخبر محذوف والتقدير في ان
حر أسدنا أسد اتفاهم أسدا وفي باب الخ أقبلت راجعا وفي كان أذنيه

(ان وأخواتها)

(لان) و(أن) و(ليت)

و(لكن) و(اعل) و(كأن)

عكس ما كان التامية

(من عمل) فتذهب المبتدأ

اسمها أو ترفع الخبر خبرها

(كان زيدا عالما باني * كفو

ولكن ابنه ذوضغن) أي

خمد وقس الباقى هذه الالفة

المشورة وحكى قوم منهم

ابن سيده أن قوما من

العرب تنصبهم الجزع من معا

مر ذلك قوله

إذا اسود جف الخيل فقلت
 واتكن خطا خفا
 ان محاسنا أسدا وقوله
 يابث أيام الصبار واجعا
 وقوله كأن اذنيته
 اذا تشوفا قادمة أو قل محرفا
 تنبيهات الأول لم يذكر
 الناظم في تهيمه أن المفتوحة
 نظرا إلى كسر ما فرغ
 المكسورة وهو صنيع سيويه
 حيث قال هذا باب الحروف
 الخمسة الثاني أشار بقوله
 عكس ما كان إلى ما هذه
 الأحرف من التشبيه بكان
 في لوم البشدا والخبر
 والاستغناء ما فعمت عملها
 معكوسا ليكرامه من كفعول
 قدم وفاعل آخر تنبيه على
 الفرعية ولأن ما سبها
 في الأخبار فكانت كالعمد
 والأسماء كلفضلاتها عطيا
 اهراء ما الثالث معنى ان
 وأن

الخ يحكيان قادمة بل التأويل في الثالث تعين للالزام الاخبار بالفرد من
 التي (قوله جف الخيل) بالضم والكسر طائفة من الخطا بالكسر والسد
 لكن قسمه الشاعر لوزن جمع خطوة بالفتح كركوة وكان في الصحاح وهي
 نقل القدم وجعلها بالضم جمع خطوة بالضم ما بين القدمين كان جمعه التثنية
 فتنبه شجنا والبعض غير مناسب في البيت (قوله كفن أذنيه) أي الحمار
 والتشويق التطلع والعامل في اذاه عن التشبيه في كان والقادمة واحدة
 قوام الطير وهي مقام ريش وهي عشري كل جناح اه شمني (قوله نظرا
 إلى كونه الخ) وانما ذكر كفن مع أن أصلها ان المكسورة أدخلت عليها
 الكاف التشبيهية فتفتت الهمزة لاتساع هذا الأصل بإدخال الكاف
 وجعل المجموع كلمة واحدة دليل عدم احتياج الكاف إلى متعلق وعدم
 كون مدخولها في موضع جر عند الجمور بخلاف أن المفتوحة فليس
 أصلها منسوخا دليل جوار العطف بعدها على معنى الابتداء كما عطف
 بعد المكسورة قاله في الهمع (قوله في لزوم البشدا والخبر) بأن لوجه التشبه
 واحترز بالزوم عن الأول أما الاستغناء حيث لدخول ما على الجمعيتين وقوله
 والاستغناء بهما الخ احتراز عن لولا الامتناعية لاحتمال اجتماعهما إلى
 جواب وإذا التبعائية لاحتمال اجتماعهما إلى سبق كلام (قوله معكوسا)
 ليس من جملة المفرع إذا المشابهة لا تنفع العكس ولذلك احتاج إلى تعليله
 بقوله ليكون الخ يفتي بجهله معه ولا لحدوف أي وعملت بحمله معكوسا ليكرامه
 الخ (قوله تنبيه على الفرعية) أي باعطاء المفرع الذي هو تقدم شبه
 المفعول وتأخر شبه الفاعل ولم يجمع لثلاث ما وأخواتها المحمولة على ليس
 لعدم احتياج فرعيتها إلى تنبيه لعدم اتفاق العرب على استعمالها واشترط
 شرط في عمها بطل مقعدان واحدهما (قوله ولأن معانيها في الأخبار)
 قال سم قد يقال ولأن وأخواتها كذلك اه قال الاستعاضة هو كذلك لكن
 هذا الوجه عارضه في كتاب أخواتها أصالتها فأعطيت الأصل وهو تقديم
 المرفوع على المنسوخ بخلافه في ان وأخواتها اه بئى أن الله ما بيني وأعرض
 على العالين يجزيان ما في ما الحجازية وأخواتها مع أن متصوهم بالمقدم على
 مرفوعه أو قد أسلفنا قريبا دفعه عن العلة الأولى فتأمل (قوله فاعطيا) أي

الاخبار والاسماء وقوله اعرابهم ما أى العمدة والفضلات وفى الكلام توزيع
 (قوله التوكيد) أى تقوية النسبة وتقريرها فى ذهن السامع ايجازية
 أو سلبية على الصحيح وتوكيد النسبة تارة يكون لدفع الشك فيها وتارة يكون
 لدفع النكارها وتارة يكون لا ولا فلا أول مستحسن والثانى واجب والثالث
 لا ولا قاله فى التصريح فالثالث عربى إلا أنه غير بليغ ولذا لم يذكره أهل
 المعانى قاله الرودانى قال سم ولا ينافى كون المفتوحة للتوكيد أنها بمعنى
 المصدر وهو لا يفيد التوكيد لأن كون الشئ بمعنى شئ لا يلزم أن يساويه
 فى كل ما يفيد فاندفع الملامى حيان (قوله الاستدراك) هو تعقيب الكلام
 بنفى ما يتوهم منه ثبوته أو إثبات ما يتوهم منه نفيه هذا هو التعريف السالم
 من التكلف المحتاج اليه فى تصحيح تعريفه بقوله سم تعقيب الكلام برفع
 ما يتوهم ثبوته أو نفيه وهو جعل نفيه بالجر عطفاً على نفيه ثبوته هذا وذكر
 شيخنا السيد عن المدامى ويس ان رفع التوهم ليس لازماً للسكن بل هو
 أغلبى فقط لانها قد لا تكون لرفع التوهم نحو زيد قائم لكنه ضاحك
 فالتعريفان اللذان كوران مبنيان على الغالب وفسر بعضهم الاستدراك
 كما فى الرودانى بخاتمة حكم ما بعد السكن لحكم ما قبلها مع التوهم أولاً
 وهذا أعم (قوله والتوكيد) أى على قلة نحو لوجاء زيد لا كرمته لكنه
 لم يبيح اذ عدم الجبى مع علم من لو (قوله لكن أن) بفتح الهمزة كما فى الجمع
 وسم (قوله ونون لكن للسالكين الخ) أنشد البيت ابدع بما دلت عليه من
 عهد حذف نون لكن للسالكين ما يقال هلا كان المحذوف النون الاولى
 من أن لأن الضرر يحصل بها ويدفع أيضاً بلزوم الاجفاف حيث قد فاهم (قوله
 ولست بآتيه الخ) هذا حكاية لكلام ذنب دعاه الخاطب ليرافقه ويؤاخره
 فقوله ولست بآتيه أى ما دعوتنى اليه والفضل الزيادة (قوله من لا وان)
 أى المكسورة الهمزة كما هو صريح كلام يس وشيخنا السيد (قوله والكاف
 الزائدة) أى المفتوحة أصالة لكن كسرت اتباعاً لالهزة كما قاله يس وقال
 شيخنا السيد كسرتها كسرة نقل من الهمزة (قوله لا التشبيهية) لأن المعنى
 على الاستدراك لا التشبيه (قوله وحذفت الهمزة) أى بعد نقل حركتها الى
 الكاف على ما قاله شيخنا السيد وقد مر (قوله ومعنى آيت) ويقال آيت بابدال

التوكيد ولكن الاستدراك
 والتوكيد وليست
 مركبة على الاصح وقال القراء
 أصلها السكن أن فطرت
 الهمزة للتخفيف ونون لكن
 للسالكين كقوله
 ولست بآتيه ولا أستطيعه
 ولا اسقى ان كل ماؤله ذا
 فضل وقال الكوفيون مركبة
 من لا وان والكاف الزائدة
 لا التشبيهية وحذفت الهمزة
 تخفيفاً ومعنى آيت النخى

الياءاء وادغامها في السامع مع (قوله في الممكن) أي غير المتوقع أي
 المتظن وتوقعه بخلاف الممكن في التبرجى فتتطرق وتوقع (قوله وهو الأكثر)
 أي القوي في المستحيل (قوله والاشفاق) هو توقع الخوف (قوله فلعنت أباك)
 (الخ) أورد أن ترك بعض ما يوحى إليه غير ممكن لعصيته وأجيب بأن المبراد
 بالممكن في قوله وتختص لهل بالممكن الله ~~ممكن~~ عقلا وان احتمال عادة
 أو شرها كذا في حاشية البعض وفيه نظر لأن ترك النبي بعض ما يوحى إليه
 مستحيل ~~مستحيل~~ لأن دليل استحالته عقلى كما قرر في فن الكلام (قوله لعنه)
 ترك أي أترك أي ما يدر بلشجواب هذا السؤال (قوله وتختص لهل الخ)
 لا رد قول فرعون أهلى أطلع إلى إله موسى لأنه في زعمه الباطل يمكن هذا
 وقد اختلف في هل الواقعة في كلامه تعالى لاستحالته ترقب غير المتوقع
 بمحصله في حقه تعالى فقبل انما باعتبار حال المخاطبين فالرجاء والاشفاق
 متعلق بهم كأن الشك في أو كذلك في شرح المشاوي على الجامع الصغير
 أن اعل في كلام الله تعالى وكلام رسوله للوقوع اه وفيه نظر ظاهر وكما حل
 عسى ويؤخذ من التصريح بكلام الروداني أن معنى عسى وأهل القرآن
 أمر بالتبرجى أو الاشفاق وفي حاشية الكشف للتغزاتي أن أهل موضوعه
 لتوقع محبوب وهو التبرجى أو مكر وهو والاشفاق والتوقير وجهه قد
 يكون من المتكلم وقد يكون من المخاطب وقد يكون من غيرهما كما تشهد
 به موارد الاستعمال وقد وردت في القرآن للإطماع مع تحقق حصول
 الطمع فيه لكن عدل عن طريق التحقيق إلى طريق الإطماع دلالة على
 أنه لا خلف في الإطماع الكريم وأنه يجوز به بالحصول ولما كان ما بعد العدل
 الإطماعية محقق الحصول وما حال الكونه غرضاً عما قبلها زعم ابن
 التباينى وجماعة أن اعل قد ~~ممكن~~ يكون بمعنى كى ورده المستنف يعنى
 الزمخشري بأن عدم صلوحها مجرد معنى العلية بآية الأثر لا تقول
 دخلت على المريض كى أعوده ولا يصح لعل وقد لا يصلح لعل لشيء من
 هذه المعاني كما في قوله تعالى له لمكم تتقون أما كونها ليست للاشفاق
 قطا هو أو تبرجى الله فلا استحالته أو تبرجى الخلوقة فلا نسهم لم يكونوا حال
 الخلق عاين بالقرى حتى يرجوها أو لا طماع فلأنها بما يكون فيما يتوقعه

في الممكن والمستحيل
 لا في الواجب فلا يقال ليست
 عندا يعنى وأما قوله تعالى فتمنوا
 الما من مع أنه واجب فالمراد
 تمنيه قبل وقته وهو الأكثر
 ولعل التبرجى في المحبوب نحو
 لعل الله يحدث بعد ذلك أمرا
 والاشفاق في المكروه ونحو
 فلعنت أباك بعض ما يوحى إليه
 وقد اقتصر على هذين في شرح
 الكافية وزاد في التسهيل أنها
 تكون للتعليل والاستفهام
 ما لتعليل نحو لعنه بئذ كز
 والاستفهام نحو وما يدر يبك
 لعنه تركى وما يعنى الأول
 الاخش وفي الثاني الكوفي
 ويختص لهل بالممكن وليست
 بمركبة على الاصح

المخاطب ويرغب فيه من جهة التسكيم والتقوى ليست كذلك بل هي
مستعارة لحالة التشبيه بالترجي ليرد حال العباد بين التقوى وعدمها أكثر قد
الترجي بين حصول المرجو وعدمه أو يحجاز في الطلب نعم إن قلنا بأن لعل قد
تأتى للتعليل صح حملها في الآية عليه منسب من لا يمنع تعليل فعله تعالى
بالغرض العائد إلى العباد فإن منعه بعينه بعد جد المخالفة كثيرا من النصوص
أه باختصار (قوله وفيها عشر لغات) قال في التسهيل وقد يقال في لعل عل
واعن وعن ولأن وأن ورعن ورغن ولغن أي بغين معجمة في هذين ولعلت
قال شيخنا وزاد بعضهم لغتين رغل ورغن بالمعجمة فهم ما وفي الجمع زيادة لون
ولعنا ورغل بجملة ونقل البعض زيادة عل وأل بفتح اللام في هذين فإن أراد
فتح اللام مشددة لزمه التكرار لثبوتهم عل المشددة للام في كلامه وإن أراد
فتحها مخففة ورد عليه قول السارح في آخر الباب خاتمة لا يجوز تخفيف
لعل على اختلاف لغاتها أه فإن هذا الكلام وإن قاله السارح في مقام
تخفيف حرف الباب بالكون يفيد ظاهره ثبوت التشديد في جميع لغات
لعل وبالجملة فزيادة هذين محتملة إلى غير برزق بل صريح ولم أتف عليه
ومجموع اللغات بها سبع عشرة (قوله وكان التشبيه) أي المؤكد وقيد
البطلاني وسيكون التشبيه بما إذا كان خبرها اسما أرفع من اسمها أو أحط
وليس صفة من صفاته نحو كان زيدا ملك وكان زيدا حمارا فإن كان خبرها فعلا
أو ظرفا أو جارا أو مجرورا أو صفة من صفات اسمها كانت لظن نحو كان
زيدا قائما أو قائما أو عندك أو في الدار لأن زيد انفس القائم ونفس المستقر
والشيء لا يشبه بنفسه (قائدة) قال الرضي أولى ما قيل في كأنك بالديالم تكن
وبالآخر لم تزل أن التقدير كأنك تبصر بالديالم أي تشاهدها كما في قوله تعالى
فبصرته عن جنب والجملة بعد المجرور وبالبايع حال بدليل ر واية ولم تكن
ولم تزل وقولهم كأنني بالليل وقد أقبل وكأنني بزيد وهو ملك وأما قولهم كأنك
بالتشابه قيل وكأنك بالفرج آت فالأولى فيه أن ما بعد المجرور وهو الخبر
والمجرور ر متعلق به (قوله لدخول الجار) أو تخفيفا لتصل الكلمة
بالتركيب (قوله ورأعذا الترتيب) أي المعلوم من الأمثلة السابقة لفجع
العمل بالحرفية (قوله الآتي الذي الخ) إن قلت حيث توسع في النظر

وفيها عشر لغات مشهورة
وكان التشبيه وهي مركبة على
الصحيح وقيل بإجماع من كاف
التشبيه وإن فاصل كأن زيدا
أسدان زيدا كأنه تقدم حرف
التشبيه اهتماما به فتحت همزة
أن لدخول الجار (ورأعذا
الترتيب) وهو تقديم اسمها
وتأخير خبرها وأجوبا (الآتي)
الموضع (الذي) يكون الخبر
فيه ظرفا أو مجرورا (كأيت
فيها أو هنا

والبحر وزفه لا جز تقدم خبرها عليها نفسها اذا كان ظرفا أو مجرورا قلت
لم يجوز ان اسم المصدر كما في الحاجبة قالوا يعلم من أول الامر اشتغال الكلام
على التأكيذ والتشبيه أو الاستدراك أو التخييل أو الترجيح سوى أن
المفتوحة فليس لها المصدر * فان قلت فحينئذ لم يجوز تقدم خبرها عليها
* قلت بوجه الجمل على المكسورة فانها فرعها * فان قلت فلم يمنع تقدم خبر
ما الحجازية على اسمها وان كان ظرفا أو مجرورا كما تقدم * قلت بوجه بان هذه
أقوى لان تشبيه الافعال لفظا من حيث كونها على ثلاثة أحرف فصاعدا
ومبينة على الفتح ومعنى لانها بمعنى أ كدت وشبهت وتخييل الخ ولانها مشبهة
بمعل متصرف وهو كان ومما مشبهة بمفعول جامد وهو ليس والفعل المتصرف
أقوى سم باختصار ووجه استثناء أن المفتوحة من لزوم المصدر أنها
تستدعي سبق بعض كلامها فلا ترد لكن لانها تستدعي سبق كلام تام فلا
يساقى سدا ريثا في كلامها فاعرفه (قوله غير البدي) أي فاحش اللسان
(قوله بعد الاسم) هذا يؤدى الى أن المتقدم على الاسم مع مفعول الخبر لا الخبر
بناء على أن الخبر هو العامل مع أن كلامه في تقديم الخبر لأن يقال جعل
المساكين من تقديم الخبر باعتبار انظار وقطع النظر عن المتعلق المحذوف
(قوله وهو غير ظرف) كافي قوامه أن مالا وان زلفا (قوله فلا يجوز تقديمه)
أي على الاسم ويجوز تقديمه مطلقا على الخبر كما بقى في قوله وتجب الواسط
مع مفعول الخبر ويفرق بأن في تقديمه على الاسم فلالاه من مع مفعولها معا
(قوله فلا تخفى) أي تليى جم كثير بلائله وسواسه وهه وهه (قوله ومنه)
بعضهم الوجه خلافه لا يجوز تقديمه في ما هذه أقوى دليل جواز تقديم
الخبر اذا كان ظرفا أو مجرورا أو رافعا وامتناعه فذاك أفاده سم
وما على المنع من أن تقدم المفعول يؤذن بجواز تقديم العامل والعامل
هنا لاية تقدم نظر فيه شيخنا بانه أغلبي كما لا يخفى (قوله محل جواز تقديم
الخبر) اذا حمل الجواز على مقابل الامتناع صدق بالوجوب ولا يحتاج
الى التقييد (قوله في غير نحو الخ) أي من كل تركيب لا يس فيه الاسم ضميرا
يعود على شئ في الخبر فيجب التقديم فرار من عود الضمير على متأخر لفظا
ورتبة وقد يتبع نحو ان زيد الى الدار لا امتناع تقدم الخبر المحذوف باللام

غير البدي) تنوع في الظرف
والبحر ورات قال في العمدة
ويجب أن يقتصر العام على
في الظرف لا الاسم كما يقتصر
الخبر وهو غير ظرف * يتبين أن
الأول حكم مع مفعول خبرها
حكم خبرها فلا يجوز تقديمه
الا اذا كان ظرفا أو مجرورا
وبحرو رافعا عند لزوم
مقيم وان قبلت بحرو رافعا
ومنه قوله

فلا تخفى بها فان بجها
أخالة مصاب القلب بحم بلائله
وقد صرح به في غير هذا الكتاب
ومنه بعضهم * الثاني محل
جواز تقديم الخبر اذا كان ظرفا
أو مجرورا في غير نحو ان عند
زيد أحاه وايت في الدار
صاحبها الماسك (ومنه زان)

(ان)

وأما التمثيل للمنتفع بالتقديم فنحو أن صاحب الدار قدم ما فذوقش بأن امتناع
 التقديم فيه مذهب الكوفيين وأما البصريون فأجازوه لأن الاسم وإن تأخر
 اغتلبا من تقدم رتبة فكذلك أما أن ينفى هو اليه (قوله وجوبا) أبى الشارح
 الأمر هنا على ظاهره لأن التأويل في الثاني أغنى قوله وفي سوى ذلك
 اكسر بجمعه شاملا لكسر الواجب والجازز على طريق استعمال صيغة
 الأمر في حقيقة ما ويجازها أولى من التأويل هنا وإبقاء الثاني على
 ظاهره (قوله استدم صدر) هو مصدر خبرها إن كان مشتقا والكون إن كان
 جامدا (قوله لزوما) متعلق بسد (قوله في محل فاعل) أى ولولفعل مقدر نحو
 ولو أنهم صبروا أى ثبت أنهم صبروا على قول الكوفيين أن المرفوع به
 لو فاعل ثبت مقدر أو اختاره المحققون وقال أكثر البصريين هي مبتدأ
 محذوف الخبر وجوبا ونحو اجلس ما نزيد اجالس أى ما ثبت بناء على
 أن ما المصدرية لا توصل بالجملة الاسمية وهو الأصح فقول البعض أن
 ما المصدرية لا تدخل الأعلى الفعل اجسا عاقبات ومعمولاها بعدها فاعل
 لما ذكر اجسا غير صحيح (قوله مفعول) أى به أو له نحو حدثت أنى أجلك أو معه
 نحو ينجيني جلاوسك وأنت تحدثنا وتقع مستثنى نحو يعجبني أمورك إلا
 أنك تشتم الناس لا مفعولا فيه ولا مفعولا مطلقا ولا حالا ولا تمييزا كذلك
 في الدماغي وغيره (قوله غير محكي) أى بالقول وكان عليه أن يزيد وغير خبر
 في الأصل ليخرج نحو طمعت زيد أنه قائم إلا أن يقال تركه لاستفادته من
 التثنية الآتي قريبا (قوله أو مبتدأ) أى في الحال كافي الآية أوفى الأسفل
 نحو كون عندي أنك فاضل (قوله نحو ومن آياته الخ) هذا مذهب الخليل
 ونقل المطرزي عن سيديو به أن اسم الحدث المرفوع بعد الظرف فاعل له وإن
 لم يعتمد الظرف على شيء قال ومنه ومن آياته أنك ترى الأرض أفاده في
 التصريح (قوله أو خبر عن اسم معنى الخ) حاصله أن الخبر عنه إذا كان اسم
 معنى فالما أن يكون قولا أو غيره وعلى كل ما ان يكون خبرا صادقا على اسم
 المعنى أى يعصم عليه أولا وتساكم الشارح على ثلاثة وسكت بها إذا
 كان قولا وخبرنا صادقا عليه ونحو قولى أنه حق لعلم وجوب كسرها بالاولى
 لأنها إذا كانت تكسر مع واحد من كون اسم المعنى قولا وصادقا خبرا

وجوبا (لستدم مصدر مستها)
 مع معمولاها الزومايان وتحت
 محل فاعل نحو وأولم يكفهم
 أنا أنزلنا أو مفعول غير محكي
 بالقول نحو ولا تتخافون أن ذلك
 أمر كتم أو نائب عن الفاعل
 في نحو قل أوحي إلى أنه استمع
 أو مفعول نحو ومن آياته أنك ترى
 الأرض خاشعة أو خبر عن اسم
 معنى غير قول ولا صادق

عليه فلهما أول نعم في سورة كون اسم المعنى قولاً إذا كان خبراً قولاً
 واتخذ قائل القولين جاز الفتح والكسر نحو قولي أني أحمد الله كسبياً في كان
 اختلف القائل وجب الكسر نحو قولي أني زيد أحمد الله (قوله عليه
 خبرها) أي على المعنى خبراً أن (قوله اعتقادي المثلث نقل) أي معتقدي
 فضلك ولم يحز الكسر على أن تكون مع معمر لها جملة خبرها عن المبتدا
 لعدم الزايط (قوله واعتقادي زيدانه) لم يصح الفتح على معنى اعتقادي زيد
 كون اعتقاده حق لا اختلاف الضمير وموجعه لأن الاعتقاد الواقع عليه
 الضمير في قولنا اعتقادي زيد أنه حق غير الاعتقاد المحمول مبتداً للراجع إليه
 الضمير بحسب الظاهر لأن هذا هو التعلق بكون ذلك حقاً فاعتقده (قوله
 ذلك بأن الله هو الحق) أي متلبس بحقيقة الله (قوله أو الإضافة) أي أن كان
 المضاف إليها مضافاً إلى المقرب دليل ضمني قد دفع اعتراض سم
 وغيره بأن الفتح لا يجب عند كل إضافة لوجوب الكسر إذا كان المضاف إلى
 أن مما لا يضاف إلا إلى الجملة كحيث وجوز الفتح والكسر إذا كان مما
 يضاف إلى المفرد أو الجملة (قوله مثل ما أنكم) ملزامة (قوله وأني فضلتكم)
 عطف خاص على عام (قوله أنها لكم) أي استمرارها لكم وهو يدل
 اشغال من إحدى الطائفتين (قوله غوطختن زيداً) فأن فيه واجبة
 الكسر لعدم سداد المصدر سداً إذ لا يصح ظنفت زيداً قيامه (قوله أكرس)
 أي أدم الكسر (قوله في الابتداء) أي ابتداء جعلتها ماد حقيقة بأن لا يسهبها
 شيء له تعلق بذلك الجملة أو حكماً بأن يسهبها ذلك ومن القسم الأول الواقعة
 بعد كلا سبأه على قول الجملة ورامها حرف ردع وزجر لا غير حتى أجازوا
 أبداً الوقت عليها والابتداء بما بعدها وحتى قال جماعة منهم متى سمعت
 كلاً في سورة فاحكم بأنهما مكملتان أكثر من تزل التهديد والوعيد بمكملتان
 أكثر الفتح كنهما ما و قال أبو حاتم تكون بمعنى ألا الاستفاحية وواقعه
 على ذلك الزجاج وغيره وعابه تكون من القسم الثاني وقال الضربين شمل
 تكون حرف تصديق كأي وقال الكسائي تكون بمعنى خسا وضعف بأنه
 لم يصح فتح أن بعدها وهو واجب بعد حقاً وما عتقناه قال مكي وهي حينئذ اسم
 كمرادها أول تنوينها في قراءة بعضهم كلاً سيكفرون به يادهم سم وقال غيره

عنه خبرها نحو اعتقادي
 المثلث نقل بخلاف قولي المثلث
 نقل واعتقادي زيدانه حق
 ويجوز وبالطرف فهو ذلك بأن
 الله هو الحق أو الإضافة نحو
 مثل ما أنكم تنظرون
 ومطوف على شيء من ذلك نحو
 إذ كروا نعمتي التي أنعمت
 عليكم وأني فضلتكم أو مبتدل
 منه نحو وأذ بعدكم الله عددي
 الطائفتين أمها لكم وتبني
 أعمال له مصدر ولم يقل
 له مفرداً لأنه قد يبدل المفرد
 مضافاً ويجب الكسر نحو
 طنفت زيداً به قائم وفي سوي
 ذلك الكسر على الأصل
 (فأكرس في الابتداء) ماد حقيقة
 نحو وانفتحنا إلى أو حكماً كل واقعة

اشتراك اللفظ بين الاسمية والحرفية قليل مخالف للاصل ومخرج التكلف
 علمه تبينها وخروج المتنون في الآية على أنه بدل من حرف الاطلاق المزيد في
 رؤس الآي ثم وصل بنية الوقف فأداه في الهمع (قوله بعد ألا الاستغناحية)
 أي التي يستفتح بها الكلام لتنبيه المخاطب على ذلك الكلام لنا كدمعه منه
 عند المنسكام اه دما ميني وفي المعنى ألا تسكون للتنبيه فتبدل على تحقق
 ما بعده او يقول المعربون في ما حرف استفتاح فيبدون مكانها ويملون
 معناها اه ويقال فيها لا يابدان الهمزة هاه اه همع وصل هي بسيطة
 أو مكية من همزة الاستفهام ولا النافية قولان (قوله والواقعة بعد حيث)
 أي عقب حيث فخرج نحو جاست حيث اعتاد زيد أنه مكان حسن فإن
 هذه واجبة الفتح كما علم مما مر هذا والصح بجواز الفتح عقب حيث أتماعلى
 القول بجواز اضافتها الى المفرد قطاهر وأتماعلى المشهور من وجوب
 اضافتها الى الجملة فإنه يقدر تمام الجملة من خبر أو فعل وقيل يكفي باضافتها
 الى صورة الجملة وأدمل حيث في جواز الفتح فيما يظهر (قوله والواقعة
 خبر عن اسم الذات) لم يصح الفتح لتأول المفتوحة بمصدر ولا يخبر به عن اسم
 الذات إلا بتأويل وهو ممتنع مع أن على ما ذكره المصريح وان كان للبحث فيه
 مجال وما نقل عن السيد من جواز الاخبار بالمصدر المؤول عن اسم الذات
 من غير تأويل الظاهر أنه مفروض في بعض التراكيب نحو عسى زيد أن
 يقوم وصحروا ما انه قائم أو قاعد تقول البعض الظاهر على كلام السيد جواز
 الفتح غير ظاهر فتأمل (قوله وفي بدءه) أي لموصول اسمي أو حرفي وقد مثل
 الشارح لها ومثل الصلة العطفة نحو مررت برجل انه فاضل (قوله ما ان
 معانته لتنوء) أي تثقل والاستشهاد بمبنى على أن ما موصولة ويصح كونها
 نكرة موصوفة (قوله بخلاف حشو الصلة) أي بحسب اللفظ فلا ينافي
 كونها في المصدر باعتبار الرتبة في جاء الذي عندي أنه فاضل والمرداد
 باللفظ ما يشمل المقدر لا يدخل في الحسول لأنه ما أن في السماء نجما (قوله
 سواء مع اللام) أي ولا فرق معهما بين وجود فعل القسم أولا وقوله
 اردونها أي مع حذف فعل القسم فلا يعارض هذا ما يأتي من جواز
 الوجهين عند عدم اللام وذكر كقول القسم على أن من فتح في هذه

بعد ألا الاستغناحية نحو ألا
 أن أو اياه الله والواقعة بعد
 حيث نحو اجلس حيث ان
 زيد اجالس والواقعة خبرا
 عن اسم الذات نحو زيد انه قائم
 والواقعة بعد اذ نحو جئتك
 اذ ان زيد اغائب (وفي بدءه)
 نحو ما ان معانته لتنوء بخلاف
 حشو الصلة نحو جاء الذي
 عندي أنه فاضل ولا أقوله
 ما أن في السماء نجما اذ لا تدبر
 ما ثبت أن في السماء نجما
 (وحيث ان لم يكن مكمله)
 يعني وقعت جوابا له سواء مع
 اللام أو دونها نحو والسميران
 الانسان اني خسرت خدم
 والكتاب المبين انا أنزلناه

الصورة الآتية لم يجعلها جواب القسم كما سيذكره الشارح وكذا ما هنا
 قيا إذا كانت جوازا يأتى لك أن كلام المصنف والشارح شامل لثلاث
 صور وإن لم يتبدل الشارح إلا لصورته وأن قول البعض الكلام هنا
 في قسم لم يصح بغيره بقرينة قول الشارح فيما يأتى أو فعل قسم ظاهر
 عبر طاهر لا يلزم عليه عدم تعارض المصنف هنا وفيما يأتى لحكم
 سورة ذكر فعل القسم مع ذكر اللام وما استند اليه من القرينة
 لا يشمله كما لا يخفى ولا يشمله أيضا قول الشارح فيما يأتى والتفصيل
 الخ لما استعرفه هذا في التصريح أن ابن كيسان حكى عن الكوفيين جواز
 الوجهين إذا حذف الفعل ولم يذكر اللام نحو واقعة انزلة قائم وأنهم
 يفضلون الفتح في هذا المثال على الكسرة وأن أبا عبد الله الطوال منهم
 بوجه ولم يثبت لهم سماع ذلك له وفي شرح الجامع أن القول يجوز
 التفتح نحو هذا المثال لم يؤيده سماع وليس له وجه بل هو غلط وأما
 في بيان ذلك كما نقله شيخنا وعدم سماع الفتح حكى في التوضيح إجماع
 العرب على تعيين الكسر في الصور الثلاث (قوله أو حكيت بالفتح)
 الماء الثلاثة (قوله فان لم تحذف لم أجري القول بحري الظن) أي بالفعل إن
 عمل عمله وجعل معناه بالفعل فلا منافاة بين إيجاب الشارح الفتح في هذه
 الحاشية وبين تجوز المرادى الفتح والكسر عند صلاحية القول للحكاية
 ولا جرائه بحري الظن قبل اختيار أحدهما وإرتكابه بالفعل قال
 لأن الحكاية بالقول مع استيفائه شروط اجرائه بحري الظن جائزة
 (قوله أو حلت محل حال) لم تفتح حيث لا بد من وقوع المصدر الأول
 سماعي على أن السماع انما ورد في المصدر الصريح لا الموقول ولا
 المصدر المنبثق من أن المفتوحة الناصبة لعرفه هو المصدر الأول
 ولا بد من كون أن في ابتدء الحال للخروج نحو خرج زيد وعنده
 (قوله كما أخرجه) ما مصدرية (قوله الا أنهم) أي المرسلين ولكم
 أن الآية حبيبة آخر وهو وقوع اللام في خبرها (قوله عليا علم باللام
 أي لام الابتداء واحتراز عن غير اللام من المعانيات الآتية (قوله ليه
 طرف لسرى وقوله سناهما أي شؤهما (قوله بعد إذا) حال من الفاعل

(أو حكيت بالفتح) نحو قال
 أني صيد الله لم تحذف
 أجرى القول بحري الظن
 وجب الفتح ومن ثم روى
 بالوجهين وقوله أو قولك
 بالحياة منع (أو حلت محل
 حال) إمام الوأو (كررت
 وافي ذوا مل) كما أخرجه
 من يشك بالحق وأدبرنا
 من المؤثر لكارهون وقوله
 ما أعطيتني ولا سألتم
 إلا واني لحاجتي كرمي
 أو بدونه نحو الا أنهم لما
 الطعام (وكسروا) أيضا
 (من بعد فعل) نلي (علما)
 عنها (باللام) كعلم الله وقوله
 واقعه يعلم انك لم يولد وأنشد
 سيبويه
 ألم تراني وابن أسود ليلة
 أسرى الى فارس بغير سناهما
 و(بعد الجاء أو) فعل
 (نعم)

في غنى الرابع إلى همزان (قوله ظاهر) أي حقيقة أ وحكامان كان
 مقدرًا باثر الذكر بأن كان حرف القسم الباء الموحدة دون الواو والتاء
 الموحدة (قوله غنى) أي همزان يقطع النظر عن كونه مفتوحاً ومكسوراً
 (قوله نظراً لموجب كل منهما) وموجب الكسر مع إذا اعتبار أن وهو محمولاً
 بجهة بلا احتياج إلى تقدير خبر ومع فعل القسم اعتبار ذلك بجملة جواب
 القسم وموجب الفتح مع إذا اعتبار ذلك مع عدم ما يصح تقدير الخبر
 ومع فعل القسم اعتبار تقدير الخياض كما سيبيدنه السارح وقوله للاستلاحية
 عبارة لنظراً وخبرها إلى الموجهين (وقوله وكنت أرى) بضم الهمزة
 بمعنى أظن لغلبة استعجاله بالضم في معنى أظن كما قاله يس وان جازي الذي
 بمعنى أظن الفتح أيضاً وتعدى إلى معمولين سواء فحتمت أو وضعت فزيدا
 منه قوله الأول وسيداً منه قوله الثاني كما قاله المصريح والعين ووجه تعدية
 المضموم إلى معمولين مع أنه مضارع أرى المتعدى إلى ثلاثة استجماله
 بمعنى أظن المتعدى إلى اثنين من باب الاستجمال في اللازم كما قاله الغزوي
 إذ معنى أرا في زيد عمرافانستلاجهما زيد طائفاً بعمرافانستلا ويزم هذا
 المعنى ظن المتكلم بعمرافانستلا سكن في شرح المتن لما رآى أن من الأفعال
 المتعدية إلى ثلاثة أرى بالنساء للمفعول مضارع أريت بمعنى أظننت كذلك
 وكسناً في شرحه للتبديل وزاد فيه عن سيبيدويه وغيره أن أريت بمعنى
 أظننت لم ينطق به بمعنى للفاعل كالم ينطق بأظننت التي أريت به معناها فل
 ولا يكون المفعول الأول لأريت هذه ومضارعه الاستعجال كما ريت
 وأرى ونرى وقد يكون ضمير مشاطب كقراءة من قرأ وتري الناس سكارى
 بضم التاء و نصب انناس أهـ يس والقام مؤخر العلق والاهزم جميعاً لوزنه
 بالكسر مرفع الحلقوم ونحوه ما بالكسر لأن القام موضع الضعف والاهزم
 موضع السكون وقوله كما قيل أي طائفاً موافقاً لما يقوله الناس من أنه سيد (قوله
 لكن ذهب قوم الخ) يستعمل أنه من كلام الناطم وأنه من كلام السارح
 وعلى كل ليس المقصود به متازعة قول الناطم والكسر أولى الخ حتى يرد عليه
 اعتراض غير واحد كالبعض بأنه لا ينهض على المصنف لأن مذهبه أن إذا
 سرف بل دفع ما يذهبهم من أن أولوية الكسر متفق عليها (قوله هي الخبر) أي

طباهر (اللام بعده بوجهين
 غنى) أي نسب نظراً لموجب
 كل منهما الاستلاحية المقام لها
 على سبيل البدل من الأول قوله
 وكنت أرى زيداً كما قيل سيداً
 إذا أنه عبد القفا والاهزم
 يروى بالكسر على معنى فإذا
 هو سيد القفا وبالفتح على معنى
 فإذا العبودية أي حاصلة كما تقول
 خرجت فإذا الاستدلال الناطم
 والكسر أولى لأنه لا يجوز أن
 تقديره لكن ذهب قوم إلى أن
 إذا هي الخبر والتقدير فإذا
 العبودية أي في الحضرة
 العبودية وعلى هذا فلا
 تقدير في الفتح أيضاً فيستوى
 الوجهان ومن الثاني قوله

أو تخلفي بربك العلى • إلى أبو ذؤانف العسبي • يروى بالكسر على جعلها جواباً بالتقسم وبالفتح على جعلها
مفعولاً بواسطة ترشح الخافض أى على أنى والتقسيد يكون القسم بفعل ظاهر (٣٨٨)

لكون الطرف مكان بقرينة قوله أى فى الحظيرة العبودية وإن ذهب بعضهم
إلى أنها حرف زمان وأنها خبر أى فى الوقت العبودية (قوله أو تخلفي) أو
معنى إلى أو الأودى بالث تصغير ذلك على غير قياس (قوله على جعلها مفعولاً بالفتح)
أى إذا ساء الجواب (قوله للاحتراز محامراً) أى بعض مامر وهو المصورتان
التيان مثل لهما عند قول المصنف وحيث أن ليعين مكمله وهما صورة
عدم ذكر فعل القسم مع عدم ذكر اللام وصورة عدم ذكر فعل القسم مع
ذكر اللام لوجوب الكسر حيثئذ (قوله هما بعده اللام) أى عن فعل القسم
الظاهر الذى بعده اللام وقوله من ذلك أى محامراً أى حاله كونه بعض مامر
من الصور الثلاث الداخلة تحت قول المصنف سابقاً وحيث أن ليعين مكمله
كقائمة متناه (قوله وقد انقضت) أى من قوله يروى بالكسر الخ (قوله لم يجعلها
جواب القسم) أى بل مفعولاً كما تقدم ولا يضر عدم الجواب لأن الجواب
والجور و يقوم مقامه و يؤدى موقده (قوله ويجوز الوجهان أيضاً) أشار
بذلك إلى أن الطرف معطوف على بعد إذا حذف حرف العطف (قوله مع تلويح
فالجزا) مثل فاء الجزاء ما يشبهها كفى قوله وإعمالوا أنما غنم من شئ فأن الله
نحسه (قوله وخبره متداخضوف) هو أولى مما بعده لأن نظائره أكثر من
وإن منه الشرفيوس أى فهو رؤس (قوله أحسن فى القياس) لعدم اجواجة
إلى تقدير (قوله الامسبوقاً بالفتح وحده) أى كقوله ألم يعلموا أنهم من يحادده
الله ورسوله فإن له نارجهنم وقوله كتب عليه أنه من قولا فانه يضل بخلاف
ما لم تسبق بأن المفتوحة فواجبة الكسر نحو انه من يأت ربه بحرام فان له
جونه انه من يتقو يصبر فان الله لا يضيع أجر المحسنين ولذلك لم يفتح فانه
مغفور رحيم الامن فتح انه من عمل منكم سواء جهمه ونافع بمن فتح انه من عمل
وكسر فانه مغفور رحيم كذا فى اليساوى (قوله وهذا الحكم) أى جواز
الوجهين (قوله خبر قول) أى ما معنى القول سواء كان من مادة القول أو
الكلام أو نحوهما وكذا إذا قال فى قوله وكان خبرها قولاً (قوله خير القول) إنما
كان الخبر عنه هنا قولاً لأن أفعلاً تفضل بعض ما يضاف إليه (قوله فالفتح)

للاحتراز محامراً قريلاً
المكسورة و بقوله اللام
بعده مما بعده اللام من
ذلك حيث يتبين فيه الكسر
نحو وتختلفون بالله انهم
انكم وأهؤلاء الذين أقسموا
بأنه جهنم أى أنهم لعنكم
وقد انقضت لك أن من فتح ان
لم يجعلها جواب القسم لأن
الفتح متوقف على كون المحل
مغيباً فيه المصدر من أن
وسلها وجواب القسم
لا يكون كذلك فانه لا يكون
الاجلة ويجوز الوجهان
أيضاً (مع تلويح الجزاء) نحو
فانه مغفور رحيم جواب من
عمل منكم سواء جهمه القارئ
بالكسر على جعل ما بعده
الفتحة تامة أى فهو مغفور
رحيم وبالفتح على تقدير ما
بعده وهو خبره متداخضوف
أى فخرأوه الغفران أو
متداخضوف محذوف أى
فالغفران جرائه والكسر
أحسن فى القياس قال
الناظم ولذلك لم يفتح
فى القرآن الامسبوقاً بالفتح

فى القرآن الامسبوقاً بالفتح (وذا) الحكم أيضاً (بطردى) كل موضع وقعت إذا
ان فيه خبر قول وكان خبرها قولاً والمائل واحد كذا فى (نحو خبر القول) أى (أحمد) الله فالفتح على معنى خبر القول

إذا فتمت فالقول على حقيقته من المصدرية وإذا كسرت فهو بمعنى القول
 قاله في التفسير. ويجوز لا بد في كل حال من جعل آل للعهد أى قولى أو القول منى
 لا يلزم الانخبار بخاص عن عام (قوله حمد الله) أى اللغوى بأى عبارة
 كانت (قوله على الانخبار بالجملة) ولم تنجح الى رابط لانها عين المتداقل
 الشارح في شرح التوضيح ومثل سبويه هذه المسئلة بقوله أول ما أقول أنى
 أحمد الله وخرج السكسر على أنه من باب الانخبار بالجملة وعليه جرى أكثر
 النحويين وقيل السكسر على أن الجملة مع قول القول بحكمة به والخبر محذوف
 كأنك قلت أول قولى هذا اللفظ ثابت وليس بمرضى ثم أطال في بيان ذلك
 ووصل في شرح الجامع رده بأن مفهوم الكلام عليه أن غـير أول القول من
 بـقيته غير ثابت وليس مراداً الأهم إلا أن يدعى زيادة أول والبصريون
 لا يميزونها (قوله أقصد الحكاية) أى حكاية فظ الجملة أى الاتيان بها
 باللفظ وليس المراد أنها مع قول القول كما انفع مما نقلناه عن شرح التوضيح
 للشارح وإن زعم شارح الجامع أنها مع قول القول (قوله نحو عملى أنى أحمد
 الله) محل وجوب الفتح في هذا المثال إذا لم يرد بالهمز المعجول اللسانى وهو
 المنطوق وتبعتل الانساق للعهد فان كان كذلك جاز السكسر وكان هذا
 التركيب مثل قولى أنى أحمد الله في جواز الوجهين وفقاً لحفيد الموضع وابن
 قاسم الغزوى وقال في شرح الجامع مؤيداً بوجوب الفتح أن البصريين ينعون
 بحكاية الجمل بما يرادف القول كالكلام فلا يرادفه بما أريد به معناه كما في هذا
 المثال على الوجه المذكور أولى بالمنع فعلى قواعدهم يجب الفتح في المثال
 حديثنا وأقره شيخنا وأبعض وفيه نظر إذ ليس الكلام على السكسر من
 حكاية الجمل حتى يتجه ما ذكر بل من الانخبار بالجملة فأعرفه (قوله سكت
 الناطم) أى لم يصح بذلك والأهوى داخلة في كلامه (قوله بعد واو) ليست
 الواو قيداً (قوله صالح للعطف عليه) احتراز عن نحو ان لى ما لا وان عمر فاضل
 فلا غير صالح للعطف ان الناسئة عليه لا يروى المعنى ان لى ما لا وفضل عمرو
 (قوله فتكسر بعد الابتدائية) أى التى تبثد أبها الجمل وتسمتأ نف وهى بمعنى
 فاء السببية ويبحث البعض في عدها من مواضع جواز الوجهين بأن المراد
 بجوازها أى تركيب واحد والتركيب هنا مختلف وهو يبحث قوى وإن كان

حمد الله والكسر على الانخبار
 بالجملة أقصد الحكاية
 كأنك قلت خيراً أقول هذا
 اللفظ أما إذا اتقى القول
 الأول فالفتح متعين نحو
 عملى أنى أحمد الله أو القول
 الثانى أول لم يتجدد القائل
 فالكسر نحو قولى أنى مؤمن
 وقولى أن زيدا يحمد الله
 * تنبيه * سكت الناطم عن
 مواضع يجوز فيها الوجهان
 * الأول * أن تقع بعد واو
 مسبوبة بمفرد صالح للعطف
 عليه نحو ان لى لا تتجوع
 فيها ولا تعزى وأذلك لا نظماً
 فيها ولا تفتنى قرأنا فغ وأبو
 بكر بالسكسر اتعا على
 الاستئاف أو العطف على
 جملة ان الأولى والباقيون
 بالفتح عطفاً على أن لا تتجوع
 * الثانى * أن تقع بعد حنى
 فتكسر بعد الابتدائية نحو
 مرض زيد حتى انهم
 لا يرجونه وتفتح بعد الجارة
 والعاطفة نحو عرفت
 أمور

يمكن دفعه بأن اتحاد ما قبل ان في التركيبين هنا كاف هذا وما ذكره الشارح
من وجوب الكسر بعد الابتدائية قال شيخنا السيد محمد بن محمد بن الحسن
الحاجب حيث قال اذا وقعت ان بعد حتى الابتدائية فان ذلك لا يجوز
في الابتداء الواقع بعدها ان يعد حذف خبره وحب كسرهما وان قلنا يجوز حذفه
واثباته جازا الكسر والفتح (قوله حتى المثاقيل) الاظهر انه فيه طائفة
ومثال الجارة اصاحبتك حتى المتعصم (قوله فكسر) قدم الكسر لانه
الكثير (قوله اما استغناحية) أي حرف استفتاح على ما مر في بيان الـ
استغناحية وقيل مر كسب من همزة الاستغناحية وما الثانية وفي الجمع ان
همزة تبدل هاء وواو وانهم انحدف في الأحوال الثلاثة وان همزة
تحدف مع ثبوت الالف اهـ قال الاميني وأجاز الحذف الفتح على أن المصدر
الاول مصدر آخر محذوف كأنه قبل أمامه لوم أن لا فاضل آه وهو يستلزم
جواز الفتح بعد الـ الاستغناحية ونقل عن بعضهم (قوله بمعنى حقا) الذي
مؤنه في المعنى أنها بمعنى أحقا وأنها كتمان همزة الاستغناحية وما الثانية
بمعنى شيء وذلك الشيء هو الحق ووضع ما على هذا نصب على الظرفية
الاعتسافية كما نصب حقا على ما في البيت الآتي على قول سيدي وقال المبرد
حقا مصدر لحق محذوف واو أن وصلته ما قبل وقال ابن خروف أماءه حرف
بسيط وهي مع ان ومجموعها كلام تركب من حرف وام كما قال الفارسي
في يازيد كذا في شرح التوضيح لشارح وفي المعنى عن بعضهم أنها اسم وأنها
عندها البعض وابن خروف بمعنى حقا (قوله استغناحية) أي نهضوا امرئتين
(قوله ولا صلة) الذي في الدمامي عن سيدي به أن لا نافية ردة على السكرة ثم
رايت الوجهين في المعنى (قوله من أن بعضهم) أي العرب (قوله فية ولا جرم
لا تينك) فأجيب باللام كما يجاب بها القسم قال شيخنا وهو يرجع في ان
لا تينك جواب لاجرم وهو أطهر من جعل البعض لا تينك جواب قسم
محذوف قائم مقامه لاجرم وانظر ما عرابها على ما حكاه القراء هل هو كما يقول
سيدي فيكون الجواب مغيا عن الماعل أو كما يقول القراء فيكون الجواب
مغيا عن خبر لا الاقرب الثاني لكون الحاك هو والقراء وزاد في الأوضح
في مواضع جواز الوجهين أن تقع في موضع التعاليل نحو وانما كان قبل ندعو

حتى المثاقيل * الثالث
أن تقع هذا نحو أمائك
فصل فكسر ان كانت اما
استغناحية بمنزلة الـ الفتح
ان كانت بمعنى حقا كما تقول
حقا أمنا ذاهب ومثله قوله
* أمنا ان جيرة استغناحية
أي أي حتى هذا الأمر
* الرابع أن تقع بعد لاجرم
نحو لاجرم أن الله يعلم فالفصح
عندها وبه على أن جرم فعل
وأن وصلته ما قبل أي وجب
أن الله يعلم ولا صلة وعنده
القراء على أن لاجرم بمنزلة
لارجل ومثله لا بد ومن
بعدها منفردة والكسر على
ما حكاه القراء من أن
بعضهم يقرأه بمنزلة الميم
فيه قول لاجرم لا تينك

انه هو المراد الرحيم فزى بالفتح على تقدير لام العلة وبالكسر على انه تعليل
 مستأنف مثل وصل عليهم ان سلاتك سكن لهم (قوله وبعد ذات الكسر)
 الظرف معاني يتعجب فتم لا فادة الحصر أى لا بعد ذات الفتح ولا غيرهما من
 أئذوات المعسرة سورة ونحوهن فالخبر اضافى فلا ينافى أن تعجب المتدا
 وكذا خبره المتقدم بخلافه انهم زيد على الأصح قيل والفعل نحو انهم زيد بلش
 ما كانوا يعملون ان جاءكم رسول من أنفسكم والمتم ورائه فى ذلك لام القسم
 وأنتم لا تدخل على الجملة النعانية الا فى باب ان قاله فى المعنى (قوله تعجب
 الخبر لام ابتداء) بشرط أن يمتنع تأخره عن الاسم وكونه مثبته او غير ماض
 متصرف وغير جملة شرطية بأن كان مهردا أو مضارعاً ولو مفعراً وبأن يعرف
 تنديس خلافاً للكوفيين أو ماضياً غير متصرف أو ظرفاً أو جاراً أو مجروراً أو
 جملة اسمية وأول جزئها أولى باللام فقوله ان زيد الوجهه حسن أولى من
 ان زيد الوجهه حسن بل فى البسيط انه ساذ لا عدم تقدم معمول الخبر عليه
 خلافاً لابن الناطم بدليل انهم يسمونه يومئذ خبراً وسميت لام الابتداء
 لدخولها على المتدا أو على غيره بعد ان المكسورة العاملة فهما أصله المتدا
 (قوله وكان حق هذه باللام الخ) أى كما أن حق ان وأخواتها اذ لان لها أيضاً
 السدادة الا أن هذا الميكن مانعاً من تقدم لام الابتداء بحسب الأصل
 لجواز أن يكون تقدمها كتقدم حرف العطف وألا الاستعانة ليعقوت
 سدادة ما بعدها فاندفع اعتراض البعض على قوله لان لها الصدر بأنه قد
 يعارض بأن ان وأخواتها أيضاً الصدر (قوله بين حرفين لمعنى واحد)
 أو رد عليه أمران الأول هلا جمع بينهما على طريق التاكيد اللفظى
 وأجاب سم بأن التاكيد اللفظى إعادة اللفظ بعينه أو مرادفه وذلك
 مفقود هنا وفيه نظر وان أقره شيخنا والبعض وغيره بما لوجود الترادف
 لا تشاد المعنى كما صرح به الشارح وقد عدوا من التوكيد اللفظى بالمرادف
 فى الحروف قول الشاعر

وقان على الفردوس أول مشرب * نعم جبر ان كانت أبيت دوائر
 وسياق هذا الشارح فى باب التوكيد فافهم الثانى أنهم جمعوا بين ما فى هاتك
 قائم بادل الهمزة هاء سواء قبل ان اللام القسم أو لا ابتداء لان كلاهما ما

(وبعد ذات الكسر تعجب الخبر)
 جوازا (لام ابتداء نحو انى
 لوزر) أى ملجأ وكان حق
 هذه اللام أن تدخل على أول
 الكلام لان لها الصدر كما
 لما كانت التاكيد وان
 لتاكيد وهو الجمع بين
 حرفين لمعنى واحد

(قوله من ليلي) أي من أجل جمها وإلها ثم الذاهب لا يدري أين يتوجه
 والمتعصب بضم الميم ونفع الصاد الملهمة المبعده والمراد بفتح الميم المذهب (قوله
 أبان) بالصرف نظرا إلى أن وزنه فعال وجمعه نظرا إلى أن وزنه أنفعول
 من قول من أبان مائتي بين وهو الأفعول مع الإلحاق جمع على بكسر العين الرجل
 الغليظ من كفار الجحيم وسودان جمع أسود وذهب السكوفيون كما في شرح
 الجامع إلى أن اللام بمعنى الإفلاشا هذفيه وهذا المعنى هو المناسب هنا لأن
 المقام للذم وللبصرين أن يتبعوا التنوين في سودان للتعظيم والتثني منه صبا
 على القيد في سبب الذم (قوله ولا يلى) ليس المراد بالولى المتبعية من غير فاصل
 والافاقضى جواز التبعية مع الفصل بين اللام وما في أداة التثني مع أنه مجتمع
 وانما يلى به لأن هالب أدوات التثني مبدوءة باللام فلو وليتها لم توالى لامين
 وهو مكرره وحل الباقي وللتثني في بين اللام التي هي لنا كيد الإثبات وبين
 حرف التثني (قوله ذى إشارة الخ) كان الأولى بل العرواب أن يقول ذى اسم
 إشارة في محل نصب على المنعولية واللام بدل أو عطف بيان أو صفة (قوله
 وأعلم أن) بالكسر تسليما أي على الناس وقيل المراد تسليم الأمر وتركها أي
 لتسليم اللام تشابه أن أي متقاربان ولا سواء أي ولا متساويان وكان حقه أن
 يقول لا سواء ولا متساويان لكنه اضطر فقدم وأخر وسواء اسم مصدر بمعنى
 الاستواء فلذلك صح وقوعه خبرا عن التثني فقول البعض سواء في الأصل
 منه بدرفيه مسامحة قال في التمهيد وجوبه غير واحد وفيه أي في البيت
 شذوذ ومن وجهي دخول اللام على الخبر المنفي وتعليق الفعل عن العمل
 حيث كسرت أن وكان القياس أن لا يعلق لأن الخبر المنفي ليس صالحا للام
 وسوغ ذلك كما قيل أنه شبه لا بغير فأدخل علم اللام اه وقد يقال كيف
 يتكلم بشذوذ التعاليق وكسر ان مع وجوده وجه ما هو لأم الابتداء وإن كان
 وجوده هنا شاذا الآن يقال جعل ذلك شاذاً من حيث ترتيبه على الشاذ
 (قوله من الأفعال) بيان لما تقدم عليه مشوب بقبض وقوله ماض الخبر بدل
 أو عطف بيان لقوله ما كرضيا وأشار به إلى وجه الشبهة (قوله فلا يقال ان
 زيد الرضى) أي على أن اللام لا ابتداء فيقال على أم القسم (قوله وأجازه
 المحققان) وهشام أي على اعتبار ذلك في المعنى وسبب في الشرح

وما زلت من ليلي لدن أن
 عرفتها لكاهن الملقى بكل
 مراد وقوله

أسمى أبان ذليلا بعد عزته
 وما أبان لمن أهـ لاج سودان
 (ولا يلى ذى اللام ما قد نفيا)

ذى إشارة واللام نصب
 بالفعولية وما من قوله ما قد
 نفيا في موضع رفع بالفاعلية
 أي لا تدخل هذه اللام على

منفى الاما ند من قوله

وأعلم ان تسليمات تركا

لا متساويان ولا سواء

(ولا يلى أيضا من الأفعال)

ما كرضيا ماض منه صرف غير

مقرون بقدر فلا يقال ان زيدا

لرضى وأجازه المحققان

وهشام فان كان الفعل مضارعا

الشر وظاهر كلامه جواز دخول اللام على الماضي اذا كان غير متصرف نحو ان زيد التسم الرجل أو لعمري أن يقوم وهو مذهب الأخفش والبراءان القول الجامد كلامه والمنقول عن سيديويه أنه لا يجوز ذلك فان اقرن الماضي المتصرف بـ قد جاز دخول اللام عليه كما أشار إليه بقوله (وقد يلها مع قد كل) لعمري قد سمع على العدى مستحوزا) لان قد تقرب الماضي من الحال فأشبه حينئذ المضارع وليس جواز ذلك مخصوصا بتقدير اللام للقسم خلافا لصاحب الترشيع وقد تقدم أن الكسائي وهذا ما يميزان ان زيد الرضى وليس ذلك عندهما الا لا ضمارة قد واللام عندهما لام الابتداء أما اذا قدرت اللام القسم فانه يجوز بلا شرط ولو دخل على ان والحة هذه ما يقتضى فتحها فتحت مع هذه اللام نحو علمت أن زيد الرضى (وذهب) هذه اللام أعني لام الابتداء أيضا

ولي الأوجه بدل الكسائي الأخفش ويمكن الجمع (قوله دخلت عليه) أي أشبه بالاسم كما تقدم (قوله أو غير متصرف) أي تصرفا تاما أو لا فقد جاز الينز أمر نحو قد زعم الآية (قوله اذا كان غير متصرف) فدخل في ظاهر عمومه ليس مع أنه يمنع دخول اللام علم أقال السالحي ولعله لم يجتزئها التمسك على علة امتناع دخول اللام على أدوات النفي وقول ابن غاري وبقية البعض بل على أمد داخل في قوله ما قد نفيا وفيه نظر ظاهر اذ ليست ليس بما قد في لائها لا نفي (قوله كلام) أي الجا ما قد في عدم التصرف (قوله مستحوزا) أي غالباً (قوله فأنشأه حينئذ المضارع) أي التشبه بالاسم ومثبه المشبه مشبه (قوله وليس جواز ذلك) أي دخول اللام على قد يقطع النظر عن كونها لام الابتداء لا ليعارضه قوله بتقدير اللام القسم (قوله خلافا لصاحب الترشيع) خطاب بـ يوسف المازني حيث ذهب إلى أن لام الابتداء لا تدخل على الماضي المقصور بقية واذا سمع دخول اللام عليه قد زرت لام جواب القسم فالتقدير في ان زيد أقدم ان زيد وأنت لقدم (قوله وقد تقدم أن الكسائي الخ) قبل ورود ذلك كلام صاحب الترشيع وحاصله أن الكسائي وهذا ما ذهبنا إلى أن قد الفعلة مجوزة لدخول لام الابتداء فقد الظاهرة بالأولى وأنت خير بأن هذا معارضة مذهب بـ قد وهي لا تلحق ردافاً أولى جعله تدكيراً بما تقدم ما صاحب الترشيع (قوله واللام عندهما) جملة حالية وقوله أما اذا قدرت مقابل قوله واللام عندهما الخ وقوله بلا شرط أي بلا شرط انه مارة لان لام القسم تدخل على الماضي مطلقاً (قوله والحالة هذه) أي تقدير اللام للقسم وقوله فتحت مع هذه اللام أي لما مر من أن كسر ائما يكون بعد الف على العلق بلام الابتداء لا بغيرها من بقية العلاقات كلام القسم (قوله الواسط) أي المتوسط من وسط الشيء كوعد أي توسطه وقوله بين اسمها وخبرها جرى على ظاهر المتن ولوحصل الواسط على المتوسط بين الأفعال الواقعة بعد ان لكان أولى ليدخل نحو ان عندك لفي المدار زيد اجالس مما وقع فيه المعمول القرون باللام بعد معمول آخر قبل الاسم والخبر وقوله معمول الخبر بدل أو عطف بأن أو حال والمراد بمعمول الخبر عند المصنف ما يشمل المفعول به والمفعول المطلق نحو ان زيد الضرب صار بـ والمفعول له نحو

(الواسط) بين اسم ان وخبرها (معمول الخبر)

انزيد الابدال في مقدم وتارة في الاخيرين (قوله بشرط الخ)
الشرط ان ينفرد في المتن وهو التوسط وذكر الشارح شرطين يمكن
اخذ اولهما من المتن يجعل ال في الخبر لا يهدى الى الخبر الذي سبق انه يصح
اقتراحه باللام والشرط الرابع ان لا تدخل ال لام على الخبر فلا يجوز ان زيدا
احمر او انساب وأجازه بعضهم انه الشارح على الاوضح كذا ذكر شيئا
قال البعض وظهره ان الرابع لم يذكره الشارح وليس كذلك بل مرشح به
بقوله تيمم اذ دخلت ال لام الخ اه وهو غفلة تنجية فان الشارح لم يترخص
في التيمم المذكور لا متناع دخول اللام على الخبر وهو له ما أسلا كما
ستعرفه (قوله لم يجوز دخوله على مجهول الخ) يجوز له الخفش والفرأ شحيتين
ان المانع قام بالخبر لكونه فعلا ماضيا والمعمول ليس كذلك ووجه الموضع
قال يدل اجازة المصدر بين تقديمه دخول الخبر الفاعل على المقيد بما
حكمهم باه متناع تقديم نفس الخبر لان المانع من تقديمه ال لباس وذلك
لا يوجد في المعمول (قوله فرغ دخوله على الخبر) أي وهي لا تدخل عليه
فكذلك معموله (قوله حاله) مثله التمييز والفرق بينهما وبين المعمول انه ينوب
عن الفاعل فيصير محمدا واذا قدم صار مبتدأ واللام تدخل عليه بخلافهما
اذا ذهبت المخرج رسم (قوله لا نصب المعمول المتأخر) أي لان المعمول من تمام
الخبر فانه دخلت عليه مع تقدمه كان كدخوله على انظر لكونه في موضعه
بخلافه مع التأخر وكما تأخر المنة تقدم على الاسم فلا يقال ان له عند لزيد ليس
(قوله وانصب الفاعل) قيل هو حرف لا تشمل له من الاعراب وعليه أكثر
النساء كما في الرداء فيتمية شهر ابشاز علاقه المشابهة في الصورة وسمى
شهر الفاعل لانه له من الخبر والعفة في تنويز وهو القائم وحجاء الاعتماد
المستكم عليه في رفع الاستنباهين الخبر والعفة وقيل هو اسم لا تشمل له من
الاعراب كما ان اسم الفاعل كذلك وقيل له مثل مقوله وقيل مثل ما بعده
ففي تنويزه والقائم له رفع بانفاق القولين الأخيرين وفي نحو كان زيدا هو
القائم له رفع على أوله ما ونصب على ثانيه ما وفي نحو ان زيدا هو القائم
بالعكس وانما يذكر على سبعة شهر الرفع ما والقائمة عليه غيبة وحضورا
وغيرهما بين مبتدأ وخبر في الحال أو في المثل معرفين أو ناهين ما كالمعرفة

بشرط كون الخبر صالحا لها
نحو ان زيد احمر او ضارب
فان لم يكن الخبر صالحا لها
لم يجوز دخولها على معموله
المتوسط نحو ان زيدا
احمر او ضارب لان دخولها
على المعمول فرغ دخولها
على الخبر وبشرط ان
لا يكون ذلك المعمول حالا
فان كان حاله لم يجوز دخولها
عليه فلا يجوز ان زيدا
را كبا متطابق وانه قضى
كلامه انما لا نصب
المعمول المتأخر فلا يجوز ان
زيد احمر او ضارب (و)
نصب أيضا (الفصل) وهو
الضمير المسمى عمدا ونحو ان
هذا هو الفاعل الحق

في عدم قبول آل كنف على من وفي بعض هذه الشروط خلاف بسطه في الفتح
 وثالثة الاعلام من أول الأمر بأن ما بعده خبر لا صفة وتأكيده الحكم لما
 فيه من زيادة الربط وقصر المستعمل المستند اليه قال التفتازاني في حاشية
 الكشف وهذا انما يتأتى فيما الخبر فيه نكرة والافتحرف الخبر بلام
 الجنس يفيد قصره على المتداوان لم يكن معه ضمير فصل مثل زيد الامير
 وهو والتجاء وتعرف المتداوان بلام الجنس يفيد قصره على الخبر وان كان
 معه ضمير الفصل نحو الكرم هوالة وفي وقال في المطول التحقيق أنه لا يكون
 للتخصيص أي قصر المستند على المتداوانية نحو زيد هو أفضل من عمرو وزيد
 هو مقاوم الأسد وقد يكون مجزئاً كما أكد إذا كان في الكلام
 المستند على المستند اليه نحو ان الله هو الرزاق أي لا رازق الا هو وأما
 المستند اليه على المستند نحو الكرم هوالة وفي أي لا كرم الا التقوى اه قال
 الناطم وجاز دخول لام الابتداء عليه لانه مقول الخبر لرفعته وهم السامع كون
 الخبر تابعاً لقول معزلة الجزء الاول من الخبر أي إذا كان الخبر جملة اسمية (قوله
 اذا لم يعرب هو مبتداً) فان أعرب مبتداً كان جزأ من الخبر فتكون داخلة
 عليه وكان خبره ضمير فصل كما في النمر يج (قوله حل قبله الخبر) في هذا
 البيت ايطاء لكن في بعض النسخ تكبير خبر الثاني وهو دافع للايطاء
 الأصح (قوله وفي معنى تقدم الخبر تقدم معه وله) مثله تقدم معمول الاسم
 نحو ان في الدار لساك رجل (قوله وعلى الاسم للآخر) أي عن الخبر أو
 عن معموله كما يفيد القبول (قوله وروى ما الزائدة) فخرجت الموصولة
 والموصوفة والمصدرية نحو ان ما عندك حسن وان ما فعلت حسن وتكتب
 مفعولة من ان بخلاف ما الزائدة واعلم ان انما وأغما يفيدان المحصور وقد
 اجتمع في قوله تعالى قل انما يوحى الي انما الحكم الواحد أي ما يوحى الي
 الانصر الاله على الوحدة فالمحصر الأول من قصر الصفة على الموصوف قصر
 قلب نزل الخاطبون المشركون منزلة من اعتقدوا إيماناً الاشرار اليه فينا
 صلى الله عليه وسلم حيث أمر وأعليه والثاني من قصر الموصوف على الصفة
 قصر قلب أيضاً والقرآن به مباغتة في الرد ولا تجرد ثبوت الوحدة فان
 لتعدد والاعتراض على إعادة انما المحصر بقواته عند التاويل

اذا لم يعرب هو مبتداً (و) نصب
 (اسماً) لان (حل قبله الخبر)
 نحو ان عندك لساك رجل وان كان
 لا جراً وفي معنى تقدم الخبر
 تقدم معموله نحو ان في الدار
 زيد اقامت بتيه اذا دخلت
 اللام على الفصل أو على
 الاسم المتأخر لم تدخل على
 الخبر فلا يجوز ان زيد هو
 لتمام ولا ان في الدار زيد
 ولا ان في الدار زيد الجالس
 (ووصل ما) الزائدة (بذي
 الحروف

مبطل * اعمالها

لانها تريل اختصاصها
بالاسماء وتهيم بالدخول
على الفعل فوجب اعمالها
لذلك نحدو انما زيد قائم
وكأنما خالد أسروا لكمما
عمرو وجبان واعلموا بكر عالم
(وقد يبقى العمر) وتجعل
مالمغاة وذلك مسموع في
ليت لبقاء اختصاصها كقوله
قالت أليقها هذا الحمام
لنا * الى حمامة أو نصفه
فقد * يروى بنصب الحمام
على الاعمال ورفع على
الا همال وأما البواقي
فذهب الزجاج وابن السراج
الى جوازه فيها قياسا
ووافقهم المناظم ولذلك
أطلق في قوله وتديق
العمل ومذهب سيديويه
المنع لما سبق من أن
ما أزلت اختصاصها
بالاسماء وهياتها للدخول
على الفعل نحو قول انما يوحى
الى أنما الهكم والواحد
كأنما يساقون الى الموت وقوله
فواته ما فارقكم قالوا اليكم

مدفوع بأن الحصر من اللفظ المصريح ولا يضر فواته بالتأويل كقوات
التأكيده لانه أمر تقديري ثم قيل الحصر من اجتماع ان وهى للاثبات
وما وهى للنفى فنصر الاثبات للذكور والنفي لغيره وقبل لاجتماع * وكدين
ان وما الزائدة واعتراض هذا بان اجتماع * وكدين لا يستلزم الحصر والا
لوجد في ان زيد قائم مثلا والاول بأنه ينافى ما قدمنا من أن ما المحقة بان
وان زائدة وقد يجاب عن اعتراض الثاني بأن اجتماع * وكدين على وجه
تركهم ما أقوى لشدة التلاصق فيه وعن اعتراض الاول بأن ما هذه نافية
بما لا يمكن انسخ عنها النفي بعد التركيب فصارت زائدة بدليل عدم
ذكر مذهبها هذا ما ظهر على فاعرفه واعتراض في المعنى الاول أيضا بان ان
ليست للاثبات بل لتوكيد الكلام اثباتا نحو ان زيد قائم أو نفيًا نحو ان زيد
ليس بقائم قال الشنقي فيه بحث لان ان لتوكيد النسبة التي بين اسمها وخبرها
وهى لا تكون الا ثبوتًا وان كان نفس خبرها نفيًا (قوله مبطل اعمالها) أى
وجوب اعمالها فلا ترد ليت (قوله تريل اختصاصها بالاسماء) أى ما عدالت
كما سيأتى (قوله فوجب اعمالها) أى ما عدالت وجوب الاهمال هو
مذهب سيديويه والجهور كما يؤخذ مما يأتى في الشارح وقوله لذلك بغنى عنه
التفريع (قوله وقد يبقى العمل) قد لا تقلل بالنسبة اخبر ليت وللحقيق
بالنسبة ليت لان اعمالها كثير بل أوجب به بعضهم كما سيأتى ففى كلامه
استعمال المشترك في معنييه (قوله لمغاة) أى عن الكف (قوله قالت)
أى زرقاء اليمامة ولفظ مقلها ليت الحمام ليه * الى حمامته * أو نصفه
قد يه * تم الحمام ميه * وقصتها أنها كانت لها قطاة ومريم اسرب من
القطا بين جبلي فقال ما ذكرتم ان القطا وقع في شبكة صبياد فعد فاذا هو
سنة وستون فاذا ضم اليها نصفها مع قطاتها كانت مائة (قوله أو نصفه) أو
بمعنى الواو (قوله قياسا) قال الدماميني ظاهر كلام الزجاجي في الجمل أنه
مسموع من العرب وذلك أنه قال في باب حروف الابتداء ومن العرب من
يقول انما زيد قائم واعلموا بكر قائم فيلغى ما ينصب بان وكذلك أخوانها
هذا كلامه اه (قوله ومذهب سيديويه) أى والجهور وصحبه ان الحاجب كما
في التكت (قوله لما سبق الخ) للصنف ومن وافقه أن يقول يكفي في صحة

الاحمال الاختصاص بحسب الأصل ولا يضر عرض ذو والوفاة تظاير
 كثيرة بكموار أعمال ان الحقيقة من التيقن على قلة من تحليلهم اهمها ان كثرة
 بر والاختصاصها بالامام كافي وان كانت لكثرة امارته سم (قوله ولكما
 يقضى الخ) الصواب التميل بدله بقول امرئ القيس ولكما اسمى لمجد
 مؤثر لان ما في البيت الذي ذكره موصول اسمى بدليل عود التغيير
 في يقضى عليها (قوله أهد الخ) غرض الشاعر هجو عبد نيس بأنه يفعل
 بالجمار الفاحشة وأنساء تدبسه تعمل متعبا كافي البيت (قوله ولذلك)
 أي اية قائم اعلى اختصاصها بالامام (قوله وهو شكل الخ) قد يقال لم ينظر
 المصنف الى هذا الخلاف لكونه رايها فحكى الاجماع (قوله معطوفا على
 منصوب ان) طاهره ان المعطوف عليه واسم ان فيكون الرفع باعترافه
 قبل ان يسماع على القول بعدم اشتراط وجود الطالب للمحصل ونسب الى
 السكوفيين وبعض البصريين وهو الاقرب الى عبارة المصنف وسيأتي
 بقية الأوجه ولو قال رفعك نال عطف لكن جاريا على سائر الأوجه الآتية
 وفي التسهيل ان النعت والتركيد معطف البيان كعطف النسق عند الجرمي
 والرجاج والقراء تقول ان زيد قائم الفاضل أو أبو عبد الله أو نفسه بالنسب
 والرفع قال سم فيما كتبهم امش شرح التسهيل للداميني هو ظاهر ان قلنا
 ان الرفع على العطف على محل اسم ان فان قلنا على الابتداء وانه من عطف
 الجمل فالقباس امتناع ما عدا النسق فليأتمل وقاس الرضى البديل ومثله
 بقوله ان الزيد بن قد استحسنتم ما ساءلهم ما بالرفع وقيل الرفع مضموم معطوف
 النسق قال في الله مع وهو الأصح قل في شرح الجامع ولم يبعد العطف بالواو
 لان لا كذلك تقول ان زيد قائم لا عمرا ولا عمروا ه والظاهر ان الفاء
 وهم وأو وحى كذلك (قوله بعد ان تستكملا) متعالي برفعك أو معطوفا
 لا يجازي خلافا للكدى لما فيه من الفصل بالبداية وأجنبي من الخير (قوله
 لم يجب) أي بدولة الجبابة وقوله النجبية من وضع فاعل وضع مفعل أي
 النجبية أو الأصل النجبية أساءوا حذف المضاف واتصل الضمير (قوله
 وليس معطوفا الخ) أي كما هو ظاهر كلام المصنف ويمكن ان تسميته معطوفا
 عليه مجاز علاقته الشامية الصورية (قوله مثل ما جاء في الخ) طاهره ان رجلا

ولكنما يقضى فسوف يكون
 وقوله

أعد نظرا يا عبد نيس لعلنا
 أنشأت لك النار الجمار
 اقتداء بخلاف بيت فاما
 بقية على اختصاصها بالامام
 وقد ان ذهب بعض النحويين
 الى وجوب الاحمال في
 ايتما وهو يشكك على قوله
 في شرح التسهيل يجوز
 اعماله اراء ما لها باجماع
 (وجاز) الاجماع (رفعك)
 معطوفا على منصوب ان

المكسورة (بعد ان تستكملا)
 خبرها نحو ان زيد اكل
 طعامك وعمر ووجه
 فمن يلبس يذهب أبو واه
 فان لنا الام النجبية والاب
 و ليس معطوفا حثث على
 مثل الاسم مثل ما جاء في من
 رجل ولا امرأة بالرفع لان
 الرفع في مثلنا ابتداء

اعرابه على وهو القول الأصح لعدم لزوم اجتماع حرفين اعتراضاً وقيل
تقديره ويلزم عليه ما ذكرنا لكن مرفى أول الابتداء دفعه (قوله وقد زال
بدخول الخ) لم يشترط بعض البصريين بقاء الطالب لذلك الجمل وتنبأ إلى
الكوفيين أيضاً كما مر وعليه لا اشكال في العطف على محل اسم ان الامن
جاءت لزوم الفصل بين التابع والمتروك بأجنبي وهو الخبر وذلك بمزوع كما
في الروداني (قوله ابتداءً) أي استئنافية (قوله على محل ما قبلها امن
الابتداء) من بيان لما على تقديره مضاف أي ذات الابتداء أي الجملة
الابتدائية أي الاستئنافية في عبارة أمران الأول كل ينبغي حذف محل لان
الابتدائية لا محل لها الثاني القصور لعدم تناول البيت لان الجملة فيه
جواب الشرط الجازم فهي في محل جزم لا ابتداءً وكذا ما عطف عليها
(قوله تعين الوجه الأول) أي كونه من عطف الجمل أي عند الجمهور والآن
في بعضهم يبيح العطف على الضمير المستتر بلا فعل بقوله تعليه يجوز الوجه
الثاني (قوله تعين النصب) أي لما يلزم على الرفع من العطف قبل تمام
المعطوف عليه ان جعل من عطف الجمل ومن تقدم المعطوف على المعطوف
عليه ان عطف المرفوع على الضمير في الخبر قال سم لم لا يجوز الرفع قبل
الاستكمال على انه مبتدأ حذف خبره ويكون من قبيل الاعتراض بين اسم
ان وخبره لا العطف وأقول مقتضى التعليل بما ذكره جواز الرفع بالعطف
على محل اسم ان بناء على عدم اشتراط بقاء طالب الجمل وقال الرضي انما
منعوا رفع المعطوف قبل الاستكمال لان العامل في خبر المبتدأ هو المبتدأ وفي
خبره ان هو ان فيكون قائماً من قولك ان زيد او حمزة قائمان خبراً عن ان
ومحمزة معا فيعمل عاملان ماسة فلان في معمول واحد ولا يجوز ذلك
ومقتضى هذا التعليل تنبيه بعض المنع بما اذا كان الخبر للاميين معاويه
شرح ابن هشام في شرح بآنت سعاد كما يأتي قريباً ومقتضى الطلاق الموضع
وغيره والتعليل السابق ويحتسب سم فيه معمول المنع لغرض ذلك نحو ان زيداً
ومحمزة قائمان وهو الذي حقه الروداني وصنيع الشارح فيما يأتي أقرب إلى هذا
تقدير (قوله وأجاز السكاني الخ) موضع الخلاف حيث يتعين جعل الخبر
للاسمين جميعاً نحو ان زيداً ومحمزة قائمان فان لم يتعين ذلك نحو ان زيداً

وقد زال بدخول الناصب بل
انما مبتدأ خبره محذوف والخلة
ابتدائية عطف على محل
ما قبلها امن الابتداء أو مفرد
معطوف على الضمير في الخبر ان
كان فاصل كما في المثال والبيت
فان لم يكن فاصل نحو ان زيداً
قائم ومحمزة تعين الوجه الأول
وقد أشعر قوله وجاز أن
النصب هو الاصل والارجح انما
اذا عطف على المنصوب
المذكور قبل استكمال ان
خبرها تعين النصب وأجاز
السكاني الرفع

ومحمرو في الدارجة انما قاله اوضح في شرح بانت سعاد وهو مخالف لما
 أطلقه هنا كذا في التصريح ومن اذ يداوم وفي الدارجة ان يداوم عمرو
 قائم وقد وردت الفاضل الروداني كلام الموضع في شرح بانت سعاد وحق أن
 شحوان يداوم عمرو في الدارجة قائم من محل اطلاق فتنبه (قوله مطلقا) أي
 سواء قبل الاستكمال وبعده وسواء ظهر اعراب المعطوف عليه أو خفي
 فالأطلاق في مقابلة التقييد السابق والتقييد اللاحق وإن جعله البعض
 في مقابلة اللاحق فقط (قوله رحله) أي منزله وقبار اسم فرس الشاعر
 وتنبه اسم جل وقوله في الخ دليل الجواب أي فاما لا يسمى فيها رحل لاني الخ
 (قوله على التقديم والتأخير) أي تقديم المعطوف وتأخير الخبر والتعبد
 العكس والتعبد ان الذين آمنوا والذين هادوا من آمن الخ والصابئون
 والجملة خبري كذلك ومن آمن في محمل رفع بالابتداء وخبره فلا خوف الخ
 والجملة خبران وخبر الصابئون محذوف أي كذلك كما علم ويجوز أن يكون
 من آمن الخ خبر الصابئون وخبران محذوف لدلالة خبر الصابئون عليه
 فالخلف على هذا من الأول لدلالة الثاني وعلى الأول من الثاني لدلالة
 الأول وهو الكثرة كافي المعنى والعائد على كل محذوف أي من آمن منهم
 وأورد بعضهم على التخرج على التقديم والتأخير أنه يستلزم العطف قبل
 تمام المعطوف عليه ويجرد ملاحظة التقديم والتأخير لا يدفع ذلك وقد يقال
 بل يدفعه تقدم المعطوف عليه بنسبة حيث شذ في التثنية هذا قول الروداني
 اعتبار التقديم والتأخير وأما له امتياز جمع اليه في تخرج المسموع ولا
 يجوز لاحد إلا وما أن يتكلم بمثل ذلك ويدعى أنه نوى التقديم والتأخير
 (قوله هل لمب) ثبت الطاء كفي القاموس (قوله ويتبع الأول الخ) نظير
 فيه سم يجوز ان تعذر اللام داخله على مبتدأ محذوف أي له ويريب وقد
 يقال الأسفل والظاهر عدم التقديم وكلام الشارح مبني عليه (قوله إلا
 ان أثرت التعظيم) بحث فيه ما لم يسمع أنافة ممن على التعظيم بل لا يمتنع
 المطابقة للنظية هل حدثوا لمن غيبي وتميتو عن الوارثون كافي المعنى
 (قوله فيما خفي) أي في تركيب خفي الخ أي لكونه مبنيا أو منصوبا مثلا
 هل سم انظر لو خفي اعراب المعطوف دون المعطوف عليه ويحتمل أنه عثبه

مطلقا فاسكتا ظاهر قوله تعالى
 ان الذين آمنوا والذين هادوا
 والصابئون وقرائة بعضهم ا
 انه وملائكته يصلون برح
 ملائكته وقوله
 فمن يثا أمسى بالديته رحله
 فاني وقبار بها لغريب
 وخرج ذلك على التقديم
 والتأخير أو حذف الخبر من
 الأول كقول
 خايلي هل لمب فاني وأتما
 وان لم يربها للهوى ديفان
 ويتبعين الأول في قوله
 فاني وقبارها لغريب
 لاجل اللام في الخبر والثاني
 في وملائكته لاجل الواو
 في يصلون الا ان قدرت لذهظيم
 مثلها في رب ارجعون ووافق
 امراء الكسائي فيما خفي فيه
 اعراب المعطوف عليه نحو
 الملو زيد اذا جان وان هذا
 ومحمروا لان غسك يبعث
 ماسبق قال سيبويه

كذلك وقال الروداني قضية التعليل بالاجتزاء من تنافر اللفظ أن خفاء
اعتراب المعطوف كذلك فيجوز عنده العطف بالرفع في ان زيد او الفتي
ذاهبان اه (قوله وأعلم) بمزة المتكلم واقصد به قل ماذا كرر قوله على
القراء والسكافي ولا يخفى أنه من باب رد دعوى بدعوى وقوله يغلطون من
باب فرح واعتصر بأنه كيف يستدل الغلط الى العرب وأجيب بأنه لا مانع
من ذلك لما سبق من أن الحق قدرة العربي على الخطا اذا قصد الخروج عن
لغته والنطق بالخطا وقبل مراد سيئويه بالغلط مجرد توهم أن ليس
في الكلام ان وهذا هو ما يدل عليه بقية كلامه كما بسطه في المعنى ويحتمل
أن مراده بالغلط شدة الشذوذ (قوله باتفاق) ولهم اذا قدم المصنف اسكن
على ان (قوله في التسامي) أي العلو والعزاسة في التسبب خوولة أي ولا
بمهمة بديل ما بعده قال العيني هي اما صدر أو جمع خال كالعامة وفيه
ما فيه (قوله وأن المفتوحة على الصحيح) اختلاف فيه دون ان ولكن لعدم
تقاهما الجملة الى باب المفرد فاشبه الحسوف الزائدة للتأكيد بخلافها
(قوله اذا كان موضعها موضع الجملة) لانها حينئذ بمنزلة المكسورة وذلك
بأن وقعت في محل الجملة بحسب الاصل لستها ومعه ولم يعد العلم مسددا
مفعوليه وهما أصلهما المبتدأ والخبر وخرج بذلك نحو أعجبني أن زيد اقام
وعبرافيتعين النصب لانها ليست في موضع الجملة ولذلك جاز دخول لام
الابتداء وكسر ان في نحو علمت ان زيد القائم وامتنع ذلك في نحو أعجبني
أن زيد قائم كما قاله الدماميني فاعل عن ابن الحارث (قوله أو معناه) أي دال
معناه كأذان في الآية الشريفة أي اعلام (قوله ورسوله) أي بالرفع وقرئ
شاذ أو رسوله بالنصب عطفا على لفظ اسم ان كافي القارضى (قوله لزوال
معنى الابتداء) أي معنى الجملة ذات الابتداء لان الكلام قبل هذه الثلاثة
لاخبار عن المسند اليه بالمسند وبعدها التثنية المسند اليه أو ترجيعه له
أو تشبيه به وقيل لان هذه الثلاثة تغير معنى الجملة بنقلها من المنسب الى
الانشاء فيلزم عليه عطف الخبر على الانشاء لكن هذا التعليل لا يتم على
انقول يجوز عطف الخبر على الانشاء ولا على أن العطف على الضمير في خبر
ان ولهذا قال في متن الجامع مع رفع مطلقا نالي العاطف ان نسق على ضمير

وأعلم أن ناسا من الغرب
يغلطون فية ولون انهم أجفون
ذاهبون وانك وز يد ذاهبان
(وأخلفت بان) المكسورة
فيما تقدم من جواز العطف
بالرفع بعد الاستسكال (اسكن)
بانه اق كقوله وما صرت بي
في التسامي خوولة * ولكن
عنى الطيب الاصل والخال
(وأن) المفتوحة على الصحيح اذا
كان موضعها موضع الجملة بأن
تقدمها علم أو معناه نحو
وأذان من الله ورسوله الى
الناس يوم الحج الاكبر ان الله
برىء من المشركين ورسوله
(من دون ليت و كاذن)
حيث لا يجوز في المعطوف
مع هذه الثلاث الا النصب
تقدم المعطوف أو تاخر لزوال
معنى الابتداء معها وأجاز
القراء الرفع معها أيضا متقدما
ومتأخرا

الخبر و بعد ان وأن ولكن ان قد مر بتدريج وكذا لا يتم صلي أن العطف
على محل الاسم هذا وقد لم يمتنع مع كل إنشاء لا خبر وقد
يتوقف فيه فتأمل ثم رأيت صاحب المغني صرح بأن كان الاشبار ورأيت
الهاميني يقول قولاً آخر عن بعضهم أنهم لا إنشاء التشبيه (قوله بشرطه
السائق) راجع الى قوله متقدماً فقط كما هو صريح قول المومع وأجازة أى الرفع
الغرامى ليست وأختتمها بعد الخبر مطلقاً وقبله بشرطه المذكور عنه (قوله
ونخفت ان) أى بشرط أن لا يكون اسمها غميراً وأن يكون خبرها صالحاً
للدخول اللام ويستغنى الخبر للثني لانه وان لم تدخل عليه اللام لا يتوهم معه أن
ان نافية بقوله يس عن ابن هشام (قوله قل العمل) انما قل هنا وبطل فيما إذا
كفت سماعي من ذهب سيدي ويصح أن العلة في الموضعين زوال الاختصاص
بالاسماء لان المزيل هناك أقوى لانه لفظ أجنبي زيد وهو متخالفه هناك
تقصا بعض الكلمة ومحل ما ذكر ان ولها اسم فان ولها فعل كفى الامثلة
الآتية وجب الالهام واليدعى الاحمال وأن اسمها خبر الشان والجملة
العربية خبرها قلنا كذا (قوله نحو وان كل لما الخ) أى على قراءة تخفيف
الميم اما على قراءة التشديد فلا شاهد فيه لان ان عليها تانيسة ولما بمعنى
الاوعرابه على التخفيف كل مبتدأ واللام لام الابتداء ومراردة وجميع
خبر ومخبرون نعته وجميع على المعنى ولما نعته على به أو جميع مبتدأ ثان
ومخبرون خبره والجملة خبر الأول وهذا أولى لما لم يزل على الأول من دخول
لام الابتداء على خبر المبتدأ والموقوع للابتداء بجميع العموم أو الاضافة
تقدير أو الرابط على جعل جميع مبتدأ تانياً لعادة المبتدأ به ناه لانه على هذا
بمعنى كل وعلى الأول بمعنى مجموع (قوله وان كل لما الخ) أى على قراءة
تخفيف الميم اما على قراءة التشديد فلا شاهد فيه لما مر ولعل نصب كلا
حينئذ محذوف تقديره أرى ثم رأيت في المعنى واعرابه على التخفيف كلامهم
ان واللام الاولى لام الابتداء ومراردة للفصل بين اللامتين
ان وليوفينهم جواب قسم محذوف وجملة القسم وجوابه صلة ما را تقديره وان
كلا للدين وانه ليوفينهم قال في المعنى لكن العلة في المعنى جملة الجواب فقط
وانما جملة القسم مسوقة لجرد التأكيد فلا يقال جملة القسم انشائية والصلة

بشرطه السابق وهو خفاء
الاعراب (ونخفت ان)
المسكورة (فقل العمل) وكثر
الاهمال زوال اختصاصها
حينئذ نحو وان كل لما جميع
لدينا محذوف ويجازى عما
استعمل باللام نحو وان كلا
لما ليوفينهم

في شكوك الاخبار به وقيل منسكرة موصوفة بقول مقدر حذف واقم
 معه وله وجه في القسم قد اجمعه أي وان كان نطق قول فهم والله ليوفيهن-م
 ولا حاجة لتفرياد قول كذا عما مر من المعنى وكذا الاعراب على التخفيف
 مع تشديد النون وأما على تشديد النون والميم مع اقوال ابن الحبيب أحسن
 مقبول فيه ان المسمى الجازمة حذف فاعاد تقديره المسمى ولو اوعترضه
 في المعنى بأن المسمى لا يتوقع منه سبها راء-مال السكفة اذ لا يتوقع وأجاب
 الدماميني بان يتوقع منه ما غالب لا يلزم ولو سلم فالتكفار لا يتوقعون الا همال
 ولا يشترط في الترفع أن يكون من المتكلم ثم قال في المعنى والاولى عندى أن
 يترك المسمى فوا أفعالهم لئلا لا يوفيهن الخ عليه والتوقع الترفعية (قوله وتلزم
 اللزم) أي عند عدم الترفعية على المراد بدليل ما يأتي فلا تمانى بين قوله وتلزم
 اللزم وقوله ورأى الاستغنى الخ وينبغي كما بينه الر ودان أن يحمل زوم اللام
 ان قصد البيان وانما اذ افسد الاجمال لم تلزم لان الاجمال من مقاصد اللفظ
 (قوله اذا ماتم مل) أي او تعمل مع حصول اللبس بأن كان اعراب الاسم خفيا
 شعور هذا الرأى انما كمن يؤخذ من قول الشارح لعدم اللبس وصرح
 به الدماميني (قوله وذهب الفارسي الخ) قال الدماميني حجه دخوله على
 الماضي المتصرف نحو وان زيد لتمام وعلى منصوب الفعل المؤخر من ناصبه
 نحو وان وجدنا أكثرهم لفاستين وكلاهما لا يجوز مع المتددة اه وقد
 يجاب بأن الخفة قد شئت بالتخفيف قد توسع معها الملم بتوسع مع غيره افتأمل
 (قوله يجب فتشها) أي لطلب العامل ولا معنى لان اللام الفارقة على الثاني
 ليست من المعانيات وظاهر هذا الكلام دخول اللام الفارقة على خبر أن
 المتدرة الخفة مع أنها لا تلبس بان التسمية حتى يحتاج للفرق وقد يقال
 ان ما دخلت بعده ان المكسورة للفرق فلما دخل الفعل فتحتم الهزرة
 وأبقيت اللام فالتكسر وقد سد الفرق سابقا ن على دخول الطالب لفتح
 الهزرة أو يقال لأم الفرق قد تدخل مع عدم الاحتياج الى الفرق كما تدخل
 وهذا المكسورة عند قيام القرينة والاستغناء عن اللام (قوله ورأى الاستغنى
 عنها) ليس المراد بالاستغناء عدم الاحتياج الى اللام حتى يعترض بان
 التعيين بما يشترط أن اللام قد لا يستغنى عنها مع القرينة بل المراد بترك

(وتلزم اللام اذا ماتم مل) لتفرق
 بينهما وبين ان النافية ولهذا
 تسمى اللام الفارقة وقد عرفت
 أنها لا تلزم عند الإهمال
 لعدم اللبس بتبيينه * مذهب
 يذهبون به ان هذه اللام هي لام
 الابتداء وذهب الفارسي الى
 أنها غير الاحتياج للفرق
 ويظهر أثر الخلاف في نحو قوله
 عليه الصلاة والسلام قد علمنا
 ان كنت مؤمنا فعلى الاول
 يجب كسر ان وعلى الثاني يجب
 فتحها (وربما استغنى عنها)
 أي عن اللام (ان بدا) أي
 ظهر (مناطق أراد معتمدا)
 على قرينة اما لفظية كقوله

اللام ولا شك أنه مع القرينة يجوز ترك اللام وقد كرهها (قوله ان الحق الم)
 القرينة التقطية فيه لفظ لافاه بعدهم أن يراد بها التي اذ لو لم يذكر
 لحي بالاثبات بدلا عن نفي التي العائز الى الاثبات وفيه أيضا قرينة معنو
 وهي أنه لو لم يرد بان النفي التي اثبات لكان المعنى الحق يعني على ذي
 بصيرة وقد ادهم ظاهره في نفي أن تكون القرينة العقد عليها هذه
 القرينة المعنوية لان لام بعدة فتنبى لامنة منه فتأمل (قوله أنا بان أباة الخ)
 القرينة هناك دلالة مقام المدح على أن الكلام اثبات فلاجله المبدل كانت
 لكرام وأما عدم قوله لمكانت كرام فلما مر من امتناع أن يل اللام فعلا
 متصرفا حال من قدوم تدبيل من أن هذا الامتناع مخصوص بان العامة
 دون الماهلة بركة تصریح أبي حيان في ارتشاه باستوائهما في ذلك ويأن
 اللام لو دخلت في هذا البيت لم دخلت على كرام فاعرف ذلك والاباة جميع أب
 كفضاء وقاض من أي اذا امتنع والضم الظالم ومالك اسم قبيلة وله ناهل
 كانت وصرفه مراعاة للمعنى فله المصريح (قوله غالبا) ظرف زمان أو مكان
 مهملان بالنفي والمعنى اتنى في غالب الامتنة أو في غالب التراكيب وجود
 الماهل وموسلا بان اذ الم يكن ناسخا ومعه وم ذلك أن وجود الفعل الناسخ
 موسلا بان لم يتدف في الغالب فيصدق بالكثرة ولو جعل متعلقا بالنفي
 لمكان الفهم أن وجود الفعل الناسخ موسلا بان غالبي مع أن القوم انما
 ذكروا الكثرة لا القلة أفادهم (قوله موسلا) اسم مفعول من أوصل
 الرباعي التعدي وثلاثه اللام وصل معنى اتصل وأن كان وصل يستعمل
 متعديا أيضا قول البعض تيعالما تفعله شيخنا عن القزى اسم مفعول من
 أوصل بمعنى اتصل فاسد (قوله وجدته موسلا الخ) بشرط كونه غير نافي لخرج
 ليس وغيره مني لخرج زال وأخواتها وغيره لخرج دام ودخول اللام مع
 الفعل الناسخ على ما كان خبرا في الأصل نحو وإن كنت لك كبيرة وإن وجدته
 أكثرهم لقاسمين ومع غير الناسخ على مع حوله فاعلا كذا أو متعلا لظاهره
 أو غيرا متعلا فاعلا في شبيهه نحو وإن تيزيل نفسك وإن يثبتك ليهيه
 والمفعول الظاهر نحو وإن قلت لسلما وأما المفعول التعمير فكأن عطف على
 قولك إن قلت لسلما قولك وإن أهنت لاياء لمكن انما تدخلك على المفعول

ان الحق لا يخفى على ذي
 بصيرة أو معنوية كقوله
 أنا بان أباة الضم من آل ماله
 وإن ماله كانت كرام المعاد
 (والفعل الم يملك ناسخا)
 فلا تداو وهو كان وكاد وطفن
 وأخواتها (فلا تلتبه) أي
 لا تتخذه (غالبا بان ذي)
 الخففة من التقيلة
 (موسلا) وإن كان ناسخا
 وجدته موسلا لها كثيرا
 نحو وإن بكاد الميس كقروا
 ليركسوك بأبصارهم وإن
 تظنلن الكاذبين

دون الشاعل اذا كان الفاعل مفعولاً كجرايت أو مستتراً نحو زيدان
 ضرب نعمرا (قوله وأكثرنه) أي من كون مدخولها مضارع الفيه ومن
 الأمانة أو من نحو وان يكون الخ والماصل أن الأقسام أربعة كثيرة وأكبر
 وبها من ينسب ما اتفاده وأندروى التباس عليه خلاف وأندروى التباس
 عليه اتفاده وبسبب ذلك أن الشدة مخصصة باليدرا والخبر فلما ضعف
 به تخفيف وزال اختصاصها بما عرّضوها كثرة المدخول على فعل يختص
 به أو هو والتابع مراعاة الخلق في الجملة وكان المسمى أكثر شأها
 بعض المسمى كقبيل في عدد الحروف والهيئة والبناء على الفتح ولما اتنى في
 أثالث اختصاص مدخولها باليدرا والخبر كان نادراً ولما اتنى الاختصاص
 والتشبه في أنه خبر كان أكثر (قوله ثلث) بفتح الثين من باب فرح والضم لغة
 رديئة (قوله خلافه لا خفش والكوفيين) يسع في هذا الغزو والتوضيح
 والتشبه في المسمى والمعنى أن الكوفيين لا يميزون تخفيفاً أن
 المسكورة ويوزنون ماورد وما يوزنهم ذلك بأن أن نافية واللام إيجائية بمعنى ألا
 وتلك ردة عليهم بقوله تعالى وأن كلاماً ليوثهم في قراءة من خفف أو لما
 وأن أجيب عنهم بأنهم أن يجعلوا تعجب كلاً بأرى محمد وفار اللام بمعنى ألا
 كما هو رأيهم في مثلهما ومزيدة الفصل بين اللذين أو موصولة أو منكرة على
 ما هو ويمكن الاعتذار بأن ذكر الكوفيين مع الألف في نظراً إلى موافقتهم له
 صورة لقيامهم أيضاً على أن ثلثاً لساناً وأن كان قياسهم عليه على وجه أن
 أن نافية واللام بمعنى ألا وقياس الألف على وجه أن أن مخففة واللام
 لم فلا ينداء أفراد الشارح خلافه لأن ذكر والى مطلق القياس على أن ثلثاً
 لساناً (قوله الذي هو ضمير الشأن) أي فقط عند اس الخاسب وهو أو غيره
 عند المنصف راجحاً وور فكان المناسب حذف القيد ليحري في حل كلام
 المنصف عن مذهبه وما يتعين به تقرير ضمير الشأن قوله الشاعر

وأكثرنه كونه ماضياً نحو
 وإن كانت كبيرة إن كنت
 لتردين وإن وجدنا أكثرهم
 أفاضلين ومن النادر قوله
 ثلث بيمينك إن قذات لساناً
 ولا يقاس عليه مدخولاً فام
 لا وأوان فـهـ رز يدح لافاً
 للألفش وليكوفيين وأندروى
 منه كونه لا ناسخاً ولا خاصياً
 كقولهم إن يركب لفسك
 وإن يركب لهما (وان
 تخفف أن) المقترحة
 (فامها) الذي هو ضمير
 الشأن (استكن) بمعنى
 حذف من اللفظ وجوازي
 وجوده لأنهم اتفقه لأنه
 حرف وإضافة وضمير نصب
 وضمائر النصب لا تستكن

في قيمة كسوف الله قد علوا * أن ذلك كل من يحق ويتعلم
 قال ابن الخاسب في شرح الفصل ولولا أن ضمير الشأن قد لم يستقم تقديم
 الخبر هنا لئلا يسوغ التقديم كرون الجملة الواقعة خبر لا كون أن بطل عملها
 فصار ما بعده ما يستدأ وخبر لا أنهم يعجبون مع التخفيف ما يعتبر برونه مع

التشديد من امتناع تقديم خبرها اه باحتمار (قوله وأسر وزاح) وورد
على قوله فاهم الذي هو غير الشان استمكن وحاصل الإرادة أنه وجد
في كلامهم اسم أن الحقيقة غير خبر الشان وغير مستكن (قوله فلو أنماخ)
بمعنى هذا الشاعر نفسه بكثرة الجود حتى لو سأله الحبيب الفراق لأجابه
بكرارة ذلك سائل وخص يوم الزمان بالذكر لأن الإنسان ربما يفارق
الأحباب في الشدة وجملة وأنت صديق حالية فيديها لأن الإنسان لا يغير
عليه فراق عدوه ومصدق فعيل بمعنى اسم المفعول أي صادقة بفتح الميم أو
من اجراء فعيل بمعنى فاعل مجرى فعيل بمعنى مفعول وفي المصباح يقال
امرأه صديق وصديقه (قوله مربع) بفتح الميم أي كثر العشب من مزرع
الوادي بتثنية الراء أي كثر عشب كالمزرع فوصف الغيث بمن وصف
الحال بوصف المحل وبضمها من أراغ الشيء أي غشاو كثر كراغ يربع ربعا
أما ده في الغاموس والتمال بكسر المثلثة القياث (قوله فضرورة) أي من
وجهين عند ابن الحارث كون اسمه غير خبر الشان وكونه مذكورا ومن
الوجه الثاني قط عند الناطم (قوله والخبر اجل جملة) أي ان حذف الاسم
سواء كان خبرا أو لا على مذهب المفسر فان ذكر الاسم جاز يكون الخبر
جملة وكونه مفردا وقد اجتمع في قوله بأنثريع الخ (قوله من بعد أن) من
وضع الظاهر وضع المضمرة للضرورة (قوله تنبيه أن المفتوحة الخ) هذا
جواب عما قيل لماذا عملوا أن المفتوحة وأعملوا المكسورة غالبا
وكل الاثنى التوبة أو العكس للتلايلزم مزية الفرع على الأصل وحاصل
الجواب أن الفرع قد يميز على الأصل بمعنى فيه لا يوجد في الأصل (قوله لا تنبه
الأمم) قد يقال بل تشبه نحو قيل ويعب أيضا لأن مقال صبغة الجمول
محمولة عن صبغة العلوم لأصلية (قوله فقلت) أي لكثرة التشبه بالقول
الخ أو لثرت أي خصت وقوله على وجه الخ ليس من جملة التفريع إذ لا ينتج
مقبل التفريع فهو متعلق بمحذوف دل عليه السياق أي وعلمت على وجه
الخ أو لا يظهر بالكيفية مزية الفرع على أصله وبه يحيا بما قيل لم يعملوا
المفتوحة في محذوف غالبا والمكسورة في مذكور وأجاب بعضهم بأن ذلك
اعطاء للأصل الأصل والفرع الفرع وبهذا أيضا يحيا بما قيل لم يعملوا

وأمر وزاجها وهو غير خبر
الشان في قوله
فتوأت في يوم الزمان أتت
طلاقك لم أحمل وأنت صديق
وقوله

بأنثريع وعيب مربع
وأنثريع تلك تكون الثمالة

فضرورة (والخبر اجل

جملة من بعد أن) يجوز علمت
أنثريع قائم بأن مخففة من
التقية والراء ما خبر الشان
محذوف وزيد قائم جملة في
ويعبر خبرها تنبيه

أن المفتوحة أشبه بالفعل من
المكسورة لأن لفظها كلفظ
عض مفردا به الماضي أو
الامر والمكسورة لا تنبه

الا لامر بكه فقلت أثرت
أن المفتوحة المحففة بقاء
عملها على وجهه بين فيه
الضعف وذلك بأن جعل
اسمها محذوفا ليكون بذلك
عاملة كالأمة وما يوجب
مزيته على المكسورة أن
طام بالماتعمل فيه

من جهة الاختصاص ومن جهة صوابها ولا تطالب المسكورة ما فعل فيه
الامن جهة الاختصاص

المفتوحة في ضمير والمسكورة في ظاهر (قوله من جهة الاختصاص) أي
بالاسماء وقوله وصلبتها أي كونهما حرفا موصولا لجمعه ولها (قوله وبطل
عملها) أي في الغالب كما سبق (قوله صدر الجملة الخ) أشار به إلى أن الضمير
في يمكن إلى الخبر بتقدير مضاف أي صدر الخبر ولو عبر الشارح بذلك لكان
أحسن وإن كان المآل واحدا أو دفع بذلك ما هو منه ظاهر عبارة أن الخبر
نفس الفعل فإن قلت الظاهر أن الحرف الفاصل بين أن والفعل جز من
الخبره والصدر لا الفعل قلت المراد صدر ما بعده هذا الحرف من التركيب
الاستنادي (قوله دعا) أي إذا دعا أي فصدره الدعاء (قوله فلا حسن حينئذ
الفصل) أي لا يفرق بين المخففة والمصدرة التي تنصب المضارع ولما كانت
المصدرة تقع قبل الاسم ولا الفعلية التي فعلها أجامدا أو دعاه لم يحتج
الفاصل معها وأفضل التفضيل ليس على باب كـ ما يدل عليه تعبير الموضع
بالوجوب فعدم الفصل قبيح لكنه ينبغي أن يكون محل قبضه إذا لم يكن هناك
فارق بين المخففة والمصدرة غير الفصل كوقوع أن بعد العلم واللام يقيح كما
في الروداني ويظهر أن ترك الفصل عند وجود فارق أخرجه خلاف الأولى
وأن من الغارق غير الفصل ظهر ورفع المفسار ع كما في أن ته بطين (قوله
وبينه) أي الفعل (قوله بلا) أي مع الماضي والمضارع وكذا الواو استشكل
الفصل بلا لأنه لا فائدة فيه لأن أن المخففة لا تحتاج بعد العلم إلى تمييزها عن
المصدرة لأن المصدرة لا تقع بعد العلم وأما عين الظن فيحتاجان لكن لا تميز
لأنهما ما لوقوعها بعد كل منهما فلا يتم تعليل الفصل بالفارق بين المخففة
والمصدرة وكذا استشكل الفصل بعد العلم بغير لا كقوله والدين بأنه لا فائدة
فيه لعدم وقوع المصدرة بعد العلم والجواب أن تكون الفصل للفرقة
الذكورة باعتبار أن الغالب وفي شرح الجامع أن الفصل بالماز كوراث
أما لا تلبس بالمصدرة أولية كونها كالعروض من تخفيفها ولا اشكال عابه
(قوله أن لا تكون) أي على قراءة فتكون بالرفع على أن مخففة (قوله
زعم) أي كقيل والزاج بضم زاء وكسر هاء الهزال والمنون الموت
وأضافة عرض اليه من إضافة الصفة للموصوف أي المنون العرض أي
العارض والاطلاح بالكسر جمع طليحة بانفتح شجرة من شجر الغصن

قبل أن يدألوا بأظام مؤول * وقوله اني زعيم يافو بس * قفان أمنت من الزاج

(قوله فلا تحتاج الى فصل) أي لما علمت من أن هذه الجملة لا تتبع بعد أن
الثامنة للضارع (قوله ان غضب الله) أي في قراءة تافع ان يسكون التثنية
وغضب بصيغة الماضي مقصوده الدعاء في قراءة سفيانية وما في التصريح
بما يخالف ذلك سبق (قوله فتدري منصوب الخ) أي حذف وعلم من ذلك
أنه أوجبه الاعمال لانه أثبت ما منع وما منع ما نأثره وثابتا أخرى قاله ليس
لكن جواز الداميني في قوله كان طيبة الخ على رواية رفع طيبة أن يكون الرفع
لا محال كان بتخفيفها (قوله كثيرا) راجع لكل من قوله فتدري وقوله وهو
غير الشان فيفيد أن منصوبه أفديت وكذا هذا المصنف بقوله وثابتا الخ
وأما ندي وي وهو غير ضمير الشان ومثله الشارح بالشاهد الثاني هذا هو
المناسب لما عليه المصنف من أن اسم كان المحققة المحذوف كاسم أن المخففة
المحذوف قد يكون ضمير الشان وقد يكون غيره ولما سبقت ذكره الشارح ان
الحبر في الشاهد الثاني مفرد اذ لو وجب كون الاسم المحذوف ضمير الشان
لم يجز أن يكون الحبر عند حذف الاسم مفردا لان ضمير الشان لا يجز عنه
بمفرد بخلاف ما لو رجع كثيرا لقوله فتدري فاعلم أن مقادير كلام الشارح على
هذا أن اسمها المنوي لا يكون الا ضمير الشان وهذا خلاف مذهب المصنف
ومناف لقول الشارح بعد وأب يكون مفردا الخ أي الثاني فافهم (قوله ثانيا)
راجع لقوله وثابتا الخ (قوله كمنصوب أن) التشبيه في مطلق التثنية والذي
قلا ينافي أن ثبوت منصوب أن ضرورة كما مر بخلاف ثبوت منصوب كان فإنه
ليس بضرورة (قوله فمن الأول) أي المحذوف لا بقيد كونه ضمير الشان بل بليل
الشاهد الثاني فإن المحذوف فيه غير ضمير الشان كما سيصرح به بل ضمير المرأة
على أن الداميني قال لا يظهور في تعيين كون الاسم في الشاهد الأول ضمير
الشان اذ يجوز أن يكون ضمير عائدة الى المتقدم الذي رأى كان الضمير نداء
حقان (قوله مشرق القمر) أي مضى الغنى نداء أي المصدر أي الذين
فيه حقان أي في الاسم تارة ويجوز أن يكون نداء اسم كان على لغة من
يلزم المنى آلاف وحقان خبرها ولا شاهد فيه حينئذ (قوله وثانيا) أي
تقارنا والمقسم الحس من القسم وهو الحس وهو أي تأخذ وعندها إلى
وان كل شيء عدى بنفسه لتفهمه معنى الميسل وقال الداميني أي تطاول

وتجوز من مرض المتر
من الغنى الى الصباح
أنه لم يولد
يرتعد من الطلاح
أما إذا كانت حصة الحبر
اسمية أو فاعية في أمه أحمد
أو دعاء فلا تحتاج الى فصل
كما هو في قول البئر من
كلامه نحو وآخر دعاهم أن
الحمد لله رب العالمين وأن
ليس للانسان الا مسمى
والحكمة أن غضب الله
عاما (وحقت كان أيضا)
حلا على أن الفتوحه (فتدري
منصوبا) وهو ضمير الشان
كثيرا (وثابتا أيضا روى)
وهو غير ضمير الشان ثانيا
منصوبا أن من الأول قوله
ومشرق القمر
كان نداء حقان
وقوله
ويومنا واما بوجه مقسم
كطية تطول الى وارق
السم على رواية رفع
فيها وعلى رواية نصب

هما من الثاني وقد عرفت
 أنه لا يلزم في خبرها عند
 حذف الاسم أن يكون جملة
 كافية أن يجوز أن يكون
 جملة كافية البيت الاول
 وأن يكون مقردا كافي
 الثاني * تنبيه * اذا كان
 خبر كان المحقة جملة اسمية
 لم يخرج الى فاصل كافي البيت
 الاول وان كانت فعلية
 فصارت مقدا ولم نحو كان
 لم نفس بالأمس وكذا قوله
 لا يهولك اصطلا على الحر
 بالحدودها كان قد ألما
 * خاتمة * لا يجوز تخفيف
 العمل على اختلاف اغاها
 وأما لكن فتخفف فتمل
 وجوبا نحو وليكن الله قتلهم
 وأجاز يونس والاختف
 اعمالها حتى قدياسا وحكي
 عن يونس أنه حكاها عن
 العرب

الى الشجر ايتناول منه كذا في التاموس اه والجملة صفة لظنسة الى وارق
 السلم أى ورق هذا الشجر يقال ورق يرق وأوراق يورق أى صار ذا
 ورق (قوله هما من الثاني) وعليه فالخبر في البيت الثاني محذوف أى هذه
 المرأة على عكس التشبيه للبسالة ويروى ظبية بالجر أيضا على أن الأصل
 كظبية وزيدت أن بين المكاف بجر ورها (قوله وقد عرفت) أى من
 التنبيل بالبيت الثاني وقوله كما في ان راجع لانفي لا لنفي (قوله وأبكون
 مقردا كافي الثاني) اسكون الاسم فيه غير خبر الشان اذا التقدير كأنه أى
 المرأة ظبية وعما قررناه لا تنفع ما ورد هنا مما هو نائي عن عدم التأمل
 في أطراف كلام الشارح وقوله وان كانت فعلية) أى فعلها غير جامد وغير
 دعاء قياسا على ماسر (قوله فصارت مقدا ولم) للفرق بين كان المحقة
 وأن النسابة للضارع الداخلة عليها كاف الجر (قوله لا يهولك) أى
 لا يفزعك والظي التارفة على ما استعمارة لمشقات الحرب واضافتها
 الى الحرب من اضافة المشبهة للمشيء واصطلاء النار التديف بها
 فهو ترشح للاستعمارة أو التشبيه والمراد باصطلاء الحرب
 تعاطيها واتخاذها ومحو ذورها هو الموت
 مكان قد ألما أى نزل أى قالموت
 لا بد منه (قوله فتمل وجوبا)
 لزوال اختصاصها بالاسماء
 لدخول المحقة
 على الجملة
 تم
 تم الجزء الاول ويليه الجزء الثاني
 قوله لا اني لنفي الجلس